

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك عبد العزيز
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية



كتاب النبين

عن مذاهب التحويين البصريين والكوفيين

تأليف

١٤٢١ هـ

أبي البقاء العكبري

٥٢٨ - ٦١٦ هـ



تحقيق ودراسة

عبد الرحمن السليمان العثيمين

١١٢

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

بإشراف الدكتور

أحمد مكي الأنصاري

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد ، فإن من حسن حظي أن أسهم في حقل التحقيق الملقى ، خدمة للغة القرآن الكريم ، وقد وقع اختياري على كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البقاء المكي لكونه تكون دراسته وتحقيقه بحثا لنيل درجة الماجستير .

وكتاب (التبيين) هذا هو ثاني نص ينشر من كتب الخلاف النحوي ، فقد سبقه في الظهور كتاب (الانصاف) لابن الانباري . ولعل أن الدراسة النحوية الحديثة بحاجة ماسة إلى كثير مما خلفه السلف في هذا الفن من الدراسة النحوية ، التي تكشف النقاب عن مناضرات المذاهب النحوية ، وإثبات حججهم المقلية ، والنقلية ، والمنطقية بشكل موضح ومنظم .

وعلى في اخراج هذا الكتاب يتطلب شيئين :

١- تحقيق الكتاب

٢- دراسته دراسة علمية منهجية .

أما في مجال التحقيق ، فقد حاولت - جاهدة - أن أبرز هذا الأمر كما تركه المؤلف ، دون زيادة ولا نقصان ، ولذلك رجعت إلى النصوص التي نقلت عنه كتاب الاشباه والنظائر في النحو للسيوطي كما رجعت إلى مؤلفات المكي النحوية التي استطعت العثور عليها ورجعت إلى ما عرفته من مصادر الكتاب للتأكد من صحة عبارته وإبراز النص خاليا من التصحيف والتحريف .

كما أنني حاولت تحقيق كل ما من شأنه خدمة النص ، من تفسير المصطلحات ، وتوضيح الآيات ، ونسب الآيات التي اغفل المؤلف نسبتها ، وتوضيح أقوال

العلماء من الكتب النحوية المتوافرة لدى ، وتخرج القراءات من مضامنها المختلفة
وأما في قسم الدراسة فقد قدمت بين يدي الكتاب ترجمة وافيه لأبي البقاء
المكبرى تحدثت فيها عن اسمه ونسبه وأسرته وطلبه العلم وشيوخه وتلاميذه ، وأقول
العلماء فيه ٠٠٠ الى غير ذلك حسب ما استفتنى به المراجع الموجودة لدى وحاولت
جهدى - أن أحصى آثاره فأوردت ثبثا لمؤلفاته فقد كان من المكبرين في التأليف
وأوضحت عن الموجود ومكان وجوده وقد وافقت الأستاذ مصطفى جواد في نفسه
نسبه شرح ديوان المتنبي المطبوع والمنسوب اليه عن أبي البقاء ،

كما أننى نفيت أن يكون كتاب (شرح المفصل) الموجود في دار الكتب
المصرية برقم (٢٩٢) والمنسوب الى المكبرى هو حقيقه من تأليفه ، وأثبت بمسند
دراسة الكتاب أنه من تأليف تلميذه علم الدين اللورقي .

كما أننى صححت ما وهم فيه ناشر كتاب (البيان والتعرف) في حطب
سنة ١٣٢٩ هـ حيث وهم أنه لخصه من كتاب لأبي البقاء المكبرى .

وتحدثت عن كتاب (التبيين) فحققت اسم الكتاب ، ووثقت نسبه الى ابى
البقاء ، ثم بينت قيمة الكتاب العلمية بين كتب الخلاف .

وتحدثت عن المنهج الذى سار عليه المؤلف والمصادر التى اعتمد عليها
في جمع المادة العلمية للكتاب . وتحدثت عن مسائل الكتاب فأوضحت أن من هذه
المسائل ما كان بين الكوفيين والبصريين ومنها ما كان خارجا عن دائرة الخلاف
بينهما .

وعقدت مقارنة مختصرة بين المكبرى وابن الانباري في تشابه مؤلفاتهما واجتماعهما
في بغداد ، واتفاقهما في المذهب النحوى ومع ذلك لا تعلم أنهما التقيا وبينت السبب
في ذلك فيما أظن ، كما قارنت بين (الانصاف) و (التبيين) وكلاهما ألف
في عصر واحد ، ورجحت أن يكون ابن الانباري قد سبق المكبرى في التأليف ،

كما رجحت أن يكون المكبرى قد اطلع على مؤلف ابن الانبارى ولذلك اثبت فى
هوامش الكتاب بعض نصوص ابن الانبارى ليرى القارى مدى التأثير والتأثير
كما أوضحت تحامل الكتابين على الكوفيين وطريفهما فى مناقشه المسائل .

وتحدثت عن مذهب ابى البقاء النحوى وخالفت الشيخ محمد الطنطاوى حيث
اثبت انه كوفى المذهب ، ورجحت أن يكون أن يكون من المتأخرين الموالين للمذهب
البصرى .

والله اسأل أن يجعل على خالصا لوجهه أنه جواد كريم .

شكر وتقدير :

لا يسمنى فى ختام البحث الا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى أستاذنا
سمادة الدكتور أحمد مكى الأنصارى المشرف على الرسالة الذى أثار لى
الطريق ، وأرشدنى كلما ضللت ، بفضل عنايته وإشرافه العلمى الدقيق .

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى جميع الأساتذة والاخوان والزملاء وأخص
منهم بالذكر اعترافاً بفضلهم وجهودهم التى لا تنسى .

الدكتور راشد الراجح عميد كلية الشريعة الذى أنا مدين له بالفضل لإرشاداته
ومساعداته ، وتوجيهاته القيمة . .

سمادة الدكتور محسن غياثى الأستاذ بجامعة بغداد الذى له الفضل فى
مساعدتى بالكتب المهمة فى البحث .

سمادة الدكتور رمضان عبدالنواب الذى أسدى الى نصائحه وإرشاداته .

سمادة الأستاذ سيد أحمد صقر فقد أفادنى كثيراً من خبراته الطويلة
فى ميدان التحقيق العلمى .

والأخ الزميل خليل ببيان الحسون من جامعة بغداد فقد بذل لى جهده
ووقته وزودنى بما أحتاج اليه من المراجع كما أشكر القائمين على مكتبة الحرم المكى ،
ومكتبة مكة الذين أتاحوا لى الفرصة فى الاطلاع على نقاش الكتب المطبوعة والمخطوطة
لهؤلاء جميعاً ولكثير من الأخوة الزملاء أسجل لهم شكرى والله أسأل أن يجزل
لهم الثواب وهو حسبى ونعم الوكيل .

عبدالرحمن العثيمين

القسم الأول الدراسة

- ٥ -

أبو البقا المكي (١)

٥٣٨ - ٦١٦ هـ

١١٤٣ - ١٢١٩ م

اسمه ونسبه : هو محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين
أبو البقا بن أبي عبدالله بن أبي البقا ، هكذا ذكره أكثر من مترجم له ،
إلا أن المنذرى يجعل اسم أبيه (الحسن) (٢) بدل (الحسين) وربما
كان ذلك تحريفا من الناسخ فقط ، لأننى لم أجده فى الضان التى رجعت
إليها أحدا تابعه فى ذلك ، ولا وافقه عليه ، ولم أجده فى ذكر أجداده ما يزيد
على ذلك .

أما نسبته فقد قيل المكي ، والبغدادى ، والأزجى والحنبل
والقادري ، والمبادى . واليك تفصيل ذلك :

أولا :

المكي : نسبه إلى (عكبرا) بالقصر : بضم أوله واسكان ثانيه ،

(١) انظر ثبوت مصادر حياته فى هامش ٣٧٨ ، ٣٧٩ من المجلد الرابع
من كتاب التكملة لوفيات النقلة . للمنذرى يتحقق بشار عواد
مصروف .

(٢) انظر التكملة لوفيات النقلة ٣٧٨/٤ .

وفتح الباء والراء (١) - بليده (٢) على دجله فوق بغداد بخمسة فراسخ ، ويقال عكبرا بالمد والنسب اليها عكبراوى وقد نسب الى عكبرا كثير من العلماء (٣) ابن بطه (٤) وابن برهان (٥) وانما نسب اليها أبوالبقاء لأن أصله منها ، وقد اشتهر بهذه النسبه اكثر من غيرها .

ثانيا : البغدادى (٦) : نسبه الى بغداد عاصمة الخلافة العباسية وهى وطنه الذى استوطنته أسرته بعد انتقالها من عكبرا ، ولكنى لا أدرى متى كان انتقالهم عنها واستيطانهم بغداد ، فقد صمت اكثر المراجع عن ذكر

(١) انظر وفيات الايمان ٢٨٦/٢

(٢) انظر معجم البلدان ١٤٢/٣

وتقع عكبرا على الجانب الشرقى على شاطئ دجله ، ولما استحالت دجله الى جهة الشرق خربت مدينه عكبرا ، وزالت عن الوجود وتفرق أهلها وانتقلوا الى (اوانا) على الجهة المقابله لها وغيرها من البلاد .

ومكانها هو ما يسمى بـ (المستنصرى) ، وذلك ان المستنصر بالله حفر نهر (دجيل) ووسعه لارواء الأرض التى زان عنها دجله ولكن الخراب امتد الى كثير منها ومن بينها مدينه عكبرا فقد زالت بزوال دجله ، انظر مرصد الاطلاع للبغدادى ص ٩٥٣ ودليل خارطة بغداد قديما وحديثا لمصطفى جواد وأحمد عسك ص ١٤٣

(٣) انظر الانساب للسمرانى ص ٣٦٩ واللباب لابن الاثير ١٤٦/٢ والمشتبه

للذهبي / ٤١٧ (٤) انظر طبقات الحنابلة ١٤٤/٢ - ١٥٣

(٥) انظر انباء الرواه ٢١٣/٢ .

(٦) المصدر السابق ٢١٦/٢ ، والتكملة لوفيات النقلة ٣٧٨/٤ .

أخباره مفصلة ، ولما كانت بغداد مسقط رأسه ، ومدن صباه ، ومستوطن أسرته
نسب اليها ف قيل : بغدادى المولد والدار (١)

ثالثا : الازجسى (٢) :

نسبة الى المحلة التى كان يسكنها فى بغداد وهى محلة (باب الأنج)
وهى احدى محلات شرقى بغداد الكبيرة .

رابعا : الحنبلى (٣) :

نسبته الى مذهب الامام الورع العلامة الزاهد أبى عبدالله أحمد بن محمد
ابن حنبل الشيبانى المتوفى سنة ٢٤١ هـ .

وقد عد أبو البقا من مشاهير علماء الحنابلة فى زمانه وترجمه ابن رجب فى
الطبقات (٤) ، والمليحى فى المنهج الأحمد (٥) ، وابن مفلح فى المقصد
الأرشد (٦) ، وله معرفة واطلاع واسع فى الفقه الحنبلى ألف فيه تاليف كثيرة
منها شرح الهداية لأبى الخطاب وغير ذلك (٧) .

(١) المصدرين السابقين برقم (٦ فى الصفحة السابقة)

(٢) البلغة للفيروزى ص ١٠٨ ونكت السهيمان للصفدى ص ١٧٨

ومحلة باب الأنج هى ما يسمى اليوم بـ (باب الشيخ) ونسب اليها
كثير من أهل العلم والفضل انظر تاريخ علماء المستنصرين ٢٨٨/١ ومعجم
البلدان ١٦٨/١ .

(٣) انظر نكت السهيمان مثلاً ص ١٧٨ .

(٤) انظر ج ٢ / ١٠٩ - ١٢٠ ،

(٥) المنهج الأحمد ٣٤٦ - ٣٤٧ (مخطوط)

(٦) المقصد الارشد ص ١٤٢ (٧) انظر ثبت مؤلفاته

مخطوطة الحرم المكى رقم (١١٤) تراجم

خامسا : القادري : (١)

لم يتحدث أحد عن هذه النسبه - فيما اعلم - سوى البغدادي في
(هديه المارفين) والبغدادي متأخر توفي سنة ١٣٣٩ هـ واغلب الذين
ترجموه هم طلابه الذين أخذوا عنه العلم وشهدوا له بالفضل وهم من أعلم
الناس به أمثال ابن الديلمي ، وابن النجار وابن الساعي ، وياقوت الحموي
وغيرهم لم يذكروا له هذه النسبه فالذي يظهر لي أنها وهم من البغدادي .

سادسا : المبادي : (٢)

تفرد بذكر هذه النسبه ابن قاضي شبيه الأسدي المتوفي سنة ٨٥١ هـ
في طبقات النخاة واللفويين ، ولم يذكرها أحد غيره فيما أعلم ، ولا نذكر
الى اي شيء هذه النسبه ، وربما كانت نسبة الى أحد اجداده الذين لم
يرد لهم ذكر في كتب التراجم التي اطلعت عليها .

كما أنه ينسب الى العلوم التي يجيدها فيقال : النحوي ، اللغوي
الفرسي ، كما ينمت بالمفسر ، والفقيه ، والحاسب .

ولم أجد أحدا نسبته الى العرب ولا الى غيرهم من الأمم كما أنه لم
ينسب الى قبيله عربيه لا بالأصالة ، ولا بالولاء في جميع المراجع التي اطلعت
عليها .

(١) انظر هدية المارفين ١/١٥٩ .

(٢) طبقات النخاة واللفويين ورقه ٣٢٨ .

مولده :

اتفق المؤرخون على أن مولد أبي البقاء كان ببغداد ، ولكنهم لم يتفقوا على سنة الميلاد ، فقد نقل عنه قولان في ذلك .

نقل عنه تلميذه ابن الديبشي فقال (١) : (سألت الشيخ أبا البقاء عن مولده فقال : ولدت سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة) ، وتابع ابن الديبشي ابن الفوطي (٢) في معجم الألقاب ، وابن خلكان (٣) في الوفيات ، - والصفدي (٤) في نكت السهيمان وغيرهم .

كما نقل عنه تلميذه القطيبي (٥) ، وقد سأله عن مولده فقال : في حدود سنة تسع وثلاثين وخمسمائة .

ويمكن لنا القول بأن ميلاده كان في أواخر سنة ثمان وثلاثين وهو متردد هل كان مولده في آخر هذه السنة حقا أو في أول السنة التي تليها ؟ سنة تسع وثلاثين ، لان عبارته للقطيبي لم تكن عبارة الحازم فهو يقول : (في حدود سن تسع وثلاثين) ولم يقطع بذلك .

ولكن ابن قاضي شهبة المتوفى سنة ٨٥١ هـ (٦) يروى أن مولده كان في أوائل سنة ثمان وثلاثين فاذا صح ذلك بطل الاحتمال المتقدم الا أن ابن

(١) المختصر المحتاج اليه ١٤١/٢

(٢) تلخيص معجم الألقاب ٥ / ترجمه رقم ٦١٥

(٣) وفيات الأعيان ٢٨٦/٢

(٤) نكت السهيمان : ١٧٩

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢

(٦) طبقات النحاة واللفهين ص ٣٢٨ مخطوط ببغداد .

ابن قاضى شبيه لم يرو عنه شخصيا ، ولم يرو حتى عن تلاميذه فوفاته متأخره
كثيرا عن المكبرى ، ولم يصح بنقله هذا الخبر عن أحد يوصله
الى أبى البقاء ، أو أحد تلاميذه أو معاصريه .

والخلاف فى ميلاده ليس خلافا كبيرا كما ترى ، والشك أتى من المكبرى نفسه
لانه لا يعلم بالتحديد متى ولد ؟ ولكنه لا يتجاوز هذين العامين فى
نظره .

أسرته :

لا نعلم من أسرة أبى البقاء الا النزر اليسير الذى لا يشفى غله ، لأن المضاف
التي رجعت اليها ضمت عن ذلك أو كادت ، ونحلت علينا بالمعلومات التى
تلقى الضوء على حياته مع أسرته .

ولم نعلم من أخبار أسرته أى خبر عن والده مثلا هل كان من أهل العلم ؟
أو من أهل الجاهه ، وماذا كان يعمل ؟ ومات كانت وفاته ؟

الظاهر لى أن والده لم يكن من أهل العلم ولا الجاهه ولا من ذوى الثروه
والمكانه الاجتماعيه المرموقه التى تجعله يبرز على المسرح العلمى أو السياسى
أو الاجتماعى لذلك أغفلت ذكره الكتب ، وسكت عن أخباره المراجع كما أغفلت ذكر
آباء كثير من العلماء .

والذى يخيل الى أن أبى البقاء كان أكبر أولاد أبيه لأن والده كان يكنى
أبا عبدالله ، وتذكر المراجع أن أبى البقاء كان متزوجا وله أولاد ، وأن زوجته
كانت على قدر لا بأس به من العلم ، فقد ذكر أنها كانت تقرأ عليه ليلا فى كتب

الأدب وغيرها (١)

أما أولاده فقد عرفنا أسماء ثلاثة منهم وهم :

- ١- زين الدين أبو محمد عبدالرحمن بن عبدالله ، ذكره ابن قاضي شهيد
- الأسدي في طبقاته (٢) في ترجمة والده فقال : وله ابن اسمه عبدالرحمن سمع أكثر مصنفات والده .

وفي كتاب (المشوف المعلم) للمؤلف نسخه المدينه المنوره (٣) التي كتبت في حياة أبي البقاء صرح المكبري بقراءة ابنه عبدالرحمن حيث قال :
((قرأ على ولدي الشيخ الامام العالم العامل الكامل البار زين الدين عبدالرحمن نفعه الله بما علمه ونفع به هذا الكتاب من أوله الى آخره قراءة جيدة مرضيه قراءة فهم ، وعلم ، ودرايه ٠٠٠))

أما الآخران فهما :

٢- أبو عبدالله محمد

٣- أبو نصر عبدالعزيز

ورد ذكرهما في مقدمة الكتاب المذكور حيث سمعا قراءة عبدالرحمن على والده

كما ذكر المؤلف ذلك في خاتمه الكتاب حيث قال : ((قرأه على ولدي أبقاه الله فسمع ولداي محمد وعبدالعزيز (٤) ويجوز أن يكون له أولاد غير هؤلاء ذكرورا

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١١٢/٢ ، وثكت الهيمان ١٧٩ .

(٢) طبقات النحاة واللفويين ص ٣٢٨ مخطوطه جامعة بغداد .

(٣) انظر مقدمة الكتاب المذكور في مكتبه شيخي الاسلام عارف حكمت رقم (١٢٧) -
لنفسه .

(٤) المصدر السابق .

وانا لکن لم يظهروا ولم يشتهروا .

ولأبى البقاء حفيد هو محمد بن عبدالرحمن بن أبى البقاء ألف كتابا فى الأمثال كبير الحجم سماه (مجمع الأقوال فى معانى الأمثال) ذكره حاجى خليفة فى كشف الظنون ١٥٩٧/ وورد فيه (البكرى) محرقا عن المكبرى قال : وهو فى ستة مجلدات قيل انه جمعه من أربعين كتابا واعتمد عليه الزبيدي فى تاج المروس انظر المقدمة . ومن نسخه ناقصه بخطه فى مكتبه (دبلن) من مخلفات مكتبه (شيستريتى) (١) .

طلبه العلم :

لم تسمحنا المراجع بذكر شئ كثير عن نشأة أبى البقاء الأولى الا أنه أصبح لدينا ترجيح قوى أن أبا البقاء نشأ فى بغداد كما ينشأ الفتيان فى عصره فبدأ بحفظ شئ من القرآن الكريم على الصغر ، وتعلم مبادئ القراءة فى الكتب اليسره فى الكتابة على الطريقة التى كانت سائدة فى عصره الا أن أبا البقاء كان له ولع بطلب العلم ، واقبال شديد عليه فأبى نفسه الطمح ان تقع بما يلقيه المدرس فى الكتاب فجاء فى طلب العلم على المشائخ منذ الصغر ، ويدولى أنه حضر حلقات العلم على كبار العلماء فى عصره وسنه دون الثامنة عشر ، وذلك أن شيخه فى الفقه أبو حكيم النهروانى (٢) توفى وسن أبى البقاء فى حدود الثامنة عشر ، ان كانت وفاته سنة ٤٥٦ هـ ، وأغلب الذين ترجموا له يذكرون أن تفقه عليه (٣)

(١)

(٢) ستأتى ترجمته مع شيخ أبى البقاء .

(٣) انظر الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢ ، ونكت الهميان ١٧٩ وغير ذلك .

والذي يغلب على الظن انه كان مكثرا في الأخذ عنه .

كما أنه سمع في الصفر (٢) من ابي الفتح ابن ابيطى المتوفى سنة ٥٦٤ هـ
وأبي زرة المقدسي المتوفى سنة ٥٩٦ هـ وغيرهما .

وهذا يدل على أن أبا البقاء كان له ولع بالعلم منذ الحداثه فنشأ في طلبه يتنقل بين حلقات الدرس يأخذ عن النابيين من علماء عصره .

وتلميذه ابن النجار يروى عنه أنه أضر في صباه بالجذري (٢) ، ولكن ذلك لم يؤثر على نفسيته .

شيوخه :

أخذ أبو البقاء العلم عن جماعة من أشهر علماء عصره الذين تمكن وأطلاع واسع في علم متعدد ، ومن هؤلاء الشيخ :

١- ابراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين ، أبو حكيم النهرواني فقيه حنبلي

توفي سنة ٦٥٦ هـ أخذ عنه أبو البقاء الفقه (٣)

٢- أحمد بن المبارك أبو العباس بن المرقاني (٤) .

٣- طاهر بن محمد بن طاهر بن علي المقدسي الأصل الهذلي أبو زرة

المتوفى سنة ٥٩٦ هـ أخذ عنه أبو البقاء الحديث حين قدم بغداد في

طريقه الى الحج (٥) .

(١) انظر نكت الهميان ١٧٩ .

(٢) انظر الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢

(٣) راجع ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٩/١ والمنظم ٢٠١/١٠ .

والوافي بالوفيات ٣٤٦/٥ وقد ورد اسمه محرفا في نكت الهميان الى السهاوندي

(٤) لم اعثر له على ترجمه ذكره الصفدي في النكت ١٧٩ من بني شيوخه

(٥) انظر ترجمته في المختصر المحتاج اليه ١١٩/٢ ، والشذرات ٢١٧/٤ .

٤- عبد الرحمن بن علي أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي المذهب البغدادي -
القرشي ، علامة عصره في التاريخ والحديث ، من المكثرين في التأليف
في شتى الفنون (١) ولحل ابن الجوزي من ابرز العلماء الذين تأثر بهم
أبو البقاء ، ويظهر أثر هذا التأثير فيما ذكر ابن رجب وغيره أن أبا البقاء
كان محيدا لابن الجوزي في مدرسته (٢) ، وفي اعرابه أحاديث جامع
المسانيد (٣) ، وهو أحد مؤلفاته ، وقد وضعه أبو البقاء في
مقدمة اعرابه بأنه أتم المسانيد ، وذكروا أن ابن الجوزي كان يـفـزع
اليه فيما يشكل عليه في الأدب . (٤)

٥- عبدالله بن أحمد بن أحمد . أبو محمد بن الخشاب (٥) من أشهر
شيوخه في النحو ، واللفه . وقد نقل عنه العكبري مصرحا بسماعه
عنه مرتين في شرح مقامات الحريري ، كما أنه سمي منه الحديث فقد ورد في
كتاب أبي البقاء (اعراب الحديث) قوله : (. . .) وقد سمعت هذا كله
في هذا الحديث من شيخنا أبي محمد بن الخشاب ، وقت سماعنا عليه
مسند الامام أحمد رحمة الله (٤) .

-
- (١) انظر ترجمته في التكملة للمندري ٢٩١/٢ ، والمختصر المحتاج اليه ٢٠٥/٢
والذيل على طبقات الحنابلة ٣٩٩/١ .
 - (٢) طبقات المفسرين للداوردي ٢٢٥/١ .
 - (٣) انظر ثبت مؤلفاته .
 - (٤) نكت الهميان ص ١٢٩ .
 - (٥) أنظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢٨٨/٢ ، والذيل على طبقات الحنابلة =
٣١٦/١ ، شذرات الذهب ٢٢٢/٤ ، وغير ذلك .
 - (٦) انظر أول حرف النون من مخطوطه اعراب الحديث في دار الكتب (٢١٢٥) .
حديث

أما في كتابي (التبيين) و (اللباب) لابي البقاء فقد اتفقت
كثير من عبارات المكبرى وابن الخشاب في كتابه (المرتجل) (١) فالذى
يظهر لى أنه استفاد كثيرا من مؤلفات شيخه ، الا أنه لم يصح بذكره فى -
التبيين أبدا .

- ٦- عبدالله بن محمد أبو بكر النقر (٢) أخذ عنه أبو البقاء الحديث .
- ٧- على بن الحسن بن عساكر بن المرجب بن الموام أبو الحسن البطانحى (٣)
الفسير المقرئ كان اماما فى القراءات ، ومعرف النحو جيدا قرأ عليه
أبو البقاء القرآن وسمع منه القراءات توفى سنة ٥٧٢ هـ
- ٨- على بن عبد الرحيم بن الحسن بن عبد الملك بن ابراهيم السلم المعروف -
بابن المصار مذهب الذين اللغوى أخذ عنه اللغة (٤)
- ٩- محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سليمان بن البطى البغدادى أبو الفتح
سمع منه أبو البقاء الحديث ، وكانت وفاته سنة ٥٦٤ هـ (٥)
- ١٠- محمد بن على بن المبارك أبو الفضل مؤيد الدين بن القصاب (٦) وزير
من الكتاب ذوى رأى ، أخذ عنه اللغة توفى سنة ٥٩٢ هـ .

-
- (١) انظر التبيين مسأله (٥) والمرتجل ص ١٤ و ١٥ ، والتبيين مسأله
(٧) والمرتجل ص ٣٤ ، وغير ذلك .
 - (٢) لم أعثر على ترجمته ذكره الصفدى فى نكت الهميان ١٧٩ وابن رجب
فى ذيل طبقات الحنابلة ١١١/٢ (٣) نكت الهميان ٢١٤/٠
 - (٤) انظر معجم الادباء ١١/٤ ، ووفيات الأعيان ٢٥/٣ - قال الصفدى
: قرأ النحو على عبد الرحيم . . . والصواب على على بن عبد الرحيم
انظر النكت ١٧٩ (٥) انظر ترجمته فى الأنساب للسمرانى ٢٦٢/٢ -
والواقى بالوفيات للصفدى ٣٠٩/٣
 - (٦) انظر ترجمته فى الواقى بالوفيات ١٦٨/٤ والنجوم الزاهرة ١٣٩/٦ ، مرآة
الزمان ٤٥٠/٨ .

- ١١- محمد بن محمد بن محمد بن الحسين أبو يعلى الصغير عماد الدين
ابن القاضي أبي خازم بن أبي يعلى الكبير المتوفى سنة ٥٦٠ هـ ، قاض من
كبراء الحنابلة ، لازمه أبو البقاء حتى برع فى المذهب والخلاف والاصول (١)
١٢- يحيى بن نجاح بن مسعود بن عبد الله النيسابى المؤدب الأديب الشاعر
أبو البركات ، حنبلى المذهب حسن الاقتاد روى عنه أبو البقاء بعض
شعره ، وأخذ عنه اللغة والنحو والأدب (٢) .
- ١٣- يحيى بن هبيرة بن محمد الذهلى الشيبانى الوزير عون الدين من كبار
وزراء الدولة العباسية ، أخذ عنه أبو البقاء الحديث (٣) .

تلاميذه :

- ١- إبراهيم بن محمد الأزهرى الصرغى توفى سنة ٦٤١ هـ (٤) .
- ٢- أحمد بن على بن مقل عز الدين أبو العباس الأزهدى المهلبى الحمصى
النحوى ناظم الإيضاح والتكملة المتوفى سنة ٦٤٤ هـ (٥) .
-
- (١) انظر ترجمته فى الذيل على طبقات الحنابلة ٢٤٤/١ هـ ، والمنتظم ٢١٣/١٠ هـ ،
والوافى بالوفيات ١٦٠/١ .
- (٢) انظر ترجمته فى ذيل طبقات الحنابلة ٣٣١/١ هـ ، والمنتظم ٢٤٩/١٠ هـ .
- (٣) انظر ترجمته فى ذيل طبقات الحنابلة ٢٥١/١ هـ ، والنجوم الزاهرة ٣٦٩/٥ هـ ،
ومرآة الزمان ٢٥٥/٨ هـ ، والأعلام ٢٢٢/٩ ولأبن المرسانيه أبو بكر
التيهى كتاب فى مناقبه وفضله .
- (٤) انظر ترجمته فى ذيل طبقات الحنابلة ٢٢٧/٢ - ٢٣٠ .
- (٥) انظر ترجمته فى المبر ١٨٣/٥ هـ ، والبلغة : ٢٧ هـ ، والبنية ٣٤٨/١ -
وشذرات الذهب ٢٢٩/٥ .

٣- الحسن بن أبي المالح بن مسعود بن الحسين المعروف بابن الباقلاني
توفي سنة ٦٣٧ هـ (١)

٤- حمد بن أحمد بن محمد بن بركة بن أحمد بن صديق بن صروف الحرائري
موفق الدين المتوفى سنة ٦٣٤ هـ (٢)

٥- سالم بن أحمد بن سالم بن أبي الصقر أبو المرحى الصروفي الطقبي المنتخب
الحاجب توفي قبل أبي البقاء سنة ٦١١ هـ (٣) .

٦- عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد أبو حامد
عز الدين شارج (نزيل البصرة) المتوفى سنة ٦٥٥ هـ (٤) .

٧- عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن محمد أبو الفرج البزاز وسمى (ابن النوير)
أو (ابن وريده) شيخ الحديث بالمستنصرية توفي سنة ٦٩٧ هـ (٥) .

٨- عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب بن الجزري السعدي الصبادي أبو الفرج ناصح
الدين بن الحنبلي المتوفى سنة ٦٣٤ هـ قرأ على الشيخ أبي البقاء الفصيح
لشعلب من حفظه ، ومضى التصريف لابن جني (٦) .

(١) انظر ترجمته في بغيه الرواه ٥٢٦/١ ، ومعجم الأدباء ١٩٨/٩ .

(٢) ابن (صديق) بضم الصاد وفتح الدال الخفيفه ، و (صروف) بفتح
الصاد السهله ، وتشديد الراء السهله وضمها ومدها واو ساكنه وفاء ،
انظر ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة ٢٠١/٢ .

(٣) انظر ترجمته في انباء الرواه ٦٨/٢ ، ومعجم الأدباء ١٧٨/١١ .

(٤) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣٤٢/٧ تحقيق احسان عباس ، وذيل
مرآة الزمان ٦٢/١ ، وفوات الوفيات ٥١٩/١ .

(٥) انظر ترجمته في : تاريخ علماء المستنصرية ٣٢٢/١ .

(٦) انظر ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ١٩٣/١ ، والهاشم ١١٦/٤ ، ومرآة
الزمان ٧٠٠/٨ ، وشذرات الذهب ١٦٤/٥ ، وذيل الروضتين ١٦٤ .

٩- عبدالرزاق بن رزق الله بن أبي بكر بن خلف أبو محمد عز الدين الرسميني مفسر من فقهاء الحنابلة توفي سنة ٦٦٠ هـ (١)

١٠- عبدالصمد بن أحمد بن عبدالقادر بن أبي الحسين البغدادي القطيعي المقرئ المحدث النحوي الخليلي الواعظ الزاهد المتوفى سنة ٦٧٦ هـ قال : قرأت عليه من حفظي كتاب (الملح) لابن جنى ، و (التصريف الملوكي) و (الفصيح) لثعلب ، واكثر كتاب (الإيضاح) لابن علي وسمعت عليه (المفضليات) (٢) .

١١- عبدالمعظم بن عبدالقوى بن عبدالله أبو محمد زكي الدين المنذرى توفى سنة ٦٥٦ هـ (٣) .

١٢- عبدالله بن نقي الدين عبدالغنى القدسي توفى سنة ٦٢٩ هـ (٤)

١٣- علي بن أنجب بن عبدالله بن عمار بن عبيد الله تاج الدين وفى نسبه اختلاف كبير وهو خازن كتب المستنصرية قرأ القراءات على أبي البقاء توفى سنة ٦٧٤ هـ (٥)

١٤- علي بن عدلان عفيف الدين أبو الحسن المترجم المتوفى سنة ٦٦٦ هـ (٦) ، وقد نسب شرحه على ديوان المتنبي الى شيخه أبي البقاء العكبري وصحح نسبة اليه العلامة الاستاذ المرحوم مصطفى جواد (٧) .

(١) انظر ترجمته فى : الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٢٧٤ وتكملة اكمال الاحكام لابن الصابوني ١٥٤ هـ

(٢) راجع ترجمته فى تلخيص معجم الالقاب لابن الفوطى ٥/٤٦٣ ، وذيل طبقات الحنابلة ١/١١٠ ، ٢٩١ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢/٢٠٣-٢٠٥

(٣) انظر ترجمته فى : فوات الوفيات ١/٢٩٦ ، طبقات الشافعية ٥/١٠٨ .

(٤) انظر ترجمته فى : الدارس فى تاريخ المدارس ١/٤٨٠ .

(٥) انظر ترجمته فى : الحوادث الجامعة ٣٨٦ ، وتذكره الحفاظ ٤/٢٥٨ ، وشفرات الذهب ٥/٣٤٣ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢/٧٤-٧٩ .

(٦) انظر ترجمته فى : تلخيص معجم الالقاب ، فوات الوفيات ٢/١٢١ ، ومنه الوجاهة ٢/١٨٩ ، والنجوم الزاهرة ٨/٢٢٦ .

(٧) راجع مقالة الدكتور مصطفى جواد فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق المجلد ٢٢ الجزء ١ - ٢ وانظر ثبت مؤلفات المكبرى (شرح ديوان المتنبي) .

١٥- القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللورقي الاندلسي اشتهر
تلميذ أبي البقاء في النحو ، روى كتابه التبيين عنه وأكثر مجالسته
حتى صار يسمى (تلميذ أبي البقاء) (١)

١٦- المبارك بن عبدالله عتيق بن الدامحاني مظفر الدين أبو عبد الله
الرومي المقرئ نزيل بغداد المتوفى سنة ٦٨١ هـ (٢)

١٧- محمد بن أحمد بن عمر بن الحسين بن خلف البغدادي القطيعي الأرجسي
المحدث المؤرخ المتوفى سنة ٦٣٤ هـ (٣)

١٨- محمد بن سعيد بن يحيى أبو عبد الله الديلمي (٤) المتوفى سنة ٦٣٧ هـ
قال في تاريخه في ترجمة أبي البقاء : (... سمعت عليه ونعم
الشيخ كان) .

١٩- محمد بن علي بن سعيد الحصيني الضرير المتوفى سنة ٦٣٩ هـ (٥) .

٢٠- محمد بن عمر بن محمد بن الحسن بن مريح (٦) .

(١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ ، انباه الرواه ١٦١/٤ وانظر ثبت
مؤلفات المكبري (شرح المفصل)

(٢) انظر ترجمته في تلخيص معجم الالقاب ٥٩/٥ ، وتاريخ علماء المستنصرين
٣٠٧/١ ، وشذرات الذهب ٣٤٣/٥ .

(٣) انظر ترجمته في تلخيص معجم الألقاب ٣١٤/٥ ، وذييل طبقات الحنابلة ٢١٢/٢
والوافي بالوفيات ١٣٠/٢ .

(٤) الديلمي : نسبه الى (ديبثا) قال ياقوت (ديبثا) بكسر أوله وسكون ثانيه
وثاء مثله مقصوره ويقال (ديبثا) أيضا قرب واسط معجم البلدان ٤٣٧/٢ .
انظر ترجمته في وفيات الاعيان ٢٥١/١ ، وغيابه النهابه ١٤٥/٢ ، الوافى
بالوفيات ١٠٥/٣ وغير ذلك .

(٥) انظر ترجمته في المشتبه بن ١٦٦ ، تاريخ علماء المستنصرين ١٣/٢

(٦) لم اعثر على ترجمته ذكره ابن قاضي شبيهه في طبقات النحاة ٣٢٨/ مخطوطه
بغداد .

٢١- محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله محب الدين أبو عبد الله البغدادي الشافعي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ (١) المعروف بابن النجار أخذ عن أبي البقاء ، وكان من المكثرين في الأخذ عنه قال : قرأت عليه كثيرا من مصنفاته ، وصحبة مدة طويلة أملى عليه أبو البقاء شرح لغة النقه .

(٢)
٢٢- محمد بن محمود بن عبد المنعم السرايبي نزيل دمشق المتوفى سنة ٦٤٤ هـ

٢٣- ياقوت بن عبد الله الرومي الحووي أبو عبد الله شهاب الدين صاحب معجم الأدباء ، ومعجم البلدان المتوفى سنة ٦٢٦ هـ (٣) . ترجم له في معجم الأدباء ولكن ترجمته فقدت في الحزم الذي أصاب الكتاب (٤) وترجم له في معجم البلدان ترجمة قصيره في الجزء ١٤٢/٤ في ذكر (عكبرا) قال : (ومنها شيخنا امام عصره محب الدين أبو البقاء ١٠٠٠)

(١) انظر ترجمته في : فوات الوفيات ٢٦٤/٢ ، والوافي بالوفيات ٩/٥ وطبقات الشافعية ٤١/٥ ، ومفتاح السعادة ٢١٠/١ وشذرات الذهب ٥٢٢٦/٥ .
(٢) انظر ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة ٢٤٢/٢ ، والوافي بالوفيات ١١/٥ ، وذيل الروضتين ١٧٩٠ و (المراتبي) نسبة الى باب المراتب ببغداد .

(٣) انظر ترجمة ياقوت في : وفيات الأعيان ١٧٨/٥ ، مرآة الجنان ٥٩/٤ ، وانباء الرواه ٧٤/٤ ، والنجوم الزاهر ١٨٧/٨ .

(٤) انظر مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلة المجمع العلمي المراتبي عدد

٢٤- يحيى بن ابي منصور الهنئى الممر جمال الدين أبو ذكريا ابن الصيرفى
ومعرف بابن (الجبشى) كان من المكرين فى الأخذ عن ابي
البقاء وملازمته حتى برء فى الققه واللغه وقرأ عليه جميع كتاب (التبيان
فى اعراب القرآن) (١)

٢٥- يحيى بن يحيى الحرانى (٢)

- (١) انظر ذيل طبقات الخنابلة ١١٤/٢ وانظر ترجمة ابن الصيرفى فى :
المبر ٣٢١/٥ - ٣٢٢ ، وذيل طبقات الخنابلة ٢٩٥/٢ وشذرات
الذهب ٣٦٣/٥ ، والاعلام ٢١٩/٩ - ٢٢٠ .
(٢) لم اعثر على ترجمته - ذكره الصفدى ١٧٩ وابن رجب ١١١/٢ .

اخلاقه وآراء العلماء فيه :

حقا ان أبا البقاء كان مثالا للخلق الفاضل ، والدين ، والورع والزهد ، وحسبه أنه حنبلي المذهب ، وقد اشتهر أكثر علماء الحنابلة بالزهد ، والدين والورع .

وقد احتل أبو البقاء منزلة عالية في قلوب طلابه ومريديه لأنه كان ثقة ، صدوقا فيما ينقله ورواياته ، عزيز الفضل ، كامل الاوصاف ، متدينا حسن الأخلاق ، متواضعا ، كان رقيق القلب سريع الدمعة (١) .

قال عنه ياقوت الحموي : (٢) كان ديناً ، ورعاً ، صالحاً ، حسن الاخلاق قليل الكلام فيما لا يجدي نفعا ، لم يخرج من رأسه كلمة فيما علمت الا في علم ، وما لا بد له منه ، في مصالح نفسه ، وكان رحمه الله رقيق القلب ، تفرد بمصره بعلم العربيه والفرائض .

وقال عنه الامام عبدالصمد بن أبي الجيوش : (٣) كان يفتي في تسعة علوم ، وكان واحد زمانه في النحو واللفه والحساب ، والفرائض ، والجبر والمقابلة والتقاسم واعراب القرآن ، والقراءات الشاذة ، وله في كل هذه العلوم تصانيف كبار ، وصغار ، ومتوسطات .

وقال ابن الديلمي : (٤) كان متفنا في العلوم ، له مصنفات حسن في اعراب القرآن ، وقراءاته المشهوره ، واعراب الحديث ، والنحو واللفه . سمعت عليه ، - ونعم الشيء كان .

(١) نكت الهميان ١٧٩/١ (٢) مجلة المجمع العلمي العراقي ١٤٩/٦ (٣) مقال
الدكتور مصطفى جواد .
(٣) الذين على طبقات الحنابلة ١١٠/٢ .
(٤) المصدر السابق ، والمختصر المحتاج اليه ١٤٢/٢ .

وقال ابن خلكان : (١) لم يكن في آخر ، عمره في عصره مثله ، ففى
فنونه ، وكان الغالب عليه علم النحو ، وصنف فيه مصنفات مفيدة .
وقال ابن خلكان أيضا : اشتغل عليه خلق كثير ، وانتفعوا به واشتهر اسمه
في البلاد وهو حى ، ومعد صيته . (٢) .

وقال أبو الفتح بن الحنبلى : كان اماما في علوم القرآن اماما في الفقه ، اماما
في اللغة ، اماما في النحو ، اماما في العروض ، اماما في المسائل النظرية ،
وله في هذه الاوع من العلوم مصنفات مشهورة (٣) وفى مدة عمره منقطع
النظير ، متوحدا في فنونه التى جمعها ، حتى رحلت اليه الطلبة من
النواحى ، وانتفع به خلق كثير (٤) .

وقال المنذرى : وكان جامعا لفنون من العلم ، وله تصانيف مفيدة مشهورة . (٥)
وقال الذهبى : كان ديناهه . (٦) .

وقال الفيروزى : أديب ذو معرفة بعلوم القرآن والجبر والمقابله وغوامض
المريه ، وهو حافظ (٧) .

(١) وفيات الاعيان ٢٨٦/٢ (٢) وفيات الاعيان ٢٨٦/٢

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢ ، والمقصد الارشد (١١٤ ترجم) -
مكتبة الحرم المكى .

(٤) المصدر السابق . (٥) التكملة لوفيات النقلة ٣٨٠/٤

(٦) المعبر في خبر من غير ٦١/٥

(٧) البلغة في تراجم ائمه اللغة ١٠٨

وقال السيوطي : قرأ المريبه على يحيى بن نجاح وابن الخشاب حتى
حاز نصب السبب ، وصار فيها من الرؤساء المتقدمين - وقصد الناس
من الاقطار . (١)

وقال الموسوي الخوانساري : انه متميز بين الامثال والاقتران (٢) ومع
هذا الفضل ، وحسن الخلق ، والثنا من افاضل العلماء ، لم يسلم من
السنه الحساد في الطعن عليه ، والنيل منه ، فقد هجاه داود بن أحمد
ابن يحيى المهلبى بأبيات منها :

وأبو البقاء عن الكتاب مخبرا * وتراه ان عدم الكتاب محيرا (٣)

ولعله أخذ هذا المعنى من قولهم : ان أبا البقاء ، اذا أراد أن يصنف
كتابا أحضرت له المصنفات في ذلك الفن ، وقرأ عليه منها فاذا حصله فنفى
خاطره أملاه ، ولذلك قالوا : (ان أبا البقاء تلميذ تلاميذه) .

ومن الذين طعنوا في أبي البقاء وأخذ عليه القفطى صاحب (انباء
الرواه) المتوفى سنة ٦٤٦ هـ حيث قال معلقا على المقالة السابقة (أبو البقاء
تلميذ تلاميذه) (٤) : (.. فكان يخل بكثير من المحتاج اليه) . ويظهر
الطعن واضحا في قوله : (وما أحسن ما وصفه به بعض الأدياء فقال : (أبو
البقاء تلميذ تلاميذه) أي هو تبع لهم فيما يلقون عليه من القراءه عند الجمع

(١) بغية الوعاة ٢ / ٣٨

(٢) روضات الجنات ٣ / ٤٣٤

(٣) انظر انباء الرواة ٢ / ١١٧

(٤) المصدر السابق .

من كلام المتقدمين (((١)

ومعنى كلام القفطى ان المكبرى لا بصيرة له ولا رأى وانما هو (اسمه)
يسمح ما يقول الطلبة فيوافق عليه . ولكن هذا غير صحيح ، ومردود على
الامام القفطى فقد شهد له بالفضل والتقدم فى علم العربيه وغيرها جلة
من العلماء المشهود لهم بالفضل ، وان ابن خلكان - وهو خير مثل للتحرى
والانصاف يقول (٢) : (لم يكن فى آخر عمره فى عصره مثله فى فنونه .
وتقدم قول السيوطى (٣) : (حاز نصب السبق فى العربيه وصار فيها
من الرؤساء المتقدمين))

ويقول محقق كتاب انباء الرواه الاستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم : وهذه
عادته فى هضم المصريين ، وخط مراتبهم ، وابهام انه عارف بمنازل العلماء ،
وتمييز طبقاتهم ، ولم يكن هناك ولا قريبا عفا الله عنه (٤)

ولعل القفطى نسي أن أبا البقاء كان محتاجا الى طلبته للقراءة عليه
لفقد بصره ، لا ليسمح ما يقولون فيخل بالمحتاج اليه .

(١) المصدر السابق رقم (٣) بالصفحة السابقه .

(٢) وفيات الايمان ٢٨٦/٢

(٣) بغية الوعاة ٣٨/٢

(٤) انباء الرواه ١٩٦/٢

شعره :

لم يكن أبو البقاء شاعرا مطبوعا ، يحسن الشعر ويجيده اجادة تامه ، وانما روى له شعر اشبه بشعر الفقهاء والعلماء ظاهر التكلف ، وآثار الصنعة تبد فيه واضحة جلية .

ومن شعره يمدح الوزير ابن القصاب (١) أو ابن المهدي (٢) .

بك أضحي جيد الزمان محلى * بعد أن كان من حلاه مخلص

لا يجاريك في نجاريك خلق * أنت أعلى قدرا وأعلى محلا

عشت تحي ما قد أميـ * ت من العلم وتنفي جورا وتطرد محلا

قال ابن الساعي : ذكر شيخنا أبو البقاء انه لم يعمل قط سوى هذه الأبيات

كذا قال : وقال القطيعي : أتشدني أبو البقاء لنفسه (٣) .

أشكو الى الله مألقي من الكمـد * ومن فراق حبيب فت في عضدي

وهي اضطباري وهاد مصي ينم على * برح الهوى بي وان قد خاتني جلدي

قد كنت والشمل ملموما به فرقا * من الفراق واشغافني من الرصد

فكيف حالي وقد شط المزار بهم * عني وبدل قرب الدار بالبرصد ؟

(١) ذكر ذلك ابن رجب في ذيل الطبقات ١١٢/٢ ، والداودي في طبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، كما ذكرها في مدح ابن المهدي الصفدي في النكت ١٩٠ ، والقفطي في انباء الرواه ١١٢/٢ .

(٢) ابن المهدي : هو ناصر بن مهدي العلوي الوزير المازندراني الرازي تلقد الوزارة في بغداد سنة ٦٠٦ هـ الى أن توفي ببغداد سنة ٦١٧ هـ انظر الكامل في التاريخ ٤٨/١٢ ، ١٠٧ هـ .

اما ابن النصاب فقد سبب التعريف به في عداد شيوخ أبي البقاء .

(٣) انظر القصيده في ذيل طبقات الحنابلة ١١٢/٢

طار الفؤاد شعاعا ساعة احتملوا * وألف البين بين الجفن والسهم
أنى ألد بعيش بعد بعدهم * والروح فى بلد والجسم فى بلد؟
يا ويح قلبى من شوق الأبيد * ضعفت عنه فمه ذا آخذ بيدي
حكم الهوى جائر عدوانه هـدر * قتلاه ظلما بلا عقل ولا قـود
قد رق قلب ظلوم ما يـرن له * من الفرامر الذى اجبىنى على كبـدى
احنى الضلوع على قلب تملكه * من ليس يخنوعلى صبه كمـدى

قال : وانشدنى أبو البقاء لنفسه أيضا . (١)

صاد قلبى من العقيق عزال * ذونفار وصاله ما ينـال
فاتر الطرف تحسب الجفن منه * ناعسا والنحاس من مـدال
ذكر أبو البقاء لابن الساعى انه لم يحمل قط سوى الأبيات الثلاثة المتقدمة ، ثم
روى القطيمى عنه القصيده والمقطوعه الأخيره مما انشده أبو البقاء لنفسه وهذا
يتعارض فى ظاهره مع قوله السابق ، ولعل أبو البقاء صنع القصيده والمقطوعه بعد
قوله لابن الساعى انه لم يحمل سوى هذه الأبيات ،

والقصيده الدالية التى رواها القطيمى عن ابن البقاء توافق قصيدة فى ازهاء —
الرياض ٣١٠/١ ، ٣١١ فى وزنها وقافيتها ومنناها نسبت الى ابن الخياط أو لبعض
المشارفه ، ونسبها الصفدى الى ابن القواس ،
والذى يخیل الى ان القصيده ليست لأبن البقاء ، لأن اسلوب صياغتها ، —
يختلف عن المقطوعتين .

(١) انظر الذيل على طبقات الحنابلة ١١٢/٢ ، وطبقات المفسرين ١٢٧/١ .

وفاته :

اتفقت المراجع التي رجعت اليها على أن أبا البقاء استجاب النداء^١ ربه
في ليلة الأحد الثامن (١) من شهر ربيع الآخر ببغداد ، وقد قارب
الثمانين (٢) ، بعد حياة علمية حافلة ، تفمده الله برحمته ورضوانه ، وصلى
عليه من الغد بمدرسة ابن الجوزي بدرب دينار الكبير (٣) ودفن بمقبرة
الامام أحمد بباب حرب (٤) ، رحمة الله رحمة واسمه .

- (١) راجع مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلة المجتمع العلمي المراقى -
١٤٩/٦ وانظر ذيل طبقات الحنابلة ١١٣/٢
(٢) البداية والنهاية لابن كثير ٨٥/١٣
(٣) طبقات النحاة واللفويين لابن قاضي شهيد ص ٣٢٨
(٤) ذيل طبقات الحنابلة ٠ ١١٣/٢

آثاره :

خلف أبو البقاء ثروة طائلة من المؤلفات في مختلف صفوف العلم والمعرفة
ألف الكتب والرسائل ، وشرح المختصرات ، واختصر المطولات على حسب ما يقتضيه
الدرس ، وتتطلبه مصلحة الطلبة . . .

ألف في الفقه ومذاهب الفقهاء ، واختلافهم ، كما ألف في النحو ومذاهب
النحاة ، واختلافهم ، وألف في العروض كما ألف في الفرائض وألف في الحساب
كما ألف في الأدب والشعر ، والتفسير والجدل والحديث .

وهذه الثروة الطائلة ، والمكتبة الحافلة بأعنائ العلم وفنونه التي
خلفها أبو البقاء منها ما سلم من عادات الزمن ووصل إلينا ومنها ما لعبت به
يد الحدثان ، وعفى عليه الزمن ، وطوته الروائع والفوائد ، فلم يصل إلى
اسماعنا إلا اسم المؤلف فقط ،

اللهم - لا بعض نقول عن امهات هذه المؤلفات المفقودة متناثرة هنا
وهناك ، في مؤلفات الخالفين بعد أبي البقاء .
وما وصل إلينا من مؤلفات أبي البقاء فمنها ما رأى النور وطبع وأفاد منه
كثير من العلماء والباحثين وهو القلة مع الأسف .

ومنها ما كان قابضا في زوايا المكتبات في أنحاء العالم ، ينتظر الأيدي
الأمينه ، والجهود المخلصه ، لتنقذ عنه الفناء ، وتجدد ما اندثر منه ،
وتحى به ذكرى عالم بذل جهده ووقته ، وسهر ليله ، وتعب نهاره للنهوضه
بالثقافة الاسلاميه باخلاص صادق وعزمه قويه .

وقد حاولت جاهدا في هذا البحث أن أحصى آثار أبي البقاء مستخلصا
هذه الآثار من كتب التراجم والطبقات وغيرها ، وقد رتبها هنا ترتيبا أبجديا

لتمذرت ترتيبها زمنيا لأننا نجهل تاريخ تأليف أكثرها ، وحاولت - قدر الطاقة -
لئن أنبه على الموجود منها ومكان وجوده وعدد النسخ الموجوده منه ليستفيد
منه الباحثون عن آثاره والمهتمون بالتراث الاسلامى بعامة ، فلعللى أكون
قد أسهمت ولد بقدر يسير فى هذا المضمار واليك مؤلفات أبى البقاء وهى :

١- أجوبة المسائل الحلييه :

أنظر نكت الهميان ص ١٨٠ ، وذيل طبقات الحنابلة ١١٢/٢ ، -
وطبقات النحاة واللفويين لابن قاضى شهبه ص ٣٢٨ ، وطبقات المفسرين
٢٢٦/١ وذكر ابن رجب ، والداودى أنه فى اجابه مسائل وردت من
حلب ولا ادرى فى أى فن هى ؟

٢- الأربعة فى النحو :

ذكره السيوطى فى بغيه الوعاة ٣٩/٢

٣- الاستيعاب فى علم الحساب :

أنظر نكت الهميان / ١٨٠ ، وذيل طبقات الحنابلة ١١١/٢ ، وطبقات
النحاة لابن قاضى شهبه ٣٢٨ ، والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين
٢٢٦/١ ، والكشف : ٨١ وقال السيوطى والداودى (فى انواع
الحساب)

٤- الاشارة فى النحو :

أنظر نكت الهميان / ١٨٠ ، وذيل طبقات الحنابلة ١١١/٢ وطبقات
النحاة / ٣٢٨ ، والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ والكشف

الاعتراض على دليل التنافي ودليل التضاد = الكلام على دليل ٠٠٠
وسياتى :

٥- اعراب الحديث : أو (اعراب ما يشكل من الحديث) :

ألف كثير من العلماء فى (غريب الحديث) منهم أبو عبيد ، والهروى -
والزمخشرب ، وابن الأثير ٠٠٠ وربما تطرقوا الى بعض الوجوه الاعرابيه
ولم أجد أحدا أفرد اعراب الحديث بمؤلف خاص قبل أبى البقاء .
ذكر هذا الكتاب أكثر من ترجم له ، أنظر التكمله للمندرى ٣٨٠/٤ وابن
النجار انظر حاشيه ص ١٤١ من كتاب المختصر المحتاج اليه من الجز'
الثانى ، وانباء الرواه ١١٧/٢ ووصفه بأنه لطيف ، ووفيات الأعيان ٢٨٦/٢
ووصفه بأنه لطيف أيضا وذيل طبقات الحنابل ١١١/٢ ، ونكت الهميان
ص ١٧٩ ، وطبقات النحاة ٣٢٨ ، وسنيه الوعاة ٣٩/٢ وطبقات المفسرين
٢٢٥/١ والكشف ١٢٣ ، ١٢٤ وغير ذلك وهذا الكتاب من أجمل
مؤلفاته قدرا ، وقد وصل الينا ، ومنه مخطوطه محفوظه فى دار الكتب
المصريه برقم (٢١٢٥) حديث ، ومنه ميكوفيلم فى معهد احياء
المخطوطات برقم (٦١) حديث وهى فى ٧٩ ورقه قياس ٢٠x٢٠٠ كما
يوجد للكتاب نسخه أخرى محفوظه فى المكتبه الظاهريه بدمشق برقم
(١٧٧٨) ، (١٣٥٨) حديث ، ويوجد منه نسخه ثالثه فى الموصل
برقم (١٧٦) ، ويوجد ملحقا بجامع المسانيد لابن الجوزى
فى الفاتكان برقم (١٣٩٢) .

ذكر أبو البقاء فى مقدمة الكتاب سبب تأليفه فقال : ((٠٠٠ وذلك أن -

بعض الرواة قد يخطئ والنبي (ص) وأصحابه بريئون من اللحن .

واعتمد فيه على كتاب (جامع المسانيد) لابن الجوزي قال في مقدمه
((٠٠) فاعتمدت على أتم المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب وهو : (جامع
المسانيد) للإمام الحافظ أبي الفتح عبد الرحمن بن الجوزي رضي الله عنه))

وقد رتبته على أسماء الصحابة الرواة للأحاديث على حروف الممجـ
ثم من تشكك في أسمائهم ثم الذين لم يعرفوا بأبائهم ولكن نسبوا إلى
أقاربهم ، مثل عم أبي حره ، ثم أقوام عرفوا بالقرب من غيرهم مثل خادم الرسول
(ص) ثم أقوام عرفوا بقبائلهم مثل رجل من وفد عبد الميسر ثم ذكر
المجهولين مثل حيث رجل ٠٠٠ ثم مسانيد النساء ٠٠٠٠ الخ .
ويعمل الآن صديقنا الأستاذ خليل بنيان الحسون على تحقيقه .

اعراب الحماسة = شرح الحماسة وسيأتي الحديث عنه
اعراب ديوان المتبني = شرح ديوان المتبني “ “
اعراب شمر الحماسة = شرح الحماسة “ “

٦- اعراب شواذ القراءات :

ويسمى (اعراب الشواذ) ، و (اعراب (الشاذ) ، و (اعراب
الشواذ من القرآن) .

انظر نكت الهميان / ١٧٩ ، والذيل على طبقات الحنابلة ١١١/٢ -
والبلغة / ١٠٨ ، والبلغية ٣٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ وطبقات
النحاة ٣٢٨ .

نقل عنه الزركشي في البرهان ٣٣٩/١ ، ٣٤١ وقال عنه في الحديث
عن كتب الشواذ ، ومن أحسن ما وضع فيه كتاب ابن جنى الا أنه لم يستوف
وأوسع منه كتاب أبي البقاء المكي .

وهذا الكتاب من مؤلفات أبي البقاء التي سلمت من الضياع ووصلت إلينا
وتحتفظ دار الكتب المصرية بنسخة من الكتاب برقم (١١٩٩) تفسير
وعنها ميكروفلم في معهد احياء المخطوطات برقم (١٠٧) تفسير .
الاعراب في علل الاعراب = اللباب في علل البناء والاعراب وسيأتى
الحديث عنه .

٧- اعراب القرآن :

لعل كتاب (اعراب القرآن) للمكبرى من أشهر مؤلفاته حتى أنه هو
سبب شهرة أبي البقاء فيقال (المكبرى صاحب اعراب القرآن) وقد
ورد بعدة أسماء منها (البيان) و (التبيان) ، و (املاء ما من به
الرحمن) .

وقد ألف في اعراب القرآن كثير من المؤلفين قيل أبي البقاء فجاء كتابه جامعا
لأشتات الاعراب مختصرا لكثير من اقوال العلماء متضمنا لكثير من وجوه
القراءات ، لا يتطرق لذكر المعاني الا نادرا مختصر الشواهد بعيدا
عن الاستطراد . ولعل هذا هو سبب اقبال الناس عليه وعكوفهم على
دراسته ودرايته ، قال الزركشى في البرهان ٣٣٩/١ ، ((٠٠٠) ومن
أحسنها كتاب المشكل ، وكتاب أبي البقاء) وقال السيوطي في
الاتقان ٢٦٠/٢ وكتابه اشهرها وانظر الكشف ص ١٢٢ ، ومفتاح
السماعة ٤١٨/٢ ولم يذكر أبو البقاء في كتابه هذا مصادره التي اعتمد
عليها - كما هي عادية الا أنه يكرر ذكر القراءات والأخفش والمبرد ، وشعلب
والزجاج ، وأبي على وابن جنى ، وهؤلاء جميعا القوفى معاني القرآن
واعرابه ، وقراءاته السبعية والشاذة (١) .

(١) ألف في اعراب القرآن المبرد وشعلب ، وفي اعرابه ومعانيه القراءات والأخفش
والزجاج ، وفي القراءات السبعة الفارسي ، وفي الشواذ ابن جنى .

مخطوطات الكتاب :

ذكر بروكلمان مخطوطات الكتاب في تاريخ الأدب المرسى ٢٨٢/١

الأصل ، ١٧٦/١ ، ٤٩٥ (الذيل) .

في باريس ٦٢٠ ، ٦٢١ ، والجزائر ٣٣١ ، والقاهرة ط ١٣٥/١ ،

واباصوفيا ٧٣ ، ٧٤ بنته ٢٤ ، رقم ٢١٧ ، والامبروزيانا بميلانو

ص ٧ ، والفاتكان ١٣٩٢ ، والاسكوريان ١٣٢/٩ ، وجامع الفروينى بفاس

١٧٥ ، ١٧٧ ، جامع الزيتون بتونس ٤١٢/١ ، والخالديه بالقدس

٦ ، ٣٨ ، قلنس على ٣٧ ، سرفيللى ٨ ، حربيللى ، وكيرللى ٦٦ ،

ولى الدين ٣٥ ، ٥٤ ، بنى جامع ١٥ — ١٧ ، نيكي مور ١٨ / ٢

رقم ١٣٧١ ، ورامبور ٦٥/١ .

وللكتاب مخطوطات أخرى ، لم يطلع عليها بروكلمان وهى فى مكتبه

الحرم المكى رقم ٧٢ علوم قرآن مخطوطه نفيسه يرجع كتابتها الى

سنة ٦٩٨ هـ وهى نسخه كامله بها رطوبه وهواش مفيده كتبها

المبد المفتقر الى ربه عيسى الهينى .

وفى دمشق ثلاث نسخ منها نسخه كتب بعد وفاة المؤلف بمقام

واحد سنة ٦١٧ هـ كتبها يوسف بن محمود برقم ٥٣١ (١٣٦ تفسير)

الظاهره والثانيه نسخه فى الظاهره ايضا كتب سنة ٦٩٧ هـ ورقمها

(٥٥٢ ١٣٧ تفسير) . والثالثه فى الظاهره ايضا ورقمها

(٥٥٣ ١٣٨ تفسير) الجزء الثانى فقط .

وفى بغداد ثلاث نسخ ارقاصها فى مكتبة اوقاف بغداد ٢٣٧٠ ، ٢٣٧٢

٢٣٧٥ ، وفى المدينه نسخه بمكتبه الحرم وفى اليمن نسختان . . وغير ذلك .

طبقات الكتاب : (١)

طبع أول مرة سنة ١٨٥٩ م على هامش الجلالين في (تبرز) وكذلك
في سنة ١٨٦٠ م ، طبع في ذيل التفسير نفسه ، في دهل سنة ١٨٩٩ م وطبع
ايضا بهامش الفتوحات الالهيه للشيخ الجمل بمطبعة محمد مصطفى سنة ١٣٠٣ هـ
وطبع بعنوان املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع
القرآن ، وسهامه انموذج جليل للعلامة محمد بن ابي بكر الرازي صاحب
مختار الصحاح في المطبعة السنييه سنة ١٣٠٦ هـ ، سنة ١٣٠٨ هـ وطبع
بهذه التسميه منفردا مرتين آخرها سنة ١٣٨٩ هـ ، سنة ١٩٢٠ م وتسميته
املا ما من به الرحمن ، لم تر في كتب الطبقات القديمه التي اطلعت عليها .

واقاد من اعراب القرآن كثير من العلماء الذين أتوا بعده منهم السفاقسي
ابراهيم بن محمد المتوفى سنة ٧٧٤ هـ ، الذي ضمه الى كتابه (المجيد
في اعراب القرآن المجيد) ورمز له بحرف الميم ، كما يقول في مقدمة كتابه ، (٢)
والسميني الحلبي أحمد بن يوسف المتوفى ٧٥٦ هـ في كتابه : (الدر المضمون
في اعراب الكتاب المكنون) الذي قال في مقدمته ذكرت كثيرا من المناقشات
الوارده على ابي القاسم الومخشري ، وابي محمد بن عطيه ، ومحب الدين
ابي البقاء . (٣)

-
- (١) انظر معجم المطبوعات الحريرية والمصريه ٢٩٤/١ ، ٢٩٥
(٢) انظر مقدمة الكتاب المذكور ويوجد للكتاب عدة نسخ ومنه نسخه كامله في
مكتبه كلية الشريعة بمكة رقم (١٠٢٥ ، ١٠٢٦) .
(٣) انظر مقدمة الكتاب المذكور ويوجد للكتاب عدة نسخ ومنه نسخه في مكتبة
مكة برقم (١ تفسير) وتشمل الجزئين الأول والثاني فقط وانظر (٢) من
المخطوطه نفسها .

وناقش المبكرى فى كثير من آرائه فى اعراب القرآن ابن هشام الأنصارى
فى معنى اللبيب (١) وأفاد منه كما افاد منه أبو حيان فى البحر المحیط ،
وابن مکتوم القيسى فى الدر اللقيط ، والسيوطى فى الاتقان ، وغيرهم كثير .

أما الزملىكانى المتوفى سنة ٦٥١ هـ كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم
ابن خلف الشافعى فقد اختصره وسماه (المجيد فى اعراب القرآن المجيد)
ومنه نسخه فى معهد احياء المخطوطات العربيه برقم ١٣٢ تفسير

٨- الافصح عن معانى أبيات الايضاح :

ذكر فى النكت ١٧٩/ ، وطبقات النحاه ٣٢٨/ ، والبلغه ١٠٨/ ومظهر
أنه فى شرح أبيات ايضاح الفارسى ، وشرحه للايضاح سيأتى ذكره .

املاء ما من به الرحمن = اعراب القرآن ، وقد تقدم ذكره

الانتصار لحمزه فيما نسبته اليه ابن قتبيه فى شكل القرآن

لا يوجد هذا الكتاب بين مؤلفات المبكرى ، وإنما نسبته اليه البغدادى فى

هديه المارفين ٤٥٩/١ ، خطأ ، خلط بين ابى البقاء وأبى القاسم

عبدالله بن محمد المبكرى المتوفى سنة ٥١٠ هـ ، مؤلف الكتاب الحقيقى ،

والغريب فى الأمر ان البغدادى نفسه ذكره منسوما الى أبى القاسم

قبل صفحات انظر ٤٥٤/١ .

ايضاح المفصل = شرح المفصل

٩- البلغه فى الفرائض :

ذكر فى النكت ١٧٩ ، وذيل الطبقات ١١١/٢ ، والبلغه ١٠٨/ وسماء

(١) ناقش ابن هشام المبكرى بما يزيد على اربعين موضعا انظر مثلاس ١٠٢ ،

الفيروزبادي (بلفه الرائض) ، والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين

٢٢٥/١ (بلفه الرائض) ، والكشف / ٢٥٣ ، والهدية ٤٥٩/١ .

البيان في اعراب القرآن = اعراب القرآن وقد مر ذكره

التبيان في اعراب القرآن = " " " " " "

التبيان في شرح الديوان = شرح ديوان المتنبي وسيأتي ذكره .

١٠- التبيين عن مذاهب النحويين :

سنتحدث عنه بالتفصيل

ترتيب اصلاح المنطق = المشوف المعلم وسيأتي ذكره .

١١- التصريف في علم التصريف :

ذكر في النكت ١٧٩ ، والمختصر المحتاج اليه ١٤١/٢ هاشم (٢) -

وطبقات النحاة ٣٢٨ ، والبلفه / ١٠٨ ، والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين

٢٢٦/٢ ، والكشف / ٣٩٩ ، والهدية ٤٥٩/١ .

١٢- التعليق في الخلاف أو في مسائل الخلاف :

انظر النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، ونص على أنه في الفقه ، والبغية

٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ ، والكشف / ٤٢٤ ، وربما سمي

(التعليق)

١٣- تفسير القرآن :

ذكر في النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، والبلفه / ١٠٨ ، والبغية

٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ ، والكشف / ٤٤٠ ، والهدية

٤٥٩/١ .

قال حاجي خليفة : وهو غير اعرابه .

ويوجد في مشهد نسخه برقم ٣٨٦٣/١٦٠ باسم البيان في تفسير القرآن لأبي البقاء المكي (١) وربما كانت نسخه من اعراب القرآن ، ولا نعلم عن حجم الكتاب شيئا فلا ندرى هل كبير مستوفى أو مختصر ، ولا نعلم أن أحدا اقتبس منه أو نقل عنه .

١٤- التلخيص في الفرائض :

ذكر في النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ، والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ ، والكشف / ٤٨٠ وابن رجب والداودي لم يسمياه وإنما اكتفيا بقولهم : وكتاب آخر في الفرائض (للخلفاء ؟) . ولعلهما يقصدان هذا الكتاب .

١٥- تلخيص أبيات الشعر لأبي علي :

لعله يقصد كتاب أبي علي : (شرح الأبيات المشككة الاعراب من الشعر) وهذا الكتاب مختلف في اسمه (٢) أما التلخيص للمكبرى فقد ذكر في النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ وطبقات النحاة ٣٢٨ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ .

١٦- تلخيص التنبيه لابن جنس :

البينية لابن جنس في شرح الحماسة واعرابها ويسمى (شرح مستغلق أبيات الحماسة) .

(١) انظر مجلة معهد احيا المخطوطات العدد (٢) انظر (أبوعلی الفارسی وأثره في النحو والقراءات) للدكتور عبد الفتاح شلبی

ذكر كتاب أبي البقاء في النكت / ١٧٩ ، طبقات النحاة / ٣٢٨ ،

١٧- التلخيص في النحو :

ذكر في النكت / ١٨٠ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ، والبنية

٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف / ٤٨٠ ، والهدية / ٤٥٩/١ ،

واسمه يدل على انه مختصر .

١٨- التلخيص في النحو :

ألف بهذا العنوان قبل أبي البقاء محمد بن علي المسكري ت ٣٢٧ (١) -

المعروف بـ (ميرمان) .

ومحمد بن اسحاق بن اسباط الكندي المصري من تلاميذ الزجاج (٢) .

وأبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ وكلها في النحو ،

أما كتاب أبي البقاء فقد ذكر في النكت / ١٧٩ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ،

والبنية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف / ٤٨٢ ، والهدية

٤٥٩/١ .

وذكروا أن له عدة شرح منها .

(١) شرح أبي البقاء نفسه وسنتحدث عنه بحد قليل

(٢) شرح جمال الدين يوسف بن جامع المتوفى سنة ٦٨٢ هـ ذكره ابن رجب

في ذيل طبقات الحنابلة ٣٠٢/٢ .

(٣) شرح اسماعيل بن محمد الفرناطي المتوفى سنة ٧٧١ هـ (٣) من

تلاميذ أبي حيان ذكر في الكشف / ٤٨٢ ،

(١) انظر ترجمته وذكر كتابه في : الوافي بالوفيات ١٠٩/٤ ، والبنية ٣٤٥/١ -

(٢) انظر ترجمته وذكر كتابه في الوافي بالوفيات ١٩٥/٢ ، معجم الادباء ١٨/١٥٠ .

(٣) انظر ترجمته في : البنية ٤٥٦/١ .

(١) (٤) شرح اسماعيل بن ابراهيم بن محمد البليسي المتوفى سنة ٨٠٢ هـ

ذكر في الكشف ٤٨٢

ويوجد قطعه من كتاب التلقين لأبي البقاء في ليدن محفوظه برقم (١٧٧)
وذكر ابن خبر الاشيلي في الفهرست كتابين أحدهما باسم (التلقين)
لعبدالله بن موسى بن مسعود الشارقي ، والاخر (شرح التلقين) لابن
عبدالله محمد بن علي المازري الحافظ ، ولاندرى في اي فن هما ٠٢

١٩- التهذيب في النحو :

ذكر في النكت / ١٧٩ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ، والبغية ٣٩/٢ والكشف

/ ٥١٨ ، والهدية ٤٥٩/١ .

٢٠- تهذيب الانسان بتقويم اللسان :

ذكر في الذيل / ١١١/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ وزاد (في النحو)

٢١- الثلاثة في الفرائض :

ذكر في البغية ٣٩/٢ ، وتفرد السيوطي بذكره .

شرح أبيات الايضاح = الافصح وقد سبق ذكره

٢٢- شرح أبيات كتاب سيويه :

ذكر في النكت / ١٧٩ ، طبقات النحاة / ٣٢٨ ، والبغية ٣٩/٢ وطبقات

المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف / ١٤٢٨ .

(١) انظر ترجمته في : الضوء اللامع ٢٨٦/٢ .

٢٣- شرح الايضاح والتكملة لأبى على الفارسى :

ذكر فى الذيل ١١١/٢ ، وانباء الرواه ١١٧/٢ ، ووفيات الأعيان ٢٨٦/٢ ، والنكت ١٧٩/ ، وسماء (المصباح) وطبقات النحاة ٣٢٨ / ، والبلغة ١٠٨/ وسمى المصباح تحريفاً ، والبنية ٣٩٠/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ والكشف ٢١٢/ ، واقتبس منه الزركشى فى البرهان ٢/ ، والسيوطى فى الأشياء ١١٦/٤ ، والبغدادى فى الخزانة فى عدة مواضع منها فى الجوز ٧٧/٣ ، ٨٨ ، ١١٦ تحقيق عبدالسلام هارون وشرح الايضاح من الكتب التى وصلتنا وسلمت من الضياع ، منه نسخة ناقصة محفوظة بدار الكتب المصرية رقم (٢٠٧) ، نحو ونسخه كاملة فى المتحف البريطانى أول رقم (٦٤٠) .

٢٤- شرح بعض قصائد رؤيه :

ذكر فى النكت ١٨٠/ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة ٣٢٨/ -
وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ،

٢٥- شرح التلقين :

ذكر فى الذيل ١١١/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ وقد نزل الداودى على أنه شرح لكتابه هو حيث ذكره بعد ذكر التلقين فقال : (التلقين فى النحو ، وشرحه .

٢٦- شرح الحماسة واعرابها :

ديوان الحماسة : مجموعة من القصائد اختارها الشاعر أبو تمام فأحسن الاختيار ، وكان موفقاً فى اختياره حتى قيل : (انه فى اختياره اشهر

منه في شمره . (١)

وقد وجد الأدباء واللغويون والنحاة في هذه الأسماء مادة لبحوثهم ،
فأقبلوا عليها ودرسوها ، وتداولتها أيديهم بالشرح والاعراب ، والتفسير
اللفوي ، والأدبي حتى أن الأستاذ عبدالسلام هارون ذكر من شروحها
ثلاثين شرحا .

ومن بين العلماء الذين عنوا بالحماسه أبو البقاء المكي فقد ذكر له : (شرح
الحماسه) ، و (اعراب الحماسه)

ولكن هل هما كتاب واحد أو كتابان ؟

ذكر حاجي خليفة في الكشف / ٦٩٢ شرح الحماسه ثم قال : هو شرح مختصر
اقتصر فيه على الاعراب ، ووافقه على ذلك الأستاذ عبدالسلام هارون ونقل
عبارة في مقدمة شرح الحماسه للمرزوقي ،

واستظهر غير ذلك بل أعدهما كتابين فأبو البقاء ألف في شرح الحماسه
كما ألف في اعرابها ، وربما أن حاجي خليفة وقع على الاعراب واعتقد انه الشرح
فقال بعبارة المتقدمه التي ارتضاها الأستاذ عبدالسلام هارون ،

والدليل على انهما كتابين ان الصفدي في النكت / ١٢٩ وابن قاضي شهبه
في طبقات النحاة ذكرا الكتابين معا .

أما كتاب شرح الحماسه فقد ذكر في النكت ١٢٩ ، والذيل ١١١/١ وطبقات
النحاة / ٣٢٨ ، والبلغة / ١٠٨ ، والبنية ٣٩/٢ وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ،

(١) مقدمه شرح الحماسه للمرزوقي تحقيق عبدالسلام هارون ص ٤٠ .

٥ والكشف / ٦٩٢ .

وأما اعراب الحماسه فقد ذكر في النكت ايضا ١٧٩ ٥ وطبقات النحاة / ٣٢٨
ووفيات الاعيان ٢ / ٢٨٦ ٥ وانباء الرواء ٢ / ١١٧ .

وكتاب شرح الحماسه أو اعرابها من الكتب التي وصلت إلينا ٥ ذكر ببروكلمان
في تاريخ الأدب العربي ١ / ٨٠ ترجمه النجار مخطوطات الكتاب في كوبرلي -
١٣٠٧ / منى / ٩٣٤ ٥ وخراج زاد ٥ / ١٥ وعند الاطلاع على هذه المخطوطات
يمكن ان نحكم بدقه ٥ هل هي في شرح الحماسه أو في اعرابها ولعله أن يكون
بعضها في الشرح وبعضها في الاعراب .

٢٧ - شرح خطب ابن نباته :

ابن نباته : هو أبو يحيى عبد الرحيم بن محمد الفارقي انظر الشذرات ٣ / ٨٣
وقد شرحها غير واحد منهم أبو اليمين تاج الدين الكندي سنة ٦١٣ هـ انظر
الكشف ٧١٤ ٥

وشرح المكبرى كتاب مشهور ذكر في النكت / ١٧٩ والذيل على طبقات الحنابلة
١١٢ / ٢ ٥ والوفيات ٢ / ٢٨٦ ٥ وطبقات النحاة / ٣٢٨ ٥ والبلغة / ١٠٨ ٥ والبغية
٣٩ / ٢ ٥ وطبقات المفسرين ١ / ٢٢٦ ٥ والكشف / ٧١٤ ٥ والهدية / ١ / ٤٥٩ ٥ -
مرد كلمان ٢ / ١٠٨ ٥ وذكر أنه لا يزال مخطوطا منه نسخه في ليدن محفوظه برقم
(٢١٣٨) عموميه ٥٥٧٣ .

٢٨ - شرح ديوان المتبنى :

اسم أبو البقاء في شرح ديوان المتبنى الذي لقي عناية فائقة من العلماء
من لدن عصر ابن جنى المعاصر للمتبنى الى عصرنا هذا .

وشرح المكبرى لديوان المتبنى ثابت النسبه اليه .

ذكر في التكملة ٣٨٠/٤ ، وانباء الرواه ١١٧/٢ ، ووفيات الاعيان ٢٨٦/٢
والنكت ١٧٩/ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة ٣٢٨/ ، والبلغة ١٠٨/
وطبقات المفسرين ٢٢٦/٢ ، والكشف ٨١١/ : قال (٠٠٠) وأبو البقاء
عبدالله بن الحسين المكبرى الحنبلى النحوى المتوفى سنة ٦١٦ هـ ألفى
اعرابه كتابا . والهديه ٤٥٩/١ هـ .

أما الشرح المتداول المطبوع فقد نسب الى أبى البقاء باسم (التبيان فى
شرح الديوان) .

طبع للمرة الأولى سنة ١٢٦١ هـ ، سنة ١٨٤٥ م أخرجه بارعلى البادرناوى
بكلكتا فى الهند ، فى جزئين ، ثم أعيد طبعه فى مصر (بولاق) سنة ١٢٧٨ هـ
وطبع سنة ١٣٠٨ هـ فى المطبعة الشرقية بها مشها المصحح المنبى للشيخ
يوسف البديعى ، وطبع سنة ١٩٣٨ م بتحقيق الدكتور مصطفى السقا وإبراهيم
الابيارى ، وعبدالحفيظ شلبى فى اربعة اجزاء .

وأخر طبعة للديوان مع الشرح المذكور سنة ١٣٩١ هـ ، سنة ١٩٧١ م -
بتحقيق الاساتذه المتقدم ذكرهم فى مطبعة البابى الحلبي .
وكل هذه الطبعات ينسب الشرح فيها الى أبى البقاء المكبرى ولكن الأستاذ
مصطفى جواد ينفى أن يكون هذا الشرح من صنعة أبى البقاء مستدلا بدلائل
فى غاية القوة ، ونسب الشرح الى تلميذ أبى البقاء على بن عدلان الموصلى
المتوفى سنة ٦٦٦ هـ .

أنظر مقاله الدكتور مصطفى جواد فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق

الملجد ٢٢ العدد ٢٥١ .

وأرى ان الأستاذ مصطفى جواد مصيب في نظره فالكتاب بميسر كل
البعد عن أسلوب أبي البقاء وطريقته ، مخالف كما يقول الدكتور مهدي المخزومي
في (مدرسه الكوفة / ٩٦) لمذهب المعبري النحوي .

إذا علينا أن نبحث بدقة عن كتاب أبي البقاء فمن شرح ديوان المتبني
وأعرابه ، الذي أصبح في عداد المفقودات ، وخاصة في تلك الشروح المجهولة
اسم الشارح التي ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٩١/٢ ترجمة
النجار .

٢٩ شرح الفصح :

ذكر هذا الكتاب في نكت الهميان / ١٨٠ ، وطبقات النحاة ٣٢٨ ، والبلغة
١٠٨/ ، والبنية ٣٩/١ ، والكشف / ١٢٧٣ ، والهدية ٤٥٩/١ .

٣٠ - شرح الكتاب :

سبق أن ذكرنا كتابه في شرح أبيات الكتاب أم هذا فهو في شرح الكتاب
نفسه ذكره ابن قاضي شهبه في الباقات / ٣٢٨ ، والفيروزبادي في البلغة
١٠٨/ ، والبغدادي في الهدية ٤٥٩/١ ، ولعله هو كتاب لباب الكتاب
الذي ذكر في النكت / ١٨٠ ، والبنية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ،
والكشف / ١٤٢٨ .

ولا ندري هل (لباب الكتاب) شرح للكتاب ؟

فيوافق ما ذكر من أن للمعبري شرحا للكتاب ، أو هو اختصار للكتاب كما توحي
به التسمية ، وكما ذكر الأستاذ عبدالسلام هارون في مقدمة شرح كتاب سيوريه
ص ٤٠ ، أو هما كتابان أحدهما في الشرح والثاني اختصار للكتاب ؟

اننى اترك الجواب عن هذه التساؤلات حتى يبعث الكتاب من مرقدہ
ان كان له وجود فى بعض مكتبات العالم الخفيه أونجد نصا شافيا
فى هذه المسألة.

٣١- شرح لامية العرب :

وهى قصيدة الشنفرى الازدى التى مطلعها :

- أميلوا بنى أمى صدور مطيكم -

وقد شرحها عدد من العلماء قيل أبى البقاء منهم المبرد وابن دريد -
والزمخشري وأول الكتاب البيت المتقدم ثم قال : الكلام فيه على ثلاثة اشياء
على الفاء ، وعلى سوى ، وعلى أميل ٠٠٠٠ الخ .

ويوجد للكتاب عدة نسخ فى المكتبات العالمية منها ما هى فى برلين
برقم ٧٤٦٩ ، وفى مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمت نسخة ناقصة كتبت يوم التزويد
سنة ٦٩٤ هـ كتبه يحيى بن عبدالله حولان ويحمل الدكتور محمد خير الحلوانى
فى حلب على تحقيقه .

٣٢- شرح لامية المعجم .

وهى قصيدة الطخترائى الحسين بن على بن محمد بن عبدالصمد أبو اسماعيل
٤٥٥ - ٥١٣ هـ ترجمته فى الانساب / ٥٤٣ ، والاعلام ٢٦٧/٢ ومطلع القصيدة
قوله :

- اصابة الراى صانتنى عن الخطل -

وعليها شرح كثيره جدا انظر الكشف ١٥٣٧/٢ - ١٥٣٩ ، ومن بين شراحها
أبو البقاء انظر الكشف ١٥٣٧/٢ ، والهديه ٤٥٦/١ ، ورو كلان ٤٣٩/١ الذيل
ويوجد للكتاب عدة نسخ فى المكتبات العالمية منها نسخه فى المكتبة الاحمديه

بتونس ضمن مجموع م ١٥/٢١٠ ق من ورقه ٣٥-٦٠ س ١٧ برقم (٤٧٨٠)

وفي بغداد نسختان أحدهما برقم ١/١٠ والثانية برقم ٥٦٨٦ .

شرح لفه الفقه = لفه الفقه .

٣٣- شرح اللمع :

كتاب اللمع لأبي الفتح بن جنى من أشهر المختصرات النحوية التي تداولها الدارسون في القرنين السادس والسابع الهجرى .

وقد عنى به كثير من العلماء وشرحوا عواضه ، وعلقوا عليه تعاليف مفيدة وينسب الى أبى البقاء كتاب (شرح اللمع) ، وكتاب (المتبع فى شرح اللمع) والذي يغلب على الظن انها كتاب واحد ، وهذا الكتاب الذى فى شرح اللمع هو ما يسمى (المتبع) ، وسمى المتبع فى البلغة تحريفا .

ذكر هذا الكتاب فى انباء الرواء ١١٧/٢ ، والوفيات ٢٨٦/٢ والنكت / ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، والبلغة ١٠٨/ ، والبنية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف ١٥٦٣/٢ والهدية ٤٥٩/١ .

والكتاب من آثار المكبرى التى وصلت إلينا ، وتوجد مخطوطاته فى بطرسبرج ثالث ٩١٣ ، بيكبو ٢٠١٧/٢٠ ، انظر برد كلان ٤٩٤/٢ وزعم أنه طبع فى القاهرة سنة ١٩١٣ م .

وفى معهد أحياء المخطوطات العربيه نسخه مصورة عن مكتبة خدابخشى نبيه رقم الفيلم ٣١٩ وهى نسخه نفيسة واضحة كتبت قبل وفاة المؤلف بخمسين سنين سنة ٦١١ هـ بخط عبد الحميد بن عثمان بن نوقاضى الجبلى رحمه الله .
ويعمل الآن بعض الزملاء على تحقيقه فى دار العلوم بالقاهرة .

شرح ما في مقامات الحريري من ألفاظ لغوية = شرح المقامات

٣٤- شرح المفصل :

(الفصل) في النحو لأبي القاسم الزمخشري المتوفى ٥٣٨ هـ
هو أحد الكتب النحوية المختصرة ، التي لقيت عنايته
فائقه من الدارسين والعلماء في هذا الفن على حد سواء ،

ومن السابقين إلى شرح المفصل أبو البقاء ، وشرحه مشهور بين علماء
النحو وكتب الطبقات والتراجم إلا أنهم اختلفوا في اسمه فمنهم من يسميه
(شرح المفصل) ، ومنهم من يسميه (المحصل في شرح المفصل) أو
(المحصل في إيضاح المفصل) ، أو (المحصل وإيضاح المفصل) - أو
(الإيضاح في شرح المفصل) وكثيرا ما يسمونه (حواشي المفصل) أو
(التعليق على المفصل) .

ذكر في انباء الرواة ١١٧/٢ ، والوفيات ٢٨٦/٢ ، والنكت ١٧٩/ والذيل
١١١/٢ ، ١١٤ ، وطبقات النحاة ٣٢٨/ ، والبلغة ١٠٨/ ، والبغية
٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف ٢١٤/٢ ، ١٧٧٤ ، والهدية
٤٥٩/١ ،

وتوجد نسخه في دار الكتب المصرية رقم (٢٩٢) نحو
وعنها مصورة (ميكروفلم) في معهد أحياء المخطوطات برقم (١٤٤ نحو)
وقد كتب عليها (المحصل شرح المفصل) الجزء الثاني فقط ناقصه من
الأول أيضا بدأها بقوله : (صاحب القوم قلت ومنهم من قال يوصف
بمثله ٠٠٠ الخ وينتهي بقول الناسخ :)) آخر الكتاب آخر المجلدة الثانية
من كتاب (المحصل شرح المفصل) دون نسبته إلى المعبري . ثم قال :

يتلوه ان شاء الله تعالى : المجلدة الثالثة فى المركبات والحمد لله حق
حمده كتبه لنفسه الفقير الى رحمة ربه ، وشفاعه جده محمد بن محمد بن
الحسين بن محمد بن محمد بن على بن عبد الله الحسينى عفا الله عنه الخ
ثم كتب على الورقة نفسها من الجهة اليسرى نقله الفقير الى رضوانه محمد
ابن يحيى بن عقر الله له ٠٠٠ الخ))

واعتمد عليه كثير من الباحثين على أنه للمكبرى ، وعده بعضهم من
مؤلفات أبى البقاء الموجوده . وأحضرت (فيلما) عن الكتاب عندما
أحضرت بعض مؤلفات المكبرى المخطوطة لكى أتمكن من معرفة شخصية
أبى البقاء العلميه ، وسلوكه ومنهجه ، ومذهبه النحوى ولما قرأت هذا
الكتاب لأول مرة ، وكنت قد قرأت قبله كتابه (التبيين) ، وكتاب (اعراب
القرآن) ، وكتاب (اعراب الحديث) وكتاب (الباب) ، وكتاب
(شرح اللع) ٠٠٠٠ الخ . أصبحت عندى معرفة بأسلوب الرجل ، وجدت أن
أسلوبه فى هذا الكتاب قد تغير ، وأن المنهج الذى سار عليه ولزمه فى
مؤلفاته اختلف اختلافا كبيرا ورجعت الى الكتاب ثانیه وثالثه حتى تبينت أنه
ليس لأبى البقاء ثم استهوانى البحث الى تتبع صفحات الكتاب واستنطاقها
لملها تهدينى الى مؤلف الكتاب الحقيقى فاهتديت بعد بحث دقيق
وتثبت كامل الى مؤلفه الحقيقى وهذا ما سأوضحه .

أدلة النفس :

لعل من أوضح ما ينفى الكتاب عن أبى البقاء تغير الأسلوب . فأسلوب
المكبرى يختلف تماما عن أسلوب صاحب الكتاب وكما يقولون : أسلوب الرجل
هو الرجل ، ولا شك أن الناس مختلفون وهذه حقيقة لا مراء فيها ، وخاصه

هؤلاء الذين كتبوا فأكثروا من الكتابه فتميزت كتاباتهم بخصائص فنيه ، وتمبيريه .

وما ينفيه عن أبى البقاء أمور منها :

أولا : هذا الكتاب مخالف للنسخ الذى انتجه العبرى لنفسه ولزمه

فى سائر مؤلفاته ومن هذا المنهج :

١ (لم يكن العبرى يوضح المراجع التى اعتمد عليها الا نادرا أما

فى هذا الكتاب فتجد المؤلف يصح بنقله عن حواشى الايضاح

لمبد القادر وكتاب سيبويه ، وشرحه للسهرافى ، وما أخذ

المبرد على سيبويه ، واللمح ،

وانظر اللوحات ١٧ و ١٨ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٦٤ ، ٠٠٠ الخ .

ب (لم يكن العبرى يكثر من ذكر أعلام النحويين الا ما كان مشهورا

ولا ينقل عن المتأخرين منهم بخاصه ، أما مؤلف الكتاب فأنه

يجمع آراء النحويين ، وينقل عن المتقدمين منهم والمتأخرين وهو

أشبه بموسوعة لآراء النحاة وأقوالهم ، نقل عن سيبويه والخليل

ويونس والفراء والكسائى وشملب ٠٠٠ وفى كل صفحه - تقريبا

يرد جملة من هؤلاء المشاهير .

كما أنه نقل عن المتأخرين مثل ابن برهان انظر اللوحات ١٩ ،

٤٧ ، ٧٢ والجرجانى انظر اللوحات ١١ و ١٥ و ١٨ و ٣٠ و ٣٢ و

٠٠٠ الخ .

والخوارزمى (صدر الأفاضل ت ٦١٧ هـ) فى عدة صفحات

منها لوحة ٢ و ٦ و ٩ و ١٤ و ٣٠ و ٣١ ٠٠٠ الخ وابن

خروف انظر اللوحه ١٧ والمبدي انظر اللوحه ٢٤ ، والكندى

انظر اللوحه ٥٨ وابن بابشاذ اللوحه ٧٥ و أبو البركات بن

الانبارى وابن بابشاذ اللوحه ٧٥ ، وأبو البركات بن -

الانبارى فى اللوحه ٦٧ ، ٠٠٠٠٠٠٠٠ وغيرهم كثير .

(ج) تجد فى الكتاب استطرادات كثيره لم تكن مألوفه عند أبى البقاء

وهذه الاستطرادات على نوعين :

أ - استطرادات نحوه أنظر اللوحه ٥٥ مثلا .

ب - استطرادات عامه وفوائد مشوهه كتخريج القراءات و ترجمه

الشعراء ومناسبات القصائد ٠٠٠ الخ انظر اللوحات

٤٨ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٤ ، ٠٠٠ وغير ذلك .

(د) لم يكن أبو البقاء يستشهد بأحاديث الرسول (ص) الا فى

القليل بينما مؤلف الكتاب يكثر من الاستشهاد بالحديث

الشرىف انظر اللوحات ٤٩ ، ٥٦ ، ٨٤ ، ٠٠٠

ثانيا : نقل مؤلف الكتاب نصوصا كثيره عن كتاب العبرى فى شرح المفصل

فهو أحد مصادره انظر اللوحات ١٨ و ٢٣ و ٣١ و ٣٣ وغيرها

ثالثا : اعتمد على كتاب (صدر الأفاضل الخوازمى) المتوفى سنة ٦١٧هـ

فى شرح المفصل وصدر الأفاضل من معاصرى أبى البقاء ولا نعلم

أنه اجتمع به ولا أفاد منه ولم ينقل عنه فى مؤلفاته الاخرى فيما علمت .

رابعا : مؤلف الكتاب جعل شيخه تاج الدين الكندى المتوفى سنة ٦١٣هـ (١)

(١) هو زيد بن الحسن بن سميد الحميرى من ذى رعين ، أديب من الكتاب

والشعراء والعلماء ، ولد ونشأ ببغداد وسافر الى حلب ، وأقام بدمشق ، وقرأ

عليه كثير من العلماء وشرح ديوان المتبنى وكان المعظم عيسى يقرأ عليه دائما

كتاب سيويه ، واقتنى مكتبه نفسه ، انظر ترجمته فى مرآة الزمان ٨ / ٥٧٥ ،

والجواهر المضية ١ / ٢٤٦ ، وارشاد الأريب ٤ / ٢٢٢ وغير ذلك .

وصح بأخذه عنه في دمشق قال في اللوحه رقم (٥٨) : وقد رويننا
عن شيخنا تاج الدين الكندي رحمه الله ٠٠٠٠ الخ .
والكندي ليس من شيخ المكبرى بل هو من محاصريه وأنداده ولا نعلم
ان المكبرى دخل دمشق .

خامسا : أحال المؤلف على كتابين من مؤلفاته وهما :

- ١- المفيد في شرح القصيد . انظر اللوحه (٧٤) .
- ٢- سلوة الأرب ومنيسه الأديب ، انظر اللوحه (٥٩)
وعذان الكتابان ليسا من مؤلفات أبي البقاء ، ولكنهما بحثا في نفس
الأصل في معرفة مؤلف الكتاب الحقيقي .
وهناك ثلاثه علماء تنطبق عليهم الأوصاف ، ويمكن أن يكون كل واحد منهم
مؤلف الكتاب .

- الأول : علم الدين السخاوي سنة ٦٤٣ هـ (١)
 - الثاني : رشيد الدين المنتجب الهمداني سنة ٦٤٣ هـ (٢)
 - الثالث : علم الدين اللورقي الاندلسي سنة ٦٦١ (٣) .
- وكل واحد من هؤلاء الثلاثه ، قرأ على تاج الدين الكندي ، وله (شرح
القصيد) ، وله (شرح الفصل) .

-
- (١) علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي أصله من (سخا) بمصر ، وسكن
دمشق وتوفي فيها له عدة مصنفات انظر ترجمته في طبقات القراء ٥٦٨/١
ومرآة الزمان ٧٥٨/٨ ، وانباء الرواه ٣١١/٢ .
 - (٢) هو المنتجب بن أبي المزبن رشيد أبو يوسف الهمداني عالم بالحريه
والقراءات له كتاب (الفريد في اعراب القرآن المجيد) انظر ترجمته
في غاية النهايه ٣١٠/٢ وشدرات الذهب ٢٢٧/٥ ، مرآة الزمان
١٠٨/٤

وقد بدا لى أول الامر أن مؤلف الكتاب هو (السخاوى) لأن له شرحين على المفصل الأول منهما (سفر السعادة) والثانى ، واسمه (الفضل) وهو ممن عاصر المكبرى وتأخرت وفاته فمن الجائز جدا أن ينقل عن كتابه فى شرح الفصل ، والسخاوى قرأ على تاج الدين الكندى ، وشرح القصيد ،

وشرح السخاوى (الفضل) مشهور معروف نقل عنه السيوطى فى الأشباه والنظائر ، انظر مثلا ٢٢/٢ ، ٢٦ ، ٧٦ ، ٠٠٠ الخ وهو كبير الحجم يقع فى أربعة مجلدات ومنه نسخة فى ليدن ١٦٥ ، وأخرى فى باريس ٤٠٠٤ ، وثالثه فى الاسكوريال ٦١ وغير ذلك .

وسافرت الى المدينه المنوره للاطلاع على نسخه نفيسه فريده محفوظه فى مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت برقم (٨٠ نحو) من كتاب سفر السعادة ، لملى أجيد فيها ما يؤيد صحة نسبة الكتاب اليه ، وعدت من المدينه ، وأنا غير واثق مما تبادر الى ذهني ، لأن اسلوب الكتاب مخاير تماما لأسلوب — السخاوى ، وتحقق لى خطأ نسبتى الكتاب الى السخاوى ، حينما عثرت على نسخة من كتابه (شرح القصيد) له مصورة فى مكتبه كلية الشريعة بمكة تحت الرقم (١١٢٩) ، لائنى لما قرأت هذا الكتاب لم أجيد فيه ما أحال عليه المؤلف فى شرح المفصل وهى تخريجات متعددة للآية الكريمة (ان هذان لساحران) وحتى هذه الآية لم يذكرها السخاوى فى شرح القصيد ، ورجعت عما ظننت .

وأما رشيد الدين الهمدانى فشرحه للمفصل مشهور أيضا ذكره حاجبى خليفه فى كشف الظنون ١٧٧٥/٢ ، وقال : (وشرحه مفيد جدا) . الا أننى لم أجيد من مؤلفات المنتجب ولا النفل عنه ما يمكنى من مقارنة النصوص

أو معرفة الأسلوب ، وكتاب المنتخب لا أعلم له وجودا لأن المراجع القى بين
يدى تذكر أنه فقد فلا أثر له حتى الآن .

أما علم الدين اللورقي الأندلسي ، فهو من شراح المفصل ، من تلاميذ الإمام
تاج الدين الكندي ، وله شرح القصيد (الشاطبية) وشرحه للمفصل
مشهور جدا قال ياقوت في معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ : (وله من النصائيف
كتاب شرح المفصل في عشر مجلدات) ، وقال الامام القفطي في انباء السرواء
١٦١/٤ : (أستوفى فيه القول ولا يقصر أن يكون في بقدر كتاب أبي
سميد السيرافي في شرح سيموه) وقال ابن الجزري في طبقات الفراء
١٥/٢ : (وشرح المفصل في اربعة مجلدات فأجاد ، وأفاد) (٠٠) الى
غير ذلك من الثناء على هذا الكتاب .

واعتمد عليه كثير من المتأخرين منهم ابن اياز في شرح الفصول انظر اللوحه
٦ و ١٠٠٠ الح والرضى في شرح الكافية ٨٧/١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٠٠٠٠
وغير ذلك ، والسيوطي في الهمع ، والاشباه والنظائر ، في النحو ، بل أن
الامام السيوطي في كتابه الأخير نقل عنه نيفا وأربعين نحا :

أنظر الاشباه ٣٠/١ و ٣١ و ٩٧ و ١٠٤ و ١٣٠ و ١٧٧ و ٢٠٤ و ٢١٩
٢٢١ و ٢٢٩ و ٢٣٣ و ٢٥٧ و ٢٨٨ و ٢٩٥ و ٣١١ و ١٣/٢ و ١٤ و ٣١
٢٠ و ٧٣ و ٩١ و ١٠٧ و ١١٢ و ١٦٩ و ١٧٣ و ١٨٢ و ١٨٧ و ١٨٩ و
١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٥ و ١٩٩ و ٢٠٦ و ٢٢٣ و ٢٢٥ و ٢٣٦ و ٢٣٩ ، ٠٠٠
وغير ذلك ووصفه السيوطي بتلميذ المكبرى فقال في الاشباه ٣٠/١ قال أبو البقاء
في اللباب وتلميذه الأندلسي في شرح المفصل (٠٠٠)

ووجدت السيوطي يوضح أن المعنى بالاندلسي هو علم الدين هذا ، لا
أندلسي آخر حيث قال ٧٣/٢ ((قال الأندلسي : الظروف التي لا تدخل

عليها من حروف الجسر سوى (من) خمسة ، عند ، مع ، وقبل ، وبعد ،
ولدى انتهى قلت وقد نظمناها فقلت :

من الظروف خمسة قد خصصت * بمن ولم يجرها سواها
عند ومع قبل وبعد ولدى * شرح الامام اللورق حواها
الأندلسي : شارح المفصل المشهور هو الامام علم الدين اللورق له ترجمة
جيدة في (سير النبلاء للذهبي)

وشرح الأندلسي على المفصل تنطبق عليه كل الميزات الموجودة في هذا الشرح
فهو :

(١) كبير الحجم مستوفى حقيقة فقد تحدث عن ضمير الفصل من لوحة ٥٣-٦٠ ،
ولم يترك مسألة نحوية خلافية الا اشبعها بحثا واستشهد لها بأقوال كثير
من العلماء المحققين ، فلا يصح أن يكون المؤلف من شارح المفصل المختصرين
أمثال ابن الحاجب (١)

(٢) ان المؤلف اعتمد على شرح الفخر الرازي ت ٦٠٦ انظر اللوحة (١٨) وعلم
الدين من المعجبين بالفخر الرازي ، والمعظمين له فقد نقل ابن الجزري في
طبقات القراء ١٥/٢ أنه قصد الرحلة اليه ليأخذ عنه الكلام ، فبلغه موته .

(٣) أن وفاته بعد المعبرى ، بل هو من تلاميذه كما تقدم ، فلا يصح ان يكون
المؤلف من شارح المفصل الذين تقدمت وفياتهم على المعبرى أمثال الزمخشري
٥٣٨ هـ .

(١) شرح ابن الحاجب للمفصل يسمى (الإيضاح في شرح المفصل) يوجد
للكتاب عدة نسخ منها ما هو في مكتبة الحرم المكي برقم (٣٨ نحو) ومنه
نسخه في مكتبة الأوقاف ببغداد محفوظه برقم (١٦٠٥٠) ، وميسونج (٦٩٣)
والاسكندرية ٤ نحو وغيرها .

والفهر الرازي ٦٠٦ هـ ، والمرزى ٦٠٩ هـ وذلك لأن المؤلف عن أبي
البقاء انظر اللوحات ١٨ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٠٠٠٠ وغير ذلك .

٤- أحاط المؤلف على كتابه (المفيد في شرح القصيد) وهذا يوهم أنه
المنتجب أو السخاوي كما تقدم ، ولكن كتاب السخاوي اسمه (فتوح
الوحيد في شرح القصيد) انظر الكشف ٦٤٧/١ وسبق أن ذكرنا
أننا رجعنا إلى كتابه هذا فلم نجد الاحالة فيه ، وكتاب المنتجب اسمه
(الفريد في شرح القصيده) الكشف ٦٤٨/١ .

أما (المفيد في شرح القصيد) فقد ذكر منسوبا إلى علم الدين اللورقي
بهذه التسمية في الكشف ٦٤٨/١ ، ١٧٧٧/٢ ، والهديه ٨٢٩/١ .

٥- المؤلف جعل شيخه تاج الدين الكندي ، وعلم الدين أخذ عن الكندي
انظر معجم الأدباء ٢٣٥/١٦ ، وانباء الرواه ١٦١/٤ ، وغاية النهايه
١٥/٢ ، والبنيه ٢٥٠/٢ .

ومعد هذه التحريات ثبت عندى أن الكتاب من تأليف علم الدين القاسم
ابن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي المتوفى سنة ٦٦١ هـ دون أدنى
شك ، وأن نسبته إلى أبي البقاء الحكبرى خطأ محض ينبغي تعديله فـ
فهرس دار الكتب المصريه (١) ، ومعهد احياء المخطوطات المصريه (٢) ، ويكتب
على المخطوطه اسم المؤلف الحقيقي ، وهو : (علم الدين اللورقي) .

وأما تسميته بالمحصل فخطأ من الناس غالبا . واسم الكتاب (الموصول
(٣)
شرح المفصل) وللكتاب نسخه أخرى في مكتبه سليمان آغا في تركيا برقم (١١١٧)

(١) انظر الفهرس ١٢٧/٢ ط ٢ (٢) الفهرس ١٤٤/١

(٣) تاريخ الادب المصري لبروكلمان ٥٠٧/١ الأصل .

ولما كان الحصول على نسخه شركيا صعب المنال ، فأننى قارنت نصوصه بما ورد
فى كتاب (الأشباه والنظائر) منقولاً عنه فاتفقت كثيراً من هذه النصوص بهذا
الجزء من الكتاب اتفاقاً حرفياً .

انظر مثلاً النص الذى نقله السيوطى فى الجزء الثانى من الأشباه ص ١٩٩
، ٢٠٠ تجد فى هذا الجزء من الكتاب كاملاً فى اللوحة رقم (٧) والنص
الموجود فى الجزء الأول من الأشباه ص ٢٩٥ يوجد بنصه فى اللوحة رقم
(٤١) والنص الموجود فى الأشباه الجزء الأول ص ٢٢٩ يوجد بنصه
فى اللوحة رقم (٧١) ٠٠٠ وهكذا

كيف نسب الكتاب الى المكبرى : ؟

نحن لا نملك الدليل القاطع الذى يجعلنا نعرف سبب نسبته اليه ، وكل
مانستطيعه هو الظن والحدس فقط . فأقول ربما كان الأصل المنقول عنه
مكتوب عليه هكذا :

(شرح الفصل تأليف الاندلسى - تلميذ المكبرى) أو نحو ذلك فكانت
الكتابة مطموسة أو غير واضحة ، فلم يتضح للناسخ الكلمة المكبرى ، فظن
انه للمكبرى فكتب عليه (المحصل شرح الفصل) ونقل بذلك تسميته كتاب
المكبرى اليه فنسب بعد ذلك الى المكبرى خطأ ،

أما كتاب (المحصل فى شرح الفصل) لأبى البقاء المكبرى فانه الآن فى
عداد المفقودات حتى يكشف النقاب عنه ان كان له وجود هنا أو هناك . الا أنه
يوجد مختصراً عنه ان كان له وجود هنا أو هناك . الا أنه يوجد مختصراً عنه
للمؤلف اسمه (المسترشد) بطنه ٧٤/١ .

انظر بره كلمان ٢١٠/١ ، ولم أجد أحداً من السابقين ذكر ذلك .

٣٥- شرح المقامات الحريري :

(المقامات) لأبيه محمد القاسم بن علي الحريري ٤٤٦ - ٥١٦ هـ (١)
وقد سار ذكرها في الآفاق ، وشرحها كثير من العلماء ، ولكن شرح
المكبري يختلف عن غيره ، فهو لا يقتصِرُ للنواحي الأدبية وإنما
هو شرح لفوى مختصر . ذكر في التكملة ٣٨٠/٤ ، والوفيات ٢٨٦/٢ ،
نكت السعيان ١٢٩/ ، وذيل طبقات الحنابلة ١١١/٢ وطبقات
النحاة ٣٢٨/ ، والبلغة ١٠٨/ ، والبنية ٣٩/٢ وطبقات المفسرين
٢٢٦/١ ، والكشف ١٨٨٩/٢ ، والهدية ٤٥٩/١ ، وسمى (غوامض
ال) لفاظ اللغوية للمقامات الحريري) أو شرح ما في مقامات الحريري
من ألفاظ لغوية .

وهذا الكتاب من بين مؤلفات أبي البقاء التي وصلتنا وموجد له عدة
نسخ منها نسخه في معهد أحياء المخطوطات العربية برقم (٥٦٠ أدب)
ونسخه في المكتبة الأحمدية بتونس كتبت سنة ٦١٨ هـ أي بعد وفاة
المؤلف بسنتين . محفوظه برقم (٢٧٨) أدب وفي دار المتحف العراقي
نسخه كتبت سنة ٦٢٧ هـ ويقول ناسخها أنها نقلت عن أصل مقروء وعلى
المؤلف ، ومنها ميكروفلم في ^{مكتبة} جامعة بغداد المركزية برقم (٢٦) ونسخه
في دمشق كتبت سنة ١٠٣٤ هـ بخط نسخي جميل بقلم محمد بن محمد
ابن زيتون الأريحاوي محفوظه برقم (٨٩١٨) لفة ، في المكتبة الظاهرية
وفي تركيا نسخه في أسعد أفندي نسخه محفوظه برقم (٢٨٢٢) ، وفي

مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت بالمدينه المنوره نسخه جيده لم يذكر سنه نسخها الا انه قال : انها نسخه ثقلت عن أصل مقروء على المؤلف ، وخطها نسخى جميل جدا مصححه وعليها تملك باسم محمد بن عبدالله بن هشام بلفه الله به وهى محفوظه برقم (٢٧٨) أدب

٣٦- شرح الهدايه :

كتاب (الهدايه) فى الفقه الحنبلى لأبى الخطاب محفوظ بن أحمد الكولذانى ٤٣٢ - ٥١٠ (١)

ذكر فى النكت / ١٩٠ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاه / ٣٢٨ وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ والهديه ٤٥٩/١ ، وذكره شيخ الاسلام ابن تيميه فى الفتاوى ١٢٨/٢٠ وقال انه لم يتمه ، ونقل عنه ابن رجب فى الذيل . ١١٣/٢

الصباح = شرح الايضاح وقد سبق الحديث عنه

٣٧- عدد أى القرآن :

ذكر فى النكت / ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ - وهذا الكتاب من مؤلفات أبى البقاء التى سلمت من الضياع ووجد منه نسخه فى مكتبه الفاتح وقف ابراهيم برقم (٦٣٢) .

وفى معهد أحياء المخطوطات المريبه نسخه مصورة من كتاب (عدد الآى)

(١) ترجمته فى ذيل طبقات الحنابل ١١٦/١ وغيره .

من مكتبه الفاتح أيضا (٩١) ورقمها في المصنف ٤٦ قراءات ، وربما كانت
نسخه أخرى من كتاب أبي البقاء لأنها مجهولة المؤلف

٣٨ - المروض مختصر :

تفرد بذكره ابن قاضي شهبه في طبقات النحاة / ٣٢٨
غواض الألفاظ اللغوية = شرح المقامات وقد تقدم ذكره

٣٩ - القوافي مختصر :

تفرد بذكره ابن قاضي شهبه في طبقات النحاة / ٣٢٨

٤٠ - الكلام على دليل التلازم ودليل التضاد :

ذكر في النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ وسماء ابن رجب (الاعتراض على
دليل التلازم ، ودليل التناقض) ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ، وطبقات
المفسرين ٢٢٦/١ وسماء (الاعتراض على دليل التلازم ودليل التناقض) .

٤١ - اللباب في علل البناء والاعراب :

وهذا الكتاب من أشهر مؤلفات أبي البقاء
ذكر في انباء الرواة ١١٧/٢ ، ووفيات الاعيان ٢٨٦/٢ ، وسماء (اللباب
في علل النحو) والنكت / ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ وقال
: هو من أحسن الكتب ، والبلغة / ١٠٨ والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات
المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف ١٥٤٣/٢ نقل عنه الزركشي في البرهان ٣٧٦/١ ،
٢١٢/٤ ، ٢٤٧ . والسيوطي في الأشباه : ٢٩/١ ، ٣٤ ، والهمم

وقد ألفه أبو البقا بعد كتاب اعراب القرآن انظر اللوحة ١٤٣ من مخطوطه
الازهرية ، وقبل كتاب التبيين انظر مسألة ٣٦ من التبيين .

وهذا الكتاب من كتب المكبرى التى سلمت من الضياع ويوجد منه نسخه
فى المكتبة الازهرية ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو ٢٠٩ ومنها صورة (ميكروفيلم)
فى معهد احياء المخطوطات (١٣٣) نحو ٠ وهى نسخة نفيسة واضحة كتبت قبل
وفاة المؤلف بخمس سنين سنة ٦١١ هـ كاتبها على بن مروان النحوى ، كما
يوجد للكتاب نسخه أخرى فى دار الكتب المصرية (المكتبة التيمورية) ١١٩ نحو
٣٣٠ س ومنها صورة (ميكروفيلم) فى معهد احياء المخطوطات (١٣٤)
وهذه النسخة نفيسة ايضا كتبت سنة ٦٢٨ هـ ، فهى قريبة من عصر المؤلف -
ويوجد للكتاب نسخه ثالثة ذكرها برد كلان (الذيل) ٤٩٥ فى جامع القرويين
بفاس محفوظه برقم ١٢٠٣ .

وقد حقق الكتاب صديقنا الاستاذ خليل بنيان الحنون ، ولم يطبع

٤٢ - لغة الفقه :

ذكر فى النكت ١٧٩ / ، والذيل ١١١ / ١ وقال ابن رجب املاه على ابن
النجار الحافظ ، وطبقات النحاه / ٣٢٨ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦ / ١ وسماه
الداودى (شرح لغة الفقه) .

وذكره البغدادى فى هدية المارفين ٤٥٩ / ١ فقال : (المنتخب من
كتاب المحتسب فى لغة الفقه) ، والصحيح أن كتاب المنتخب من كتاب المحتسب
كتاب مستقل عن كتاب لغة الفقه وسيأتى ذكر كتاب المنتخب فى موضعه .

وربما كان كتاب (لغة الفقه) على نهج كتاب (الزاهر فى غريب الفاظ
الفقهاء) للازهرى صاحب التهذيب .

لباب الكتاب = شرح الكتاب وقد سبق ذكره
المتبع = شرح اللمع وقد سبق ذكره

٤٣- متشابه القرآن :

ذكر في النكت / ١٨٠ ، والذيل ١١١/٢ ، طبقات النحاة / ٣٢٨ ،
طبقات المفسرين ٢٢٥/١ ،

المحصل = شرح المفصل وقد سبق ذكره

٤٤- مختصر أصول ابن السراج :

ذكر في النكت / ١٨٠ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ،

٤٥- مذاهب الفقهاء :

ذكره ابن رجب في الذيل ١١١/٢ والداودي في طبقات المفسرين ٣٢٥/٢
ويوجد كتاب مخطوط في التيموريه رقم ٥٣١ نسخه كتبت سنة ٦١٤هـ (٢٧٠)
ورقه باسم (اختلاف الفقهاء) فعمله هو مؤلف المكبري هذا .

٤٦- المرام في نهاية الأحكام :

وهو كتاب فقه على مذهب الامام أحمد
ذكر في النكت / ١٧٩ ، والذيل ١١١/١ ، وطبقات النحاة ٣٢٨ ، وطبقات
المفسرين ٢٢٥/١ ، والهدية ٤٥٩/١ .

٤٧- مسألة في قوله (ص) انما يرحم الله من عباده الرحماء :

ذكر في النكت / ١٨٠ ، وذيل الطبقات ١١١/٢ وطبقات النحاة ٣٢٨ ،
ونقلها بنصها ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ١١٧/٢ - ١٢٠ . وقد

أشار اليها أبو البقاء في اعراب الحديث .

٤٨ - مسائل نحو مفردة :

ذكر في النكت / ١٨٠ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ .
مسائل الخلاف في النحو = التبيين عن مذاهب النحويين وسيأتي الحديث
عنه

٤٩ - المشوف المعلم في ترتيب اصلاح المنطق على حروف المعجم :

ذكر في النكت / ١٧٩ ، والذيل ١١١/١ ، وطبقات النحاة ٣٢٨ -
والمبغية ٣٩/٢ ، طبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف ١٠٨/٢ والهديه
٤٥٩/١ ورد فيه (المشوق) تحريف .

وهذا الكتاب من مؤلفات العكبرى التي سلمت من الضياع ووصلت اليناء -
ويوجد منه نسخه في مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت في المدينه المنوره
محفوظه برقم (١٢٧) لفه ، وهى نسخه فريده جيدة نفيسه بخط جميل
واضح ، هى نسخه المؤلف بخط على بن محمد بن على الناسخ سنة
٦٠٦ هـ اى قبل وفاة المؤلف بعشر سنوات ، وقراها عليه ولده عبدالرحمن
كما اوضحنا فى بحث (اسرته) فى مجالس آخرها فى شوال سنة ٦١٢ هـ
وكتبه عنه تلميذه محمد بن محمود بن محمد البغدادي وعليها عدة تمليكات
وخط ابن مكرم القيسى تلميذ أبى حيان وصاحب الدر اللقيط وتلخيص انباء
الرواه ، وختم الكتاب بترجمة قصيرة لابى البقاء وعدد أوراقها ٢٣٨ ورقه .

المصباح = شرح الايضاح وقد تقدم ذكره

المفضل = شرح المفصل وقد تقدم ذكره

٥٠ - مقدمة فى الحساب :

ذكر فى النكت ١٧٩ وطبقات النحاة / ٣٢٨ .

٥١ — مقدمة في النحو :

ذكره الصفدي في النكت ١٨٠ هـ

وشرحها بعضهم ويوجد هذا الشرح في دار الكتب المصرية برقم (٥٥٧٦ هـ) ولا يعلم مؤلفه لفقد الورقة الأولى وهذه النسخة فرع من تأليفها سنة ٧٤٠ هـ وهي بخط الحسن بن محمد بن علي الخطيب بقلمه مضاف في ٢٧ شعبان سنة ٧٧٢ هـ في ١٥٩ ورقه

انظر فهرس دار الكتب المصرية ٧٢/٢ .

٥٢ — الملح من الخطل في الجدل :

ذكر في النكت ١٧٩ / هـ والذيل ١١١ / ٢ هـ وطبقات النحاة ٣٢٨ هـ والفيه ٣٩ / ٢ هـ وطبقات المفسرين ٢٢٦ / ١ هـ والكشف ١٨٢٠ / ٢ هـ — والهدية ٤٥٩ / ١ هـ وربما سمى (المنقح) .

وقد اختصره تلميذه ابن عبد الحق البغدادي هـ صاحب مرصد الاطلاع انظر تاريخ علماء المستنصرية ١٨٨ / ١ هـ وسماه (تلخيص المنقح من الخطل في علم الجدل) .

٥٣ — المنتخب من كتاب المحتسب :

يدل اسمه على انه اختصار لكتاب (المحتسب في تبیین وجوه القراءات — الشاذة والايضاح عنها) لابن الفتح عثمان بن جني هـ وقد نقل ابو الفتح عن كتاب المحتسب في اعراب الحديث .

ذكر في النكت ١٨٠ / هـ وطبقات النحاة ٣٢٨ هـ والهدية ٤٥٩ / ١ هـ ودمجه في كتاب لغة الفقه كما تقدم فقال المنتخب من كتاب المحتسب في لغة الفقه هـ

٥٤ - الموجز في ايضاح الشعر الملقب :

ذكر في الهدية ٤٥٩/١ ، والاعلام ٢٠٩/٤ ورد كل مان ٢٨٢/١ -
(الاصل) قال : وهو شرح للاستعمالات النحويه الفريه عند قدامى
الشعراء ، ويوجد في برلين (٦٥٨١) .

٥٥ - الناهض في علم الفرائض :

ذكر في النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاء ٣٢٨/١ والبلغه
١٠٨ ، والبنيه ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ والهديه ٤٥٩/١ ،

٥٦ - نزهة الظرف في ايضاح قانون الظرف :

ذكر في النكت ١٨٠/١ ، وطبقات النحاء ٣٢٨ ، والكشف ١٩٤٣/٢ : وذكر
للميداني كتاب (نزهة الظرف في علم الصرف) قال جاجي خليفه وهذا
الكتاب عده الخواجه بارسا في اسانيده من حمله مؤلفات أبي البقاء
العكبري ، والصواب انه للميداني والكتاب موجود وقد اطلعت على عدد
من نسخه .

٥٧ - المرض معلل :

ذكره ابن قاضي شهبه في طبقاته ٣٢٨ ولعله المرض (المطول) لأنه
سين ان ذكر المرض مختصر كما مر .

٥٨ - كتاب جد فيه فوائد ، وتواريخ مفيده :

لم يذكره الا ابن قاضي شهبه في الطبقات ٣٢٨ وقال :
ليس له نظير في فنه .

٥٩ - بحث فى بعض الصحابه ، وسؤالين وجوابهما :

مخطوط فى الظاهرية (١٢٩) نصف فى ٣ ورقات ينسب الى ابي البقاء العكبرى ، ولم أجد أحدا ينسبه اليه من المتقدمين .

وفى ختام ذكر مولفات أبى البقاء : أود ان انبه على ما ذكره بردكلمان فى تاريخ الأدب العربى فى الذيل ٤٩٥/١ حيث قال : ومن أحد مصنفاته لخص ابراهيم بن محمد بن كمال الدين بن حمزة الحسينى الدمشقى ت ١١٢٠ هـ كتابه البيان والتصريف فى اسباب ورود الحديث الشريف فى جزئين طبع فى حلب سنة ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ هـ انظر معجم سركيس ٨٨٠ .

والحسينى لم يلخص كتابه هذا من كتاب لابی البقاء فليس لأبى البقاء كتاب فى اسباب ورود الحديث ، وانما هو خطأ وقع فيه ناشر كتاب (الحسينى) فيما يبدو حيث ترجم له وذكر انه لخص كتاب أبى البقاء فرما أن (سركيس) اعتمد على هذه الترجمة التى وقع فيها الخطأ ، وعن معجم سركيس نقل برو كلمان فيما يظهر والذي يدل على خطأ هذه الدعوى ما قاله الحسينى نفسه فى مقدمة كتابه ص ٢ : " - وان من أجل انواع علوم الحديث ، معرفة الأسباب وقد ألف فيه (أبو حفص العكبرى) كتابا ، ذكر الحافظ ابن حجر انه وقف منه على انتخاب ولما لم اظفر فى عصرنا بمؤلف مفرد فى هذا الباب غير اوائل تأليف شرع فيه الحافظ السيوطى ، ورتبه على الأبواب فذكر فيه مائة حديث ، واختر منه الضيق قبل اتمام الكتاب ، منح لى أن اجمع فى ذلك كتابا تقره عيون الطلاب ، فرثته على الحروف ، والسنن المعروف)) والحسينى لم يلخص مؤلفه من كتاب سابق ، والعكبرى الذى ألف فى اسباب ورود الحديث ليس ابو البقاء وانما هو (أبو حفص) وفرق بينهما .

كتاب التبيين عن مذاهب النحويين :

(١) اسم الكتاب :

لم يذكر أحد من أصحاب الطبقات والتراجم التي اطلعت عليها أن لأبى البقاء كتابا باسم (التبيين عن مذاهب النحويين ٠٠) اذا استثنيا السيوطى الذى ذكره باسم (التبيين) فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فى كتابه (الاشباه والنظائر فى النحو) ١٤٠/٢ .

وما ذكره أصحاب الطبقات فيما يتعلق بهذا الكتاب هو باسم (مسائل الخلاف فى النحو) ذكر فى النكت ١٢٩/ ، وطبقات النحاة ٣٢٨/ ولكن هذا لا ينفى الكتاب عن أبى البقاء ، ولا يشكلنا فى صحة نسبته اليه ، فلدينا من الدلائل ما يثبت له دون أدنى شك ، أما الصفدى ، وابن قاضى شهبه فقد ذكرا الكتاب بضمونه لا بأسمه فهو حقا فى مسائل الخلاف فى النحو ، ولكن هذا لا ينفى أن يكون اسمه (التبيين ٠٠٠٠٠٠٠)

والشئ السهم الذى يجب أن ألفت أنظار الباحثين اليه هنا بالذات أن لأبى البقاء كتاب آخر اسمه (التعليق أو التعليق فى الخلاف وهو يشبه كتابنا هذا فى اسمه ولكنه مغاير له تماما فى فنه ، لأن كتاب (التعليق أو التمليفه) انما هو فى الخلاف الفقهي لا الخلاف النحوى وقد سبق ان تحدثنا عنه فى عداد مؤلفاته مما يفنى عن الاعاده ،

وقد توهم بعض الباحثين المحدثين أنه فى الخلاف النحوى (١) ، والدليل

(١) انظر كتاب فى أصول النحو للاستاذ سميد الافغانى ص ٢٢٨ هامش (٢) -
وظن أيضا أنه هو كتاب مسائل خلافيه التى فى دار الكتب المصرية برقم
(٢٨ نحوى)

على أنه في الخلاف الفقهي أن ابن رجب (٢) والداودي (٢) نصا على أنه في الخلاف في الفقه ، وأن الصفدي (٣) ذكر الكتابين معا .

أما عبارة السيوطي في الاشباه والنظائر ٢٥/٢ ط الهند التي تفيد أن لا بى البقاء كتابا اسمه (التلخيص) فهذه فيما يبدو تحريف عن (التلخيص) وسبق أن ذكرنا في مؤلفات أبى البقاء كتابه (التلخيص) ، والذي يدل على أنها التلخيص أنها وردت هكذا في نسخة الكتاب المخطوطة في مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة (١ نحو) وهي نسخة قيمته قريبه من عصر المؤلف نسخت سنة ٩٦٦ هـ .

والتعليق أو التعليقه في الفقه سنة منيعة عند النابيين من طلاب العلم ، يعلق عن شيخه ما يخالف مذهبهم فيسمى ما يجمعه تعليق أو تعليقيه ، كما ان التعليق أو التعليقه كانت تطلق ويراد بها الشرح مطلقا . وقد ألف في الخلاف الفقهي كثير من محاصري أبى البقاء منهم شيخه ابن الجوزي ، وابن هبيرة .

فالذى يظهر لى أن التأليف في مسائل الخلاف سواء في الفقه أو في النحو سمة من سمة عصر أبى البقاء لذلك وجدناه يؤلف فيها معا .
وقد نشر الدكتور محمد خير الحلواني كتاب (مسائل خلافه في النحو) لا بى البقاء فما علاقته بكتابنا هذا ؟

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ١١١/٢

(٢) طبقات المفسرين ٢٢٥/١

(٣) نكت الهميان ١٧٩ ، ١٨٠

سبق أن أشرنا إلى أن كتاب مسائل الخلاف في النحو هو نفسه كتاب التبيين ،
وأما كتاب (مسائل خلافية في النحو) الذي نشره الدكتور الحلواني فملاقته
بالتبيين علاقة الجزء بالكل فهو جزء منه .

وقد تشكك الدكتور محمد خير الحلواني في كتاب (مسائل خلافية) حيث
يجد نصوصا منه في كتاب الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي منسوبة إلى
التبيين وموجودة فيه . ولكنه يعود فيجزم بأن التبيين التعليق غير مسائل خلافية
فيقول : (فالتبيين أو التعليق غير هذا الكتاب الذي نشره ٠٠٠) انظر
المقدمة ص ١٣ .

حقا ان كتاب التعليق غير هذا الكتاب لأن التعليق في الفقه كما تقدم أما
التبين فليس عنه ببعيد إذ هو جزء منه .
ومسائل خلافية في النحو هي المسائل الأولى من التبين بنصها وترتيبها
كيف حدث هذا ؟

الذي يظهر لي أن أبا البقاء ألف شروحه ومطولاته من الكتب النحوية أولا فقد
ألف أعراب القرآن ثم ألف بعده (شرح اللع) وكتاب (اللباب) لأنه أحال
على أعراب القرآن فيهما (١) ، وكتاب (التبين) بعدهما لأنه أحال
عليهما فيه ، وربما كانت مطولاته في كتب النحو مثل شرح المفصل ، وشرح
الإيضاح وغيرها .

ولما اجتمعت عنده المادة العلمية أخذ يفرقها على شكل رسائل مجتزأة من
هذه المادة العلمية الضخمة بشيء من التنظيم والاختصار والإيضاح على حسب

(١) انظر كتاب اللباب لوحدة ١٣٤ / ب (الأزهرية)

ما يتطلبه البحث .

وكتاب (مسائل خلافية في النحو) اقتبس من كتاب التبيين واختار المسائل الخمس عشرة الأولى لأن الخلاف في غالبها ليس بين الكوفيين والبصريين وما يؤكد لنا هذه الدعوى أننا نجد لأبي البقاء مجموعة كتب في النحو لا يبعد أن تكون رسائل مختاره من مؤلفاته الأخرى مثل (مسائل مفردة) في النحو ، (الإشارة في النحو) ، و (التلخيص في النحو) (ومقدمة في النحو) ، و (التهذيب في النحو) (٢) وغير ذلك

ب : توثيق نسبه الى أبي البقاء :

لعل السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ هو أول من عثرنا عليه حتى الآن يذكر الكتاب بأسم (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) في كتابه الأشباه والنظائر ، ونقل عنه في عدة مواضع كما سيأتى .

وأتى الشيخ محمد الطنطاوى فذكر الكتاب في كتابه (نشأة النحو) انظر ١٣٢ بناً على ما ذكره السيوطي .

ونحن نعلم أن السيوطي متأخر جدا عن عصر أبي البقاء فأين الكتاب في هذه الحقبة من الزمن ؟

لعل الكتاب كان موجودا بين أيدي قلة من العلماء ، وربما كان بعضهم

(١) انظر المسألة رقم (٣٣)

(٢) تقدم التعريف بها في مؤلفاته

ضئينا بالكتاب فجنى عليه من حيث كان يحافظ عليه وهذا يحصل لكثير من أمهات الكتب تضيع وتندثر لشدة المحافظة عليها .

والذى يغلب على ظنى أن الكتاب كان من آخر مؤلفات الرجل ان لم يكن آخرها ، فلم تكن له شهره المؤلفات المتقدمة ، التى قرئت عليه ، وأخذت عنه ، وتداولتها أيدي الطلبة والطمما ، وأخذت مصافها فى دور العلم والمكتبات آنذاك فى حياة المؤلف مثل كتاب اعراب القرآن ، وكتاب اللباب ، وشرح المقامات الخ ولما كانت شهرة كتاب التبيين قليلة بحسين العلماء قلت نسخه بين أيدي طلبه العلم ، فجهله كثير من العلماء الذين عنوا بمؤلفاته .

وربما كان من أسباب عدم ذىوع الكتاب وانتشاره وجود كتاب الانصاف لابن الانبارى ، وربما أن العلماء شغلوا به عن غيره من كتب الخلاف الأخرى .

ولكن المطلع على كتاب التبيين لا يساوره أدنى شك أنه من مؤلفات أبى البقاء لأن الدلائل متوافره على صحة نسبته اليه ، ومن هذه الدلائل .

١- أسلوب الاملاء واضح فى الكتاب وأبو البقاء - كما تعلم - يملئ كتبه املاءً للفقد بصره .

٢- يوجد تشابه كبير فى تسلسل موضوعات كتابه هذا وكتابه (اللباب) وخاصة فى المسائل الأولى فهو يتحدث عن الكلام والكلمة ثم حـد الاسم ، ثم اشتقاقه ، وحد الفعل ، واصل الاشتقاق الخ وتجد هذا الترتيب هو المتبع فى اللباب الا أنه يتحدث عن المسائل بشكل مختصر ، ويتوسع فيها فى كتاب التبيين فبذكر حجة كل فريق ورد عليها بطريقه أكثر تنظيماً وتنسيقاً وكثيراً ما بشكل عبارة أو جملة

من كتاب (التبيين) احدهما ننصحها أحيانا فى كتاب (الباب) أو
(شرح اللع) ومن ذلك قوله مثلا (١)

اختلفوا فى حركات الاعراب هل هى سابقة على حركات البناء الخ
وقوله (٢) : ليس فى الكلام كلمة لا معرفة ولا مبنية الخ
وقوله (٣) : فى دليل اسميه كيف : ... الثانى انه يجاب عنها بالاسم
فاذا قلت كيف زيد ؟ فالجواب صحيح أو مريض الخ العبارة ان
الأوليان وردتا فى (التبيين) و (الباب) ، والعبارة الأخيرة وردت فى
(التبيين) و (شرح اللع) الى غير ذلك .

٣- احواله فى كتابه التبيين على كتابيه (الباب) و (شرح اللع) وهما
من اشهر مؤلفات أبى البقاء أحال عليهما فى المسألة الثالثة والثلاثين
مسألة (الفعل هو العامل فى الفاعل والمفعول) حيث قال : (واحتج
الآخرون بأن والفعل والفاعل كالشئ الواحد يدل على ذلك اثنا
عشر وجها استوفيتها فى (الباب) (وشرح اللع) .

٤- نصوص نقلت عن كتاب (التبيين) وموجودة فيه .

وهذه النصوص نقلها عن التبيين الامام السيوطى فى الاشباه والنظائر
وقد رجعت الى الكتاب المطبوع فى الهند كما رجعت الى نسخة المدينه (١ نحو)
الأنفـه الذكـر ، لا تثبت من هذه النصوص ، ووحدت السيوطى بزيد وينقص
فى النصوص وينصرف فيها ومخاصه تلك الفصول المطولة التى ينقلها الى
كتابه الاشباه ، وبلغت النصوص التى نقلها السيوطى من الكتاب ما يزيد على
سنة وعشرين نصا ، (٤)

-
- (١) انظر (التبيين) مسأله (١٣) ، واللباب لوحة (٦) .
(٢) " " " (٧) " " (٧) ، (٨) .
(٣) " " " (٣) " " شرح اللع لوحة (٦) .
-

وفي الفن الثاني التدريب في الجزء الثاني من (الشباه والنظائر) مسرد
السيوطي مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين قال : حسبما ذكره الكمال
ابن الأنباري في (كتاب الانصاف في مسائل الخلاف) وأبو البقاء المكي
في كتاب (التبيين) في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

ولم يذكر في هذا المسرد كثيرا مسائل التبيين الأولى مع العلم أنه نقل
عنها في كتابه منسوبة الى التبيين .

والنصوص التي نقلها منها المختصر ومنها المطول الذي يبد وتصرف السيوطي
فيه واضحا جليا ، وأحيانا يشير اشارة حفيه الى موضع النص دون أن ينقل
من الكتاب كقوله ذكره أبو البقاء في التبيين .

أما النصوص التي نقلها السيوطي في الاشباه ولا توجد في نسختها فهي قليلة
جدا لذلك سأبنتها هنا ، ولو كانت كثيرة جطلتها ملحقا في آخر الكتاب
وهذه النصوص هي :

قال أبو البقاء في التبيين : تصغير (ذا) (ذيا) ، وأصله ثلاث ياءات عين
الكلمة ، ويا ، التصغير ، ولام الكلمة ، فحذفوا احداها لتقل الجمع بين ثلاث ياءات
والمحذوفة الأولى لأن الثانيه للتصغير فلا تحذف والثالثه تقع بعدها الألف ، والألف
لا تقع الا بعد المتحركة ، والألف فيها بدل عن المحذوف ، والتصغير يرد الأشياء
الى أصولها .

انظر الاشباه ١٩/١

-
- (١) انظر الجزء الأول من الاشباه ١٩ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ١٢٢ ، ١٤٣ ،
١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٧٧ ، ٢٠٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ،
٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٣٢٥ .
والجزء الثاني / ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٧ ، ١٤٠ (سرد المسائل) ، ١٦٠ ، ١٦٣ .

قال أبو البقاء في التبيين : وأعلم أنهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقت نحو هذا بكر ومررت بيكر ، أن حركة الاعراب صارت في الكاف إذ الاعراب يكسون قبل الطرف وإنما يريدون أنها مثلها .
انظر الأشباه ١٧٧/١ .

قال أبو البقاء في التبيين : من الحروف ما يحمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر ألا ترى أن واو القسم تجر في القسم ، ولا تجر في موضع آخر ، و (ما) — النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر كذلك حتى تجر في موضع ولا تجر في موضع آخر ، وذلك كثير ، ولما ذكر سيبويه لولا دانها تجر الضم دون غيره وستأتى لها بنظائر منها (لدن) ، و (لات) قال : ولا ينهض أن يكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر ،
انظر الأشباه ٢٥٤/١ .

قال أبو البقاء في التبيين : اختلف في الاسم المرفوع بعد (منذ) نحو : (ما رأيته منذ يومان) على أي شيء يرتفع ، على ثلاثة مذاهب أحدها : أن منذ مبتدأ وما بعدها خبر ، والتقدير أن ذلك يومان ، وقال بعض الكوفيين (يومان) فاعل تقديره مذ مضى يومان ، وقال الفراء موضع الكلام كله نصب على الظرف أي — ما رأيته من الوقت الذي هو يومان ، قال : وهذا الخلاف كله مبنى على الخلاف في أصل منذ ، وقد قال الأكثرون أنها مفردة وقال الفراء أصلها (من) و (ذو) الخائيه بمعنى الذي ، وقال غيره من الكوفيين أصلها من ذائم حذفت الهمزة وضمت الميم انظر الأشباه ١٦٠/٢ .

قال أبو البقاء في التبيين : لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير — ناصبة للفعل بل الناصب (ان) مضمة ، وعلى هذا يترتب مسألة وهو أن مفعول هذا الفعل لا يتقدم عليه ، وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فان وقعت بعدها (ان) كانت توكيدا ، وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه .
انظر الأشباه ١٦٣/٢ .

٥- ومن دلائل صحة نسبته الى أبى البقاء اتفاق مذهب النحوى فهو
فى كتابه هذا يتفق مع المذهب البصرى ، ويتصدى للكوفيين و—
عليهم ، وهذا ما تجده فى مؤلفاته الأخرى وستحدث عن هذا بالتفصيل
فى مذهب النحوى .

٦- أبو البقاء لا يصح بذكر مصادر كتبه إلا نادرا — فلا يذكر الكتب التى
نقل عنها لا فى المقدمة ، ولا فى ثنايا الموضوع إلا فى النادر القليل
وفى كتاب التبيين نجده كذلك لا يصح بمصادر كتابه غالبا .

وهذه الدلائل وغيرها كثير لم نذكرها خشية الإطالة تثبت صحة نسبته
الكتاب الى أبى البقاء ، وقد كتب عليه بخط الأصم كتاب التبيين ٠٠٠٠ الخ
تأليف شيخا محب الدين أبى البقاء عبد الله بن الحسين المكيرونى . وقد
ذكرنا هذه الأدلة تمشيا مع الأسس العلمية السليمة لتحقيق التراث ونشره .

ج- دفع شبهه حول الكتاب :

كتب على صفحة العنوان " (كتاب التلقين فى النحو) انظر كشف الظنون "
وهو خط حديث فيما يبدو ولملح كتب عليه فى الهند حيث استقر الكتاب هناك .
والذى يظهر لى أن الذى كتب عليه رجع الى مؤلفات أبى البقاء وخاصة فى
الكشف فلم يجد من يعنى هذه المؤلفات كتاب باسم (التبيين) لأنسه
عرف باسم (مسائل الخلاف فى النحو) فى كتب الطبقات كما تقدم .

فلما لم يجد له كتابا باسم التبيين ورسم كلمة (التبيين) قريب من رسم
كلمة (التلقين) ظن أنه هو فكتبها على غلاف الكتاب .

والتلقين غير التبيين يدل على ذلك أن كتاب التلقين متن مختصر وقد
ذكرنا بعض شراحه في الحديث عن كتاب التلقين في مؤلفات أبي البقاسم
ومما كتب على الفلاف بخط الأصل (التبيين) عن مذاهب النحويين
البصريين والكوفيين) وخط الأصل أثبت من خط محدث خاطئ .

قيمة الكتاب العلمي :

لم يكن أبو البقاء هو أول من ألف في الخلاف النحوي ولذلك لم يكن كتابه (التبيين) هو أول كتاب ألف في الخلاف ، بل الف قبله كثير من العلماء كما ألف معاصروه كتباً خلافه أخرى ، واتى بعده من ألف في الخلاف النحوي ولكن هذه المؤلفات - مع كثرتها - لم تصل إلينا كلها ، وربما كان بعضها قابلاً في مكتبات العالم في الشرق أو في الغرب ، فمن يدرى ؟ ولم يصل إلينا من كتب الخلاف في النحو إلا كتاب ابن الأنباري (الانصاف في مسائل الخلاف) وكتاب المبكرى هذا .

وقد ألف في الخلاف مجموعة من العلماء استطلعنا معرفة بعضهم وهم :
١- أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري المتوفى ٢٨٩ هـ (١) وكتابه (المذهب)

انظر طبقات الزبيدي ٢١٥ .

٢- أحمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ (٢) وكتابه يسمى :
(اختلاف النحويين) .

ذكر في الوافي بالوفيات ٢٤٣/٨ ، وانباء الرواة ١٣٨/١ ، والكشف ٣٣/١ وسماء (اختلاف النحاه) .

٣- محمد بن أحمد أبو الحسن بن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ هـ (٣) وكتابه يسمى (المسائل على مذهب النحويين ما اختلف فيه البصريون)

(١) انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٢١٥ ط الثانية .

(٢) انظر ترجمته في انباء الرواة ١٣٨/٣ ، والوافي بالوفيات ٢٤٣/٨ .

(٣) انظر ترجمته في انباء الرواة ٥٧/٣ ، معجم الادباء ١٣٨/١٧ .

والكوفيون) ، وقد صنعه في الرد على ثعلب في كتابه المتقدم ذكر في
انباء الرواه ٥٧/٣ ، وسماه الفطى (نحو اختلاف البصريين والكوفيين)
والبغية ١٨/١ ، وسماه السيوطى (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون)

٤- أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ت ٣٣٨ هـ (١) .

وكتابه يسمى (المقنع) في اختلاف البصريين والكوفيين .

ذكر في انباء الرواه ١٠١/١ ، وفيه الوعاء ٣٦٢/١ ، والكشف ١٨٠٩/٢
وفهرست ابن خبـر ٣٠٩ / واقتبس منه السهيلي ت ٥٨١ هـ في السـروض
الأنف ٢٤٥/٦ .

٥- عبد الله بن جعفر بن درستويه ٢٥٨ - ٣٤٧ هـ (٢) .

وكتابه يسمى (الرد على ثعلب في اختلاف النحويين)

ذكر في الانباء ١١٣/٢ ، وطبقات الزبيدي ٨٥/ ، وفهرست ابن النديم
٦٣ ،

٦- عبد الله الازدى ت ٣٤٨ هـ (٣) .

وكتابه يسمى (الاختلاف) ذكر في البغية ١٢٨/٢ .

٧- أبو الحسن على بن عيسى الرمانى ٢٩٦ - ٣٨٤ هـ (٤) .

وكتابه يسمى (الخلاف بين النحويين)

ذكر في انباء الرواه ٢٩٥/٢ .

(١) انظر ترجمته في : انباء الرواه ١٠١/١ ، وفيه الوعاء ٣٦٢/١ ، وطبقات
الزبيدي ٢٢٠/ ،

(٢) انظر ترجمته في انباء الرواه ١١٣/٢ ، طبقات الزبيدي ٨٥/ ،

(٣) انظر ترجمته في البغية ١٢٨/٢ .

(٤) انظر ترجمته في معجم الادباء ٧٣/١٤ ، وانباء الرواه ٢٩٤/٢ ، طبقات
الزبيدي ٨٦ ، والبغية ١٨٠/٢ .

- ٨- أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ت ٣٩٥ هـ .
وكتابه يسمى : (كفاية المتعلمين في اختلاى النحويين) .
انظر مقدمة معجم مقاييس اللغة للاستاذ عبدالسلام هارون
- ٩- أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن سميد بن الأنبارى (١)
وكتابه يسمى (الانصاف) وهو مطبوع متداول .
قال الاستاذ سميد الافغانى فى كتابه (فى أصول النحو) : ولسه
كتاب آخر فى الخلاى اسمه : (الواسط) ذكره ابن الشجرى فى
أماله ونقل منه انظر ١٢٠/٢ ، ١٤٨ ، ١٥٤ ،
والكتاب الذى ذكر ابن الشجرى فى الأمالى ١٤٨/٢ ، ١٥٤ فقط واسمه
(الواسط) انما هو لأبى بكر بن الأنبارى ٣٢٨ هـ وقد صح بذلك
ابن الشجرى فى أماله فى الصفحتين السابقتين .
- ١٠- عبدالمنعم بن محمد الفرناطى (ابن الفرس) ت ٥٩٧ هـ (٢)
وكتابه يسمى (المسائل التى اختلف فيها النحويون من أهل البصره والكوفه)
وقد اقتبس منه المرادى فى الجنى الدانى ص ٤٢٧ .
- ١١- عبدالله بن الحسين المبكرى ٦١٦ هـ وكتابه التبيين ، وهو الكتاب الذى
نحن بصدده الحديث عنه .
- ١٢- عفيف الدين على بن عدلان الموصلى ت ٦٦٦ هـ (٣)
وكتابه يسمى (نزهة المين فى اختلاف المذهبين) .
ذكر فى شرح ديوان المتبنى المنسوب الى أبى البقاء المبكرى ٢٠٣/١ .

(١) انظر انباه الرواه ١٦٩/٢ ، طبقات الشافعية ٢٤٨/٤
(٢) انظر بغيه الواه ١١٦/٢ ، والبلغه ١٣١ ، ورنائج شيخ الرعنى ٦٥/
(٣) انظر مبحث (تلاميذ أبى البقاء) .

١٣- الحسين بن بدر بن اياز البغدادي ٦٨١ هـ (١)

وكتابه (الاسماء في مسائل الخلاف) وقد أحال عليه كثيرا في شرح الفصول انظر اللوحات ١٩ ، ٢١ ، ٤٠ وغير ذلك . يوجد في - الظاهرية بدمشق (٢) . جزء في ٨ ورقات ظعن المفرس للمكتبه انهما من كتاب (ابن اياز) وبعد أن وصلت لدى صورة من هذه المخطوطه ثبت عندي انها مجموعة اوراق متناثره من كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي في النحو انظر مثلا اللوحتان من المخطوط ٥٥ ، ٥٦ ، يوافقها من كتاب الاشباه ١١٦/٢ - ١١٨ ، اللوحات ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ من المخطوط يوافقها ١٤٠/٢ - ١٤٦ .

١٤- يوسف الكوراني الكردى ت ٧٦٨ هـ

وكتابه يسمى (الذهب المذاب في مذاهب النحاة) ذكره البغدادي في ايضاح المكفون ٥٤٤/١ .

١٥- كتاب اسمه (الخلاف أو الاختلاف) ورد ذكره في كتاب اعراب القرآن - المنسوب الى الزجاج : ١٧١ ، ٦٥٨ وربما كانت هناك مؤلفات أخرى لم نعثر على اسمائها ألقت في مسائل الخلاف في النحو لاننا انما دوننا من كتب الخلاف ما اسعفنا به المراجع التي بين أيدينا .

وهذه المؤلفات في الخلاف النحوي منها ما تقدم عن عصرايى البقاء ومنها ما هو معاصر ، ومنها ما ألف بعد كتاب أبي البقاء .

أما الكتب المتقدمة فلم يرد لها ذكر في التبيين ، ولا ندرى هل اطلع على شيء منها أم لا ، الا اننا وجدنا السهيلي ت ٥٨١ هـ وهو

(١) انظر البغية ٥٣٢/١ ، والبلغة ٦٨ .

(٢) انظر فهرس الظاهرية بدمشق .

معاصر لأبي البقاء ينقل عن كتاب (المقنع) كما تقدم اذا فكتاب ابن النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ كان موجودا زمن أبي البقاء ، ولكن هل اطلع عليه أبو البقاء ؟ لا نستطيع الجزم بذلك ولا نستطيع ان نحكم بأنه لم يطلع عليه ، لأننا لم نقف على الكتاب فننظر مدى التأثير والتأثير .

أما موقف المكبرى من كتاب ابن الانبارى ت ٥٧٧ وهو معاصره وعاش معه فى بغداد أيضا فسيأتى تفصيل ذلك .

ومن عاصر أبا البقاء وألف فى الخلاف النحوى عبد المنعم بن الفرس المتوفى ٥٩٧ هـ ولا نعلم ان أبا البقاء اطلع عليه أيضا فلم يرد نص فى ذلك ولم نجد الكتاب أو نقف عليه ولكنى أستبعد أن يكون المكبرى وقف عليه لأن مؤلفه أندلسى بعيد عن بغداد .

وأما المؤلفات التى تأخرت عن عصر أبي البقاء فلم نعثر منها على شىء إلا أننا نستنتج أن ابن اياز البغدادي ت ٦٨١ هـ قد استفاد من مؤلف أبي البقاء هذا فابن اياز من عاصر تلاميذ المكبرى فى بغداد وعاش معهم فى المدرسة المستنصرية كابن النجار وابن الساعى والقطيعى وغيرهم من مشاهير شيوخ المستنصرية هم تلاميذ أبي البقاء وابن اياز درس النحو فيها ، فلعله وقف على بعض آثار التى رواها تلاميذه .

وابن اياز يكثر من النقل عن كتاب (شرح المفصل) للمكبرى وتشابهت كثير من عباراته بعبارات كتاب التبيين ، ولكن لا نستطيع ان نجزم انه اطلع عليه ، ونحن لا نملك الدليل القاطع كوجود نص واضح يدل على انه استفاد منه واطلع عليه فعلا .

منهج الكتاب :

مخطوطة كتاب التبيين التي وصلت اليها تشتمل على خمس وثمانين مسألة
بدأها المؤلف بمسألة (الكلام ، والكلمه) وتنتهى بمسألة (ترخيم الرباعى
ومسائل الكتاب أكثر من ذلك وسنفصل ذلك فيما بعد ولم يرد للمكبرى ذكر
فى ثنايا الكتاب كما كان يفعل بعض العلماء السابقين مثل قولهم قال المكبرى
أو قال أبو البقاء الخ .

الاما ورد فى مقدمة الكتاب حيث ورد هناك : قال شيخ الاسلام ، وحجة
الانام . . . الخ .

ويبدأ أبو البقاء هذه المسائل بقوله : (مسأله) ثم يورد نص المسألة
دون عنوانه بارزه لكل مسأله من المسائل ، وقد يورد تسمية لمسائل عامه
مثل قوله : (مسائل التثنيه) ، (مسائل الجمع) و (مسائل مالم يسم
فاعله) ، و (مسائل كان) ، ولم يرد لغير هذه ذكر وهذه لم تشمل كل
مسائل الكتاب .

كما انه لم يضع للكتاب أبوابا عامة لسائر مواضع الكتاب بل وضع بابان فقط
هما : (باب المعرب) ، و (باب الاعراب) ويبدأ المسأله بالرأى الذى
يميل اليه فى الغالب سواء كانت المسأله من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين
أولست منها ثم يورد الآراء والاقوال الأخرى بطريقه مختصره تسبق تفصيل القول
فيها ، فاذا عرضها فصل الآراء والاقوال لحجج أصحابها ، ولا يقتصر على ذلك
بل يناقش ، فيرجع ويؤيد ، ويهجم ويضعف كل هذا مع تمسك بأصل البحث
المنهجى فلا يستهويه البحث ويستطرد فيذكر اشياء خارجة عن موضوعه .

ويبدأ أبو البقاء بتفصيل الآراء التى أجمعها ، ولما كان الرأى الأول هو

الرأى الذى يويده غالبا ، (١) ويميل اليه يحتج له بقوله (لنا) أو (وحجة القول الأول ٠٠٠) أو (والدليل على القول الأول ٠٠٠) فهو يئده ، ويحتج له ، ويورد ما يثبت رأيه بالأدلة والبراهين العقلية والمنطقية ، ويستشهد لها بالآيات الكريمة ، والآيات الشعرية والمحفوظ من أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم ، ونواديرهم . وربما أورد اعتراضات محتملة ، وتساؤلات متوقفة ، فأجاب عنها بطريقه حواريه جدليه جذابه ، فيقول فان قيل : ٠٠٠ ثم يورد الاعتراض ويرد عليه بقوله (والجواب) .

وربما ضمن احتجاجه للرأى الأول الذى أيده الرد على المخالف ثم يبدأ تفصيل الرأى الآخر بقوله : (واحتج الآخرون) أو وحجة الكوفيين ثم يورد ما احتجوا به من آيات قرآنيه ، وآيات شعرية ، وحجج عقلية منطقية ، ثم يجيب عنها مبتدئا بقوله (والجواب) ويختتم كل مسألة غالبا بقوله (والله اعلم بالصواب) .

مصادر الكتاب :

لم يصرح أبو البقاء فى كتابه هذا بالمصادر التى استفاد منها فى مادة بحثه فالكتاب الذى وصل إلينا لم يفتح بمقدمه ، وقد ترك الناسخ فى الصفحة الأولى من الكتاب موضع المقدمة فيما يبدو وهو فراع لا يتجاوز خمسة أسطر ولملأها كانت موجودة فى بعض النسخ الأخرى .

وإذا القينا نظرة على مؤلفات أبى البقاء الأخرى ، وأخص بالذكر تلك التى اطلعت عليها ، وجدناه يختصر المقدمة ، فيبدؤها بحمد الله والثناء عليه ، -

(١) آخر الرأى الذى يرجحه فلم يأت به أولا فى المسألة رقم (١٢) فقط .

والصلاة والسلام على محمد ، ثم يذكر الدافع الى تأليف الكتاب ، ويختمها
دون أن يذكر ثبوتا للمراجع التي استمد منها مادة بحثه ، كما كان يفعل كثير
من العلماء .

ولكننا وجدنا أبا البقاء يصرح بنقله عن كتاب سيبويه (١) ، ونقله عن
الجرجاني في كتابيه (٢) (شرح الجمل) ، و (شرح الايضاح) وأحال
على بعض مؤلفاته هو ، ولم يرد لغيرها أى ذكر في هذا الكتاب ومعد مقارنة
نصوص الكتاب بالكتب النحوية الأخرى المتوافرة لدى ، تبين لي نقله عن كتاب
(سر صناعة الاعراب لابن جنى) (٣) وكتاب (الحدود) للرماني (٤) ،
وكتاب (الأصول) (٥) لابن المراج و (الفصل) ، و (شرح لامية
المرب) للزمخشري (٦) و (معاني القرآن) (٧) للقرافي ، و (شرح
الجمل) (المرتجل) (٨) لشيخه ابن الخشاب .

ولعله اعتمد على كتب نحوية أخرى مثل بعض مؤلفات أبي على الفارسي وابن
جنى ، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه ، ومعاني القرآن للاخفش ، ومعاني القرآن

-
- (١) انظر المسألة رقم (٥)
 - (٢) انظر المسألة رقم (٢)
 - (٣) التبيين : المسألة رقم : ٣٦
 - (٤) التبيين : المسألة رقم ٦
 - (٥) التبيين : المسألة رقم (٣) مسألة (كيف) نقل عن الزمخشري ولم يصرح —
بذلك .
 - (٦) التبيين : المسألة ٨٢
 - (٧) التبيين : المسألة رقم (٥) وغيرها .
 - (٨) التبيين : المسألة رقم ٣٦ .

للزجاج ، ولكننا لا نستطيع أن نجزم بذلك لعدم توافر الأدلة ، ولكنه نقل
عن أصحابها ما يرجح أنه اعتمد على مؤلفاتهم المذكورة .

كما أنه رجع الى مؤلفاته النحوية فأحال على كتابيه اللباب وشرح اللحن ، ومقارنه
النصوص وحدناه استفاد كثيرا من كتابه اعراب القرآن وربما أنه نقل عن مؤلفاته
الأخرى التي لم نطلع عليها ، والتي الفت قبل التبيين .

مسائل الكتاب :

لم يكتف أبو البقاء في كتابه هذا بمسائل الخلاف بين النحويين البصريين
والكوفيين ، بل ذكر مسائل أخرى ليس الخلاف فيها بينهما ويمكن لنا ان نقسم
مسائل الكتاب الى ثلاثة أقسام .

(١) مسائل خلافية ليست بين البصريين والكوفيين وعدد هذه المسائل

ثمان وعشرون مسأله . (١)

وهذه المسائل جاء الخلاف فيها بين النحويين بمعامه فمضها ما كان
بين النحويين من جهة ، وأهل اللغة من جهة أخرى كالمسأله الأولى
وأحيانا يكون الخلاف في المسأله بين اصحاب المذهب الواحد اذا —
خالف بعض الملما اصحابه ، وانفرد برأى مستقل عنهم ، كما نجد ذلك
مثلا في مسأله (ما) التمجيب (٢) حيث انفرد الاخفش برأيه

(١) انظر المسائل رقم ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و

٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٣٣ و ٣٩ و ٤١ و ٤٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٧٣ و ٧٩ و ٨٠ .

(٢) التبيين مسأله رقم ٤١ .

وخالف الجميع ، ومثل مسألة (ليس) (١) حيث قال الفارسي بحرفيتها
وغير ذلك .

واختلاف سيبويه من جهة والسيرافي والمازني من جهة أخرى وذلك في خلافهم
في المقصور المنون (٢) .

واختلاف اصحاب سيبويه في مسألة حقيقه حروف التنبيه والجمع (٣) .

٢ — بعض مسائل خلافه بين البصريين والكوفيين تفرد بذكرها المكبري وعددها

مسألتان الأولى هي (مسألة الاعراب أصل في الاسماء (٤)) .

والثانية مسأله : (نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود الظرف والجار —
والجبرور (٥)) .

٣ — مسائل خلافه بين البصريين والكوفيين ذكرها المكبري لما ذكرها ابن الاباري

وعدد هذه المسائل خمس وخمسين مسأله الا أن أبا البقاء قد يفرد المسأله

الواحدة التي يوردها ابن الاباري بمسألتين كما فعل في مسألة (المامل

في المبتدأ والخبر (٦) ومسألة (متعلق الظرف الواقع خير (٧) —

ومسأله (المنادى العلم المفرد (٨) وغير ذلك .

(١) التبيين مسأله رقم ٤٦

(٢) مسأله رقم ١٩

(٣) مسأله رقم ٢٢

(٤) مسأله رقم ٨

(٥) مسأله رقم ٣٨

(٦) المسألتان رقم ٢٧ ، ٢٨

(٧) مسأله رقم ٦٠ ، ٣٣

(٨) مسأله رقم ٧٨ ، ٧٩

وهناك قسم رابع : وهو المسائل التي انفرد في ذكرها ابن الانباري ولم يسرد في التبيين ، ولا يمكن لنا أن نحكم على كتاب أبي البقاء حكما نهائيا ، لأنه لم يصل إلينا كاملا ، ومن يدري لعله أتى على جميع المسائل التي ذكرها ابن الانباري وزيادة .

وقد ذكر أبو البقاء مسأله (كيف) (١) وعن خارجة عن دائرة الخلاف بكل صورة ولكنه اعتذر عن ذلك .

شواهد الكتاب :

استشهد أبو البقاء بالآيات القرآنية بقراءتها السبعه وغير السبعه ، إلا أن أبا البقاء يضيف القراءة التي لا تسير مع القاعدة النحوية ، فاستشهد بما يزيد على ثمانين آيه ، كما استشهد بأشعار العرب ، وهذه الشواهد تزيد على تسعين شاهدا .

ومن هذه الشواهد ما استشهد به على مذهب البصريين فيرضى عنه كل الرضى ، ونسب في الغالب إلى قائله ، ومنها ما استشهد به على مذهب الكوفيين ، والطبع لم تنل رضاه ، ولا اعجابه لأنها لا تقف مع ميوله ونزغته النحويه ، فيتمحل في ردّها فتارة يصفها بالشدوذ ، والقلّة والندره فيقول مثلا : وأما ما ينشد من الأشعار فكلها شاذ ولا يقاس عليه (٢) وربما أوله بالضرورة كقوله : وأما الشمر فمن الضروره (٣) وربما رد شواهد الكوفيين لأنه لا يعلم قائلها ، وأحيانا

(١) انظر المسأله رقم (٣)

(٢) انظر رده الإبيات في المسأله رقم ٨١

(٣) انظر رده الابيات في المسأله رقم ٨٣ .

يصفه مع عدم معرفة قائله بالضرورة مخافة أن يعلم قائله فيحتج به عليه (١) فإذا لم يكن الشعر شاذاً ، وصحرت قائله ولا يصلح أن يرد بالضرورة الشعرية رده — بتخطيئه روايته (٢) أو تمحل له وجهاً اعرابياً آخر (٣)

نقد الكتاب :

فضائل كتاب التبيين كثيرة ، وفوائده جمه ، تبدو واضحة لكل من تصفح الكتاب فهو جامع لاشتات كثير من مسائل الخلاف جامع لأقوال كثير من العلماء في هذه المسائل ، موازن بينها مرجح ما يراه هو الصواب في نظره بطريقة سهلة مبسطة يجسد القارئ فيها راحة واطمئناناً . بأسلوب شائق ، وحوار يفتنه آخر أمره الى تثبيت ما يراه بالحجج العقلية ، والأدلة النقل المناسبة .

وعلى الرغم من ذلك فالكتاب لا يخلو من المآخذ ، ويجب أن ننصف الرجل فنذكر ماله ، وما عليه ، ومذلك ننصف الناحية المنهجية كذلك .

ولكثر تصفحي للكتاب ، وقراءتي له عدة مرات ، وجدت عليه المآخذ الآتية :

١- ألف أبو البقاء كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين فلم يلتزم بعنوان الكتاب بل أورد كثيراً من المسائل التي نحن في شوق اليها وإلى رأيه في كل مسألة منها ولكنها لم تكن في صميم موضوع كتابه فهي خارجة عن دائره الخلاف البصري الكوفي بل ان فيها ما هو خارج عن دائره الخلاف بعامة .

٢- لم ينصف أبو البقاء الكوفيين ، وكان عليه اذا تحدث عن مسائل الخلاف ان يتجرد عن شخصيته البصرية ، وينقص شخصيه الحاكم العدل الذي لا يعمل مع الهوى

(١) انظر رده الابيات في المسألة ٨٢ (٢) انظر رده الابيات في المسألة رقم ٧٠

(٣) انظر رده الابيات في المسألة رقم ٦٨ .

والنزعه ، وثبت للكوفيين ما ثبت عند أكثر العلماء من ترجيح المذهب الكوفى
فى بعض المسائل .

٣- أبو البقاء كثيرا ما يضمن احتجاجه لمذهب البصريين الذى تبناه الرد على
الكوفيين ، وذلك قبل أن يبين وجهة النظر الكوفيه ، وهذا ما يجعله يكرر
نفسه فى الرد على الكوفيين بعد أن يحتج لهم .

٤- نقل عن بعض النحويين وادعاءه لنفسه فلم يبين صاحب السبق فى هذه الآراء ،
وانظر مثلاً على ذلك مسأله (الفعل هو العامل فى الفاعل والمفعول) قال :
واحتج الآخرون بأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد يدل على ذلك اثنا
عشر وجهاً استوفيتها فى (اللباب) و (شرح اللع) ، وهذه الوجوه
أخذ أكثرها من كتاب (سر صناعة الاعراب) لابن جنى ولم ينبه على ذلك
قنبه عليه السيوطى فى الأشباه والنظائر وقد تقدم ذلك .

٥- هضم حقوق المتأخرين والمعاصرين له فلم يستشهد بأقوالهم ، ولم يسرد
آراءهم مع أنه استفاد كثيراً من كثير منهم أمثال الزمخشري (١) ، وشيخه
ابن الخشاب (٢) .

٦- خطأ القراءات السبعية وغير السبعية ، لأن قواعد النحويه لم تنطبق على
هذه القراءات ، وبدلاً من تغيير قاعدة نحويه خطأ قراءة متواتره عن الرسول
(ص) وانظر ذلك فى مسألة إقامة المصدر مقام الفاعل (٣) .

وعلى الرغم من هذه المآخذ فإن الكتاب جيد فى بابه يدل على شخصية أبى البقاء
الملميه ، واتساع افقه فى القضايا النحويه ، ومقدرته على الجمع بين أقوال العلماء
وترجيح الراجح منها فى نظرة

(١) انظر مسألة (كيف) رقم (٣) وانظر أعجب المجب ص ٢٢ .
(٢) انظر المسأله رقم (٥) والمرتل ص ١٤ و ١٥ وانظر المسأله ٧ والمرتل
ص ٣٤ ، وانظر مسأله ٨ والمرتل ص ٣٥ الخ .
(٣) انظر المسأله رقم ٣٩ .

بين المكبرى وابن الانبارى :

عاش الرجلان في بغداد ، ولد الأول فيها ، وقدم اليها الثاني صغيرا من الأنبار ، وعاشا في بغداد فلم يبرحها حتى الوفاة على أصح الأقوال ، وكلا الرجلين مكث في التأليف في فنون عدة ، ويغلب عليه علم (النحو) وتشابهت مؤلفاتهما فكلاهما ألف في النحو كتابا وانبا ، ألف ابن الانبارى (أسرار العربية) ، وألف المكبرى (كتاب اللباب) ، وألفا في (اعراب القرآن) ، وشرحا ديوان المتنبي ، وشرحا الحماسة ، والمقامات وكلاهما ألف في اللغزة ، ومذاهب الفقهاء ، والجدل ، وعظم الكلام والمروء والفرائض ، وكلاهما كان معيدا في مدرسته فابن الانبارى معيد في النظامية ، والمكبرى معيد في مدرسة ابن الجوزى .

وكلاهما ألف في (الخلاف النحوى) وهذا هو الذى يهتما بالذات وسع هذا التشابه في مؤلفاتهما ، واتساع ثقافتهما ، واجتماعهما في بغداد في عصر واحد ، مع هذا كله لا نعلم أن احدهما اجتمع بالآخر ، أو استفاد احدهما من صاحبه .

والغريب في الأمر أنهما سارا على اتجاه واحد في النحوش والاتجاه البصرى والذيل يغفل الي أن سبب الفرقه تعود الى أسباب كثيره منها :

- (١) ان كل واحد منهما يرى أنه ندا لصاحبه .
- (٢) اختلاف المذهب الفقهى ، فابن الانبارى شافعى المذهب ، والمكبرى حنبلى ، ولاشك أن العصبية المذهبية في الفقه خاصة كفيلة بأن تجعلهما لا يلتقيان ، فالعصبية المذهبية الفقهية كانت أقوى أثرا من غيرهما في ذلك الحين ، وقد أسس أصحاب الشافعى (المدرسة النظامية) على أساس متين

من العصبية حيث اشترطوا أن لا يدرس فيها الا من كان شافعي المذهب ،
وهذه الخطوة لم تكن حميدة من اصحاب الشافعي بل تسبب في ازدياد
الفرقة بينهم ، وبين المذاهب الأخرى ، ولا سيما الحنابلة الذين كان
لهم وجود في بغداد آنذاك ،

وقد أبدى الوزير ابن هبشه رأيه فيما يتعلق بالنظامية وما أشبهها وهو
حنبلي من رجال القرن السادس (١) : (لا ينبغي أن يضيق نفسى
الاشتراط على المسلمين فيها ، فان المسلمين أخوه وهى مساكن نبنى لله
عز وجل ، فينبغى أن يكون اشتراطها فيما يتسح لعبادة الله تعالى)
وأبو البقاء شديد التعصب لمذهبه الحنبلي حتى أنه قال : (٢)

(جاء الى جماعة من الشافعية ، وقالوا : انتقل الى مذهبنا ، ونعطيك
تدريس النحو واللغة بالنظامية ، فقلت : لو اقمتمونى وحسبتم على الذهب
حتى وارثتمونى ما رجعت عن مذهبي) .

(٣) صداقة أبو الهناء للوزراء والخلطاء ، وتقربه منهم فقد كان يحضر دروس الوزير
ابن هبيرة ، وأخذ عن الوزير ابن القصاب ، وله تردد على الصدوق
والاعيان . (٤)

وابن الانبارى زاهد متشف ، خشن العيش والملبس ، لا يقبل من أحد
شيئا قل أو كثر ، حتى أنه اعتزل العالم فى آخر حياته ، ويرى أن المستضيئ
بالله أرسل اليه خصاميه دينار فردها فقال له المستضيئ أتكمها لولدك ، فقال
الشيخ ان كنت خلقت فانا أرزقه . (٤)

(١) المنهج الاحمد ٣٠٧/٢

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١١١/٢ ، نكت الهميان ١٧٩/١ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١

(٣) طبقات المفسرين للداود ٢٢٥/١ (٤) بغية الوعاة ٨٦/٢

بين الانصاف والتبيني :

لم يكن كتاب (الانصاف) هو أول مؤلفات ابن الجباري (١) كما أنه لم يكن آخرها (٢) ولم يكن (التبيني) أول مؤلفات المكبرى ، فقد سبقه في الظهور (اعراب القرآن) و (شرح اللوح) وكتاب (اللباب) ٠٠٠ وغيرها كما قدمنا ، بل اننى أرجح أنه من آخر مؤلفات ابي البقاء وقد تقدم الحديث عن ذلك ، والذي يهمنا هنا أن نمعرف أى الكتابين سبق فى الظهور ، وهل لأحدهما تأثير فى الآخر ؟ فالذى يظهر لى أن كتاب الانصاف سبق كتاب التبيني فى الظهور وهذا احتمال ظنى لا قطعى ، لأننا نفتقر الى الأدلة القطعية اليقينية التى تجعلها لا نتردد فى مصرفة السابق من اللاحق ،

وابن الانبارى يصرح بمقدمة كتابه أنه أول مؤلف فى علم المربية على هذا الترتيب (٢) .

والذى أرجح أن المكبرى استفاد كثيرا من ابن الانبارى ، لأننا نرجح أن مؤلف المكبرى متأخر جدا عن مؤلف ابن الانبارى وهكذا رأينا ابن الانبارى يصرح بأن كتابه (أول مؤلف فى المربية على هذا الترتيب) ، وترتيب كتاب المكبرى كترتيب كتاب ابن الجبارى .

كما يوجد تشابه كبير فى عرض المسألة مختصرة جدا ثم تفصيلها ومناقشة الآراء والأقوال ، وقد أوضحت فى هوامش الكتاب عبارة ابن الجبارى لكى يرى القارئ مدى التأثير والتأثير ،

(١) انظر الانصاف ص ٤٧٨ فقد أحال على أسرار المربية

(٢) أنظر البيان فى غريب اعراب القرآن

أحال فيه على الانصاف .

ولم يكن أبو البقاء صورة لابن الأنباري ، وهذا لصوته فقد يأتي بنسخ ،
وأقوال ، واستشهادات وآراء نحوه لم يأت بها ابن الأنباري ، بل وسائل خلافة
أيضا ، ونرى رأيه مخالفا لرأي ابن الأنباري في المسائل التي رجع فيها ابن الأنباري
مذهب الكوفيين ، وقد أوضحنا ذلك في هوامش الكتاب مما يفنى عن الإعادة هنا .

موقفهما من الكوفيين :

اتفق ابن الأنباري والمكبري في الهجوم على الكوفيين فحكما في مسائل
الخلافة من وجهة النظر البصرية ، فابن الأنباري لم يرجح من مسائل الخلاف
التي ذكرها في كتابه ، وعددها (١٢١) مسألة إلا سبع مسائل فقط ، والمكبري
لم يرجح مذهب الكوفيين إلا في مسألة واحدة من (٥٦) مسألة ، وهذه المسألة
اجتهد فيها فوافق اجتهد رأى الكوفيين فهو يرى أنه أتى برأى مبتكر جديد
ولكن رأيه هذا هو ما قال به الكوفيون ، وإذا استثنينا هذه المسألة فإنه لم يؤيد
مذهب الكوفيين أبدا . ولكنني قد ألتصم بعض المصادير لأبي البقاء ، وذلك
لأنه إنما ذكر مسائل الخلاف بين الفريقين من وجهة نظره وهو لم يشرح نفسه
حكما عدلا فرد على مسائل الكوفيين لأنه لا يرى رأيهم ، ولا يرى أن الحق
إلى جانبهم وإنما عبر عن وجهة نظره هو ، ورأيه الخاص في كل مسألة منها ،
ولما كانت ميوله وأهدافه واتجاهاته نحوه ونزعه بصرية أيد وجهة النظر البصرية
في مسائل الخلاف ، وانتصر لها ، وخالف وجهة النظر الكوفية ، ورد عليها ،
استجابة لميوله واتجاهاته .

ولا عذر لابن الأنباري الذي نصب نفسه حكما عدلا بين الفريقين يحكم بينهما
على سبيل الانصاف ، لا التعصب (١) فاليد البصريين في أغلب المسائل ولم
يؤيد الكوفيين إلا في سبع مسائل فقط ، وذلك استجابة لنزعه البصرية التي أرغته

(١) انظر مقدمة كتاب الانصاف لابن الأنباري .

على اتباع الهوى ، والشطط في الحكم ، فخطأ الكوفيين ورد عليهم ، ولم ينصفهم
كما زعم .

هل مسائل الخلاف محصورة في هذه المسائل : ؟

لا أعتقد أن مسائل الخلاف محصورة بهذا العدد من المسائل فهي أكثر
من ذلك ، ولم يدع العكبرى ، ولا ابن الانباري ولا غيرهما — فيما علمت — أنه لم
بمسائل الخلاف كلها . وجمعها في مؤلف مستوعبا كل مسألة اختلف /^{فيها} علماء البلد ين ،
ولكن ابن الانباري ، ومثله العكبرى ذكرنا أهم المسائل وأشهرها ، ولذلك اختلف
مقياس الأهمية فذكر العكبرى مسائل لم يذكرها ابن الانباري نظرا لعدم أهميتها
عنده وربما كان العكس .

ويقول السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر ١٤٦/٢ : وقد فات ابن
الانباري مسائل خلافيه بين الفريقين واستدركها عليه ابن اياز في مؤلف خاص .
وهذا المؤلف هو كتاب (الاسفاف) ومؤلف ابن اياز هذا لم ير النور بعد .
ولا يمكن لنا أن نعذر في حقه حكما غايبا ، ونحن لم نقف عليه .

وربما كان ابن الفرس ٥٩٧ هـ ، وابن عدلان المتوفى ٦٦٦ هـ قد
زادا على ما ورده ابن الانباري أيضا فمن يدري ؟
وللدكتور فاضل السامرائي بحث نشر في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد
العدد (١٣) ص ٤١٥ — ٤٢٤ .

تحدث فيها عن ابن الانباري وكتابه الانصاف فقال :
وهناك مسائل خلافيه كثيرة في النحو واللغة لم يعرض لها ابن الانباري ومن ذلك
على سبيل المثال : وأورد اثنين وعشرين مسألة خلافيه بين الفريقين . . ثم قال :
الى غير ذلك من المسائل الخلافيه التي لم يعرض لها في كتابه ، الانصاف .

ومن المسائل التي ذكرها^{٥٥}/السيد في مسألة ذكرها المكبرى في التبيين وهي :
(الاعراب أصل في الاسماء والافعال) أنذار المسألة رقم (٩) من التبيين

طريقتهما في مناقشة المسائل :

ابن الانباري يعرض لرأى الكوفيين أولا ، ثم يعرض رأى البصريين ثانيا
ثم يبدأ بتفصيل رأى الكوفيين وحججهم ، وذكر أقوالهم المتعددة بقوله :
(ومنهم من قال ٠٠٠٠٠٠) أو وقال فلان ٠٠٠٠٠٠)

ثم يفصل رأى البصريين بالطريقة التي فصل فيها رأى الكوفيين ثم يرد على
ما يعتقد أنه خطأ في المسألة بقوله : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ٠٠ أو
البصريين ٠٠٠) وهكذا في كل مسألة .

أما المكبرى فهو يعرض رأى البصريين أولا في الغالب ويدعه لنفسه ويجمله
كأنه قاعدة عامة مسلمة ثم يأتي بخلاف الفريق الثاني ثم يبدأ بالتفصيل مضمنا تفصيل
رأى البصريين الرد على الكوفيين في أغلب الأحيان ، ثم يفصل رأى الكوفيين ويرد
عليهم .

والمكبرى أكثر اختصارا من ابن الانباري لأن ابن الانباري يذكر كل ما يخطر
على باله من الحجج والشواهد التي يحتج بها القوم ، وكثيرا ما ينظر بشواهد أخرى ،
ويورد أسماء أصحاب القراءات ، ويكثر من الشواهد القرآنية ، أما المكبرى
فيكتفي بالشاهد أو الشاهد ين فجاء كتابه مختصرا إذا قيس بمؤلف ابن الانباري ،
وهذا في الغالب ، لأنه ربما توسع في بعض مسأله ، ولولا أنه حشد في الكتاب
مسائل لا خلاف فيها بين رجال المدرستين البصرية والكوفية لكان في غاية الاتقان
والاختصار .

المكبرى لا يحتج بالحديث النبوى الشريف :

ولم يرد فى كتاب أبى البقاء أى ذكر لأحاديث الرسول صلى الله عليه
وسلم ، لا على وجه الاستشهاد به ، ولا على وجه التمثيل ، بينما احتج
ابن الانبارى بكثير من الاحاديث النبوية الشريفه (١) .

(١) أنظر الانصاف ص ٨٧ ، ١١٠ ، ٥٢٥ ، ٥٦٢ ،

مذهب النحوى :

ذهب الأستاذ محمد الطنطاوى الى أن أبا البقاء كان كوفى المذهب ،
الف كتابه التبينى ردا على ابن الانبارى فى كتابه (الانصاف) فقال فى كتابه
نشأة النحوى ١٣٥ : (.....) فقد الف بعد ابن الانبارى أبو البقاء
المكبرى كتابه : (التبينى فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) ولم
نشر على هذا الكتاب ، الا أن المصروف عن المكبرى أنه كوفى النزاه كما يتضح
جليا من مؤلفاته ، وما لاسريه فيه أنه قد اطلع على كتاب الانصاف وشاهد هذا
أنه فى شرحه لديوان أبى الطيب المتنبى ، قد ينقل عبارة الانصاف بنصها عند ذكر
الخلاف بين الفريقين أو يلخصها تلخيصا لا يذهب معه تعريف الأصل المأخوذ
منه (.....) .

ويقول ص ١٨٠ عند ذكره ترجمة المكبرى : وقد سبق أنه كوفى المذهب ،
وعند ذكره التبينى قال : (وضحت كلمة عن هذا الكتاب عند ذكر مسائل الخلاف
بين الفريقين تعرفت منها أن هذا الكتاب يظن ظنا سائما لليقين أنه أثر المذهب
الكوفى فى كثير مما فيه ، يشهد لقوة هذا الظن ما ذكره المكبرى نفسه فى شرحه
لديوان المتنبى عند المناسبة لذكر الخلاف ، فكما عزز الانبارى المذهب البصرى ،
عزز المكبرى المذهب الكوفى .

ومذهب الدكتور شوقي ضيف فى كتابه المدارس النحويه ص ٢٧٩ الى أن

المكبرى بغدادى من مدرسة أبى على الفارسي .

ولكننى لا أرى ذلك ، فالدلائل متوافرة على أن أبا البقاء لم يكن كوفيا ،
وقد ثبت بالدراسة لأثار الرجل أنه بصرى ، وقد حكم الأستاذ محمد الطنطاوى
على كتابه التبينى ، وظن أنه ردا على ابن الانبارى ولم يسند قوله هذا بأدلة

ولا نحوى تثبت ذلك وإنما بنى قوله هذا على صحة نسبة شرح ديوان المتنبي إليه ،
ولما ثبت بالدراسة ان شرح ديوان المتنبي (المطبوع) والمنسوب إليه ليس له
وأنما هو لتلميذه ابن عدلان (١) ثبت بذلك أيضا خطأ ما ذهب إليه الشيخ محمد
الطنطاوى ، وقد صحح الشيخ أنه لم ير الكتاب وإنما حكم عليه حكما غيايبيا تبين بعد
وجود الكتاب عكس ما يقول .

ولا أرى رأى الدكتور شوقي ضيف فيها ذهب إليه أن المعكبر، بغدادى
المذهب ، بل اعتبر أبا البقاء من النحاة المتأخرين الذين أيدوا آراء البصريين .
ولا شك أن عدة النزاع ، وشده التعصب للمذهب التى بلغت ذروتها
زمن أبى العباس المبرد ، وأبى العباس ثعلب قد خفت عدتها كثيرا عند
تلاميذها ، وبخاصة أولئك الذين أخذوا منها معا ، فأخذوا من محاسن المذهبين ،
وأغلب النحاة المتأخرين بعد ذلك أخذوا من المذهبين على السواء فمنهم من يرجع
كفة المذهب البصرى ، ومنهم من يرجع كفة المذهب الكوفى ، ولا يمكن لنا أن
نسمى هذا مذهباً او مدرسة مستقلة وقد ذهب الى ذلك بعض الباحثين . (٢)
ومذهب أبى البقاء مذهب المتأخرين الذين يميلون الى النزعة البصرية ،
وذلك يتحقق بثلاثة أشياء .

أولا — موقفه من مسائل الخلاف بين الفريقين .

ثانيا — الأصول التى اعتمدها .

ثالثا — المصطلحات التى يستعملها .

(١) أنظر ثبت مؤلفاته (شرح ديوان المتنبي)

(٢) انظر : مثلاً (أبو على الفارسي للدكتور جدد الفتح شلبى ص ٤٤٥ فما بعدها
وانظر (الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل السامرائى ص
٢١٤ فما بعدها .

موقفه من مسائل الخلاف :

لا شك أن كتاب التبيين هو أصدق ما يمثل نزعة أبي الهيثم النحوية وبين موقف أبي البقاء من مسائل الخلاف ، فقد عرض لها وأبدى رأيه واضحا في كل مسألة من تلك المسائل التي ذكرنا وقد ارتضى لنفسه الميل الى مذهب البصريين آخذا بأقوالهم ، مؤيدا لآرائهم ، واقفا الى جانبهم ، فهو يعد نفسه أحيانا من جملتهم فيقول في (اشتقاق الاسم) : الاسم مشتق من السمو عندنا وقال الكوفيون سمو من الوسم ومعلوم أن الاسم مشتق من السمو عند البصريين ، ومن أيد مذهبهم .

(٢) ويقول في مسألة (التنازع في الصل) : إذا كان معك فعالان

..... فأولاهما بالصل الثاني ، وقال الكوفيون أولاهما الأول

..... فالوجه عندنا نصب زيد ، وضد هم رفعه ثم يقول :

لنا في المسألة السماع والقياس .

(٣)

وفي مسألة (إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة) يقول المؤلف

" لا بد من هي عندنا وضد هم لا يلزم ، ثم يقول : لنا في المسألة

طريقان الى غير ذلك من المسائل التي صرح فيها بميله الى البصريين

وعند نفسه واحدا منهم . (٤)

ولعله يكفي دلالة على ميله الى جانب المذهب البصري أنه لم يعهد آراء الكوفيين

في مسائل الخلاف في هذا الكتاب الا في مسألة واحدة كما تقدم .

(١) أنظر التبيين مسألة رقم ٣

(٢) التبيين المسألة رقم ٣٤

(٣) التبيين المسألة رقم ٣٥

(٤) التبيين أنظر المسائل ٣٨ ٥١٤ ٥٢٤ ٥٩ ٧٠٤

وتمتقب شيخ المدرسة الكوفية فرد على الفراء في تسعة مواضع ذكره^(١)
 فيها ، كما رد على الكسائي في موضعين^(٢) ، ورد على ثعلب في موضعين^(٣)
 ولم يكن علماء البصرة بمنجاة من انتقاد أبي البناء فقد رد على أكثرهم ، الاسيوطي ،
 فانه ذكره في ثمان مسائل (٩) ، وأيد أقواله ، ولم يتجرا على تخطئه ، ولا النيل
 منه ، وذكر الشليل في موضع واحد (٥) رد عليه فيه ، وذكر يونس في موضع واحد^(٦)
 أيد فيه ، كما أنه رد على الأخفش في سننه مواضع^(٧) ، ورد على الجرمسي
 في موضعين^(٨) ، ورد على المازني في موضعين^(٩) ورد على قطرب
 في ثلاثة مواضع^(١٠) ، كما رد على الزجاج في موضعين^(١١) ، وأما ابن
 السراج فقد جاء ذكره في أربعة مواضع^(١٢) رد عليه في ثلاثة منها ورد عليه
 في الرابع دون أن يصح بذكره ، ورد على ابن كيسان في موضع واحد^(١٣) .

-
- (١) التبيني المسائل ١٤ ٢٠ ٢٢ ٢٤ ٢٨ ٤٥ ٥٢ ٦٦ ٧٩
 (٢) التبيني المسائل ٥٢ ٦٦ (٣) التبيني المسائل ٤٩ ٦٠
 (٤) التبيني المسائل ٢ ٦ ١٩ ٢٠ ٢٢ ٢٣ ٤٦ ٤٧
 (٥) التبيني المسألة رقم ٣١
 (٦) التبيني المسألة رقم ٢٥
 (٧) التبيني المسائل ٢٠ ٢٢ ٢٩ ٤١ ٥٧ ٦١
 (٨) التبيني المسائل ٢٠ ٢٢
 (٩) التبيني المسائل ١٩ ٢٠
 (١٠) التبيني المسائل ١٩ ٢٠ ٢٢
 (١١) التبيني المسائل ٦٠ ٦٦
 (١٢) التبيني المسائل ٢ ٥ ١٣ ٢٨
 (١٣) التبيني المسألة رقم ٢٦

ثم بعد هؤلاء أورد رأى الفارسي فى خمسة مواضع^(١) أيدته فى اثنين منها ورد عليه فى ثلاثة ، ولم يصح بذكره فى اثنين مطلقا .

وذكر الرمانى فى موضعين^(٢) أيدته فى احدهما ورد عليه فى الآخر ، وذكر السيرافى فى موضع واحد^(٣) رد عليه فيه .

كما ذكر رايعين لابن جنى^(٤) رد عليه فتهما ، ولم يصح بذكره فى احدهما وذكر عبد القاهر الجرجانى فى موضع واحد أيدته فيه .^(٥)

واذا تجاوزنا كتابة (التبيين) الى غيره من مؤلفاته النحوية ترى الغرصة لا تكاد تختلف ، الا أنها تبدو واضحة فى (التبيين) أكثر من غيرها .

وفى (اعراب القرآن) نجد أبا اليقاف يقول فى اعراب قوله تعالى :^(٦)
 " كتاب الله عليكم " : (. . . وقال الكوفيون نحو اغراء والمفعول مقدم وهذا ضدنا جائز ، لأن عليكم مابه عامل ضيف فليس له فى التقديم تصرف)^(٧) ويخطئ آراء الكوفيين ، ويرد عليهم استجابة لنزعه البصريه أنظر قوله : فى اعراب القرآن
 (. . . وقال الكوفيون (اياك) بكاملها اسم وهذا بعيد جدا)^(٨) . وقول
 فى تركيب بلى (. . . وقال الكوفيون هى (بل) زيدت عليها الهاء وهو ضعيف)^(٩)

(١) التبيين المسائل ٥ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٤٦

(٢) التبيين المسائل ٦ ، ٣٠

(٣) التبيين المسألة رقم ١٩

(٤) التبيين المسائل ٢٨ ، ٣٣

(٥) التبيين المسألة رقم ٢

(٦) البقرة آية :

(٧) اعراب القرآن ١ / ١٧٥

(٨) اعراب القرآن ١ / ٦

(٩) اعراب القرآن ١ / ٤٦

ويقول قول تعالى : (١) (ثم انتم هاؤلاء) انتم مهتدا ، وفي خبره
ثلاثة أوجه : والوجه الثاني ان الخبر مشعلا على أن يكون بمعنى الذين ،
وتقتلون صلته ، وهذا ضعيف أيضا ، لأن مذهب البصريين أن هاء هذا لا يكون
بمعنى الذين ، وأجازه الكوفيون (٢) فهو يضيف آراء الكوفيين لأنها لا تتفق
مع آراء البصريين فقط لا لعله أن يرى .

(٣)
وفي قوله تعالى : (وان كانت لكبيرة الا على الذين هداهم الله) الآية
يقول : (.....) وقيل فصل بنى باللام بين ان المخفف من الثقيلة وسين
غيرها من أقسام (ان) وقال الكوفيون (ان) بمعنى (ما) واللام بمعنى (الا) ،
وهو ضعيف جدا (٤) الى غير ذلك من المواضع (٥) التي ضعف فيها آراء الكوفيين
في هذا الكتاب ارضاء لفرقة البصرية .

(٦)
وفي شرح اللحن يقول أبو البناء في تقديم المستثنى على المستثنى منه :
(.....) وأجازه الكوفيون واحتجوا بقول الشاعر :

ولدة ليس بها طوى ولا خلا الجن بها أنمي ،
(٧) وهذا ضدنا ليس باستثناء ، وانما هو فعل ، والجن مفصول وأنمي فاعل (٨)

-
- (١) البقرة آية ٨٥
(٢) اعراب القرآن ٤٨/١
(٣) البقرة آية ١٤٢
(٤) اعراب القرآن ٦٧/١
(٥) انظر اعراب القرآن ٩٢/١ ٩٣ ٩٣٠ ١٣٠٥ ١٥٩٥ ١٦٠٥ ١٦٥٥ ،
١٧٥ ٢٠١ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٤٠ ٢٨١ ١٠/٢ ٢٠٤
وغير ذلك .
(٦) أنار معطوطة خندا بعش وضها مصورة (ميكروفلم) في معهد احياء المخطوطات
مخطوطة برقم (٣١٩)
(٧) شرح اللحن لائحة ٩٥

وكثيرا ما يورد رأى البصريين والكوفيين فى كتابه هذا فيحتج لرأى البصريين ،
ويمسكت عن رأى الكوفيين ، فيقول فى باب المبتدأ والخبر : (اختلف النحويون فى
عامل المبتدأ والخبر فقال البصريون يرتفع بالابتداء ، وقال الكوفيون يرتفع بالخبر ،
والدليل على قول البصريين ٠٠٠٠ الخ ^(١) ولم يوضح وجهة النظر الكوفية .

وفى باب " كان واخواتها " يقول : ٠٠٠٠ اما ليس فلبصريين فى تقديم
خبرها عليها مذهبان ٠٠٠ الخ ^(٢) ولم يذكر رأى الكوفيين اطلاقا . ومثله فى
مسألة الجاء لا يتعمل ضميرا . ^(٣)

وكثيرا ما تجده يفصد آراء الكوفيين ويرد عليها كما رأيناه فى اعراب القرآن :
فهو يقول فى شرح اللع : (المرتفع بعد كان مرفوع والمنصوب منصوب بها وقال
الكوفيون يرتفع الاسم بعدها بالابتداء ومنصب الخبر على الحال ، وهذا مد الخبر ،
وهذا فاسد لوجهين ٠٠٠ الخ ^(٤)

وفى باب ان واخواتها قال أبو البقاء فى (لكن) (٠٠) ولم يستركبها
وزعم الكوفيون انها مركبة من لا وكان ، ولهم بئس يتشاغل بافساده (٠٠٠٠) ^(٥)
وفى كتاب (اللباب) ^(٦) يقول فى مسألة تقديم خبر (ما زال) عليها
(٠٠٠٠) قال ابن كيسان وقية الكوفيين يجوز تقديم الخبر عليها لأن ما والنعل صارا
بمعنى الاثبات ، وهذا ضعيف ٠٠٠ ^(٧)

(١) شرح اللع لوحة ٤٢

(٢) " " " ٥٩

(٣) " " " ٤٣

(٤) " " " ٥٨

(٥) " " " ٦٦

(٦) أنظر مخطوطه الأزهرية رقم ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو ٢٠٩

(٧) اللباب لوحة ٣٢ .

وقال في باب (ما) المجازيه (.....) ولما اشبهتها صلت في المبتدأ والخبر كليهما ، وقال الكوفيون خبرنا منصوب بحذف حرف الجر ، وهذا فاسد لثلاثة أوجه (.....) (١)

وقال في باب ان واخواتها : يقول : (لكن مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من ان والكاف زائده والهمزة محذوفه وهذا ضعيف جدا) (٢) لأن التركيب مخالف الأصل وغير ذلك مما يطول ذكره .

ورأى العكبري الموالي للبصريين المنتصر لهم لم يتخير في مؤلفاته وليس معنى هذا أنه يقدر آراءهم ، بل يعصمها ، وينتقى منها ما تعجده الأدلة ، ويرد على المخالف ، وينتقده بشده وقد تقدم رده على كثير من مشاهير علماء البصريين .

(١) الباب لوجه ٣٣

(٢) " " ٤٠

ثانيا : أبو البقاء يعتمد الأصول البصرية : (١)

ومن هذه الأصول قولهم : (لا يجوز الجمع بين علامتى تعريف)

ومن هنا وجدنا أبو البقاء يقول مع البصريين : لا يجوز ادخال الالف واللام فى العشرة اذا كانت مركبة مثل (فيضت خمسة عشر) لأن هذا فى رأى البصريين^(٢) يؤدي الى الجمع بين علامتى تعريفهما الالف واللام والاضافة .

وقال أيضا : لا يجوز نداء ما فيه (ال) لأن (ال) تفيد التمريرف و (يا) تفيد التعريف .

ومنها : (الاصل فى الاسماء ألا تعمل)

قال أبو البقاء مع البصريين ان المامل فى القاعل والمفعول الفصل^(٤) وعده ، وذلك مراعاة لهذا الاصل الذى وضعه بينما يرى الكوفيون غير ذلك .

واتباعا لهذا الاصل رفض أبو البقاء أن يعمل المبتدأ فى الخبر والخبر فى المبتدأ . (٥)

ومنها قولهم : (المصمول لا يقع الا حيث يقع المامل)

واتباعا لهذا الاصل قال مع البصريين لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة . (٦)

وقال أيضا استنادا الى هذا الاصل : لا يجوز تقديم خبر ليس عليها مع ان الجمهور على خلافه . الى غير ذلك (٧) .

(١) انظر مدرسة البصرة للدكتور محمد الرحمن السويدي ١٩٢ فم بعدها .

(٢) انظر التبيين : المسألة ٧٦ (٣) انظر التبيين : المسألة ٨١

(٤) انظر التبيين : المسألة ٣٦ (٥) " " : المسألتان ٢٧ و ٢٨

(٦) انظر التبيين المسألة ٣٢ (٧) " " :: المسألة ٤٧

ثالثا : أبو البقاء يستعمل المصطلحات البصرية

أكثر المصطلحات التي استعملها أبو البقاء ورد بما تعارف عليه البصريون .

وقد خطأ الكوفيون في نصبهم على الخلاف وبين أن الخلاف لا يوجب
النصب ، وذلك من وجهة نظره هو اتباعا لميوله الموالية للبصريين فقال :^(١)

(.....) يدل على فساد ما ذهبوا اليه أن الخلاف لو أوجب النصب لجواز
نصب الميعدا (.....) .

وقال :^(٢) (والخلاف لا ينعيب) .

- فإذا كان أبو البقاء يمد نفسه من زمرة البصريين ويتمصب لأرائهم ويتشدد
بالتمسك بالمذهب البصري فكيف يجوز لنا أن نعتبره كوفي المذهب أو بغداديا .
إذا فذهب أبي البقاء مذهب المتأخرين الموالين للمذهب البصري .

(١) انظر المسألة ٦٠

(٢) انظر المسألة ٦١

النسخ التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب :

اعتمدت في اخراج هذا الكتاب على نسختين خطيتين ، ونسخة مطبوعة .
أما النسخة الأولى : فهي النسخة المحفوظة في مكتبة الجمعية الآسيوية بكلكتيا
 في الهند ، ونسخها صورة (ميكروفلم) في معهد أحياء المخطوطات (بغير
 فهرس) ، ورمزت لها بحرف (أ) وهي نسخة نافعه من آخرها وتشتمل على خمس
 وثمانين مسألة ، وتقع في (١١٤) ورقة ، قياسها ٢٠ x ٣٠ وعدد أسطر
 كل صفحة ما بين ١٤ - ١٨ سطرا ، وفي كل سطر عشر كلمات - تقريبا - وهي
 مكتوبة بغط نسخي نقي ، قليل الضبط بالشكل ، فيها تقطيع وترفيح وطمس بعض
 الكلمات بقلم ولد المنصف (عبد الرحمن) كما هو مدون على الخلف .

ويظهر أنها كتبت في حياة المؤلف لأن الناسخ قال بعد ذكر المؤلف :

(أدام الله تأييده وتسديده) ولو أنها كتبت بعد وفاته لقال :

رحمه الله أو غفر الله له ٠٠٠٠٠ أو نحو ذلك مما يدل على وفاته .

وعليها سماع أحمد بن يوسف النهري اللبلي^(١) على شيخه علم الدين اللورقي^(٢)

بدمشق المحروسه عن مؤلفه أبي البناء المكبري . وهذا مدون على الخلف أيضا ،

كما أن عليها تمليك باسم أحمد بن محمد النفاجي الصالم اللخوي^(٣)

وقد صححت هذه النسخة - كما يظهر - مرتين الأولى بخط الناسخ مما يدل

على أنه قرأها قراءه تصحيح على والده ، بعد أن نسخها عنه املاء .

والثانية بخط اللبلي فقد ورد في اللوحه رقم (١٨) بلغ تصحيحها على شيخنا

أمتنا الله به ، وفي نهاية بعض المسائل يكتب : (بلغ قراءه) .

وهذه النسخة مضطربة ، تقدمت بعض ما لزمها على بعض قبل ترقيم صفحاتها ثم رقت صفحاتها بعد ذلك مما سبب لى بعض الجهد فى اعادتها الى وضعها السليم ، وقد فقد من الكتاب ورقة واحدة كتب على الوجه (١) بقية مسألة (حد الاسم) ، وعلى الوجه (ب) أول مسألة (كيف) .

وذكر فى هذه المخطوطة مسألة (الاسم ما صح الاخبار عنه) الا أنه عدل عن هذه المسألة فالتفتاها ، ودمجها فى مسألة : الاسم (حد الاسم) وكتب عليها مكرر .

وأما النسخة الثانية : فهى نسخة محفوظة فى دار الكتب المصرية برقم (٢٨ نحو) ضمن مجموع وقع فى ثمان عشرة ورقة فقط ، وتشتمل على خمس عشرة مسألة فقط ، لكنها أخذت شكل كتاب مستقل — فيما يظهر — حيث ختمت بقوله : هذا آخر إملاء الشيخ محب الدين أبى البقاء صلى الله على محمد . الخ . وكتبتها هو يوسف بن يوسف بن محمد بن خنجر بن يعقوب بن خنجر الشافعى كما ورد فى نهاية المخطوطة . ورمزنا لهذه النسخة بالحرف (ب) .

وأما النسخة الثالثة : فهى النسخة التى رمزنا لها بحرف (ط) وهى تحقيق الدكتور محمد خير الطوانى للنسخة المقدمة (ب) ونشر فى مكتبة الشهاب وفى طلب وقد بادر الدكتور فارس الى نسخة من هذا الكتاب قابلتها بمزيج من الشكر والتقدير والامتنان ، وقد قام الدكتور فى تحقيق هذا الكتاب بمجهود واضح ، وعمل مشكور ، فقدّم للكتاب مقدمة جيدة وحاول — قدر استطاعته — تفهيم النص ، والبحث عن مصادره ، وقارن نصوصه بما أورده السيوطى فى كتاب (الاشياء والنظائر فى النحو) وطلق عليه تعاليق جيدة مفيدة ، ووضع غاوين مسائل الكتاب وقد استفدت فائدة كبيرة من عمل الدكتور ، ولا يسمنى هذا الا أن أسجل

له خالص شكرى ، وتقديرى فاستفدت من تعليقاته وتسميته بعض المسائل الا اننى
غيرت بعض عناوين المسائل الى عناوين اكثر ملاءمة للنص ، وبالرغم من اكسارى
وتقديرى لجهد الدكتور فاننى ارى ان عمله لا يخلو من بعض الهفوات التى وقع
فيها المحقق الفاضل ومن ذلك ما اذكره هنا ايثارا للأمانة العلمية وخدمة للنص .

(١) حذف كلمة (لما) فى السطر الأخير من ص ٦٠ وهى موجودة فى الأصل

لوحة (٦) السطر (٥) .

(٢) حذف كلمة (انه) فى السطر ١٢ من ص ٦١ مع انها موجودة فى الأصل
لوحة (١١) السطر (١٢)

(٣) حذف كلمة (المفعول) فى السطر (٧) من ص ٩٧ وهى موجودة فى الأصل
لوحة ١٢ السطر ١٢

(٤) غير كلمة (قائم) الى كلمة (قائم) مرتين فى ص ٩٩ السطر (١٠) وهى
موجودة (قائم) بالأصل لوحة ١٢ السطر الأخير .

(٥) فى ص ١١٨ السطر الأخير غير قول المؤلف : (كالوضع) الى قولـــــــــــــــــه
(بالوضع) وهى موجودة فى الأصل لوحة (١٦) السطر (١٣) .

(٦) حذف المحقق كلمة (هو) مكانها فى السطر السادس من ص ١٢١ وهى
موجودة فى الأصل أنظر السطر ١٠ من لوحة ١٧ .

(٧) وفى ص ١٢٥ السطر (٥) سقطت كلمة (ذلك) مع انها موجودة فى الأصل
لوحة ١٧ السطر التاسع .

وهذا التنخير والاختلاف بين المخطوطة والمطبوعة لا يمكن أن نحمل المحقق
مسؤوليته كامله ، فقد يكون راجعا لظروف الطباعة .

ولكن المحقق الفاضل وقع فى بعض الأخطاء التى لا يحتمل أن تكون ناتجة
ناتجة عن أخطاء مطبعية ومن ذلك :

- (١) فى ص ١٢٥ هامش رقم (٤) قال المحقق ان لفظه (حرف) -
الموجوده فى السطر (١٠) غير موجودة فى الأصل ، وانما هـى
زيادة من المحقق ، وبالرجوع الى الأصل تبين ان فيها موجودة أنظر
السطر رقم (١٣) من اللوحة رقم (١٧) .
- (٢) فى صفحة ١٢٦ : السطر التاسع غير المحقق قول المؤلف (حذف
اللام) الى قوله : (حذف لام الأمر) ولم ينفه على ذلك ، وهذا
مخالف لما فى الأصل أنظر لوحة ١٨ ، السطر ٣ .
- (٣) وفى ختام المخطوطه نقل المحقق قول الناسخ : عذا آخر اصلاً
الشيخ محب الدين أبى الهيثم . . . الخ واسقط كلمة (محب الدين)
ثم ذكر اسم الناسخ ، ولم يذكر ثلاثة أسطر كتبها الناسخ قبل ذكر اسمه
ومقتضى الامانة العلمية تفرض عليه أن يذكرها معها كانت درجة أهميتها .

عملنا فى التحقيق :

لعل أول عمل قمنا به تجاه هذا الأثر هو ترتيب الكتاب فقد كانت
نسخة الكتاب (أ) منشورة الأوراق ، ولم ترقم صفحاتها الا بعد اضطراب
أوراقها ، فصعب ترتيبها ثانية ، واتخذت فى ترتيبها تتبع مسائلها ، ووجدت
الناسخ يجمع - غالباً - بين بعض المسائل بحيث يختتم المسألة ، ^{ويبدأ} ~~ويبدأ~~
بالتى تليها فى صفحة واحدة ، وهكذا ، وهكذا . . الى آخر الكتاب .

والاضطراب انما وقع فى المسائل الأولى أكثر من غيرها ، ومسائل الكتاب
الأولى وردت منتظمة فى النسخه (ب) ما يراى مهمة ترتيبها ، واذا انتهت
المسألة فى آخر الصفحة ، وبدأت مسألة أخرى من أول الصفحة كان تركيزى فى

التحرى أكثر وأكثر ، مخافة أن يكون بين المسألتين مسألة ساقطة أو متأخرة عن مكانها الأصلي ، فأستمع بمدة قرائن منها مناسبتها للمسألة التى قبلها والتى بعدها فليس من المناسب أن يضع المؤلف مسألة فى باب الحال مثلا بين مسألتين من باب (ان) .

ومنها اننى أنظر الى مكان المسألة فى الانصاف لأنه قريب الشبه بترتيب كتابنا هذا .

ومنها الرجوع الى المسرد الذى أورده السيوطى فى كتابه الاشباه والنظائر فى النحو ١٤٠ / ٢ وأثبت فيه عناوين المسائل الخلافية حسب ما جاء فى الانصاف والتبيين .

ومنهضا موضع هذه المسألة من كتاب اللباب فى النحو لأبى البقاء ، وهذه التحريات عملت بها فى بعض المسائل منها وضع مسألة تقديم ألفاظ الاغراء عليها فى موضعها المناسب حيث بدأها الناسخ بأول الصفحة ، والمسألة التى قبلها لا تدل دلالة أكيدة على أن هذه المسألة بعدها ، فاجتهدت ثم وضعتها قبل مسألة عامل النصب فى المفعول معه ، وهذا هو موضعها فى الانصاف ، ومسرد الاشباه والنظائر .

وحاولت جاعدا أن أخرج النص كما كتبه المؤلف دون زيادة ولا نقصان ، فقارنت نصوصه بمؤلفات أبى البقاء التى عثرت عليها ، ويتقول السيوطى عنه فى الاشباه والنظائر كما اننى حاولت قدر استطاعتي تقويم النص ، وكتبت كثيرا من كلمات بالرسم المتعارف عليه فقد كتبت بعض كلماته المكتوبة بالطريقة القديمة مثل (مسله) ، (ثلثه) ، (مسابل) ، فابده) ، (عكذى) - فكتبتها مسأله ، وثلاثاته ومسائل ، وفائده ، وهكذا . . . وغير ذلك .

وقمت بترجمة الاعلام الذين أورد هم المؤلف في النص وخرجت الآيات
القرآنية ، ونسبت الأبيات الشعرية وكثيرا من أقوال العلماء وأشرت الى كل
مسألة وجدت في كتاب الانصاف وذكرت رقمها هناك وعنوانها ، وأوردت شيئا
لبعض المصادر في تخريج كل مسألة ليستفيد به القارئ ان اراد التوسع فسي
أى مسألة من مسائل الكتاب .

والله ولي التوفيق .
والله أسأل أن يجعله ملقى نالما لوجهه الكريم .

كِتَابُ النَّبِيِّنَ

عَنْ مَذَاهِبِ التَّحْوِيلِ وَالْبَصِيرِ وَالْكَوْفِ

تَأَلَّفَ

أَبِي الْبَقَاءِ الْعَلَكَبَرِيِّ

٥٢٨ - ٦١٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الاسلام ، وحجة الأنام ، الامام ، العلامة نسيج وحده ،
ترجمان الأذن واللسان أبو البقاء عبد الله بن الحسين
المكبري أدام الله تأييده وتسديده . (١)

(١) تراء الناسخ (بياضا) قدر خمسة أسطر يظهر أنه مكان المقدمة

وفي نسخه (ب) ذكر الناسخ بعد البسملة :

رب يسر واعن يا كريم قال الشيخ الامام العلامة محب الدين أبو البقاء
عبد الله بن الحسين المكبري رحمه الله هذا كتاب (مسائل خلافة في
النحو) وقعت املاء وهي

١- مآله الكلام والكلمة *

الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة ، كقولك : (زيد منطلق) ، و (ان
تأتني أكرمك) ، و (قم) ، و (صه) ^(١) ، وما كان نحو ذلك .

فأما اللفظة المفردة نحو (زيد) ، و (من) ^(٢) ونحو ذلك فعلا يسمى
كلاما ، بل كلمة هذا قول الجمهور .

وذهبت شذمة من النحويين ^(٣) الى أن الكلام يطلق ^(٤) على المفيد وغير المفيد
اطلاقا حقيقيا ^(٥) .

والدليل على القول الأول : أنه لفظ يعبر باطلاقه عن الجملة المفيدة

(*) معظم المناوين من وضع المحقق .

هذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ولذلك لم
يذكرها في (الانصاف) وذكرها المؤلف في كتاب (اللباب) مختصرة لوحدة
(٢) ، (٣) من مخطوطة الازهرية رقم (٧٧٧) (٥٦٠٢) نحو (٢٠٩) وفي
معهد احيا المخطوطات عنه نسخة رقم (١٣٣) نحو () وهي نسخة نفيسة نسخت
في حياة المؤلف . وذكرها المؤلف في (شرح اللمع) لوحة (٢) من مخطوطة
خدا بخش ونسهاصور في معهد احيا المخطوطات برقم (٣١٩) وعليهما اعتمدت
في تخرج بعض مسائل الكتاب . ومقابلة بعض النصوص .
وانظر المسألة في الخصائص ١٩/١ ، ٢١ ، ٣٢ ، والكتاب ١٢٢/١ ط
هارون ، وشرح المفصل ١٨/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٧-١/١ ، وشرح
الفصول لابن اياز لوحة (٢) مخطوطة المدينة رقم (٩٩٠) نحو وهمع الهوامع
١: ٦٣ ط الكوت ، وصائر ذوى التمييز ٨١/١ ، ٣٧٧/٤ - ٣٨٠ ، وابن
عقيل ١٤/١ ، ١٥ .

(١) ابن الخباز المتوفى سنة ٦٣٧ هـ يمنع تسمية الضمير المستكن اسما فعلى رأيه
لا يعتبر جملة .

(٢) " من " ساقطة من (ط) غامضة جدا في (ب) .

فكان حقيقة فيها كالشرط وجوابه ، والدليل على أنه يمجربه عنها لا اشكال فيه اذ هو متفق عليه ، وانما الخلاف في تخصيصه بذلك ، دون غيره ، -
وبيان اختصاصه بها من ستة أوجه :

(١) أحدها : أنه يطلق بازائها فيقال هذه الجملة كلام ، والاصل في الاطلاق الحقيقة .

(٣) نسب المؤلف هذا الرأي الى أهل اللغة في شرح اللمع فقال : " . . .
وقال بعض اللغويين ان الكلمة المفردة كلام ايضا ، وان لم تكن مفيدة
اللوحة رقم (٢) .

(٤) في (ب) ينطلق .

(٥) نقل الخير وزبادي في بصائر ذوي التمييز ٣٧٧/٤ عن النحويين تسمية
الكلمة المفردة كلاما حتى ولو كان حرفا ، فقال :

الكلام يقع على الالفاظ المتداومة . . . وعند النحاة يقع على الجزء منه
اسما كان أو فعلا أم أداة ، وعند كثير من المتكلمين لا يقع الا على الكلمة
المركبة المفيدة .

(١) هنا تنتهي لوحة ١ / ولا تأتي بقية المسألة الا في اللوحة (١٠) فها
بعدها .

الثانى : أن الكلام تؤكد به الجملة ، كقولك تكلمت كلاما ، وكلمته كلاما
والمصدر المؤدبه نائب عن اعادة الجملة ، لا ترى أن قولك قمت قياما وتكلمت
كلاما ، تقديره قمت قمت لان الاصل فى التوكيد اعادة الجملة بعينها ،
ولكنهم آثروا ألا يعيدوا الجملة بعينها ، فجاءوا بفرد فى معناها ، والنائب
عن الشيء يؤدى عن معناه .^(١)

والثالث : أن قولك كلمته عبارة عن أنك أفهمته معنى بلفظ والمسمى
المستفاد بالافهام تام فى نفسه فكانت العبارة عنه موضوعة له لامنبئة^(٢)
عنه ، والكلام هو معنى كلمته .

الرابع أن مصدر تكلمت التكلم ، وهو مشدد الحين فى الفعل والمصدر
والتشديد للتكثير ، وأدنى التكثير الجملة المفيدة .
وأما تكلمت فمشدد أيضا ، وهو دليل الكثرة ، ومصدره التكليم ، التاء
والياء فيه عوض عن التشديد .

الخامس : أن الاحكام المتعلقة^(٣) بالكلام لا تتحقق الا بالجملة المفيدة
فمن ذلك قوله تعالى : " وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع
كلام الله " ومعلوم أن الاستجارة لا تحصل الا بعد سماع الكلام التام
المعنى والكلمة الواحدة لا يحصل بها ذلك .

(١) لقطه (به) ساقطة من (ب) .

(٢) (معن) ساقطة من (ب) .

(٣) هكذا فى (أ) وفى (ب) (مينة) .

(٤) فى (ب) المتعلقة .

(٥) التوبة : آية : ٦

وكذلك قوله تعالى :

" يريدون أن يدلوا كلام الله ^(١) ، والتبديل صرف ما يدل عليه اللفظ ^(٢) الى غير معناه ، ولا يحصل ذلك بتبديل الكلمة الواحدة ، لان الكلمة الواحدة اذا بدلت بغيرها كان ذلك نقل لغة الى لغة أخرى مو قال تعالى : " وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه ^(٣) ، وانما عقلوا المعنى التام ثم حرفوه عن جهته ، ومثله قوله تعالى : " يحرفون الكلم عن مواضعه " ^(٤)

ومن ذلك تعليق اليمين بسماع الكلام فانه لو قال والله لا سمعت كلامك فنطق بلفظة واحدة ليس فيها معنى تام لم يحث .

(١) الفتح آية : ١٥

قال الفراء : قرأها يحيى (كلم) وحده ، والفراء بعد كلام الله بألف (معاني القرآن ٣ : ٦٦)

وقال ابن مجاهد : قرأ حمزة والكسائي (كلم) بنسر اللام وقرأ الباقر (كلام الله) . (السبعة : ٦٠٤)

ومثله في التفسير للداني ص : ٢٠١ ، والكشف لمكي ٢ : ٢٨١ ، وفي النشر للجزري ٢ : ٣٧٥ وزاد عليهما خلفا .

(٢) هكذا في (ب) وهي غير واضحة في (أ) وفي (ب) يدل اللفظ عليه .

(٣) البقرة آية : ٧٥ .

(٤) النساء آية : ٤٦ ، المائدة آية : ١٣ .

(١) السادس : أن العرب قد تجوز بالقول عن المجامع كقول الشاعر :
 امطأ الحوض ، وقال قطنى سلا (٢) رويدا قد ملأت بطنى
 وهو كثير فى استعمالهم (٣) ولا ينسب الكلام الى مثل ذلك فلا يقال تكلم
 الحوض ولا السائط ، ولا سبب ذلك الا أن الكلام حقيقة فى الفائدة التامة
 والقول لا يشترط فيه ذلك .
 وإذا ثبت ما ذكرناه بأن (انسبه) حقيقة فى الدلالة على الجملة التامة
 المعنى .

فان قيل يتوجه عليه أسئلة أحدها : أن إطلاق اللفظ على الشئ لا يلزم
 منه الحقيقة ، فان المجاز يطلق على الشئ كما يقال للعالم بحـرر

(١) البيت لم ينسب الى قائل معين . وقد ورد هكذا فى اصلاح المنطق :
 ٥٧ ، ٣٤٢ / ومجالس ثعلب : ١٥٨ / وأمالى ابن الشجرى : ١ : ٣١٣ ،
 ٢ : ١٤٠ ، وأكثر الرواية لهذا البيت (مهلا) بدل (سيلا) .
 راجع الصحاح ٣ : ١١٥٣ واللالى ١ : ٤٧٥ / والتنبيه : ٦٤ / والمخصص
 ١٤ : ٦٢ / وابن يحيى ٢ : ١٣١ / والانصاف ١ : ١٣٠ / وشرح التسهيل
 لابن مالك ١ : ١٥١ / وشرح الالفية لابن النائم : ٢٢ / والاشمونى
 ١ : ١٢٥ / والصينى : ٣٦١ ، واللسان ٩ : ٢٥٧ ، والخزانة ١ : ٣٦١ .
 والشطر الاول فقط فى اخمائن ١ : ٢٨ .

(٢) فى (ب) سيلا وكلمة (سلا) مصدر سل يسل ، أنظر الامالى الشجرية
 ١ : ٣١٣ حيث قال : " سل الماء عنى سلا رقيقا " .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٤ : ففیه أبيات متعددة وانظر الامالى
 الشجرية ١ : ٣١٣ .

(٤) " أن " لا توجد فى (ب) .

وللشجاع أسد ، وقال تعالى (١)
 "جدارا يريد أن ينقذ" (٢) - و "وسأل القرية" (٣) - وكل ذلك مجاز
 وقد أطلق على هذا المعنى فلا يلزم من الاطلاق على ما ذكرتم الحقيقة
 والسؤال الثاني :

أن الاطلاق يكون حقيقة مشتركة أو جنسا تحت (٤) مفردات فالمشترك
 لفظ الصين (٥) ، والجنس مثل الحيوان ، فان الحيوان حقيقة في الجنس
 والواحد منه حقيقة أيضا فلم لا يكون الكلام والكلمة من هاتين الحقيقتين
 والسؤال الثالث :

أن الكلام مشتق من الكلم وهو الجني والجامع بينهما التأثير والكلمة
 كذلك لان الحرف الاصل موجودة فيها وهي مؤثرة أيضا اذ (٦) كانت
 تدل على معنى وهي جزء الجملة التامة الفائدة ، والجزء شارك الكل (٧) في
 حقيقة وضعه ألا ترى أن الحق يثبت بشاهدين مثلا ، وكل واحد منهما شاهد
 حقيقة ، وإثبات الحق بهما لا ينفي كون كل واحد منهما شاهدا ، وكذلك
 هاهنا ألا ترى أن قوله قام زيد يشتمل على جزئين كل واحد منهما

(١) في (ب) قال الله تعالى .

(٢) الكهف آية : ٧٧ .

(٣) يوسف آية : ٨٢ ، وفي (ب) وسل دون سمزة ، وهي قراءة ابن كثير .

والكسائي - أنظر النشر ١ : ٤٠٧ .

(٤) كلمة (تحت) غير واضحة في "أ" ، ب " ولكنها جاءت كذلك في (ط)

٣٦٠ .

(٥) الصين لفظ مشترك يطلق على الصين البصرة والجارية وحقيقة الشيء ،

وغير ذلك ، أنظر الصحاح عین " ٢١٧ : ٦ - ١٢٧٣ والمزهر للسيوطي

١ - ٣٧٢ - ٣٧٥ ط الحلبي .

(٦) في (ب) اذا .

(٧) غير واضحة في "أ"

يسمى كلمة لدلالته على معنى وتوسط الفائدة التامة / حكم يترتب على المجموع ولا
ينفى ذلك اشتراك الجزئين فى الحقيقة وعلى هذا ترتب التبديل والتحريف (١)
اذ كان ذلك كله حكما يستفاد بالجملة ولا ينفى حقيقة الوضع ، ثم ما ذكرتموه (٢)
مما روي بقوله تعالى : " كبرت كلمة تخرج من أفواههم " (٣) وقولهم :
(كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هى العليا) (٤) وتمت كلمة ربك
صدقا وعدلا (٥) ومعلوم أنه أراد بالكلمة الجملة المفيدة واذا وقعت الكلمة
على الجملة ، جاز أن يقع الكلام على المفرد والجواب : (٦)
أما الاطلاء ، فدليل الحقيقة اذ كان المجاز على خلاف الاصل / وانما يحسار
اليه بقرينة عارفة عن الاصل والاصل عدم القرائن ثم ان البحث عن الكلام الدال
على الجملة المفيدة لا توجد (٧) له قرينة بل يسارع الى هذا المعنى من غير —
توقف على وجود قرينة وهذا مثل لفظ المحموم اذا أطلق حمل على المموم

(١) فى (ب) التحريف والتبديل .

(٢) فى (ب) اذا .

(٣) "ذلك" ساقطة من (ب) .

(٤) الكهف : آية : ٥ .

(٥) التوبة ، آية : ٤٠ .

(٦) الانعام ، آية : ١١٥ .

(٧) أمقت الناسخ فاء الربط فى (أ ، ب) وهذا كثير جدا فى مثل هذا

الموضوع من الكتاب لا يأتى بالفاء ويأتى بالواو بدلا منها .

(٨) فى (ب) لا يوجد .

من غير أن يحتاج الى قرينة تعرفه اليه ، بل ان وجد تخصيص احتاج الى قرينة .

أما السؤال الثاني فلا يصح على الوجهين المذكورين أما الاشتراك فمعه (١) جوابان :

أحدهما : أنه على خلاف الاصل ، ان كان يخل بالتفاهم ، ألا ترى أنه اذا أطلق لفظة الصين لم يفهم منه ما يصح بناء الحكم عليه (٢) ، والكلام انما وضع للتفاهم ، وانما عرف الاشتراك من اختلاف اللغات (٣) .

والثاني : أن الاشتراك هنا لا يتحقق لان الكلام والكلمة من حقيقة واحدة ولكن الكلام مجموع شيئين فصاعدا والكلمة اللفظة المفردة ولاشتراك (٤) بينهما ، وانما الكلام مستفاد بالانوصاف والاجتماع ، وليس كذلك المشترك بل كل واحدة من ألفاظه كالأخرى في كونها مفردة وأما الجنس فغير موجود هنا لان الجنس يفرق بين واحدة وبينه بناء التانيك (٥) نحو ثمرة وتمر ، وهذا غير

(١) في (ب) ففيه .

(٢) معنى كلامه أن اللفظة اذا أطلقت فهم معناها المناسب للمقام فقط فاذا تحدثنا عن أنواع المياه وذكرنا الصين انصرف الفهم الى الصين الجارية واذا تحدثنا عن حدة البصر أو ضعفه وأطلقنا لفظة العين فهم منها البصرة وهكذا .

(٣) هذا الموضوع يجر الى حديث طويل في هذا المجال وهو : هل يقع المشترك في اللغة أو لا يقع ؟ واذا وقع هل يقع في لغة واحدة أو لا ؟ وقد أوضح المؤلف وأبفى هذه المسألة باختصار وذلك أن المشترك لا يقع في اللغة الواحدة بل من تداخل اللغات ، وللمشترك أيضا طرق أخرى غير ذلك ، وللتعرف عليها راجع فقه اللغة لصبحي الصالح : ٣٠١-٣٨٤ ، وفصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب : ٢٨٦-٢٩٣ ، والمزهر للسيوطي ١٩١١/٣٦٩-٣٨٦ ط الحلبي .

موجود في الكلام والكلمة ، بل جنس الكلمة كلم وليس واحد الكلام كلامة فبان أنه ليس بجنس .

وأما السؤال الثالث : فخارج عما نحن فيه وبيانه أن اشتقاق الكلمة من الكلم وهو التأشير والكلام تأثير مخصوص لا مطلق التأثير ، والخاص غير المطلق يدل عليه أن الكلم الذي هو الجرح مؤثر في النفس معنى تاما وهو الالم مثلا ، والكلام أشبه بذلك لأنه يؤثر تأثيرا تاما وأما الكلمة المفردة فتأثيرها قاصر لا يتم منه معنى الا بانضمام تأثير آخر (١) إليه ، فهما مشتركان في أصل التأشير لا في مقداره .

وأما المعارضة بقوله تعالى : " كبرت كلمة " فلا تتوجه لأن أكثر ما فيه أنه عبر بالجزء عن الكل ، وهذا مجاز ظاهر إذ كان الواحد ليس بجمع ولا جنس بل يعبر به عن الجميع والجنس مجازا ووجه المجاز أن الجملة يتألف بعض أجزائها إلى بعض كما تتألف حروف الكلمة المفردة بعضها إلى بعض فلما اشتركا في ذلك جاز المجاز وليس كذلك التعبير بالكلام عن

(٤) في (ب) والاشتراك .

(٥) يسميه النحاة اسم الجنس الجمعي ، أنظر حاشية الصبان ١٥٣/٤ ، وأنكر

ابن يمين أن يكون هذا جمعا وقال هو عندنا اسم مفرد واقع على

الجنس كما يقع على الواحد وليس بتكسير على الحقيقة وإن استفيد منه الكثرة .

أنظر شرح المفصل ٧١/٥ نقلا عن هامش (١) من (ط) ص ٤٠ .

(١) في (ب) الآخر .

الكلمة لان ذلك ^(١)نظم معناها ، ودليل المجاز في الكلمة "اهر" وهو قوله "تخرج من أفواههم ان يقولون الا كذبا" ، والكذب لا يتحقق في الكلمة المفردة وانما يتصور فيما هو خبر والخبر لا يكون مفردا في المعنى . واحتج الآخرون بأن الاشتقاق موجود في الكلمة والكلام بمعنى واحد ، وهو التأخير ، فكان اللفظ شاملا لهما يدل عليه أنك تقول تكلم كلمة وما تكلم بكلمة ^(٢) فيؤكد باللفظة المفردة الفعل كما يؤكد بالكلام فيلزم من ذلك اطلاق المبرتين على شيء واحد والجواب عن هذا ما تقدم في جواب السؤال والله أعلم بالصواب .

(١) في (ب) نقيض .

(٢) وردت هذه العبارة في (ب) هكذا تكلمت كلمة ، واما تكلم بكلمة وزاد المحقق في (ط) "أما" قبل تكلمت الاولى وما ورد في "أ" أوضح .

(٣) هنا ورد في (ط) "الثالث" ونية المحقق الى عدم وجودها في الاصل وانما زادها هو ليوضح السؤال المقصود بالتحديد .

٢ - مسألة [حد الاسم] (*)

اختلفت (١) عبارات النحويين في حد الاسم ، وسيؤيد (٢) لم يصح له بهذا (٣) فقال بعضهم :

الاسم ما استحق الاعراب في أول وضعه ، وقال آخرون : ما استحق التنوين في أصل وضعه ، وقال آخرون : حد الاسم مما سماه بمسماه (٤) .

(*) هذه المسألة لا توجد في الانصاف لابن الأبياري لان الخلاف فيها ليس بين البصريين والكوفيين وقد كتب على هامش هذه المسألة فسمى الاصل بخط الناسخ نفسه : " هذه المسألة قبل اشتقاق الاسم والتي بعدها في (كيف) تتبع لمسألة حد الاسم ومعهما مسألة الاشتقاق " .
فقدّمها حيث أراد ، راجع في هذه المسألة كتاب اللباب للمؤلف لوحة (٤) ، وانظر المرتجل لابن الخشاب : ٧ ، وايضاح علل النحو للزجاجي : ٤٨-٥٠ ، الصاحبى لابن فارس : ٨٣ ، وأسرار العربية لابن الأبياري : ٩ ، ١٠ ، وشيخ المفصل لابن يعقوب : ٢٢/١ ، والاشباه والنظائر للسيوطى ١٣٧/٤ ، والاصول لابن السراج : ١ : ٣٨ .
(١) في (ب) اختلف .

(٢) سيويه (١٤٨-١٨٠ هـ ، ٧٩٥-٧٩٦ م) هو امام النحاة أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، فارسي الاصل ينتسب بالولاء الى الحارث بن كعب اشتهر بلقبه (سيويه) وهو أول من ألف في النحو كتابا شاملا وصل الينا ، واهتم العلماء قديما وحديثا بكتابه حتى أن طائفة من العلماء كانوا يحفّونه عن شهر قلبه ، وكثر التأليف حوله ، أنظر ترجمته في نزهة الالباء : ٦٠ ، وانباء الرواة ٢ : ٣٤٦ ، وأخبار النحويين البصريين : ٤٨ ، وطبقات الزبيدي : ٣٨ وغير ذلك .

(٣) قال في الكتاب : " فالاسم رجل وفرس وحائط " الكتاب ١ : ٢ بولاق ، ونسب المبرد لسيويه تعريفا آخر وهو قوله : الاسم ما صبح أن يكون فاعلا

فأوضحه وكشف معناه ، وقال آخرون : الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه ، وقال آخرون : هو ^(١) كل لفظ دل على معنى ولم يدل على زمان ذلك المعنى ، وقال ابن السراج ^(٢) : هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل ، وزاد بعضهم في هذا الحد ^(٣) دلالة الوضع .

وقبل الخوض في الصحيح في هذه العبارات ^(٤) نبين حد الحد ^(٥) ،
والعبارات الصحيحة فيه مختلفة الالفاظ متفقة المااني .

فمنها اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء ^(٦) ، وهذا حد صحيح لأن

(#) ونسب اليه بعضهم قوله : " الاسم هو الحدث " أنظر صاحبى
٨٢ ، ٨٣ ، والكتاب ١ : ٤ بولاق .

(١) في (ب) في أول وضعه .

(١) (هو) ساقطة من (ب)

(٢) ابن السراج - ٣١٦ هـ ، هو أبو بكر محمد بن السرى بن سهل

أخذ عن أبي عباس المبرد ، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي والسيراني ، والبرهاني ، ألف في النحو واللغة والقراءات ، ومن أشهر مؤلفاته كتاب الاصول في النحو . وكان نحويا بصريا متحررا ، أنظر أخبار النحويين البصريين : ٨٠ ، وانباء الرواة ٤ : ١٤٥ ، ونزهة الالباء

٣١٢ ، ووفيات الاعيان ٣ : ٤٦٢ وغير ذلك .

وقد نسب الى ابن السراج عدة تحاريف منها ما نسب اليه المؤلف وقد نسب هذا الحد نفسه الى تلميذه السيرافي وأناره في من الكتاب ١ : ٧ (مخطوطة المدينة) وقال ابن يعيش في من الفصل ١ : ٢٢ :

" وحده أبوبكر محمد بن السرى فقال : الاسم ما دل على معنى مفرد في نفسه ، وهذا اختصار ما جاء في كتابه الاصول ١ : ٣٨ وفي ايضاح علي النحو قال الزجاجي ص ٥٠ " قال أبو بكر بن السراج الاسم ما دل على معنى وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص " وهذا الحد هو

⇒

ماورد في الاصول ص ٣٨ .

الحد هو الكاشف عن حقيقة المحدود ، ويراد بالماهية ، مطلقاً في جواب ما هو ؟ واحترزوا بقولهم (كمال الماهية) من أن بحث ما يدل على الحقيقة قد يحصل من طريق الملازمة لا من طريق المطابقة ، مثاله : أن تقول حد الانسان هو الناطق ، فلعل الحد يكشف عن حقيقة الناطق ، ولا يدل على جنس المحدود ، وان كان لناطق الا الانسان ، ولكن ذلك معلوم من جهة الملازمة لان جهة دلالة اللفظ ، ومثاله من النحوي قولهم (١) : (المصدر يدل على زمان مجهول) وليس كذلك ، فان لفظ المصدر لا يدل على زمان البتة ، وانما الزمان من التزاماته ، فلا يدخل في حده ، ولو دخل ذلك في الحد لوجب أن يقال الرجل والفرس يدلان (٢) على الزمان والمكان اذ لا يتصور انفكاكه عنهما .

= وقال ابن السراج في كتاب الموجز ص ٢٧ : " . . . فالاسم مآجاز أن يخبر عنه " اذا ابن السراج له أكثر من تعريف للاسم فلا يستبعد أن مانسبه اليه المؤلف هو حقاً له أخذ تلميذه السوافي عن بعض مؤلفاته التي لم تصل إلينا . والدليل على أن ابن السراج له أكثر من تعريف أن ما في كتاب الاصول وما نقل عنه الزجاجي مخالف لما جاء في الموجز . وهذا التعريف الذي نسب اليه أبو البقاء هو - المختار عند أكثر النحويين .

(٣) (الحد) ساقطة من (ب) .

(٤) أكثر العلماء من القول في حد الاسم حتى أن ابن فارس أورد حدوداً كثيرة ونسبها الى سبويه ، والكسائي ، والفراء ، والاخفش ، وهشام والزجاج وغيرهم ثم قال : وما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من المعارضة ، أنظر الصحابي ٨٣ قال ابن الانباري : وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تزيد على سبعين حداً ، أسرار العربية ص ١٠ .

(٥) زاد في (ب) " الصحيح " .

(٦) وقريب من هذا الحد حد الزجاجي في ايضاح علل النحويين ٤٦ حيث

قال : " الدال على كمال حقيقة الشيء " .

وقال الفاكهي : " اعلم أن الحد هو ما يميز الشيء عما عداه ، ولا يكون

ولكن لما لم يكن اللفظ دالا عليهما ^(١) لم يدخلا في حده ، وقال قوم: **حسد**
 الحد هو عبارة عن جملة ما فرقه التفصيل ، وقال آخروحد الحد ^(٢) : (ما اطرده
 وانعكس) وهذا صحيح لان الحد كاشف عن حقيقة الشيء فاطراده يثبت
 حقيقته أينما وجدت وانعكاسه ^(٣) ينفيها حيثما فقدت وهذا هو التحقيق ،
 بخلاف العلامة ^(٤) ، فان العلامة تطرد ولا تنعكس ، ألا ترى أن كل اسم
 دخل عليه حرف الجر والتنوين وما أشبههما ^(٥) أين وجد حكم بكون اللفظ
 اسما ، ولا ينفي كونه اسما باقتناع حرف الجر ولا باقتناع التنوين ونحوهما ،
 وإن قد بانت ^(٦) حقيقة الحد فنشرع في تحقيق ^(٧) ما ذكر من الحدود ،
 وافساد الفاسد منها .

= كذلك الا اذا كان جامعا مانعا * مخطوطة مكتبة الحرم المكي (رقم ١٢٥
 نحو) .

- = (١) كلمة (قولهم) ساقطة من (ب) .
 (٢) كلمة يدلان " غير واضحة في " وفي " ب " يدل وصوابها في (ط) .
 (١) في (ب) عليها .
 (٢) الكلمات غير واضحة في (٤) لأنها تقع في آوائل السطور ، وقد أصابها
 التلف .

(٣) في (ب) وإن قد منا وفي (١) (بان) أو (بانت) .

أما قولهم :

الاسم كل لفظ يدل على معنى مفرد في نفسه فحد صحيح ^(١) اذ الحد

ما جمع الجنس والفصل واستوعبه جنس المحدود وهو كذلك ها هنا ، ألا ترى
أن الفعل يدل على معنيين حدث ^(٢) وزمان ، وأمس وما أشبهه يدل على
الزمان وحده ، فكان الأول فعلا والثاني اسما ، والحرف لا يدل على معنى في
نفسه ، فقد تحققت فيما ذكرناه الجنس ، والفصل ، والاستيعاب ، وأما

قول ابن السراج فصحيح أيضا :

فان الاسم يدل على معنى في نفسه ففيه احتراز من الحرف وقوله : (غير ^(٣)

مقترن بزمان محصل يخرج منه الفعل فانه يدل على الزمان المقترن به ، وأما
المصادر فلا دلالة لها على الزمان لا المجهول ولا المصنوع على ما ذكرنا ومن
قال منهم يدل على الزمان المجهول فقد احتراز عنه بقوله (محصل) فان المصدر

لا يدل على زمان معين ، وأما من زاد فيه دلالة الوضع فانه قصد بذلك دفع

النقد بقولهم : (أثبت مقدم الحاج) وخفوق النجم ^(٤) وأنت الناقصة على

أبو

(١) اختاره/يحمد ابن الخشاب في المرتجل ص ٧ .

(٢) غير واضحة في (١) وصوابها في (ب) .

(٣) من هنا . اقط من (١) الى قوله في مسألة (كيف) (شاذ في الاستعمال)

ويظهر أن السقط كان ورقة كاملة . وموجود في (ب) .

(٤) المراد بالنجم الثريا قال الجوهري : (هو اسم لها علم ، مثل زيد ،

وعمره فاذا قالوا :

"الح النجم يريدون الثريا" الصحاح ٢٠٣٩ مادة (نجم) .

وقال أيضا : "يقال وردت خفوق النجم أى وقت خفوق الثريا" ١٤٦٩/٤

(ترى) ومعنى خفوقها غيابها .

الدور (١) لانه لا يثبت كونه اسما الا باستحقاق الاعراب ولا يستحق الاعراب الا بكونه اسما ، وهكذا سبيل التنوين وغيره ، وأما قول الآخر (ما سمحا بمسماه) فقد مدخول أيضا وذلك أنه أراد ما سمي مسماه ولهذا قال : فأوضحه فجعل في الحد لفظ المحدود وإذا كنا لانعلم معنى الاسم فكيف يجبر على فيما يوضحه لفظا مشتقا منه ؟ وذلك أن الاشتقاق يستدعي فهم المشتق منه أولا ثم يؤخذ منه لفظ آخر يدل على معنى زائد ، قال (٢) عبد القاهر :

(١) الدور مصطلح منطقي يلقه المناطق على حال تكون فيها علة الشيء معلقة به ، أنظر فصل دور الاعتلال في الخطائى ١٨٣/١ نقلا عن (ط) هامش (٤) ص ٤٩ .
(٢) الجرجاني : (— ٧٤١٠هـ)

هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أبو بكر عالم بالنحو والبلاغة له فيهما مؤلفات جليلة القدر أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي محمد بن الحسن بن عبد الوارث بجرجان ، قال عنه القفطي : " كان رحمه الله نبيه ، الحظن لا يستوفى الكلام على ما يذكره — — قدرته على ذلك توفي سنة ٤٧١هـ . وله من المؤلفات دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة وازجاز القرآن وقد طبعت . كما ألف في النحو كتاب الموامل والجمال وشرح الايضاح لابي على شرحا وافيا سماه المنسني في ثلاثين مجلدا ويسمى حواشي الايضاح وله شرح آخر مبسط اسمه المقتصد في منه نسخة بتركيا ونسخة ناقصة بدار الكتب برقم ١١٠٣ نحو " ويحصل أحد الفضلاء الآن على تحقيقه .
(أنظر ترجمته في : انباء الرواة ٢ : ١٨٨ ، ومنية الوعاة ٣١٠ ، ونزهة الالباء ٤٣٤ .

فى "شرح جملته" (١) حد الاسم (٢) : ما جاز الاخبار عنه قال : والدليل على ذلك من وجهين أحدهما : أنه مطرد ومنعكس وهذا أمانة صحة الحسد . والثانى : أن الفعل لا يصح الاخبار عنه والحرف لاحظ له فى الاخبار فعنى أن يكون الاسم هو المخبر عنه ان لا يجوز أن تخلو الكلمة من اسناد الخبر اليها وإذا كان (٣) الفعل والحرف والاسم لا يسند اليه خبر (٤) ارتفع الاخبار عن جملة الكلام والدليل على أنه ليس بحد وانما هو علامة وقد اختار ذلك عبد القاهر

(١) كتاب الجمل لعبد القاهر وشرح عبد القاهر المذكور هو ما يسمى (التلخيص) والجمل هذا انما هو شرح لكتاب المعامل له أيضا ، والتلخيص لم يصل إلينا وأما كتاب المعامل فقد طبع مرارا ، والجمل طبع فى دمشق سنة ١٣٩٢ هـ بتحقيق الاستاذ على حيدر ، وكتاب الجمل هذا شرح كثيرة من بينها كتاب المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب ٥٦٧ هـ وقد طبع فى دمشق أيضا بتحقيق الاستاذ على حيدر سنة ١٣٩٢ هـ .

(٢) هذه بداية المسألة التى ألناها المؤلف - رحمه الله - وكان قد بدأها بقوله (مسألة الاسم ما صح الاخبار عنه أما جاز الاخبار عنه فاختلفوا فى ذلك فقال عبد القاهر فى شرح جملته هو وحد وقال فى شرح الايضاح هو عامة وهو قول الاكثرين ... الخ) ، وقد أوضحنا ذلك فى المقدمة .

(٣) غير موجودة فى (ب) .

(٤) فى (ب) خبرا .

فى " شئ الايضاح " (١) أن هذا للفظ يبارد ولا ينعكس ، والدليل عليه قولك (ان) و (اذا) و (أياها) و (أين) وغير ذلك وأنها أسماء ولا يصح الاخبار عنها ، فمعد ذلك يظل كونه حدا .

والوجه الثانى : أن قولك ما جاز الاخبار عنه لا ينبىء عن حقيقة وضعه وانما هو من أحكامه ولذلك لو ادعى مدعى أن لفظة (ضرب) يصح الاخبار عنها بأن يقول (ضرب اشتد) كما تقول (الضرب مشد) لم يصح معارضة (٢) بالضعف المجرد حتى يبين وجه الامتناع والحد لا يحتاج الى دليل يقام عليه لانه لفظ موضوع على المبنى ودلالة الالفاظ على المعانى لاتثبت بالمناسبة والقياس . فان قيل : (ان) و (اذا) ونحوهما يصح الاخبار عنهما من حيث أنهما أوقات وأمكنة وكذلك يصح الاخبار عنه وانما عرفت لها أنها لاتقع الا " روافض حيث " هى " روافض لا يخبر عنها ومن حيث هى أوقات وأمكنة يصح الاخبار عنها ألا ترى أنك لو قلت طالب وقتنا واتسع مكاننا كان خطأ

(١) يجوز أن يكون هذا الشرح هو كتاب المبنى فيكون شئ الايضاح الكبير الذى شرحه فى ثلاثين مجلدة ، ويجوز أن يكون المقصود به شرح الايضاح الصغير المسمى (المقتصد) فى ثلاثة مجلدات وقد تقدم ذكرهما .

(٢) فى (ب) معارضة .

صحيحاً^(١) والجواب :^(٢) أن كونها ثارفاً أوصاف انضمت الى كونها وقتاً ومكاناً لم تستعمل الا بهذه الصفة ، فهي كالخصوص من العموم والخصوص لا يحد بحد العموم الا ترى أن الانسان حيوان مخصص ولا يحد بحد الحيوان العام - لأن ذلك يسقط الفصل الذي يميزه من بقية أنواع الحيوان والحد ما جمع الجنس والفصل ، والوقت الذي يدل عليه اذا هو الجنس ، وكونه ظرفاً بمنزلة الفصل ، كالنطق في الانسان وهذا يحصل جواب قوله يطارده ونعكس لانا قد بينا أنه لا ينعكس والله أعلم بالصواب .

(١) ورد في المسألة الملقاة : واحتج عبدالقاهر بأن الاخبار عن معنى اللفظ لا عن نفسه وان اذا وقتان والوقت صغ الاخبار عنه تقول وقتنا طيب ، وجاء الوقت الخ " والمقصود بالاخبار هنا هو الاخبار اللغوي لا الاخبار النحوي والا لما صغ قول الحكمي : (طاب وقتنا واتسع مكاننا) لوقوع الوقت والمكان فاعلين في المثالين ... ولما كان الوقت مخبراً عنه لنوعاً بأنه طيب وهو موصوف بهذه الصفة جاز تمثيل الحكمي بقوله : (طاب وقتنا) وكذلك يقال في المثال الثاني (اتسع مكاننا) ... ولا شك أن تمثيل عبدالقاهر كان أشمل وأكمل ، حين قال : (وقتنا طيب وجاء الوقت) حيث جعل الوقت في المثال الاول مخبراً عنه (أى مبتدأ) وجعله في المثال الثاني فاعلاً وهذا التنوع تحقق الاخبار النحوي كما تحقق الاخبار اللغوي ومن هنا جاء حكمنا بأنه أشمل وأكمل .

(٢) حقها أن تكون فالجواب كما سبق .

(٣) في (ب) كالخصوص .

٣ - مسألة [اسمية كيف] * *

كيف اسم بلا خلاف (١) وانما ذكرناها هنا لخفاء الدليل على كونها اسما ، والدليل على كونها اسما خمسة أشياء :
أحدها : أنها داخلة تحت حد الاسم (٢) ، وذلك أنها تدل على معنى فى نفسها ولا تدل على زمان ذلك المعنى .

(*) أورد المؤلف هذه المسألة فى كتاب شرح اللمع لوجه (٦) مع شىء من التفصيل ، وهذه ليست من مسائل الخلاف وقد اعتذر المؤلف عن ذكرها هنا كما ترى ، راجع هذه المسألة فى أسرار العربية لابن الانبارى : ١٤-١٧ ، وشرح الفصل لابن يحيى : ٤ : ١٠٩-١١٠ ، معنى اللبيب لابن هشام تآلف ، تهذيب اللغة للأزهري ١٠ : ٣٩٢ والصاحح للجوهري ٤ : ١٤٢٥ ، ومصادر دوى التمييز للفيروزبارى : ٤ : ٤٠١-٤٠٤ ، اللسان مادة (كيف) وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ١١٠-١٢٠ . ولا توجد هذه المسألة فى الانصاف لابن الانبارى كان على المؤلف رحمه الله " أن يذكر فى هذه المسألة خلافهم : هل كيف اسم صريح غير "arf أو جارية مجرى الarf ؟ فسيويه يرى أنها arf والاخفش والسيرافى يريان أنها اسم غير arf " وقال ابن مالك ما معناه لم يقل أحد أن (كيف) arf إذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقوله على أى حال مؤلا عن الاحوال العامة سميت arf لأنها فى تأويل الجار والمجرور واسم الarf يطلق عليها مجازا " .
بصائر دوى التمييز ٤ : ٤٠٢ .

(١) قال الازهري : كيف حرف أداة ، ونصب الفاء فرارا من التقاء الساكنين ومعنى هذا أن الخلاف فى اسمية كيف وارد . . . فكيف ساغ للمؤلف أن يقول : " كيف اسم بلا خلاف " ؟ ولعله لم يعتد بهذا الرأى الغريب .
(٢) تقدم حد الاسم فى المسألة التى قبلها .

والثاني : أنها تجاب بالاسم والجواب على وفق السؤال وذلك قولهم :
كيف زيد ؟ فيقال : (١) صحيح أو مريض أو غني أو فقير ، وذلك أنها سؤال عن
الحال ، فجوابها ما يكون حالا .

والثالث : أنك تبدل منها الاسم فتقول كيف زيد أصحيح أم مريض
والبديل هاهنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك أصحيح زيد أم مريض ؟ ،
والمبدل يساوي المبدل منه (٧) في جنسه (٣) .

والرابع : أن من العرب من يدخل عليها حرف الجر ، قالو : على
كيف تبيع الاحمرين (٤) ؟ وقال بعضهم أنار الى كيف يصنع (٥) وهذا

(١) هكذا في (ط) وفي ب (فيقول)

(٢) كلمة (منه) ساقطة من (ب) وأثبتها المحقق في (ط) .

(٣) في السارين السابقين انحراب ولحل الاصل : والبديل هاهنا مع
همزة الاستفهام نائب عن قولك كيف زيد والبديل يساوي المبدل منه
في جنسه ، نقلا عن هامدة ٣ ص ٥٥ (ط) ، وفي شرح اللع قال :
... ولأنها يبدل منها الاسم كقولك : كيف زيدا أصحيح أم مريض
والشيء لا يبدل الا من جنسه . أنار لوحة (٧) .

(٤) الاحمران هما الخمر واللحم ، وقال الاصمعي : يقال أهلك النساء
الاحمران الزعفران والذهب ، أنار المثني لابي الطيب اللغوي ص ٢٩ ،
ومن أبي عبيدة : الذهب والزعفران الاصفران ، أنار جنى الجنتين -
للمجى : ص ١٦ ، واللسان (عمر) ٢٧٦ : ٥ ، تهذيب اللغة للأزهري
والمزهر للسيوطي ٢ : ٧٣ .

(٥) لغة حكاهما قطرب عن العرب ، أنار شرح اللع لوحة (٧) وزاد المؤلف

في شرح اللع : وكقول الشاعر :

سأل فوارس يربوع يشدننا عن كيف صقمنا ذهل بن شيانا

وهذا البيت ينسب الى السفاح في شرح السكري لديوان الاخطل ص ١٢٥

تحقيق د . فخر الدين قباوة وبرواية أخرى هي :

شاذ (١) في الاستعمال ولكنه يدل على الاسمية .

والخامس : أن دليل السبر والتقسيم أوجب كونها اسما (٢) وذلك أن يقال لا تخلو (كيف) من أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا فكونها حرفا باطل لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة كقولك : (كيف زيد) والحرف لا ينعقد به بالاسم جملة مفيدة ، فأما (ياء) في النداء ففيها كلام يذكر في موضعه (٣) وكونها فعلا باطل أيضا لوجهين :

أحدهما : أنها لا تدل على حدث وزمان ولا على الزمان وحده .

والثاني : أن الفعل يليها بلا فصل كقولك كيف صنعت ولا يكون ذلك في الأفعال إلا أن يكون في الفعل الأول ضمير كقولك : أقبل يسرع أي أقبل زيد أو رجل ، وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسما لأن الأسماء هي الأصول ، وإذا بطلت الفروع حكم بالأصل ، والله أعلم بالصواب .

— ان كيف صقمتنا ذهل بن شيبانا —

مع اختلاف الشطر الأول .

كما يوجد البيت كرواية السكري في نقاض جرير والفرزدق ص ٤٥٧ ، وشرح المفضليات : ٤٣٣ .

(١) من هنا موجود في (أ) ومقابلته ساقط كما أوضحنا فيما تقدم .

(٢) الوجهان الرابع والخامس يوجدان في أسرار العريمية لابن الأنباري ووفيه

يقول : " أنها ليست على أمثلة الفعل الماضي ولا المضارع وليست

أمرا لدلالتها على الاستفهام ، انظر ص ١٦ .

(٣) سيأتي الحديث عنها في مسألة : (العامل) في المنادى

مسألة ٨٠ .

٤ - مسألة : [اشتقاق الاسم] (*)

الاسم مشتق من السمو عندنا (١) ، وقال الكوفيون هو (٢) من

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في شرح اللوح (٢) ، وكتاب اللباب ،
لوحة (٣) ، واعراب القرآن ٤: ١ .
كما ذكرها ابن الأنباري في (الانصاف) ص ٦٦ فما بعدها وفي المسألة
الاولى ، وعنوانها هناك "الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم"
وانار البيان في غريب اعراب القرآن ٣٢: ١ ، وأسرار العربية ص ٤ ،
وما بعدها . واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص ٤٤٤ ، والجواليقي
في شرح أدب الكاتب ٥٩: ٥ ، والجليل الهادي لابن بابشاذ لوحة (٤)
وابن يمين ٢٣: ١ ، ٢٤ ، وأما لي ابن الشجري ٦٦: ٢ ، والتصريف
الطوكي ص ٤١ ، والمخصص ١٧: ١٣٤ ، وتهذيب اللغة ١١: ١١٦ ،
١١٧ ، والصالح للجوهري ٦ (سمو) ومشكل اعراب القرآن لكي ٦: ١
والمحرر الوجيز لابن عطية ١٢: ١ ، والبحر المحيط ١٤: ١ ، وفتح
القدير ١٨: ١ ، والكشاف ٣٤: ١ ، ٣٥ ، ومجمع البيان للطبري ١: ٣٦ .
(١) في (ب) عنده ،

احتج ابن الأبياري للبصريين بقوله: «رأى البصريون فاحتجوا بأن قالوا
انما قلنا أنه مشتق من السمولان السمو في اللغة الحلو يقال سما
يسمو سماء اذا علا ومنه سميت السماء سماء لحلوها والاسم يعلو على
الحسي . . . قال : ومنهم من سمك بأن قال : انما قلنا أنه مشتق من
السمو وذلك أن هذه الثلاثة الاقسام التي هي الاسم والفعل والحرف
. . . الخ () (الانصاف) ٧: ٥ .

(٢) كلمة هو ساقطة من (ب) .

(١) **الوسم** ، فالمحذوف عندنا لامة وعندهم فائوه
(٢)
لنا فيه ثلاثة مسالك :

المعتمد منها أن المحذوف يعود في التصريف الى موضع اللام ، فكان -
المحذوف هو اللام (٣) كالمحذوف من (ابن) والدليل على عوده الـ
موضع اللام أنك تقول سميت وأسميت وفي التصغير (سمى) وفي الجمع (أسماء)
(وأسام) وفي فاعيل منه (سمى) أى اسمك مثل اسمه ولو (٤) كان المحذوف
من أدله لعاد في التصريف الى أدلة فكان (٥) يقال : أوسمت ، ووسمت ، ووسيم
ووسيم ، ووسم ، وأسام وهذا التصريف قاطع على أن المحذوف هو اللام .

(١) لم يثبت ذلك عن شيوخهم كالكماسى ، والفراء ، وشمب ، وربما كان الرأى -
منقولاً عن المتأخرين منهم ، وقد ذكر الزجاج أنه أول من تحدث عن اشتقاق
(اسم) وهو تلميذ المبرد وشمب . أنظر رسالة الملائكة ص ١٣٣ نقلاً عن
هامس (٢) ص ٥٨ من (ط) .

وانظر مقالة الدكتور محمد خير الحلوانى فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق
سنة ١٩٧٤م .

وقد رأيت ما يؤيد ما قاله الدكتور الحلوانى على لسان تلميذ الزجاج أبى
القاسم الزجاجى حيث قال : " أجمع علماء البصريين ولا أعلم من الكوفيين خلافاً
محصلاً مستنداً الى من يوثق به أن اشتقاق (اسم) من سموت أسمو أى علوت ،
اشتقاق أسماء الله ص ٤٤٤ فما بعدها .

ونقل الازهرى عن الزجاج قوله : " اسم مشتق من سمو وهو الرفعة والاصل
فيه سمو بالواو وجمعه أسماء ثم قال الازهرى قال (أى الزجاج) ومن قال
أن اسماً مأخوذ من وسمت فهو غلط " ، تهذيب اللغة ١١ / ١١٦ ، ١١٧ (سمو)
ومعنى قول الزجاج هذا أن هناك من يقول أن الاسم مشتق من الوسم وربما
كان القائل من معاصرى أبى اسحق من الكوفيين مثل أبى بكر بن الكبارى وغيره .

(٢) فى (ب) ثلاث ، (٣) فى (ب) الكلام ، (٤) فى (ب) قال .
(٤) فى (ب) قال ، (٥) فى (ب) وكان .

فان قيل : هذا لثبات اللفظة بالقياس وهي لا تثبت به والثاني أن عودة المحذوف الى الاخير لا يلزم منه أن يكون المحذوف من الاخير بل يجوز أن يكون مقلوبا ، وقد جاء القلب عنهم كثيرا كما قالوا لهي أبوك فأخروا الصين^(١) الى موضع اللام وقالوا الجاه^(٢) وأصله الوجه وقالوا أنيسق وأصله

(١) جاء في الامالي الشجون ما يفيد أن كلمة (لهي) دخلها القلب

المكاني ، وهذا هو الرأي الذي ذكره المكبري حين قال : فأخروا الصين الى موضع اللام ، غير أن الشجري ذكر رأيا آخر لا يرى في الكلمة شيئا من القلب المكاني ، وهو رأى سيديويه ويونس والاقحفي والكسائي ، والفراء ، وقطرب ، استمع اليه يقول في أماليه : ١٤ : ١٥ ، بتصرف يسير ، وتقديم وتأخير : " قالوا : لهي أبوك بمعنى لله أبوك ففتحوا اللام " ومن قال لهي أبوك فهو مقلوب من (لاه) قدمت لامها الى الهاء على عينه التي هي الهاء فوزنه (فعل) وهذا هو الرأي الذي يقول بالقلب المكاني ، أما الرأي الآخر فقد عرضه الشجري بقوله : " والمتدل — أي سيديويه — على ذلك بتوّل بعض العرب : لهي أبوك يريدون (لاه) أبوك وأنشد للأعشى :

كحلقة من أبي رباح يسميها لاهه الكبار

ولذي الاصبع المدواني : لاه ابن عمك لا فسلت في حسب

ولا أنت ديانى فتخزونسى

ثم طوق الشجري على ذلك بقوله : إن الاسم الذي هو (لاه) على هذا الأول تام وأصله (فعل) مثل (جبل) فصارت ياءه ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها ، وإذا هو الرأي الذي يقول بعدم القلب ، وكلاهما وجه في نظرنا غير أن الرأي الذي يجيء على الاصل أفضل من الذي يخالف —

الاصل وأنار مجمع البيان للدبري ١ : ٣٩ — ٤١ .

(٢) الجاه : المنزلة والقدر والصفانة أصله الوجه وأخرت الواو من موضع الفاء ،

وجعلت في موضع الصين فصارت جوهنا ثم تحركت عينه فصار جوهنا ، ثم أبدلت عينه ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها فصار (جاه) ، أنظر تهذيب اللغة ٦ : ٣٥٣ ، ومجمع مقاييس اللغة ٦ : ٨٩ ، واللسان مادة (وجه) والخصائص ٦ : ٧٦ .

أنوق^(١) وقالوا قسى وأصله قودسى^(٢) وقالوا فى الفوق، فقا والاصل فوق^(٣) وقالوا
كثرت لك فى كلامهم جاز أن يحمل مانحن فيه عليه ،
والجواب^(٤) :

لما الاول فغير صحيح فأنما لانثبت اللغة بالقياس بل يستدل بالظاهر
على الغنى خصوصا فى الاشتقاق ، فان ثبوت الاصل والزائد والمحذوف لا
طريق له على التحقيق الا الاشتقاق ويدل عليه لفظة (ابن) فانهم^(٥) لما قالوا
بنى وأبناء وتبنيت والبنوة^(٦) ، علم أن المحذوف لامه ، وأما دعوى القلب فلا
سبيل اليه لان^(٧) القلب مخالف للأصل فلا يصار اليه ما وجدت عنه ضد وحصة
ولا ضرورة هنا تدعو الى دعوى القلب ، ويدل على ذلك أن القلب لا يطرد هذا
الاطراد ألا ترى أن جميع ما ذكر من المقلوب^(٨) يجوز اخراجه على الاصل .

(١) أنوار كتاب سبويه ٢/ ٢٩ ، والخصائص ٢ : ٧٥ ، ٨٠ ، ٨١ ، وأساس
البلاغة ١٩٦ وأنوق جمع ناقة ، وتجمع على نوق ، وأنوق وتقدم السواو
على النون ، وتقلب ياء فتكون أنيق .
(٢) القسى : جمع قوس ويجمع أيضا على أقواس ، وقياس وأصل قسى قوس
على فحول الا أنهم قد مو اللام وصيره قسو بوزن فلول أبدلو ضمة
السين كسرة فانقلب الواو الاولى ياء فصارت قسيو ثم قلبت الواو الثانية
ياء لاجتماع الواو والياء فى كلمة وأدغمت فى الياء ٢ : ١٨٩ ابن الشجرى
والصالح (قوس) .

(٣) ققى : أصله فوق جمع فوق ، والفوق هو : مشق رأس السهم حيث يقع
الوتر ، ويجمع الفوق على أفواق ، وفوقى ، وفقى مقلوب " ،
أنوار تهذيب اللغة للأزهري ٩ : ٣٣٨ ، ٣٣٩ .
(٤) كان حقها أن تكون فالجواب بالفاء لا بالواو لوقوعها فى جواب (كان)
قيل (وقد سبق التنبيه على أمثالها .

(٥) غير موجودة فى (ط) فقط مع أنها موجودة فى أصلها و(ب)
(٦) راجع أمالى ابن الشجرى ٢/ ٦٩ ففيها أن وجود الواو فى (البنوة) لا
يصلح دليلا قاطعا على أن لامها أصلها الواو . . . الخ .
(٧) فى (ب) فان ، (أ) فى (ب) من المقلوب .

المسألة الثانية :

أنا أجمعنا على أن المحذوف قد عوض منه ^(١) في أوله فوجب أن يكون المحذوف من آخره كما ذكرنا في (ابن) وإنما قلنا ذلك لوجهين :

أحدهما أنا عرفنا من طريقة العرب ^(٢) أنهم إذا حذفوا من الأول ء عوضوا أخيراً مثل عدة وزنة ^(٣) وإذا حذفوا من آخره ^(٤) عوضوا أوله مثل ابن وحننا قد عوضوا في أوله ^(٥) فكان المحذوف من آخره ^(٦) .

والثاني : أن الموضع مخالف للبدل فبدل الشيء يكون في موضعه والصواب يكون في غير الموضع منه ^(٧) ، فلو كانت الهمزة عوضاً من الواو في أوله لكانت (بدلاً) ^(٨) من الواو لا يجوز ذلك إذ لو كانت كذلك لكانت همزة

(١) في (ب) عنه .

(٢) هذا النص في الأشباه والنظائر للسيوطي ١٢٢/١ طبع المهندس سنة ١٣٦١هـ ونص السيوطي على أنه نقله من التبيين حيث قال : قال أبو البقاء في كتاب التبيين عرفنا من طريقة العرب إلى قوله : فإذا أزيل عنه حصل التخفيف هـ آخر المسألة الثانية مع حذف بحث النص .

(٣) الأصل وعد ووزن فلما حذفت الواو من الأول عوضوا التاء في آخره .

(٤) في الأشباه الآخر وأوله في الأشباه الأول .

(٥) في الأشباه عوضوا في الاسم همزة الوصل في أوله .

(٦) هذه المسألة فيها خلاف وكلام للعلماء يطول ذكره أنظر الخصائص

٢٦٥/١ ، ٢ : ٢٩٦ ، والأشباه " ١٢٢ : ١ " ، وابن الشجري ٢/٢١٧

(٧) هكذا في (أ) ، (ب) وفي الأشباه (٠٠٠) في غير موضع المصنف عنه

(٨) غير واضحة في (أ) وهي موجودة في (ب) .

مقطوعة ولما كانت ألف وصل حكم بأنها عوض ، فان قيل : التعويض موضع لا يوثق بأن المعوض عنه في غيره لان القصد ^(١) منه تكميل الكلمة فأين ^(٢) كملت حصل فرض التعويض ألا ترى أن همزة الوصل في (اضرب) وبابه عوض من حركة أول الكلمة

وقد وقعت في موضع الحركة .

والجواب : ^(٣)

أن التعويض على ما ذكرنا يغلب على الثاني أن موضعه مخالف لموضع الموضع منه ، لما ذكرنا من الوجهين ، قولهم الخرس ^(٤) تكميل الكلمة ، ليس كذلك وإنما الخرس الحدول عن أصل الى ما هو أخف منه والخفة تحصل — لمخالفة الموضع .

فأما تعويضه في موضع محذوف فلا تحصل ^(٥) منه خفة لان الحرف ^(٦)

قد يشغل بموضعه ^(٧) فاذا أزيل عنه حصل التخفيف .

المسألة الثالث :

أن اشتقاق الاسم من السموه السابق للمعنى فكان المحذوف السواو — كماثر المواضع ويانه أن الاسم أحد أقسام الكلم وهو أعلى ^(٨) من صاحبيه

-
- (١) في (ب) (الفرنسي) وهنا موافق لما جاء في الاشباه .
 - (٢) في (ب) (وابن) وهنا موافق لما جاء في الاشباه .
 - (٣) في أ ب والجواب وفي (ط) فالجواب — وقال : التصويب من الاشباه
 - (٤) في (ب) الخرس .
 - (٥) في (أ) غير صحيحة وصوابها (فلا تحصل) كما في ب ، الاشباه والنائز
 - (٦) في الاشباه يحصل بيا .
 - (٧) في (ب) المحذوف .
 - (٨) في (ب) موضعه .
 - (٩) في (ب) اعلام .

اذ كان يخبر به عنه وليس كذلك صاحبه فقد سطا عليهما ولا ان الاسم ينوه بل
بالمسمى ويرفعه للاذعان بعد خفائه وهذا ^(١) معنى السمو ^(٢) فان قيل
هذا معارض باشتقاقه من الوسم فان المعنى فيه صحيح كما ان المعنى فيما
ذكرتموه صحيح فبماذا يثبت الترجيح ؟

قيل الترجيح معنا ^(٣) لوجهين :

أحدهما : ان تسمية هذا اللفظ اسما اصطلاح من أرباب هذه الصناعة
وقد ثبت من صناعتهم علو ^(٤) هذا اللفظ على الآخرين ومثل هذا لا يوجد
في اشتقاقه من الوسم .

الثاني : أنه يرجح ^(٥) بما ذكرناه من المسالك المتقدمة ، أما حججهم ^(٦)
فقد قالوا الاسم علامة على المسمى والعلامة تؤذن بأنه من الوسم وهو ^(٧) -
العلامة ، فيجب أن يكون مشتقا منها ^(٨) .

(١) في (ط) فقط (وهو)

(٢) قال الزجاج : جعل الاسم تنويها للدلالة على المعنى ، لان المعنى
تحت الاسم ، ابن عيسى ١ : ٢٣ وهو قريب من قول الجبرد : الاسم ما دل على
معنى تحته - (الانصاف : ٦) .

(٣) في (ب) معنى .

(٤) في (ب) (على) .

(٥) في (ب) يخرج .

(٦) احتج ابن الانباري للكوفيين بقوله : " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :
انما قلنا أنه مشتق من الوسم ، لان الوسم في اللغة العلامة ، والاسم وسم
على المسمى وعلامة له يصرف به ٠٠٠٠ الخ " (الانصاف : ٦) .

(٧) في (ب) وهي .

(٨) الدمك المكان اللين ومنه سمى (دمك الاخلاق) أي سهل الخلق والدمش
هو الجمل الكثير اللحم ، أنظر كتاب الأبل للأصمعي : ٣٥ .

والجواب عنه ما تقدم من الاوجه الثلاثة على أن اتفاق الأصلين في المعنى وهو
الحالمة ، لا يوجب أن يكون أحدهما مشتقا من الآخر ألا ترى أن (دسيت)
(دسيت) سواء في المعنى وليس أحدهما مشتقا من الآخر وكذلك سبط وسبطر^(١)
وأبعد من ذلك الاسد والليث بمعنى واحد ولا يجمعهما الاشتقاق، والله
أعلم بالصواب (٧) .

(١) السبط: هو شجر سبط سبط أى مستوئل غير جعد وقد سبط شجره
بالكسر يسبط سبطا وسبط الجسم اذا كان حسن القد ، الصحاح : ١١٢٩
سبطر : السبطر من الرجال السبط الطويل والسبطر الماغى واسبطرت —
البلاد استقامت واسبطرت في سيرها أسرع وامتدت ، التهذيب ١٤٦/١٢
وانتظر المنصف لابن جنبي ٢٦/١ .
لم يبين المؤلف — رحمه الله — وجهة النظر الكوفية واندفع الى الرد عليها
دون النظر في أقوالهم .

ورد عليهم ابن النباري في الانصاف فقال : أما الجواب عن كلمات الكوفيين
قولهم انما قلنا أنه مشتق من الجسم لان الجسم في اللغة الحالمة والاسم
وسم على المسمى وعامة يعرف به ، قلنا هذا وان كان صحيحا من جهة
المعنى الا أنه فاسد من جهة اللفظ وهذه الصناعة لقلية فلا بد فيها من
مراعاة اللفظ ووجه فساد من جهة اللفظ من خمسة أوجه . أنار الانصاف :
من ٨ — ١٦ .

(٢) والله أعلم بالصواب غير موجودة في (ب) .

٥ - مسألة [حد الفعل]

(١) اختلفت عبارات النحويين في حد الفعل .

(٢) فقال ابن السراج وغيره حده كل لفظ دل على معنى في نفسه مقترن بزمان

محصل . وهذا هو حد الاسم ، لأنهم أضافوا اليه لفظة (غير) ليدخل فيه المصدر ، وإذا حذف (غير) لم يدخل فيه المصدر ، لأن الفعل يدل على زمان محصل ، لأن المصدر لا يدل على تعيين الزمان . وان شئت أضفت الى ذلك دلالة الوضع كما قيدت حد الاسم بذلك ، وانما زادوا (هذه) الزيادة لئلا ينتقض بـ (ليس) و (كان) الناقصه ، وقال

(*) كتب على الأصل : (هذه المسألة قبل اشتقاق الفعل من المصدر) ، -

فوضعتها حيث أراد وليست هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لذلك لم ترد في (الأنصاف) لابن الأنباري .

وأوردها المؤلف في كتاب (اللباب) لوجه (٣) وفي (شرح اللمع) لوجه

(٤) وانصر الايضاح ٧/ ، وشرح التسهيل ٨/١ ، وابن يمين ٣/٧ - ،

والهمع ٧/١ (كويت) .

وايضاح الرجاجي ٥٢/ ، واسرار العربية ١١/ ، والصاحبى ٨٥/ والمرتجل

: ١٤ ، ١٥ .

(١) في (ب) (اختلف) .

(٢) تقدمت ترجمته وحده في كتاب الأصول بقوله : " وإذا دلت على معنى

وزمان محصل فهي فعل واعنى بالمحصل الماضى والحاضر والمستقبل ١ : ٣٩ ،

وقال : الفعل ما دل على معنى وزمان ، وذلك الزمان اما ماضى واما حاضر

واما مستقبل ، وقلنا زمان لنفرق بينه وبين الاسم الذى يدل على معنى فقط

١٠ : ٤١ ، وقال : الفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه (الموجز : ٢٧)

(١) أبو على : الفعل ما أسند الى غيره ، ولم يسند غيره اليه . (٢) وهذا يقرب من قولهم : (٣) فى حد الاسم ما جاز الاخبار عنه لأن الاسناد والاخبار متقاربان فى هذا المعنى وهذا الحد رسمى أذ هو علامة وليس بحقيقى (٤) لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظا وانما هو تمييز له بحكم من أحكامه والذى قال سيويه فى الباب الأول : (٥) " وأما الفعل فأثله أخذت من لفظ أحداث الاسماء ونيت لما مضى ولما سيكون وما هو كائن للم ينقطع " وقد اتى فى هذا بالفاصلة لانه جمع فيه قوله : (أمثله) والامثلة بالاهمال أحق منها بالاسماء والحروف وبين

(١) أبو على الفارسى : (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ ٨٤٣ - ٢٩٨٧) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوى ، الفارسى ، علم من أعلام النحو ، أخذ عن ابن السراج ، وغيره ، وأشهر تلاميذه أبو الفتح ابن جنى ، وابن أخيه والمبدي انتفع به خلق كثير ، مؤلفاته فى النحو مشهورة منها الايضاح والتكملة ولابى البقاء شرح عليه ، والمساءل الحلييات ، والشيرازيات ، والقصرات ، وغيرها وله كتاب جامع فى القراءات هو (الحجة) طبع الاول منه حتى الآن وللدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبى (أبو على الفارسى . . وأثره فى القراءات والنحو) . انظر ترجمته فى انباء الرواه / ٢٧٣ ، نزهة الألباء / ٣١٥ ، بغيه الوعاء ٢١٦ ، طبقات الزيدى / ١٣٠ ، الاعلام ١٩٣ / ٢ . وغير ذلك . (٢) وعبارة أبى على فى الايضاح : (٧) (أما الفعل فما كان مسندا الى شئ ولم يسند اليه شئ) ويجوز أن ما اثبتة أبو البقاء لابی على هو فسى بعض كتبه الاخرى ، فابن السراج مثلاً تغير حده للفعل فى كتاب الأصول عما ذكره فى الموجز .

(٣) ما بين قوسين غير واضح فى (أ) لكه واضح فى (ب)

(٤) غير واضحة فى (أ)

(٥) هذه العبارة مخالفة لما جاء فى كتاب سيويه ص ٧ كتاب سيويه ٢ / ١ ط بولاق ، ١٢ / ١ هارون . قال : " وأما الفعل فأثله أخذت من لفظ أحداث الاسماء ونيت لما مضى ولما يكون ولم يقع . وما هو كائن لم ينقطع " وفى (ب) لما يكون .

أنها مشتقة من المصادر ، وقوله : (من لفظ أحداث الاسماء) ربما أخذ عليه أنه أضاف الأحداث الى الأسماء والأحداث للمسميات لا للاسماء وهذا الأخذ غير وارد عليه لوجهين أحدهما : أن المراد بأحداث الاسماء ما كان منها (١) عبارة عن الحدث وهو المصدر ، لأنه من بين الاسماء عبارة عن الحدث ، وهو من باب اضافة النوع الى الجنس .

والثاني : أنه أراد بالأسماء المسميات كما قال تعالى : (٢) " ما تعبدون من دونه الا أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم " والأسماء ليست معبودة ، وانما المعبود مسمياتها ، وقوله : (بنيت لما مضى) الفصل اشارة الى دلالتها على اقسام الزمان ، الماضى والحاضر والمستقبل .
فان قيل :

يرد على الحدود كلها (ليس) و (كان) الناقصة وأخواتها فانها أفعال ولا تدل على الحدث ومكس بأسماء الفعل نحو صدوق ونزال فانها أسماء وقد دلت على الزمان .
(٤) والجواب : أما ليس فقد ذهب قوم الى أنها حرف (٥) وذلك ظاهر فيها لانها تبقى ما فى الحال مثل (ما) النافية ولا تدل على حدث

(١) فى (ب) بالاحداث .

(٢) سورة يوسف آية ٤٠

(٣) اعترض ابن فارس بـ (ليس) ، و (عسى) ، و (نعم) ، و (بشئ) — فانها لم تؤخذ من مصادر ، وأيد ما ذهب اليه الكسائى أن الفعل ما دل على زمان . ولا شك أن ان واذا وغيرهما من الظروف تدل على زمان وهى

اسماء اتفاقا فينتقض الحد . / الصاحبى ٥٨

(٤) فى (أ) ، (ب) والجواب وكان حقها أن تكون بالفاء لما سبق .

(٥) الذى قال بحرفيتها أبو على الفارسى وجماعة من النحويين كما سيأتى فى مسأله (ليس بين الحرفية والفعلية) .

ولا زمان ولا تدخل عليها قد ولا يكون منها مستقبل ، وقال الأكثرون
 هي فعل لفظي بدليل اتصال علامات الافعال بها كـ التانيث نحو ليست
 وضائر المرفوع نحو ليسا وليسو ولسن ولست ولست وانما اقتصر بهـ
 عليـ بناء واحد لانها / تنفى ما فى الحال لا غير فهي
 كعمل التعجب وحيدا وأما كان الناقض فأصلها التمام كقولك قد كان الأمر
 أى قد حدث ولكمهم خلصوا^(١) دلالتها على الحدث ومقت دلالتهـ
 على الزمان وهذا أمر عارض لا تنقض به الحدود العامة وأما حيمين وأخواتها
 فواقعة موقع الجمل فمن نائب عن أسكت ومن عن اك ونزال عن
 انزل وغير ممتنع ان يوضع الاسم او الحرف موضع غيره ، ألا ترى أن قولك
 بلى ونعم و (لا) حروف موضوعة موضع الجمل ألا ترى أنك اذا —^(٢)
 قلت ما قام زيد كان ذلك جملة واذا قال المجيب بلى كان حرفا ثانيـ
 عن اعادة الجملة فكأنه قال قام زيد والله (أعلم بالصواب)^(٣)
^(٤)

-
- (١) فى (ب) جعلوا
 (٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) وهو سطر كامل فقد نظر الناسخ الى
 قول المؤلف الاثرى الثانية وظننها الاولى ومضى فنقص سطرًا كاملاً .
 (٣) ويذهب ابن النحاس الى أن الحرف يدل على معنى فى نفسه فربما
 انه تمسك بمثل هذا . انظر الهمع ١ : ٦ ط الكويت .
 (٤) بالصواب سقطت من (ب) .

٦ - مسألة [أصل الاشتقاق] *

الفعل مشتق من المصدر .

وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل (١) ، ولما كان الخلاف واقعا فنى
اشتقاق أحدهما من الآخر لنزى فى ذلك بيان شيئين (٣) .

أدعما : حد الاشتقاق والثانى : أن المشتق فرع على المشتق منه .

أما الحد: فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني (٤) وهو قوله (٥) الاشتقاق اقتطاع (٦)

فرع من أصل يدور فى تصاريفه على الأصل (٧) ، فقد تضمن هذا الحد

معنى الاشتقاق ولنزى منه التعرض للفرع والأصل .

وأما الفرع والأصل: فهما فى هذه الصناعة غيرهما فى صناعة القيسة الفقهية .

كتب على الأصل: (هذه المسألة بعد (حد الفعل) فوضعتها حيث أراد

* ذكر المؤلف - رحمه الله - هذه المسألة فى الباب لوعة (٣) وفى شرح

اللمع لوعة (٧٤) كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف وعنوانها هناك :

(القول فى أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر) من ص ٢٣٥ -

٧٤٥ المسألة ٢٨

وأنظر اسرار الصرية : ٦٩ / ١٢١٦ / وايضاح الزجاجى : ٥٦ / والخصائص

١ : ١١٣ ١١٩٦ ١٢١٦ وبدافع الفوائد ١ : ٢٧ - ٣٠ / وأصول

ابن السراج ١ : ١٦٢ ١٦٠٦ / والأشمونى ٣٤١ / ٢ ، حاشية ٥٠ الخ .

وبناءك رأى ثالث يقول ان كل واحد منهما أصل بنفسه أنظر التصريح ١ : ٣٢٥

(١) ٣٤١ / ٢ / حاشية البيان ٢ : ٩٦ / والتصريح ١ : ٣٩٣ / والرضى

١٧٨ : ٢

(٢) من هنا نقله السيوطى فى الاشياء والنظائر ١ : ٥٦ الى قول المؤلف (معنى آخر)

(٣) فى (ب) (من ذلك) وما ورد هنا موافق للأشياء والنظائر .

(٤) الرماني : طبر بن عيسى ، الاخشيدى ، من تلاميذ بن السراج ، فابن دريد ، مطبوعه

بيروت ٣٨٤ ، مؤلفاته كثيره جدا طبع منها كتاب الحروف والحدود واعراب أبيات

ملخصه الاعراب وله المبسوط فى شرح كتاب سيبويه وغير ذلك وكتب الدكتور مازن

المبارك (الرماني على ضوء شرحه لكتاب سيبويه) راجع ترجمته فى أنباء الرواة

٢٩٤ / ٢ - ٢٩٦ ونزعة الالباء ٣٨٦ ، ومعجم الأدباء ٢٨٠ / ٥ ، وغيرها .

(٥) النص فى كتاب الحدود للرماني ص : ٣٩

(٦) اقتطاع ساقطة من (ب) موجوده فى (أ) والأشياء ، والحدود وأسقط المؤلف لقطه

(على) ولذلك فهم زياده من كتاب الحدود للرماني ص ٣٩

فالأصل هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليا ،
والفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينظم اليه معنى زائد على الأصل .
والمثال في ذلك (الضرب) مثلا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومه المسماه ضربا
(٢) ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك ، فأما ضرب ويضرب وضارب ومضروب (ففيهما)
حروف الأصل ونسب :

الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظية لزمت من مجموعها الدلالة على معنى الضرب
(٣) ومعنى آخر ، وإذا تقرر هذا المعنى جئنا الى مسألة المصدر .

(٤) وقد نهى سييويه على اشتقاق الفعل من المصدر وهو قوله في الباب الأول :
(وأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ونبت لما مضى ولما هو كائن
(٥) لم ينقطع ولما سيكون) وأخذت بمعنى اشتقت وأحداث الأسماء وما كان منها

(١) في ب والأصل .

(٢) غير واضحة في (١) وما أثبتناه من (ب) .

(٣) في (ب) جئنا الى مسألة الخلاف .

(٤) (الأول) ساقطه من (ب) ورد النص فيه هكذا (وهو قوله في الباب

وهو قوله) .

(٥) تقدم هذا النص في صفحة () في المسألة الخامسة وقد

أثبتناه نرى ما جاء في كتاب سييويه المطبوع .

(١) عبارة عن الحدث وهو المصدر والدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق
منها :

- وجود حد الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعل يدل على حدث
وزمان مخصص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب ، وتحقيق هذه
الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق الا في الشرع
الذي هو الفعل وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالة على الحدث فقط
ولا يدل على الزمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو
بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد / (٢) (٣) (٤)
الافراد ، كما أنه لا دلالة له / ب وعلى الحدث والزمان المخصوص الا
بعد الدلالة على الحدث وحده ، وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة ، فانها
(٥)
(كالمادة) المجردة عن الصور فالفضة من حيث هي فضة لا ضرورة لها فاذا
(٦)

(١) ورد في الاشباه ٥٧/١ من قوله والدليل على أن الفعل .. الى آخر

المسألة .

- (٢) في (ب) الاشباه وذلك .
(٣) سقط من (ب) كلمة (عليه) .
(٤) المفرد وردت في (ب) المركب .
(٥) النقرة : (السبيكة) أنظر التمهيد ٩ : ٩٧ / والصحاح :
٨٣٥ واللسان مادة (نقر) .
(٦) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب) وفي الاشباه في المادة .

(١) صيغ منها جام أو مرآه أو قاروره كانت تلك الصورة مادة مخصوصه ، (فهى فرع)
على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث
وحده فهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الأصل .

طريقة أخرى على أن نقول الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف
المصدر تدل تلك الزيادة على معاني زائدة (٣) على معنى المصدر فكان مشتقاً من

المصدر (٤) كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان ، كضارب وضرب ومضروب ،
وبيان أنك تقول فى الفعل ضرب فحراً الراء فيختلف معنى المصدر ثم تقول استضروب
فتدل هذه الصيغة على معنى آخر ثم تقول اضرب ونضرب وتضرب ومضرب ، فتأتى
هذه الزوائد على حروف الأصل ونسب الضاد والراء والباء مع وجودها فى تلك الأمثلة
ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة .

(١) هكذا فى الأصل وفى الاشباه ، وفى ب خاتم . والجام شو :

الفائور من اللجين تهذيب اللغة ٢٢٥/١١

(٢) غير واضحة فى (أ) وما أثبتناه فى (ب) والأشباه ٥٧/١

(٣) فى (أ) معانى وصوابه فى (ب) والأشباه ٥٧/١/٥

(٤) سقط من الاشباه كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان ، كما سقط

من (ب) مضرب وهى غير واضحة فى (أ) ومن كلمة مضروب الى قوله

مع وجودها فى تلك الأمثلة ساقطه من الاشباه .

طريقة أخرى : وعلى أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لأدى ذلك إلى نقص المعاني الأولى وذلك يغفل بالاصول ٥ / بيليه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائده ومعان زائده وعلى دلالة على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك كله ٥ الا الدلالة على الحدث وهذا نفي للأوضاع الأولى والاشتقاق ينبغي أن يفيد تشييد الأصول وتوسعة المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل (١)

واحتج الآخرون من ثلاثة أوجه (٢):

أحدهما : أن المصدر مفعول به أن يكون صادرا عن غيره فأما أن يصدر عنه غيره فكلا (٣)

والثاني : أن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ٥ والاعتلال حكم تسبقه علته فإذا كان الاعتلال في الفعل أولا وجب أن يكون أصلا ومثال ذلك قولك صام صيامك

(١) ذكر ابن الانباري تسعة أقوال احتج بها للبصريين ولكنها في حقيقتها إلى الطرق التي ذكرها المنكبرى ٥

(٢) في الاشباه قال واحتج الآخرون بوجهين وأسقط الأول وأتى بالثاني والثالث أنظار الاشباه ٥ وقال أحدهما : ان المصدر يعتل ٥٥٥ الخ ٥

قال ابن الانباري : قالوا ولا يجوز أن يقال أن المصدر انما سمي مصدرا لصدر الفعل عنه كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الابل مصدرا لصدرها عنه ٥ لأننا نقول : لا نسلم بل سمي مصدرا لأنه مصدر عن الفعل كما قالوا : مركب فاره ومشرب عذب أي مركوب فاره ومشروب عذب " الانصاف : ٢٣٦ " ٥

(٣) في (ب) فكذا ٥

وقام قياما فالواو في قام أصل اعلت في الفعل فاعلت في القيام ، وأنت لا تقول اعلت
قام لا اعلال القيام •

(١) والوجه الثالث : أن الفعل يحمل في المصدر كقولك (ضربه ضربا) • فضربا
(٢) منصوب بضربت والحامل مؤثر في المعمول والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، والقوة
تجعل القوى أصلا لغيره • (٣)

والجواب : أمّا الوجه الأول فليس بشئ ، وذلك أن المصدر مشتق
من صدرت عن الشئ إذا أوليته ردرك وجعلته وراءك ومن ذلك ١٠ / ب قولهم :
(المورد والمصدر) يشار به الى الماء الذي ترد طيه الابل ثم تصدر عنه ولا
معنى لهذا الا أن الابل تتولى عن الماء وتصرف عنه صدرها فيقال قد صدرت عن
الماء وقد شاع في الكائن قول القائل فلان موفق فيهم — يورده ويصدره •

(١) في الاشباه والوجه الثاني لأنه أسقط الأول •

(٢) ورد في (ب) " منصوب يضرب والحامل مؤثر فيه والقوة تجعل القوى

أصلا لغيره " وما في (أ) موافق لما ورد في الاشباه (١ : ٥٨)

(٣) ذكر ابن الانباري وجوها أخر راجع الانصاف ١ : ٢٣٥ ، ٢٣٦

(٤) في الاشباه والجواب على الأول

ورد ابن الانباري على الكوفيين بقوله :

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم أن المصدر يصح لصحة

الفعل •• قلنا الجواب عنه من ثلاثة أوجه •••••

أما قولهم ان الفعل يحمل في المصدر فيجب أن يكون أصلا : قلنا :

كونه عاملا فيه لا يدل على أنه أصل له وذلك من وجهين •••

أما قولهم نجد أفعالا لا مصادر لها • قلنا خلوتلك الأفعال التي ذكرتوها

من احتمال المصدر ، لا يخرج بذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع طيه ••

أما قولهم ان المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل والفعل وضع له فعل ويفعل

قلنا هذا باطل لأن الفصل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو الضرب والقتل •

- (١) ونفى موارد ومصادره ، وكل ذلك بالمعنى الذى ذكرناه ، وبهذا
يتحقق كون الفعل مشتقا من المصدر ، لأنه بمنزلة المكان الذى يصدر عنه
أما الوجه الثانى : فغير دال على دعوائهم ، وذلك أن الاعتلال (٢)
شئ يوجب التصريف وثقل الحروف وباب ذلك الأفعال ، لأن صيغها
تختلف لاختلاف معانيها ، فقام مثلا أصله قوم فابدت الواو ألنا لتحركها (٣)
فإذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قائمه فى المصدر وهو الثقل .
(٥) وجواب آخر : وهو أن المصدر الأصل هو (قوم) كقولك (صم) ثم اشتقت
منه فعلا وأعلته لما ذكرنا فعدلت عن قوم الى قيام لتناسب بين اللفظين للمعنيين
المشتركين فى الأصل يدل على ذلك أن المصدر قد يأتى صحيحا غير معتل ،
والفعل يجب فيه الاعتلال مثل الصم والقول والبيع ، فإذا اشتقت منها أفصالا
أعلتها فقلت صام وقال وماح .

-
- (١) الكلمة غير واضحة فى (أ) وما أثبتناه فى (ب)
(٢) ورد فى الأشباه : أنه غير دال عليه كقولهم وذلك ...
(٣) (مثلا) ساقطه من الأشباه .
(٤) وانفتاح ما قبلها .
(٥) من هنا ساقط من الأشباه حتى قوله وأما الوجه الثانى

فقد رأيت كيف جاء الاعلال في الفعل دون المصدر ؟ فاختلت الشكـه

بما علل به /

(١) وأما الوجه الثالث فهو في غاية السقوط ، وبيان من أوجه ثلاثة :
أحدهما : أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ ، والاشتقاق من قبيل المعاني ،
ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقا .

والثاني : أن المصدر قد تعمل عمل الفعل كقولك : يعجبني ضرب زيد عمرو
ولا يدل ذلك على أنه أصل .

والثالث : أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ولا يدل ذلك على أنها
مشتقة أصلا (٣) فضلا عن أن تكون مشتقة من الأسماء والأفعال والله
أعلم بالصواب (٤) .

-
- (١) في الاشباه أما الوجه الثاني لأنه أسقط الوجه الأول .
 - (٢) في الاشباه من ثلاثة أوجه
 - (٣) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب) والاشباه .
 - (٤) بالصواب سقطت من (ب) .

باب المعرب

٧ - مسألة [المضاف الى ياء المتكلم] *

ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية ، وذهب قوم الى ذلك فقالوا :
(١) في المضاف الى ياء المتكلم نحو : قلالي وداري هو لا معرب ولا مبني
وحجة الأولين أن القسمة العقلية تقضي بانحصار هذا المعنى في القسمين
المذكورين (المعرب والمبني) ، لان المعرب هو الذي يختلف آخره لاختلاف العامل
فيه لفظاً أو تقديراً ، والمبني ما لزم آخره حركة أو سكوناً هذان ضدان لا واسطة
بينهما ، لان الاختلاف وعدم الاختلاف يقتسمان قسمي (٢) النفي والاثبات ،
وليس بينهما ما ليس بثابت ، ولا منفي ، يدل عليه أن الاضداد قد تكثر
مثل البياض والحمرة والسواد ولكن لكل واحد منها حقيقة في نفسه ، والنفي
والاثبات ليس بينهما واسطة هي ضد ينبت عن حقيقة كالحركة والسكون .
(٣)

* هذه المسألة لاختلاف فيها بين الكوفيين والبصريين فلم يذكرها ابن الاباري
وردت المسألة في كتاب اللباب للمؤلف في اللوحتين ٧ ، ٨ ، وشرح
اللمع للمؤلف ايضاً ٧ / ب ، والخصائص لابن جني ٣٥٦ / ٢ ، واملئ
ابن الشجري ٤ / ١ ، والمرتلل لابن الخشاب ٣٤ ، ١٠٩ ، وشرح المفصل
لابن يمين ٣٢ / ٣ التسهيل لابن مالك ١٦١ ، شرح الألفية لابن
الناظم ١٥٩ ، والتصريح على التوضيح ٤٧ / ١ وشرح الفصول لابن
اياز : لوجه (٧) .

(١) هذا رأي ابن جني وانظر الخصائص ٣٥٦ / ٢ ، واملئ ابن الشجري ٤ / ١

(٢) في (ب) باختلاف

(٣) كذا في (أ) وفي ب قسيمي

(٤) كذا في (أ) ، (ب) وفي ط بمثبت وهو أصوب .

(١) واحتج الآخرون : — بأن المضاف الى ياء المتكلم ليس / بمعرب ،
اذ لو كان معربا لظهرت فيه حركة الاعراب لانه يقبل الحركة ، وليس بمبنى
اذ لا علة للبناء هنا فلزم أن ينتفى الوصفان عنه (٢) ويجب أن يعرب باسم
يخصه ، وتلقيسه بالخصى موافق لمعناه ، لأن الخصى معدوم فائدة
الذكورية ، ولم يثبت له صفة الانوثة ، فهو فى المعنى كالمضاف الى ياء المتكلم
فانه كان قبل الاضافه معربا ، فلما عرضت له الاضافه زال عنه الاعراب ، ولم
يثبت له صفة البناء ، كما أن السليم الذكر والخصيتين عرض له ازالتهما
ولم يصير بذلك انشئ .

والجواب عما ذكروه من وجهين *
أحدهما : اننا نقول هو معرب تارة لكن ظهور الحركة فيه مستثقله كما
تستثقل على الياء فى المنقوس ، وكما تمتنع على الالف ولم يمنع ذلك من كونه
معربا (٣) وثارة نقول : هو (٤) ، وعلته بنائه أن حركته صارت تابعه

- (١) فى كتاب اللباب للمؤلف اللوحه ٨ : " والذى ذهبوا اليه فاسد ،
لانه معرب عند قوم ، مبنى عند آخرين " .
(٢) فى (ب) (هنا) بدل (عنه) .
(٣) رأى الفارسى وابن الشجرى . انظر الامالى الشجرية ١ : ٤
(٤) من انصار هذا رأى الجرجاني وابن الخشاب وذهبوا الى أنه مبنى فقط
انظر المرتجل ١٠٩ : وشرح الألفيه لابن الناظم ١٥٩ : لو أن المؤلف
رحمه الله — وضع فى هذه المسأله رأى الذين قالوا انه مبنى وذكر
حجتهم كما اوضح رأى الذين قالوا هو معرب وحجتهم ، ثم اختار لنفسه
مذهبا واضحا لكأن خيرا . فمذهبه فى هذه المسأله غير واضح الا انه
رد على ابن جنى قوله انه ليس بمعرب ولا مبنى ، وقوله انه معرب عند
قوم مبنى عند آخرين ، ليس حكما نهائيا ، ولا يزال التساؤل واردا —
عليه أمعرب هو أم مبنى ؟

لليا ، فتعذر أن تكون دالة على الاعراب ولذلك اشبهت الحرف ، لأنـه
أصل قبل الاضافة ، وصار بعد الاضافة تابعا للمضمر الذى هو فـرع ،
كما أنك تحرك الساكن للتقاء الساكنين ، وحركة التقاء الساكنين حركة
بناء^(١) ، ولذلك اذا وجدت فى المعرب كانت بناء كقولك : (لم يسد) ولم
يصر هذا الفعل معربا ، وضمه ، وفتححه ، وكسره بناء^(٢) .

والوجه الثانى : أن تسميته خصيا خطأ ، لان الخصى ذكر على -
التحقيق ، وانما زال عنه بعض أعضائه ، وحقيقه الذكوريه وحكمها باقية ان
ولا يجوز أن يقال ليس بذكر ولا أنثى ، (وانما الاثبيه بما أوردوه أن -
يسمى خنثى مشكلا ، لان الخنثى ليس بذكر ولا انثى . والله أعلم بالصواب^(٣)

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
(٢) ما بين القوسين من (ب) أما النسخه (١) فقد وردت المبارة فيها
هكذا " لم يشد ولم يضم هذا الفعل معرب وضمة أو فتححه أو كسره
بناء " .
(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

٨ - مسألة [الاعراب أصل في الأسماء] *

المعرب بحق الأصل هو الاسم والفعل المضارع محمول عليه وقل ببعض الكوفيين : المضارع أصل في الاعراب أيضا .

وحجة الأولين : أن الاعراب أتى به لمعنى لا يصح الا فى الاسم فاخص بالاسم كالتصغير وغيره (١) من خواص الاسم ، والدليل على ذلك أن الأصل عدم الاعراب ، لأن الأصل دلالة الكلمة على المعنى اللازم لها ، والزيادة على ذلك خارجة عن هذه الدلالة وانما يبقى بها لتدل على معنى عارض ، يكون ثارة ويقعد ثارة (٢) والمعنى الذى يدل عليه الاعراب كون الاسم فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا اليه ، لأنه يفرق بين هذه المعانى ، وهذه المعانى تصح فى الأسماء ولا تصح فى الأفعال / فعلم أنها ليست أصلا ، بل هي فرع محمول على الأسماء فى ذلك .

* انظر كتاب اللباب للمؤلف لوحة ١١٣ والايضاح للزجاجى ٧٧-٨٢ والخصائص لابن جنى ٦٣/١ ، والمرتل لابن الخشاب ٣٤-٣٥ ، وأسرار العربية لابن الأنبارى ٢٤ ، والمجصول فى شرح الفصول لابن اياز ١٩/١ ٤٧ مخطوطة المدنية رقم (١٢٤ نحو) .

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولم يذكرها ابن الأنبارى فى كتابه (الانصاف فى مسائل الخلاف) وكذلك لم يذكرها السيوطى فى (الاشباه والنظائر) من مسائل التبسين مع أن السيوطى ذكر مصدا لمسائل (الانصاف) والتبسين لم تكن كاملتين لأنه لم يذكر من مسائل الخلاف (١٠٢) مسألة مع العلم أن محقق الانصاف أوصل مسأله الى (١٢١) مسألة عن النسخ الخطية التى اعتمد عليها فى نشر الكتاب .

قال السيوطى بعد سرد المسائل : (وقد فات ابن الأنبارى مسائل خلافيه بين الفريقين استدركها عليه ابن اياز) الاشباه ١٤٦/٢ ط الهند وأنت ترى ان العكبرى سبق ابن اياز الى ذلك ، ولم يكن ابن الأنبارى ولا العكبرى ولا ابن (اياز) مستوها لجميع مسائل الخلاف من الفريقين وانما ذكرها أبرز هذه المسائل . انظر مقالة الدكتور فاضل السامرائى فى مجلة كلية الآداب لجامعة بغداد العدد (١٣) حيدرآباد

(١) غير واضحة فى (أ) .

(٢) ساقطة من (ب) .

واحتج الآخرون بأن اعراب الفعل يفرق بين المعانى فكان أصلاً
 كاعراب الأسماء وبيان قولك : (أريد أن أزورك فيمنعني الباب) اذا رفعت
 كان له معنى ، واذا نصبت كان له معنى آخر ^(١) وكذلك قولك لا يسمنى
 شئ^٢ ويمعز عنك) اذا نصبت كان له معنى واذا رفعت كان له معنى آخر ،
 وكذلك باب الجواب بالفاء والواو نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) وهو فى
 ذلك كالاسم اذا رفعت كان له معنى اذا نصبت او جهت كان له معنى آخر^(٢) ،
 والجواب : اما اعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى ، بل المعنى يدرك
 بالقرائن المختصة به ، والاشكال يحصل فيه بالحركة التى لا يقتضيها^(٣)
 المعنى ، لا بعدم الحركة ، ألا ترى أن قوله (أريد أن أزورك فيمنعنى
 الباب) لو سكنت المين لفهم المعنى وانما يشك اذا نصبتها ، وانما جاء
 الاشكال من جهة العطف لا بالنظر الى نفس الفعل ، اذ لا فرق بين قولك
 يضرب زيد فى الضم والفتح والكسر والسكون فإنه فى كل حال
 يدل على الحدث والزمان وكذلك اذا قلت لم يضرب ولن يضرب/^(٤)

ذكر عددا من سائل الخلاف التى لم ترد فى الانصاف ونحن لا نستطيع
 ان نحكم على ابن اياز انه لم يذكر كل مسائل الخلاف لأن مؤلفه لم
 يصل الى أيدينا حتى الآن ولا نستطيع ان نحكم على صاحبنا أبى -
 البقاء بهذا الحكم أيضا لان كتابه لم يصل كاملا ولكنا حكمنا عليهما
 بظاهر قول السيوطى المتقدم فلو كان المكبرى او ابن اياز زادا على
 ما ذكره الانبارى زيادة ظاهرة لذكرها السيوطى ، الذى اطلع على
 التبيين وربما اطلع كذلك على الاسماء لابن اياز .

(١) آخر ساقطة من (ب) .

(٢) زيادة من (ب) .

(٣) فى (ب) جررت

(٤) فى (ب) المحققة .

(٥) فى (ب) تضرب .

(١)
فان الفعل منفى ضمت أو فتحت أو سكنت ، وكذلك لا يسمنى شئى
ومعجز عنك اذا فتحت أردت الجواب ، واذا ضمت عطفت ، ولو
أهملت لفهمت المعنى ، وكذلك لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، والحاصل
من ذلك كله (أن)^(٢) أمر عريض بالمطف وحرف المطف يقع على معان فلا بد
من تخلص بعضها من بعض فبالحركة يفرق بين معانى حرف المطف ولا
يفرق بين معنى الفعل ومعنى له آخر ، والله أعلم بالصواب .^(٣)

(١) فى (ب) لا يستغنى
(٢) لفظه (انه) سقطت من (ط) موجودة فى (ب) .
(٣) كلمة بالصواب سقطت من (ب) .

باب الاعراب

٩- مسألة [علة الاعراب] * والإيضاح
الاعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والاضافية

ونحو ذلك ،

وقال قطرب - واسمه محمد بن المستنير - (١) : لم يدخل لعلة

وانما دخل تخفيفا على اللسان ،

وحجة الأولين: أن الكلام لو لم يعرب لالتبست المعاني ألا ترى أنك إذا

قلت ضرب زيد عرو ، كلم أخوك أبوك ، لم يعلم الفاعل من المفعول ، وكذلك قولهم :
(٣) (ما أحسن زيدا) لو أشملته عن حركة مخصوصة لم يعلم معناه لأن الصيغة تحتمل التعجب ،
والاستفهام ، والنفي ، والفارق بينهما هو الحركات (٤) ، فان قيل : الفرق يحصل /
بلزوم الترتيب وهو تقديم الفاعل على المفعول ، ثم هو باطل فان كثيرا من المواضع
لا يلتبس ومع هذا ألزم الاعراب كقولك : (قام زيد) ،

* لم يذكر هذه المسألة ابن الأنباري في (الانصاف) لأن الخلاف فيها ليس بين
الكوفيين والبصريين وذكرها المؤلف في كتاب اللباب لوجه (٦) / والزجاجي
في إيضاح ظل النحوي ٦٩ وابن جني في الخصائص ١ : ٣٥ وابن الخشاب
في المرتجل ص ٣٤ ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ١ : ٧٨ .
(١) قطرب (٢ - ٢٠٦ هـ)

محمد بن المستنير تلميذ سيبويه ، مولده بالبصرة ، وكان ملوكا لسالم بن
زياد أخذ النحو عن سيبويه وعيسى بن عمر ، جعله الرشيد مؤدبا للأمين ،
جمع المؤلفات في اللغة وعرفت باسمه له مؤلفات كثيرة يوجد منها كتاب الاصداد
وما خالف فيه الانسان البهيمية ، وكتاب الأزمنة .
راجع ترجمته في انباء الرواة ٣ : ١١٩ ، طبقات الزبيدي ٩٩ ، ١٠٠ ،
منزهة الالبا : ١١٩ / ومعجم الأدباء ٧ : ١٠٥ وغير ذلك .
وأنظر رأي قطرب الذي ذكره المؤلف في الإيضاح : ٧٠ والأشباه والنظائر
١ : ٧٨ (٢) في (ب) المستور

(٣) في (ب) زيد (٤) أنظر الصاجي : ١٦١ ، المرتجل ٣٤ ،
وفي (ب) بينهما .

ولم يقم عمرو ، وركب زيد الحمار ، فان مثل هذا لا يلتبس وكذلك لكسر موسى

العصا) .

والجواب : اما لزوم الرتبة فلا يصح لثلاثة أوجه

أحدهما : أن في ذلك تضيقا على المتكلم ، وإخلال بمقصود النظم والمجسم مع ميسر الحاجة إليه ، والاعراب لا يلزم فيه ذلك فلن أمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير ،

والثاني : أن التقديم والتأخير قد لا يصح في كثير من المواضع ، ألا ترى أنك
(١) لو قلت ضرب غلامه زيدا لم يصح تقديم الفاعل هنا لئلا يلزم منه الأضمار قبل الذكر
لفظا وتقديرا ، فتدعو الحاجة الى تقديم المفعول ، وكذلك قولك ما أحسن
(٢) زيدا ، وما إلى الأصل فاعل ولا يصح تقديم الفاعل عليه ، فاما ما لا يلتبس فأنه
بالنسبة الى ما يلتبس قليل جدا ، فحمل على الأصل المعسل ، ليطرد
الباب كما طردوا الحذف في أعيد ونعيد ونعيد حملا على
(٣) (٤)

(١) كذا في الأصل وفي (ب) أنك لا تقول ووردت المباراة فيها بالنسبة
الآتي : ألا ترى أنك لا تقول ضرب غلامه زيدا إذ يلزم منه الأضمار
قبل الذكر لفظا وتقديرا فتدعو الحاجة الى تقديم المفعول .

(٢) كلمة المفعول ساقطة من (ط) موجوده في (١) ، (ب) .

(٣) في (ب) الباب

(٤) كذا في (ب) وهي في (١) غير معجمه

(١) أعيد ، وله نظائر كثيرة ، ولأن / الذى لا يلتبس فى موضع قد يلتبس
بمعينه فى موضع آخر ، فإذا جعلت الحركة فارقة طردت فى الملتبس وغيره .
والوجه الثالث : أن غاية ما ذكروا أن الفرق يحصل بطريق آخر غير الاعراب ،
وهذا لا يمنع أن يحصل الفرق بالاعراب ، وتمين الطرق لا سهيل اليه ، بل إذا
وجد عن العرب . طريق معلل وجب اثباته ، وإن صح أن يحصل المعنى
بغيره ، ومثل ذلك قد وقع فى الأسماء المختلفة الألفاظ والمعانى ، فإن كل واحد
منها وضع على معنى يخصه ليفهم المعنى على التعمين ، ولا يقال هــلا وضـموا
له اسما واحد على معان متعددة ، ويقف الفرق على قرينه أخرى كما وقع فى الأسماء
المشتركة ، بل قيل أن الاشتراك على خلاف الأصل . ومثل ذلك قد وقع فى الشريعة ،
فإن الأخ من الأبوين يسقط الأخ من الأب وهو أحد المعانى التى يحتلها
هذا الفصل وذلك أن القياس لا يمنع أن يشترك الجميع فى الميراث من غير تخصيص
لاشترائهم فى الانتساب إلى الأب والانتساب إلى الأم فى

-
- (١) كذا فى (١) وفى (ب) يعد
(٢) من بداية الوجه الثالث ساقط من (ب) ويظهر أن الناسخ أسقط سطرًا
كاملاً فوصل قولهم (وهذا لا يمنع . . . الخ) بقوله : (فى الملتبس
وغيره) .
(٣) فى (ب) وأن
(٤) فى (ب) منهما
(٥) فى (ب) وأن

هذا المعنى ساقط ويجوز أن يكون للأخ من الأبوين الثلثان وللأخ من الأب الثلث
 عملاً بالقرابتين ، ويجوز إسقاط (١) الأخ من الأب بالأخ من الأبوين لرجحان
 النسب إلى الأب والأم ، وهذا الذي تقرره في الشرع وهو عمل بأحد المعانين (٢)
 كذلك ها هنا ،

واحتج الآخرون من وجهين :

أحدهما : أن الفعل المضارع معرب ولا يحصل بأعرابه فرق فكذلك الأسماء ،
 والثاني : أن الفاعليه والمفعوليه تدرك بالمعنى ألا ترى أن الأسماء المقصورة
 لا يظهر فيها أعراب ، ومعانيها مدركة ، وإنما أعربت العرب الكلام لما يلزم المتكلم
 من ثقل السكون ، لأن الحرف يقطع عن جريانه فيشق على اللسان ، قالوا ويدل (٣)
 من ثقل السكون ، (٤) لأن الحرف يقطع عن جريانه فيشق على اللسان ، قالوا ويدل (٥)
 على صحة ما ذكرنا أن الأعراب يتفق مع اختلاف المعنى ، ويختلف / مع اتفاق
~~الاعراب مع اختلاف المعنى ، ويختلف / مع اتفاق~~

(١) ما بين القوسين كتب على الهامش فتعذرت قراءته فنقلته من (ب)

(٢) في (ب) المعنيين

(٣) الواو ساقطة من (ب)

(٤) في (ب) عن حركاته

(٥) هذا هو رأي قطرب كما ذكر المؤلف في أول المسألة .

(٦) في (ب) أن العرب وفي (ط) أن حركات الأعراب .

المعنى ، ألا ترى أن قولك هل زيد قائم ^(١) ؟ مثل قولك زيد قائم ^(١) في اللفظ

مع اختلاف المعنى ، وقولك زيد قائم ، مثل قولك ان زيدا قائم ، في المعنى ،
اذ كلاهما اثبات والاعراب مختلفان .

والجواب : أما اعراب الفعل المضارع فعنه جوابان : ^(٢)

أحدهما أن أعرابه بفرق بين المعاني أيضا كما ذكرنا في المسألة قبلها .

والثاني أن اعراب الفعل استحسان لشبهه بالأسماء على ما ذكرناه هناك ، وأما ^(٣)
اختلاف الاعراب واتفاق المعنى وعكس ذلك فلا يلزم ، لأن هذه الأشياء فروع عارضة
حملت على الأصول المعلقة لضرب من الشبه ، وذلك لا يمنع من ثبوت الاعراب لمعنى ،
قولهم (أنهم) أعربوا لما يلزم من نقل السكون (لا يصح لوجهين :

أحدهما أن السكون أخف من الحركة هذا مما لا ريب فيه ولذلك كان المبني والمجزوم
ساكنين .

والوجه الثاني : لو كان ذلك من أجل الثقل لفوز زمام الخبر ^(٤) إلى المتكلم فكان ^(٥)

يسكن اذ شاء ويحرك اذ شاء ، فلما اتفقوا على أن تسكين المتحرك وتحريك الساكن بأي
حركة شاء المتكلم لحسن ، دل على فساد ما ذهبوا إليه . والله أعلم بالصواب . ^(٦)

(١) في (ط) قائم في الموضعين .

(٢) في (ب) فقيه

(٣) في (ط) هنالك

(٤) في (ب) الخيره

(٥) في (ب) وكان

(٦) بالصواب ساقطة من (ب) .

مسألة [علة جمل الاعراب آخر الكلمة] *

(١) اختلّفوا في علة جمل الاعراب في آخر الكلمة ، فقال بعضهم :
 انما كان لان الاعراب دال على معنى عارض في الكلمة فيجب أن يستوفى
 الصيغة الموضوعة لمعناها للآزم ، ثم يؤتى بعد ذلك بالعارض كـ
 التانيث وحرف النسب ، وقال آخرون : انما جمل أخيرا لان الاعراب
 يثبت في الوصل دون الوقف فكان في موضع يتأتى الوقف عليه ، وهو الاخير ،
 وقال قطرب (٤) انما جمل أخيرا لتعذر جملة وسطا ، اذ لو كان وسطا
 لاختلطت الابنية ، وربما أفضى الى الجمع بين ساكنين ، أو الابتداء بالساكن
 وكل ذلك خطأ لا يوجد مثله فيما اذا جمل أخيرا .

قال قطرب والمذهب الاول فاسد لان كثيرا من المعاني العارضة تدخل
 في أول الكلمة ووسطها قبل استيفاء الصيغة نحو الجمع والتصغير وهو معنى
 عارض . (٥)

والجواب : أن العلل المذكورة كلها صحيحة .

* راجع كتاب اللباب للمؤلف اللوحة (٦) / والايضاح للرجاجي
 ص ٧٦ / والاشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ : ٨٣ .
 والخلاف في هذه المسألة ليس بين البصريين والكوفيين فلم يذكرها ابن
 الأنباري .

(١) ساقطه من ط فقط موجوده في (أ) ، (ب) .

(٢) (الكلمة) ساقطه من (ب) .

(٣) في (ب) وياء النسب .

(٤) سبقت ترجمته .

(٥) انظر الايضاح : ٧٦ .

وأمتنها عند النظر الصحيح هو الأول .

وأما ما نقض به من التصغير والجمع فلا يصح لوجهين .

أحدهما : أن التصغير والجمع معنيان يحدثان في نفس المسمى وهو التكرير والتحقيق ، فلذلك كانت علامتهما ^(١) في نفس الكلمة ، لان التكرير معناه ضم اسم الى اسم هو ^(٢) مساو له في الدلالة على المعنى ، فكان الدال على الكثرة داخلا في الصيغة ، كما أن اضافة أحدهما الى الآخر داخل في المعنى وليس كذلك المعنى الذي يدل عليه الاعراب ، فان كونه فاعلا لا يحدث في المسمى معنى في ذاته ، بل هو معنى عارض أو جبه عامل عارض .

والوجه الثاني أن التصغير والجمع من قبيل المعاني التي يقصد اثباتها في نفس السامع فيجب أن يبدأ بها ^(٣) أو تفرق بالصيغة ليثبت في نفس السامع معناها ^(٤) قبل تمام المعنى الاصلى بدونها ^(٥) وهذا كما جعل الاستفهام والنفي في أول الكلام ليستقر معناه في النفس ولو آخر لثبت في النفس معنى ثم أزيل ^(٦) وليس كذلك الاعراب ، لان الصيغة المجردة عن الاعراب لا تنفي كون المسمى فاعلا ولا مفعولا حتى اذا جاء الاعراب بعد ذلك أزال ^(٧) .

-
- (١) في (ب) علاماتها ، وصحتها في (ط) علاماتها ، والصواب ما اثبتناه وهو ما ورد في (أ) .
 (٢) في (ب) وهو
 (٣) في (أ) اثباتها والصواب من (ب) .
 (٤) في (أ) بهما والصواب من (ب)
 (٥) في (ب) لتثبت
 (٦) في (ب) معناها .
 (٧) في (أ) بدونها والصواب من (ب) .
 (٨) في (ب) ثم أزيل
 (٩) في (ب) كون الاسم .

المعنى الاول ، وكذلك الألف واللام جمعت أولا ليثبت التخصيص فـ

المسمى ، ولا يؤتى بها أخيرا لئلا يحدث التخصيص بعد الشياخ ،

(٢)

(١) واحتج من قال ان الاعراب لا ينبغي أن يكون موضعه أخيرا لانه دال

على معنى فى الكلمة فوجب أن يكون فى أصلها كالتصغير والجمع والتمريف

والنفى والاستفهام وغير ذلك ، وانما عدل الى الاخير لما ذكرناه من اختلاط

(٣)

/ الابنيه والجواب عن هذا قد سبق . والله اعلم بالصواب .

(١) اختلفت العبارة فى (ب) فورد فيها واحتج الآخرون الذين قالوا :

بأن الاعراب الح .

(٢) كذا فى (١) ، (ب) وغيرها المحقق فسى (ط) الى (بأنه) لاعتقاده

أنها أصوب .

(٣) بالصواب ساقطه من (ب) .

١١ - مسألة [حقيقة الصرف] *

الصرف : هو التنوين وحده

وقال آخرون : هو لتنوين والجر .

وحجة الاولين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه معنى ينبأ عنه الاشتقاق فلم يدخل فيه ما يدل عليه الاشتقاق

كسائر أمثاله ، وبما أنه أن الصرف في اللغة هو الصوت الضعيف ، كقولهم :

(حرف ناب البحر) ، و (صرفت البكرة) ، و منه (حرف القلم) ، والنون

الساکنة في آخر الكلمة صوت ضعيف نية غنة كنية الأفعال التي ذكرنا ، أما

الجر فليس صوته مشبها لما ذكرنا ، لأنه حركة ، فلم يكن صرفا كسائر الحركات

ألا ترى أن النمة والفتحة في آخر الكلمة حركة ، ولا تسمى صرفا .

* هذه المسألة لا خلاف فيها بين البصريين والكوفيين لذلك لم يذكرها ابن

الانباري في الانصاف .

وذكرها المؤلف في (اللباب) لوحة (٩) ، وفي اللمع لوحة (١٩)

وأشار مع الهوامع ٧٦/١ ط الكويت ، وفي الفصول لوحة (٢١) ،

وفي لامية الحجم للصفدي ٢٨٥/١ .

(١) الواو ساكنة من (ب)

(٢) أشار الصحاح مادة (الصرف) ص ١٣٨٥ وفي (ب) (ذاب) يدل (ثاب)

وصححها المحقق في (ط) .

والوجه الثانى : أن الشاعر (١) إذا اضطر الى صرف مالا ينصرف جره
فى موضع الجر ، ولو كان الجر من الصرف لما أتى به من غير ضرورة اليسه
وذلك أن التنوين دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن ، والوزن يقوم به سواء كسر
ما قبله ، أو فتحه ، فلما كسر حين نون علم أنه ليس من الصرف ، لان المانع من
الصرف قائم ، وموضع المخالف لهذا المانع الحاجة الى اقامة الوزن ، فيجب أن
يشتم به . (٢)

والوجه الثالث : أن ما فيه الألف واللام أو أضعف يكسر (٣) فى موضع الجر
مع وجود المانع من الصرف ، وذلك يدل على أن الجر يسقط تبعاً لسقوط
التنوين ، بسبب مشابهة الاسم للفعل (٤) ، والتنوين سقط هنا لحلة أخرى
فينبغى أن يظهر الكسر الذى هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعاً له .
واحتمل الآخرون من وجهين :

أحدهما : أن الصرف من التصرف ، وهو التقلب فى الجهات والجر
يزداد تقلب الاسم فى الأعراب ، فكان من الصرف .

(١) كذا ورد فى (١) وفى (ب) وتوأن الشاعر الخ .

(٢) الواو ساقطة من (ب) .

(٣) فى (ب) (لواضع لكسر) .

(٤) فى (ب) (الفعل) .

(٥) هنا ساقطة من (ب) .

والثاني : أنه اشتهر في عرف النحويين أن غير المنصرف لا يدخله الجر

مع التنوين ، فهذا حد فيجب أن يكون الجر ^(١) داخلا في المحدود .

والجواب : عن الاول من وجهين :

أحدهما : أن اشتقاق الصرف مما ذكرنا ^(٢) لا مما ذكرنا ، وهو أقرب

الى الاشتقاق .

والثاني : أن قلب النلمة في الاعراب لو كان من الصرف لوجب أن يكون

الرفع والنصب صرفا ، وكذلك قلب الفعل بالاشتقاق والاعراب ^(٣) لا يسمى

صرفا ، وإنما يسمى تصرفا ، وتصريفا .

وأما ما اشتهر في عرف النحويين فليس يتحدد المصرف ، بل هو حكم ما لا ينصرف

فأما ما هو حقيقة الصرف فغير ذلك ، ثم هو باطل بالضاف ، وما فيه الالف واللام

فإن قلبه أكثر ، ولا يسمى منصرفا .

والله أعلم بالصواب .

(١) كذا في (١) وفي (ب) (الحد) بدل (الجر) .

(٢) في (ب) (مما ذكرناه) .

(٣) (والاعراب) ساقطة من (ب) .

(٤) (بالصواب) ساقطة من (ب) .

١٢ - مسألة [حقيقة الاعراب] (*)

ذهب أكثر النحويين الى أن الاعراب معنى يدل اللفظ عليه ، وقال آخرون
هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً ، وهذا هو المختار عندي .
واحتج (١) الاولون من أوجه :
أحدها : أن الاعراب اختلافاً آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها ، والاختلاف
معنى لالفظ كمخالفة الاحمر للابيض (٢) .
والثاني : أن الاعراب يدل عليه تارة (٣) بالحركة ، وتارة الحرف ، كحروف
المد في الاسماء الستة والتثنية والجمع ، وما هذا (٤) سبيله لا يكون معنى واحداً
بل هو دليل على المعنى ، والدليل قد يتحدد والمدلول عليه واحد .
الثالث : أن الحركات تدل على الاعراب فيقال حركات الاعراب وهذه ضمة
اعراب ، وضافة الشيء الى نفسه ممتنعة (٥) ، وكذلك الحركات توجد في
(المثنى) (٦) وليست اعراباً .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه (٥) ، وانظر المرتجل
٣٤ / وتأويل مشكل القرآن : ١٤ / والاشباه والنظائر : ٧٢ / والخصائص
٢ : ٣٥ / والايضاح في علل النحو : ٦٩ / والصاحبي : ٤٢ ، ١٦١ ، ولم
يذكرها ابن الانباري في الانصاف ، لأن الخلاف فيها ليس بين البصريين ،
والكوفيين .

(١) الواو ساكنة من (ب) . (٢) في (ب) لمخالفة الاحمر للابيض =

واحتمل الآخرون بأن الأصل في الأعراب الحركة ، لأنها ناشئة عن العامل كقولك أقام زيد فللضمة حادثة عن الفعل ، والفعل عامل ، والعمل نتيجة العامل ، والعمل هو الحركة ، فأما كون الاسم فاعلا أو مفعولا فهو معنى مجرد عن علامة لفظية يجوز أن تدرك بغير لفظ ، كما يدرك الفرق بين المهنات ، بالمعنى مع الحكم بالبناء كقولك (ضرب هذا هذا) ، وكذلك قولك فى الممرّب نحو (كلم موسى عيسى) ، فعلم أن الأعراب هو الحركة المخصوصة ، وهذا هو حجة هؤلاء ، والذي أحرره هنا أن أقول ^(٢) الأعراب فارقة بين المعانى العارضة ، كالفاعلية ، والمفعولية ^(٣) ، والتعجب والنفى والاستفهام ، نحو ما أحسن زيدا ، وما لحسن زيد ، وما أحسن زيد ، نفس الحركات هنا فارق بين المعانى ، وإذا ثبت أن الأعراب فارقة بين المعانى فالفرقة الحاصل عن الفارق يعرف تارة بالعقل ، كمعرفة أن الاثنين أكثر من الواحد ، وأقل من الثلاثة ، هذا معلوم بالعقل من غير لفظ يدل عليه ، وتارة يعرف بالحس

= (٣) فى (ب) تارة .

(٤) كذا فى (ب) وفى (ط) وما هذه .

(٥) فى المسألة خلاف وما منعه أبو البقاء جازع عند الكوفيين أنظر الانصاف

٤٣٦ المسألة (٦١) وه قال الفراء فى مواطن متعددة — أنظر

٤٨٩ فما بعدها من كتاب (أبو زكريا الفراء) كما أن المرزوقى

نسب هذا الى الكسائى والليثيانى أيضا — أنظر الأزمنة والامكنة

٢٨٤/١ ط أولى .

(٦) غير واضحة فى (١) وصوابها فى (ب) .

(١) الواو ساقطة من (ب)

(٢) فى (ب) وردت العبارة هكذا : والذي أحرره هنا أن القول أن الأعراب ..

..... الخ .

(٣) قارن هذا بما جاء فى مشكل القرآن ١٤ ، الخصائص ٢ : ٣٥ ، والمرتبّل

٣٥٤ ٣٤

من السمع والبصر واللمس والذوق ، والشم ، فأنت تفرق بين زيد وعمرو بالتسمية بما تسمعه من اللفظين ، وتفرق بين الأحمر والأبيض بحاسة البصر ، وبين الحار والبارد والناعم والخشن باللمس ، وبين الحلو والمر بالذوق ، وبين الريحه الطيبة والخبيثة بالشم ، والأعراب من قبيل ما يعرف بحاسة السمع ، ألا ترى أنك إذا قلت لانسان أفرق لى بين الفاعل والمفعول والمضاف اليه^(١) نحو قولك : (ضرب زيد غلام عمرو) فانه اذا ضم واحدا وفتح ثانيا وكسر ثالثه حصل لك الفرق بالفاظه لان طريق المعنى ، فأنك أنت قد تدرك هذا المعنى بتغير لفظ ، فدل أن الأعراب هو لفظ الحركة ، وأما ما أعرب بالحروف^(٢) فهو حاصل من اللفظ أيضا ، لان الحرف لفظ كما أن^(٣) الحركة لفظ وأما كون

(١) (نى) ساقطة من (ب) .

(٢) فى (ب) بالحرف .

(٣) غير واضحة فى (ا) وما أثبتناه من (ب) .

الحركة في المبنى (١) فلا يمنع أن يكون (٢) اعراباً في المصرب ، ويكون الفرق بينهما أن حركة المبنى ليست مخصوصة بحامل ، وأما إضافة الحركة إلى الاعراب فلا يدل (٣) على أنها غير أن بل هو من قبيل إضافة النوع إلى الجنس هذا كما تقول رفع الاعراب ونصبه وجره ، فتضيف الرفع إلى الاعراب وهو نسوع منه يدل على ذلك أن الرفع اعراب بلا خلاف ، وكذلك النصب والجر ، معلوم أن حقيقة الرفع هو الضمة الناشئة عن عامل (٤) قد لزم أن يكون الاعراب لفظاً ، .

والله أعلم بالصواب .

(١) في (ب) المبتنى وأغاف في (ط) (بناء) في المبنى ونه على ذلك في

الحاشية ص ١١٣ .

(٢) في (ب) يكون .

(٣) في (ب) تدل .

(٤) في (ب) عن العامل .

(٥) (والله أعلم بالصواب) ساقطة من (ب) .

١٣ - مسألة [أيهما أسبق : حركات الاعراب أم حركات البناء؟] (*)

اختلفوا في حركات الاعراب هل هي ^(١) سابقة على حركات البناء أو بالعكس؟
أو هما متطابقتان من غير ترتيب ، فذهب قوم الى الاول وهو الاقوى والدليل
عليه من وجهين :

أحدهما : أن الاعراب تابع لفائدة الكلام والكلام موضوع للتفاهم فيجب أن
يكون مقارنا للكلام كمقارنة المفرد لمعناه ، وبيان ذلك أن المفرد في نحو
قولك *فرس وغلام* (وجبل ^(٢)) ، متى ذكر واحد من هذه الالفاظ كان معناه
بما جباله ، فإذا انتهى اللفظ فهم معناه عند انتهائه ، وكذلك الكلام
المقصود منه ما يحصل ^(٣) من الفائدة عند التخاطب ، والتخاطب لا يكون الا
بالمركب ، فالمفردات تصور المعاني ، والمركبات تفيد التصديق ، والمقصود
الكل من وضع الكلام ، وإذا كان الاعراب ^(٤) للكلام فهم معنى المركب عند

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٦) ،

ولم يذكرها ابن الانباري في الانصاف لان الخلاف فيها بين الكوفيين
والبصريين ، وانظر الاشباه والنظائر ١ : ١٦٣ / والمحصول من الفصول
لوحة (١٨) ، قال : " وذهب آخرون الى أن كل واحد منهما أصل
وقال الاندلسي : وهو الصحيح " .

(١) هي (ساقطة من (ب) وموجودة في الاشباه أيضا في النص الذي نقله
السيوطي من التبیین .

(٢) غير واضحة في (١) صوابها من (ب) .

(٣) في (ب) ما تحصله .

(٤) كلمة (الاعراب) ساقطة من (ب) .

انتهاء اللفاظ ، كقولك : (أعطى زيد عمرا درهما) ، فانك لاتدرك معنى هذه الجملة الا لأن تعلم الفاعل والمفعول ، حتى يستقر (١) عندك ما قصد بالجملة فأما حركات البناء فلا تفيد معنى فى المركب ، وانما هى شىء أوجبه شبه الحرف الذى لم يوضع لتفيد حركته معنى .

والوجه الثانى : أن واضع اللغة حكيم ، ومن حكمته أن يضع الكلام للتفاهم ولا يتم التفاهم الا بالاعراب ، فوجب أن يكون مقارنا للكلام / لتحصيل فائدة الوضع .

وأما البناء فلا يعرف المعنى فيه من اللفظ ، وانما يعرف بجهة أخرى ، ألا ترى أنك اذا قلت ضرب موسى عيسى لم يفهم من اللفظ الفاعل من المفعول وانما ميزوا بينهما بلن ألزمو الفاعل التقديم ، وهذا أمر خارج عن اللفظ والاعراب ، أما هو (٢) اللفظ ، أو مدلول اللفظ ، ولو قال (كسر موسى العصا) فهم الفاعل من المفعول من المعنى ، اذ قد ثبت أن المراد بموسى الكاسر والعصا المكسور ، وهذا أيضا خارج عن أدلة الالفاظ ، الا أنه مع خروجه عن دليل اللفظ يقدر الاعراب عليه تقديرا ، والتقدير اعطاء المعدوم حكم الموجود ، وانما كان كذلك لقيام الدليل على أن هذه الاسماء غير مبنية ، فيلزم أن تكون معرفة .

(١) فى (ب) يستقر .

(٢) فى (ب) أما هذا اللفظ .

واحتج من قال حركات البناء أصل: بأن حركة البناء لازمة وحركة^(١) الاعراب منتقلة ، واللازم أصل للمنتقل ، وسابق عليه .

واحتج من قال " لا يسبق بعضها على بعض " ، أن واضح اللغة حكيم فيعلم من الابتداء ما يحرك للاعراب ، وما يحرك لغيره ، فيجب أن تتساقوا ولا تتسابق ، والجواب عن شبهة المذهب الثاني : أن الأصل والفرع لا يؤخذ من اللزوم والانتقال ، بل يؤخذ من جهة افادة المعاني ، وقد ثبت أن الاسماء هي التي يقع فيها / اللبس وأنها محال^(٢) الفاعلية . والمفعولية فكان الاعراب مقارنا لها ، لئلا يقع اللبس ثم يحتاج الى ازالته بعد وقوعه ، والبناء أجنبي عن ذلك .

والجواب عن شبهة المذهب الثالث : أنا لانريد بالسبق (عنا السابق)^(٣) بالزمان ، بل السابق بالرتبة ، ولا شك أن الاعراب سابق بالرتبة وأما البناء فيجوز أن يكون متأخرا عن الاعراب ، وان يكون مقارنا لفى^(٤) الوضع . والله أعلم بالصواب .^(٥)

(١) "حركة" ساقطة من (ب) .

(٢) فى (ب) مجال .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (ب) وصححه المحقق فى (ط) بحذف

الباء من بالسبق وعليه يستقيم المعنى .

(٤) فى (ط) بالوضع .

(٥) والله أعلم بالصواب ساقطة من (ب) .

١٤ — مسألة [علة زيادة تنوين الصرف] *

الملة في زيادة تنوين الصرف على الاسم أنه أريد بذلك بيان خفة الاسم
وثقل الفعل ، (١)

وقال الفراء (٢) : المراد به الفرق بين المنصرف وغير المنصرف وقال آخرون (٣) :

المراد به الفرق بين الاسم والفعل ،
(٣)

وقال قوم المراد به الفرق بين المفرد والمضاف .

والدلالة على المذهب الأول : أن في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقیل ،
والخفة والثقل تعرفان (٤) من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، فالخفيف (٥)

ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقیل ما كثر ذلك فيه .

* انظر أمالي ابن الشجرى ٢ : ١١ ، ١١٨ / وایضاح الزجاجی : ٩٧ /

واللامات : ٣١ ، ٣٢ والأشباه والنظائر ١ : ٢٦٩ — ٢٧٠ .

ولم يذكرها ابن الأنبارى من بين مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين
ولكن يمكن لنا عددها منها كما نقل الزجاجي عنهما في كتابيه الايضاح واللامات .

(١) انظر الكتاب : ١ : ٦

(٢) الفراء : (١٤٤ — ٢٠٧ هـ ٧٦١ — ٨٢٢ م)

أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفارسي الأصل أشهر تلاميذ الكسائي أخذ

عن يونس البصري وأشهر مؤلفاته معاني القرآن وكتاب الحدود في النحو صنفه

بأمر المأمون وله المتقوس والمدود والمذكر والمؤنث والايام والليالي ، وأستاذنا

الدكتور احمد مكي الانصارى (أبو زكريا الفراء) ومذهبه في النحو واللغة (راجع

ترجمته في نزهة الالباء : ١٢٦ معجم الأدباء ٧ : ٢٧٦ / طبقات الزبيدي :

(١) فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد ، ولا يلزمه غيره في تحقق معناه ، كقطة رجل فان معناها ومسماتها الذكر من بنى آدم ، والقمر هو الحيوان الصهال ، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة ، فمدلولاته الحدث والزمان ، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك ، فاذا تقرر هذا فالفرق بينهما غير معلوم من لفظهما ، فوجب أن يكون على ذلك دليل من جهة اللفظ والتنوين صالح لذلك ، لأنه زيادة على اللفظ والزيادة ثقل في المزيد عليه والاسم يحتمل الثقل لأنه في نفسه ، خفيف والفعل في نفسه ثقیل فلا يحتمل التثقیل ، وهذا / معنى ظاهر فكان هو الحكمة في الزيادة .

وقول الفراء ان حمل على معنى صحيح فمراده ما ذكرنا ولكن العبارة ركيكة ، وان حمل على ظاهر اللفظ كانت تحليل الشيء بنفسه ، لأنه يصير الى قولك التنوين يفرق به بين ما ينون وبين ما لا ينون وهذا تحليل الشيء بنفسه (٤)

= وهذا الرأي الذي نسبته المؤلف الى الفراء بنسبة الزجاجي الى البصريين فقال :
" ... والحلة في ذلك ضد البصريين أن التنوين دخل في الأسماء فرقا

بين المنصرف منها المتمكن وبين المتمتع من الانصراف " اللامات ص ٣٠
(٣) نسب الزجاجي هذا الرأي الى الفراء انظر الايضاح : ص ٩٧ وأضاف معه
الكسائي في اللامات : ٣١
(٤) ما بين القوسين غير واضح في (أ) وصوابه من (ب) وعملوا القوم هم بعض الكوفيين
كما في الايضاح للزجاجي ص ٩٧ .
(٤) في ب (يعرفان) وكذلك الاشياء .
(٥) زاد السيوطي هنا (من الكلمات) .

(١) كذا في (أ) ومثله في الاشياء وفي (ب) تحقيق
(٢) انظر الاشياء ١ : ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وقد نقل السيوطي عن التميمي من قوله
والخفة والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ حتى قوله وغير ذلك ،
الاشياء ١ : ١٤٨ .
(٣) كلمة (هو) ساقطة من (ط) فقط (٤) به ساقطة من (ب)

و (١) أما من قال فرق^(٢) به بين الاسم والفعل فلا يصح لأوجه :

أحدهما : أن الفرق بينهما من طريق المعنى وذلك أن الاسم يدل

على معنى واحد والفعل على معنيين وقد ذكرنا ذلك في هديهما .

والثاني : أن العلامات المفرقة اللفظية بينهما كثيرة مثل قد ، أو السين ، وسوف ،

والتصرف مثل كونه ماضياً ومستقبلاً ، وأمر ، والاسم يعرف بالألف واللام وغيرهما .

والثالث : أن الاسم الذى لا ينصرف لا تتوین فيه وهو مباین للفعل ، وأما

من قال يفرق بين المفرد والمضاف ، فقله باطل أيضا من جهة أن المفرد

مطلق يصح السكوت عليه ، والمضاف مخصوص محتاج الى ما بعده ، وأن الاسم

الذى لا ينصرف قد يضاف وإضافته غير لازمه فيكون مفردا مع أنه لا ينون ، فلو

كان المفرد لا يفصل بينه وبين المضاف الا بالتوین لزم ألا يكون المفرد الا

منصرفا ، والله أعلم بالصواب^(٤)

(١) غير واضحة فى (أ) وعلى فى (ب)

(٢) (به) ساقطه من (ب) .

(٣) المفرقة / ساقطه من (ب)

(٤) سقطت والله أعلم بالصواب من (ب)

١٥ - مسألة [فعل الامر بين البناء والاعراب] *"

فعل الامر للمواجه^(١) مبنى^(٢) نحو (قم) ، واضرب) ، وقال الكوفيون هو معرب بالجزم^(٣) . لنا أنه لفظ لا يفرق بأعرابه بين معنى ، ومعنى فلم يكن معربا كالحرف ، والدليل على هذه الجملة أن الاعراب معنى زائد على الكلمة فلا ينبغي أن يثبت إلا إذا دل على معنى ، وفعل الامر لا يحتل معانى يفرق الاعراب بينها ، فلم يحتج الى الاعراب ، وقد ذكرنا

*" ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (١١٢) وشرح اللع

لوحة (١٨) وأعراب القرآن ٤٤: ١ .

كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٥٢٤ - ٥٤٩ وهي المسألة

(٧٧) وعنوانها هناك : " فعل الامر معرب أو مبنى "

وانظر المقتضب ٢: ٣٤٤ ، ١٣١ / وأعجب العجب ١٢ ، مشكل

اعراب القرآن لمكي ١: ١١٠ ، وشرح الرضى ٢: ٢٤٩ / وابن يمين

٧: ٦١١ / وابن الشجري ١: ٣٥٧ ، ٢: ١١٢ / وأسرار

الحرية : ٣١٧ / والاشموني ١: ٦٤ .

(١) للمواجه ساقطة من (ب) .

(٢) هذا هو مذنب البصريين أنظر المقتضب ٢: ١٣١ / وأصول ابن

السراج ٢: ١٥٠ ، ايناج الفارسي : ٢٥ / وخصائص ابن جني ٣: ٨٣ .

(٣) هذا هو رأي الكوفيين في معاني القرآن للقراء ١: ٤٩١ ، مجالس ثعلب

٤٥٦ ، وايضاح الوقف والابتداء لابن الانباري : ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، وأعراب ثلاثين

سورة لابن خالويه : ٥٤ ، ١٢٧ ، وشرح السبع الطوال لابن الانباري

٣٨ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب الى الحكيري ٤: ٢٩٤ .

(٤) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : " رأما البصريون فاحتجوا بأن

قالوا : انما قلنا انه مبنى على السكون ، لأن الأصل في الأفعال أن

تكون مبنية والأصل في البناء أن يكون على السكون . ثم قال وضمهم

من تسماء بأن قال : الدليل على أنه مبنى أنا أجمعنا على أن ما كان

على وزن فعال من أسماء الافعال كنزال . . مبنى لانه ناب عن فعل =

(١) ذلك في اعراب الفعل هل هو استحسان أم أصل ؟ فيما تقدم (٢) ولان —
 الاعراب أما أن يثبت أصلاً ، أو استحساناً ، وكلاهما معدوم . أما الأصل
 فلانه لا يحتمل معاني يفرق الاعراب بينها ، وأما الاستحسان فهو أن فعل
 الامر لا يشابه الاسم حتى يحمل عليه في الاعراب ، بخلاف المضارع فإنه يشبه
 الاسم بوجود حرف (٣) المضارعة ، وليس في لفظ الامر هنا حرف مضارعة يشبه به
 الاسم ، فمعد ذلك يجب أن يكون مبنياً .
 واحتج الكوفيون بأنه فعل أمر ، فكان معرباً بالجزم كما لو كان في حرف
 المضارعة كقولك (النضرب يا زيد) ، ولينضرب عمرو) ، ولا انفصال في أن كل واحد منهما
 أمره فإذا كان أحد الامرين معرباً ، كان الآخر كذلك ، قالوا فان قيل هناك
 حرف المضارعة وهو المقتضى (٦) للشبه قيل: فعل الامر للمواجه ان لم يكن فيه حرف
 المضارعة لفتا فهو مقدر مراد وحذف لفتا للعلم به فالتقدير في قولك قم ، لتقم
 ويدل على ذلك أن حذف اللام قد جاء صريحاً كقوله ————— ول

= الامر ٠٠٠٠ الخ (الانصاف ٥٣٤ ، ٥٣٥)

- (١) ذلك ساقطة من ط فقط .
- (٢) تقدم في المسألة الثامنة (٧) ولان ساقطة من (ب) .
- (٣) حرف " موجودة في (ا) ، (ب) وقال المحقق في (ط) أنها غير موجودة في الأصل ، أنظر عامة (٤) ج ١ ، ص ١١٥ .
- (٤) ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين وألّال فيها ، أنظر الانصاف من ٥٢٤ — ٥٣٤ .

- (٥) في (ب) قال
- (٦) في (ب) هو .
- (٧) للمواجه ساقطة من (ب) .
- (٨) كذا في (ب) وفي (ط) لام الامر .

الشاعر:

محمد تفد نفسه كل نفس اذا ما غفت من شيء تبالا

أى لتفد ، وقال الآخر:

على مثل أصحاب السوفة قاضى له الويل حر الوجه أو يله من بكا
أى وليه . والجواب أن هذا الفعل لم يوجد فيه علة الاعراب لأن علقا عرابه
أما أصل أو شبهه ، وكذا لم يوجد على ما تقدم ، وكونه أمرا لم يوجب اعرابه

(١) البيت فى شرح الرضى لبحران ولا يوجد فى ديوانه وفى شرح الفذول
٢٢١ لابی طالب عم النبى (٣) ، وفى خزنة الادب ٦٢٩:٣ نقلا عن
شرح شواهد المفضل لبعده فضلا المعجم أنه للاعشى .
والشاهد فيه فى (تفد) حيث جزم الفعل باضمار لام الامر . وتبالا —
معناها : هو الحاقبة ويروى (من أمر) بدل (من شيء) فى بعض مصادره .
البيت فى كتاب سيويه ١: ٤٠٧ ط يولاق ، ٣: ٨ ط هارون ، شمس
أبيات سيويه لابن النحاس : ٢٦٨ وفيه (أمر) وانثار الاعلم حاشية —
ب يولاق . وذكره المصنف فى الباب لوجه ١١٢ وأورده ابن يعش فى شرح
الفصل ٧: ٦٥ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٩: ٧٤ . والانصاف ٥٣٠ ، أسرار الصرية
١٢٥ ، المغرب ٢: ٢٧٢ ، والمغنى رقم ٤٠٩ ، ١٠٩٣ وشرح شواهد
لسيول : ٢٠٤ ، والجمع ٥٥: ٢ ، والدرر ٧١: ٢ ، شواهد الكشاف
٢٥٣ ، الخزنة ٣: ٦٢٩ ، ٦٦٦ ، والاشمونى ٥: ٤ ، وشرح سقط
الزند ١١٢٥ ، والجنى الدانى : ١١٢ وغيرها .

(٢) البيت من شعر مقيم بن نويه اليربوعي ، والبيت فى ديوانه من قصده
يرثى بها أشاه مالكا . والشاهد فى البيت قوله (أوييه) حيث جزم
الفعل باضمار لام الامر على مذهب الكوفيين . ويروى البيت (على مثل
يوم البعوضة) أنثار شواهد المغنى . ص ٢٠٦
والبعوضة كما فى معجم البلدان لياقوت . . . ماء لبنى أسد بن جند

بل الموجب لاعراب (١) الفعل الشبه بالاسم ، والشبه بالاسم كان بحرف المضارعة
والفعل بنفسه هناك ليس يأمر بل الأمر حاصل باللام ، وفي (قم) و (بع) ، هو أمر
بنفسه فالحاصل (٧) أنا متعنا علة الأصل وهو أن قولك ليضرب زيد لم يضرب لكونه

== ٠٠ وهذا الموضع كان قتل مالك بن نويرة ثم أورد القصيدة التي فيها البيت
وأورد البيت ١ : ٤٥٥ ، وحددها البكري في مجمله فقال مائة في خمس
فيد بينها وبين قيد ستة عشر ميلا ١ : ٢٦ ، وأورد البيت كرواية المؤلف .
وانظر البيت في كتاب سيبويه ١ : ٤٠٨ بولاق و ٣ : ٩ هارون وشرح أبياته
لابن النحاس ٢٦٨ / وشرحها لابن السيرافي ١٠٦ / والمقتضب ٢ : ١٣٢ ،
والانصاف ٥٣٢ : وكتاب اللباب للمؤلف لوحه ١١٢ .

وزاد المؤلف في اللباب بعد البيت ، وقرئ : ((وذلك فلتفرحوا)) على
الخطاب أى أفرحوا (لوحه ١١٢) .

وزاد ابن الأنباري من الشواهد لحجة الكوفيين ثلاثة أحاديث وثلاثة أبيات
وهذه الآية ، كما زاد المؤلف حجة أخرى للكوفيين هي : أن حروف العلة
تسقط من الفعل نحو (أعز) ، و (أسح) و (أن) كما تسقط بالجازم .
وقد ذكرها ابن الأنباري في الانصاف وزاد عليها حجة أخرى هي قوله :
(ومنهم من تمسك بأن قال : والدليل على أنه معرب مجزوم أنا جمعنا
على أن فعل النهى معرب مجزوم نحو : لا تفعل فذلك فعل الأمر نحو :
أفعل لأن الأمر ضد النهى ، وهم يحملون الشيء على ضده ٠٠ السخ) .
(الانصاف ٥٢٨) .

(١) كتب في حاشية (ب) لاعراب الفعل كما في (أ) وفي (ط) اعراب .

(٢) انظر أعالى ابن الشجري ١١٢ : ٢

(٣) في (ب) والحاصل .

الفعل أمرا ، وفي حذف وكل الفعل أمر ، فلا جامع اذا بينهما ، قولهم ان حرف المضارعة محذوف ، كلام في غاية السقوط وذلك أن الحذف ^(١) لا يوجب تغيير الصيغة بل يحذف ما يحذف ، ويبقى ما يبقى على حاله ، كقولك أم/فان الاصل الياء ولما حذفت بقي ما كان على ما كان عليه وليس كذلك ها هنا ، فانه اذا قلت (يضرب زيد) وحذفت الياء لم تقل ضرب زيد ، بل تأتي بصيغة أخرى وهي اضرب ولان الجزم هنا باللام واذا حذف الجازم لا يبقى عمله كما اذا حذف الجازم لا يبقى ^(٢) الجبر ^(٣) وكذلك ها هنا ، لو حذفت اللام ^(٤) لم يبقى عملها ، هذا لو كان الحذف للام وحدها فكيف اذا حذفت اللام وحرف المضارعة وتغيرت الصيغة ؟ وأما الشمر فهو على الخبر لا على الامر ، الا أنه حذف الياء من آخر الفعل ضرورة ، والاصل (تفدى) ويكى ^(٥) وجواب آخر (٦) وهو أنه حذف اللام

(١) من قوله فان الحذف ٠٠٠ الى قوله تأتي بصيغة أخرى منقول من أعجب المحجب ص ٣١ ، ٣٢ مع وجود اختلاف في النص من حذف وزيادة بعض الكلمات .

(٢) في (ب) لم يبق .

(٣) أجاب عن هذا ابن الانباري في الانصاف بقوله : " قالوا : ولا يجوز أن يقال ان حرف الجر لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى لان حرف الجر أقوى من حرف الجزم لان حرف الجر من عوامل الاسماء ، وحرف الجزم من عوامل الافعال ، وعوامل الاسماء أقوى من عوامل الافعال ، فاذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف ، فالأضعف أولى " (الانصاف

(٤) قال الزمخشري في الفصيح في فعل الامر : " وهو منى عند أصحابنا ،

وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة ، وهذا خلف من القول .

وقال ابن عيينة في شرحه : وقولهم انه مجزوم باللام محذوفة فاسد لان —

عوامل الافعال ضعيفة لا يجوز حذفها واعمالها ٠ (٧ : ٦١) وانظر أمالي

ابن الشجري ١٢ : ٢ .

(٥) في (ب) تبكى

(٦) انظر ابن الانباري على الكوفيين في الانصاف ٤٠ : ٥٤٩ .

(١) متى حرق المضارعة ولم تتغير صيغة الفعل بخلاف مسألتنا ، والله أعلم بالصواب .

(١) قال في (ب) (والله تعالى أعلم بالصواب) ومعهها واليه المرجع والمآب
هذا أغراملاء الشيخ محب الدين أبي البقاء ، وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه أجمعين ثم علفت هذه الكراريس برسم الخزانة . .
على يد أخصف عباد الله تعالى وأحوجهم الى رحمة الله تعالى يوسف
بن يوسف بن محمد بن حنضل بن يعقوب بن حنضل الشافعي غفر الله تعالى
عنه وعنهم ثم وخير عم ، وقد تصرف المحقق الفاضل فأسقط بعض
هذه العبارات ولم يشتمها في (ط) مع أنها واردة في الاصل .

١٦ - مسألة [حد الاسم الصحيح] * *

حد الاسم الصحيح : متعاقب على حرف اعرابه حركات الاعراب وقال بعضهم : حده : ما لم يكن حرف اعرابه ألفا ، ولا ياء قبلها كسره (١) .
وجه القول الاول :

أن الحد ما أنبأ عن حقيقة المحدود ، وحقيقته أمر وجودي ، وهذا اللفظ ينبيء عن أمر وجودي ، فكان حدا له ، ولأنه يطرد وينعكس ، فاطراده لا مفر ، والعكس لئنه ما لم تتعاقب عليه حركات الاعراب ، فليس بصحيح .
فان قيل :

يتوجه اليه اشكالان :

أحدهما : الاسم الذي قبل يائه أو واوه ساكن نحو (ظبي) ، و (غزو)
فانه يتعاقب عليه حركات الاعراب وليس بصحيح .

والثاني : الاسم الذي لا ينصرف فان حركات الاعراب لا تتعاقب عليه كلها

وهو صحيح .

والجواب : (٢)

أما التقيد فعنه جوابان :

أحدهما : أن (ابيا) و (غزوا) صحيح في حكم النحو معتل في حكم التصريف ، وبينهما فرق ، ألا ترى أن المعتل في حكم التصريف يكون قسما

* * ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه (٩) ، ولم يذكرها ابن

الانباري في الانصاف لان الخلاف فيها ليس بين الكوفيين والبصريين وذكرها

وعينيا ، ولما نحو . (وعد) و (يسر) و (ثوب) و (بيع) و (غزو) و (رمى) وهو فى النحو غير ذلك .

والثانى أن هذه الاسماء وان لم تكن صحيحة من جهة الحروف ، ولكن حكمها حكم الصحيح فى الاعراب ، والحد يجمع الحقيقة ، وما كان حكمه حكم الحقيقة . واما الذى لا ينصرف فالحد موجود فيه ألا ترى أنه اذا — أدخلت عليه الالف واللام أو أضحت تعاقبت عليه حركات الاعراب الثلاث ، فأما اذا تجرد عن الاناقة ، والالف واللام ، فان حركتين منها تاهرا لفظا ، وفى (١) الثالثة وجهان :

أحدهما : أن الفتحة قد نابت عنها فهى من جهة المعنى كسرة ، ومن جهة اللفظ فتحة ، وغير مقتنع أن يكون للشيء جهتان مختلفتان فى التقدير وان اتفقتا فى اللفظ ، مثل الالف فى المصا ، فان اللفظ فى الالف واحد فى كل حال ، والتقدير مختلف .

والوجه الثانى : أن الكسرة مستحقة ، ولكن منع من ظهورها مانع ، فهى فى حكم المفقولة به .

أما الحد الذى ذكره فهو نفى محض ، والنفى لا يدل على الحقيقة وانما يحصل العلم به من ارية الملازمة ، كقولك فى الاعى ما ليس ببصير أو هو غير البصير وهذا ليس بعد اجماعا . والله أعلم بالصواب .

ابن الخشاب فى المرتجل ٤٠٠ .

= (١) هكذا عرفه ابن الخشاب فى المرتجل ٤٠٠ .

= (٢) حقها أن تكون بالفاء (فالجواب) كما سبق التنبيه على أمثالها .

(١) غير واضحة فى الاصل واجتهدت فى تصويبها .

١٧ — مسألة [اعراب الاسم المنقوص] *

الاسم المنقوص، في حال الرفع والجر اعرابه مقدر ،

وقال بعض النحويين ليس بمقدر ، بل سكون الياء رفع أو جر ،

ووجه القول الأول أن الاعراب والحركات الحادثة عن العامل والسكون في الأسماء غير حادث عن عامل ، فلم يكن اعرابا وانما الاعراب الحركة ولكن منع من ظهورها مانع وهو ثقل اللفظ بها على الواو والياء بعد الكسرة ، ولكنها كان حذفهما لمانع ووجب أن تقدر كما في ألف المقصور ،

فإن قيل الفرق بينهما أن ضمة الواو والياء وكسرتهما بعد الضمة والكسرة ممكن وحركة الألف في العصا مستحيل ، والممكن لا يقدر تقدير المستحيل ، فعند ذلك يجعل سكونه في الممكن كحقيقة الحركة ، إذ كانت الحركة ممكنة بخلاف الألف ، فإن حركتها في اللفظ مستحيلة ، فلا تجعل نفسها قائمة مقام الحركة .

قيل لا فرق بين الموضعين ، لأن ما يستثقل عند هم في حكم المستحيل والله أعلم .

* الخلاف في هذه المسألة ليس بين المصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الأنباري في كتاب (الانصاف) وذكرها المبرد في المقتضب ١ : ١٣٧ وابن عقيل في شرح الألفيه ١ : ٧٣ / وابن الناطم في شرحه : ١٩ .

١٨ - مسألة [الوقف على المنقوص] *
=====

اختلف العرب في الوقف على^(١) المنقوص رفعاً وجراً ، هل يوقف عليها لياً ،
أو بحذفها ؟ ولمهم فيه مذبحان : أحدهما الحذف والآخر : الاثبات .
ووجه الحذف أن الياء قد وجب حذفها في الوصل ، من أجل التنوين
وإذا حذفت في الوصل ، وجب أن تحذف في الوقف ، لأن الوقف عار . والمارء
لا ينسب حكم الاصل ، ألا ترى أن قوله : (قم) و (خف) و (بع) ألقاها^(١)
محدوفة ، لسكونها ، وسكون ما بعدها ، ولو حركت الساكن الثاني لم تعد
الالف ، كقوله : (قم الليل) و (خف الله) و (بع الثوب) ، ولما كانت
حركته عارضة ، كذلك هاهنا ، على هذا تقول : (هذا قان ، ومررت بقان)
كما تقول : (هذا زيد ، ومررت بزيد) يدل عليه أن الحذف في الوقف ينه

* * * الخلاف في هذه المسألة ليس بين الكوفيين والبصريين ولذلك لم يذكرها

ابن الأنباري في الانصاف .

وانار المرتجل لابن العشاب ٤٠ ، والمقرب لابن عصفور ٩٢/٢ وشرح

الشافية ٣٠٠/٢ ، وابن النائم ٣٢١ ، وابن يحيى ٧٥/٩ والمهمص

٢٠٥/٢ ، وشرح القوائد السبع الطوال ٢٨١ ، ٤٠٦ ، ٤٧٨ -

واشتقاق أسماء الله للزجاجي ١٣١ .

(١) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

(٢) لعله يقصد المنقوص المنكر لا المصروف ، بدليل التمثيل له بعد ذلك

بقوله : (هذا قان ، ومررت بقان) .

على الحذف في الوصل ، والوصل أصل يحتاج الى التنبيه عليه .
واحتج الاخرون : بأن الموجب للحذف قد زال فيزول حكمه ، ومبانه
أن الموجب للحذف التقاء الياء مع التنوين ، وهما ساكنان محذوف الاول
لثلاثا يجتمع ساكنان ، وهذا قد أمن في الوقت ، فتعود الياء الى حقها ،
كما ان الجازم اذا دخل حذف الالف من (يخاف ، يقوم ، يسمع) ،
فلو فقد الجازم ثبتت هذه الحروف ، لزوال موجب حذفها .
والجواب عن هذا ما تقدم من أن الوقف عارض ، والعارض لا يغير حكم
الأصل . والله أعلم بالصواب .

١٩ - مسألة [الوقف على المقصور المنون] *

إذا وقفت على المقصور ^{المنون} وقفت بالالف اجماعا كقولك هذه عصا ، (ورأيت عصا) ،
ومررت بعصا ^(١) ، واشتلفوا في أصل هذه الألف على ثلاثة مذاهب فمذهب
سيبويه : أن الألف في الرفع والجرام الكلمة ، لا بدل ، وفي النصب هي
بدل من التنوين ^(٢) .

والمذهب الثاني : أن الألف في الأحوال الثلاثة لام الكلمة ، لا بدل ،
وعقوله السيرافي وجماعه ^(٣) ^(٤) .

والمذهب الثالث هو في الأحوال الثلاثة بدل من التنوين ^(٥) ^(٦) وعقوله
المازني ^(٧) والمختار مذهب سيبويه .

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه ١٥١ ،

ولم يذكرها ابن الأنباري في الانصاف ، لأن الخلاف فيها ليس بين
البصريين والكوفيين .

وأنظر المرتجل لابن الخشاب ٤٥ - ٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعين

١ : ٧٦ ، جمع الهوامع ٢ : ٢٠٥ .

(١) في الأصل مرت عصا

(٢) قال السيوطي : وهو رأي ابن مالك في التسهيل الهمع ٢ : ٢٠٥

وأنظر التسهيل : ٣٢٨ .

(٣) السيرافي : (٢٨٠ هـ - ٣٦٨ هـ)

أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان مولده في سيرا ، وكان أبوه

مجوسيا فأسلم أخذ الفقه والحكام عن الصميري ، وقدم بغداد فأخذ

اللغة والنحو عن ابن دريد ، وكان يسمي أئمة المسلمين وشيخ الاسلام

حنفي المذهب ، أشهر آثاره شرحه لكتاب سيبويه ، وأخبار النحويين

البصريين أنظار ترجمته في نزلة الألياد ٣٧٩ وتاريخ بروكلمان ٢ : ١٨٦

ووجهه أن الألف لام الكلمة فكان الوقف عليها في الجر والرفع كالاسم الصحيح وفي نصب يدل من التنوين كالاسم الصحيح أيضا ويانه : أن المذهب المذهب المشهور في الاسم الصحيح أن تقول في الرفع والجر (هذا زيد) وصرت بزيد فتقف على الدال من غير ابدال ، وكذلك المعتل ، وذلك أن الصحيح هو الأصل المعلوم ، والمقصود مجهول من جهة اللفظ فيجب أن يحمل على المعلوم الظاهر ، إذ حكم المجهولات أن ترد إلى المعلومات ، والمقدر محمول على التحقيق ، فإن قيل : الاسم الصحيح يبين فيه الفرق بين الرفع والجر وبين النصب وفي المعتل لا يبين ، فينبغي أن لا يحمل على الصحيح وعلى هذا الدليل اعتراضات أخرى من قبيل المعارض وسنذكرها في شبه

== ترجمة النجار ، ومعجم الأدباء ٣ : ٨٤ ، ١٢٥ .

(٤) ذهب إلى ذلك أبو عمرو بن العلاء ، والكسائي والأخفش وابن كيسان

أنظر المصحح ٢ : ٢٠٥

(٥) (من) ساقطه من الأصل .

(٦) وهذا مذهب الفراء والفراسي في أحد قولين قال ابن يونس ومعه يزم

أنه مذهب سيويه ، وقال السيرافي هو المفهوم من كلامه . وعزاه مكي بن

أبي طالب إلى الكوفيين وعزاه ابن الباذر إلى سيويه والخليل ، وقال

أبو حيان أنه الأرجح .

(٧) المازني : (٢٤٦) هـ

أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقة المازني من مازن شيخان أحد أئمة

العلم والتقدم من أهل البصرة ، ووفاته فيها ألف ما تلحن فيه المامه ،

وكتاب الألف واللام والتصريف وهو أشهرها شرحه ابن جني وشرحه مشهور

مطبوع وهو المسمى بـ (المنصف) ، وكتاب الصروف راجع ترجمته في معجم

الأدباء ٢ : ٣٨٠ ، تاريخ بغداد ٧ / ٩٣ ، أخبار النحويين

المصريين ٧٤ وأنبأ الرواه ١ : ٢٤٦ وألف الدكتور رشيد المبيدي

(أبو عثمان المازني) طبع في بغداد سنة ١٩٦٩ .

أنار رأي المازني منسوبا إليه في التسهيل لابن مالك ٣٢٨ .

المخالفين ، والجواب^(١) : عن الفرق من وجهين : أحدهما : أن الفرق غير محصور في جهة اللفظ بل هو مقصود في أحكام آخر وذلك موجود هنا ومبانيه أتت إذا جعلنا الألف في الرفع والجبر لام الكلمة كتب ما أصله الباء بالباء ، وما أصله الواو بالألف ، فالواو نحو (صا) و (علا) والياء نحو (رحي) ، و (عدى) والفتاويه ضرب من أقسام الموجودات ويستبدل بها على الأصول فالفرق فيها / نافع ومن الفرق امالة اللازم في موضع تجوز الامالة^(٢) نحو هذه رحي وانتفتت بهدى^(٣) وهذا فرق لفظي وكذلك وقوعها رويما على ما تذكره (٤)

من بعد

والوجه الثاني : أن الحكم إذا ثبت لعملة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وعود العملة ألا ترى أنك ترفع الفاعل ، وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت (ضرب الله مثلا) فانك ترفع وتنصب مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعاً ونظائره من المشروع أن الرمل في الطواف شرع في الابتداء لظهور الجلد ثم زالت العملة وفقى الحكم^(٤)

(١) حقها أن تكون بالفاء كما سبق .

(٢) كذا في الأصل ، ولعلها تجوز فيه الامالة .

والامالة هي أن ينجو بالالف نحو الياء ، والفتحة نحو الكسرة وأصحاب

الامالة تميم وقبيص وأسد وطاعة أهل نجد ، وأغلبهم يميلون حتى الآن .

(٣) الرمل : قال الأزهري : رمل الرجل يرمل رملاً إذا أسرع في مشيه وهو

في ذلك ينزو . والطائف بالبيت يرمل رملاً اقتداءً بالنبي صلى الله عليه

وسلم وأصحابه وذلك أنهم رملوا ليصل أهل مكة أن بهم قوة ، تهذيب

اللسنة ٢٠٧/١٥ مادة (رمل) .

وعذا ينزع الى معنى صحيح ، وهو أن الأصل أن الحكم لا يعمل بعلمتين ،
فإذا ثبت الحكم في الابتداء بعلة ثم زالت العلة وزال حكمها كان كتحليل الحكم
بعلمتين ، ومثل ذلك العدة عن النكاح تعمل ببراءة الرحم ثم يثبت في موضع
يستحيل فيه شغل الرحم وسبب ذلك أن النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلة فلا ينبغي
أن يزول ذلك الأنس ونظيره في التصريف أن الواو في مستقبل (وعد) ووزن حذف
منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو (بعد) ثم حذف مع بقية حروف المضارعة مع عدم^(١)
العلة ليكون الباب على سنن واحد وله نظائر أخرى .

واحتج من قال : (نفي بدل في الاسوال الثلاثة أن العلة في ابدال التنوين
ألنا في النصب فتحة ما قبلها نحو رأيت زيدا وتنوين المقصور قبله فتحة فيجب أن
يقلب ألنا ، وهو في المقصور أكد ، لأن فتحة ما قبل التنوين لازمة والفتحة نفي
الاسم الصحيح غير لازمه .

واحتج من قال (نفي لام الكلمة في كل حال) : أن أحكام الأصالة ثابتة ،
وحكم الابدال منتف ، فوجب أن يحكم بالأصالة كبقية الأحكام ومبانه أن حكم
اللام أن تقع رويا في الشعر ، والألف في المقصور المنصوب قد وقعت
رويا كقول الشاعر :^(٢)

إنك يا بن جعفر خير فـ

ثم قال :

ورب ضيف طرق الحى سرى صادف زادا وحذفها ما انتهى

(١) تفصيل سبب الحذف في هذه المسألة في المصنف لابن جنى ١ : ١٨٨ .

(٢) الشاعر هو الشعاع بن ضرار الذبياني أنظر المصنف ٤ : ٥٤٦ .

(٧) ان الحديث طرف من القرى

فالألف في (سرى) روى وهى بازاء الالف في (فتى) و (اشتبهى)
و (القرى) و كما أن تلك الألفات روى كذلك ألف (سرى) ، يدل عليه أنها
لو كانت بدلا من التنوين لم تكن روى ، ألا ترى أن الألف في قولك : / (رأت
زيدا) لا تكون آخر بيت مع أن عمرا في بيت آخر من القصيدة^(٣) ، لأن ما قبل
الألف مختلف الروى لا يختلف ، ومن أحكام الأصول أنك لا تمل الألف المبدلة
من التنوين وهنا هنا وقد قرأ بعض القراء : (أو أجد على النار هدى)^(٤) .
وليس في الكلمة امالة أخرى تتبعها هذه الاماله ، ومن الأحكام كتابة هذا
بالياء وفي المصاحف (أو أجد على النار هدى) بالياء فهان بما ذكرناه أن الألف
في الأحوال الثلاث لام الكلمة .

(١) يوجد هذا الوجد في ملحوظ ديوان الشماع الذى حققه الدكتور صالح الدين
الهادى وطبع في دار المصارف سنة ١٩٦٨ م ص ٤٦٤ ، وقد ورد في الديوان
" نعم الفتى " ورواية بقية الوجد موافق لما ورد في كتابنا هذا . وانظر
شرح المفصل ٩ : ٧٦ / والبحر المحيط ٧ : ٢٠ كما ورد الرجز فى
البيان والتبيين طهارون ١ : ١٠ ، وروى هناك (ان الحديث جائب)
و (رب نضو) / أمالى الزجاجى ٢٠٥ : ، اللباب لوجه (١٥١) والمرتبجل
لابن الخشاب : ٤٨ ، وأمالي ابن الشجرى ٢٠٥ / ٢ وأمالي المرتضى
١ : ٤٩٣ / والمينى ٤ : ٥٤٦ / الأشمونى ٤ : ٢٠٥ وشرح ديوان
الحماسة ١٧٥٠ / وظنهما التبريزى في مدح عبدالله بن جعفر الصادق وتابعه
في ذلك المينى وهذا لا يصح لأن وفاة جعفر كانت سنة ١٤٨ ولم يتنبه أن
الشماع توفي قبل ذلك بزمان إذ كانت وفاته سنة ٢٢ هـ وصحيح ذلك
البخدادى في شمس شواهد الشافية ص ٢٠٦ وذكر أنه (عبدالله بن جعفر
بن ابي طالب ١ - ٨٠ هـ) وهو صحابى جليل ولد في الحبشة لما هاجر

والجواب عن شبه المازني : أن الفتحة في الاسم الصحيح قبل التنوين حركة اعراب غير لازمة ، فجاز أن يبدل لها التنوين ، والفتحة في (المصا) و (الهدى) ليست فتحة اعراب فبطل القياس ، ولهذا يقدر في المنصب أن لام الكلمة محذوفة نحو رأيت صا ،

وأما الجواب عن المذهب الأخير فيتحقق ببيان فساد ما استدل به فمن ذلك وقوعها رويًا ، وضعه ثلاثة أوجه .

أحد ما : أنه من غلط طبع الشاعر ألا ترى أن باب الاقواء جاز في الشعر مثل أن يجعل النون رويًا في بيت والميم رويًا في بيت بعده كقول الشاعر :

بنى أن البرهني هين المنطق الطيب والطميم (١)

والجواب الثاني : أن ذلك جاء على لغة من لم يبدل من التنوين ألفا في نصب كقول الأضي (٢)

والأصل ~~عصا~~ وأخذ من كل حي عصم (٣)

والأصل عصا

= أبواه اليها وكان كريما يسمى بحر الجود وللشعراء فيه مدائح كان أحد الأمراء في يحيى على يوم صفين ومات بالمدينة ترجمته في الاستيعاب ١ : ٣٥٤

والأصانير ٤ : ٨٤ / وأسد الغابة ٣ : ١٣٣ ، وغير ذلك .

(٣) في الأصل (قري) (٤) انظر المبردة في المرتجل ص ٤٨

(٥) سورة طه : آية ١٠

(١) البيت لاعرابية ، وهو في نوادر أبي زيد ١٣٤ / والمقتضب ١ : ٢١٧ /

والكامل ٦ : ٢٢٦ / وأما في ابن الشجري ١ : ٢٧٦ / وشرح المفصل لابن

يعرب ١٠ : ٣٥ ، ١٤٤ / والمغنى ٢٨٧ / ورواية المبرد في المقتضب

(المنطق اللين) .

ويسمى هذا في علم القوافي (الاكتفاء) أنظر تعريفه وأمثلة عليه في كتاب القوافي

للأخفش من ص ٤٣ - ٥٢ تحقيق عزة حسن طبع دمشق ١٣٦٠ م ومختصر

=

القوافي لابن جني ص ٣٠ وقد مثل بالبيت نفسه .

والجواب الثالث :

أن الألف المبدلة تشبه الألف التي هي لام والشبه بين الشيعيين قد يجذب أحدهما إلى الآخر ، قولهم : (مررت بضارب الرجل) بالجرح حملاً على قولك : (مررت بالرجل الحسن الوجه) وهذا اتفاق شبهي مع أن الفرق بينهما ظاهره ، وذلك أن الرجل هنا مفصول وحكمه أن ينتصب ، وأن الرجل ليس للعضاف إليه ، بخلاف الحسن الوجه لأن الحسن للوجه ومع هذا قد حمل أحدهما على الآخر ، وأجازوا مررت بالرجل الحسن الوجه ، حملاً على قولهم : (مررت بالضارب الرجل) وكل ذلك للشبه اللفظي .

وأما الإمالة فبعيدة في ألف التنوين ومن أبدلها شبهها بلام الكلمة لما ذكرناه من الشبه اللفظي ، وهذا هو الشبهين فيمن كتبها بالياء . والله أعلم بالصواب .

(١) في الأصل قدم قوله : (الله أعلم بالصواب على قوله : وهذا هو الشبه فيمن كتبها بالياء) .

(٢) (الأعرابي - ٨٨ هـ) وهو ميون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي أبو بصير من شعراء الطبقة الأولى من الجاهليتين ، وأحد أصحاب المعلقات المشهورة ، كثير الوفود على ملوك العرب ، يتخفى بشعره ، فسمى صناجة العرب مولده ووفاته في منفوحة وهي الآن إحدى نواحي مدينة الرياض انظر ترجمته في خزنة الأدب ٨٤/١ ، الأغاني ١٠٨/٩ ، دار الكتب والشعر والشعراء ٨٩/١ .

(٣) صد هذا البيت

— إلى المرء قيس أطيل المسرى —

والبيت من قصيدة ديوانه ص ٣٧ تحقيق الدكتور حسين مدح فيها قيس ابن معدى كرب بن معاوية بن جيله الكندي صاحب مرياح خضرموت يكنى أبا الأشعب الخزنة (١ : ٥٤٥) والأعلام ٦ : ٦٠ والمصمم المصمود التي يختصم بها أي يستمسك ، وانظر البيت في الأغاني ٩٧ : ٢ المصحح ٤٧ / وشرح المفصل لابن يعين ٧٠ : ٩ والخزانة ٢ : ٢٦٤ وشرح شواهد الشافعية : ١ / ١ / وسيرة ابن هشام ٧٥٣ هـ وأعراب القرآن للمكبري ٢ : ١١٩ والشولاء فيه حيث لم يبدل التنوين القا في النصب وكان القياس أن يقول عصما .

٢٠ — مسألة [اعراب الأسماء الستة] *

اختلفوا في الأسماء الستة وعلى أبوك وأخوك وعموك وفوك وذو مال^(١) على سبعة
من العرب .
الأولى : قول سيبويه وعلى أن حروف المد فيها حروف اعراب ، والاعراب
مقدر عليها .

والثاني : قول أبي الحسن الأفش^(٢) أن حروف المد دوال على الاعراب فقط .
والثالث : قول الجرجي أن قبلها اعراب^(٣) ،

والمدشب الرابع قول قطرب وأبي اسحاق الزياتي : أن هذه الحروف اعراب^(٤) .

والخامس : قول المازني : أن هذه الحروف ناشئة عن اشباع الحركات ، والاعراب قبلها ،
والسادس : قول أبي على وأصحابه : أن هذه الحروف هي حروف الاعراب
ودوال على الاعراب ، وليس فيها اعراب مقدر .
والسابع قول الفراء : وعلى أنها مصرية في مكانين ، حروف المد وحركات ما قبلها ،^(٥)

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه (٣) وشرح الملح لوجه ٢٨-٣٠

كما ذكرها ابن الأنباري في (الانصاف) من ١٧ - ٣٣ وعلى المسألة الثانية
ومضائها هناك : " الاختلاف في اعراب الأسماء الستة " .

وانذار كتاب سيبويه ٢ : ٨٠ ، والمقتضب للبرد ٢ : ١٥٥ ، وشرح
الكافية للرضي ١ : ٣٨ - ٣٩ ، وأمالى ابن الشخري ١ : ٣٩ - ٤١ ،
ومجمع الموماع ١ : ٣٨ ، فما بعدها ، وشرح المفضل ١ : ٥١ ، والمرتبلي
لابن الخشاب : ٥٤ ، وأسرار الصريه : ٤٣ ، وشرح التمهيد ١ : ٤٥ .

(١) أسقط الاسم السادس وهو : (هـنوك) .

(٢) الألف ، (؟ - ٢٦٥ هـ) -

سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، أصله من يلخ ، قرأ على سيبويه وروى

كتابه واستدرا على الخليل بحرا من بحور الشعر ، بقي من مؤلفاته - حسب

على - كتاب القوافي وهو مطبوع ، وكتاب معاني القرآن مخطوطا في مشهد ،

وشعر أبيات المعاني في الفاتكان ، أنذار ترجمته مجسم الأدباء ٤ : ٢٤٢ ،

منزهة الألباء ١٨٤ وتاريخ الأدب الفري ٢ : ١٥١ ، ١٥٢ (ترجمة النجار) .

(٣) الجرجي (؟ - ٢٢٥ هـ) .

فتبدأ بمذنب سيبويه ، وتدل عليه بطرق أربعة :

الأول : أنها أسماء مصرية فكان لها حرف اعراب ، كسائر الأسماء المصرية ،
وانما قلنا ذلك لأن الاعراب اما معنى ، واما حركة ، وكلاهما يفتقر الى محل يقوم
به كسائر الأغراض المعقولة ومحلها (آخر) حروفه كالدال من زيد ونحوه / ،
(١)
ويدل عليه ان المعتل مقيس على الصحيح كما ذكرناه في مسألة الوقف على المقصور
(٢)
وكما أن الاسم الصحيح لا يعبر عن حرف اعراب كذلك المعتل ولذلك حكنا على الياء
في المنقوص والألف في المقصور على أنهما حرفا اعراب ،
والطريق الثاني : أن هذه الأسماء لها حروف اعراب قبل الاضافة فكان لها
حروف اعراب بعد الاضافة كسائر الأسماء ، وبيان أن قولنا هذا أب ورايت يجب
ومرت بآب حرف اعرابه الباء ، وكان يجب أن تكون حروف المد بعد الاضافة
لأنها صارت آخر الكلمة كما أن البناء قبل الاضافة آخر الكلمة والاضافة لا تسلب
الكلمة حرف اعرابها نحو غلامك وغلامه .

= أبو نصر صالح بن اسحاق الجرجسي بالولاء أخذ عن الأصمعي والاختف ، الف
مختصرا لكتاب سيبويه سماه (الفن) ونسب معظم الشعر الذي أغفل نسبه
سيبويه .

أنظر ترجمته في الفهرست ٤٥٦ نزعة الألباء ١٩٨ ، طبقات الزبيدي ٧٥
وغيرها .

(٤) الزيادي (٩ - ٢٤٩ هـ)

ابراهيم بن سنيان الزيادي كان نحويًا لغويًا ذى عن الأصمعي وأبي عبيده ،
فيه دعاية ومزج له كتاب (النقط والشكل) ، وكتاب (الامثال) وشرح نكت
كتاب سيبويه ، وله تنميق الاخبار أنظر ترجمته في الوافي بالوفيات ٥ : ٣٥٦ ،
معجم الأدباء ١ : ١٥٨ وانباء الرواة ١ : ١٦٦ .
ورأى الزيادي هذا هو رأي قطرب والزجاجي وحشام بن معاوية أنظر اللهمج ١ : ٣٨

والتحريم أنه لا فارق بين حالها مضافة وغير مضافة إلا الإضافة ، ولا أثر لها لهذا الفارق ، في ملب حروف الاعراب بدليل الصحيح والمعتل والمنقصور والمقصور .

الطريق الثالث : أن هذه الأسماء لو خرجت على أصلها كان حرف المد فيها حرف اعراب ، كذلك لما حذفت ثم ردت وبما أنها لما ردت عادت إلى كمالها ولكن غيرت لمعنى لا يؤثر في إزالة حرف الاعراب .

الرابع : أن هذه الحروف موجودة في الإضافة طرقا ، ولا تخلو من أن تكون زائدة أو اعرابا أو حروف اعراب ، لا وجه إلى الأول لأن حكم الزائد أن إذا حذف لم يختل به معنى ، وشبهت هذه الحروف على اللغة المشهورة إذا حذفت لم يبق معناها ولا وجه إلى الثاني لأن الاعراب إما حركة وإما معنى تدل عليه الحركة وكلاهما إذا حذفت لا يبطل معنى الكلمة وإنما يبطل المعنى الذي يدل عليه الاعراب ، وإذا بطل القسمان

(٥) ذكر المؤلف في كتاب (اللباب) لوجه (١٣) رأيا للرئيس يقول : ان كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وان كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وان كانت مجرورة ففيها نقل وقلب كما أورد بهذا الرأي ابن الانباري في الانصاف : ٢٢ ولم ينسبه إلى الرئيس ولم يعلق عليه بشئ ، وطلق عليه العكبري في اللباب بقوله : وهذا ضعيف لأنه يؤدي إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة اعراب فيكون الاعراب في وسط الكلمة ... الخ .

(٦) ما ذكره المؤلف منسوبا إلى الفراء هو ما نسبته ابن الانباري في الانصاف إلى الكوفيين انظر الانصاف ١ : ١٧ فما بعدها .

ونسبه إلى الفراء ابن الشجري في أماليه ٢ : ٣٨ ونسبه السهول إلى الكسائي انظر المصحح ١ : ٣٨ ، ونسبه إلى الكوفيين بعامة المبرد في المقنضب ١ : ١٥٥ وابن يعيش في شرح المفصل ١ : ٥٢ .

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) تقدم في مسأله (١٩) .

ثبت كونها حروف اعراب والدلالة على أن الاعراب مقدر فيها ، أن حرف الاعراب
في الأسماء لا يصح من الاعراب لفظا أو تقديرا ، لأنه دال على معنى فوجب
أن يثبت ليحصل مدلوله ، فإذا لم يكن في اللفظ ظاهرا كان مقدرا كالأسماء المقصورة ،
والمانع من ظهوره قائم ، فان قيل : لا يستقيم هنا تقدير الاعراب وذلك أن الواو في
حال الرفع ساكنة ولم تقلب حتى يقدر الاعراب على ما تقلب اليه ، وفي النصب والجبر
تحرك الحرف بحركة الاعراب ، فانقلب ألفا أو ياء ، فالموجب للانقلاب حركة الاعراب ،
فكيف تقدر بعد وجود علمها .

(١)
والجواب أن الحركة على أصل هذه الحروف حركة مطلقة غير معينة فكان الانقلاب
بكونها مطلقة ، ولم انقلبت / قدرنا عليه الحركات المعينة ، فالمقدر غير الذي
أوجب الانقلاب ، وهذا يبين لك في المقصور نحو العصا والترحى .

فان الانقلاب فيهما كان بالحركة من حيث هي مطلق الحركة لا بكونها ضمة
وأختيمها ، إلا أنها في الرفع يقدّر على الواو الساكنة ضمة كما يقدر على الواو في
(يصزوا) وكما يقدر على الألف في (العصا) لأن المانع من ظهور الضمة ثقلها
على الواو وهذا المعنى موجود في قولك : (هذا أبوك) والمانع مع الألف
استحالة حركتها ومع الياء ثقلها ،

(١) حقها أن تكون بالفاء كما سبق .

(١) وأما مذنب الأخفش فيحتاج له بأن هذه الحروف يلزم منها الحكم بالرفع والنصب والجر ، فيلزم أن تكون قائمه مقام الحركات الاعرابية ولا يكون له هذه الكلمات حروف اعراب كالأمثله الخمسة .

والجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن دلالة الشئ على الاعراب يحتاج الى محل فاذا لم يكن له حرف اعراب بقي الاعراب عرضا قائما بنفسه ، والعرض لا يقوم بنفسه .

والثاني : أن الدليل يفتقر الى مدلول طيه ، فالمدلول عليه شئنا الرفع والنصب

(١) أنظر الانتصاف : ٢١ (المسألة الثانية) ولم ينسبه الى الأخفش ونسبه

اليه الرضى في شئ الكافي ٢٧/١

قال ابن التبريزي : أما من ذنب الى أنها ليست بحروف اعراب ولكنهما دلائل على الاعراب ، فقال لأنها لو كانت حروف اعراب كالدال من زيد والراء من عمرو لما كان فيها دلالة على الاعراب . الخ ورد عليه بقوله وهذا القول فاسد لأننا نقول لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الاعراب في الكلمة أو غيرنا فان كانت تدل على الاعراب في الكلمة فوجب أن يكون الاعراب فيها لأنها آخر الكلمة فيقول هذا القول الى قول الأكثرين .

وان كانت تدل على اعراب في غير الكلمة فيعود الى أن تكون الكلمة مبنيية وليعبر من مذنب هذا القائل أنها مبنيية .

والجر ، فان كانت هذه المعاني هي المدلول عليها ، وهي نفس هذه الحروف ،
أفضى الى أن يكون الدليل هو المدلول عليه ، وان كان المدلول عليه غيرها
احتاج الى محل يقوم به ويمود الكلام الأول . /

والثالث : أن ذلك يفضى الى محال في بعض الأسماء وذلك ، أن فوك
وذو مال اذا كان حرف المد دليل الاعراب يبقى الاسم على حرف واحد وهو اسم
ظاهر معرب ، وهذا لا نظير له .

وأما مذهب الجرمي (١) : فمحجته أن الواو في الرفع هي الأصل فتكون حرف
الاعراب والاعراب مقدر عليها ولم تظهر لثقلها مع الواو ، فأما في النصب والجر
فالموجب لثقلها فيها حركة الاعراب ، فالألف من جنس الفتحة والياء من جنس الكسرة
فقد ناب الحرفان عن الحركتين والنائب عن الشيء يقوم مقامه .

والجواب عنه من ثلاثة أوجه .

أحدها : أن الرفع لا انقلاب فيه وهو معرب وما ذكره يفضى الى أن تكون الكلمة
الواحدة ليس فيها علامة اعراب في حال ، ولها علامة اعراب في حال آخر
وذا لا نظير له ، ولا يقتضيه قياس .

والثاني : أن الانقلاب لو كان اعرابا لكان واحدا كما في منصوب التثنية
والجمع ، وجرهما ، وهنا انقلابان على حسب الموجب للقلب وما كان كذلك
لا يكون اعرابا ،

والثالث أن الانقلاب في المقصور ليس باعراب بل الاعراب مقدر والمنقلب
حرف اعراب ،

(١) أنظر مذهب الجرمي في شرح الكافية ٢٧/١ ، شرح المفصل ٥٢/١

(١) وأما مذهب قطرب فشبهته أن الاعراب ما يختلف باختلاف العامل
وهذه الحروف بهذه الصيغة فكانت اعرابا ،

فالجواب أن هذه الحروف لم تحدث عن عامل وإنما الحركات الموجبة
لقلبها على الاعراب الحادث عن عامل ، وقد دللنا على ذلك ،

وأما مذهب المازني فشبهته أن الضمة والفتحة والكسرة قبل حروف المد
ناشئة عن / عامل لأنها تختلف بحسب اختلافه فكانت هي الاعراب ولكن لما أريد
تمكينها أشبهت فنشأت عنها هذه الحروف ،

فالجواب عنه من أربعة أوجه :

أحدهما : أن حدوث الحرف عن الاشباع خلاف القياس وهو شأن

(١) مذهب قطرب والزيادي منسوب إليهما في جمع الهوامع وأضاف إليهما

الزجاجي من البصريين وهشام بن معاوية من الكوفيين ٣٨/١

ونسب للزيادي وحده في شرح المفصل ٥٢/١

(٢) مذهب المازني ذكره ابن الانباري ولم ينسبه إليه :

قال : وأما من ذهب إلى أن الهمزة حرف الاعراب وإنما الواو والألف والياء

نشأت عن اشباع الحركات . . الخ . وأورد ابن الانباري أمثلة كثيرة من

ورود اشباع الحركات في الشعر ثم قال : وهذا القول ظاهر الفساد

لأن اشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات

وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالاجماع . . (الانصاف : ٢٣-٣١)

ونسبه إليه الرضي ١ : ٢٧

وأيد المازني الزجاج أنظر الهمع ١/٣٨ .

وبابه الشعر للضرورة (١)

والثاني أن ما كان من أجل الاشباع غير لازم بل ان شاء أتى به
وان شاء لم يأت ، وها هنا ذكر هذه الحروف لازم ، فلم يكن عن الاشباع.

والثالث : أن ذلك يفضى في بعض الأسماء أن يكون الاسم الظاهر
على حرف واحد وهو فوك وذو مال وهو من أبعد الأشياء ،

والرابع : أنها لو كانت للاشباع لخالفت بقية المحذوفات نحو : (د م)
و (يد) فانها لا تختلف مع أن الحركات موجودة فيها والأصل عدم الاختلاف .

وأما مذهب أبي على فهو أقرب المذاهب ، وذاك أنه وجد هذه الحروف
لامات الكلمة فمنها هنا هي حروف اعراب ، ووحدها والة على الاعراب فقضى
بها حكما للدليل ، وغير مستمع أن يكون الشيء الواحد والا على أشياء الا ترى
أن التاء في قولك : (هي تقوم) حرف المضارعة ودليل التانيث وفي قولك :
(أنت تقوم) هي حرف المضارعة ودليل الخطاب ،

ولأصحاب سيبويه أن يقولوا أنه ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل
المقصود فان الاعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه كذلك ها هنا .

(١) أنظر الانصاف : ٢٣ — ٣٠ أورد مجموعة من الأبيات التي أشبعت

للضرورة مثل قول الشاعر

— من حينما سلكوا دنو فأنطـروا —

وقول الآخر — نفي الداهيم تنقاد الصياريف —

رأيا ذهب

وأما ذهب الفراء فعجته أنه وجد الحركات قبل هذه الحروف ،
وهذه الحروف تغتلف باختلاف العامل فكانا جميعا اعرابا .^(١)

وهذا فاسد^(٢) الثلاثة أوجه .

أحدها : أن الاعراب حاصل عن عامل والعامل الواحد لا يعمل
عملين في موضع واحد ،

والثاني : أن الاعراب يفرق بين المعاني والفرق يحصل بعمل واحد فلا
حاجة الى آخر ،^(٣)

والثالث أنه يقضى الى أن تكون الكلمة كلها علامات الاعراب وهو قولك : (فوك)
و (ذو مال) فان ضمة الفاء والذال والواو بعدهما هو كل الكلمة ، فاذا
كان ذلك اعرابا فأين المعرب ؟ ، ولا يصح قياسه على قولهم هذا أمرؤ
ورأيت امرأ ومررت بامرئ ، فان الراء والهمزة تغتلف حركتهما لأننا نقول
حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وليست اعرابا كما أن الحركة قبل حروف
المد تابعة لها وليست اعرابا والله أعلم بالصواب .

(١) توضيح رأى الفراء أو بالأصح رأى الكوفيين هذا في الانصافص ١٩ ، ٢٠ ،
حيث قال : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن
هذه الحركات - التي هي الضمة ، والفتحة ، والكسرة - تكون اعرابا
لهذه الاسماء في حال الافراد نحو هذا أب لك ورأيت أبأ لك ومررت
بأب لك . . . الخ

(٢) ورد ابن الانباري رأى الكوفيين فقال : أما الجواب عن كلمات الكوفيين
أما قولهم (ان هذه الحركات تكون حركات اعراب في حال الافراد
فكذلك في حال الاضافة) قلنا هذا فاسد . . الخ ورد على كل حججهم

من ص ٣١ - ٣٣ .

(٣) أنظر الانصاف ص ٢٠

مسائل التنبيه

٢١ - مسألة [الثنى وجميع المذكر السالم مصرية] * *

الاسم المثنى والمجموع جمع السلامة مصريان .

ويحكى عن الزجاج (١) أنهما مبنيان . (٢)

وجه القول الاول : أن المصرب هو ما اختلف ، آخره لاختلاف العامل فيه
وهذان المصريان كذلك ، فكلتا مصريين ، وبيان أنهما في الرفع بحرف ، وفي
الجر والنصب بحرف آخر ، وهذا الاختلاف منسوب الى اختلاف العامل ،
لأنه يحدث منه حدوثا مازدا ، والمازاد دليل الملة ، فإذا قلت :
(قام الزيدان ، والزيدون) و (رأيت الزيدين والزيدين) رأيت الاختلاف
تابعاً لاختلاف العامل .

فان قيل :

قد حصل لنا اختلافان ، حركة ما قبل حروف المد وحروف المد واختلاف
الحركة فيما قبل حروف المد ليس بأعراب فكذا ، حرف المد لا يكون اختلافه أعراباً .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في شرح اللوح (٣٠) ، وليست من

مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الأنباري

في الانصاف . الا أنه عزى إليها في مسألة رقم (٣٣) مسألة (القول في

اعراب المثنى والجمع على حده) ٣٣ وهي المسألة الآتية

(١) الزجاج (٢٣٠ - ٣١١ هـ ، ٨٤٦ - ٩٢٨ م) ، إبراهيم بن السري

بن سهل الزباج نسبة الى مهنته غرط الزجاج ، لم تحلب ولما قدم

والجواب (١) أن الذي اختلف به اسم الاصل هو حرف المد ، وهو
الالف في الرفع ، والياء في النصب والجذر ، وهكذا في جمع السلامة ، -
وحركة ما قبل الحروف تابع لها ، وأثبت للفرق بينها ، وليس بحادث للعامل
فثبت أن اختلاف هذه الحروف منسوب الى العامل قصدا ، فكان اعرابا .
واحتج للمخالف أن الشئ يتضمن معنى واو المعطف فكان الاسم به
مبنيا كخمسة عشر ونحوه .

والجواب : (٢) أن هذين الاسمين غير مركبين ، لان التركيب يبقى معه لفظ

المبرد الى بغداد تحول اليه ولازمه وجعل له كل يوم درهما وداوم على
ذلك ، واليه انتسب تلميذه ابي القاسم الزجاجي ترك آثارا من أشهرها
(معاني القرآن واعرابه) وهو الان قيد التحقية ، وما ينصرف وما لا ينصرف
وقد اجمع وفعلت وأفعلت وقد طبع أيضا وغير ذلك .
أنشأ ترجمته في نزهة الالباء ٣٠٨ ، معجم الادباء ٤٧/١ - ٥٩ ،
تاريخ بغداد ٨٩/٦ .

(١) قال ابن الانباري : (وحكى عن ابي اسحق الزجاج أن الثنية والجمع
مبنيان وهذا خلاف الاجماع) . الانصاف ٣٣ .
نسب المؤلف وابن الانباري بناء الشئ والجمع الى الزجاج بينما يروى
السيوطي في همع السهامع عن الزجاج موافقته في اعراب الشئ والجمع
بالحروف ، أنشأ السهمع ١٦١/١ ط الكويت .

(١) حقها أن تكون (فالجواب) كما سبق .

(٢) رد ابن الانباري هذا الرأي بقوله : وهذا القول أيضا فاسد من وجهين

كل واحد من الاسمين كخمسة عشر ، والمثنى صيغة أخرى غير صيغة الاسمين
المفردين ، ويأرد ذلك لوضح القياس أن تقول : (زيد زيد) فأما الزيدان
والزيدين فلم يبق فيه غير لفظ الواحد ، ثم زيد عليه الحروف للمعاني فبطل
بذلك أن يكون متذكرا واو المطف ، وإنما المثنى يثنى عن عطف الاسم الثانى
على (١) الاول ، لا أن لفظ المعطوف والمعطوف عليه باق ، يدل عليه اختلاف
آخرهما بحسب اختلاف العامل ، وليس كذلك ما يتضمن معنى الواو .
والله أعلم بالصواب .

أحدهما : أن التثنية والجمع ونما على هذه الصيغة لان يدلا على
معنيهما فى التثنية والجمع ٠٠٠ الخ .
والوجه الثانى : أنهما لو كانا مبنيين لكان يجب أن لا يختلف آخرهما
باختلاف الموامل فيه ٠٠٠ الخ ، الانصاف ٣٦ .
(١) فى الاصل (عن) .

٢٢ - مسألة [حقيقة حروف التثنية والجمع] *
=====

- حروف المد في التثنية والجمع حروف اعراب عند سيويه (١) .
واختلف أصحابه في الاعراب . فقال بعضهم : هو قدر عليها كما يقدر
على المقصود (٢) . وقال آخرون لا يقدر عليها اعراب .

* ذكر ابن الانباري هذه المسألة في الانصاف ص ٣٣ - ٣٩ وهي المسألة
رقم (٣) وعنوانها هناك : (القول في اعراب المثني والجمع على حده)
وجمعها مع سابقتها هنا كما أوضحنا ، وانظر الكتاب ٤/١ ، والمقتضب
١٥٣/٢ ، والمتجمل ٦١ ، وشرح الرضى ٢٩/١ ، وابن عيسى
١٣٩/٤ ، وأسرار العربية : ٥١ ، وشرح التسهيل ٦٢/١ ، والهمع
١٦١/١ (ط) الكويت .

(١) لعله يقصد سيويه ومن وافقه ، وانظر رأيه في كتابه حيث قال : وأعلم
أنه اذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الاولى منهما حرف المد واللين وهو
عرف الاعراب غير متحرك ولا ضنون الخ (الكتاب ٤/١) وقد
وافق سيويه الزجاج وابن كيسان ، وابن السراج انظر شرح المفصل
لابن عيسى ١٣٩/٤ ونسبه ابن الانباري لعامة البصريين .

(٢) وعلى هذا خرج بعضهم قراءة (ان هذان لساحران) قال أبو حيان
في البحر المحيط ٢٥٥/٦ ، والذي نختاره في التخريج هذه القراءة
أنها جاءت على لغة بعد العرب في اجراء المثني بالالف دائما ، -
وعلى لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطاب ولبنى الحارث ابن كعب وخشم

وقال الاخفش والمازني والمبرد (١) : ليست حروف اعراب على ما ذكرنا
في الاسماء الستة ، وقال الجرجي (٢) : انقلاب الالف الى الياء هو -
الاعراب ، وقال قطرب والفراء (٣) أنفسهما اعراب .

= وزيد وأهل تلك الناحية حكى ذلك عن الكسائي ولبنى المنبر ومنى
السهجيم ومراد وعذره .

(١) المبرد (٢١٠-٢٨٥هـ - ٨٢٦-٨٩٩ م)

هو أبو العباس محمد بن يزيد الثمالى ، أخذ عن المازني والسجستاني
ورحل الى بغداد وفيها شيخ أهل الكوفة أبو العباس ثعلب ، وحصلت
بينهما منافسة شديدة ، أشهر مؤلفاته المقتضب والكامل ، والفاضل
والمذكر والمؤنت وقد طبعت وله غير ذلك من المؤلفات أنظر ترجمته في
الفهرست ٩٥ ، ونزهة الالهاب ٣٧٩ ، ومعجم الادباء ١٣٨/٧ ،
وغیرها . أنار رأى الاخفش والمازني والمبرد في المقتضب ٥٤٩٢
قال المبرد : (والقول الذى نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبى الحسن
الاخفش وذلك أنه يزعم أن الالف ان كانت حرف الاعراب فينبغى أن
يكون فيها اعراب غيرها كما كان فى الدال من زيد ونحوها ولكنها دليل
الاعراب ، لانه لا يكون حرف اعراب ، ولا اعراب فيه ، ولا يكون اعراب الا
فى حرف) وأنار الانصاف ٣٣ .

(٢) رأى الجرجي فى المقتضب ١٥٣/٢ ، والانصاف ٣٣ ، وشيخ التسهيل

٧٩/١ .

(٣) مانسبه المؤلف للفراء فقط نسبه ابن الانبارى لمائة الكوفيين فى الانصاف
فقال : (ذهب الكوفيون الى أن الالف والواو والياء فى التشنية =

وحجة الاولين من ستة أوجه :

الاول : أنه اسم معرب ، فكان له حرف اعراب كسائر الاسماء ،
والوجه فيه أن المعرب هو الذي يقوم به الاعراب ، مثل المكرم هو الذي
قام به الاكرام ، فالاعراب غير المعرب ، لان محل الشيء غير ذلك الشيء ،
كمنايرة الاسود للسواد .

والوجه الثاني : أن هذه الحروف حادثة لمعنى فى الاسم ، -
فكانت حروف اعراب ، كتاء التانيث ، وألفه ، واء النيب ، وانما كان
كذلك لان الحرف الحادث لمعنى يصير من جملة الكلمة وطرفا لها
والاطراف حروف الاعراب .

والوجه الثالث : أن حرف الاعراب هو الحرف الاخير الذى اذا
أسقط يخلت به المعنى ، وحروف المد هنا كذلك ، فانها اذا أسقطت
اختلف المعنى التثنية والجمع ، فتصير كالذال من زيد .

= والجمع بمنزلة الفتحة والنمة وللكسرة فى أنها اعراب واليه ذهب
أبو على قطرب بن المستنير وزعم قوم أنه مذ هب سيبويه وليس بصحيح (
الانصاف / ٣٣ ونسبه اليهم الرضى فى شرح الكافية) قال : ٠٠
وقال الكوفيون هى الاعراب (٣٠ / ١ ، وهو رأى ابن مالك فى
شرح التسهيل ١٣ / ١ ،

وقال السيوطى فى المجمع ٦١ / ١ (ط) الكويت ونسبه أبو حيان الى
الكوفيين وقطرب ، والزجاج ، والزجاجي .

والرابع : أن هذه الاسماء لها حرف اعراب قبل التثنية فكان لها
حرف اعراب بعدها ، كالاسم المؤنث ، وذلك أن المعنى الحادث لا يسلب
الاسم معنى وإنما يزيده معنى ، فلو حذف حرف الاعراب لكان ذلك نقضا
لحكم الاسم .

والخامس : أنه إذا سميت رجلا (مسلمان) أو (زيدون) ثم
رغمته حذفت الال ف والنون ، والنون ليست حرف اعراب اتفاقا ، وجب
أن تنون الألف حرف الاعراب لأن حكم الترغيم أن يحذف حرف الاعراب كما
يحذف التاء من (حارث) .

والسادس : أن العرب قالوا : (٧) (جاء ينفذ مذرويه) و(عقدته
بشنا بين) فأثبتوا الواو والياء كما يشتوبهما قبل تاء التثنية نحو (شقاوة)
و(عباية) ، وقد ثبت أن الثابت قبل تاء التانيث من جملة الكلمة ، وأنه
ليس باعراب ، فثبت بذلك أنه حرف اعراب .

- (١) هكذا في الاصل ولعل الاصح (ولهذا وجب . . .)
(٢) (ينفذ مذرويه) قال أبو البقاء في شرح المقامات ينفذ مذرويه اذا
اذا جاء سرها ، وقال المبرد في الكامل ٤٣ / ٢ ، ويقال ينفذ مذرويه وهما
ناحيته وإنما يوصف بالخيلاء . والمذروان كما في شرح أدب الكاتب للجوالقي
هما : ارفا الاليتين ، وانظر اللسان (مذر) وقال عنتره :
أحولى تنفذ استك مذرويه * لتقتلني فما أنذا عمسار
أنار ديوانه (ط) دمشق ١٣٤٠ هـ ، وأنار تهذيب اللغة للأزهري ١٣٤ / ١٥
(مذر) ، وزاد ابن مالك في شرح التسميع ٧١ / ١ أنها تطلق أيضا على طرفا
القوس ، وبجانبها الرأس .

واحتج الآخرون من وجهين :

أحدهما : أن هذه الحروف تدل على الأعراب ، وحرف الأعراب لا يدل

عليه ، كالدال من زيد ، فثبت بذلك أنها ليست حروف أعراب .

والثاني : أنها لو كانت حروف أعراب لبان فيها أعراب ، ولا يصح تقدير

ذلك لوجهين :

أحدهما : أنها تدل على الأعراب ، فلو كان فيها أعراب لكان عليه -

دليلاً .

والثاني : أن حرف الأعراب يلزم إريقه واحدة فلما كان الرفع بحرف ،

والجر والنصب بحرف آخر ، لم يكن حرف أعراب ، بل كان دليل الأعراب -

واحتج الجري بهذه الشبهة ، وهو أنه لما ^{احتج} في الجر والنصب إلى حرف آخر

غير ألف ، علم أن الانقلاب هو الأعراب .

واحتج الفراء : بأن الأعراب ما دل على الفاعل والمفعول ، وكان حادثاً

عن عامل ، وهذه الحروف بهذه المنزلة ، فكانت أعراباً كالحركة .

والجواب عن شبهة المازني ما ذكرناه في الاسماء الستة ، من أنها لو

كانت دليل الأعراب لكان الأعراب إما فيها أو في غيرها وكلاهما باطل على ما

تقدم .

= (٣) هكذا في الأصل ولعل الصواب (عقلته) قال الجواليقي في شرح أدب

الكاتب ٤١١ " ٠٠٠ وكذلك قولهم : (عقلته بثنايهم) بناءً غير مصفزة ٠٠٠

ومعنى عقلته بثنايين أن تشد يديه بطرفي الحبل ، فهو حبل واحد تشد بأحدى

أطرفيه يد البحير ، والطرف الآخر اليد الأخرى " .

فأما معرفة الاعراب من هذه الحروف ففيه وجهان : (١)

أحدهما : أن الاعراب مقدر عليها ، ولا دليل عليه كما في المقصور
وانما اكتفوا بوضع الالف في الرفع ، والياء في الجر والنصب ، عن دليل الاعراب
ألا ترى أن (نحن وأنت) بوضعه يدل على الرفع ، و (اياك وابه) يدل على
النصب ، كذلك الحروف هنا هي حروف اعراب ، ووضعها يفنى عن ظهور —
الاعراب ، وإذا كانت الكلمة بأسرها تفنى عن الاعراب ^(٢) فبأن يدل آخر الكلمة
أولى .

والجواب عن شبهة الجرم ^(٣) أن الانقلاب لو كان اعرابا لم يكن في الضنى

والمجموع رفع لان الالف والواو فيه غير منقلبتي عن شيء .

وجواب آخر : وهو أن الياء في التثنية والجمع ليست منقلبة عن حرف ،

بل هو حرف موضوع ابتداء ، فلا انقلاب ، بخلاف الاسماء الستة ، فان أراد

بالانقلاب تنقل الحرف من حال الى حال ، لا الانقلاب التصرفي ، فيسل

هذا لا يمنع من جعل هذه الحروف حروف اعراب ، لقيام الدليل عليه ، ويكون

الانتقال مبنيا على الاعراب المقدر .

(١) ذكر المؤلف الوجه الاول ، ونسي أن يذكر الوجه الثاني .

(٢) لو قال (فلان) لكان أوضح .

(٣) ان "رد المبرد على الجرم في المختضب ١٥٤/٢ ، وكذلك رد عليه

ابن الانباري في الانصاف ٤٥/١ (٠٠) وأما من ذهب الى أن انقلابها هو

الاعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدي الى أن يكون الاعراب بخير حركة ، ولا حرف

=

وهذا لا نظير له في كلامهم .

وأما مذهب الفراء : فالجواب عنه (١) أنها لو كانت اعراباً لم تدل على معنى غير الاعراب ، وليست كذلك بل هي دالة على معان غير ما يدل عليه الاعراب ، فهي كلاء التانيث ، واء النسب ، وقد احتج بعضهم لمذهب سيويه بأن تاء التانيث ثبتت قبل هذه الحروف نحو (مسلمان) ، و(جارتان) وعرف التانيث لا يكون حشواً .

والجواب : أن الدليل على كونها حروف اعراب ما تقدم ، وأما ثبوت التاء قبلها ، فوجهه أن هذه الحروف حروف اعراب وتدل على الاعراب ، فمن حيث هي دالة على الاعراب وقعت تاء التانيث قبلها ، ولم تكن حشواً في هذا الحكم ، وأما من الجهة الأخرى فلا تنفي كونها حرف اعراب ، وكان السبب في ذلك أن التانيث معنى يقتدر إلى الدلالة عليه ، فلو حذف في التثنية والجمع لبطل ذلك ، فوجب أن يحافظ على المضمين جميعاً .
والله أعلم بالصواب .

= والوجه الثاني أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنين لأن أول أحوال الاسم الرفع ، ولا انقلاب له ، وأن يكونا في حال النصب والجر مبنين لانقلابهما ، وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال (٠)
وأيد مذهب الجرمي ابن عصفور ذكره ابن مالك ورد عليه وأبطله من خمسة وجوه ، أنار من التسهيل ٧٩/١ .

(١) رد ابن الأنباري مذهب الفراء بعد أن نسبته إلى عامة الكوفيين ، أنار

٢٣ - مسألة : [تقدير الاعراب على حروف التثنية والجمع] *

إذا ثبت أنها حروف اعراب فالاعراب مقدر عليها ، خرج ذلك على
مذهب سيويه في الاسماء الستة ، وقد ذكرنا الحجة في ذلك
وما يرد عليها من الشبه ، وأجبنا عنه (١) ، ومثله ها هنا ،
ومن أصحاب سيويه من قال لا يقدر عليها ، اعراب (٢) ، وفرق بينها
وبين الأسماء الستة ، ووجه (٣) الفرق أن هذه الحروف أفادت معنى
غير الاعراب ، وهو التثنية والجمع ، فأفادت الاعراب بخلاف حروف
المد في الأسماء الستة ،

* هذه المسألة لا تستحق أن تكون مسألة مستقلة وحقها أن تكون جزءاً
من سابقتها فقط .

- (١) راجع مسألة (اعراب الأسماء الستة) وهي المسألة رقم (٢٠) .
(٢) أى أنه فهم رأى سيويه هكذا وتوضيح هذا في شرح الكافية للرضي .
وصاحب الرأي هو أبو علي الفارسي :
قال الرضي ٣٠/١ : " وقال سيويه حرف المد في المثني والمجموع
حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها ، قياساً على
مذهبه في الاسماء الستة فالمثني والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة
كالمقصود وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول .
وقال أبو علي لا اعراب مقدر عند سيويه على الحروف لأن النون عنده
عوض من الحركة والتثنية ، قال : وانما أبدل من الحركة مع كون
انقلاب الحرف دالا على المعنى لأن الانقلاب معنى لا لفظ فقد اعراب
اللفظي " ؟

(٣) لو قال : (كما أنها أفادت ..) لكان أجمل .

فانها لم تمد زيادة على كونها حرف اعراب فاحتيج الى تقدير
الاعراب وفيه فرق الخسر ، وذلك أن حرف الاعراب في الأسماء الستة
لام الكلمة ولا م الكلمة تحرك بحركة الاعراب فاذا (تمذرت)^(١) لفظا قـدـرت
والحروف في التثنية والجمع لا تستحق حركة فعند ذلك لم تتمذر لفظا
حتى تقدر ، بل زدت حروف اعراب ودالة على الاعراب ، ومع قيام الدليل
على الشيء لا يقدر والله أعلم بالصواب .

(١) غير واضحة بالأصل .

٢٤ — مسألة [النون في التثنية والجمع عوض من الحركة] *

النون في التثنية والجمع عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد^(١) . وقال بعض البصريين^(٢) : هي عوض من الحركة في موضع ، وهو مع الألف واللام ، وفيما لا ينصرف ، ومن التنوين وحده نحو فتى ورحى .

وقال آخرون : هي بدل من الحركة وحدها^(٣)

وقال آخرون : من التنوين وحده^(٤) ،

وقال الفراء^(٥) فرق بها بين ألف التثنية وبين ألف النصب في الواحد^(٥) .

وحجة الأولين : من وجهين .

أحدهما : أن الاسم مستحق للحركة والتنوين وقد تمذرا في التثنية والجمع والنون صالحة أن تكون عوضا منهما ، ووجدنا العرب قد زادوها فيهما فيغلب على الظن أنها زيدت لذلك .

ودليل ذلك زيادتها في الأمثلة الخمسة عوضا من الضمة ، وهذا دليل على صحة تعويضها من الحركة ، ودليل صحة تعويضها من التنوين ، أن النون والتنوين لفظهما سواء .

* ذكر المؤلف — رحمه الله — هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه (١٧)

وأنظر ابن يعيش ٤ : ١٤٠ / الهمع ١ : ١٦٣ ط الكويت وشرح

التسهيل ١ : ٨١

(١) أنظر المفصل ٤ / ١٤٠ ، والهمع ١ : ١٦٣ وعليه ابن ولاء ويوعلى

وابن طاهر والجزولي . (٢) نسبة السيوطي الى ابن جني الهمع

(٣) أي في المفرد نسبة ابو حيان الى ١ : ١٦٣

الزجاج الهمع : ١٦٣

(٤) نسبة السيوطي الى ابن كيسان (٥) انظر مذهب الفراء في همع الهوامع

١ : ١٦٣

الوجه الثانى : لما وجدنا النون فى موضع يستحق الحركة والتنوين ، وحذفت
فى موضع يحذف فيه التنوين وهو الاضافة ، فدل ذلك على ما قلنا ،
لكن ثبوت الشئ فى موضع وحذفه فى موضع آخر ليس بمبني ، بل لعله اقتضت
الفرق ، وليس الا ما ذكرنا .

فان قيل يفسد ما ذكرتموه من أوجه .

أحد عما : أن حروف المد هنا غير مستحقة للحركة لقيامها مقام
الحركة فى الدلالة على وجوه الاعراب ، فلم يبق ما يعوض منه .

والثانى : أن النون تثبت فى موضع لا يستحق الحركة مثل (العصا)
(والرحى) .

والثالث : أنها تثبت مع الألف واللام وهذا لا ينون .

والرابع : أنها تثبت فى (ما لا ينصرف) نحو : أحمد ،

والخامس : أن النون ثابتة فى (عذان) و (اللذان) ولا يستحق

ذلك حركة ولا تنوين . والجواب (١) عن الأول من ثلاثة أوجه :

أحد عما : أن الحركة مقدرة على هذه الحروف ولكن حركة لا تظهر
بخلاف ألف المقصور فجعل النون عوضا من ظهور الحركة المقدرة ان كانت لا تظهر
فى موضع ما ولكن الدليل يقتضى تقديرهما ، ان كانت هذه حروف اعراب ،

= وزاد السيوطى أنها التنوين نفسه نقله ابن هشام الحضراوى وأبو حيان

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل أن النون رافعة لنوهم اضافة أو

أفراد (١ / ٨١) فوافقتهم وظيفة التثنية وليست هى التنوين نفسه .

(١) حقها أن تكون (فالجواب) كما سبق .

وحروف الاعراب لا يعبر عن الاعراب لفظاً أو / تقديرا .

والوجه الثانى أن هذه الحروف مستحقة للحركة وان لم تقدر ،
فالنون عوض من استحقاق لفظ الحركة ، وبين اسحقاق الحركة ولفظها
فرق ظاهر ، ألا ترى أن قولك (دار) و (مال) الألف مستحقة للفتحه
لأن وزن الكلمة (فعل) ولكن تعذرت حركتها ولما صارت الى السكون ثبت
لها حكم الساكن ولم ينظر الى استحقاقها الحركة حتى لو سميت امرأه (بدار)
جوزت صرفه كما يجوز صرف (هند) ولو كان استحقاق الحركة بمنزلة لفظ الحركة
لم تصرفه .

والثالث : أن الألف تدل على التثنية وعلى الاعراب وهى حرفه ،
فقد ضعفت دلالتها على كل واحد من هذين ، فجعلت النون مقوية لها ،
أما المقصور فتظهر حركته فى التثنية فيعود الى الأصل كالصحيح .

وأما ثبوتها مع الألف واللام فجوابه من وجهين :

أحدهما : أنها اذا كانت عوضا منها وتعذر دلالتها على أحدهما
لمزواله ، بقيت دالة على الآخر ، ألا ترى أن الواو فى الزيدون تدل على
الجمع وعلى العلم والملميّه ثم ثبتت فى (سنون) و (قلون) و (ثبون)
فالواو معنا تدل على الجمع ولا تدل على المعانى الآخر ، وهذا كـ (كان) واخواتها
فانها فى الأصل دالة على الحدث والزمان ^(١) ، ثم خلعت دلالتها على الحدث
وبقيت دلالتها على الزمان ،

والثانى : أنها عوض من الحركة وحدها ، وأما ما لا ينصرف فالوجهان
المذكوران جواب عنه ، وجواب آخر : وهو أن ما لا ينصرف نحو أحمد اذا ثنى

(١) من قولك (كان) واخواتها الى وبقيت دلالتها على الزمان هذا النص
نقله السيوطى فى الاشباه والنظائر ١ : ٢٠٥ ونص على أنه نقله
التبسيين .

تنكر فاستحق الصرف ، وأما الصفة مثل (أحمر) فإذا شئ خرج عن شبه
الفعل فجاز أن ينون ، وأما ثبوتها في (هذان) فلأن هذا اللفظ ليس
تثنية صناعية بل ثبت فيه لوجهين :

أحدهما : أنها صيغة وضعت على هذا اللفظ لا أن الكلمة محربة والدليل
على ذلك أن التثنية الصناعية توجب التنكير مثل (الزيدان) و (شذان)
ليس بنكرة بل هو في ابتداء وضع الصيغة للتثنية مثل (أنتما) .

والوجه الثاني : أن النون عوض عن الألف المحذوفة لأن ذا في الواحد
ألف والتثنية تحتاج إلى ألف ، وقد حذفت أحدهما فكانت النون عوضا عن
المحذوف ، وهذا هو الجواب عن اللذان .

وأما مذهب الفراء : فذهب طريف وذلك أن النون تثبت بعد الياء
ويمد الألف ولا لبس مع الياء ثم أن النون تثبت مع الألف واللام ولا تثبت الألف
في المنصوب مع الألف واللام ثم أن الفرق قد حصل بأمور آخر فلا حاجة إلى
الفرق بالنون (١) .

(١) لم يختم المؤلف هذه المسألة بقوله : (والله أعلم بالصواب) كما هي عادته .

مسائل الجمع

٢٥ - مسألة [تنوين المقابلة]

التنوين في (مسلمات) وبابه ليس بتنوين الصرف ، بل هو تنوين المقابلة ،

ومعنى ذلك أن التنوين هنا نكير النون في مسلمون .

وقال الرضى (١) : هو تنوين الصرف .

ومحجة القول الاول : أن هذا التنوين يثبت في المحرفة المؤنثة ، فلم

يكن تنوين الصرف ، كالنون في (خلقة) و (عرشه) ، والدليل على أنها

ثبتت في المحرفة المؤنثة قوله تعالى (٤) : " فاذا أفضتم من عرفات " فأثبت

التنوين مع التثنية والتأنيث ، وكذلك قولهم : (هذه عرفات ماركا فيها) ،

* * " أنار المقتضب ٣/٣٣١ هـ مع الهوامع ٢/٨٠ هـ والبيان في غريب اعراب

القرآن لابن الانبارى ١/١٤٨ هـ والمرتل ١٠ هـ والجنى الدانى

للمرادى ١٤٥ هـ وغير ذلك .

وهذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولذلك

لم يذكرها ابن الانبارى في الانصاف .

(١) الرضى (٣٢٨ - ٤٢٠ هـ ، ٩٤٠ - ١٠٢٩) :

أبو الحسن على بن عيسى بن القثير الرضى ، عالم بالعربية أصله من

شيراز واشتهر وتوفى ببغداد ، وهو من تلاميذ أبي على الفارسى . -

شرح مختصر الجوى ، وله كتاب البديع وشي ايشان الفارسى ، والتنبيه

على خطأ ابن جنى في شي فصر المتنبي ، وغيرها راجع ترجمته في نهاية

الالباء ٤١٤ هـ وأنباء الرواه ٢/٢٩٧ هـ ومعجم الادباء ٥/٢٨٣ هـ والاعلام

فنصبوا عنها الحال ، وهو لا تنصب عن النكرة ، وتأنبها ظاهر ، وأما
تعريفها فإشعر أيضا ، فان الالف واللام لا يدخلان عليها ، فلا يقال :
(العرفات) ، فاذا ثبت هذان الوصفان لم يكن التنوين دلالة الصرف ،
لانه انما يكون كذلك في النكرة . فان قيل : لا يصح القياس على (خلفه) ،
لان النون هنا في حشو الكلمة ، وانها تثبت في كل حال ، والتنوين في —
(مسلمات) ليست كذلك ، وأما ثبوتها في (عرفات) ونحوها ، فهي زائدة

= (٢) (خلفه) : قال الازهرى : (رجل فيه خلفه اذا كان مخالفا

وما أدري أى خالفته هو) ، أنظر التهذيب ٤٠٢/٧ (خلف) .

(٣) (عرفته) قال الجوهري : (نقول نارت الى الرجل عرفته

أى بخوخر عيني) ، الصحاح ١٠٨٥/٣ .

(٤) البقرة آية ١٤٨ ، وعرفات مشعر من مشاعر الحج وفيها جبل

الرحمة تبعث عن مكة ٢٠ كم .

(٥) حكاه سيويه عن العرب أنار الكتاب ٢٦٨/١ .

لا للصرف ، ولا للمقابلة كما زيدت في قول الشاعر (١) :

سلام الله يا ماطر عليهمـــــــــــــــــــــــ
وليس عليك يا ماطر سلام

فاتنوين هنا زائد ، والكلمة صنية على النظم ، وعلى هذا يخرج نصب الحال
عنها ، لانها معرفة ، والتنوين زائد .

(١) الشاعر هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الاوسى الانصارى
الشهير بـ (الاخوص) اثار البيت في ديوانه ص ١٨٨ من قصيدة أولها :
أأن نادى هدلا ذات فلجج مع الاشراف في فنن حمام
(ماطر) المذكور في البيت هو زوج أخت زوجة الاخوص ، وكان قبيحا
ذميا قال الشاعر القصيدة في هجائه ، اثار مقدمة القصيدة في الديوان ،
وخزانة الادب للبغدادى ١٩٤/١ ، واثار البيت في كتاب سيبويه ٣١٣/١
بولاق ، وشرح أبياته للأعلم في هامش بولاق في الصفحة المذكورة ، ٢٠٢/٢
(هارون) ، وشرح أبياته لابن النحاس : ٦٧ ، وشرحها لابن السيرافى
٢٠/٢ ، ٤٠ ، والمقتضب ١٤/٤ ، ٢٢٤ ، والمجالس : ٩٢ ، وأمالى
الزجاجى ٨١ ، والمحتسب ٩٣/٢ ، وابن الشجرى ٣٤١/١ ، والانصاف
٣١١ ، والخزانة ٢٩٤/١ ، ١٥٠/٢ ط (هارون) والمغنى ١٠٨/١ ،
والمهم ٨٠/٢ ، والجنى الدانى ١٤٩ ، والمغنى ٣٧٩ ، وشواهده
٧٦٦ . وغير ذلك .

يستشهد النحاة بهذا البيت على تنوين النادى ضرورة ، وساقه المؤلف
للتأثير فقط ، لانه أراد اثبات زيادة التنوين في عرفات ضرورة بدليل تنوين
(ماطر) ضرورة وهذا على رأى المعتز لا على رأى المؤلف .

والجواب (١) : أن قياس التنوين هنا على نون (خلفه) صحيح وذلك
أن التنوين نون ، وقد ثبت هاهنا لا للصرف ، فكذلك التنوين في (مسلمات)
وقولهم : (هي زائدة لا للصرف هاهنا) فلا يستقيم ، لأن التنوين مطرد
في هذا الجمع ، وزيادة التنوين في (يامطر) غير مطرد ، لأن (مطر)
مبنى على الضم ، والمبنى لا ينون وإنما انحدر الشاعر إلى الزيادة ، وهذا من
مواضع الشعر ، على أن يونس^(٢) نصب (يامطرا) على الأصل وجعله تنوين^(٣)
الصرف .

واحتج الآخرون : بأنه تنوين يسقط بالالف واللام والوقف ، فكان ثبوته
علامة للصرف ، كالاسم المفرد ، وهذا يظل كونه مقابلا للنون في مسلمون ،
فإن تلك النون لاتسقط^(٤) في الالف واللام ، ولا في الوقف .

والجواب أن التنوين هنا رسيل النون في مسلمون ، لما ذكرنا من الدليل
عليه ، من ثبوتها في المعرفة المؤنثة ، والمقابل لشيء شبه به ولا يلزم في المشبه

(١) حقها أن تكون (فالجواب) كما تقدم .

(٢) يونس بن حبيب (٢٤ - ١٨٢ هـ ، ٧١٣ - ٨٩٨ م)

من مقدمي النحويين أبو عبد الرحمن تلميذ أبي عمرو والاختصاص الأكبر مولده
في (جبل) قرية على دجلة ، بين بغداد وواسط ، جمع النوادر واللغة
والأمثال ، ونقل السيوطي في المزهرة عن نوادره ، أن ترجمته في نزهة
الالبياء ٥٩ ، ومجمع الأدباء ٣١٠/٧ ، طبقات الزبيدي ٤٨ ، ومراتب
النحويين ٢١ ، ولاستاذنا الدكتور أحمد مكي الانصاري (يونس البصري)

بالشيء أن تجرى أحكام المشبه به على المشبه بل قد يفارقه في أحكام آخر
 ألا ترى أن مالا ينصرف مشبه بالفعل (بـ) ^(٢) وصف يجمع بينهما ، ولا يلزم من
 ذلك ثبوت أحكام الفعل كلها في مالا ينصرف ، بل هو مفصول بحكم يقوم -
 الدليل عليه ، فمن هاهنا (حذف) ^(٣) التنوين بالالف واللام والوقف هنا ،
 ولم يحذف بهما (في) ^(٤) مسلمون ، وكان الوجه في ذلك أن المؤنث فرع على
 المذكر ، قد ثبتت فيه المساواة في أن لفظ البير والنصب واحد ، كما فسى
 قولك : (رأيت المسلمين) و (مررت بالمسلمين) فلما كان محمولا عليه ^(٥)
 في التسوية بين النصب والجركان محمولا عليه في النون .
 وقد قيل : ان التنوين في (مسلمات) عوض عن الفتحة فان هذا الاسم
 كان يستحق الحركة بالفتح في النصب ، فلما تمذر ذلك لما ذكرنا من الحاقه
 بمسلمين ، عوض عن الحركة التنوين ، والتنوين يجوز أن يكون عوضا عن الحركة ،
 كما في التثنية والجمع ، ومن هنا حذف بالالف واللام والوقف ، لان تصويشه
 من حركة واحدة خفيفة لا يقتضى له ثبوته بكل حال ^(٦) . والله أعلم بالصواب .

= حياته وآثاره ومذهبه) . ط ١٢٧٣ م .

(٣) كلمة جملة (غير واضحة في الأصل) .

(٤) (في) ساقطة من الاصل .

(١) من هنا الى آخر المسألة تقدمت الورقة الى لوحة (٢) فما بعدها .

(٢) كلمات غير واضحة لتاكل أطراف الورقة .

٢٦- مسألة [جمع المذكر الذي فيه تاء التانيث] *

إذا جمعت الاسم المؤنث بالتاء الموضوع للمذكر نحو رجل (سى) طلحة
جمعت بالالف والتاء ، كحالة قبل التسمية ولا يجوز أن يجمع بالواو والنون (١)
وقال الكوفيون : يجوز ذلك ، وزاد ابن كيسان (٢) فقال تفتح عينه أيضا نحو
البحون ، وحجة الأولين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لم يسمع من العرب ذلك ، ولو كان جائزا لسمع ولو على -

الشدوذ .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٢٠) ، وكذلك ذكرها
ابن الانباري في الانصاف : ٤٠-٤٤ المسألة رقم (٤) وعنوانها هناك :
" هل يجوز جمع العلم بالمؤنث بـ التاء جمع المذكر السالم ؟ " .
وانظر الكتاب ٢ : ١٨١ / والمقتضب ٢ / ١٨٨ / والاصول ٢ : ٤٤٣ / وابن
يحيى ١ : ٤٧ .

(١) هذا هو مذهب البصريين ، قال ابن الانباري : ذهب الكوفيون الى أن
الاسم الذي آخره تاء التانيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو -
والنون وذلك نحو طلحة وطلحون واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان إلا أنه
يفتح اللام فيقول : الطلحون - بالفتح - كما قالوا أرضون ، حملا على
أرضات ، وذهب البصريون الى أنه لا يجوز ذلك .

(٢) ابن كيسان : (٢٩٩ هـ) ، أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ،
أخذ النحو عن المبرد وشعلب معا في بغداد ، ألف اختلاف نحو التوقيين
والبصريين ، وآراء النحاة متضاربة فيه فهو عند ابن الانباري خلط ولم يشبط
وعند الفارسي أنحى من الشيخين (المبرد وشعلب) ، ترجمته في نزهة اللبائ
٢٠١ ، تاريخ بغداد ١ / ٣٢٥ ، ومجمع الادباء ٦ / ٢٨٠ وطبقات -

الزبيدي ١٥٣ .

والثاني : أن تاء التانيث من حكم الالفاظ ، والواو والنون من علامات
(الالفاظ) ^(١) أيضا ، فلو جمع بالواو والنون لتناقض ، لان تذكر اللفظ ضد
تانيثه .

والثالث : أنهم أجازوا جمعه بـ الالف والتاء وقالوا : (٢)
ـ طلحة الطلحات ـ

ولو جاز بالواو والنون لوجب ولم يجز غيره اعتبارا بالمعنى وهو التذكير

(١) غير واضحة فى الاصل .

(٢) هذا بقية بيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، فى رثاء طلحة بن عبد الله
بن علف الخزاعي ، وكان طلحة هذا أجود أهل البصرة فى زمانه ، ذهب
عينه فى (سمرقند) ولاء يزيد بن مسلمة على (سجستان) ومات فيها واليا
وكان ابن قيس يمدحه ولما مات رثاه بقصيدة أولها :
رحم الله أعظم دفنوها سجستان طلحة الطلحات
أنار ترجمته فى الشعور بالسمر للصفدى مخطوطة المدينة رقم (٢٨) تاريخ
والمجير لابن حبيب : ١٥٦ - والمعارف : ٢٢٨ : وخزانة الادب ٣ / ٣٩٤ ،
٤٩٥ . ويسمى طلحة بن عبد الله الصحابى المشهور بطلحة الجود ، وطلحة
القياس وطلحة الخير ، وطلحة الطلحات أنار طبقات ابن سعد ^{الشاعر} ٣ / ١٥٢ ،
والمعارف : ٢٢٨ أما سبب تسميته بطلحة ^{الاول} الطلحات ، وسبب اخافة الرقيات
الى الرقيات فتجده فصلا فى شرح ابن يعيش للمفصل ١ / ٤٧ ، ٤٨ .
أما البيت فتجده فى الانصاف ٤١ ، وشرح المفصل ١ / ٤٧ ، وهمـ
الهوامع ٢ / ١٢٧ ، والدرر ٢ / ١٦٢ ، والمقتضب ٢ : ١٨٨ وفيه (نظر
الله) ويوجد فى ديوانه ٢٠ .

واحتج الآخرون^(١) بأنه لفظ فيه علامة تأنيث سمي به مذكر يعقل فجمع بالواو والنون ، كالذي أخره ألف التأنيث نحو موسى وعيسى فانك تقول في جميعه موسون وعيسون فكانت (الملة^(٢)) في ذلك أن العبارة فيه بالمعنى ، والمعنى على التذكير ، فوجب أن يذكر بعلامة التذكير وهو الواو والنون كما في الألف (ويتأيد ذلك^(٣)) بشيئين :

أحدهما : أن الألف أدل على التأنيث والنم من (التاء^(٤)) ، ألا ترى أن التاء (تدخل لا للتأنيث المعنى بل للجمالة نحو راوية ونسابة والألف^(٥)) لا تدخل إلا للتأنيث ، فإذا جازا بال (دلالتها^(٦)) على التأنيث فسي الجمع كنبت التاء أولى بذلك .

والثاني أن تاء التأنيث قد يقدر اسقاطها ويكسر الاسم على حكم المذكر (كقولهم^(٧)) :

(١) قال ابن الأنباري : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : " إنما قلنا إنه

يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لأنه في التقدير جمع طلع لأن الجمع قد

تستعمله المرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر :

— وعقبه الاعتاب في الشهر الأصم —

فكسر على ما لا هاء فيه ، وإذا كانت الهاء على تقدير الاسقاط جاز جمعه

بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون ، والذي يدل على

صحة مذهبننا أنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلا بحمراء أو (حبل) لجمعه

بالواو والنون ٠٠٠ الخ (الانصاف : ٤٠)

(٢) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

(٣) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة رقم (٣) .

— عقبة الاعقاب فى الشهر الاصم (١) —

والاعقاب ليس بتكسير العقبة ولكنه حذف التاء فصار عقبا كقفل (٢) كما
حذفت فى جمع التانيث نحو طلحات .

أما ابن كيسان (٣) : فقال تفتح عين الكلمة تنبيهها على أن الاسم منغير ،
منقول الى المذكر ، كما غيروا فى أرضون .

والجواب : (٤) أما قولهم : " العبرة فى هذا الموت بالمعنى ، فيجب
أن يؤتى بعلامة التذكير " ، قلنا : ليس كذلك بل العبرة فيه باللفظ ألا ترى
أنهم جمعوا طلحة على طلحات والملة فى ذلك أن الواو والتاء لفظان فيجب
أن يكونا علامتين لما هو لفظ ولفظ طلحة مؤنث ، فلا تجعل علامته الواو

(١) هكذا ورد فى الانصاف ص ٤٠ دون نسبة ، والاصم هو شهر رجب
قال الفراء : فى كتابه " الايام والليالى والشهور " تحقيق ابراهيم اليبيارى ص
١٦ " ومن العرب من يسمى رجبا الاصم ٠٠٠ وأنشد :

يارب ذى خال وذى عم عمم قد ذاق كاس الموت فى الشهر الاصم
وانظر لسر الأزمدة والامكنة للمرزوقى ٢٨١/١ ٢٨٤ ط الهند سنة ١٣٣٢ هـ

(٢) بعد كلمة (قفل) تصحيح على هامش الورقة لكن تمذرت قراءة ته لتلف الورقة

(٣) تقدم التصريف به ورأيه فهذا فى الانصاف قال ابن اليبيارى :

" أما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال : انما جوزنا جمعه بالواو والنون

وذلك لان التاء تسقط فى الطلحات فاذا سقطت التاءبقى الاسم بغير

تاء جوزنا جمعه بالواو والنون كقولهم (أرض وأرضون) وكما حركت العين فى

أرضون بالفتح حملا على أرضات فكذلك حركت العين من (الطلحون) حملا على

الطلحات ، لانهم يجمعون ماكان على فعله من الاسماء على فعلات / الانصاف (٤) /

(٤) رد ابن الانبارى على الكوفيين فى الانصاف فقال : " أما الجواب عن كلمات

الكوفيين : أما قولهم انه فى التقدير جمع طلع قلنا هذا ناسد لان الجمع اما

وقع على جميع حروف الاسم ٠٠٠ (الانصاف : ٤٢) .

التي هي من علامات المذكر ، ألا ترى أنك لو سميت امرأة بـ (جفرا) لم تجمعها بالواو والنون بل بالالف والتاء اعتبارا بالمعنى لما لم تكن هناك علامة التانيث فاذا كانت فيه علامة وجب أن تراعى (١) فلا تبدل بعلامة أخرى وأما موسى وعيسى فانما جاز جمعه بالواو والنون لوجهين :

أحدهما : أن الالف لازمة موضوعة مع الاسم من أول وضعه ، فجرت مجرى

بقية حروفه .

الثاني : أنها لا تبقى على لفظها في جمع المؤنث ، بل تبدل نحو صحراوات (٢) فاذا كانت كذلك جاز ألا يعتبر بداليتها على التانيث ، بل يغلب فيها حكم اللانم ، بخلاف التاء — فانها غير لازمة فغلب فيها حكم العلامة ، وأما (عقبة الاعقاب) فلا يصرح عليه لانه من الشذوذ ، ولان جمع التكسير كثير الاختلاف وهو غير منضبط بخلاف جمع التصحيح ، لانه مضبوط (٣) وأما أرضون وابه فالواو

(١) في الاصل (تراعى) .

(٢) كان الانسب أن يثب بـ كلمة فيها تاء التانيث المقصورة . . . لتناسب كلمتي

(موسى وعيسى) أما صحراوات فانها جمع صحراء بالالف التانيث الممدودة

كما هو معلوم .

(٣) قال ابن الانباري : " أما ما استشهدوا به من قوله :

— وعقبة الاعقاب في الشهر الاصم —

فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه لان جمع التصحيح

ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه . " (الانصاف : ٤٢) .

فيه ليست علامة للتذكير بل زيدت تعويضا من المحذوف وشواته التانيث أو —
عوضا من حذف لام الكلمة جبرا للوهن الحاصل بالحذف ، والواو والنون في ،
مسألتنا علامة محضة فلا تثبت فيها علامته التاء آخرها (١)

(١) لم يناقش رأي ابن كيسان لا بالتأييد ولا بالنفي ، وربما التمسنا له بعض
المخالف يروى أنه رد على الكوفيين والتالي فهو يرد أيضا على من رأى رأيهم إلا
أن ابن كيسان زاد عليهم فتح اللام من (طلحون) فكان الانسب أن يرد —
عليه بائفراد وقد فعل ذلك ابن الأثير فقال :
أما قول ابن كيسان " أن التاء تسقط في الطلحات فإذا سقطت التاء
جاز أن تجمع بالواو والنون " ، قلنا هذا فاسدا لأن التاء وإن كانت
محذوفة لفظا إلا أنها ثابتة تقديرا الخ
وقال : فأما قوله : " أن الميم حركت من أرضون بالفتح حملا على أرضات " .
قلنا : لا نسلم وإنما غير فيه لفظ الواحد لأنه جمع على خلاف الأصل . . الخ
(الانصاف : ٤٦٤ ٤٦٥) .

(٢) لم يفتتح المؤلف هذه المسألة بقوله والله أعلم بالصواب كما هي عادته .

٢٧- مسألة [رافع المبتدأ] *

المبتدأ يرتفع بالابتداء ، والابتداء كونه أولا مقتضيا ثانيا (١) .

وقال بعضهم يرتفع بتعريفه من الموامل اللغائية . (٢)

وقال آخرون : يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار . (٣)

وقال آخرون : يرتفع باسناد الخبر اليه .

وللكوفيين مذهبان :

أحدهما : يرتفع المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ ويسدونها المترافعين ،

والذهب الثاني : أنه يرتفع بالعائد من الخبر . (٤)

(*) أورد المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٢١) وشيخ اللج

لوحة (٤٦) كما أوردها ابن الانباري في الانصاف ٤٤-٥١ وهي المسألة

رقم (٥) وقد دمجها ابن الانباري هي والمسألة التي بعدها في رافع -

الخبر فجعلهما في مسألة واحدة وعنوانها هناك : " القول في رافع

المبتدأ والخبر " .

وأشار الكتاب ٧: ١ بولاق ، ٢٣ هارون ، والمقتضب ٢: ٤٩ ، ١٢: ٤

١٢٦ ، وأصول ابن السراج ٦٢: ١ ، والايضاح للفارسي : ٤٩ ، والخصائص

٢: ٢٨٥ ، والمرتل : ١١٤ ، وابن يعيش ١: ٨٣ ، ٨٤ ، وأسرار السرية

٦٧ : ابن عقيل ١: ١٨٩ ، والاشموني ١: ٢٥٤ ، والتصريح ١: ١٨٩ ،

والصبان ١: ١٨٦ ، وجمع الموامع ٢: ٨ ط الكويت .

(١) قال المؤلف في اللباب : " وهذا هو القول الصحيح واليه ذهب جمهور

البصريين " لوحة (٢١) .

والدليل على الذهاب الأول من ثلاثة أوجه (١) :

أحدها : أن الابتداء معنى يختص بالاسم فكان عاملا كالفعل ببيان أنه معنى أن معنى الابتداء ما ذكرناه من كونه أولا مقتضيا ثانيا — وهذا وصف وجودي — واللفظ انما عمل لا اختصاصه . فيجب أن يعمل المعنى لا اختصاصه أيضا .

والوجه الثاني : أن كون الاسم أولا مسندا إليه ، أصل في الجملة فوجب أن يكون مرفوعا بذلك ، كالفاعل ، فانه ارتفع بالفعل لهذه الوصفين .
الوجه الثالث : أن الابتداء معمول وكل معمول لابد (له) من عامل والفاعل لا يخلوا من أن يكون الابتداء كما ذكرنا أو واحدا مما ذكر من المذهب ، وكلها ماعدا الأول باطل .

أما ما في النفس من معنى الاسناد فهو معنى الابتداء كما ذكرنا ، وأما نفس اسناد الخبر فغير عامل لان حكم العامل أن يكون قبل المعمول .

(٢) قال ابن الخشاب : " وجموع هذه الصفات هو الابتداء " المرتجل ١١٤ وقد نسب المؤلف الرأي الثاني الى المبرد في الباب لوحة (٦١) ، وقال — المبرد في المختار : " فأما رفع الابتداء فالابتداء ، ومعنى الابتداء التنبيه والتصريح عن الصوامل وغيره " ١٦٦ : ٤ .

(٣) نسب المؤلف في الباب لوحة (٦١) الى الزجاج ، وانظر في الفصل ٨٥ : ١ (٤) لم يذكره ابن الانباري في مسألة (العامل في الابتداء أو الخبر) وذكره السيوطي في الهمع ١ : ٩ وقال السيوطي : " ووافق الكوفيون ابن جني وأبو حيان " .

(١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : " أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ان العامل هو الابتداء ، وان كان الابتداء هو التصريح من الصوامل اللفظية لأن الصوامل اللفظية في هذه الصناعة ليست مفرقة حسية كالأحراق للنار والافتراق للماء "
والجواب : ان الصوامل اللفظية هي التي لا يفرقها عن غيرها إلا باللفظ .
(٢) كلمة (له) ساقطة من الاصل .

وحكم الخبر أن يكون بعد المبتدأ ، فهما يتنافيان^(١) وأما التصرى من العوامل
فانه غير عامل ، لان ذلك عدم والعدم لا يعمل .

فان قالوا: نحن نجعله عاملا بل هو اشارة على العامل ، قيل : يلزم من
ذلك أن يكون العامل موجودا مدلولاً عليه فان أرادوا بذلك أن تصرى من
العوامل اشارة على الابتداء فهو ما ذكرناه^(٢) فانه لا تصرى منها الا وهو أول
مقتضى لثان ، فالتصرى شرط يحقق الابتداء الذى هو العامل ، كالحياة فانها
شرط لتحقيق العلم ، وليست الملة فى وجود العلم .

وأما رفع كل واحد منهما بالآخر ، فلا يصح لوجهين : (٣)
أحدهما : أن كل واحد منهما قد يكون جامدا والجامد لا يعمل اذ لا
معنى فيه يتأثر به المعمول .

والثانى : أن المبتدأ لو كان مرفوعا بالخبر لوجب أن يكون فاعلا اذا كان
الخبر فعلا ، والفاعل لا يكون قبل الفعل ، وأما ارتفاعه بالمائد فلا يصح
لثلاثة أوجه :

-
- (١) لعله هنا يشير الى رأى ابن جنى الذى وافق الكوفيين فى أن العامل
فى المبتدأ هو الخبر ، وان خالفهم فى العامل فى الخبر كما سيأتى .
(٢) الواقع أن الرايين ملتقيان ، لان التصرى هنا هو الابتداء .
(٣) هذا هو الرد على حجة الكوفيين وأن الاجدر أن يعرف لنا حجة
الكوفيين أولا ثم يرد عليها ، لذلك نراه يكرر الرد عليهم بعد عرض حجتهم
كما سيأتى بعد قليل .

أحدها أن المائد لا يحمل في الطرف ولا في الحال ، مع أن المامل
فيهما قد يكون معنى ضعيفا ، فالأى يحمل هنا أولى .
والثاني : أنه يفضى الى عمل ما في الصلة قبل الموصول ، وذلك باطل ألا
ترى أن الفعل لو كان في ذلك الموضع لم يحمل فالنصير أولى .
والثالث : أن المائد لو رفع للزم الرفع في قوله ، (زيدا غريته) ولما جاز
أن يحمل فيه المحذوف ويلغى المائد ، دل على أنه ليس بمامل وإذا بطلت
هذه المذاهب ، تعين ما ذهبنا اليه .

فان قيل : لو كان الابتداء عاملا لطرد في كل اسم مبدوء به وليس كذلك
ألا ترى أنه لو قلت زيدا غريته لم يرتفع بالابتداء ، قلنا : ليس هذا معنى -
الابتداء الذي ذكرنا بل معناه الابتداء المقتضى ما يستند اليه ، ولو كان معنى
الابتداء ، مذكروا لوجب أن يكون الفعل والحرف المبدوء بهما مرفوعين ، وليس
كذلك ، لان ذلك لا يقتضى (ما يستند^(١)) الى المبدوء به بخلاف الابتداء
على ما ذكرنا .

أما حجة الكوفيين^(٢) فقد قالوا : أن كل واحد من الابتداء والخبر لا يستغنى

(١) غير واضحة في الاصل -

(٢) قال ابن الانباري : " أما الكوفيون فاستجوا بأن قالوا : انما قلنا ان -
المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالابتداء لا فوجدنا المبتدأ لا يد له
من خبر والخبر لا يد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه ولا يتم -
الكلام إلا بهما . الخ .

قالوا : ولا يجوز أن نقول ان المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لانا نقول الابتداء
لا يخلو اما أن يكون شيئا من كلام العرب عند الظاهر أو غير شيء ، فان كان
شيئا فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف الصان فان
كان اسما فينبغى أن يكون قبله اسم يرفعه وكذلك ما قبله الى ما لا غاية
له وذلك محال . وان كان فعلا فينبغى أن يقال زيد قائما كما يقال =

عن صاحبه ، فوجب أن يكون عاملاً فيه لتأثيره به في المعنى ، لان المؤثر في
المعنى يؤثر في اللفظ ، ويدل على ذلك أدوات الشرط فانها تجزم الفعل
وذلك الفعل ينصبها كقوله تعالى (١) : (أيا ما تدعونه الاسماء) فأيا
منصوب بندعو تدعو مجزوم بأى وكذلك قوله (٢) (فأينما تولوا فثم وجه الله)
(وأينما تكوا يدرككم الموت) (٣) ولا يلزم على ما ذكرنا الفصل والفاعل ، —
فان كل واحد منهما لا يستغنى عن الآخر ، ومع هذا فالفعل لا يرتفع بالاسم
لانا نقول / الفصل غير عامل لمحل الاسم فيه ، بخلاف المبتدأ والخبر .
والجواب (٤) : عما ذكره أن عمل كل واحد منهما في صاحبه تأثير فيه
وا يؤثر يجب أن يكون أقوى من المؤثر فيه وذلك مستحيل هنا لان —

== حضر زيد قائماً وان كان أداة فالادوات لا ترفع الاسماء على هذا الحد
وان كان غير شيء فالاسم لا يرفعه الا رافع موجود غير معدوم ومتى كان
غير هذه الاقسام الثلاثة التي قد مضى فيها فهو غير معروف .
قالوا : ولا يجوز أن يقال انا نعتي بالابتداء ، التصرى من العوامل اللفظية
لانا نقول اذا كان معنى الابتداء هو التصرى من العوامل اللفظية فهو
اذا عبارة عن عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملاً (الانصاف ٤٥ و ٤٦) .
(١) الاسراء آية : ١١٠ .
(٢) البقرة آية : ١١٥ .
(٣) النساء آية : ٧٨ .
(٤) أنار رد ابن الانبارى وجهة النار الكوفية في الانصاف ٤٨ — ٥٠) .

اشتراكهما في التأثير يدل على استوائيهما في القوة فيمتنع تأثير أحدهما
في الآخر ، وليست الجملة مختلفة حتى تكون من باب الجهتين وخرج على هذا
أدوات الشرط فإن الجهة هناك مختلفة وميانه من وجهين :

أحدهما : أن أيا وأخواتها نائية عن حرف الشرط فهي تعمل بحكم النيابة
ويعمل فيها بحكم الاصاله .

الثاني : أن عمل الفعل في أداة الشرط النصب وعمل الاداة فيه الجزم
وهما مختلفان فالنصب حكم المفعول والجزم هو حكم الفاعل ، فالضموم
والعامل والمحل مختلفات ، بخلاف المبتدأ والخبر فانهما اسمان مرفوعان لا
وجه فيهما سوى ذلك .
والله أعلم بالصواب .

٢٨ - مسألة [رافع الخبر] *

(١)

خبر المبتدأ يرتفع بالابتداء عند ابن السراج وجماعة ،

(٢)

وقال أبو طي وابن جنى يرتفع بالمبتدأ ،

(٣)

وقال آخرون يرتفع بالابتداء والمبتدأ ،

(٤)

وقال الفراء يرتفع بالمبتدأ وقد تقدم ذكره (٥) وحجة الأولين : أن الابتداء

(٦)

يقضي اسمين وقد عمل في أحدهما فيعمل في الآخر ، ككان و (ان) فان

قيل الابتداء معنى ضعيف فلم يقو على العمل في شيئين ألا ترى أن (لا)

تعمل في الاسم ولا تعمل في الخبر وكذلك (ان) في قول الفراء ، فذلك

ها هنا .

* راجع ثبت التخریجات في المسألة السابقة .

(١) هو رأي الأخفش ، والرماني كما في المصحح .

وأما ابن السراج فيقول في كتاب الأصول : " والخبر رفع بهما نحو قوله :

الله ربنا ، وصحمد نبينا ٠٠٠ الأصول ١ : ٦٣

وهذا مخالف لما نقل عنه أبو البقاء هنا ولعله رأى آخر لابن السراج .

(٢) ابن جنى (٣٣٠ تقريباً - ٣٩٢ هـ) .

أبو الفتح عثمان بن جنى الأزدي بالولاء . مولده في الموصل وانتقل إلى بغداد

لازم أبا طي الفارسي طويلاً ورجع في اللغة والنحو ، طاصر المتبني وجمع شعره

وشرحه واشتهرت مؤلفاته ومن أبرزها (الخصائص) و (المحتسب) و (اللص)

و (سر صناعة الأعراب) و (المنصف) وغير ذلك .

ترجمته في مقدمة الخصائص .

راجع نزهة الأفيلا : ٤٠٦ / تاريخ بغداد ١١ : ٣١١ / معجم الأدباء

٥ : ١٥ ولد الدكتور فاضل السامرائي (ابن جنى النحوي) .

والجواب (١) أن الابتداء عامل يضعف عن العامل اللفظي ، وهذا لا يمنع من العمل في اسمين ، لأن طة العمل هو الاقتضاء ، والاقتضاء في الابتداء كإقتضاء (كان) و (إن) يدل عليه أن (كان) و (إن) أضعف من الفعل المتعدي وقد عملا في اسمين كما عمل (ضرب) في الفاعل والمفعول ،

فان قيل لو جرى المعنى مجرى اللفظ العمل في الظروف والأحوال كما يعمل اللفظ (٢) وانت لو قلت : (زيد قائم خلفك) لم يعمل الابتداء في ظرف قيل عنه جوابان :

أحدهما أن العامل في ظرف هناك أقوى من الابتداء ، وهو اسم الفاعل أو الفعل ، فلا حاجة إلى عمل الابتداء .

(٣) أنظر رأي ابن جنى في الخصائص ٢ : ٣٨٥ قال : ومعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه ، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه لأن رافعه ليس المبتدأ وحده وإنما رافعه (الابتداء والمبتدأ) جميعا فلم يتقدم الخبر عليهما معا وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ وهذا لا ينقض . وهذا مخالف لما نسبته إليه المؤلف ولكن المشهور عن أبي الفتح في كتب النحو هو ما أثبتته المؤلف أنظر شرح الرضى ١ : ٨٧ ، وكلام ابن جنى في الخصائص مخالف لما رواه السيوطي في المهمم ٢ : ٩ (الكهيت) وربما أن ما أثبتته المؤلف ورد في بعض مؤلفات ابن جنى الأخرى .

(٤) أنظر المختضب ٢ : ٤٩ ، ٤ : ٩٢ ، ١٢٦ ، وقال ابن يعيش :

ونذا القول عليه كثير من البصريين .

(٥) نسبته ابن الأنباري إلى عموم الكوفيين ، وكذلك فعل ابن يعيش والسيوطي

(٦) تقدم ذكر في المسألة السابقة (مسألة العامل في المبتدأ)

(٧) ما بنى القوسين غير واضح في الأصل .

(١) الصواب فالجواب كما تقدم

(٢) ما بين القوسين مصحح من هامش المرقعة بخط الناسخ نفسه .

الثاني : أن الابتداء لا يقتضى الظرف والحال مخصوصة ، فان جميع الأفعال وما يشتق منها صريح يقتضى الظروف ، فلا اختصاص له بالابتداء ، بخلاف الخبر فان له اختصاصا ، بالابتداء اذا لا ابتداء الا وله مبتدا ، ولا مبتدا الا وله خبر مخصوص .

وجواب آخر وهو أن الابتداء أضعف من اللفظ فيقارن اللفظ فيما ذكروا ويوافقه في العمل في الاسمين ككان وان فانهما ينمضان في الاسمين ولا يمحطان في الظروف .

واحتج القائلون بأن المبتدا هو العامل ^(١) من وجهين أحدهما أن المبتدا لفظ هو أحد جزأى الجملة فعمل فيما يلزمه كالفعل مع الفاعل وانما قلنا ذلك ، لأن اللفظ أقوى من المعنى ولأن الابتداء يقتضى المبتدا والمبتدا يقتضى الخبر فأضعف العمل الى أقرب المقتضين وأقواهما .
والوجه الثاني : أن معنى الابتداء يبطل بدخول العامل على المبتدا والمبتدا لا يبطل معناه بذلك ألا ترى أن قوله كان زيد قائما قد بطل فيه معنى الابتداء (بكان) وكذلك (ان) ومعنى المبتدا لا يبطل لأن المبتدا هو المخبر به وما لا يبطل أولى بالعمل ^(٢) .

(١) رأى الفارسى وابن جنى والكوفيين كما تقدم .

(٢) لم يعلق بشئ على رأى الفارسى وابن جنى ولكنه أبطله حينما رد على

القائلين بأن العامل الابتداء والمبتدا معا كما سياتى .

كما أن المؤلف لم يصرح لرأى الفراء لأنه يبطل ببطلان رأى الفارسى وابن جنى

ومعلوم أن الفراء أسبق من الفارسى وابن جنى معا ، فهل معنى ذلك أنها وافقه في هذا الرأي ، لا يبدو أنه كذلك .

واحتج الآخرون بأن الابتداء ضعيف وكذلك المبتدأ فإذا اجتمعا صار العامل قويا ، كما أن (ان) الشرطية تعمل في فعل الشرط ثم يحملان في الجزء (١) .

والجواب : أما عن عمل المبتدأ فلا يصح لوجهين :

أحدهما : أن المبتدأ اسم جامد ليعرف فيه معنى الفعل ، والجوامد لا تعمل

بخلاف المبتدأ فإنا قد ذكرنا شبههم به بالفعل ،

وقولهم هو أحد جزأى الجملة لا يقتضى العمل فان الفاعل / أحد جزأى الجملة

ولا يعمل في الجزء الآخر .

للوجه الثانى : - أن المبتدأ لو كان عاملا لم يبطل عمله لدخول عامل آخر عليه ،

ومن المعلوم البين أن (كان) و (ان) يحملان في الخبر عند أبى على مع اشتراك

الجميع في اللفظ ، قوله : ((المبتدأ يقتضى الخبر))

(١) كما يرى أكثر البصريين .

قلنا : انما اقتضاه بواسطة اقتضاء الابتداء لهما ، فالأصل هو الابتداء الذي
أحدث للمبتدأ اقتضاء الخبر ومثاله في الحسية أن النار توصل الحرارة الى ما في
القدر ولكن بواسطة القدر لا أن القدر هو المنضبة .
كقولهم " معنى المبتدأ يبقى بعد بطلان الابتداء " ، ليس كذلك لأن معنى
الابتداء هو اقتضاء الاسم المبتدأ للخبر وهذا باق بعد كان وان وانما لم يعمل
لوجود ما هو أقوى منه ، ثم ولو قدرنا بطلان معنى الابتداء للزم منه بطلان معنى
المبتدأ ، لأن المبتدأ لم يكن مبتدأ الا لوجود معنى الابتداء ، واذا زال الموجب
زال الموجب .
وأما قول الآخرين : لوجود معنى الابتداء ، و
" انه قوى أحدهما بالآخر " ليس كذلك لأن المبتدأ لا يصلح للحمل فلا يصلح
أن يقوى به العامل وأما (ان) الشرطية / فيأتى الكلام عليها في موضعها
ان شاء الله تعالى والله أعلم بالصواب .

(١) حقها أن تكون فليس بالقاء لانها واقعة في جواب أما .

(٢) لم يتحدث عنها في ما وجدنا من الكتاب وربما كان في الجزء المفقود منه .

٢٩- مسألة [العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور]

إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر^(١) على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده بل يكون الاسم مبتدأ والظرف خبراً مقدماً وفيه ضمير كما لو كان مؤخراً في اللفظ ، وقال أبو الحسن الاخفش^(٢) والكوفيون : يرتفع الاسم بهما كما يرفع بالفعل ويخلوان عن ضمير لهما في الظاهر .

وجبة الاولين^(٣) ستة أوجه :

أحدها : أن الظرف جامد فلم يعمل كسائر الجوامد .

والثاني : أنه لو كان عاملاً عمل الفعل كما عمل فيه عامل آخر وتخطاه السى الاسم ، وأنت تقول : ان خلفك زيدا وكان خلفك زيد ، ورأيت خلفك زيدا

(x) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (ب) ، كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ٥١ : ٥٥ وهي المسألة رقم (٦) وعنوانها — هناك : " مسألة في رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور " وانظر شرح الرضى ١ : ٩٤ ، والمنفى : ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، وهمع الهوامع ٢ : ١٠٧ ، والتصريح ١ : ١٩٨ ، والصبان ١ : ١٩٣ .

(١) يريد (الجار والمجرور) وكأنه أراد أن يقول (حرف الجر مع مجروره) فاكفى بالجزء الاول فقط كما هي عادة بعد النحويين في هذا الموضع بالذات لكن الشيء المتفق عليه بين الجميع أن المقصود هو عمل (الجار والمجرور) عمل الفعل ، وليس المقصود هو عمل حرف الجر وحده على الإطلاق .

(٢) سبق التصريف به .

(٣) هذه حجة البصريين قال ابن الانباري : " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أن الاسم بعده يرتفع بالابتداء ، لانه قد تصرى من العوامل اللفظية وهو معنى الابتداء ، فلو قدر شاهنا عامل لم يكن الا الظرف وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملاً لوجهين :

احدهما : أن الاصل في الظرف أن لا يعمل . والثاني : أن لو كان عاملاً لوجب أن يرتفع به الاسم كقولك : زيد بك مأخوذ ، وما لا جماع انه لا يجوز ذلك . (الانصاف / ٥٢ : ٥٣)

فيحمل الفعل في الاسم ، ولا يعمل الظرف ، ولو جرى الظرف مجرى الفعل

لما دخلت عليه هذه الحوامل لان من حكمها أن لا تدخل على الفعل .

الوجه الثالث : أن الظرف لو كان عاملا لم يتصل به ضمير الاسم اذا تقدم

وقد جاز ذلك اجماعا ، كقولك : (في داره زيد) و (في بيته يؤتى الحكم)^(١)

ولو كان هذا الحامل لكان اضمارا قبل الذكر لفظا وتقديرا .

الوجه الرابع : أنهم اتفقوا على قولك : (في الدار زيد قائم) أن زيدا

مبتدأ وقائم خبره والخبر عنده ^(٢) مرفوع بالابتداء وعند ^(٣) هم بالابتداء فحينئذ قد

بطل عمل الظرف وتعلق بقائم الذي هو الخبر ولو جرى مجرى الفعل لم يكن

كذلك .

والوجه الخامس : أن الظرف لو عمل في الاسم من حيث هو قائم مقام

الفعل لجاز قولك : (اليوم زيد) اذ (التقدير) ^(٤) استقر اليوم زيد

ولما لم يجوز لكون الاسم جثة والظرف زمانا بأن أنه لم يحمل لما ذكروا .

والوجه السادس : أن الظرف لو عمل لوجب ألا يجوز قولك (بك زيد مأخوذ)

و (فيك زيد راغب) فزيد في الموضعين مبتدأ وما بعده الخبر ، ولو جرى مجرى

(الفعل) لفسد الكلام فان قيل : انما لم يجوز ذلك لنقصان الظرف هنا

اذ لو اقتصر على قولك : (بك زيد) و (فيك عمرو) (لم) يكن كلاما . —

(١) هذا مثل قالته العرب سيأتي تخريجه في المسألة (٣٢) .

(٢) عند البصريين ، وعنا ترى أبا البقاء يعد نفسه بصريا .

(٣) عند الكوفيين كما تقدم في مسألة (٢٧) .

(٤) كلمة التقدير صححت في هامش الورقة بخط الناسخ نفسه .

قلنا نقصا نه لا يمنع من عمله ، ألا ترى أن قولك (صار زيد) وكان عمرو ناقصاً ،
ويعملان عمل قام وصار وهما تامان واحتج الآخرون من وجهين (١) :

أحدهما : أن الظرف لا بد له من عامل وهو الفعل ، فإذا تقدم على الاسم
وجب أن يكون عامله قبله وهو الفعل ، وإذا كان قبله وقد أقيم الظرف مقامه
وجب أن يعمل كما يعمل الفعل في الاسم إذا كان قبله .

والوجه الثاني : أن الظرف إذا اعتمد على شيء قبله كالمبتدأ وذو الحال
وغيرهما يعمل ، ومن المعلوم البين أن العمل غير مضاف إلى ما اعتمد عليه
فوجب أن يكون منسوبا إليه .

(١) هذه حجة الكوفيين ومن تابعهم من البصريين .

(٢) واحتج لهم ابن الأنباري في الانصاف بقوله : " أما الكوفيون فاحتجوا بأن
قلنا ذلك لأن الأصل في قولك : أمك زيد وفي الدار عمرو حل
أمك زيد وحل في الدار عمرو فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ... الخ " .
(الانصاف ص ٥١ - ٥٢) .

وقال الرضي في شيء الكافية ١ : ٩٤ : " وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم
أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان أو جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو
في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية بينما المشهور من مذهب الكوفيين والاختصاص
الجواز لا الوجوب .

(أنظر مغني اللبيب : ٤٩٥ ، السمع ٢ : ١٠٧ .

والجواب (١) : أما تعلق الظرف بالفعل فلا يوجب أن يكون الفعل قبله
 لان الغرض يحصل بأن يكون الفعل بعد الاسم ، وواقعا في التقدير قبل الظرف
 كما ذكرناه (في الدار زيد قائم) و (بك زيد مأخوذ) فان ما يتعلق به الظرف
 بعد الاسم ، ولم يخل ذلك بمعنى الكلام ، كذلك هاهنا ، وأما اذا اعتمد
 الظرف فانما يجوزوا اعماله لانه باعتماده أشبه بالفعل لان الفعل لا يستقل بدون
 الاسم ، واذا اعتمد الظرف صار كغير المستقل ولان الاشياء التي يعتمد الظرف
 عليها يقتضى الفعل فجعل الظرف كالفعل لاقتضاء ذلك الشيء الفعل ، —
 بخلاف ما اذا لم يعتمد . والله أعلم بالصواب .

(١) رد ابن الانبارى وجهة النظار الكوفية بقوله :
 وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم " ان الاصل في أمالك زيد وفي
 الدار عمرو حل زيد وحل في الدار عمرو فحذف الفعل واكتفى بالظرف
 مكنه " قلنا لانسلم أن التقدير في الفعل التقديم بل الفعل وما عمل
 فيه في تقدير التأخير وتقدم الظرف لا يدل على تقديم الفعل لان الظرف
 معمول الفعل ، والفعل هو الخبر . . . الخ .
 وأما قولهم : " ان الفعل غير مطلوب " قلنا لو كان الفعل غير مطلوب ولا
 مقدر لادى ذلك الى أن يبقى الظرف منصوبا بخير ناصب وذلك لا يجوز . . .
 (الانصاف : ٥٤) ،
 ورد عليهم الرضى قال : " وانما تال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا
 يتقدم على المبتدأ . . . وليس بشيء لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر
 تقديرا كما في رب غلامه زيد " ١٤ / ١ .

٣٠ - مسألة [الخبر الجامد لا يحتمل ضمير] *

خبر المبتدأ اذا كان اسم فاعل أو صفة مشبهة به ^(١) ولم يعمل في التأخر كان فيه ضمير اجماعاً ، فان كان جامداً مثل غلام ، وأب ، وأم ، لم يكن فيه ضمير . وقال الرماني والكوفيون ^(٢) : فيه ضمير . وحجة الاولين ^(٣) أن الضمير انما يحتاج اليه لاجل شيئين : أحدهما : أن يكون رابطة بين الخبر والمبتدأ ، وهذا يكون في الخبر المفرد

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٢٥) وشرح اللمع لوحة (٤٣) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ٥٥ - ٥٧ وهي المسألة رقم (٧) وعنوانها هناك : " القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ " ، وانبار : الايضاح : ٣٧ ، وابن يعين : ٨٨ / ١ ، والتسهيل ٤٧ ، الرضى ٨٦ / ١ ، وابن عقيل ١٧٨ / ١ ، والاشموني ٢٦٠ / ١ ، - المجمع ١٠ / ٢ (ط) الكوث : وحاشية الصبان ١٤١ / ١ ، والتصريح ١٩١ / ١

(١) لا يتغير اسم الفاعل والصفة المشبهة بل هو عام في كل وصف مشتق .
(٢) هو رأي الكسائي ، والرماني ، والزجاج ، ونسبته الى الرماني والكوفيين ابن الانباري في الانصاف : ٥٥ ، وابن يعين في شرح المفصل ٨٨ / ١ ، والرماني ، أما ابن عقيل فيقول في شرح الالفية : " ذهب الكسائي والرماني وجماعه ٠٠٠٠ الخ ولم ينسبه الى الكوفيين .

(٣) هذه وجهة النظار البصرية . قال ابن الانباري : " وأما البصريين فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنه لا يتضمن ضميراً وذلك لأنه اسم محذوف غير صفة وإذا كان - عارياً من الوصفية فينبغي أن يكون غالباً عن الضمير لأن الاصل في تضمين الضمير أن يكون للفعل ٠٠٠ الخ " (الانصاف : ٥٦) .

لان الجملة ليست هي المبتدأ (١) ، فاحتج الى ضمير يربطها به ، وأما المفرد فهو المبتدأ في المعنى ، وأما مرتبطان فلا حاجة الى رابطة أخرى .
والثاني : أن الاصل في الضمير الفصل ، ان كان عاملا فيما بعده ، وأنه لا يخلو عن العمل ، واسم الفاعل والصفة يعطيان عمله في الظاهر ، فإذا لم يكن هناك ظاهر كان فيه ضمير يكون فاعلا ، فالحاجة هنا الى الضمير لم تكن لكونه خبرا ، بل لكونه عاملا ، والاسم الجامد لا يعمل في الظاهر ، فلا يعطى فى المضمرة ، ألا ترى أن ضمير المصدر لا يعمل عمل المصدر كما لم يكن مشتقا ، وان كان كناية عن الحامل المشتق ، واحتج الآخرون (٢) من وجهين :

أحدهما : أن الخبر غير المبتدأ فيحتاج الى رابطة بينه ما كالجملة
والوجه الثاني : أن الجامد في معنى المشتق هنا ألا ترى أن غلامك
يعنى خادمك وأخاك بمعنى قريبك وكما يفتقر ذلك الى ضمير كذلك ما هو فى معناه .

(١) لم يحتج بهذا ابن الأنباري للبصريين في الانصاف وإنما احتج بالثاني فقط .

(٢) الآخرون هنا هم الرماني والكوفيون ومن شاعهم كما تقدم ،

قال ابن الأنباري أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أنه يتضمن —

ضميرا — وان كان اسما غير صفة — لانه فى معنى ما هو صفة . . . الخ .

(الانصاف ص ٥٦) .

والجواب^(١): أما الربط فقد حصل لكون الثاني هو الأول في المعنى
وأما كون الجامد في معنى المشتق فلا يوجب تحمل الضمير ألا ترى أنه لا
يعمل في التاخر ، وكذلك الضمير لا يعمل وإن كان في معنى ما يعمل وسبب ذلك
أن القريب والغادم مشتقان يعملان في التاخر فلزمهما الضمير وليس كذلك الجامد
والله أعلم بالصواب .

(١) رد ابن الأنباري على الكوفيين هذه المسألة فقال في الانصاف " وأما
الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم : زانما قلنا انه يتضمن الضمير وإن
كان اسما معنا لانه في معنى ما يتضمن الضمير لان (أخوك) في معنى
قريبك وظلام في معنى غادم " قلنا : هذا فاسد لانه انما جاز أن يكون
قريبك وغادم " محملا للضمير لانه يشابه بالفعل لفظا ويتضمن معنى " .
... (الانصاف : ٥٦ و ٥٧) .

٣١- مسألة [الاسم الواقع بعد لولا] * *

الاسم الواقع بعد (لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره يرتفع بالابتداء
وقال الكوفيون فيه قولين :

أحدهما : يرتفع بنفس لولا كارتفاع الفاعل بالفعل (١) .

والثاني : يرتفع بفعل محذوف (٢) .

وحجة الأولين من أربعة أوجه :

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في اعراب القرآن ١: ٤١ وفي كتاب اللباب لوحة
(٢٣) ، كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ٧٠-٧٨ وهي المسألة
رقم (١٠) وعنوانها هناك : (القول في العامل في الاسم المرفوع بعد
(لولا)) وشي ديوان المتنبي المنسوب الى العكبري ١/ ٢٤٨ ، -
٢/ ١١٥ ، وانظر هذه المسألة في كتاب سيويه ١: ٢٧٩ ط بولاق ، -
٢/ ١٢٩ ط هارن ، والمقتضب للمبرد ٣: ٧٦ ، والكمال له أيضا ٣: ١٣٨ ،
وابن الشجري ٢: ٧٦ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، والجني الداني : ٥٩٧ ، وابن
يحيى ١: ٩٥ ، ٨: ١٤٦ ، وجمع الهوامع ١: ١٠٥ ، ووصف المباني
١٣٧ ، والايضاح : ٣٠ ، والمغنى ط دة شوق ٣٠٢ ، وحاشية الصبان
١: ٤٠٧ ، ٤٠: ٤٠ بولاق / والتصريح ١: ٢١٦ ، ٢: ٣٣٠ ، وشي الكافية
١: ١٠٤ / واللامات للزجاجي : ١٣٩ ، والبحر المحيط ١: ٢٤٤ / -
وغرب اعراب القرآن لابن الانباري ١: ٢٠٠ .

(١) هذا هو رأي القراء أنظر أمالي ابن الشجري ٢: ٢١٠ ، وشي الرضى :

١٠٤: ١ ونسبه ابن الانباري المتوفيين أنظر الانصاف : ٧٠ ، وشي ديوان المثنى

المنسوب الى العكبري ١/ ١٠٥ .

(٢) هذا هو رأي الكسائي .

(الاول) (أن) (لو) (لا) قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع فكذلك بعد التركيب ، لان الاصل عدم التخيير والتخيير .

الوجه الثاني : أن الاصل في العمل للأفعال ، وانما يقام الحرف مقامها اذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه ، و(لولا) ليست كذلك .

والوجه الثالث : أن الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب ، اذ كل حرف يرفع ينصب ، (و) مثل (ما) ، و(لات) وهذا لا منصوب له فلا يصح قياسه ، ولا هو مسموع من العرب ، فدعوى ارتفاعه به محض تحكم .

والوجه الرابع : أنه لو وضعت مكانه فعلا في معناه لم يكن للجملة معنى ، ألا ترى أنه لو قلت : " امتنع زيد أو وجد زيد فهلك عمرو " كان التلام فاسدا وضد المعنى لان المعنى وجد زيد هلاك عمرو ، واذا لم يصح أن يوضع مكانه فعل يعمل لم يعمل هو نيابة عنه فان قيل أما عملها التركيب فلا يلزم مثله بعد

-
- (١) كلمة (الاول) زيادة يقتضيها السياق لاتوجد في الاصل .
 (٢) قال الرضى : " . . . ولكن منع البصريون هذا التقدير وعلمهم على أن — قالوا : ان لولا كلمة بنفسها ، وليست (لو) الداخلة على (لا) : ١ : ١٠٤ .
 (٣) (ومثل) كذا في الاصل بـ الواو — ويبدو أن الواو زائدة ليستقيم الكلام .
 (٤) لعله يشير هنا الى الرأي القائل أن (لولا) نائبة عن فعل تقديره لولم يوجد ونحوه أنار المجمع ١ : ١٠٥ . وشرح ديوان المتنبي المنسوب الى العكبري ١ : ١٠٤

التركيب لأن^(١) التركيب يغير معنى الحروف ، كما قال الخليل^(٢) في قوله
(لن يضرب زيد) (أصله) لا أن يضرب زيد^(٣) ولما ركبت تغيير المعنى والحكم
كذلك ها هنا ،

قيل: يلغى في التغيير تغيير المعنى ، أما تغيير اللفظ والاعراب فلا
دليل يدل عليه ولن فيها كلام يذكر في موضعه^(٤) .
واحتج الآخرون من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن لولا هذه حرف يختص بالاسم فكان عاملا فيه كسائر الحروف في

(١) ما بين القوسين غير واضح في الأصل لتأكل الورقة .

(٢) الخليل ابن أحمد الفراهيدي : (١٠٠-١٧٠ هـ ، ٧١٨-٨٧٦ م)
هو أبو عبد الرحمن من أئمة اللغة والنحو والأدب ، وهو أول من وضع علم
الحروف . أخذ من الموسيقى ، ويقال أنه لم يكن بعد الصحابة أذنى من—
الخليل ولا أجمع لعلم العرب وهو أستاذ سيويه . ألف كتاب (العين) في
اللغة وله كتاب (النقط والشكل) وكتاب (الحروف) كتب إليه سليمان ابن
على يستدعيه الى صحبتة فكتب اليه :

أبلغ سليمان أنى عنه فى سعة وفى غنى غير أنى لست ذال مال
أنظر ترجمته فى طبقات الزبيدي ٤٧ ، أنباه الرواة ١/٣٤١ ، وغير ذلك .
والدكتور مهدي المغزوي (الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه) وله
(بقرى من البصرة) .

(٣) لم يذكر فى مخطوطتنا هذه أى شئ عن (لن) وربما كان فى القسم
المفقود من الكتاب .

(٤) هم الكوفيون احتج لهم ابن الأنبارى فى الانصاف بقوله :
(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أنها ترفع الاسم بعدها لأنها
ناتبة عن الفعل الذى لو ترفع الاسم لان التقدير فى قوله لولا زيد
لاكرمه لولم ينمى زيد من أكرامه لاكرمه) (الانصاف : ٧١-٧٣)

المختصة ، وإنما عمل الرفع (ولم يعمل ^(١)) النصب والجرا لانه يستقل بالاسم فأشبه الفعل (والفاعل ^(١)) وأما ما يأتى بعد ذلك فـجواب للحرف وليس هو من تمام الاسم (وأما ^(١)) لن فانها تقتضى اسمين .

الوجه الثانى : أن لولا معناه معنى الفعل فكانت عاملة كان واخواتها ميان ذلك أن قوله لولا زيد لا تيتك معناه معنى زيد من اتيتك ، و(الحرف ^(١)) يعمل اذا كان معناه معنى الفعل كان واخواتها .

الوجه الثالث : أن ان تفتح بعد لولا كقوله تعالى : " فلولا أنه كان من المسبحين " ^(٢) والمفتوحة واعملت فيه ^(٣) لا يكون مبتدأ بل يكون مفعولا لما قبله وهذا يفسد القول بكونه مبتدأ والجواب ^(٤) عن الاول من وجهين :
أحدهما : لانسلم أنها مختصة بالاسم ، بل قد يقع الفعل بعدها

(١) ما بين القوسين غير واضح فى الاصل .

(٢) المسافات آية ١٤٣ .

(٣) " تا ينتهى الوجه (١) من اللوحة التى تحمل رقم ١٠ أما الوجه (ب) ففيه بقية المسألة الاولى فما بعدها ، وأما بقية مسألتنا هذه رقم (٣١) فانها جاءت فى اللوحة رقم ٤٧ وجه (ب) فما بعده حتى لوحة ٥١ كما سيأتى .

(٤) فند أبو البقاء آراء الكوفيين وردها بينما نجد بن الانبارى يؤيد وجهة النصار الكوفية ، وهذه من المسائل السبع التى أيدها ابن الانبارى . قال فى الانصاف : والصحيح ما ذهب اليه الكوفيون ص ٧٥ .

قال الشاعر الهذلي (١) :
 ألا زمت أسماء ألا أحبها
 فقلت : بلى لولا ينازعنى شغلى (٢)
 أى لولا ذلك لأهملها حبى ، وقال آخر (٣) :
 قالت أميمة لما جئت زائرها
 هلا رميت بجمع الاسهم السود
 لادر دراك انى قد رميتهم
 لولا حددت ولا عذرى لمحدود

(١) هو أبو ذؤيب : خويلد بن محرز ، من هذيل بن مدركة من مضر . شاعر
 فحل مخضرم ، أدرك الجاهلية والاسلام ، سكن المدينة واشترك فى النزو
 والفتن الاطاع الى أيام عثمان ، قال البندادى : هو أشهر هذيل
 وقد على النبى (ص) ليلة وفاته وأدركه مسجى ، وشهد دفنه ، وكان له خمس
 خمسة أبناء أصبوا بالطاعون ورثاهم بقصيدته العينية المشهورة توفى فى -
 مصر سنة ٢٧ هـ . رجع ترجمته فى الاغانى ٥٦/٦ ، الشعراء ٢٥٢/١
 والذخائر ٢٣/١ .

(٢) البيت فى ديوان الهذليين ١ : ٨٨ وهو مطلع قصيدة من واحد وثلاثين بيتا .
 وانظر البيت فى شرح الفصل ٨ : ١٤٦ / ومغنى اللبيب ٣٠٦ ط
 دمشق / وشرح شواهد للسيوطى ٢٣٠ / والجنى الدانى : ٦٠٧ /
 وغزاة الادب ٤ : ٤٩٨ / والميمنى : ١ : ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ / والشطر
 الاخير فى جمع الهوامع ١ : ١٠٥ / والدرر ١ : ٧٧ وقال الشنقيطى رحمه
 الله : ولم أقف على قائله ، والبيت فى شرح شواهد الكشاف ٤٧٦ / وفى
 المختضب عامر ٤ : ١٣٨ وانظر فى اللسان والتاج (لولا) .

(٣) البيت للجمعى النافى ، وينسب أحيانا لراشد بن عبد الله السلى ، أنظر
 البيتين فى الانصاف ١ : ٧٤ ، ٧٥ / شرح الفصل ١ : ٩٥ ٩٦ : ١٤٦ /
 والخزانة ١ : ١٢٢ ، واللسان (عذر) وشرح الكافية ١ : ١٠٤ وقد رواه هكذا
 قالت أمامة ، والبيت الثانى فقط فى أمالى ابن الشجرى ٢ : ٢١١ / والسبع
 الطوال لابن الانبارى : ٥٥١ / كما ورد فى شرح ديوان المتنبي مرتين

الوجه الثانى : نعلم أنها مختصة ، ولكن ليس كل مختص عاملاً ، فلا ترى أن الالف واللام مختصة بالاسم ولا تعمل وانما الحامل يقتدر الى معنى غير الاختصاص وهو قوة شبهة بالفعل ، و(لولا) ليست كذلك لان معناها يرتبط بالجواب ، فهى لو ولو تختص بالافعال ولا يعمل فيها والسين وسوف كذلك ، واذا وقع الاسم بعد لو قدر له فعل بعد لو يعمل فى الاسم ولا يصح مثل ذلك فى قولهم أن (لولا) معناها معنى لا يصح لوجهين :

أولهما : أن هذا التقدير يبطل معنى (لولا) ، لان معناها تعليق شىء

بشىء فلها جواب والفعل لا يعلق ولا جواب له .

والثانى أن الحروف لو عملت / بمعناها لمحت (ما) النافية النصب وكذلك حروف الاستفهام لان معناها أنفى واستفهم وليس الامر على ذلك ، وكان السبب فيه أن الحروف وضعت للاختصار فلو عملت عمل الافعال لبطل هذا المعنى ،

== ١٤٩ : ١ — لا در درك أنى قد حمدتهم — والثانية ١١٥ : ٢ (لله

درك أنى قد رمتهم) . وقد استشهد المؤلف بالشاهد من السابقين على أن "لولا" لا تختص بالدخول على الاسماء بل تدخل على الافعال أيضا ولم يستشهد بدخولها على الاسم لكثرة ورودها شعرا ونثرا .

ورد الكوفيون ومن ناصرهم هذه الشواهد وقالوا : ان (لولا) هذه مركبة من (لو) التى هى حرف امتناع لاقتناع زيدت عليها (لا) التى بمعنى لم فرد البيت الاول الرضى فى شىء الكافية ٣٨٧/٢ والثانى رده ابن الانبارى فى الانصاف ٧٦/١ ، وناثر شىء ديوان المتنبى ١٤٩/١ .

قال بعد ذكر البيت (لا در درك) (٠٠٠) :

" ونحن نقول ان هذا البيت على معنى لولا أنى حددت فصارت مختصة

بالاسم دون الفعل " ١٤٩/١ .

(١) ولأن الأجماع منعقد على أن معنى الحرف في غيره لا في نفسه والفعل معناه في نفسه فلم تكن له قوة العمل في غيره كعمل ما له معنى في نفسه ووجب أن يقتصر به على إثبات المعنى في غيره . وأما وقوع أن المفتوحة بعد (لولا) فلا يمنع من كونها مبتدأ وإنما كان كذلك ، لأن ان وما علمت فيه يصح الأخبار عنه بالفعل الواقع قبلها ، وكل ما صح الأخبار عنه بما قبله وجب أن يصح الأخبار عنه بما بعده (٢) لأن صحة الأخبار لا تختلف بالتقديم والتأخير وإنما امتنع كون المفتوحة مبتدأ في موضع يصح دخول ان المكسورة عليها كقولك أن زيدا منطلق يعجبني فأنك لو أدخلت ان المكسورة عليها ها هنا صح ، فامتنع من ذلك لئلا يتوالى حرفا تأكيد ، ففي الموضع الذي لا يصح دخول المكسورة عليها يصح أن يكون — مبتدأ ، يدل على ذلك قوله تعالى (٣) : " ان لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تألمو " . وإنما جاز الفتح لأن ان المكسورة لا تدخل عليها ها هنا ، وهي في موضع الابتداء لأن ان الأولى قد وليها الحار وألا تجوع في موضع نصب بأن ، فصطفت المفتوحة على موضع ألا تجوع ، ونقول على هذا ان لك أنك مكرم ، لأنك حلت بين المفتوحة والمكسورة بالجار فكذلك المفتوحة بعد (لولا) لا يصح أن تدخل

(١) كلمة الحرف غير موجودة في الأصل والظاهر أنه كتبها على هامش الورقة ولكنها غير واضحة .

(٢) في الأصل (هذه) ولا يستقيم المعنى معها ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) سورة طه الايتان : ١١٨ ، ١١٩ .

(٤) يريد بالجار والمجرور أي أنك فصلت بين أن المفتوحة في قولك (أنك مكرم) وان المكسورة في أول الجملة بالجار والمجرور معا ونقول لك .

عليها ان المسورة فجاز أن يكون مبتدأ والذي يدل على أن (لولا) لاتعمل أنك
لو عطف على اسمها اسما لم تؤكد به النافية كقولك: لولا زيد وعمرو لاتيئك ، ولا
تقول: لولا زيد ولا عمرو وهم انما حملوا الكلام على لم كأنه قال: لو لم يمنعني زيد
أتيئك فجعلوا لا موقف لم كقوله تعالى (١) : "فلا اقتحم العقبة " أي لم يقتحم
ولو كان الامر كما ذكرنا لجاز تأكيد المعطوف بلا ، كما تقول: لم يقم زيد ولا عمرو .
والله أعلم بالصواب .

(١) البلد : آية ١١ .

٣٢- مسألة [تقديم خبر المبتدأ] *

يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة ، ويكون فيه ضمير
كما لو تأخر .

وقال الكوفيون : لا يجوز .

وحجة الاولين (١) السماع والاستدلال .

أما السماع فقول الشاعر : (٢)

فتى ما ابن الاغر اذا شتونا وحب الزاد فى شهرى قماح

-
- * ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب اللوتين (٢٥) ، (٢٦) ،
كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ٦٥-٧٠ وهى المسألة
رقم (٩) وعنوانها هناك : " القول فى تقديم الخبر على المبتدأ " .
وانظر كتاب سيويه ٢٧٨/١ (ط) بولاق والمقتضب ١٢٧/٤ ، وأصول
ابن السراج ٦٤/١ ، ابن يمين ٩٩/١ ، وابن النائم : ٤٥ ، وابن
عقيل ٢٠٢/١ ، وحاشية الصبان ٢٠٢/١ ، والاشموني ٢٨١/١ ،
والتوضيح ٢٠٧/١ ، وهنق البوامع ٣٢/٢ ط (الكويت) والمختضب ٣٢١/١
(١) أنظر حجة البصريين فى الانصاف " قال : " ٠٠٠ وانما جوزنا ذلك لانه
قد جاء فى كلام العرب وأشعارهم ٠٠٠٠ " (الانصاف : ٦٥) .
(٢) البيت لمالك بن خالد الهذلى . من مقطوعة يمدح فيها زهير بن الاغر
اللحيانى ، والبيت المذكور هنا هو أول المقطوعة ومعه ثلاثه أبيات .
وشهرا قماح هما النانوثان (كانون أول وكانون ثان) أشد الشتاء بردا
وسميا شهرى قماح لكراعية كل ذئب كبد حرب الماء فيهما ولان الابل -
لا تشرب الماء فيهما الا تحذيرا ، وقماح وقماح بكسر القاف وضمها لغتان
أنظر التهذيب ٨١/٤ (قمح) والازنة والامكنة للمرزوقى ١٧٥/١ ،

والتقدير ابن الأغر فتى ، وقال آخر : (١) :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الأبا عند

والتقدير بنو أبنائنا ، مثل أبنائنا ، ولا يجوز أن يكون بنونا مبتدأ ، وبنو

أبنائنا الخبر ولا الفاعل ، لأن أبنائنا ليسوا بنى أبنائنا ، ولا فى أبنائنا

مبنى يحمل عمل الفصل . ومن السماع قولهم (٢) (تسمى أنا) و

(مشنوء من يشنؤك) . والخبر مقدم لامحالة ، وأما الاستدلال

فمن وجهين :

أحدهما : تقديم خبر كان على اسمها كقولك : (كان قائما زيد) فريد

مرفوع بكان لا بقاءم ، وهما فى الأصل مبتدأ وخبر ، وقد جاز

تقديمه .

والمختصر ١٦ / ١٣٤ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٢٥ والتاج ٧٧٧ / ٤٧٧ ط

الكوكب (قمح) ، وديوان الهذليين : ٤٥١ ، أساس البلاغة :

٧٨١ (قمح) .

(١) ينسب هذا البيت الى الفرزدق وهو موجود فى ديوانه : ٢١٧ وهو

غير منسوب فى أكثر مصادره . انظر فى الانصاف : ٦٦ ، ابن

يميش ١ / ٩٩ ، ٩ / ١٣٢ ، وشرح الرضى ١ / ٩٧ ، وخزانة

الأرب ١ / ٤٤٤ ط (هارون) ، ١ / ٢١٣ ط (بولاق) وابن

عقيل ١ / ٢٠٢ ، والدرر ١ / ٧٦ ، والأشمونى ١ / ٢١٠ والشطر

الأول فقط فى جمع الهوامع ١ / ١٠٢ ، وجزء منه فى المفصلى :

٥٠٤ وشرح ابن الناظم ج ٤٥ . وقد أوضح المؤلف وجهه

الاستشاد به وسابقه .

(٢) قوله (تسمى أنا) قول حكاة سيويه عن العرب ومثله (مشنوء من

يشنؤك) انظر كتاب سيويه ١ / ٢٧٨ (بولاق) .

والوجه الثاني : أن تقديم معمول الخبر (١) على المبتدأ جائز ، ودليل ذلك القرآن والشعر ، أما القرآن فقوله تعالى (٢) : " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم " فيوم منصوب بمصروف ، وكذلك قوله تعالى (٣) : " أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون " فاياكم منصوب بيمبدون وقد ثبت أن المعمول تبع للعامل ، وأن التبعية لا يقع في موضع يمتنع فيه وقوع العامل .

وأما الشعر فعنه قول الشماخ (٤) :

كلا يومى طوالة وصل أروى * ظنون آن مطرح الظنون

- (١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ .
 (٢) هود : آية ٨ وسيأتى الحديث عنها بالتفصيل في مسألة (تقديم خبر ليس عليها) .
 (٣) سبأ آية : ٤٠
 (٤) الشماخ (٢٢ هـ)
 هو الشماخ وقيل معقل بن ضرار بن حرمة بن سنان المازنى الذبباني الغطفاني شاعر مخضرم أورك الجاهلية والاسلام ، وهو من طبقة لببذ والناطقة كان أرفع الناس على البديهة ، شهد القادسية وقتل في غزوة معقل سنة ٢٢ هـ ، انظر ترجمته في الاصابة رقم ٣٩١٣ والاعانى ٩٧/٨ ، والخزانة ٥٢٦/١ وللدكتور صلاح الدين الهادى (الشماخ ضرار الذبباني — حياته وشعره) .
 والبيت من قصيدة يمدح فيها عرابية بن أوس ، من سادات المدينة وأجوادها ، أسلم صغيرا وتوفى رضي الله عنه بالمدينة انظر الاصابة ٤٧٣/٢ وبلوغ الأرب ١٧٨/٢ ، والبيت من القصيدة رقم (١٨) في ديوانه ص ٣١٦ تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادى ط دار المعارف .

ف (وصل) مبتدأ ، و (ظنون) خبر ، و (كلا) ظرف للظنون وقد تقدم على المبتدأ .

ومن الاستدلال أن التقديم والتأخير في الكلام جائز للتوسيع في الكلام ، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه ، ألا ترى أنهم قد مآ المفعل على الفاعل مع أن رتبته متأخرة . واحتج الآخرون (١) بأن تقديم الخبر يلزم منه الاضمار قبل الذكر ، فيمتنع كما امتنع قولهم : (سرب غلامه زيدا) لأن الاضمار قبل الذكر هنا في اللفظ والتقديم من التأخير .

و (طوالة) موضع بيرقان فيه بئر . . . وطوالة بئر في ديار فزاره لبنى مرة وعطفان انظر معجم البلدان ٤٥/٤ وأنشد البيهقي . قال البكري (طوالة) بضم أوله بئر وقيل جبل قال الشطخ وأنشد البيت انظر معجم ما استعجم ٣/٨٦٧ . وأروى : اسم محبوبته و (ظنون) بفتح الضاد في الموضعين . وهي كل بئر قليلة الماء . قال ابن الاعراب في كتاب (البئر) " إذا كان يأتي مأوها مرة ويذهب أخرى فهي الظنون " البئر ص ٦١ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . وانظر تهذيب اللفظة ١٤/٣٦٤ ، الصحاح ٦/٢١٦٠ (ظن) . وانظر الهيئت في الاضمار لابن الأنباري : ٦٤٦ . والفائسق ١/٣٢٣ ، الحيوان ٣/٤٩٨ ، والانصاف : ٦٧ ، واللسان (طول) والمحتسب ١/٣٢٣ ، ابن يمينش ٣/١٠١ ، وأمالى القالى ٢/٣٢ ، واللاتى : ٦٦٣ . (١) قال ابن الأنباري في الانصاف ص : ٦٥ " . . . انما قلنا انه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة لأنه يؤدي الى أن يتقدم ضمير الاسم على ظاهره . . الخ " .

.....

=====

والمعاني الكبير (٢١٢/١) ، واللسان (حكم) ، والعقد ٥/٣
ورد المثل في أغلب الكتب النحوية وله قصة تروى عن العرب أن أرنمسا
وشعلبا احتصما إلى الضب فقالا يا أبا الحسل جئناك لتحكم بيننا
فقال : (في بيته يؤتى الحكم) ... الخ .

(٦) المثقب العبدى

عائذ بن محسن شاعر جاهلى قديم كان من زمن عمرو بن هند ونسبه
الى عبد القيس بن ربيعة ، اتصل بعمرو بن هند وله فيه مدائح ،
ومدح النعمان بن المنذر ، ود يوانه مطبوع اعتنى بتحقيقه الدكتور
حسن كمل السيرا في طبقة مجلة معهد المخطوطات العربية سنة ١٩٧١ م .
راجع ترجمة الشاعر في طبقات فحول الشعراء ٢٧١ ، والشعر والشعراء :
١٤٧ ، ومعجم الشعراء : ٣٠٣ ، وخرانة الأدب ٤/٤٣١ .
انظر البيت في د يوانه : ٢٢٠ وانظر أكثر تخريجات النمل .

- ٣٣ - مسألة [متعلق الظرف الواقع خبراً] *
(١) الظرف اذا وقع خبراً عن المبتدأ مقدر بالجملة عند الجملة
(٢) وقال بعضهم : بالمفرد .

وحجة الأولين من وجهين :

أحدهما : أن الظرف اذا وقع صلة ل (الذى) كان جملة (٣) فكذلك اذا
وقع خبراً لأن كونه جملة غير مستفاد من الموصول اذ لو كان فى
نفسه كالمفرد للزم أن يضم اليه جزءاً آخر كما فى الصلة بالمبتدأ
أو الخبر اذا كان جملة ، فاعتبار نفسه لم يفتقر الحال فيه
بين الخبر والصلة .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب (اللباب) لوحة (٢٥) ، كما
ذكرها ابن الأنبارى فى (الانصاف) ٢٤٥ - ٢٤٧ وهى المسألة رقم
(٢٩) وعنوانها هناك (القول فى عامل النصب فى الظرف الواقع
خبراً) وقد دمجها ابن الأنبارى مع المسألة رقم (٦٠) هنا وانظر
الأصول ٦٨/١ ، شرح الرضى ٩٣/١ ، السمع ٢٢٤/٢ ، (ط) الكويت
وابن يعين ٩٠/١ ، والتصريح ١٨٩/١ ، والأشمونى ٢٦٥/١ - ،
والصبيان ٩٣/١ .

(١) جاء فى (اللباب) للمؤلف " عند جمهور البصريين " .

وهو رأى الفارسى والزمخشرى وابن الحاجب .

(٢) صاحب هذا القول ابن السراج وأبو الفتح بن جنى .

دمج ابن الأنبارى هذه المسألة مع مسألة ناصب الظرف الواقع خبراً رقم (٦٠)
من هذا الكتاب .

قال ابن الأنبارى : (. . .) وذهب البصريون الى أنه ينتصب بفعل مقدر ،
والتقدير فيه زيد استقر أمامك وعمرو استقر خلفك ، وذهب بعضهم الى أنه
ينتصب بتقدير اسم فاعل والتقدير زيد مستقر أمامك وعمرو مستقر وراءك . -
(الانصاف / ٢٤٥) .

والوجه الثاني :

أن الظرف هنا ليس هو المبتدأ في المعنى ، وإنما هو نائب عما هو الخبر ،
وذلك الخبر يجب أن يكون الفعل ، لأن الظرف معمول منصوب اللفظ ، ولا بد
لنصبه من ناصب ، وأصل العمل للأفعال .

واحتج الآخرون من وجهين :

أحدهما :

أن الخبر في الأصل للاسم المفرد إذ كان هو المبتدأ في المعنى فإذا ناب -
الظرف عنه نزل منزلته .

والثاني :

ان الظرف إذا تقدم على المبتدأ ولم يعتمد لم يعمل ويبقى الابتداء ، وإن كان
جاريا مجرى الفعل لم ييطل عمله ويدل عليه أنك ترفع بالظرف ما يجي بعده كقولك :
(زيد خلفك أبوه) ولو كان كالجملة لم يعمل لأن الجملة لا تعمل .
والجواب (٣) :

أن الخبر هو الحديث عن المبتدأ سواء كان مفردا أو جملة ، وليس المفرد أصلا فيه
وإنما تقدر الجملة بالمفرد ليعنى لفظ الأعراب ، لا يصح كونه خبرا ، وأما إذا تقدم
الظرف فإنما لم ييطل المبتدأ لأنه ليس في الحقيقة فعلا ،

(٣) قوله (كان جملة) صحت على هامش الورقة بخط الناسخ .

(١) ما بين القوسين غير واضح في الأصل ، واجتهدت في تصويبه .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل : وقال قوم أن المحذوف المقدرا سم

والحجة في ذلك أن الأصل في الخبر أن يكون مفردا الح .

قال : ووجه ثان أنك إذا قدرت فعلا كان جملة ، وإذا قدرت اسما كان مفردا

وكلما قل الاضمار والتقدير كان أولى . (شرح المفصل ٩٠/١٠) .

وانما ينوب عن الفعل ، ولا يقوى عن غيره قوة الأصل ، ألا ترى أن اسم
الفاعل اذا اعتمد عمل ، واذا لم يعتمد لم يعمل ، بل يبقى الابتداء
كما كان ، كقولك : (غارب زيد) ولو تأخر جاز أن يعمل فيما
بمضيه ، ويدل على ما ذكرناه أن الظرف اذا وقع خبرا لزم أن يعمل
فيما بمضيه مضرا كان أو مظهرا ، وليس من ضرورة الخبر المفرد
أن يعمل وقد بينا ذلك فيما تقدم . والله أعلم بالصواب . . .

== (٣) رجع أبو البقاء الرأي الاول ورد على من قال مقدر بالمفرد وكذلك
فعل ابن الأنباري قال والصحيح عندي هو الأول . وهو الفعل
وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وان كان هو الأصل
في غير العمل ، فلما وجبها هنا تقدير عامل كان تقدير ما هو
الأصل بالعمل — وهو الفعل — أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو
اسم الفاعل الخ .

(الانصاف / ٢٤٦ فما بعدها) .

ز/جاها

٣٤ - مسألة [التنازع في العمل] *

إذا كان معك فعلان والمحمول فيه لفظ واحد وصح عمل كل واحد منهما

فيه فأولاهما بالعمل الثاني .

وقال الكوفيون أولاهما الأول وذلك مثل قولك ضربني وضربت زيدا ، فالوجه

عندنا نصب زيد بضربت ، وعندهم رفعه بضربني .

وقال الكسائي ^(١) : إن كان للفعل الأول فاعل حذف ولم يجعل مكانه

ضمير .

لنا في المسألة السماع والقياس ، فمن السماع قوله تعالى : " يستفتونك

قل الله يفتيكم في الكلالة " ^(٢) ففى تعلق بيفتيكم إذ لو كان متعلقا بيستفتونك ^(٣)

* ذكر المؤلف رحمه الله - هذه المسألة في كتاب اعراب القرآن ٤٥/١ ، ١٦٠ ،
وكتاب اللباب لوجه ٢٩ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب اليه ٢٠ : ٣٣٣ ،
٣٠ : ٣ كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ٨٣ - ٩٦ وهي المسألة
رقم (١٣) وعنوانها هناك : " القول في اولى العاملين في العمل ففى
التنازع " .

وانظر الكتاب ١ : ٣٧ / والمقتضب ٣ : ١١٣ / وشرح المفصل لابن يمين
١ : ٧٧ / وشرح الكافي للرضي ١ : ٧٧ - ٨٢ / وفتح الهومع ٢ : ١٠٨ - ١١٠
/ والتصریح ١ : ٣٨٦ / والاشموني ٢ : ٣١٠ / وحاشية الصبان ٢ : ٨٧ /
وشرح بن عقيل ١ : ٤٦٢ - ٤٦٥ / والتسهيل لابن مالك : ٨٦ / والايضاح : ٦٥ -
٦٨

١ : الكسائي : (١٨٩ هـ) على بن حمزة بن عبد الله بن يهيم بن فيروز أخذ
النحو عن الخليل والقراءات عن حمزة الزيات وهو أحد القراء السبعة ، كان
معلم الرشيد ، ثم جملة مؤدبا لابنيه الامين والمأمون توفي في طوس في اليوم
الذي توفي فيه محمد بن الحسن الشيباني . راجع ترجمته في : مجمع
الأدباء ٥ : ١٨٣ / طبقات القراء ١ : ٥٣٥ / نزهة الالباء : ٨٣ /
٢ : قال ابن الانباري : واما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار
اعمال الفعل .

٣ : الكم - فآية ٩٦

(١)
لقال يفتيكم فيها لتقدمها تقديرا وكذلك قوله تعالى : " آتوني أفرغ عليه قطرا " (٢)
أعمل الثاني ولو أعمل الاول لقال أفرغه ، وقال تعالى : " هائم " أقرؤوا كتابيه " فكتابي منصوب بأقرؤوا لا بهائم ، إذ لو كان بهائم لقال أقرؤوه ،
فان قيل : حذف المفعول جائز .

قيل : ولكن الأولى ان لا يحذف لا سيما ها هنا ، لان المفعول اذا كان متقدما ذكرا وجب ان يمود عليه الضمير ليتبين ان الفعل الثاني هو الاول فنى المعنى ، ولو لم يأت بالضمير لجاز ان يتوهم ان المفعول غير الاول ، ومما

الثاني النقل والقياس .
أما النقل فقد جاء كثيرا ، قال الله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطرا) وزاد على ابي البقاء الاحتجاج بالحديث الشريف قول (الرسول صلى الله عليه وسلم) : " ونخلع وتترك من يفجرك " وزاد عليه بيتين من الشعر هما :

وهو رجل من باهله :
ولقد أرى تفنى به سيفانة * تصبى الحليم ومثلها أصباه
وقول الآخر :

قضى كل نى دين فوفى غريمه * وعزة مطول معنى غريمها

الانصاف ٨٧ - ٩١ .
وزاد ابو البقاء قوله تعالى : " يستفتوتك فى الله يفتيكم فى الكلالة " .
وقال ابن الأنبارى :

وأما القياس فهو ان الفعل الثاني أقرب الى الاسم من الفعل الاول وليس فى اعماله دون الاول نقضى معنى فكان اعماله أولى " ٠٠٠ " ص ٩٢
لم يذكر ابن الأنبارى رأى الكسائى وذكره المعرضى فى شرح الكاغية ٧٩/١ وهمع السهوامع ١٠٩/٢ وأيد الكسائى هشام والسهيلى وابن مضاء .

(١) الكهف آية : ٩٦

(٢) الحاقة آية : ١٩

(٣) النساء آية : ١٨٦

(١)

جاء في الشعر قول طفيل الفنوي :

(٢)

وكمتا مدامة كان متونها * جرى فوقها واستشمرت كون مذهب

(٣)

فنصب لونا ولو كان الاول هو العامل لرفعه بجرى وقال الفرزدق :

(٤)

ولكن نصفاً لو سبيت وسببني * بنو عبد شمس من مناف وهاشم

ولو أعمل الاول لقال وسيوني بني عبد شمس وأما القياس فمن ثلاثة أوجه :

(١) طفيل الفنوي :

طفيل بن عوف بن كعب بن بني غني بن قيس غيلان ، شاعر جاهلي من أوصاف العرب للخييل وربما سمي (طفيل الخيل) عاصر النابغة الحمدي وزهير ، راجع ترجمته في الشعر والشعراء ١٧٣ ، خزانة الادب ٢/٣٤٣ ، الاعلام ٣/٣٢٩ . وله ديوان شعر مطبوع بتحقيق محمد عبد القادر أحمد .

(٢) ورد هذا البيت في الكتاب لسيمويه ٣٩/١ بولاق / ٧٧:١ هارون / والمقتضب للمبرد ٧٥:٤ / والجمل للزجاجي ١٢٧ / وأساس البلاغة ٤٩٤ والإيضاح : ٦٨ - وورد فيه رواية البيت هكذا .
- ورادا مدامة وكما كأنما -

وورد البيت في اللسان ٢٨٧:٢ / ١٨/٨١:٦ / ٢٩٥:١٨ وابن عيميش أورده في شرح المفصل ٧٧:١ ، ٨٨ / والميني ٢٤:٣ / والأشمونسي ١٠٤:٢ . وورد في الانصاف ص ٦٣ / وديوانه ص ٢٣ من قصيده في ٧٧ بيتاً . معنى كتا : الكمت من الخيل السود المشربه بحمره قال الأزهرى : قال أبو عبيده : فرقي ما بين الكيت والاشقر في الخيل بالعرف والذنب فان كأنما أحمر بني فهو أشقر وان كأنما أسود بني فهو كمت ١٠٤ : ١٥٦ تهذيب اللغة ، المدامة : شديده الحمره - استشمرت : لبست . والشاهد فيه في قوله (جرى فوقها ، واستمرت لون مذهب) فكل من جرى واستشمرت بطلب العمل في (لون) وعمل فيه الثاني لانه نصبه وهذه حجة للبصريين في اعمال الثاني ولم يعمل فيه الاول لانه لو أعمله لرفعه بجرى .

(٣) الفرزدق (٩ - ١١٠ هـ) .

شاعر اللغة همام بن غالب ، هو أحد الثلاثة المشاهير من شعراء بني أميه هو وجريز والاخلط ، قيل : لولا الفرزدق لذهب ثلث اللغة لانه حفظها بشعره وله نقاش مع جرير وطبعت مع شرح أبي عبيده وله ديوان مطبوع .

(٤) انظر البيت في كتاب اللباب للمؤلف لوجه ٢٩ / وكتاب سيمويه ٢٩/١ بولاق ٣٩:١ هارون / والمقتضب ٧٤:٤ / وشرح أبيات سيمويه للنحاس ص ٧٨ / روى فيه (فلوان نصفاً) والجمل للزجاجي ١٢٧ / شرح المفصل ٧٨/١ - والانصاف ٨٧ / والسبع الطوال ٦٣ / وتهذيب اصلاح المنطق ١: ٢١٠ ، ٨٨٤ ، وروى هناك (ولكن عدلاً) / والاقتضاب ٣٦٥ / وشرح سقط الزند ٢٠١ /

أحدهما : ان الفعل الثانى أقرب الى المفعول من الاول ، وقربه منه يقتضى
 له أن لا يلقى عنه ، يدل عليه ان المجاورة ^(١) توجب كثيرا من احكام الناسى
 للاول ، والاوّل للثانى ، ^(٢) الا ترى الى قولهم الشمس طلعت ، وان لا يجسوز
 فيه حذف التاء لما جاور الضمير الفعل ، وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف
 التاء ، فلو فصلت بينهما جاز (حذفها) ^(٣) ، وما كان (ذاك) الا لأجل
 المجاورة .

والوجه الثانى : ان المرب تقول : ^(٤) (خشنت بصدرة و صدر زيد) فيجرون
 المعطوف ويحملونه على المجرور ، مع ان حرف الجر أضعف من الفعل ، ولو كان
 الاول أولى لنصب المعطوف لا غير لقوته بالتقدم ومكونه فعل .
 والوجه الثالث : أن العامل مع المفعول كالملة العقلية مع المفعول والملة لا يفصل
 بينها وبين مفعولها ، فيجب أن يكون العامل مع المفعول كذلك ، الا فى مواضع
 قد استثنيت على خلاف هذا الدليل ، الدليل راجع عليه ، ويلزم من اعمال الاول
 الفصل بالجملة الثانية .

والديوان ٨٤٤ وروى (ولكن عدلا) كما فى التهذيب والشاهد فيه اعمال
 الفعل الثانى وهو (سبنى) وهذا دليل للبصريين لانه لو اعمل الاول —
 لوصل الثانى بضميره وقال (سبنى) .
 وانظر البيت فى ايضاح القارشى ٦٨ ، وايضاح شرح المفصل لابن الحاجب
 ٤ / ١

- (١) من قوله (المجاورة ٠٠٠ الى قوله جاز حذفها) ورد هذا النص فى
 الاشباه والنظائر ١ : ١٥٢ .
 (٢) فى الاشباه الأول للثانى والثانى للأول .
 (٣) كلمة (حذفها) غير واضحة فى الاصل صوابها من الاشباه .
 (٤) قال الجوهري : ٢١٠٨ / ٥ " خشنت صدره تخشينا أو غرته " . وانظر المثال
 فى المقتضب ٧٣ / ٤ ، والخصائص ٢٧٨ / ٢ .

(١) واحتج الآخرون بالسماع والقياس :

فمن السماع قول الشاعر : (٢)

ولما ان تحمل آل ليلى * سمعنا بينهم نعب المرابا

وقال آخر : (٣)

فرد على الفؤاد هوى عميدا * وسوئل لو يرد لنا سـؤالا

وقد نمنى بها ونرى عصورا * بها يقتد ننا الخرد الخدالا

فنصب الخرد بنرى لا يبيقتدن ، وقال عمر بن أبى ربيعة : (٤)

(١) قال ابن الانبارى : " أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا : الدليل على أعمال الفصل الاول أولى النقل والقياس أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كـشـيرا وأورد الابيات التى اوردها المؤلف ونقى بيت طفل المنوى . (الانصاف : ٨٦) .

(٢) لم ينسب الى قائل معين وهو فى الانصاف : ٨٦ وروى هناك (سمعت بينهم) .

(٣) البيت للمرار الأسدى

ورد منسوبا اليه فى كتاب سيبويه ٤٠/١ بولاق ، ٧٨/١ هارون وروى - (لويين) والمقتضب ٧٦/٤ ، ٧٧ دون نسبه والانصاف ٨٥ ، ٨٦ لمض بنى أسد ، والجمل : ١٢٨ ، ملحق شرح ابيات سيبويه للنحاس : ٣٦٨ والشاهد فى البيتين السابقين اعمال الفصل الاول ، وهذان الشاهدان ما احتج به الكوفيون فأعمل الاول ولذلك نصب الفرابا ولو اعمل الثانى لرفعه كما نصب الخرد بنرى ولو اعمل الفصل الثانى لقال : (تقتادنا الخرد - الخدان) بالرفع .

(٤) عمر بن أبى ربيعة : (٢٣-٩٣ هـ) هو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المحزومى القرشى ، هو أرق شمراء عصره من طبقة جرير والفرزدق ، لم يكن فى قریش اشعر منه ، نفاه عمر بن عبد العزيز الى (دهلك) لانسه يتمرس لنساء الحجاج ، غزا فى البحر فاحترقت به ومن معه السفينه . وله ديوان مطبوع ترجمته فى الاغانى ١ : ٦١ / الاعلام ٥ : ٢١١ وفيات الاغيان ١ : ٣٥٣ .

- (١)
(اذ) هـى لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود أسحل
(٢)
فرقع عودا بتنخل لا باستاكت وقال امرؤ القيس
(٣)
فلو أنما اسمى لادنى معيشة كفى ولم أطلب قليل من المال

(١) البيت : فى الكتاب ٧٨: ١ هارون / ٤٠: ١ بولاق ، منسوبا الى ابن
ابى ربيعه فى ملحوق شرح ابن النحاس ٣٧٠ / وله فى شرح المفصل ٧٨: ١ ،
٧٩ وورد دون نسبة فى الدرر ٤٦: ١ / والشطر الاخير فقط فى
الهمع ٦٦: ١ دون نسبة أيضا والمينى ٢٣: ٣ / والاشمونى ١٠٥: ٢ ،
والايضاح : ٦٨

والبيت فى ديوان طفيل الخنوى من قصيدة فى (٤١) بيتا مطلعها
غشيت بقرا فرط حول مكمل * مفانى دار من سعاد ومنزل
انظر الديوان المذكور من ص ٦٢ - ٧١ ، والنظر ملحوق ديوان عمر بن ابي
ربيعه ص ٤٩٠ ذكر البيت منفردا . وصحح نسبه الى طفيل الخنوى الأصمى
انظر الاعلام فى هامش سيبويه ص ٤٠ بولاق . تنخل : اى اختيار ، والاسحل :
شجر ينبت بالحجاز يستاك به .

(٢) امرؤ القيس

اسمه (جندج) وهو اشهر شمراء الجاهلين وقصمهم كان أبوه يمانيا وتولى
ملك بنى أسد وعطفان فى نجد ، وهو أول اصحاب المملقات ، راجع
ترجمته فى شرح المملقات فى التبريزى ص ٧ تحقيق قباوه والزوزنى ص ٧٠
تحقيق على حمد الله وابن الانبارى ص ٣ فما بعدها تحقيق هارون ، وانظر
الاغانى دار الكتب ٦١: ١ / وغيث الاغانى ٣٥٣: ١ ، والشعر والشعراء
٢١٦ .

(٣) انظر البيت فى : الكتاب ٧٩: ١ هارون : ٤١: ١ بولاق / والخزانة
١٥٨: ١ / والانصاف ٨٤ والمقتضب ٧٦: ٤ / والخصائص ٣٨٧: ٢ / ابن
يمين ٧٨: ١ ، ٧٩ / المقرب ١٦١: ١ ، الايضاح ص ٦٧ والشذور
٢٢٧ / مفنى اللبيب ٢٥٦ ، ٥٠٨ / شرح شواهد ٢١٦ ، ٢٩٧ / المينى
٣: ٣ والهمع ١١٠ / ٢ / الدرر ١٤٤ / ٢ ، الاشمونى ١٠٨ / ٢ ، ٤٠ / شرح
الكافيه للرضى ٧٣: ١ / شرح ابيات سيبويه لابن النحاس ٣٥ وديوان
امرى القيس وهو من القصيدة التى اولها :
- الاعم صباحا ايها الطلل البالى -

(١) فزفع قليلا بكفاني وأما القياس ، فهو أن الفعل الأول أولى لتقدمه ومتى لم يظهر عمله لزم منه أمران .

أحدهما : الأضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا ، وليس بجائز كما لا يجوز ضرب غلامه زيدا ومن الثاني الفاء العامل المبدوء به مع اقتضائه له ، وليس كذلك الفاء الثانية ، لأن الأول إذا عمل صار معموله كالمتقدم في الذكر فلا يضاف حذف معمول الثاني ويدل على ذلك أن قولهم : (خشت بصدرة ويصدر زيد) بإعادته حرف الجر أجود وإذا كان كذلك ، وكان أعمال الأول أولى لما ذكرنا ولم ينقص معنى وجب أن يكون هو المختار .

(٢) والجواب : أما الشمر فعنه جوابان :

أحدهما : أنه لا حجة فيه لأن الخلاف بيننا في الأولوية لا في عدم الجواز ، ونحن نقول هو جائز ، ولا يدل الشمر على أكثر من الجواز .

والثاني : أن قوله (الخرد) إنما عمل فيه الأول لأن القوافي منصوبة فترجح عنده أعمال الأول لحفظ القافية وكذلك (نمب الغرابا) وأما بيت امرئ القيس فإن النصب فيه يفسد المعنى وذلك أن غرضه تعظيم شأنه وأنه لو كان يسمى

(١) قال ابن الأنباري : أما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني ٠٠٠٠ الح .

(٢) رد ابن الأنباري على الكوفيين بقوله : أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قول امرئ القيس ٠٠٠ ثم رد عليهم كل شاهد على حده وأبو البقاء رد عليهم أجلا حيث قال : (والخلاف بيننا في الأولوية لا في عدم الجواز ونحن نقول هو جائز ، ولا يدل الشمر على أكثر من الجواز ثم رد الشواهد كما ردها ابن الأنباري .

لا مرناقص لكان يكفيه القليل من المال ، ولو نصب لانعكس هذا المعنى ولذلك
 قال بعده (ولكنما) أسمى لمجد مؤنث^(١) ، وانما يجوز الامران فيمما
 لا يحيل المعنى / قولهم يفضى الى الاضمار قبل الذكر ، قلنا ذلك جائز
 اذا كان فى الكلام ما يفسره كقوله تعالى : " حتى توارت بالحجاب " يعنى^(٢)
 الشمس ولم يجز لها ذكر وكذلك كل من عليها فان^(٣) " وها هنا يفسر المضمرة
 ما بعده وكذلك أيضا جاز نعم رجلا زيد فان الفاعل مضمرة لما كان فى الكلام
 ما يفسره وأما تقدم (العامل) فانه يقتضى المعمول لا محالة ولكن اقتضى
 الثانى لمعموله أشد لمجاورته اياه وقرره منه وقد أجرت العرب كثيرا من احكام
 المجاور على المجاور له حتى فى أشياء يخالف فيها الثانى الاول فى المعنى
 كقولهم : (جحر ضب خرب) وكقولهم^(٥) ، (انى لآتية بالفدايا والمشايا)^(٤)

(١) انظر الديوان ص ٣٩ ، أتى به المؤلف لتوضيح المعنى لا للاستشهاد
 على قاعدة نحوية .

(٢) سورة (س) آية ٣٢

(٣) الرحمن : آية ٢٦ .

(٤) انظر هذا القول فى كتاب سيبويه ١٢٧/١ ، والخصائص ١٩١/١ .

(٥) قال الازهرى : (قال ابن السكيت : (انى لآتية بالفدايا والمشايا) —
 ارادوا جمع الفدااة فاتبعوها المشايا لازدواج الكلام واذا أفرد لم
 يجز ولكن يقال غداة وغدوات) تهذيب اللغة ١٧٠/٨ وانظر
 شرح أدب الكاتب للجواليقى : ٤٠٥ .

(١) وهو كثير ، وقولهم (خشت بصدرة ومصدر زيد) ليس مما نحن فيه
لان الفعل الذى هو خشت لا يتمدى بنفسه فى اكثر الاستعمال ولما عداه -
بالباء كان الاولى ان يعيده وعلى أن هذه الرواية معارضة بالرواية الاولى
وهى التى ذكرناها فى حجتنا .

وأما مذهب الكشافى فبعيد ، لانه يلزم منه ان يكون الفعل بلا فاعل
وهذا بعيد فى الاستعمال والقياس ، والله أعلم بالصواب .

(١) من قوله : وقد أجرت المرب ٠٠٠ الى قوله وهو كثير يوجد هذا النص
فى كتاب الاشياء والنظائر للسيوطى ١٥٢/١ وهو موافق لما جاء
فى مخطوطتنا موافقه حرفيه دون اى تغيير وقد صح السيوطى بنقله
هذا النص من (التبيين) .

٣٥- مسألة [ابرار الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة] *

اسم الفاعل والصفة المشبهة به اذا جرى على غير من هماله وجب ابراز الضمير

فيهما ٠ (١)

وقال الكوفيون لا يجب ذلك ٠

وصورته قولك : (هند زيد فارتته هي) لا يد من هي عندنا وعندهم

لا يلزم لنا فيه طريقان : (٢)

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٢٣) وشرح اللوح

لوحة (٤٣) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٥٧/ ٦٥ ، وهي

المسألة رقم (٨) وعنوانها هناك " القول في ابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير صاحبه " ٠

وانظر كتاب سيبويه ٢٤٣/ ١ (بولاق) ٥٣/ ٢٥ (هارون) ، والفتضب

٩٣/ ٣ ، ٩٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، وأما ابن الشحرى ٣١٤/ ١ ، خزانه

الادب ٤١٠/ ٢ ، وشرح الكافية ٨٧/ ١ ، ١٦/ ٢ ، والفصائص

١٨٦/ ١ ، ١٨٧ ، والايضاح : ٣٨ ، وجمع الهوامع ١٢/ ٢ ، وابن

عقيل ١٧٩/ ١ ، والاشموني ٢٦٠/ ١ ، التنصريح ١٩١/ ١ ، والصبيان

١٩١/ ١

(١) ورد هذا النص في الاشياء والتطائر للسيوطي مرتين الاولى في الجزء الاول

ص : ٦١ والثانية في الجزء الاول أيضا ص ٢٣٣ مع بعض الاختلاف قال

في الاشياء : " اذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هماله

وجب ابراز الضمير فيهما مطلقا عند البصريين واسقط لفظة (به) من

(المشبه به) ووصل هذا النص بقوله لانهما فرعان على الفعل ٠٠

ولم يشر الى ان هناك كلاما ساقطا بين النصين ونسب

النصين الى كتاب التبيين ٠ (٢) قال ابن الانباري : وأما البصريون ما احتجوا

بأن قالوا : " الدليل على أنه يجب ابراز الضمير اذا جرى على غير من هوله أنا

أجمعنا أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير إذ كانت الاسماء لا أصل

لها في تحمل الضمير وإنما يضم فيها شيء منها الفعل ٠٠ ثم قال : ومنهم من تمسك

بأن قال : إنما قلنا يجب ابراز الضمير فيه اذا جرى على غير من هوله لاننا لو لم

نبرز لادى ذلك الى الالتباس ألا ترى أنك لو قلت : " زيد أخوه ضارب " وجملت

الفعل لزيد ولم نبرز الضمير لادى ذلك الى أن يسبق الى فهم السامع أن الفعل

للأخ دون زيد ٠٠٠ إلخ (الانصاف / ٥٩ ، ٦٠) ٠

أحدهما : أن اسم الفاعل ^(١) والصفة المشبهة به فرعان على الفعل فسى
الممل وتحمل الضمير ، وقد انضم الى ذلك هنا جريان على غير من هوله
فقد انضم فرع الى فرع والفرع يقصر عن الأصل ، فيجب أن يبرز الضمير ليظهر
أثر القصور ، ومما تمتاز الفرع عن الأصل .
والطريق الثانى : أن ترك ^(٢) إبراز الضمير ^(٣) يقضى الى اللبس فى بعض
المواضع ^(٤) واللبس يزول بإبراز الضمير ، فيجب أن يبرز نغيا للبس ، ثم يطرد
الباب فيما لا يلبس ^(٥) كما فعلوا ذلك فى كثير من المواضع نحو نعد ، وتمدد ،
وأعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يحد وكذلك يكرم ، وتكرم ، نكرم
محمول على أكرم ومثان ذلك قولك : (زيد أخوه ضاربه) فان ضاربه يجوز أن يكون
للاخ فيكون جاريا على من هوله ، لان أخوه مبتدا ، وضاربه خبره ، والضرب لزيد
ولا يحصل الفصل بينهما الا بإبراز الضمير .

-
- (١) هذا النص نقله السيوطى فى الاشباه وقرنه بنص أول المسألة وحذف ما بينهما
كما تقدم ويبدو به بقوله : لانهما فرعان . . .
- وينهى ما نقله السيوطى بقوله : (ومما تمتاز الفرع عن الأصل) واسقط السيوطى
لفظه (هنا) من قول المؤلف (وقد انضم الى ذلك هنا . . .)
- (٢) ورد هذا النص فى كتاب الاشباه والنظائر ٢٣٣/١ منقولا عن التبيين السى
قول المؤلف : (محمول على أكرم) والنص فيه بعض المخالفه .
- (٣) فى الاشباه إبرازه
- (٤) زاد فى الاشباه نحو زيد عمر وضاربه هو
- (٥) زاد فى الاشباه نحو زيد هند ضاربه هى

واحتج الكوفيون بالسمع والقياس ^(١) فمن السماع قراءة بعضهم ^(٢) "الـ
طعام غير ناظرين اناء" ^(٣) بالجر في غير ، وهو جار على طعام ولم
يقل ناظرين أنتم ، ومن السماع قول الشاعر ^(٤) :

ترى أرباقهم متقلديهم — * كما صدى الحديد على الكما
وقال آخر ^(٥) :

وان امرأ أنضى اليك ودون * من الأرض مومة وببدا سحلق
لمحقوقة أن تستجيبى دعاءه * وأن تملى أن المعان الموفق
ولم يقل متقلديها هم ، ولا محقوقة أنت .

(١) قال ابن الأنباري : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه
لا يجب إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله أنه قد
جدا عن العرب انهم قد استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على
غير من هوله قال الشاعر : وأورد الشاهدين اللذين استشهد بهما
أبو البقاء ، ولم يورد الآية الكريمة التي أوردها أبو البقاء (الانصاف
٥٨ / ٠)

(٢) صاحب هذه القراءة (ابن أبي عيلة) انظر الكشف ٢٧١ / ٣ ، والبحر
المحيط ٢٤٦ / ٧ وفتح القدير ٢٩٧ / ٤ . واسمه ابراهيم ابن أبي
عيله من القراء العشرة انظر ترجمته في غاية النهاية ١٩ / ١ .

(٣) الأحزاب آية : ٥٣

(٤) البيت مجهول القائل انظره في الانصاف / ٥٩ ،

(٥) البيتان للأعشى ميمون بن قيس ، وشما من قصيدته في مدح المعلق ومطلع
القصيدة قوله :

أرقت وما هذا الشهاد المورق * وما بي من سقم وما بي مشق
وهما في ديوانه ص ٢٢٣ ورواية البيت الأول هناك :

وان امرأ اسرى اليك ودونه * فباف تنوفات وببدا خيف

وروى البيت الثاني (أن تستجيبى لصوته) . وانظر الانصاف / ٥٨ ،
والخزانة ٥٥١ / ١ ، ٤١٠ / ٢ ، وابن الشجري ٣٧ / ١ ، واللسان (خفق)
وفي الانصاف (اسرى) ، (موفق) وابن الشجري (اسرى) ، (يهما
سحلق) و (لصوته) . والشاهد فيهما أوضحه المؤلف ، وهوانه لم
يبرز الضمير وقد جرى الوصف على غير من هوله .

ومن القياس ان اسم الفاعل والصفة يعملان عمل الفعل والفعل لا يجب فيه ابراز الضمير ، كذلك ما يعمل عمله ، وكذلك اذا جرى على من هو له لا يبرز ضميره كذلك ها هنا .

والجواب : (١) أما الآية فالقراءة المذكورة فيها بعيدة الصحة وانما جوزها من هو على مذهبيهم في ذلك ، فلا يكون حجة على مخالفهم (٢) وأما الشعر فليس على حكم مسألتنا بل فيه حذف مضاف تقديره ترى اصحاب أرياقهم — فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه وشواهد كثيرة (٣) أما البيت الآخر فلا حجة لهم فيه أيضا لان قوله : (أن تستجيب) هو الفاعل الظاهر

(١) رد ابن الانباري على عاداته على مذهب الكوفيين ورد حججهم مع العلم ان هذه المسألة في صالح الكوفيين ، وأدلتهم أقوى من أدلة البصريين فكان على ابن الانباري ان ينصفهم في هذه المسألة ، قال : (أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول وهو قوله : — لمحقوقه أن تستجيب دعاه — فلا حجة لهم فيه لأنه محمول عندنا على الاتساع والحذف ، والتقدير — فيه لمحقوقه بك أن تستجيب دعاه (الانصاف / ٦٠) .

(٢) انظر كيف جرى أبو البقا — على عاداته — في الهجوم على القراءة التي لا تتفق مع قاعدته النحوية واستمع اليه في (اعراب القرآن) يقول في هذه الآية بالذات ، ويقرأ بالجر على الصفه فيكون (غير ناظرين أنتم) ١٩٤ / ٢ وقد هجم المعكبري على عدد من القراءات منها السبعية ومنها ما فوق ذلك انظر اعراب القرآن ١ / ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ / ٢ ، ٦٧ ، ١٠٧ ، في موضعين ، ٣٦٢ ، وغير ذلك وسيأتى في هذا الكتاب في مسائل النائب عن الفاعل .

(٣) أورد ابن الانباري كثيرا من الشواهد التي فيها حذف المضاف أورد آيتين وخمسة أبيات وقولهم : (الليلة الهلال) ثم قال : بعد ذلك والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى .

والتقدير لمحقوقه استجابته^(١) والهاء في دعاه عائدة عليه .

أما القياس على الفعل فغير مستقيم لوجهين :^(٢)

أحدهما : أن الفعل هو الأصل في العمل وفي استحقاق الفاعل واسم
الفاعل ليس كذلك .

والثاني : أن الضمائر في اسم الفاعل والمفعول غير مستحكمة ولذلك لا يظهر
الضمير فيها لفظا ، بل هي على صورة واحدة في كل حال ، وإنما يقضى
بالضمائر فيها حكما بخلاف الفعل فان ضمير التثنية والجمع والتأنيث
يظهر فيها لفظا نحو ضربا ، وضربوا ، وضربن وعند ذلك يستفنى عن اظهارها
في مسألتنا . والله أعلم بالصواب .

(١) كلمة استجابته مصححة على هامش الورقة بخط الناسخ
(٢) قال ابن الانباري : وأما قولهم : " ان الاضمار في اسم الفاعل انما
كان لشبه الفعل ، فهو يشابه الفعل اذا جرى على غير من هوله " قلنا
فلكونه فرعا على الفعل وجب فيه ابراز الضمير ها هنا لئلا يؤدي الـ
التسوية بين الأصل والفرع ، ولما يؤدي اليه ترك ابراز من اللبس
على ما بينا والله أعلم " . (الانصاف / ٦٥) .

٣٦- مسألة [الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول] *

العامل في الفاعل والمفعول والفعل .
 وقال بعض الكوفيين العامل في المفعول والفعل والفاعل معا ^(١) ، ومنهم
 من قال : الفعل عامل في الفاعل ، والفاعل عامل في المفعول ^(٢) ، ومنهم
 من قال : كل واحد منهما معمول معناه ^(٣) .
 وحجة الاولين ^(٤) : أن الفعل مؤثر في الفاعل والمفعول جميعا ، لأن به
 يتنير حال الاسم ، فينتقل من المبتدأ الى الفاعل ، ومن الفاعل الى المفعول
 وذلك على حسب تأثيره فيهما ، وهذا الاعتبار لما يستند اليه الفعل فاعل
 وكذلك اشتق منه المفعول ، وتصرف الاسمين منه دليل على تأثيره فيهما
 وإذا أثر فيهما في المعنى أثر فيهما اعرابا لأن الاعراب تابع للمعنى .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٢٧) (٢٨٥) وشرح
 السمع لوحة (٤٥) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٢٨-٨٣ وهي
 المسألة رقم (١١) وعنوانها هناك : (القول في عامل النصب في المفعول)
 وأنار شرح الرضوي ٨٠/١ ، أسرار العربية ٨٥/١ ، الهمع ١٥٩/١ ، ١٦٥ ،
 التصريح ٣٧٤/١ .

- (١) هذا مذهب القراء أنار الهمع ١٦٥/١ ، والاشباه ١٥٥/١ .
- (٢) صاحب هذا الرأي هشام بن معاوية الهمع ١٦٥/١
- (٣) صاحب هذا الرأي خلف الأحمر ، المصدر السابق ، والانصاف : ٨١ .
- (٤) قال ابن الانباري : " ولما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أن
 الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك أنا أجمعنا على أن الفعل لا
 تأثيره له في العمل لانه اسم والاصل في الاسماء أن لا تعمل ١٠٠ الخ (الانصاف ٨٠)

واحتج الآخرون (١) أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد يدل على ذلك
اثنا عشر وجهاً (٢) قد استوفيتها في (اللباب) و (شيء البيع) (٣) ، وإذا
كانا كذلك كانا عاملين في المفعول (٤) ، فالعامل هنا مجتمع من شيءين
جاريين مجرى شيء واحد ، وصاروا كما قالوا في الخبر يرتفع بالابتداء ، والابتداء
وفي جواب الشرط ينجزم بأن والفعل .

(١) هم الكوفيون واحتج لهم ابن الأنباري بقوله : " أما الكوفيون فاحتجوا
بأن قالوا : إنما قلنا أن العامل في المفعول نصب الفعل ، والفاعل ، وذلك
لأنه لا يكون مفعولاً إلا بعد فعل وفاعل لقلاً أو تقدير إلا أن الفعل والفاعل
بمنزلة الشيء الواحد والدليل على ذلك من سبعة أوجه . . ثم قال : ولما
كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على
أنه منصوب بهما وصار هذا كما قلتم في الابتداء ، والابتداء يعطيان في الخبر
لأنه لا يقع إلا بعدهما . . الخ (الانصاف ٧٩ ، ٨٠) .
(٢) استدلل ابن الأنباري على ذلك بسبعة أوجه ولكن ابن الأنباري والمصري
مما أخذوا هذه الأوجه من سر صناعة الأعراب لابن جني ٢٢٥/١ - ٢٣١ ولم
ينبها على ذلك ذكر ذلك السيوطي في الأشباه ٦٤/٢ .
(٣) في الأصل (عاملاً في المفعولين) ولعل الصواب ما أثبتناه لضرورة -
التطابق .

(٤) أنارثمت مؤلفات أبي البقاء ، وقد أورد العكبري في كتاب (اللباب)
لوحة ٢٧ ، ٢٨ هذه الوجوه كلها ، وفي شيء اللوح (٤٥) أورد -
بعضها .

وقال بعضهم : لو كان الفعل وحده عاملا في المفعول لم يجز الفصل بينهما وقد جاز ذلك فان الفاعل يفصل بينهما .
والجواب (١) أما جمل الفعل والفاعل كالشيء الواحد فلا يوجب ذلك أن يكونا شيئا واحدا من كل وجهة ، ألا ترى أن المفعول يجوز أن يقع بين الفعل والفاعل نحو ضرب زيدا عمرو ، ولو كانا شيئا واحدا لم يجز ، وكذلك الفصل بينهما بالطرف ، وإذا كانا كالشيء الواحد في بعض الاحكام لم يمنع ذلك من عمل الفعل في المفعول ، ويدل على فساد ما ذهبوا اليه أن الفعل يعمل في الفاعل ، ولو كان كجزء منه من كل وجه لم يعمل فيه ، لان بعض الكلمة لا يعمل في بعضها ، أما من ذهب الى أن العامل فيهما المعنى (٢) فحاصله راجع الى مذهب البصريين لان معنى الفاعل والمفعول حاصل من الفعل ، فان أراد ذلك فقد حصل الوفاق ، وان أراد معنى آخر فهو فاسد لوجهين : أحدهما : أن ذلك يفتى الى عمل الشيء في نفسه ، وذلك أن الاسم لا يكون فاعلا ولا مفعولا الا بنسبة الفعل اليه ، فيلزم منه معناه ، ولا يجوز أن يكون معنى الشيء عاملا فيه ، اذ لو كان كذلك لكان العمل في جميع (٣)

-
- (١) قال ابن الانباري " أما الجواب عن كلمات التوفيين : أما قولهم ان الناصب للمفعول الفعل والفاعل لانه لا يكون الا بعدهما ... قلنا هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه ... الخ (الانصاف ٨٠ و ٨١)
(٢) رده ابن الانباري بقوله : " وأما ما ذهب اليه خلف الأحمر من اعطال معنى الفاعلية والمفعولية فلا عبر الفساد ... الخ (الانصاف ٨١)
(٣) كلمة (جميع) مصححة بخط الناصب على هامش الورقة .

الاسماء واحدا ، لان معناه لا يختلف ، ولان ذلك يفضى الى أنه لا حاجة الى موجب الاعراب ، اذ الاعراب قائم بالمعرب ، واذا كان المعرب هو الموجب للمعنى القائم به لم يحتج الى أمر آخر وذلك لا قائل به .

والوجه الثانى : أنه ترفع قوله : (مات زيد) بمات وزيد فى معنى مفعول وكذلك : (جرب زيد) ولو كان معنى المفعول هو العامل لوجب أن ينصب ا جميع ، ويدل على فساد مذهبيهم أنك تفصل ^(١) بأن مع الفصل بينهما ، وبين اسمها بالثرف نحو : (ان فى الدار زيد) ودلالة هذا من وجهين أحدهما : أنه نصبت بها مع الفصل .

والثانى : أنه نصبت بأن وحدها لايها وبالثرف ، واذا كان العامل الحرف وحده — مع حذف الحروف عن الافعال — فكيف لا يعمل الفعل الذى هو الاصل القوى وحده ؟ والله اعلم بالصواب .

(١) كذا فى الاصل ولعل الصواب "تنصبه" .

٣٧ — مسألة [الاشتغال] *

قولك زيدا ضربته على رأى من نصب زيدا ، النصب فيه بفعل
مقدرا دل عليه المذكور ،

وقال بعض الكوفيين ^(١) : هو منصوب بنفس ضربته .

ومحجة الأولين ^(٢) أن ضربت يتعدى الى مفعول واحد وقد استوفاه
وهو الهاء ، فلم يبق له سبيل على نصب زيد ، فوجب أن يقدر له ما ينصبه
وأولى ما كان ذلك المقدرا ما دل عليه المذكور ، يدل على ذلك أنك لو
رفعت زيدا في هذه المسألة جاز ، وكان هو الأقوى ، ومن المعلوم أن ذلك
لم يجز إلا لتام الكلام بقولك ضربته ، وإذا كان في نفسه تاما لم يكن له عمل
فيما قبله .

* ذكر المؤلف — رحمه الله — هذه المسألة في كتاب اللهاج لوجه رقم

(٩٨) وشرح ديوان المتنبى المنسوب للمكبرى ٢ : ١٠٥ ،

٤ : ٢٤٨ .

كما ذكرنا ابن الأنباري في كتاب الانصاف : ٨٢ ، ٨٣ وعسى
المسألة رقم (١٢) وعنوانها هناك : " القول في نصاب الاسم
المشغول عنه " .

وأنظر كتاب سيويه ١ : ٥١ ، بولاق / ١٠١ حارون / والمقتضب

٢ : ٧٦ / والمقرب ١ : ٨٧ / والتسهيل : ٨٠ / وجمع الهوامع

٢ : ١١٤ . وابن الناظم : ٩١ / وابن عقيل ١ : ٤٤ / والتصريح

١ : ٣٥٠ / والصبان ٢ : ٥٧

(١) صاحب هذا الرأى هو الكسائي في جمع الهوامع ٢ : ١١٤ والضمير

عنده ملغى وذكر ابن عقيل رأيا ثانيا للكوفيين وهو أن الفعل الموجود

عمل فيهما معا قال : " ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل في ضمير

اسم ومظهره . ونسب السيوطي هذا الرأى ^{الى} الفراء أنظر الجمع ٢ / ١١٤

واحتج الآخرون (١) بأن الـهـاء هي زيد في المعنى ، وانما ذكرت للبيان
والا فهو في المعنى كقولك : (زيدا ضربت) ولو قال ذلك لم يكن فيه
خلاف أن النصب بضربت فكذلك اذا أتى بالـهـاء ، على جهة البيان والتوكيد
ويدل على ما ذكرنا أن النصب في قولك : (ضربت أباك زيدا)
هو وبضربت ، لما كان زيد هو الأب في المعنى .

والجواب (٢) أن الـهـاء وان كانت هي زيدا في المعنى فهو اسم
له موضع من الأعراب ، وذلك يوجب أن يكون لها عامل ولا عامل الا ضربت
هذه ، فلا يبقى لها معمول آخر بخلاف قولك ضربت أباك زيدا ، لأن زيدا
بدل من الأب ، والبدل لا يصح في مسألتنا ، ثم يبطل مذهبهم بأنك تنصب
في موضع لا يتصور نصبه بالمذكور كقولك زيدا ضربت أخاه ، لأن الضرب لم يقع

= (٢) حجة البصريين في الانصاف قال : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا
انما قلنا انه منصوب بفعل مقدرو ذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه
فجاز انما به استخفاً بالفعل الظاهر عنه كما لو كان متأخرا وقبله
ما يدل عليه الانصاف : ص ٨٢ .

(١) انظر حجة الكوفيين في الانصاف قال : أما الكوفيون فاحتجوا بأن

قالوا : انما قلنا أنه منصوب بالفعل الواقع على الـهـاء وذلك لأن

المكثى النحير — الذي هو الـهـاء المائد — هو الأول في المعنى

الخ . الانصاف / ٨٢ .

(٢) رد ابن الانباري .

فقال : أما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم انما قلنا : أنه

منصوب بالفعل الواقع على الـهـاء لأن المكثى هو الأول في المعنى

فينبغي أن يكون منصوبا به كقولك أكرمت أباك زيدا ، قلنا هذا فاسد

وذلك لأن انتصاب زيدا في قولهم (أكرمت أباك زيدا) على البدل

وجاز أن يكون بدلا لأنه متأخر عن المبدل منه ان لا يجوز أن يكون

البدل الا متأخرا عن المبدل منه أما ما هنا فقد تقدم زيد على الـهـاء

فلا يجوز أن يكون بدلا منه لأنه لا يجوز أن يتقدم على المبدل منه على

أنا نقول أن التعاطف في البدل غير التعاطف في المبدل منه والذي يدل على

ذلك اظهاره في البدل كما أظهر في المبدل منه واستدل على ذلك بآيتين

بزيد فيضطرها عنا الى تقدير ناصب آخر كأنك قلت أعنت زيدا ضربت
أخاه فالمانع (١) هنا كالمانع في مسألتنا لأن المانع (هو) امتناع (٢)
تعدى الفعل الى المظهر والمضمر معا ، والمانع هنا امتناع تعدى ضربت
الى زيد ان لم يكن واقعا به بل بشئ من سببه وكذلك الهاء في ضربته
هى من سبب زيد ، ويدل عليه أنك تقول زيد ا لست مثله فنصب زيدا
ومحال أن ينتصب بلست وانما ينتصب بمحذوف تقديره خالف (٣) زيدا
فهذا كله يؤيد ما ذكرنا . والله أعلم بالصواب .

= كريمتين ص ٨٢ ، ٨٣ ولعلك تلاحظ أن رد العكبرى مماثل لرد ابن
الانبارى تقريرا .

(١) غير واضحة فى الأصل .

(٢) فى الأصل (ثم) ولا يستقيم المعنى معها ولعل الصواب ما أثبتناه

(٣) انظر هذا رأى منسوب الى العكبرى فى التصريح ١ : ٣٠٧

مسائل ما لم يسم فاعله

٣٨ - مسألة [نيابة المفعول به عن الفاعل] *

أ. إذا اجتمع في الكلام مفعول به صحيح وظرف وحرف جر فالقائم مقام
الفاعل هو المفعول الصحيح .

وقال الكثيرون : يجوز أن يقام الظرف وحرف الجر مقامه . (١)

لنا أن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل فأقيم مقامه لا غير ويبان أنه أشبه
به من أربعة أوجه .

أحدها : أن الفعل يصل إليه بنفسه ، ولادلالة في الفعل عليه بخلاف الظرف
وحرف الجر ، والمصدر .

* أورد المؤلف - رحمه الله - هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه ٣٠ ،

وأعراب القرآن ١ / ٨٠

وأنظار هذه المسألة في التسهيل : ٧٧ ، / شرح المفصل ٧ : ٧٤ /

وشرح التافيه ١ : ٨٤ - ٨٥ / والهمع ٢ : ٢٦٥ ط الكويت /

وهذه المسألة والتي بعد ذلك انفرد بذكرهما أبو البناء الكبير ، ولم ترد في

الانصاف لابن الانباري .

(١) قال الرضي : ووافقهم بعض المتأخرين ١ : ٨٤ . وفي الهمع وعليه

الأخفش وابن مالك .

وشرط الأخفش تأخر المفعول به في اللفظ ٢٠ : ٢٦٥ (الكويت) .

والثانى : أن المفعول به شريك الفاعل فى تحقق الفعل ، لأن الفاعل

يوجد الفعل والمفعول به يحفظه من حيث كان محلا له ،

والثالث : أن المفعول قد جعل فاعلا فى اللفظ كقولك مات زيد وظلمت الشمس

ورغى السعر ، وليس كذلك بقية الفضلات •

والرابع : أن من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول ولم يذكر الفاعل كقولك

" غيت بحاجتك " ، و " نفست المرأة " و " جن الرجل " وليس كذلك

بقية الفضلات ،

واحتمل الآخرون بأن الظرف وحرف الجر يحمل فيهما الفعل ويجعلان

مفعولا بهما على السعة فصارا كالمفعول به ، وكما جاز أن يجعل المفعول به

قائما مقام الفاعل كذلك هذه الأشياء •

والجواب : أننا قد بيننا أن المفعول به أشبه بالفاعل وإذا دعيت

الحاجة الى نيابة شئ يتام مقام غيره ، فأولى ما كان النائب ما عو أشبه بالنوب

•

فإن قيل : يبطل ما ذكرتموه بقولك أعطيت زيدا درهما ، فإذا لم تسم

الفاعل جاز أن نقيم الدرهم مقامه ولا شبهة أن زيدا أشبه بالفاعل إذ كان فاعلا

(١) أنظر رأى الكوفيين هذا فى شئ الرضى ١ : ٨٤

قال : ووافقهم بعض المتأخرين

والهمج ٢ : ٢٦٥ ط الكوفي قال وطيه الكوفيون والأخفش وابن مالك •

للأخذ والدرهم ليس إلا مفعولا به .

ثيل : هما في هذه الحال متساويان في المفعولية والتعلل وأصل

اليهما على حد سواء ، وقوة المفعول الأول من طريق المعنى لا من جهة

اللفظ ومع هذا فرفع الدرهم ضعيف سؤنه آمن اللبس . والله أعلم بالصواب .

٣٩- مسألة [إقامة المصدر مقام الفاعل] *

لا يجوز أن يقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح
في الاختيار ، وإنما بابه الشعر .
ومن البصريين من قال يجوز (١) .
وحجة الأولين : أن المصدر يدل على أكثر مما دل عليه الفعل ، ولا فائدة
فيه أكثر من التوكيد ، والفاعل غير الفعل من كل وجه وهو واجب الذكر لفظا
أو تقديرا ، فلا يقوم مقامه إلا ما شابهه .
واحتج الآخرون بالصام والقياس .

* " هذه المسألة في حقيقتها جزء من المسألة السابقة ، ولم يذكرها ابن
الانباري في الانصاف ، وذكرها في غريب اعراب القرآن ٣٦٥/٢ وأحال
إتمامه على كتاب له سماه (المسائل البخارية) لاستيفاء هذا الموضوع ،
ولم نعلم حتى الآن لهذا الكتاب وجودا .
(١) وحتى بعد الكوفيين يجوز ذلك ، أنظر معاني القرآن للفراء ٢١٠/٢
والذي جوزه من البصريين هو الاخفش كما تقدم في المسألة التي قبلها .
وأنظر غريب اعراب القرآن ٣٦٥/٢ قال " . . . وأجازه الاخفش والكوفيون " .
وأنظر ال مع ٢٦٥/٢ (ط) الكوفي لكنه شرط أن يتأخر المفعول به
وأما إذا تقدم فهو أحق بالنيابة . وشرح الرضي ١/ ٨٨٥ ، ٨٥٠ .

أما السماع : قوله (١) تعالى (٧) : " وكذلك نجى المؤمنين " ، قراءة حفص (٣) عن عاصم (٤) بتشديد الجيم فلا وجه له الا نجى النجاء .
وقرأ أبو جعفر (٥) : " ليجزى قوماً " (٦) " على ما لم يسم فاعله أى يجزى

- (١) سقطت فاء الربط وحققها أن تكون (تقوله) .
(٢) الانبياء : آية : ٨٨ (٣) حفص : (ت ٢٤٦هـ) هو حفص
ابن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري ، أبو عمر امام القراء في عصره
كان ثقة ، ثبتا ، ضابطا ، له كتاب ما اتفقت ألفاظه ومخانيه في القرآن
وأجزاء القرآن ، وهو أول من جمع القراءات ، وكان ضريرا . أنظر ترجمته
في غاية النهاية ١٥٤/١ ، والاعلام ٢٩١/٢ وغير ذلك .
(٤) عاصم (ت ١٢٧هـ) ، هو عاصم بن أبي النجود ببدلة الكوفي الاسدي
بالولاء أبو بكر ، أحد القراء السبعة تابعي من أهل الكوفة ، وفاته فيها كان
ثقة في القراءات وله اشتغال بالحديث . راجع ترجمته في غاية النهاية
٣٤٦/١ ، وابن عساكر ١١٩/٧ ، والاعلام ١٢/٤ وغير ذلك .
(٥) أبو جعفر (ت ١٣٠هـ) على الأرجح ، يزيد بن القمقاع المخزومي ،
بالولاء الرضدي ، أحد القراء العشرة من التابعين ، كان امام أهل
المدينة في القراءة عرف بالقارئ ، وكان من الصفتين المجتهدين ، توفي
بالمدينة ، أنظر غاية النهاية ٣٨٢/٢ ، وفيات الاعيان ٢٧٨/٢ —
الاعلام ٢٤١/٩

(٦) الجاثية : آية ١٤ .

وقراءة أبي جعفر (ليجزى) خارجة عن القراءة السبعية أما السبعة
فمنهم من قرأها (ليجزى) بالبناء للمعلوم والمبني في أول الفصل وهم

الجزء قوما ، ومن السماع قول جرير (١) :

فلو ولدت فقيرة جرروا كلب
لست بذلك الكلب الكلابيا (٢)

أى سب السب .

أما القياس فهو أن المصدر اسم يصل الفعل (اليه (٣) بنفمه فجازت اقامته

مقام الفاعل كالفعل به الصحيح .

ابن كثير وتافع وعاصم بن أبي النجود وأبو عمرو ، وقرا عامر وحزمة والكسائي

بالبناء للمعلوم أيضا والنون (ليجزى) .

أنظر السبعة فى القراءات لابن مجاهد : ٥٩٤-٥٩٥ ، والكشف لمكسى

٧٦٨/٢ .

أما قراءة أبى جعفر هذه فقد ذكرها ابن الجزرى فقال : قرا أبو جعفر فيهم

الياء وفتح الزاى (يجزى) مجهلا ، وكذا قرا شية ، وجاءت أيضا عن

عاصم وهذه القراءة حجة على اقامة الجار والمجرور وهما (مع وجود -

المفعول به الصريح وهو (قوما) مقام الفاعل كما ذهبت اليه الكوفيون وغيرهم

النشر ٣٧٢/٢ وما دامت جاءت عن عاصم فهي أيضا سبعية .

وانظر هذه القراءة فى معانى القرآن للشراء حيث عارضها بقوله : وهو فى

الناهر لحن ، أنظر معانى القرآن ٤٦/٢ ، وغرب أعراب القرآن ٤٦٥/٢

ولم تنسب هذه القراءة الى أبى جعفر فيهما . كما ذكرها أبو حيان فى

البحر المحيط ٤٥/٨ والطبرى فى مجمع البيان ١٢٨/٢٥ .

(١) جرير : (٢٨ - ١١٠ هـ ٦٤٥ - ٧٢٨) : هو جرير بن عطية الشافى

البريمى التميمى أحد مشاهير شعراء بنى أمية ، له مهاجاة ونقائض

والجواب :

مع عدد من شعراء عصره ، مضافه بصحراء نجد ، ووفاته بالبصرة ، له ديوان مطبوع وللدكتور نعمان محمد أمين طه (جريروحياته وشعره) أنظر ترجمته في الاغانى : أول المجلد الثانى (ط) دار الكتب ، الخزائن ٣٦/١ ، شين شواهد المثنى ١٦ ، الشعر والشعراء ١٧٦ .

(٢) أنار البيت في كتاب اللباب للمؤلف لوحه (٣٠) والخزانة ٣٣٧/١ ط

هارون ، وقال البغدادى : وهذا البيت من قصيدة لجريرويهجـو

بها الفرزدق ، مطلقها :

أقلى اللوم عاذلى والمتابا وقولى ان أصبت فقد أصابا

قال : وقبله :

وهل أم تكون أشد رجبا وصرا من قفيرة واحتلابا

ورجمت الى (ط) دار المعارف للديوان واستعرضت القصيدة المذكورة

والموجودة فى الديوان من ص ٨١٣ — ٨٢٥ ولم أجد البيت فيها وهى

فى شعراء الراعى النخري لا الفرزدق ، ولكن جريروا تمر للفرزدق فى ثنايا

القصيدة ، وقد وجدت البيت الذى ذكر البغدادى وقال أنه قبل البيت

فى نفس القصيدة ص ٣١٧ ، الا أن شاعدا لم يوجد فيها ، ولا فى

ملحقات الديوان .

يوجد البيت فى الخصائص ٣٩٧/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢١٥/٢ بـ

برواية (لسب بذلك الجرو) وشين الفصل ٧/٧ ، ولايضاح فى

شين الفصل لابن الحاجب ٥/١ مخطوطة الحرم المكي ، وشمع الهوامع

٢٦٦/٢ (ط) الكويت والدرر اللوامع ١٤٤/١ والحجة لابن خالويه ٢٢٦ .

وقفيرة اسم أم افرزدق أنظر تهذيب اللثة ١٢١/٩ .

أما قراءة خفف، فمذهب ثلاثة أجيوة (١) :

أحدهما : أنها ضعيفة لا ينبغي أن يؤخذ ، يدل عليه أن فيها

أمرين يعضقانها .

أحدهما : إقامة المصدر مقام الفاعل مع الفعل الصحيح مع أن المعنى

ليس عليه ، لأن المعنى أن المؤمنين هم الذين ينجون ، ونسبة النجاء إلى —

النجاء بعيد جدا .

(٢)

والثاني : أنه سكن الياء وهي آخر الفعل الماضي ، وهو من باب الضرورة

أيضا ، وما هذا سبيله لا يجعل أصلا يقاس عليه .

والثالث : أن أصله من تنجى بنونين فقلب الثانية جيما ، وأدغم ، وعلى

هذا هو مستقبل لم يسكن آخره للضرورة .

= (٣) كلمة الياء تصحح في هامش الورقة بخط الناسخ .

(١) العبارة هنا ركيكة ، وفي الأصل كتيب الناسخ (فعنه جوابان) لكنه

غيرها بخط الأصل أيضا إلى ثلاثة أجيوة ، ثم ذكر الأول وشرع عنه وجهين

وذكر الثالث وأسقط الثاني ، وقد وردت هذه العبارة في أعراب القرآن :

٢٣٢/٢ قال : " وفيه ثلاثة أوجه أحدها : أنه فعل ما وسكن —

الياء ايثارا للتخفيف ، والقائم مقام الفاعل على المصدر أي تنجى النجاء وهو

ضعيف من وجهين أحدهما : تسكين آخر الماضي ، والثاني إقامة المصدر

مقام الفاعل مع وجود الفعل به الصحيح ، والوجه الثاني : أنه فعل

مستقبل قلبت منه النون الثانية جيما وأدغمت وهو ضعيف أيضا .

والوجه الثالث أن أصله تنجى بفتح النون الثانية ولكنها حذفت كما حذفت

أما قوله : ليجزى فتقديره ليجزى الخير فالخير مفعول ثان كأنه يقول :

جزيت زيدا خيرا ، وهذا إقامة مفعول به صحيح مقام الفاعل .

أما البيت فقد قيل : هو من ضرورة الشعر ، وقيل أن التقدير ياجسرو

كلب أى لو ولدت قفيرة الكلاب فالكلاب مفعول ولدت وياجرو كلب ندا • معترض •

وأفرد الضمير فى (سب) لأنه يعود الى جنس الكلاب • قولهم : (يصل

الفضل اليه بنفسه) •

قلنا : هو مع ذلك فضله مستغنى عنها كما ذكرنا ، والله أعلم بالصواب •

== التاء الثانية من (تظا هرون) وهذا ضعيف أيضا لوجهين :

أحدهما : أن النون الثانية أصل ومعنى فاء الكلمة فحذفها يبعد جدا •

والثانى : أن حركتها غير حركة النون الاولى ، فلا يستقل الجمع بينهما

بخلاف تظا هرون ألا ترى أنك لو قلت تتحاضى المصالح لم يسغ حذف التاء

الثانية ، (اعراب القرآن ٢/٢٣٢)

(٢) الضرورة تكون فى الشعر ولا تكون فى القرآن الكريم •

٤٠ — مسألة [نعم ومنس فعلان ماضيان]*

نعم ومنس فعلان ماضيان غير متصرفين .

وقال الكوفيون : هما اسمان ، وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف كأنك إذا قلت : (نعم الرجل زيد) فتقديره الرجل نعم الرجل ، ولما حذفست الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنمسم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل .

وحجة الاولين من أوجه أحدها : اتصال ضمير المرفوع بها كما حكى الكسائي : (نعموا رجالا الزيدون) ، وإذا لم يظهر كان مستترا وأضمر شريطة التفسير ، كما كان ذلك في قولهم : (ربه رجلا) وهذا لا يكون في الاسماء .

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة رقم (٣٥) ، وفي —

(شرح اللوح) لوحة (٦٨) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ١٢٦-١٢٧

وهي المسألة رقم (١٤) وعنوانها هناك : (القول في نعم ومنس أفعالان هما

أم اسمان) ، وانظر رأي البصريين في الحقتاب ١٤١/٢ ، والأصول ١٣٠/١

ورأي الكوفيين في معاني الفراء ١٤١/٢ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب الى

المكبري ٢٩٩/٢ — ٣٠١ .

وانظر اشتقاق أسماء الله للزجاجي : ٢٤٤ ، ومجالس العلماء له : ٩٥ والمرنجل

: ١٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٨/٢ ، شرح الكافي ٣٠٧/٢ —

والتسهيل : ١٢٦ وشرحه للدماميني ٤٤٧/١ ، وجمع الهوامع ٤/٢ ، والتصريح

: ١١٧/٢ ، والاشموني ١٩٢/٤ ، وابن عقيل ١٢٧/٢ ، والضبان ٢٣/٣ .

وايضاح الفارسي : ٨١ .

والوجه الثاني : أن تاء التانيث الساكنة تتصل بنعم كقوله : (نعمت المرأة هند) وهذا لا يكون في الاسماء .
 فان قيل : التاء قد تتصل بالحروف نحو : (ربت ، وشت ، ولات ^(١)) فلا يدل اتصالهما بنعم على أنها فعل .
 قيل ^(٢) : اتصالها ساكنة بنعم دليل على أنها فعل ، وليس كذلك ثم ووب لأنها متحركة ، ويدل على الفرق بينهما أن التاء في نعمت تدل على تانيث الفاعل ، كدلالة التاء في قامت ، والتاء في شمت ^(٣) وربت تدل على تانيث الكلمة في نفسها لا على التانيث في غيرها ^(٤) أما لات فقد قيل أن التاء

— (١) — واليه ذهب على بن حمزة الكعبي الانصاف : ٩٧ .

(٢) ذكر ابن الانباري حجة البصريين فقال : " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالقمل . . . قال وضمهم من تمك بأن قال :
 الدليل على أنهما فعلان اتصال تاء التانيث الساكنة . . . الخ
 (الانصاف / ١٠٤ فما بعدها) .

(١) استشهد ابن الانباري في هذا الموضع بالاية الكريمة (ولاتحيين مناص)
 وقول الشاعر :

ماوى رتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم

وقول الآخر :

ثمت قضا الى جرد مسومة أعرافهن لا يدينا مفاد يمل

(٢) ره ابن الانباري على هذا بقوله : (وهذا الاعتراض الذي ذكره ساقط

. . . .) الانصاف / ١٠٧ . (٣) (ثمت) مصححة على هامش الاصل بخط الناسخ

متصلة بما بعدها (١) لأنهم قالوا : (تالان) و (تحين) وليس قبلها (لا)
ومنهم من قال : هي متصلة بلا ولكن حكمها حكم ربت ولذلك وقف عليها قسموم
بالحاء فقالوا : (لاه) (٢) ولم يقف أحد على نعمت بالحاء .

فان قيل : لحوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز أن تقول نعم المرأة هند
قيل : دخولها أحسن وأما حذفها فلان المرأة فى معنى الجنس فكان التذكير
لذلك على أن الحجة فى جواز دخولها لا فى وجوه .

والوجه الثالث : السبر والقسم (٤) وذلك أن نعم ليس حرفا بالاجماع ،
وقد دل الدليل على أنها ليست اسما لوجهين :

(٤) زاد ابن الأنبارى : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة وهذه التاء

التي تلحق هذين الحرفين تكون متحركة فبان الفرق بينهما .

(١) ذكر أبو عبيد القاسم ابن سلام وحى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان

والآن ، واستشهد لذلك انظر الانصاف ١٠٨ .

(٢) وقف عليها الكسائى (الانصاف / ١٠٨)

(٣) قال ابن الأنبارى : " . . . فليس بصحيح لأن التاء تلزمها فى لفظة

شطر العرب كما تلزم فى قام ولا فرق عندهم بين (نعمت المرأة)

و (قامت المرأة) .

(٤) لم يذكر ابن الأنبارى هذا الوجه فى الانصاف .

أحدهما : أنها مبنية على الفتح ، أما البناء فلا سبب له مع كونها اسما
لأن الاسم يبنى إذا شابه الحرف ، ولا مشابهة بين نعم والحرف ، فليسوا
كانت اسما لأعرست .

والثاني : أنها لو كانت اسما لكانت إما جامدا أو وصفا ولا سبيل إلى اعتقاد
الجمود فيها ، لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر ، ولأنها من نعم الرجل إذا
أصاب نعمة ، والنعم عليه يمدح ولا يجوز أن تكون وصفا إذ لو كانت وصفا
لظهر الموصوف نعمها ولأن الصفة ليست على هذا البناء ، وإذا بطل كونها
حرفا وكونها اسما ثبت أنها فعل .

واحتج التوفيقون من سته أوجه : (١)

أحدهما : دخول حرف النداء عليها كقولك (يا نعم المولى ويا نعم —
النصير) وحرف النداء مختص بالاسماء .

والوجه الثاني : دخول حرف الجر عليها كقولهم (نعم السير على بشير
السير) ، وقيل لأعرابي وقد ولدت له ابنة (نعم المولودة ابنتك) قال :
(والله ما هي بنعم المولودة نصرها صراخ وصرها سرقة (٧)) فأجراها مجرى

(١) ذكر راين الانباري خمسة من هذه الالوجه الستة فقط وأسقط الخامس

وهو أن اللام تدخل عليه إذا وقع خبرا لأن كقولك : (ان زيدا لنعم

الرجل)

(٢) هذه المباراة حكاه أبو بكر بن الانباري عن ثعلب عن سلمة عن الفراء —

أنظر الانصاف مسألة (١٤) .

قوله ما زيد بنهم الرجل (١).

والوجه الثالث : أنه لو كان فعلاً لدل على حدث وزمان إذ هذا حد الفعل والزمان لا يقترب به .

والوجه الرابع : أنه لو كان فعلاً لتصرف تصرف الافعال فكان منه مستقبل وأمر ومصدر واسم فاعل .

والوجه الخامس : أن اللام تدخل عليه اذا وقع خبراً لان كقولك ان زيدا لنهم الرجل ، ومعلوم أن هذه اللام لا تدخل الا على الاسم أو على الفعل الممارع ونهم ليست فعلاً مفاعلاً والماضي لا تدخل عليه فثبت أنها اسم .
والوجه السادس : قولهم نهم الرجل وهذا البناء ليس من أبنية الفعل ،

= (٣) ومن الشعر قول حسان ابن ثابت :

أست بنهم الجاري يولف بيته أخا قلة لمعهم المال مصرفاً
(الانصاف مسألة (١٤) ، روى البيت في اشتقاق الأسماء اللهلابي

القاسم الزجاجي هكذا :

كذا الحرف ذا مال كثير ومعهما -

اشتقاق أسماء الله : ٢٤٥ . تحقيق الدكتور عبد الحسين الجاركي

ط ١٩٢٤ مطبعة النسمان النجف .

فثبت أنه اسم . (١)

(١)

بعد ما تبين لك رأى الكوفيين وحججهم فى ذلك ، أنظر نقل الدماميين
فى (شرح التسهيل) عن ابن عصفور حيث يقول : " ولم يختلف أحد من
النحويين (الكوفيين) والبصريين فى أن نعم وشئ فى قولك نعم الرجل عمرو
وشئ الرجل زيد وأشياء ذلك فعلاً وأن الاسم المرفوع بعدها فاعل ، وإنما
الخلافاً بين الكوفيين والبصريين فيما بعد اسنادها إلى الفاعل ، فذهب
البصريون إلى أن نعم الرجل جملة ، وكذلك بشئ الرجل ، وذهب الكسائي
إلى أن قولك : نعم الرجل وشئ الرجل اسمان محكيان بمنزلة "تأبط شراً"
(سرق نوره) ونعم الرجل عنده اسم للمدح وشئ الرجل اسم للمذموم ،
وهما جملتان فى الأصل نقلتا عن أصلهما وسمى بهما - وذهب الفراء إلى أن
الأصل فى (نعم الرجل زيد) و (وشئ الرجل عمرو) (رجل نعم الرجل
زيد) و (رجل بشئ الرجل عمرو) فحذف الموصوف الذى هو رجل وأقيمت -
الصفة التى هى الجملة من نعم وشئ فاعلها مقامه فتحكم لها بحكمه فنعم
الرجل وشئ الرجل عنده رافعان لزيد كما أنك لو قلت مدوح زيد ومدوم
عمرو لكان زيد مرفوعاً بمدح وعمرو مرفوعاً بمدوم على ما هو مقرر عند الكوفيين
من توافع المبتدأ والخبر .

وانظر شرح التسهيل للدماميين ٤٢٧/٢ مخطوطة الحرم المكي رقم (١٢٨)

نحوه والمقرب لابن عصفور ٦٥: ١ (طبع بغداد) .

وانظر رأى الفراء فى معانى القرآن ٢: ١٤١ ، ١٤٢ .

والجواب عن فصل النداء ، من وجهين :

- أحدهما : أنه غير دليل على ما ادعوا لان حكم حرف النداء (١) أن يدخل على المفرد أو المضاف أو مهابه وأما الجمل فلا . ونعم الرجل عندهم جملة ألا ترى أنت (٢) لا نقول يا زيد منطلق .
- والوجه الثاني : أن دخول (يا) على هذا الفعل لها تأويلان ، أحدهما : أن تكون دخلت (يا) للتنبيه ولا يحتاج إلى منادى كما أن (ها) تدخل كذلك كقولك ها أن زيدا قائم وكقول النابغة (٣) :
- ها ان تاغذرة ان لم تكن نفمت فان صاحبها قد تاه في البلد (٤)
- وإذا دخلت على الحروف وعلى الأفعال للتنبيه لم تحتج إلى تقدير منادى

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ نفسه

(٢) كذا في الأصل ولملها أنه .

(٣) النابغة الذبياني :

زياد بن معاوية الذبياني حكم سوق عكاظ كانت تنصب له فيه خيمة من جلد أحمر فيحكم على شعر الشعراء وله مدائح واعتذارات للنعمان بن المنذر ، عاش حياته كلها في الجاهلية ، له ديوان مطبوع عدة مرات آخرها سنة ١٩٦٨م في دار الفكر بيروت بشرح ابن السكيت . وتحقيق الدكتور شكرى فيصل ، أنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٣٨ ، — الاغانى ٣/١١ ، معاهد التنصيص ٣٣٣/١ ، شرح شواهد المغنى ٢٩ ، للاستاذ عمر الدسوقي (النابغة الذبياني) .

(٤) البيت من قصيدة للنابغة في ديوانه ص ٢٦ والبيت آخر القصيدة ورواية

الديوان كرواية المؤلف وهي من اعتذاراته ، كما ورد بنفس الرواية =

ودخولها على فعل الامر كقول الشاعر (١) :

الا يا سلمى ذات الدمالج والمقد

وقال آخر (٢) :

لا يا سلمى ثم اسلمى ثم اسلمى ثلاث تحيات وان لم تكلمنى
وهو كثير .

والتأويل الثانى : أن يكون حذف المنادى وهو يريد (٣) كما قال

الشاعر (٤) :

= فى شرح القصائد العشر للتبريزى وقد عدها التبريزى من القصائد العشر

٤٧٢ ط حلب ١٩٦٩ م بتحقيق فخر الدين قياوة ، المكتبة المربية ،

وللبيت روايات أخرى . وانظر البيت فى شرح المفضل ٨ : ١١٣ ، ١١٤ /

والخزانة ٢ : ٤٧٨ ، ٤ : ٤٧٨ / وشرح الشافعية : ٨٠

(١) بقية البيت :

— وذات الثنا الثمر والفاحم الجمـد —

ورد فى هامش ابن عقيل ١ : ٢٣١ وفى هامش الانصاف ١ : ٩٩ .

(٢) البيت غير منسوب وهو فى شرح المفضل ٣ / ٣٩ ، وذكر ابن الأبيارى ثمانية

أبيات مثله ولم يستشهد به .

(٣) قال ابن الانبارى مجيبا عن الكوفيين فى هذا قال : ٠٠٠ قالوا : ولا يجوز

أن يقال أن المقصود بالنداء محذوف للملم به ، والتقدير فيه (يا الله نعم

المولى ونعم النصير أنت) فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه لانسا

نقول الجواب عن هذا : ان المنادى انما يقدر محذوفا اذا ولى حرف النداء

فعل أمر وما جرى مجراه كقراءة الكسائى وأبى جعفر المذنى ، ومحفوظ الحضرى

وأبى عبد الرحمن السلمى ، والحسن البصرى ، وحميد

الاعرج (ألا يسجدوا لله) أراد ياهولاء اسجدوا " =

يألف الله والاقوام كلهم والصالحين على سحمان من جار
يريد يا قوم ، ويدل على ذلك وقوع الجملة بعدها ، وقال تعالى (١) : (يا ليتني
كنت معهم) ، (يا ليتني لم أتخذ فلانا خليلا) (٢) ، و (يا ليت قومى
يعلمون) (٣) كل ذلك متأول على ما ذكرنا ، فان أحدا لا يدعى أن البيت اسم
وأما فعل دخول الجار فليس بمحكم الدلالة على الاسمية لان تقديم الحكاية فيه
ممكن وهو أن كون التقدير فى قوله " ليست بنعم المولودة " أى ليست يقال فيها

= الانصاف / ١٩٩ ، وانظر : ايضاح الوقف والابتداء لابن الانبارى ١٦٩ / ١
واللامات : ١١٠ ، ١٢٠ ، ورد عليهم ابن ارنبارى بقوله : ٠٠٠ فليس بصحيح
لانه لا فرق بين الفعل الامرى ، والجسمى فى امتناع مجئ كل واحد منهما
بعد حرف النداء الا أنه يقدر بينهما اسم يتوجه النداء اليه . الانصاف :
٠ ١١٧

(٣) لم ينسب الى قائل معين ، أنار الكتاب ٣٢٠ / ١ ، والتامل : ٤٧ ، ٤٨
وأما الى ابن الشجرى ٣٢٥ / ١ ، ١٥٤ / ٢ ، وابن يعين ٤٠٥ / ٢ ، ٤٠٦
١٢٠ / ٨ ، والمفنى ٤١٤ ، وشي شواهد ٧٩٦ ، والجنى الدانى : ٣٥٦
والعينى ٢٦١ / ٤ ، والهمع ١٧٤ / ١ ، ٧٠ / ٢ ، والدرر ١٥٠ / ١ ، ٨٦
والخزانة ٤٧٩ / ٤ ، وايضاح الفصل لابن الحاجب ١٧٤ ومخطوط واللباب للمؤلف
لوحة (٣٥)

(١) النساء : آية ٧٣ (٢) الفرقان : آية ٢٨
(٣) يس : آية ٢٦ (٤) كذا فى الاصل ولعلها (لا)

(١) نعم النولودة فحذف القول لانهور معناه وهو كثير فى القرآن وكلام المرب
قال تعالى (٢) : (والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا) أى يقولون أخرجوا ،
وقال تعالى (٣) : (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) وقال
(٤)
الشاعر :

والله مالىلى ينام صاحب — ولا مخالط الليان جانبه
أى مقولته فيه نام وهو قول الآخر (٥) :
مالك عندى غير سهم وحجر وغير كيداء شديدة النور
ترى بكفى كان من أرى البشر
أى يكفى رجل كان .

-
- (١) أنظار الانصاف : ص ١١٤ (٢) الانعام : آية ٩٣
(٣) الرعد : الايتان ٢٢ ، ٢٣ .
(٤) البيت فى الخصائص ٢ : ٣٦٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ : ١٤٨ —
والانصاف ١١٢ ، وشرح الفصل ٢ : ٦٢ ، والمينى ٤ : ٣ ، والهمج ١ : ٦٠ ،
٢ : ١٢ ، والدردر ١ : ٣ ، ٢ : ١٥٢ ، والاشمونى ٣ : ٢٧ ، لسان المرب :
(نوم) والمؤلف فى اللباب لوحة ٣٥ (مخطوط) وفى الخصائص (والله
مازید)
(٥) لم أقف على نسبة هذا الرحمن المقتضب ٢ : ١٣٩ (ترى) ، والخصائص
٢ : ٣٦٧ ، ومجالس ثعلب : ٥١٣ ، والمحتجب ٢ : ٢٢٨ ، والمينى ٤ : ٦٦
(الثالث) ، والانصاف ١١٤ ، والخزانة : ٣١٢ / ٢ ، والمفنى ١٦٠ —
وشرح شواهد : ١٥٧ ، وابن الشجرى ٢ : ١٤٦ (غير سوط) ، وشرح شواهد
الكشاف .

قولهم لا يحسن اقتران الزمان به ، قلنا : انما يقرن بالقفل الزمان ليصح
 المراد به ، ويفصل بالزمان بين الماضي والمستقبل ، وهذا مستغنى عنه
 هاهنا ، لان نعم ومن يستوفيان غاية المدح والذم ، وهذا لا يكون الا
 بما هو موجود لانه المتيقن (١) ، فلما اختصا بهذا المعنى علم زمانهما
 ولهذا لم يتصرف ويدل على فساد ما قالوه ان عسى فعل عند الجميع ولا يقترب
 بها زمان ولا تتصرف للحلة التي ذكرنا من دلالتها على معنى الترتب وبهذا
 أشبهت هذه الافعال الحروف حتى جمدت لانها دلت على معنى زائد على
 الحدث والزمان وهذا هو باب الحروف وأما دخول اللام عليها (٢) فلا يدل على
 انها اسم ، ألا ترى ان اللام قد دخلت على الحرف في مثل قوله تعالى : (٣)
 (ولسوف يحاطيك ربك فترضى) وانما حسن ذلك لانها لما جمدت أشبهت
 الاسماء ، فدخل عليها ما يدخل على الاسماء من حروف التوكيد وقد أدخلوا
 اللام على الفعل الماضي المحذوف كقول الشاعر (٤) :

اذا لاقى بنصرى محشر غشنى عند الحفيظة ان ذولوثه لانا

-
- (١) هذا الرد يشبه ما رد به ابن الانباري حيث قال : " لان نعم
 منوع لغاية المدح ، ومنع منوع لغاية الذم فجعل دلالتها مقصورة على
 الان لانك انما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح والمذموم لا بما
 كان فزال ، ولا بما سيكون ولم يقع " .
- (٢) هذا لا يوجد في الانصاف كما تقدم
- (٣) النسخة آية : ه .
- (٤) البيت لقريط ابن أنيف العبدي ، أنار البيت في شرح الحماسة للمرزوقي :
- ٢٥ ، والخصائص ٢ : ٢٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٨٨ ، ومعنى اللبيب
- ٢١ ، وشرح شواهد : ٥٢ .

وكقول امرئ القيس (١) :

— لنأمو فما ان من حديث ولا صالسي —

وأما نعيم الرجل فهي حكاية شاذة والوجه فيها أن أصل (٢) (نعم) نعم بكسر
الضين فأشبه الكسرة فنشأت الياء ، وله نظائر كقولهم : (الدراهم) و (الصياريف)
(ومنزاج) (٤) ، و (أدنوا فأتطورو) (٥) . أى منتزع وأنظر ، والله أعلم بالصواب .

(١) البيت من قصيدته التي مطلعها :

— ألا عم صباحا أيها الطلل البالى —

تجده في ديوانه : ٣٢ (دارالمعارف) ، وشرح المفصل ٤٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٩٢ ،
والمقرب ١ / ٢٠٥ ، وخزانة الأدب ٤ / ٢٢١ ، والجنى الدانى ١٣٥ ، ومغنى
اللبيب / ١٨٨ ، ٧٠٨ ، وشرح شواهد / ٤٩٤ ، وجمع الهوامع ١ / ١٢٤ ،
٤٢ / ٢ ، والدرر اللوامع ١ / ٩٦ ، ٢ / ٤٨ .
(٢) أنظر أصلها ولفظاتها في كتاب اللباب لوجه (٣٥) والانصاف : ١٢٥ ، ١٢٦ .
(٣) (الدراهم) والصياريف يشير الى بيت الفرزدق :
تغنى يداها الحصا في كل هاجرة * نقي الدراهم تنقاد . الصياريف
الكتاب ١ / ١٠ ، والمحتسب ١ : ٩٦ ، الخصائص ٢ : ٣١٥ ، والديوان : ٥٧٠ .
(٤) (بمنزاج) يشير الى قول ابراهيم بن هرمة :
وأنت من الخوائل حين ترمى * ومن ذم الرجال بمنزاج
انظره في الخصائص ٢ / ٣١٦ ، الانصاف / ٢٥ ، والمحتسب ١ / ٦٦ ، ٣٤٠ .
والديوان ٩٢ .

(٥) أدنوا فأتطورو يشير الى قول الشاعر :

الله يعلم أنا في تلتفتنا * يوم الفراق الى اخواننا صور
واننى حيثما يثنى الهوى بصرى * من حيث ماسلكو أدنوا فأنظرو
تجد البيتين في الانصاف ٢٣ ، ٢٤ ، والمحتسب (: ٢٥٩ ، وسر الصناعة
١ : ٢٩ ، والخزانة ١ : ٥٨ ، ٣ : ٤٧٧ ، ٥٤٠ وغير ذلك .

٤١- مسألة (ما) التمجية *

(ما) في التمجيد اسم تام غير موصول ولا موصوف .
وقال أبو الحسن :

هي بمعنى الذي ^(١) ، والخبر محذوف أي الذي أحسن زيدا شيء .
وحجة الأولين من وجهين :

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٣٨) . ولم يذكرها
ابن الأنباري من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، كما أن أبا
البتا لم ينص على أنها من مسائل الخلاف بين الفريقين إلا أنه قال
لما أراد أن يبين وجهة نثار الأخفش قال : (واحتج الآخرون)
فهل ياترى عدما من مسائل الخلاف بينهما ؟
وذكر الأخفش لأنه تزعم وجهة النظر الكوفية ، وقد نص ابن عبيش
في شرح المفصل على أن بعض الكوفيين وافق الأخفش إذا فهي من
مسائل الخلاف بينهما .
انظر هذه المسألة في المقتضب ١٧٧/٤ ، وأصول ابن السراج ١٦٦/١
والمرتجل : ٤٧ ، والمثل لوحة (١٣) وهو شرح ابن عصفور للكتابة
المقرب ، وشرح المفصل ١٤٨/٧ ، ١٤٩ ، الجنى الداني : ٢٣٧
مخفى اللبيب : ٣٣٩ ، اسرار الصربية : ١١٢ ، والبيان في غريب
اعراب القرآن ١٣٨/١ ، البحر المحيط ٤٩٤/١ ، التسهيل : ١٣٠
والهمع ٩٠/٢ ، شرح الكافية ٣١٠/٢ ، ومجالس العلماء : ١٦٤ .
(١) أما الفراء فإنه يرى أنها استفهامية فيها معنى التمجيد يدل على
ذلك قوله في (معاني القرآن) حول قوله تعالى (فما أصبرهم
على النار) البقرة آية ١٧٥ : " فيه وجهان أحدهما معناه فما الذي

أحدهما أن (١) مبنى التمجيب على الابهام ولذلك عدلوا فيه السى
(ما) لأنها أشد ابهاما من غيرها ، و (الذى) تتضح بصلتها وذلك
يناقض موضوع التمجيب .

والثانى : أن الخبر لا بد منه ، ومن شرطه أن يكون مفيدا والخبر
هنا محذوف على قوله ، والذي يقدره نكرة غير مفيدة (٢) ومن المعلوم
البين أن الذى أحسنه شىء فيصرى عن هذا التقدير عن فائدة كما يصرى
قولك : (رجل قائم) عن فائدة .

فان قيل : يلزمكم مثل ذلك لانك اذا قدرت (ما) بشىء كان التقدير
شىء أحسن زيد وهذا معلوم أيضا (٣) .

أصبرهم على النار . معانى القرآن ١/١٠٣ .
وهكذا يروى أبو حيان أن مذهب الفراء وابن درستويه جعلها استفهامية
فيها معنى التمجيب ، انظر البحر المحيط ١/٤٤٩ .
(١) كلمة غير واضحة فى الأصل يظهر أنها كلة (مبنى) كتبت مرتين وآية
ذلك أن الكلام مستقيم بدونها .
(٢) هذا هو رأى آخر لأبى الحسن فهو يرى فى (ما) ثلاثة آراء .
(١) يرى رأى سيبويه والجمهور أنها كما قال المؤلف اسم تام . الخ .
(٢) يرى أنها موصولة وهذا هو الذى ذكره المؤلف فى صدر
المسألة .

(٣) يرى أنها نكرة موصوفة انظر الجنى الدانى : ٢٣٧
(٣) قال الرضى (ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال
(ما) نكرة غير موصوفة نادر نحو (فصحاى) على قول ولم تسفع
مع ذلك مبتداه * شرح الكافية ٢/٣١٠ .

قيل: جعل المبتدأ نكرة قد جاز في مواضع كقولهم (١) : (شرا
 هذا ناب) و " سلام عليكم " (٢) و " ويل للمطففين " (٣) وغير ذلك ،
 وليس الخبر كذلك وأنت لو قلت : (جاءني رجل) أو (رجل جاءني)
 لكان مفيدا بخلاف الخبر المحض .

واحتج الآخرون : بأن (ما) لو كانت بمعنى شيء لكانت تامة فسي
 نفسها ، وذلك غير جائز ، لأنها في غاية الإبهام ، والابهام يقتضي
 الإيضاح ، فأما أن يكون تاما مستغنيا عن بيان فلا .

والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن (ما) قد جاءت تامة من ذلك قوله تعالى : " فنمها هي " (٤)
 أن نعم شيئا هي . وقال أبو الحسن في قوله تعالى : " فيما نقضهم " (٥)
 ميثاقهم " أن (ما) بمعنى شيء ونقضهم بدل منه فإذا جاءت في موضع
 تامة فلا يستنكر . كونها كذلك في هذا الموضع .

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجي : ١٦٦

(٢) الانعام آية : ٣٤ ، والاعراف آية : ٤٦ ، والرعد آية : ٢٤

والنحل آية : ٣٢ ، والزمر آية ٧٣ .

(٣) المطففين : آية : ٢٧١

(٤) البقرة آية : ٢٧١ وكتب في الأصل (فنمها هي) .

(٥) المائدة : آية : ١٣

والوجه الثانى : أن جعلها بمعنى الذى لا يحصل لها ايضاحا
بالحالة لأنك تفسر الذى يقولك شئ ، ولا فرق أن تقول : شئ
أحسن زيدا ، وبين قولك : الذى أحسن زيدا شئ فى حقيقة الابهام
بل هذا أوضح ، لأنك بدأت بالشفى الواضح ثم أنتيت بما يهمهم .
والله أعلم بالصواب . (١)

(١) ما التمجبية فيها عدة أقوال للعلما طغصها :

- (١) تمجبية نكرة تامة غير موصوفة والجملة بمدى خبر وهذا هو
مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وقال به الأُخفش .
- (٢) موصولة ، والجملة صلتها والخبر محذوف قال به الأُخفش .
- (٣) استفهامية فيها معنى التمجيب وهو قول الكوفيين ، وقال
بعضهم هو قول الفراء وابن درستويه .
- (٤) نكرة موصوفة نسب هذا للأُخفش .

٤٢ - مسألة [فعلية أفعل في التعجب] *

(١)

أفعل في التعجب فعل ^{ماضٍ} (٢) وقال الكوفيون هو اسم ، وحجة الأولين (٣) من أوجه ثلاثة

أحدهما : أن نون الوقاية تلحق هذا البناء كقولك : (ما أعلمني) ، وهذه النون لا تلحق الاسماء ، إذ لا يستنكر كسر آخر الاسم وإنما يستنكر كسر آخر الفعل أو الحرف ، فأتى بالنون لتقع الكسرة عليها ويبقى آخر الفعل على ما كان عليه .

ونحرم من هذا عبارة فنقول : (لفظ تلزمه نون الوقاية عند الإضافة إلى الياء) ، فلم يكن اسماً كما لوجاء في غير التعجب ولا يلزم عليه الحرف نحو منسى وعنى لان الخلط ما وقع في كون هذه اللفظ اسماً أو فعلاً فلم يكن له هنا مدخل فلا يناقض به . وان شئت ذكرت دليل التقسيم ^(٤) فقلت ليس يحرف بالاتفاق ، ولا يجوز أن يكون اسماً لان الاسم لا تلحقه نون الوقاية

* راجع انظر ثبت المراجع المذكورة في المسألة السابقة .
الا أن هذه المسألة ذكرها ابن الأنباري في الانصاف : ١٢٦ - ١٤٨ .
وهي المسألة رقم (١٥) وعنوانها : " القول في أفعل في التعجب اسم هو أو فعل " .

(١) هذا هواري البصريين والكسائي وهشام من الكوفيين انظر التصريح ٨٧ : ٢
(٢) وافق الكوفيين في رأيهم هذا أبو الحسن الأخفش انظر شرح الرضوي ٣٠٨ : ٢

(٣) المقصود بهم البصريون والاحتجاج عند ابن الأنباري والمكبري متشابه مع بعض التوسع في ذكر الشواهد عند ابن الأنباري .

(٤) لم يذكر ابن الأنباري هذا الدليل .

فلا تقول فلان ضارنى ، وهذه النون تلحق لفظ التعجب كقولك ما أعلمنى وهى

من خصائص الافعال فثبت أنه فعل .

(١)
فان قيل : قد دخلت هذه النون على الاسم فى نحو قول الشاعر :

- وليس حاملى الا ابن حمال -

وقالوا : قطنى ، وقدنى وهما اسمان .

(٢)
قيل : أما حاملى فمن الشاذ الذى لا يصح عليه ، وكأنه حمل اسم

الفاعل على الفعل المضارع ، لما بينهما من الشبه ، ومثل ذلك يحتمل فى
ضرورة الشمر . وأما (قدنى) و (قطنى) فقد يقال : (قدى) (وقطى)

ولا يجوز مثل ذلك فى فعل التعجب وأما من قال : (قدنى) فالوجه
فيه عنده أن (قد) بمعنى اكف فلما أشبه فعل الامر لحقه حكم من أحكامه ،

كما قال : (حسبك ينم الناس) بحزم الجواب لانه حمله على اكف ينم الناس .
والوجه الثانى : ان هذا البناء ينصب المصرفة والنكرة وأفضل الذى هو اسم

لا يعمل ذلك وانما هو يختص بالنكرات .

(١) صدر البيت : - ألا فتى من بنى ذبيان يحملنى -

أو - فهل فتى من سراء - " القوم يحملنى " -

انظر الانصاف : ١٢٩ / خزانة الادب ٢ : ١٥٨ ، ٤٥٤ ، ٤٦ : ٥٧٨

الكامل : ٢٠٥ / البحر المحيط ٧ : ٣٦١ /

(٢) وهكذا رده ابن الانبارى فقال : وهو من الشاذ الذى لا يلتفت اليه . ولو -
انهما قالوا : انما دخلته النون لانه أشبه الفعل فى العمل فلحقته النسب
كما تلحق الفعل مثل ما قالوا فى اسم الفعل نحو (قطن) حيث قال المكبرى
فلما أشبه فعل الامر لحقه حكم من أحكامه واسم الفاعل أشبه الفعل فلحقه
حكم من أحكامه .

- (١)
فان قيل : فقد عمل في المعارف كقول العباس بن مرداس :
(٢) - وأضرب منا بالسيوف القوانصا -

فنصب القوانص بأضرب ، وقال النابغة : (٣)

فان يهلك ابو قابوس يهلك * ربيع الناس والشهر الحرام
وناخذ بمدهم بذنا ب عيش * أجب الظهر ليس له سنام (٤)

فنصب الظهر بأحب وقال آخر : (٥)

ولقد أغتدى وما صقع الديك * على أدهم أجش الصهيل

فنصب بأفعل .

(١) العباس بن مرداس : (٩ - ١٨هـ)

ابن أبي عامر السلمي ، أبو الهيثم . شاعر ، فارس ، من سادات قومه ، أمه
الخنساء الشاعرة المشهورة ، أدرك الجاهليين والاسلام ، اسلم قبيل فتج
مكة ، وكان من المؤلفات قلوبهم ويدعى (فارس المبيد) وهي فرسه ، بدوي
لم يسكن الحضر وكان يحضر الفزوة مع الرسول (ص) ثم يعود إلى
باديته ، وهو ممن ذم الخمر وحرّمها في الجاهلية . راجع ترجمته في
الاعلام : ٤ : ٣٩ / الاصابه : ٤٥٠٢ / اللآلئ : ٣٢ / الشعر والشعراء
١٠١) .

- (٢) صدر هذا البيت هو قوله : - أكر وأحمى للحقيقة منهم - والبيت في
شرح المفصل ٦ : ١٠٥ ، ١٠٦ / وخزانة الادب ٣ : ٥١٧ / والمفنى
٦٨٢ / شرح التصريح : ٣٣٩ / الاشمونى ٣ : ٥٦ / الأسميات : ٢٠٥
القوانص : جمع قونس وهو أعلى بيضه الرأس . (٣) تقدم التعريف به .
(٤) البيتان في ديوانه تحقيق شكرى فيصل ص : ٢٣١ - ٢٣٢ . وروى هناك
(ونمك) (بعده) وانظر : المقتضب ٢ : ١٧٩ / وأمالى الشجرى
٢١ : ٢ ، ١٤٣ / والاشمونى ٤ : ٣٤ ، ٣٤ : ٤ ، ٥٣٤ : ٤ ، ٨٣ : ٦ ، ٨٥ / خزانة
١٣٤ : شرح المفصل ٣ : ٥٧٩ ، ٥٣٤ : ٤ ، ٨٣ : ٦ ، ٨٥ / خزانة
الادب ٤ : ٩٥ / الاشمونى ٣ : ١١ ، ١٤ /
(٥) لم أقف على نسبه وهو في الاصاب : ١٣٤ .

(١) والجواب أن هذه المواضع مخرجها غير ما ادعوا وذلك أن من نصب ما بعدها أما أن يكون على فعل محذوف يفسره أفعل كما قال تعالى :

(٢) " ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله " وقال تعالى : " الله أعلم " حيث يجمع رسالته (٣) (فحيث) و (من) لا يجوز ان يكونا مجرورين بالاضافه لأن أفعل تضاف الى ما هي بعض له وذلك محال هنا ، فأما أجب الظاهر فروى بالاضافه ولا حجه فيه على هذا وقد روى بالرفع على تقدير أجب الظاهر منه ، أما النصب فعلى التشبيه بالمفعول به كباب (الحسن الوجه) ، وقيل الالف واللام زائدتان كما قال الآخر (٤)

(٥) خلس أم الممر من أسيرها * حراس أبواب على قصورها

وعلى مذهبه يجوز ان يكون بدلا من الضمير ، وعلى كل حال لا يققى فيه حجه وكذلك القول فى (أجنس الصهيلا) .

- (١) حقها ان تكون فالجواب كما تقدم .
- (٢) النجم : آية ٣٠ وكتب الناسح الايه هكذا (ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله) .
- (٣) الانعام آيه ١٢٤ رسمها فى المصحف رسالته وهى قراءتا بن كثير وحقق — والباقون بالجمع انظر الكشف لمكى ١ : ٤٤٩ ، ومجمع البيان للطبىرى ١٨٥ : ٧ .
- (٤) البيت لابی النجم المجلس .
- (٥) انظر البيت فى : المقتضب ٤ : ٤٨ ، ٤٩ / المنصف ٣ : ١٣٤ / أمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٥٢ / الانصاف : ٣١٧ / ابن يمين ١ : ٢٤٤٤ : ٢٤٤٥ : ١٣٢ ، ٦٠ : ٦٠ شرح شواهد الشافيه : ٥٠٦ / المفتى : ٥٢ / شرح شواهد : ٦٠ / التصريح ١ : ٩٤ ، ٣٩٤ / همع الهوامع ١ : ٨٠ / الدرر ١ : ٥٣ / لسان العرب (وير) والجنى الدانى : ١٩٨ .
- اكثر رواياته (باعد أم الممر) ، أم الفمر فى اللسان (تحريف)

والوجه الثالث : أن هذا البناء مبنى على الفتح ، (ولو كان اسما لم يكن

مبنيا إذ لا علة للبناء خصوصا على الفتح) (١) ، فاقيل علة بنائه شيئا : أحدهما

تضمن معنى همزة الاستفهام لأن قولك ما أحسن زيدا أى شئ أوجب ذلك ؟

والثاني تضمنه حرف التعجب ، لأن التعجب معنى ، والاصل فى كل معنى

أن يوضع له حرف فيمتقد ذلك وان لم ينطق به ، كما فى بناء (هذا) وهؤلاء

والجواب أما الاستفهام ففضله جوابان .

أحدهما : ان التعجب خبر يحتمل الصدق والكذب وبين الخبر والاستفهام

بين بعيد .

والثاني : ان الاستفهام لو كان كانت (ما) هى المتضمنة له لا الفعل

الذى بعدها ، وأما حرف التعجب (فلا حاجة الى تقديره لان الصيغة دالة

على التعجب) (٢) ، فلم يحتج معها الى حرف ، كما أن نغم وثس موضوعتان

على المدح والذم ولم تحتج مع ذلك الى تقدير حرف يدل عليهما وكذلك عسى وحذا

والوجه الرابع : أن أحكام الفعلية موجودة فيه منها لحوق نون الوقاية به على

ما تقدم ومنها أنك اذا أتيت بفعل آخر والفعل واحد أجرته مجرى

أكل وشرب مثاله قولك ما أحسن زيدا وأجمل (٣)

(٣)

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ نفسه .

(٢) ما بين القوسين صحح على هامش الورقة بخط الناسخ .

(٣) الوجه الرابع صحح على هامش الصفحة بخط الناسخ فتمذرت قراءة بعض لثلف الورقة .

(١) وأما حجة الكوفيين : فانهم احتجوا بثلاثة أشياء
(٢) أحدهما: أنه يصغر يقال ما أحبسناه قال الشاعر :

ياما أميلح غزلا نام شدن لنا * من هاء وليا تكن الضال والسمير

والتصغير من خصائص الاسماء *

(٣) والوجه الثاني أن (عين) هذه الكلمة تصح اذا كانت واوا أو ياء نحو ما

أخوف زيدا وما أسيره ولو كان فعلا لاعتت لان الاعتلال من خصائص الافعال .

(١) حجة الكوفيين في الانصاف قال ابن الانباري : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على انه اسم انه جامد لا ينصرف ومنهم من تمسك بان قال : الدليل على انه اسم انه يدخله التصغير ومنهم من تمسك بان قال : الدليل على انه اسم انه تصح عينه نحو ما اقومه ولا ابيمه

١٢٦ - ١٢٨ .
(٢) في نسبه هذا البيت خلاف كبير حتى أن بعضهم نسبته الى متأخر لا يحتج - بشعره ومنهم من نسبته الى المرجى وايد ذلك الميمني ، ومنهم من نسبته الى مجنون بنى عامر ومنهم من نسبته الى ذى الرمة مثل الجوهري ففى الصحاح ومنهم من نسبته الى بعض الاعراب والبيت فى دمية القصر لكامل - المنتقى ، وظن الاستاذ محمد محى الدين عبد الحميد انه (كاهل - الثقفى) انظر الانصاف : ١٢٧ ، ومثله فى هامش شرح المفصل ١٣٤/٣ ، المنتقى : نسبه الى (المنتقى) و (المنتقى) كما قال البكرى : بضم اوله واسكان ثانيه بعمده تاء معجمه باثنين مفتوحه وفاء مكسوره ثم اختصها القاف هو الوادى الذى مر به الرسول (صلى الله عليه وسلم) فى مسيره الى تبوك . ويقول السخاوى فى شرح المفصل البيت لتأخر هو على بن محمد الصرنى ، قاله فى مدح على بن عيسى وزير (المقتدر) فى حدود سنة ٣٢٠ هـ ونسبه الصاغانى فى الصياف الى الحسين بن عبد الله الصرنى وللبيت شهره عظيمه جدا فى كتب النحو انظر خزانة الأدب - ٤٥: ١ / ٩٥: ١ / ٩٧: ١ عبد السلام / الانصاف : ١٢٧ / اللسان مادة (ملح) و (شدن) دمية القصر ٦٢: ١ - ٦٧ / اما الى ابن الشجرى : ١٣٠: ٢ / ١٣٣ / ودون نسبه فى شرح المفصل ٦١: ١ / ١٣٤: ٣ / ٥٤ : ١٣٥ / ١٤٣: ٧ / شرح شواهد الشافيه : ٨٣ المبنى : ٦٨٢ / شرح شواهد : ٣٢٤ / الميمني ٤١٦: ١ / ٤٦٣: ٣ / الهمع ٧٦: ١ / ٩٠: ٢ - ٩١ : الدرر ٤٩: ١ - ٥٠ / ١١٩: ٢ / ٢٢٩ / الاشمونى ٣: ١٨: ٢٦٠ .
ديوان المرجى : ١٨٢ ، ديوان المجنون ١٦٨ .
(٣) كلمة (عين) مصححة على هامش الورقة بخط الناسخ .

والثالث أن جامد لا يتصرف فلا يكون منه مستقبل ولو كان فعلا لتصرف ، وسدل على
(١)
أنه ليس بفعل أنك تقول ما أعظم الله قال الشاعر :

(٢)
ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن من داره صول

ولو كان فعلا لكان التقدير شيئا عظم الله ، وعظمة الله من صفات الذات لا تحصل
بجمل جاعل .

(٣)
والجواب أما التصغير فانه يتناول لفظ الفعل هنا والمراد تصغير مصدره
وكانه قال فيه حسن قليل ، وهذا كما يضاف الى الفعل في نحو قوله (هذا يوم
(٤)
ينفخ الصادقين صدقهم) وهو كثير والمعنى اضافة الزمان الى مصدر الفعل ، وحسن

(١) قائله هو خندج المرى : وهو من قصيده للشاعر المذكور أولها :

— في ليل صول تنهى المرى والطول —

(٢) انظر معجم البلدان ٣ : ٤٣٥ / شرح الحماسة : ١٨٣١ / الانصاف ١٢٨ /

المينى ١ : ٢٣٨ / همع السوامع ٢ : ١٦٧ / الدرر ٢ : ٢٢٤ / الاشمونى

١ : ١٠١ الشحط : البمد انظر الصحاح ١١٣٤ (شحط) .

صول : (بالضم ثم السكون وآخره لام ٠٠٠ مدينه فى بلاد الخزر فى نواحي
باب الابواب وهو (الدريند) وليس بالذى ينسب اليه الصولى وابن عمه
ابراهيم بن المباس الصولى فان ذلك اسم رجل ٠٠٠ معجم البلدان ٣ / ٤٣٥
واورد البيت . وفى الاصل ورد (صور) بالراء بدل اللام .

(٣) أجاب ابن الانبارى عن هذا بقوله : أما قولهم يصغر والتصغير من خصائص
الاسماء فنقول الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :—

أحدهما : ان التصغير فى هذا الفعل ليس على حد التصغير فى الاسماء فان
التصغير على اختلاف ضروبه من التحقير كرجيل ٠٠ الخ ثم قال بعد أن ذكر ضروب
التصغير وأمثلة عليها والتصغير اللاحق فمن التعجب انما يتناول لفظا لا معنى
من حيث كان متوجها الى المصدر ٠٠٠ الخ .

والوجه الثانى : انما دخله التصغير حملا على باب (اقل) الذى للمفاضله
لاشتراك اللفظين فى التفضيل والمبالغه ٠٠ الخ والثالث : انما دخله التصغير
لانه لزم طريقه واحده فاشبه بذلك الاسماء فدخله من احكامها وحمل الشئ على
الشئ فى بعض احكامه لا يخرج عن اصله ٠٠٠ الخ (انظر الانصاف ١٣٨ —

٠١٤٢) .

(٤) المائده : ١١٩ .

ذلك في فعل التمجيب أنه لجموده أشبه الاسم ، ومن ها هنا صحت فيه
 اليا ، والواو نحو ما أقوم وما أخوفه ، لأنه لما لزم طريقه واحدة كان كالاسم ،
 وهذا هو الجواب عن الوجه الثاني على أن صحة الواو لا يقطع بها على الاسم
 ألا تراهم قالوا (استحوذ)^(٢) ، و (استنوق الجم)^(٣) ، و (استنست الشاه)^(٤) ونحو
 ذلك .

أما عدم تصرفه فلا يدل على كونه اسما ألا ترى أن نعم ومثس ومسى أفعل
 ولا تتصرف وكان السبب في ذلك أن فعل التمجيب ما في (لا زما) إذ لا تمجيب
 إلا من أمر متحقق ، موجود كما أن نعم ومثس كذلك .

(١) رد الكوفيون على هذا بقولهم : " ولا يجوز أن يقال : ان فعل التمجيب
 لزم طريقه واحدة فصارع الاسم فلحقه التصغير لانا نقول : هذا ينقص بليس
 ومسى فأنهما لهما طريقه واحدة ومع ذلك فانه لا يجوز تصغيرهما وأبلغ من هذا
 النقص وأكد (أفعل به) في التمجيب فانه فعل لزم طريقه واحدة ومع هذا
 فانه لا يجوز تصغيره " الانصاف ١٢٨ .

(٢) قال تعالى : (استحوذ عليهم الشيطان) المجادل آية ١٩
 (٣) يقال : ان صاحب هذا المثل طرفه بن المبد لما سمع وهو صغير قول المتلمس :
 وقد اتنامى الهم عند احتضاره * بناج عليه الصيمرية مكدم
 انظر الشمر والشمر ١٨٣/١ تحقيق أحمد محمد شاكر ط دار المعارف
 سنة ١٩٦٦ م والمثل في : جمهرة الامثال ١ : ٥٤ ، والمستقمن : ٦٦ .

(٤) قال ابن فارس : " غز استنست اذا صارت كالتي في جراتها وحركتها
 ويضرب مثلا للذليل يتميزز " معجم مقاييس اللغة ١/٣٦٠ (تيس) .

فان قيل فأنت تقول : ما أطول ما يخفى هذا الصبي فتحكم على المعنى المستقبل
 قيل : التمجيد هنا لامارات دالة على وجود الأمر في المستقبل ، فكأن
 ذلك موجودا الآن ^(١) وهذا مثل قوله تعالى : ^(١)

" ربما يود الذين كفروا " ورب انما تدخل على الماضى ولكن لما كان خيرا لله
 حقا وصدقا جرى مجرى الموجود وأما قولهم : ما أعظم الله ^(٢) والمراد به شىء عظم الله
 عندي ، ولم يوجب له في نفسه سبحانه تمظيما لم يكن : وانما هو دال على أمر
 ظهر للمخلوق ثم ان هذا لأزم لهم ، كما يلزمنا فان المعنى لا يختلف بين أن يكون
 اللفظ فعلا أو اسما والله أعلم بالصواب .

(١) الحجر آية ٢

(٢) قال ابن الأنباري : وأما قولهم : (لو كان التقدير فيه شىء أحسن زيدا
 لوجب أن يكون التقدير في قولنا : ما أعظم الله شىء أعظم الله والله تعالى
 عظيم لا يجمع جاعل) قلنا : معنى قولهم شىء أعظم الله أى وصفه بالمعظمه
 كما يقول الرجل اذا سمع الاذان " كبرت كبيرا وعظمت عظيميا " أى -
 وصفته بالكبرياء والمعظمه لا صيرته كبيرا عظيميا فكذلك ها هنا ولذلك الشىء
 ثلاثه معان أحدهما : ان يفنى بالشىء من يعظمه من عباده والثانى :
 ان يعنى بالشىء ما يدل على عظمه الله تعالى وقدرته من مصنوعات
 والثالث : ان يعنى به نفسه أى انه عظيم لنفسه لا لشىء جملة عظيميا
 فرقنا بينه وبين خلقه " ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

٤٣ — مسألة (التعجب من الألوان) *

لا يبنى فعل التعجب من الألوان .

وقال الكوفيون يبنى من البياض والسواد فقط ٠ /

(١)

وحجة الأولين أنه فعل مأخوذ من اللون فلم يبن منه فعل التعجب

كالعمرة وغيرها ، وإنما كان كذلك لوجهين .

أحدهما : أن الأصل في فعل اللون أفعل نحو أبيض وأحمر ، وفعل التعجب

لا يبنى الا من الثلاثي .

والثاني : أن الألوان للزومها المحل تجرى مجرى العيوب الظاهرة والأعضاء

(٢)

(ولذلك) لا يبنى منها فعل التعجب ، فلا يقال في العظيم الرجل ما أرجله

ولا في عور المين ما أعوره كذلك الألوان .

(٣)

واحتج الآخرون بالسماح والقياس

فمن السماح قول الشاعر (٤)

جارية في درعها الفضفاض تقطع الحديث بالايماض

أبيض من أخت بني أباض

وكذلك قول الآخر : (٥)

إذا الرجال شتوا واشتد أزمهم فانت أبيضهم سريال طباش

* أنظر ثبت المصادر في تخريج المسألة رقم (٤١)

وأنظر شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى المعكبري ٤ : ٣٥٠ كما ذكرها

ابن الأنباري في الانصاف : ١٤٨ — ١٥٥ ، وضوانها هناك : (القول

في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان " المسألة ١٦

(١) تماثل الاحتجاج عند ابن الأنباري والمعكبري ، ومعد ذكر التملتين قال ابن

الأنباري " وأى التملتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين

سائر الألوان في طلة الامتناع ، فينبغي أن لا يجوز فيها كسائر الألوان "

انظر الانصاف : ١٥١ .

وأفضل في حكم فعل التعجب في ما يجوز وممتنع .
وأما القياس فهو أن البياض والسواد أصالن لكل لون إذ كان بقية الألوان يتركب
منهما ، وأحكام الأصول أعم من أحكام الفروع وأقوى والجواب عن الشعر من وجهين :
أحدهما أن أفضل فيه ليس للمبالغة وإنما هو اسم بمنزلة قولك شيء أسود وأبيض أي
مبني ومسود ، والخلاف فيما يراد به المبالغة ،

(١)

والثاني : أن هذا من الشذوذ الذي لا تناقض به الأصول ، قولهم :

" أن البياض والسواد أصالن للألوان " جوابه من وجهين /
أحدهما ليس كذلك بل كل لون أصل بنفسه وليس بمركب ، ولو قدر أنه مركب ،
ولكن هذا لا يمنع من أن يكون أصلا ، لأن حقيقته واسمه تغيرا فهو ، بمشابة
الأدوية المركبة فإن طوائفها وأسماءها تخالف أحكام مفرداتها وكذلك ما ركب من
الكلمات نحو لولا ولن على قول الخليل .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) اتفق الاحتجاج ضد ابن الأنباري والمكبري أنظار الانصاف ١٤٨ - ١٥١

(٤) صاحب هذا الرجز هو ربيعة بن السجاء . أنظار ملحقات ديوان ١٧٦

وأنظار الانصاف : ١٤٩ ، والجمل ١١٥ وابن يمين : ٦ : ٩٣ ،

٧ : ١٤٧ (الأول والثالث) ، والخزانة ٣ : ٤٨١ ، وشرح ديوان

المتنبي المنسوب إلى المكبري ٤ : ٣٥ (الأول والثالث فقط) ، وشرح

سقط الزند : ١٧٤ ، والمفني ٨٧ ، أمالي المرتضى ١ : ٦٣ ،

والانتراج : ٢٩ ، والأصول ١ : ١٢٢ ، والتمام : ٩٥

(٥) البيت لطرفه بن المبد البكري يهجو عمر بن هند

أنظر البيت في الانصاف : ١٤٩ ، والجمل ١١٦ ، وابن يمين : ٦ : ٩٣ ،

والتصريح ١ : ٣٢٥ ، والمقرب ١ : ٧٣ ، مجمع الأمثال ١ : ٨١ ،

اللسان (بيض) ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى المكبري ٤ : ٣٥

(١) قال ابن الأنباري : ٠٠٠ أنه شاذ فلا يؤخذ به ، ونظيره بزيادة الألف

واللهم على الفعل ، واستشهد بيهيتين من الشعر ١٥١ ، ١٥٢ عن أبي زيد

والجواب الثاني : نقدر أنهما أصلان ولكن لم يجوز ذلك بناءً على هذه الصيغة ، ويانه من وجهين أحدهما : أن العلة في امتناع بناء فعل التعجب من غير ما موجودة فيهما وهو كونه على أكثر من أربعة أحرف والأصل أن لا يخالف مقتضى العلة ، والثاني أن الأصول أولى بمراعاة أحكامها ، وأبعد من التفسير بخلاف الفروع فان الفرع مغير عن الأصل والتفسير يؤنس بالتفسير فلا ترى أن النسب الى حنيقة حنفى والى تثقيف ثقيفى ولم يكن الفرق بينهما الا أن حنيقه حذف منها التاء ، فحذف منها الياء أيضا وثقيف لم يحذف منه شيء فلم تحذف منه الياء ، والله أعلم بالصواب .

= ورد ابن النبارى كل بيت على حده ، قال : والجواب عن قول الآخر :

— ابيض من أخت بنى أبيض —

ومعناه في درعها جسد مبيض من أخت بنى أبيض ، ويكون من أختها هنا في موضع رفع لأنها صفة لا ببيض . . . واستشهد لذلك بيتين من الشعر .
(٢) رد عليهم ابن النبارى بقوله : " وأما قولهم انما يجوزنا ذلك لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع قلنا هذا لا يستقيم ، وذلك أن سائر الألوان انما لم يجز أن يستعمل منها (ما أفعله) و (أفعله) منه (لأنها لازمة محالها فصارت كمضوم من الأعضاء فاذا كان هذا هو العلة فنقول هذا على أصلكم ألزم . . . الخ . (الانصاف : ١٥٥) .

(٣) في الأصل وأسمائها .

(١) أنظر الخصائص : ١١٠ : ٢ قال ابو الفتح : فأما ثقفى فشاذ عنه أى عند سيويه

ومشبه بحنفى . . . " ٨ / ١١٠ وهو عند المبرد قياسى .

والذى أميل اليه هو جواز التعجب من الألوان بعمامة لانه ورد السماع عن العرب بجواز التعجب من البياض كما تقدم فى الأبيات ورد البصريين هذه الأبيات لم يكن جيدا ولا موقفا . وإذا ورد عن العرب التعجب من البياض فليس ما يمنع أن تعجب من السواد والجمرة والخضيرة وغيرها من الألوان . وأما ادعاء الكوفيين أن السواد والبياض أميل لمائر الألوان فليس بالرأى الجيد ولا بالمقبول . وإذا جوزوا التعجب من السواد والبياض فماذا يمنع أن نقيس عليه غيره من مائر الألوان ؟

(٢) أنظر الخصائص : ١١٠ :

مسائل باب كيان

٤٤- مسألة المنصب بـ كيان

المنصب بكان الناقصة لا ينتصب على الحال .

(١) وقال الكوفيون هو منصوب على الحال .

(٢)

والمسألة تنبنى على عرف وهو أن الحال له أحكام لا تتحقق في المنصب هاهنا

وانتفاء الحكم يدل على انتفاء المحكوم عليه^(٣) فنحذر من هذا دليلا فنقول :

أحكام الحلل منتفية عن المنصب هنا^(٤) فينتفى كونه حالا ، ويانه أن أحكام -

الحال كثيرة :

” * ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٣١) وشرح اللمع لوحة (٥٨) كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف وأوردها المحقق في آخر الكتاب لانه عثر عليها هي والمسألتين بعدها في بعض النسخ الخطية للكتاب وعنوانها هناك : (علام انتصب خبر كان وثاني فصول ثانت) وهي المسألة (١١٩) من

ص ٨٢١ - ٨٢٨ .

وانظر مع البهائم ١١١/١ ، التصريح ١٧٤/١ معاشية الصبان ٢١٨/١ .

(١) قال أبو البقاء في كتاب اللباب لوحة (٣٢) ”

وقال الكوفيون ينتصب على القطع يعنون الحال ”

وقال في شرح اللمع لوحة (٥٨) :

” قال الكوفيون وينتصب الخبر على الحال ويسد سد الخبر ” .

(٢) كأن المؤلف يريد أن يحتج للبصريين بهذه الحجة ، واحتج لهم ابن

الانباري بقوله :

أحدها أن يجوز حذفها ويبقى الكلام تاما ، وليس المنصوب هاهنا كذلك
 ألا ترى أنك لو قلت كان زيد فى الناقص لم يكن كلاما ، ولو قلت فى قولك :
 (جاء زيد راكبا) ، جاء زيد كان كلاما تاما .

ومنها : أن الحال وصف هيئة الفاعل والمفعول به وقت وقوع الفعل منه
 أو به كما ذكرناه من قولك : (جاء زيد راكبا) فالركوب هيئة الفاعل ، ولا هيئة
 للمرفوع بكان ، لأنها لا تدل على فعل يكون لفاعله هيئة .

الثالث : أن الحال لا يكون الانكسار هذا هو الأصل اذ لو كان معرفة لكان
 تابعا لصاحب الحال اما صفة ، واما بدلا واما توكيدا ، والمنصوب فى كان ليس
 كذلك بل يكون معرفة وتكرة ، ولا يصح فيه البدل ولا الوصف ولا التوكيد .
 الرابع : أن الحال صفة فى الأصل ، ومن حكم الصفة أن تكون مشتقة ، ولا
 يشترط ذلك فى المنصوب بكان ألا ترى أنك تقول : (كان زيد أباه) ، -
 (١) كان أمه هندا) ، وليس هذا من المشتق فى شئ .

= " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : وإنما قلنا أن نصبهما على المفعول
 لا على الحال لأنهما يقمان ضميرا نحو : (كناهم وإذا لم نكنهم ممن يكنهم)
 واستشهد ببني أبي الأسود الآتين وقول الشاعر :
 - فلا تنفك تسمع ما حيت بهالك حتى تنكس -

(٣) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ .
 (١) كذا فى الأصل بدون تاء التانيث وكان عليه أن يصل الفعل بتاء
 التانيث لأن اسم كان حقيقى التانيث لم يفصل بفواصل .

الخامس : أن المنصب بكان يتقدم على اسمها وعليها أيضا والحال لا يتقدم على صاحب الحال ، ولا على العامل فيها عندهم ، وهذا يعطل مذهبهم في خبر كان .

فان قيل : أما جواز حذف الحال فخير ثابت في كل موضع ألا ترى أن قولك :
 (مررت بكل قائما) و (بكل قاعدا) المنصب فيه حال ولا يجوز الاقتصار على قولك : (مررت بكل) لان معنى الكلام على ذكر الحال . قولكم^(١) : (انها صفة هيئة الفاعل أو المفعول به) ، قلنا : المنصب بكان يؤول الى معنى الصفة ألا ترى أن قولك : (كان زيد أباه) معناه كان زيد والدك أو الذي ولدك وأما كون الحال نكرة فقد جاء معرفة في بعض المواضع كقولهم :
 (أرسلها العراق^(٢)) أي معتركة و (افعله جهداك وطاقتك) أي مجتهدا ، و (كلمته فاه الى في أي مشافها^(٣)) ، وكل ذلك معرفة ، أما كون الحال مشتقة فخير لازم أن قولهم : (جهداك وطاقتك) ليس بمشتق عندهم وهو حال فكذلك قولهم : (مررت بالحية ذراعا^(٤)) ومنه قوله تعالى^(٥) : " ولقد صرفنا في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتقون ، قرآنا عربيا " فقرأنا حال ، وليس بمشتق .

(١) في الاصل (قولكمهم) ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) هذا جزء بيت للبيد بن ربيعة العامري ، والبيت بتمامه هكذا :

وأرسلها العراق ولم يذرها ولم يشفق على نغم الدخال

أنازل البيت في ديوانه ٨٦ ورواية الديوان (فأوردها) وانظر الخزانة

١/٢٤٥ ، والمرتبيل : ١٦٣ ، والكتاب ١/١٨٢ ، والمقتضب ٣/٢٧٣ وابن الشجري

٢/١٦٤ ، والانصاف : ٨٢٢ ، وابن يعين ٢/٦٢ ، ٤/٥٥٥

(٣) في الاصل (مكافحا) (٤) الزمر : الايتان : ٢٨ ، ٢٩ .

وتقول : (مررت بزید رجلاً سالحاً) فرجلاً حال وليس بشق و أما تقديم الحال فجائز عندكم ، وأما عندنا فلا يجوز لما منع وهو الاضرار قبل الذكر ^(١) ولم يوجد المانع في المنصوب بكان .

والجواب : أما حذف الحال فجائز في كل موضع تم الكلام على ما قبلها أما قولهم : (مررت بكل قائماً) فانما لم يسح حذفها فيه لان صاحب الحال — على التحقيق — حذف لان التقدير مررت بكل رجل أو بكل القوم فصاحب الحال هو المضاف اليه ومنه قوله تعالى ^(٢) : " ولكل درجات مما عملوا " أي لكل فريق أو واحد فلما حذف جعل حاله دليلاً عليه ، وكذلك قولهم : (خبرني زيدا اذا كان قائماً ، فقائماً حال من الضمير في كان المقدرة ، وذكر الحال دال على المحذوف وليس كذلك خبر كان ، وقد بينا أن الحال صفة الهيئة ، قولهم : (خبر كان — يؤول الى الصفة) جوابه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن المراد بالصفة هاهنا ما ان تابعا للموصوف قائماً بخبره وليس كذلك خبر كان ، ألا ترى أن قوله : (كان زيدا أخاك) أن أخاك ليس بتابع لما قبله ، ولا هو هيئة قائمة بخبره ولذلك لا يصد في باب التوابع . والثاني أن الخبر ليس بواقع موقع الصفة ألا ترى أن هندا أم عمرو مبتدأ وخبر ، وأم عمرو غير واقع موقع الصفة ولذلك لا يعمل عمل الصفة في الاعراب ، وليس كذلك الحال فان الحال تعمل فيما بعدها كقوله : — (جاء زيد راكباً أبوه فرساً) وكذلك الجملة في مثل قولهم : (جاء زيد تقاد البنائب بين يديه) .

(١) أنظر المسألة رقم (٦٢) (٢) الاحقاف : آية : ١٦ .

والثالث : أن العامل في الخبر غير العامل في الحال عندهم لأن عندهم
الخبر يرتفع بالمبتدأ ، والاجتهاد بالخبر (١) ، وليس كذلك الحال فإن العامل
فيها هو العامل في صاحبها ، قد بينا أن حكم الحال أن تكون نكرة وما
ذكروه من المسائل فليس المنصوب فيه حالا بل هو نائب عن الحال ، فقولهم (٢)
(أرسلها الصرا) تقديره أرسلها معتركة ثم أقام الفعل القام الاسم
لمناسيقه له أي أرسلها معتركة ثم حذف الفعل وبقى المصدر دالا عليه
وهكذا (أفعله مجتهدا ثم تجتهد ثم جهدا) ويدل على ما ذكرناه أن الحال
مشتق وجهدا قد سبق جوابه وذراعا في معنى المشتق إذ معناه مررت بالحية
مذروعة أو طويلة وغير المشتق قد يقع موقع المشتق ومنه قولهم (٣) : (مررت بقاع
عرفج كله) أي خشن كله ، وأما (قرآنا) فيمضي مقروءة ومقروءة مشتق ،
وقال النحويون : هي حال مولدة ومعنى ذلك أن عربيا هو الحال وقرآنا وطأ
للحال ، فصار الحال في اللفظ وصفا وكسى الموصوف اسم الحال ، وقد بينا
أن الحال عندهم لا يجوز تقديمها ، قولهم :
(ذلك من أجل تقدم الضمير على الظاهر) قلنا : فمثله في خبر كان إذا
قلت كان قائما زيد فإن في قائما ضميرا لأنه اسم فاعل ومع ذلك قد جاز تقديمه
وسياتى ذلك في مسائل الحال (٤) .

(١) أنار المسألين ٢٧ ٢/٦ .

(٢) تقدم تعريب هذا القول .

(٣) هذا القول مروى عن العرب ، أنار إيضاح الفارسي : ج ٢٨ .

(٤) أنار المسألة رقم (٦٢) من هذه المسائل .

واحتج الآخرون ^(١) بأن خبر كان منصوب ولا بد له من وصف ينتصب عليه

وقد انحصرت المذاهب فيه على قولين :

أحدهما هو مشبهه بالمفعول على قولكم

والثاني : على الحال ^(٢) على قولنا .

والمذهب الأول باطل من أوجه أحدها : أن تشبيهه بالمفعول لا يصح

لان المفعول غير الفاعل وخبر كان هو اسمها في المعنى .

والثاني : أن المفعول يكون منفصلا ومتملا وخبر كان الجيد أن يكون—

منفصلا .

والثالث : أن المفعول يصح أن يقال فعلت به وخبر كان لا يصح فيـه

ذلك ^(٣) .

والرابع : أن المفعول به يجوز أن يقام مقام الفاعل ، وخبر كان ليس

كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت في قوله : (كان زيد قائما) كين قائم لم يجز

كما لا يجوز في الحال .

والخامس : أن مفعول خبر المبتدأ يجوز أن يتقدم عليه كقوله : (زيد

عمرو نرب) فزيदा منصوب بنصب ، وخبر كان لا يجوز فيه ذلك ، فلو قلت زيد

قائما زيد كان لم يجز .

(١) هذه حجة الكوفيين واحتج لهم المؤلف بنحضة وجوه ، واحتج لهم ابن

الانباري بقوله : " " والدليل على أن خبر كان ينتصب على الحال ان —

(كان) فعل غير واقم — أي غير متحد — ، والدليل على أنه غير واقع أن فعل

الاثنين اذا كان واقعا فانه يقع على الواحد والجمع نحو ضربا رجلا وضربا رجالا

ولا يجوز ذلك في كان ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كانا قائما ، وكانا قياما "

والجواب (١) على ما ذكره من وجهين جملة وتفصيلا :
 أما الجملة فان جميع ما ذكره من الفرق يدل على أنه ليس بمفعول به حقيقة ، ونحن نقول به فأما التشبيه بالمفعول به فممكن والفرق المذكورة لا تنقد فيه ووجه ذلك أن خبر كان واقع بعد الفاعل وليس بأحد التوابع ولا حال ، ولا استثناء ، ولا تمييز فلم يبق له الا التشبيه بالمفعول به وهذا غير ممتنع ، ألا ترى أن التمييز في نحو قولك : (عندي عشرون درهما مشبه بالمفعول وليس بحال عند الجميع وكذلك قولهم : (مررت بالرجل الحسن الوجه) .

= الانصاف : ٨٦١ وهذا ما لم يذكره أبو البقاء في التبيين كما أن العكبري ذكر حججا لم تكن في الانصاف .

(٢) ذكر ابن السراج عن النوفيين ما يفيد عكس هذه المسألة تماما وذلك أن الكوفيين ينصبون كلمة واقفا في مثل مررت بزيد واقفا على الخبر ويجعلونه كمنصب خبر كان ، بينما يرى البصريون نصبه في مثل هذه الصورة على الحال ، أنار الاصول في النحو لابن السراج ٢٦٢/١

(٣) قال ابن الانباري ويدل على ذلك أيضا أنك تكني عن الفاعل الواقع نحو . رمت زيدا فتقول فعلت بزيد ولا تقول في كنت أخاك فعلت بأخيك وقال : ولأنه لا يحسن أن يقال فيه كان زيد في حالة كذا (أنار الانصاف : ٨٦١ .

(١) أنظر رد ابن الانباري عليهم في الانصاف ص ٨٢٥ فما بعدها .

والجواب الثاني : وهو التفصيل فأما كونه منفصلا ومقتصلا فان كلا الأمرين جائز
 ألا ترى أن قوله : (كنته وكنت أياه) جائز أني ومنه قول أبي الاسود (١)
 دع الخمر يشربها الخواة فأننى رأيت أخاها مغبيا بمكانها
 فلا يكنها أو تكتنه فأنسى أخوها غدته أمه بلبانها (٢)
 يعنى الزبيب فجعل خبر كان مقتصلا ، والحال ليست كذلك ، وقولهم : فعلت
 به فقد سبق ، جوابه ، أما قيامه مقام الفاعل فلا يجوز لما يلزم فيه من حذف الخبر

(١) أو الاسود الدؤلى :

هو ظالم بن معروف بن عمرو بن سفيان الدؤلى هو أول من وضع المربية
 على أرجح الاقوال ويختلفون فى سبب ذلك ، واستعمله على بن أبى طالب على
 البصرة ، واستعمله زياد على الديوان والخراب ، وكان مخالفا فى حبه لجلس
 رضى الله عنه ، أصيب بالفالج ومات بالداعون ، أخذ عنه مبادئ المربية
 عبد الرحمن بن هرمز ، وميمون الأقرن ، ونفسه القليل ، أنظر ترجمته فى انباء
 الرواة ١٣/١ ، وأخبار النحويين : ١٣ وإبقات الزبيدي ١٣ وغير ذلك ، وللدكتور
 فتحى عبدالفتاح الدجنى (أبو الاسود الدؤلى ونشأة النحو العربى) .

(٢) أنظر البيهقي فى ديوانه ص ٨٢ ، والانصاف : ٨٢٣ ، شرح أبيات سيويه

للنحاس ٢٢ .

والبيت الثانى فقط فى كتاب سيويه ٢١/١ بولاق ، ٤٦/١ هارون والمقتضب
 ٩٨/٣ ، وأصول ابن السراج ١٠٤/١ ، وإصلاح المنطق : ٢٩٧ ، وابن
 يمين ١٠٧/٣ ، ورواه (فان لم يكنها) ، وأدب الكاتب ٣٢ ، وشيخ السيرافى
 ٣٠٧/١ ، وتفسير المسائل المشككة للفاروقى : ٧٠ الصينى ٣١٠/١ ، وخزانة

الأدب ٢/٤٢٦ ، والاشمونى ٩٧/١ .

لان كان لابد لها من خبر ، وقيام خبرها مقام الفاعل يحيل ذلك ، ومثله الحال فانها لاتقام مقام الفاعل فقد فرغوا الى غير مفرغ ، وأما مسألة التقديم فعنها جوابان :

أحدهما : أنها جائزة لان خبر كان يجوز أن يتقدم عليها وعلى اسمها كما أن المفعول به كذلك .

والثاني : نسلم أنه لا يجوز ولكن وجه المنع أن عمرا هنا مبتدأ وكان غير عاملة فيه ، فلو قدمت خبر كان على المبتدأ لفصلت بين العامل والمفعول — بالاجنبى ، وهذا ممنوع ، ألا ترى أن قوله : (كانت زيدا الحمى تأخذ) اذا نصبت زيدا بتأخذ وجعلت الحمى اسم كان وتأخذ الخبر لم يجز لما ذكرنا من الفصل ولكن ان جعلت فى كان ضمير الشأن جازت المسألة لان اسم كان قد تقدم على مفعول الخبر فلا فصل بأجنبى . والله أعلم بالصواب .

٤٥ — مسألة [تقديم خبر مازال وأخواتها على (ما)] *

لا يجوز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها ما في أوله (ما) على (ما) كقولك : (قائما مازال زيد) ، ووافق الكوفيون على امتناع ذلك فـ (مادام) ووافق الفراء في الجميع .

وقال بقية الكوفيين : يجوز التقديم فيما منحه البصريون ، (١) وحجة الأولين (٢) أن (ما) حرف يجب تصدّره على الفعل لمعنى يحدثه فيه ،

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٣٢) ، وشرح اللمع لوحة (٥٩) كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف ١٥٥ — ١٦٠ وهي المسألة رقم (١٧) وعنوانها هناك : (القول في تقديم خبر مازال . . وأخواتها عليهن) . وانظر ابن يمين ١٠٦/٢ ، المسج ٨٩/٢ (ط) الكويت ، واسرار العربية : ١٣٩ ، والمرتجل ١٦٢ ، وابن الشجري ١٢٤/٢ وشرح التسهيل للدمايني ١٦٨/١ والاشموني ٣٥٢/١ ،

والتصريح ٢٣٦/١ ، الصبان ٢٢٤/١ .

(١) وافق الكوفيون ابن كيسان انظر اللباب لوحة (٣٢) .

(٢) المقصود بهم البصريون واحتج لهم ابن الأنباري بما يقارب احتجاج المؤلف

قال : "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يجوز تقديم

خبر (ما زال) عليها لأن (ما) للنفي ، والنفي له صدر الكلام"

الانصاف ١٥٩ ، أما الاعتراض ودفعه فلم يذكره ابن الأنباري .

واختلافهم في هذه المسألة ناشئ عن اختلافهم في (ما) هل لها

صدر الكلام أولا فالبصريون يقولون لها صدر الكلام والكوفيون

يحارضون ذلك .

فلم يجوز تقديم ما في خبره عليه قياسا على (مادام) وعلى حروف الاستفهام .
وبيان ذلك أن (ما) للنفي وهو معنى تحدثه (مازال) (وحروف المعاني
لها صدر الكلام فإذا تقدم عليها ما في خبرها بطل استحقاقها (١)
للصدر) ومن هاهنا لم يجوز التقديم في (مادام) ولا في أدوات الاستفهام .

فان قيل : الاعتراض عليه من وجهين :

أحدهما : أن (ما) مع ما بعدها صارتا كالكلمة الواحدة ولهذا عد هذا
الكلام اثباتا لانفيا على ما نبينه في حجتنا ، وأما (مادام) فـ (ما)
فيها مصدرية ، والفعل صلة لها ، فذلك لا يجوز تقديم المنصوب
عليها لما في ذلك من تقديم الصلة على الموصول .

والثاني : ان ما ذكرتموه ينتقض بـ (لا) ، و (لن) فانه يجوز تقديم اخبار
هذه الأفعال عليها ، وهي مشاركة لـ (ما) فيما ذكرتم .

والجواب : (٢) أما كون الكلام اثباتا في المعنى فسيأتى جوابه ، وأما (مادام)
فما ذكره فيها صحيح ، ولكن الجامع بينها ، وبين (مازال)
اشتراكهما في أن كل واحدة منهما يجب تصددها وتأثيرها فيما
ي بعدها فيمتنع التقديم لهذه الصلة ، وان اختلفا في جهة
علة المنع ، ولكن الجنس يجمعهما ، وأما النقض فسيأتى الجواب
عنه فيما بعد .

(١) ما بين القوسين مصحح على ما من الموقفة بخط الناسخ .

(٢) حقها ان تكون بالفا (فالجواب) كما سبق .

وأما حجة الكوفيين (١) : فقد احتجوا بالسماع والقياس.

فمن السماع قول الشاعر : (٢)

ون الفتى للخير ما ان رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيـد
فنصب شيئا بيزيد ، ولا يجوز أن يقع معمول الخبر الا في الموضع الذي يجوز
أن يقع الخبر فيه ، وأما القياس : فهو أن (مازال) فعل مثبت
فجاز تقديم خبره عليه ، ك (كان) وبيان ذلك من وجهين :

(١) احتج ابن الأثير للكوفيين فقال : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن
قالوا : انما قلنا ذلك لأن (مازال) ليس بنفي للفعل ، وانما هو نفي
لمفارقة الفعل وبيان ان الفاعل حاله في الفعل متطاولة والذي يدل
على أنه ليس بنفي أن زال فيه معنى النفي وما للنفي فلما دخل النفي
على النفي صار ايجابا لأنك اذا قلت انتفى الشيء كان ضد الاثبات
فان اذا دخلت عليه النفي نحو ما انتفى صار موجبا كذلك صار
(مازال) بمنزلة كان في أنه ايجاب وكما ان كان يجوز تقديم خبرها
عليها نفسها فكذلك مازال) .

(الانصاف / ١٥٦)

(٢) البيت للمعلوط بن بدل القريني

انظر الكتاب ٣٠٦/٢ (بولاق) ، الخصائص ١١٠/١ ، والمقرب ٩٧/١ ،
وشرح أبيات سيويه للنحاس : ٣٤٠ ، وفيه (على الشر) ، واللائس
: ٤٣٤ ، وابن يعين ١٣٠/٨ ، والمفنى : ٢٢ ، وشرح شواهد :
٨٥ ، ٧١٦ ، الجنى الدانى : ٢١١ ، والمينى ٢٢/٢ ،
التصريح ١٨٩/١ ، واللمع ١٢٥/١ ، ١١٧/٢ (ط) الكويت الشطر
الاخير فقط ، والدرر ٩٧/١ ، وقال : لا يعرف قائله ، والاشمونى ٢٣٤/١ .

أحمد هما : أن قولك : (مازال زيد كريما) معناه هو على كل حال ومن
ها هنا لم يجوز الاستثناء منه فلا تقول : (مازال زيد الا كريما)
كما لا يجوز (كان زيد الا كريما) .

والثاني : أن (زال) معناه فارق ، وفارق في معنى النفي و (ما)
لنفي ، وإذا دخل النفي على النفي صار ايجابا وتصير المعاملة
مع الايجاب ، ان كان التركيب يحدث ضد معنى الافراد ، قالوا :
فان قلتم فكيف جاء الاستثناء في بيت ذي الرمة (١) وهو قوله
حراجيح ماتنكف الا مناخه * على الخسف أو ترمى به بلدا قفرا

(١) ذوالرمة : ٧٧ - ١١٧ هـ ، ٦٩٦ - ٧٣٥ م

غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود الحدوي التميمي أبو الحارث من
فحول الطبقة الثانية ، قال أبو عمرو : فتح الشعر بامرئ القيس وختم
بذي الرمة ، أغلب شعره تشبيب وبكا ، أطلال وكان مقيدا بالبادية ،
امتاز باجادة التشبيه توفي باصبهان ، وقيل بالبادية ، انظر ترجمته
في الشعر والشعراء : ٥٢٤ ذوالموشح : ١٧٠ ، والخزانة ٥١/١ ،
أبقات فحول الشعراء : ١٢٥ جمهرة اشعار العرب : ١٧٧ ، والبلد
في ديوانه ١٤١٩/٣ تحقيق استاذنا الدكتور عبد القدوس أبو صالح .
وهو من قصيدة أولها :

لقد جشأت نفسي عشية مشرق * ويوم لوى حزوى فقلت لها صبرا
وانشأ البلث في الباب للمؤلف لوحة (٣٣) وكتاب سيبويه ٤٢٨/١

بولاق ، ٤٨/٣ هارون (لاتنكف) والمعتصب ٣٢٩/١ وابن الشجري
١٢٤/٢ ، ابن يميث ١٠٦/٧ ، والانصاف : ١٥٦ ، والخزانة ٤٩/٤ ،
والجنى الداني : ٥٢١ ، والمفتي ٧٦/٧ ، وشواهد : ٧٩ ، والهمع
٩٧/٢ ، والدرر ٨٨/١ ، ١٩٥ ، والاشموني ٢٤٦/١ ، والأبيلك : ١٤٢ ،
اسرار الصربية ١٤٢ ، واشعار هذيل : ٣٧٤ ، وشرح المفضليات : ٨٤٧ ،
الازمنة والامكة ١٣٤/١ ، والموسح ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، شرح التسهيل
للدماميني ١٨٦/١ .

قلنا في البيت عدة أوجه أحدها : أن الرواية (آلا) مناخسة
و (الال) الشخص الخفي فكأنه قال : ماتنك مهزولة من السير فلا يكون
في البيت على هذا استثناء .

والوجه الثاني : أنهم حكوا فيه الرفع على أنه ليس بخير فيجوز أن تكون
(الال) بمعنى غير ، وتكون بدلا من الضمير في (تنفك) أو على تقدير
الال هي مناخة .

والثالث : أن (الال) زائدة كذا قال المازني (١) ، وقد جاء زيادة
(الال) في مواضع كثيرة (٢) من الشعر ، وقد أنشد سيويه منه شيئا .
والرابع : أن تكون (مناخة) حال والخبر على الخسف ، ومعناه
لا تنفك على الخسف الا في حالة اناختها ، أي لا تزال مذلة بالسير متمهبة
الا اذا أنيخت .

== الحراجي : الضمر انظر التهذيب ١٣١/٤ قال روبه .

به تمطت عول كل ميلسة * بنا حراجي المهارى النفسه
وفي كتاب الابل للأصمعي يقال ناقة حرجوج اذا كانت طويلة على الأرض
انظر ص ١٠٢ من الكنز اللغوي ، الخسف : الجوع .

(١) هذا الوجه لم يذكره ابن الأنباري في الانصاف ، وأخذ به ابن جني

فقال في المحتسب ٣٢٦/١ : " وتجمل (الال) زائدة ، وقد جاء "

ذلك عنهم . . ثم أنشد البيت وقال : أي ماتنك مناخة والال زائدة . "

وانظر شرح التسهيل للدماميني ١٨٦/١ ، ونسبة المرادى الى الأصمعي

وابن جني الجني الداني : ٥٢٠

(٢) كلمة (كبيرة) مصححة على هامش الورقة .

والخامس : أن تكون (تنفك) تامة فلا يحتاج الى خبر (١) وهذا الوجه فيه نظر وبعد ، وذلك أنك اذا جمعت (تنفك) تامة كان معناها ما تنفصل ولا تفارق السير أو الأعيان الا مناخة ، فيكون على الخسف اما متعلقا بمناخة أو حالا من الضمير فيه فيكون المعنى أنها لاتزال على الخسف حتى في حال الاناخة ، وليس المعنى على ذلك وهذا البيت يحتاج الى تأويله أهل البلد ين جميعا لأنهم لا يجوزون الفصل بين خبر هذه الأفعال وبين اسمها في الاستثناء ولا يجوزون أيضا أن يكون الاستثناء خبرا لها ، وعلى قولهم يجوز ذلك ليس المعنى عليه ، وذلك أن قوله : (ماتنفك الا مناخة) ليس بكلام تام وانما الخبر على الخسف ، وقد كان الأصمعي لا يحتج بشعر ذي الرمة ويقول فيه أشبه بها .

(١) روى هذا الرأي عن هشام عن الكسائي واستحسن ابن الشجري فقال في الأملى : (. . . وليس دخول (الا) في هذا البيت خطأ كما توهم يمتنى السائل لأن بعض النحويين قدر في تنفك التمام ، ونصب مناخة على الحال (فتنفك) ههنا مثل منفكين في قول الله عز وجل : " لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة " . فالمعنى ما تنفصل عن جهد ومشقة الا في حال اناختها على الخسف ورمي البلد القفر بها .
وأيد هذا الرأي ابن خروف وابن عصفور وابن مالك انظر شرح التسهيل للذماميني ١/ ١٨٦ كما أيد المرأوي في الجنى الداني ٥٢١ .

(٢) الأصمعي : (١٢٢ - ٢١٦ هـ ، ٧٤٠ - ٨٣١ م) .
عبد الطك بن قريب الباهلي رواية أحد أئمة العربية المتقدمين مولده ووفاته بالبصرة ألف كتاب الأبلز والأضداد ، والخيل وغير ذلك ولهم الله ابن احمد الرهبي (المنتقى في أخبار الأصمعي) وللدكتور عبد الجبار الجومرد (الأصمعي حياته وآثاره) . انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين : ٥٨ ، وانباء الرواة ٢/ ١٩٧ .

خارجة عن طريقة العرب (١) كما كان يقول في الكميث (٢) .

والجواب أما البيت فممنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن خبراً منصوب بفعل محذوف لا يزيد هذه ، بل هذه مفسرة

للمناصب ، كما يكون ذلك في باب المصادر والموصولات مثل

قول الشاعر (٣) :

— أبعلى هذا بالرحى المتقاء —

والتقدير يزداد على السن خيراً .

والثاني : أن الذي في البيت (لا) ولا ليست أصلاً في هذا الباب

وكذلك لم ، وقد جوزوا تقديم الخبر فيهما بخلاف (ما) فإنها

الأصل في النفي ، وهي أم هانئ ، فالنفي فيها أكد .

والثالث : أن ذلك من أحكام الشعر لا أحكام الاختيار ، قولهم ان معنى

(ما زال) الاثبات ، قلنا : لأنظر الى ما يحصل من معنى

المركب بل الاعتبار بوجود الحرف الذي يصدر به الكلام ، ألا ترى

أن الاستفهام اذا دخل على النفي صار معناه الايجاب ، والتقدير

ومع هذا يكون الجواب فيه بالنفي والحكم للفظ لما آل المعنى اليه ،

(١) قال الدماميني في شرح التسهيل ٨٦ / ١ : ٣ فترق الناس في الكلام على

هذا البيت فمنهم من أخذ الى المجز عن تأويلة وتعلل يقول الأصمعي :

نور الرمة لا يحتج بشمره ، فأقدم على تخطئة غير مبال بذلك والجمهور

على الاحتجاج بكلامه .

وخطأ ذا الرمة الأصمعي والجري وتبهم كثير من الزمخشري (آبسو

نزار (ملك النحاة) ووافقهم أبو البقاء . ورد على من خطأ العرب

ابن الشجري في أماليه ١٢٤ / ٢ .

كقوله تعالى : " ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها " (فتهاجروا) منصوب على جواب النفي ، والاستفهام ولو كان هذا على محض الإيجاب لم يجر نصب .

وأما امتناع دخول (الا) فهو من قبيل المعنى ، لأن الاستثناء مخالف للمستثنى منه ، ولا شك ان معنى ما زال الاثاب ، وان النفي نقض له ، وهذا على خلاف الاعراب ، والتقديم والتأخير لأن ذلك من (مكملات) اللفظ ألا ترى أن قولك (قائما مازيد) ، و (قائما زيد) مثل (مازيد قائما) في المعنى وليسوغير جائز في الاعراب كذلك ها هنا . والله أعلم بالصواب .

(٢) الكميث (٦٠ - ١٢٠ هـ ، ٦/١٠ - ٧٤٤ م)

أبو المستهل الكميث بن زيد بن خنيس الأسدي شاعر الهاشميين من أهل الكوفة قال أبو عكرمة الضبي لولا شعر الكميث لم يكن للغة ترجمان . أنظر ترجمته في الأغاني ١٥/١٠٨ ، جمهرة اشعار العرب ج ١٨٧ ، والشعر والشعراء : ٥٨١ .

(٣) صدر هذا البيت قوله : - تقول وحكت وجهها بيمينها -

والبيت مختلف في نسبه فقيل : هو لهذلول بن كعب ، وقيل لاعرابي من بني سعد بن زيد بن مناة ، وقيل هو لنعيم بن الحارث بن يزيد السعدي ، وهذا لا يتعارض مع سابقه فقد يكون الاعرابي الذي من بني سعد هو (نعيم) . انظر في الكامل للمبرد ١/١٤٢ ، الخصائص ١/٢٤٥ ، الحماص ٦٦٦ ، واعراب القرآن المنسوب الى الزجاج :

٤٦ - مسألة [ليس بين الفعلية والحرفية] *

(١)

ليس فعل ، وقال بعضهم هي حرف

والدليل على الاول انه لفظ يتحمل الضائر ، وتتصل به تاء التانيث

الساکنة على حسب اتصال ذلك بالافعال المتصرفه ، فكان فعلا . قياسا

على عسى ، وبيان الوصف أنك تقول : لست ، ولست ، ولست ، وليس ،
(٢)

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٣٣) (وشرح اللمع)
لوحة (٥٨) وانظر كتاب سيبويه ٢١/١ بولاق ، المقتضب ٨٧/٤ ، ١٩٠ ،
وأصول ابن السراج ٩٣/١ ، والجنى الدانى ٤٩٣ ، والمغنى : ٣٢٥ ،
والمرتجل ١٢٦ ، ١٢٢ ، وشرح ابن يعين ١١١/٧ ، ١١٢ ، والبحر
المحيط ٥١/٨ ، ٥٢ ، والخلاف في هذه المسألة ليس خلافا بين البصريين
والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الانباري في الاضاف .

١ / صاحب هذا الرأي أبو على الفارسي وقد صرح المؤلف باسمه في شرح اللمع
لوحة (٥٨) .

قال المرادي : " وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وجماعة من -
أصحاب ابن شقير الى أنها حرف " الجنى الدانى ٤٩٤ .

وقال ابن هشام : " وزعم ابن السراج أنها حرف بمنزلة (ما) وتايمة
الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعه " المغنى : ٣٢٥ .

اما ابن السراج فقال في الاصول : " أما ليس فالدليل على انها فعل
وان كانت لا تتصرف تصرف الافعال - قولك ليست كما تقول ضربت ... " .

الاصول ٩٣/١ ، وهذا مخالف تماما لما نقله عنه المرادي وابن هشام كما
ترى ، ولعلهما نقلتا عن كتاب له آخر .

وقال ابن فارس : وزعم ناس أنها من حروف النسق نحو ضربت عبد الله
ليس زيدا ... وكان الكسائي يقول : أجريت ليس في النسق مجرى (لا)
الصاحبي : ١٧٠ .

٢ / لعله يريد اتصافها بالفعلية .

وليسوا ، ولسن ، كما تقول : قلت ، وقلت ، وقلتا ، وقالوا ، وقلن ، وكذلك عسيت وما يتصل بها من الضمائر وإذا ثبت هذا حكم بانها فعل ، لما تقرر أن الحروف لا تتصل بها هذه العلامات وكذلك الاسماء ، وإذا اختصت هذه العلامات بهذا اللفظ حكم بكونه فعلا لبطان كونه من القسمين الآخرين .

فان قيل : ما ذكرتموه منقوض ومعارض ، أما النقض فب (ها يوم) ففى اسماء الفعل لفاعلين فى نحو قولك : (ها اقرأ) بمعنى خذ الكتاب فاقرا فانه يقال فيه : ها ، وها ، وها ، وكذلك أنت ، وأنتم ، وأنتم ، وأنتم ، وليست هذه أفعال وأما المعارضة فهو أن علامات الفعل (قد) والتصرف وناؤه على صيغة الفعل ، فان قوله (ليس) على غير بناء الأفعال لانها تبنى على فعل وفعل ، وفعل ، وليس هذا اللفظ واحدا منها اذ لو كان كذلك لانقلب الياء ألفا ، أو لكان محتل العين بالياء على فعل وليس بموجود ، وإذا دلت هذه على أنه ليس بفعل حصلت المعارضة فمن اين يثبت كونه فعلا ؟ فلئن قلتم فمن اين يثبت كونه حرفا ؟ قلنا : ^{لما} نذكره من الترجيع فى حجتنا والجواب : (١) أما النقض فغير لازم وذلك أن هذه العلامات لا تتصل بالحروف والاسماء على حسب اتصالها بليس ، وميانه أما الحروف فى أنت وأنتم ، وأنتم فان الاسم فيه (أن) وهى موجودة فى قولك (أنا قلت) فزيدت التاء عليه ، علامة للخطاب ، ثم كسرت فى المؤنث للفرق بينه وبين المذكر فاذا أردت التثنية والجمع زدت على التاء ميما وألفا ، وميما وتاء فقلت : (انتما وأنتم) وهـ هذه

(١) حقه أن تكون بالفاء (فالجواب) كما تقدم .

حروف تدل على الخطاب والكمية ، وليس كذلك فى لسانا ، ولستم ، أما
(لسانا فالضمير فيه (نا) مثل قمنا ، ولستما ، ولستم فالضمير فيه التاء
وما بعدها علامة لمجاوزة الواحد ، وليس قائمه بنفسها ، وليست اسما
بالاتفاق و (ان) فى أنت هو اسم ولذلك تقول فى المثنى وفى الجمع
(نحن) ، و (ليس) لا يتغير لفظها وان تتغير العلامات المتصلة
بها ، وأما (هاء) فى اسم الفعل فلا ينقض به فانها اسم بالاتفاق وليس
ليست اسما عند أحد ، وانما جاءت العلامات فى هاء واء وهاء على جهة
التشبيه بالفعل هذا فى بعض اللغات وفيها لغات لا تدل العلامة فيها
على مثل ما تدل العلامة فى الفعل لقولهم (هاءم) فانه زاد الميم
والمراد به الامر ، وليس فى أفعال الامر ما هو كذلك كقولك خذ ، وخذوا ،
فانه لا ميم فيه ، واذا بعد هذا اللفظ عن فعل الامر ومن بقية الافعال
وكان اسما لم ينقض به فى باب ليس وأما المعارضه فسيأتى جوابها .

واحتمل الآخرون بالسماح والقياس .

(١)

أما السماح فما حكى سيويه من قول العرب . (ليس الطيب الا المسك)

فرفع المسك والطيب جميعا وأعزى ليس من مرفوع ومنصوب لوجود (الا) الناقضه

لنفس ، كما أن حكم (ما) كذلك .

(١) انظر كتاب سيويه ٢٨/١ بولاق ، ٥٧/١ (هارون) ولهذا القول
قصة يطول ذكرها هنا انظر مجالس العلماء للزجاجى ص ١ - ٥) وطبقات
الزبيدي ص ٣٣ ، والاشباه والنظائر للسيوطى ٢٣/٣ ، وهى حكاية
ابى عمرو ، وعيسى بن عمر ، وهذه المسألة من مسائل صلك النحاة المشهر
انظارها فى الاشباه ١٦٥/٤ .

وأما القياس فمن أوجه

- (١) أحدهما : أن الفعل موضوع على الإثبات الحدث والزمان ، وليس لا تدل على واحد منهما ، وإنما تنفيهما فهي في ذلك كما النافية .
- ومنها : أنها لو كانت فعلا ثلاثيا لكانت على أحد أمثلة الفعل وهي فـعل وفعل وفعل ولا يجوز أن تكون على واحد منها أما الضم فليس في الافعال ما عينه ياء مضمومة وأما الفتح والكسر فكان يجب أن تنقل ألفا لتحركها وانفتـاح ما قبلها مثل (خاف) و (هاب) .
- ومنها : أن ليس لا يصح أن تكون صلة ل (ما) المصدرية كقولك : — (ما أحسن ما زيد قائما) ولو كانت فعلا لصح أن تكون صلة ل (ما) .
- ومنها : أن ليس ينتصب جوابها كما ينتصب جواب (ما) النافية كقولك : — (ليس زيد بزائرك فتكرمه) ، وقولك : (ما زيد بزائرك فتكرمه) .
- ومنها : أنها غير متصرفه ، وأنها لا تدخل عليها (قد) وهذا من أدل علامات الافعال .

والجواب أما الحكاية عن العرب فالجواب ههنا من ثلاثة أوجه :

(٢) (٣) أحدهما أنها شاذة شذوذا لا يثبت بمثله أصل كما أن الجر بلعل ، وفتح

- (١) هكذا في الأصل ولعل الصواب (على إثبات الحدث والزمان ٠٠)
- (٢) حكوا في (لعل) الجر شذوذا كما قال المؤلف وقالوا هي لغة عقيل ومنها قول الشاعر :
- لعل أبي المفوار منك قريب —
- أنظر الجني الداني : ٥٨٤ ،
- وقول الآخر : — لعل الله فضلكم علينا —
- انظر المغرب ١/ ١٩٣
- وقول الآخر : على صروف الدهر أو دولاتها — انظر الجني الداني : ٥٨٤
- وقول الآخر : لعل الله يمكنني عليها — انظر الجني الداني : ٥٨٤
- (٣) قال الأخفش في معاني القرآن لوحة ٥٤/ ب (وزعم يونس أن ناسا من العرب يفتحون اللام الفتى في مكان (كي) وأنشد هذا البيت فزعم أنه سمعه مفتوحا :
- يوامرني ربيمة كل يوم * لأهلكها واقتنى الدجاجا —

لام كي لانجمل أصلا يستدل به وكذلك قولهم لدن غدوة^(١) والشذوذ المطروح
كثير .

والوجه الثاني : أن في ليس ضمير الشأن ، والتقدير ليس الشأن والقصة
الطيب الا المسك ، كما قالوا .^(٢) (ليس خلق الله الا مثله) .
فان قيل : هذا لا يصح لانه يلزم منه دخول (الا) بين المبتدأ والخبر
وليس حكم (الا) كذلك .

قيل : أما في الشعر والشذوذ فيحتمل ذلك ومنه قوله تعالى : (ان نظن
الا ظنا) اي ان نحن نظن الا ظنا .

والوجه الثالث : أنا نقدر تجرد (ليس) عن ضمير ولكن هذا لا يخرجها عن
أن تكون فعلا لفظيا الاترى^(٤) أن كان وأخواتها أصلها أن تكون دالة على

وزعم خلف انها لغة بني العنبر . . . وقد سمعت أنا ذلك عن العرب وذلك أن أصل
اللام الفتح ، وإنما كسرت في الاضافة ليفرق بينها وبين لام الابتداء .
(١) لعله يقصد قول الشاعر :

— لدن غدوة حتى دنت لضروب —

انظره منسوبا الى أبي سفيان بن حرب في السيرة النبوية لابن هشام : ٦٥٨ ،
وانظر المعنى ٤٢٩/٣ ، والهمع ٢١٥/١ ، والتصريح ٤٦/٢

(٢) هذه الحكاية في كتاب سيبويه ٢٨/١ بولاق .

(٣) سورة الجاثية : آية : ٣٢ — وفي اعراب القرآن قال المؤلف : (—

تقديره ان نحن الا نظن ظنا ٠٠٠) وانظر تأويل الآية في البيان في
غريب اعراب القرآن (ابن الانباري ٣٦٧/٢ وقد جمل المؤلف دخول
(الا) في هذه الآية من الشذوذ الذي لا يستساغ الا في الشعر فقط
فكأنه يريد ان يضمن في تركيب الآية نفسها لا في قراءة قارى لأن الآية لا
تحتمل قراءة أخرى غير هذه .

(٤) نقل السيوطي هذا النس في الأشباه والنظائر ٢٠٥/١
وبدأه بقوله : أصل كان وأخواتها ان تكون دالة على الحدث ٠٠٠٠٠ الى
قوله : ٠٠٠٠ (على الزمان) .

الحدث ثم خلعت دلالتها على الحدث (١) ومقتد دلالتها على الزمان ، وقد يأتي لفظ (كان) زائدا فلا يدل على حدث ولا على زمان ، فغير ممتنع أن يأتي لفظ (ليس) وهي فعل لفظا ، وقد زال حكمها في الاعراب دون دلالتها على النفي لانه اذا جا (ز ان تزايد كان ، ولا علة له في اللفظ ولا دلالة على حدث) (٢) ولا زمان كان ذلك في ليس أولى لانها وان النفي عن العمل فنفيها باقى (٣) .

قولهم : (الفعل موضوع للاثبات) ، جوابه من وجهين :

أحدهما : لا نسلم ذلك مطلقا ، فان منها ما يدل على النفي فقط ، مثل أمسك عن الفعل ، وكف عنه ، وترك ، وصام ، فان ذلك كله يدل على النفي ، وهي أفعال بلا خلاف .

الثاني : نسلم ذلك ولكن نقول : نحن لا نثبتها فعلا حقيقيا بل هي فعل لفظي يجري عليه حكم الحقيقي في العمل ، قولهم : (لو كان فعلا لكانت على أحد الامثلة الثلاثة) قلنا : في في الاصل على مثال (فعل) بالكسر

(١) في الشباه (عليه) .

(٢) ما بين القوسين ورد في أسفل الورقة فأصابه التلف فأمكن قراءته كما أثبتناه ولكن بمشقه بالفه .

(٣) كذا في الاصل والرأى الراجح حذف الياء .

(١) ولكن سكنت كما كان ذلك في قولهم : (صيد البعير) واصله
صيد اذا أصابه داء في عنقه يسمى (الصيد) ولزم هذا التسكين في
ليس لما شبيهت بالحروف وصارت في اللفظ مثل ليت ، وأما امتناع كونها
صلة لـ (ما) المصدرية فلا لأنها وضعت على النفي كالحرف فلا يكون
منها مصدر ونحن نقول انها فعل لفظي حقيقي ، وأما عدم تصرفها فلا ينفي
كونها فعلا فان فعل التعجب لا يتصرف وكذلك عسى وحبذا وأما بقیه
العلامات نحو (قد) فلا ينفي كونها فعلا فان عسى وحبذا (وفعل
التمجب) لا تدخل عليها (٢) (٣) (٤) وهي أفعال والله أعلم بالصواب .

-
- (٢) انظر كتاب الابل للأصمى قال : (الصيد داء يأخذ الانف فيميل
منه رأس البعير ٠٠) ص ٩١ ، ١٥٦ (الكز اللغوى) .
وانظر المخصص لابن سيده ١٧٠ / ٧ ، تهذيب اللغة للأزهري ١٢١ / ١٢
(صيد) واللسان : (صيد)
(٢) قوله وفعل التعجب مضح على هامش الورقة بخط الناسخ .
(٣) في الاصل عليهما والظاهر أن الناسخ كتب عليهما قبل تصحيح قول
المؤلف (وفعل التعجب) فلما اضاف له يغير الضمير من التشبيه
الى الجمع .
(٤) للمالقي رأى في هذه المسألة حيث قال : (وليس ليست محض في الفعلية
كما أنها ليست محض في الحرفية ٠٠ ثم قال : فالذي ينبغي أن يقال
فيها : اذا وجدت بغير خاصيه من خواص الافعال وذلك اذا دخلت
على الجملة الفعلية أنها حرف لا غير كـ (ما) النافية كقول الشاعر :
تهدي كئائب خضرا ليس يعصمها * الا ابتداء الى موت بأسياف .
(رصف المباني : ١٤١) .

٤٧ - مسألة [تقديم خبر ليس عليها] *

(١) يجوز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٣٢) وشرح اللمع
لوحة (٥٩) واعراب القرآن ٣٥ / ٢
كما ذكرها ابن النباري في الانصاب: ١٦٠ - ١٦٤ وهي المسألة رقم
(١٨) وعنوانها هناك (القول في تقديم خبر ليس عليها) .
وانظر الأصول ١٠٢ / ١ ، والايضاح ١١٠ / ، واسرار المريمية / ١٤٠ ،
وشرح ابن يمين ١١٤ / ٢ وشرح الرضى ٢٩٢ / ٢ ، وهمع الهوامع ٨٨ / ٢ ،
٨٩ (ط) الكويت ، والأشمونى ٣٥٥ / ١ والصبان ٢٢٥ / ١ ، والتصريح
٢٢٥ / ١ ، والبحر المحيط ٢٠٦ / ٥

(١) قال المؤلف في شرح اللمع لوحة ٥٩ : للبصريين في تقديم خبر ليس عليها
مذهبان المنع لأنها حرف أو كالحرف وهي نفى أيضا فصار جمودها ونفيها
كالحرف ، ومنهم من أجاز لأنها فعل على كل حال .
ونسبه ابن يمين إلى سيبويه قال ابن النباري ولا يوجد له نص في ذلك
ونسبه ابن يمين أيضا إلى المتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين —
كالسيراقي والفارسي ، واليه ذهب الفراء من الكوفيين . شرح المفضل ١١٤ / ٢ .
قال السيوطي : ونسبه ابن جني إلى الجمهور واختاره ابن برهان والزمخشري
والشلوين وابن عصفور .

وقال الكوفيون ، وبعض البصريين : لا يجوز ^(١)

وحجة الأولين من أوجه :

أحدهما : قوله تعالى ^(٢) : " ولئن أخرنا عنهم المذاب الى أمة معدودة ليقولن ما يحبه " ثم قال : " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم " فنصب يوم بمصروف ، ومصروف خبر ليس ، وتقديم محمول الخبر كتقديم الخبر نفسه لأن المحمول تابع للمامل ، ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع ،

فان قيل : في الآية وجوه خيرة ما ذكرتم .

أحدهما : أن (يوم) في موضع رفع ونى على الفتح لاضافته اليـ

(١) منهم المبرد والزجاج وابن السراج انظر الأصول ١٠٢/١ ونسبه السيوطي الى الفارسي وهذا يتعارض مع قوله في الايضاح " . . . وهكذا خبر ليس وهو قول المتقدمين من البصريين وهو عند القياس ، — وذهب قوم الى أن تقديم خبرها عليها " يجوز " ص ١١٠ ولكن الاشمونى نسب هذا الرأي للفارسي أيضا ، وذكر أنه في (العلبيات) انظر حاشية الصيان على الاشمونى ٢٩٠/١ ، ومن اختار رأى الكوفيين ابن اغت الفارسي والجرجاني وابن مالك وابن هشام وابن عقيـ وأبو حيان .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ٢٠٦/٥ : وقد تنبعت دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها الا ما دل عليه ظاهر

هذه الآية (وهي قوله الا يوم يأتيهم) وقول الشاعر :
فيا بى فما بزاد الا لاجاة * وكنت أبيا في الخفا لست أقدم

هود : آية ٨ (٢)

الفعل (١) كما قرأنا (٢) " هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم (٣) بفتح
اليم وعلى هذا لا يبقى لكم فيه حجة.

والثاني : نقدر أنه منصوب ولكن لا بمصروف ، بل بفعل دل الكلام عليه
تقديره يلا زمهم يوم يأتيهم أو يهجم عليهم ومثل ذلك لا بمصروف كقولك
(زيدا ضربته) هو منصوب بفعل محذوف.

(١) رجع ابن النباري رأى الكوفيين في هذه المسألة واحتج لرأيه بهذا
الاعتراض الذي نراه عند أبي البقاء فقال في الانصاف : ١٦٣

"... لا نسلم أن يوم متعلق بمصروف ، ولا أنه منصوب وإنما هو مرفوع
بالاتداء وإنما بنى على الفتح لضافته إلى الفعل كما قرأنا نافع والاعرج قوله
تعالى : " هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم " فان يوم في موضع رفع
وبنى على الفتح لضافته إلى الفعل وكذلك ها هنا ...".

(٢) نافع (٢ - ١٦٩ هـ)

هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني ، أحد
القراء المسبعة المشهورين ، كان أسود شديد السواد ، صبيح الوجه
حسن الخلق ، فيه دعاية أصله من اصبهان واشتهر بالمدينة وانتهت
إليه رئاسته القراءة فيها ، وأقرأ الناس نفياً وسبعين سنة وتوفي بها .
انظر ترجمته غاية النهاية ٣٣٠ / ٢ ، ابن خلكان ١٥١ / ٢ ، الاعلام

٠ ٣١٧ / ٨

(٣) المائدة ، آية ١١٦ .

والثالث : سلمنا أنه منصوب (بصروف)^(١) ولكن هو ظرف لـ
والظروف يتساهل في نصبها فلا يلزم من ذلك جواز النصب في غيرها .

والجواب : أما الأول (فجوابه)^(١) من وجهين .

أحدهما : أنه لو كان (من هذا)^(١) الموضع لكان مبتدأ والجملة
بمده خبراً عنه فيلزم من ذلك أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ (فيكون
الأصل)^(١) ليس مصروفا عنهم فيه وحذف المائد على المبتدأ من مواضع
الضرورة .

والثاني : (أن يوم)^(١) مضاف إلى فعل مضرب ، والجيد في ذلك اعتراف
المضاف ، ولم يقرأ أحد من القراء (يوم) بالرفع بخلاف قوله " يوم
ينفع الصادقين " على أن " يوم ينفع " مضرب بالنصب وهو ظرف لما دل
عليه هذا أي هذا واقع في يوم ينفع الصادقين ، وأما نصبه بفعل مضمر فلا حاجة
إليه مع صحة عمل مصروف فيه ، لأن الاضمار على خلاف القياس ، أما كونه
ظرفاً فليس بعملية لجواز أعمال الخير المتأخر فيه فإن أحدا لم يفترق
بين عمل خير ليس فيما تقدم عليها بين الظرف وغيره .

والدليل الثاني : أنه فعل جاز تقديم منصوبه على مرفوعه فجاز تقديمه
عليه كـ (كان) وأخواتها مثال ذلك أن تقول : (ليس قائماً زيد) فت نصب
قائماً بليس وهو مقدم على المرفوع فكذلك إذا تقدم المنصوب عليها ، والجامع
(بينهما)^(٢) أن تقديم المنصوب على المرفوع تصرف ، والتصرف للأفعال بحسب

(١) الكلمات غير واضحة في الأصل لوقوعها في طرف الورقة فاجتهدت في تصويبها .
(٢) الكلمات غير واضحة لتأكل أطراف الورقة واجتهدت في تصويبها .

الأصل ألا ترى أن (ما) الحجازية لما لم تكن متصرفه أو لما كانت حرفا
(لم) يتقدم منصوبها على مرفوعا لعدم الفعلية ، بخلاف ليس .

فان (قيل) الجواب عنه من وجهين :

أحدهما : لا نسلم أنها فعل بل هي حرف على ما ذكر في المسألة قبلها
والثاني : نسلم أنها فعل ولكن غير متصرف ولا حقيقي بل هو أشبهه
بالحرف وقد ذكرناه في المسألة السابقة ، ثم هو منقوض في المعنى
بنعم ويئس ، وعسى ، وفعل التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير
جائز فلو قلت : (رجلا نعم زيد) لم يجز ، و (ما زيدا أحسن) لم
يجز ، و (عسى أن يقوم زيد) على أن تجعل (أن يقوم) في موضع
نصب لم يجز ، وخرج على ما ذكرناه (كان) فانها متصرفة تكون للماضي
والحال والاستقبال بخلاف ليس .

الجواب (١) : أما الأول فلا يصح لوجهين :

أحدهما : أنه ليس مذهبا لهم . (٢)

والثاني : ما سبق من الأدلة على كونها فعلا .

(١) كذا في الأصل والصواب فالجواب .

(٢) لعله يقصد جمهور النحويين الكوفيين والبصريين لانهم يقولون جميعا
بفعليتها وقد تقدم الحديث عن ذلك في المسألة السابقة .

قولهم : (هي غير متصرفه) عنه جوابان :

أحدهما : لا نسلم فان من وجوه التصرف اختلاف الضمائر المتصلة به بالفعل وليس قد اتصلت بها الضمائر على ما ذكرناه من ضمائر التثنية والجمع والتاء ومن تاء التانيث.

والثاني : نسلم أنها غير متصرفه ولكن هي فعل لما ذكرناه في موضعه والفعل بحق الأصل عامل قوى وان ضعف في بعض المواضع لم يسلبه عمله الأصلي ، وعمل الفعل (يقتضى)^(١) ان يكون محموله متأخرا ومتوسطا ومتقدما ، وقد ظهر أثر ذلك في ليس ، وقد تقدم منصوبها على مرفوعها ومخالفتها في ذلك (ما) لما لم تكن متصرفة ، ولم تكن فعلا ، فكذلك يجوز تقديم منصوبها عليها ان لا فرق في التقديم بين القريب والبعيد يدل عليه أن منصوبها اذا تقدم على مرفوعها كانت ليس الى جنبه واذا تقدم عليها كانت الى جنبه أيضا ، ولا فرق بين أن تليه أو يليها .

أما النقض بالمسائل التي ذكروها فلا يرد لان كل واحد منها اقترن به ما يمنع من التقديم والمانع قد يرجح على المقضى وليس مقضيه ولم يقترن بها مانع من التقديم بخلاف تلك المسائل فان المانع مقترن بها .

وبيانه أما (نعم رجلا زيد) فالمانع فيه من التقديم شيان أحدهما : أن رجلا هنا فاعل في الأصل ان التقدير نعم الرجل ثم نكروجهما لتمييزا للبالغه وهو مثل قولهم : (طبت به نفسا) أى طابت نفسى

(١) الكمه غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها .

به وإذا كان واقعا موقع الفاعل لم يجوز تقديمه لان الفاعل لا يتقدم على
الفعل .

والوجه الثاني : أن فاعل نعم مضمرة فيها على شريطة التفسير وهو رجلا مفسر
للضمير فلو قدم لقدم المفسر على المفسر ، وهذا خلاف الأصل ، والمميز
على المميز ونظير ذلك قولك : (عندى عشرون درهما)
ولو قلت : عندى درهما عشرون لم يجوز .

أما عسى (فالجواب عنها من خمسة أوجه :

(١) أنها وضعت لتقريب الخبر من الحال ، وتضمنت معنى التقريب
فجمدت لذلك ، فالمانع جمودها وافادتها لمعنى مستقبل وهو وقوع الخبر .

والوجه الثاني : أن خبر عسى (ان والفعل) و (ان) موصولة وما فسى
حيز الصلة لا يتقدم على ما يحمل فيه .

الوجه الثالث : أن خبر عسى يجوز أن يقع بدلا من اسمها كقولك :

(عسى (زيد) أن يقوم) أى عسى زيد قيامه فعند ذلك هو فى حكم
الفاعل ، والفاعل لا يتقدم على الفعل .

والرابع : أن فى خبر (عسى) ضميرا يرجع الى اسمها ، والمضمر لا يتقدم
على المظهر هذا هو الأصل ، وانما يتقدم اذا كان فى نية التأخير ولو صح
التقديم لما جاز غيره لانه هو المقصود فى حكم عسى .

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ

(٢) فى الأصل (عسى أن يقوم) .

والخامس : أن فيه اضمارا قبل العامل والمعمول فيه ، وليس كذلك باب
(ليس) وأما فعل التعجب (فالجواب عنه من وجهين :
(١) أحدهما : أن (المانع من جواز تقديم المنصوب أن المنصوب هو فاعل
فى الأصل ألا ترى أن قولك : (ما أحسن زيدا) فى معنى حسن زيد جدا
وانما أغر ليسبق معنى التعجب على المتعجب منه فهو كسبق أداة الاستفهام
على المستفهم عنه .

والوجه الثانى : أن فعل التعجب مع (ما) بمنزلة الموصول والصلة
وقد ذهب الأخفش الى انه موصول حقيقة ، (٢) وتقديم الصلة على الموصول —
لا يجوز أما حجة الآخريين (٣) فقد تمسكوا بأشياء

أحدهما : انها لفظ ينفى الخبر فلم يجوز تقديم منصوبه عليه ك (ما) وبيانه

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ .

(٢) انظر المسأله رقم (٤١)

(٣) هم الكوفيون واجتنب لهم ابن الانبارى فى الانصاف بقوله : (أما
الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يجوز تقديم خبر
ليس عليها وذلك لان ليس فعل غير متصرف فلا يجرى مجرى الفعل
المتصرف كما اجريت (كان) مجراه لانها متصرفه ألا ترى أنك تقول
كان يكون فهو كائن وكن كما تقول ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب
واضرب ولا يكون ذلك فى ليس . . . على أن من النحويين من يخلب
عليها الحرفيه ويحتج بما حكى عن بعض العرب انه قال : (ليس الطيب
الا المسك) فرفع الطيب والمسك جميعا وبما حكى ان بعض العرب
قيل له فلان يتهدرك فقال : (عليه رجلا ليسى) . . . الخ)
(الانصاف : ١٦١ ، ١٦٢) .

أن قولك : (ليس زيد قائما) ينفي قيامه في الحال كما أن قولك : (ما زيد قائما) كذلك ، وإذا اشبهت (ما) في النفي وجب أن تحمل عليها في منع التقديم ، ألا ترى أنها لما اشبهت (ليس) أعطها أهل العجّاز عمل (ليس) فكذلك إذا اشبهتها في النفي منعت من التقديم وهذا أولى وذلك أن (ليس) القياس أن لا تعمل كما أن القياس في (ما) كذلك فإذا منعت من التقديم كانت حملا على الأصل ، وكان تأخر المنسوب عنها جاريا على خلاف القياس.

والوجه الثاني : أن (ليس) قد توهنت ونقصت عن الفعل الحقيقي من وجوه .

أحدهما : أن بعض النحويين جعلها حرفا محضا وليس لذلك كان وأغواتها والثاني : ما حكى سيبويه عن بعضهم أنه ألفاها عن الفعل فقال : ليس زيد قائم .

والثالث : أن بعض العرب أدخل عليها يا المتكلم من غير نون الوقاية فقال : (عليه رجل ليس) ولو كانت فعلا حقيقة لقال : (ليسنسى) والرابع : أن بعض العرب لم يحملها ضميرا فقال : (ليس الطيب إلا المسك) والخامس : أنه لا يكون منها مستقبل ولا أمر فخالفت بذلك بقية أغواتها والسادس : أن ضمير المخاطب والمتكلم إذا اتصل بها لا يكسر أولها وليس كذلك (باع) لأنك تقول فيه بعت ، ولا تقول هنا (لست) .

وكل هذه الوجوه تدل على انحطاط رتبها عن رتبة (كان) وشبهها ب (ما) فتكون فرعا عليها ، والفروع تنقص عن الأصول ولا يبين أثر النقصان إلا بمنع التقديم .

والجواب^(١) : قولهم : (انه لفظ ينفي ما في الحال) قلنا : كونها لفظا
اللفظ العام الذي هو الجنس وذلك يدخل الاسم والفعل والحرف والعمل
لا ينسب اليها بكونها لفظا بل بكونها فعلا ، وهو وضعها الخاص ، وبذلك
تنفصل عن (ما) فيسقط الحاقها بها ، بل هي أصل لـ (ما) والأصل
لا ينعكس ويصير فرعا لفرعه . قولهم : (القياس في ليس ألا تعمل) لا نسلم
بل القياس أن تعمل لأن ليس فعل تتصل به الضمائر المرفوعة والمنصوبة
فهى فى ذلك كـ (كان) ، ويلزم من ذلك جواز التقديم . قولهم : (انها
قهرت عن كان) قلنا : لا نسلم قصورها عنها فى العمل ، لان عملها منسوب
الى كونها فعلا فهى فى ذلك كـ (كان) ، وانما لم تتصرف لما أرادوا بها
نفي ما فى الحال فجمودها كجمود (نعم) و (بثس) وفعل التمجيب ،
و (عسى) . وأما كونها حرفا فقد أبطلناه فيما سلف^(٢) ، وأما الغاؤها
فلا يصح والحكاية محمولة على أنه جعل فيها ضمير الشأن فلذلك رفع الجملة
بعدها ، وكذلك قولهم : (ليس الطيب الا المسك) وقد سبق ذكره ،

(١) أيد ابن الانبارى فى هذه المسألة ما ذهب اليه الكوفيون فقال فسئ
الانصاف ص ١٦٣ : " والصحيح عندى ما ذهب اليه الكوفيون " .
وهذه المسألة من مسائله السبع فقط التى أيد فيها الكوفيين .
أما المكبرى فذهبت به المصبيه فرجح مذهب أصحابه البصريين وان كانت
الأدلة الكوفيه أقوى واظهر . والبصريون فى هذه المسألة خالفوا أصولهم
فى عدم القياس على النادر القليل ، فجازوا تقديم خبر ليس عليها وليس
عندهم من الشواهد والنقول عن العرب ما يؤيد ذلك ويتوهم .

(٢) انظر مسألة : (ليس بنى الفعلية والحرفية) رقم (٤٦) .

وقولهم في الحكاية (ليس) فمن الشذوذ الذي لا يحول عليه ، كما أنه جعل الاغراء للفائب في قوله (عليه) وباب ذلك أن تقول : على كذا أو عليك . واما عدم تصرفها في الزمان فلأنهم وضعوها على معنى واحد وهو نفى ما في الحال كما أن نعم وعسى وفعل التعجب كذلك ، وأما قولهم : (لست) بفتح اللام على خلاف بعت فالوجه فيه أن أصلها (ليس) بكسر الياء كما قالوا : (صيد البعير) اذا أصابه الصيد وهو داء وتقول بحد التسكين (صيد البعير) بفتح الصاد وسكون الياء تنبيهها على الأصل فكذلك (ليس) في أن أصلها (ليس) ثم سكنت ولما اتصل بها الساكن^(١) حذف الساكن الأول وبقي الأول على فتحه تنبيهها على الأصل والله أعلم بالصواب.

(١) في الأصل كلمة غير واضحة ولكن الكلام يستقيم بدونها .

٤٨ — مسألة [خبر (ما) الحجازية منصوب بها] *

خبر (ما) فى اللغة الحجازية ينصب بها .

وقال الكوفيون : بحذف حرف الجر .
(١)

وحجة الأولين من وجهين

الأول : أن (ما) مشبهه بليس لمشاركتها إياها فى أربعة أشياء وهى :

النفى ، ونفى ما فى الحال ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء

فى خبرها . والشبه من وجهين يكفى فى الحاق المشبه بالمشبه به ، فكيف

إذا زاد عليهما ؟ ودليل ذلك اعراب الفعل لشبهه بالاسم ، ومنع التنوين

والجر مما لا ينصرف . واعتبار هذا الشبه رفعت (ما) المبتدأ وعلمت

فيه ، وكل ما اقتضى اسمين وعمل فى أحدهما عمل فى الآخر .

* ذكر هذه المسألة المؤلف فى كتاب (اللباب) لوحة (٣٣) ، وشرح اللمع

لوحة (٦٣) ، واعراب القرآن ١٦/١

كما ذكرها ابن الأنبارى فى الانصاف : ١٦٥-١٧٢ ، وعنوان المسألة هناك

: (القول فى العامل فى الخبر بعد (ما) النافية النصب) وهى المسألة

رقم (١٩) ، وانظر كتاب سيبويه ٢٨/١ ، بولاق ، ٥٧ هارون والمقتضب

١٨٨/٤ ، وأصول ابن السراج ٦٠/١ ، ومجالس ثعلب : ٥٩٦ ، وأمالى

ابن الشجرى ٢٣٨/٢ ، وأسرار الصريه : ١٤٣ ، وشرح ابن يعين ١٠٨/١ ،

١١٤/٢ ، والجنى الدانى : ٣٢٢ ، والمفنى ٣٣٥ ، ومجالس العلماء

١١٣ ، وإيضاح علل النحو : ١٣٥ ، والبحر المحيط ٥٥/١ ، ٣٠٤/٤ ،

والهمع ١٠٩/٢ (الكويت) وحاشية الصبان ١٤٦/١ ، والتصريح ١٩٦/١ .

(١) بتثنيه الاحتجاج للبصريين عند أبى البقاء وابن الأنبارى إلا أن أبى البقاء

زاد الوجه الثانى الذى ضمنه الرد على المخالفين قبل أن يبين حجتهم ،

وكان عليه أن يؤخره حتى يمرش لنا حجة المخالفين كما فعل ابن الأنبارى .

والوجه ^(١) [الثاني] أن خبر (ما) وجدناه منصوبا ، ولا بد له من ناصب

ولا يجوز أن يكون الناصب حذف حرف الجر لوجهين .

أحدهما : أن حرف الجر هنا ليس بأصل ، بل هو زائد دخل فـضـلـة
موكده ، وما هذا سبيله لا يجعل مقدما في الرتبة حتى يقال لما حذف
انتصب ما بعده ، بل النصب هنا قبل الجر .

والثاني : أن الحذف عدم ، والعدم غير صالح للعمل ، ويدل على ذلك
أننا وجدنا حرف الجر يحذف في كثير من المواضع ، ولا ينتصب ما يحذف
عنه ^(٢) كقولك : (بحسبك قول السوء) فلو حذف قلت : حسبك بالرفع ،
وكذلك " كفى بالله شهيدا " ^(٣) و (ما جاءني من أحد) وله نظائر
كثيرة .

واحتج الآخرون ^(٤) بأن (ما) حرف يدخل على الاسماء فلا اختصاص له

(١) لفظه (الثاني) ساقطة من الاصل .

(٢) حروف الجر في هذه الامثلة والامثلة الكثيره التي ذكرها ابن الانباري وغيره
في هذه النقطة بالذات كلها حروف جر زائده ، فلعل حرف الجر
الزائد اذا حذف لا ينتصب الاسم بعدها .

(٣) النساء : آية ٢٩ .

(٤) احتج لهم ابن الانباري بقوله : أما الكوفيون فاجتجوا بأن قالوا : انما
قلنا انها لا تعمل في الخبر وذلك لان القياس في (ما) أن لا تكون
عاملة البيت لان الحرف انما يكون عاملا اذا كان مختصا وأعملها
أهل الحجاز لانهم شبهوها بليس من جهة المعنى وهو شبه ضعيف
فلم يقع على العمل في الخبر فبطل أن يكون منصوبا بما ووجب أن يكون
منصوبا بحذف حرف الخفض لان الاصل (ما زيد بقائم) فلما حذف حرف
الخفض وجب أن يكون منصوبا ، لان الصفات منتصباب الانفس . . . الخ
(الانصاف / ١٦٥ ، وانظر مشكل اعراب القرآن ٢٢٢ / ١)

وما هذا (شأنه) (١) لا ينبغي أن يعمل ، فأحسن أحواله أن يعمل في الاسم
 الواحد ، (ويكون) (٢) العمل في الاسم الآخر لحرف الجر في (قولك :
 (ما زيد بقائم) ، (٢) إلا أنه حذف تخفيفاً فانتصب (الاسم بعده) (٢) لأن
 شأن حرف الجر شأن الظروف ، والظروف منصوبة ، فيكون الجار والمجرور
 كالظرف فإذا حذف الحرف خلفه الاسم في الانتصاب (يدل عليه أنها إذا -
 نقض نفيها بالآ أو لكن أو تقدم الخبر على الاسم بطل عملها ، ولو كانت
 عاملة في الخبر لم يبطل في التقديم كما في كان وأخواتها) (٣)
 والجواب من وجهين : (٤)

أحدهما : أن هذا يقتضى تقديم رتبة الجار وليس كذلك بل رتبة الأولى
 تمرى الاسم من الحرف .

والثاني : أن حرف الجر إنما يكون له موضع غيره ، والنظر في ذلك الغير
 ولا غيرهما إلا النصب فدل أن المنصوب هو الأصل ، وأن حرف الجر داخل
 عليه ، أما بطلان عملها بالنقض ، والتقديم فلاجل أنها عملت لشبهها
 بليس وسهذين السبيين ينقطع عن ليس ، لأن النفي يزول بالآ ودخول حرف الجر
 يبطل بالتقديم ، فلم يبق الشبه الملحق لها بليس . والله أعلم بالصواب .

-
- (١) ما بين الأقواس ذهب في تأكل الورقة واجتهدت في تصويبه .
 (٢) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ لنفسه .
 (٣) أيد ابن الأنباري رأي البصريين ورد على الكوفيين في هذه المسألة فقال
 في الانصاف : أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : أن القياس
 يقتضى أن لا تعمل قلنا كان هذا هو القياس إلا أنه وجد بينها وبين -
 لا مشابهة اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن قال الله تعالى : -
 " ما هذا بشراً " وقال تعالى : " ما هن أمهاتهم " . . . وقولهم أنه
 لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً لأن الصفات منتصبات الأنفس
 فلما حذف ابتقت خلفاً منها قلنا هذا فاسد . . الخ (الانصاف / ١٦٦)
 واستشهد ابن الأنباري بسبعة أبيات ومثاليين .

٤٩ - مسألة [تقديم معمول خبر (ما) عليها] *

تقول : (طعامك ما زيد أكلا اياه ، أو أكله) نصبت الخبر أو رفمته

فان نصبت الطعام بأكل لم يجز .

وقال الكوفيون : يجوز ، و فرق (ثملب)^(١) فقال : ان كان ذلك فـ

القسم لم يجز ، وان كان في خبر محـ جاز .

* انظر التخریجات المثبتة فی المسألة التي قبلها

وذكرت هذه المسألة في كتاب الانصاف لابن الانباري : ١٧٢ - ١٧٣ وهي

المسألة رقم (٢٠) وعنوانها هناك : (القول في تقديم معمول خبر

(ما) النافية عليها)

(١) ثملب : (٢٠٠ - ٢٩٢ هـ)

أبو المباس أحمد بن يحيى مولى بنى شيان ، امام الكوفيين في زمان

أخذ عن محمد بن سلام ، وسلمة بن عاصم والنيسير بن بكار ، وأخذ عنه

الزجاج أول أمره وابن كيسان ، والاخضر الاصغر على بن سليمان ، وأبو بكر

ابن الانباري ، نظر في حدود الفراء وعمره ثمان عشرة سنة وغلط بسروكلمان

فظن انه سمعه من الفراء نفسه في هذا السن واشهر مؤلفاته التي

وصلتنا مجالس ثملب وشرح ديوان زهير ، وقواعد الشعر ، والفصح الذي

ينسب اليه فيقال (فصيح ثملب) كما نسب اليه عام اهتم به فسمى

(الفصيحى) .

انظر ترجمته في انباء الرواه ١٣٨/١ ، تاريخ بغداد ٢٠٤/٥ ، وشذرات

الذهب : ٢٠٧ وغير ذلك .

وحجة الأولين^(١) أن المانع من النصب موجود فيمتنع النصب ، وبيان
المانع أنك لو نصبت الطعام لنصبته بأكل ، وأكل في حيز النفي
بما ، والنفي له صدر الكلام ، ألا ترى أنك لو قلت : (زيدا ما ضرب
عمرو) لم يجوز كما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله كذلك النفي
والجامع بينهما أن كل واحد منهما له صدر الكلام ، وتقديم معمول التأخر
على الاسم ممتنع كذلكها هنا .^(٢)

فان قيل : لا نسلم وجود المانع ، قولكم ان النفي مانع لا نسلم
أن مطلق النفي مانع ألا ترى أنه لو كان في موضع (ما) (لم) أو (لن)
أو (لا) لم يمتنع التقديم ، و (ما) في هذا المعنى كهذه الحروف
والجواب^(٣) أن وجه المنع ما ذكرنا وهو معنى متفق عليه في الاستفهام
فيلزم مثله في النفي ، وأما بقيه حروف النفي فسنجيب عنها في جواب شبهتهم

-
- (١) قال ابن الانباري : (وذهب أبو المباس أحمد بن يحيى ثعلب
من الكوفيين الى أنه جائز من وجه ، فاسد من وجه ، فان كانت (ما)
ردا لخبر كانت بمنزلة (لم) ، ولا يجوز التقديم ، كأن تقول لمن قال
في الخبر (زيد أكل طعامك) فتزد عليه نافيا : (ما زيد أكل طعامك)
فمن هذا الوجه يجوز التقديم ، فتقول : (طعامك ما زيد أكلا)
فان كان جوابا للقسم اذا قال : (والله ما زيد بأكل طعامك) كانت
بمنزلة اللام في جواب القسم فلا يجوز التقديم) الانصاف / ١٧٢
(٢) يوجد تأكل في طرف الورقة لكن الكلام متسق ومكمل ، ويبدو أن التاكل
في الورقة كان قبل الكتابة فتحاشاه الناس .
(٣) حقها أن تكون فالجواب بالفاء كما سبق .

(١) واحتج الآخرون بأن المقتضى للنفي موجود والمانع مفقود فلم يبيح
من النصب مانع ، أما المقتضى فبقوله (آكل) كما تقول : (يأكل) وأما
(ما) فغير ما نعمة لما ذكرنا من أن (لم) ، و (لن) ، و (لا)
لا يمتنع مع مشاركتها (ما) في النفي .

والجواب : أما المقتضى فمسلّم وجوده ، ولكن المانع موجود وهو أرجح
من المقتضى ، ألا ترى أنت لو قلت : (زيدا أتضرب ؟) لم يجز مع أن تضرب
مقتضى للنصب ، ولكن حرف الاستفهام منع من ذلك لأن له صدر الكلام
ولذلك لو قلت : (أزيدا تضرب ؟) جاز النصب لما تقدم الاستفهام
فبان أنه هو المانع ، و (ما) في ذلك كهزة الاستفهام فأما (لم) ، و
(لن) فالفرق بينهما ، وبين (ما) أنهما مختصان بالفعل والمختص
بالشيء كالجزء منه ، ولما جاز تقديم معمول الفعل عليه جاز تقديمه على
(ما) هو كالجزء منه ^(٢) ، وليس كذلك (ما) لأنها لا تختص بالفعل
بل تدخل على الأسماء والأفعال فكانت قائمه بنفسها لا كالجزء مما بعدها
كالاستفهام ، وأما (لا) فأنها وإن دخلت على الأسماء والأفعال فهي
مختصة بنفي ما في الحال ، هذا هو الأصل فيها ودخولها لنفي ذلك مجاز
وتوسع ، ويدل على ذلك أن (لا) تقع على معان كالنهي ، والنفي والمطف

(٢) احتج ابن البارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :
إنما يجوزنا ذلك لأنه بمنزلة (لم ، ولن ، ولا) لأنها نافيه كما أنها
نافيه ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها الخ
الانصاف / ١٧٢

(٢) ما بين القوسين غير واضح في الأصل واجتهدت في تصويبه .

كقولك قام زيد لا عمرو ، ولو قلت قام زيد ما عمرو لم يجز ، ومنها انك تلفيها
في الممل وتعدى المامل الى ما بعدها فتقول : (جئت بلا شيء) ولو قلت
جئت بما شيء لم يجز وهذا يجزئها مجرى الجزء ما دخلت عليه فيـكان
الفرق بينهما .

(١)
وأما تفريق ثعلب ، بين القسم والخبر ، ففرق لا طائل تحته بل المانع
إذا ثبت في القسم كان في الخبر ، لان القسم خبر أيضا ، ولان النفي فيهما
لا يختلف والله أعلم بالصواب .

(١) أجاب ابن الانباري عن حجة ثعلب بقوله : (وأما ما ذكره ثعلب
من التفصيل ... ففاسد لان (ما) في كلا القسمين نافية
فينبغي أن لا يجوز التقديم فيهما جميعا لما بينا (٠٠) الانصاف
٠١٧٣/

٥٠ - مسألة [ما طعامك أكل الازيد] *

(١) تقول : ما طعامك أكل الازيد ، فتنصب (طعامك) بأكل .

وقال الكوفيون : لا يجوز .

وحجة القول الأول ^(٢) : ان المقتضى للنصب موجود ، والمانع منتف ، فجاز
النصب ، أما المقتضى فهو الفعل الذى هو أكل ، والفعل متصرف يعمل
فيما قبله ، وفيما بعده ، وأما المانع فمنتف فان المنصب هنا لم يقدم على
ماله صدر الكلام ، و (ما) النافية قبل الطعام ، فقد تصدر ماله الصدر .
واحتج الآخرون ^(٣) بأن المانع موجود فيمتنع النصب ، ويانه أن قولك :

* انظر تخريجات المسألة (٤٨) .

وتوجد المسألة فى كتاب الانصاف : ١٧٣ - ١٧٦ وهى المسألة رقم

(٢١) وعنوانها هناك : (القول فى تقديم محمول الفعل المقصور عليه) .

(١) وافق ابو العباس أحمد بن يحيى ثعلب البصريين فى ذلك .

(٢) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن

قالوا : انما جوزنا ذلك لان (زيد) مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف

فجاز تقديم محموله عليه كقولهم : (عمرا ضرب زيد) ، وكذلك سائر

الافعال المتصرفه (الانصاف / ١٧٤)

(٣) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :

انما قلنا ذلك لان الاصل فى زيد أن لا يكون هو الفاعل وانما الفاعل نفسى

الاصل محذوف قبل الا لان التقدير فيه ما أكل أحد طعامك الازيد ،

والذى يدل على ذلك قولهم : (ما خرب الا هند ، وما ذهب الا وعد) فلو

كان الفعل لوعد وهند فى الحقيقة لاثبتوا فيه علامة التانيث ، لان الفاعل

مؤنث حقيقى . . . ويدل عليه أيضا أن (الا) بابها الاستثناء ، والاستثناء

يجب أن يكون من الجملة ، ولا بد أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون الذى

بعدها مستثنى منه فوجب أن يكون التقدير ما أكل أحد طعامك الازيد . . .

الانصاف / ١٧٤ .

(ما طعامك أكل الا زيد) فى معنى ما أكل أحد طعامك الا زيد ، فلو قدمته لقدمت ما فى حيز النفى عليه ، وللکلام تعلق بالاستثناء والاستثناء لا يتقدم ما بعده عليه ، ويدل على أن التقدير ما أكل أحد ان الاستثناء اخراج ما دخل فى الكلام الاول ، ولولا أن هناك فاعلا مقدرا مستثنى منه لم يصح الكلام ، ولذلك جاز ألا يأتى بحرف التأنيث كقولك : " ما خرج الا هـند " ولولا ذلك للزمت التاء وإذا تحقق المانع من النصب امتنع .
والجواب : (١) أما المقتضى فموجود لا محاله ، وأما المانع فغير مسلم ،

قولهم : (ان الفاعل مقدر) قلنا جوابه من وجهين :
أحدهما : ليس كذلك فان المقدر فى اللفظ يبقى حكمه عند الحذف
وإن لم يبق حكم أحد ألا ترى أنك ترفع زيدا بأكل كما ترفعه عند عدم
(الا) كقولك : (ما قام الا زيد) فزيد فاعل كما أن قولك : (ما قام زيد) كذلك وأما المستثنى منه ، فذاك قدر من طريق المعنى ، وما كان ذلك لا يبقى له حكم من أحكام اللفظ ألا ترى أن قولك : (تصبب زيد عرقا) ، و (طبت به نفسا) تمييز وهو فى المعنى فاعل ، وقد عاملته فى التمييز معاملة الفضلات ، لا معاملة الفاعل .

والوجه الثانى : نسلم أن التقدير : ما أكل أحد ولكن مثل هذا لا يمنع من التقديم فان قولك : (ما طعامك أكل الا زيد) جائز للملحة التى ذكرنا ، أما قولهم : (ما خرج الا هـند) فاثبات التاء فيه أحسن

(١) انظر الرد على الكوفيين فى الأنصاف / ١٢٥ .

وحذف التاء محمول على المعنى ، وذلك لا يمنع من كون هند فاعلاً
وانما هوشى* يتعلق بالمعنى لا بالأعراب ، ويدل على ذلك أنك قد
فصلت بين الفعل والفاعل ، ب (الا) والفصل بينهما يجوز حذف الملامه
(١)
كما تقول : (حضر القاضي اليوم امرأة) مع أن التانيث حقيقى مع
(٢)
أن الفصل (جوز ذلك ونظير هذا المطف على الضمير المرفوع فاذا فصل)
(٣)
بينهما ب (لا) ولم يلزم توكيده كقوله تعالى : " ما أشركنا ولا آباءنا "
فالا فى هذا ك (لا) . والله أعلم بالصواب .

- (١) زاد ابن الانبارى هنا شاهدين لتأييد هذه القاعدة الاول منهما
قوله :
وان امراً غره منكن واحدة * بعدى ومعدك فى الدنيا لمفرور
وقال الآخر (وهو جرير) :
لقد ولد الاخيطل أم سوء * على قمع استها صلب وشام
(٢) ما بين القوسين صححه الناسخ على هامش الورقه .
(٣) الانعام : آيه ١٤٨ .

٥١ - مسألة [العامل في خير (ان)] *

خير (ان) مرفوع بها وكما ان اسمها منصوب بها .

وقال الكوفيون : لا تعمل في الخير (١)

وجه القول الأول . (٢) لنا فيه مسلكان : أحدهما نتعرض فيه لوجود مقتضى

للعمل ونفى المانع . (٣)

والمسلك الثاني : نتعرض فيه لابطال مذهبهم . أما المسلك الأول : أن ان

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في (اللباب) لوجه ٤٢ ، وشرح النعم لوجه

(٦٨) كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف ص ١٧٦ - ١٨٥ وهي المسألة

رقم (٢٢) وعنوانها هناك : " القول في رافع الخبر بعد ان المؤكده "

وانظر المسألة في أصول ابن السراج ١ : ٢٧٩ ، مجالس العلماء ١٣٢ والجنى

الداني : ٣٩٣ ، واسرار المصريه : ١٥٠ ، والمرتجل : ١٦٩ ، والهمع

٢ : ١٥٥ (الكويت) ، وحاشيه الصبان ١ : ٢٥٠ ، والتصريح ١ : ٢٥٣ ،

وشرح المفصل ١ : ١٠٢ .

(١) قال الزجاجي : " وهذا مذهب الكسائي " مجالس العلماء : ١٣٢ ووافقهم

السهيلي الهمع ٢ : ١٥٥

(٢) احتج ابن الأنباري للبصريين في الانصاف بقوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن

قالوا : انما قلنا ان هذه الاحرف تعمل في الخير ، وذلك لأنها قوية

مشابهتها للفعل لأنها أشبهته لفظا ومعنى الخ

الانصاف : ١٧٧ .

(٣) هكذا جاء ت في الأصل وحققنا أن تكون بالفاء لأنها جواب أما .

وأخواتها تقتضى اسمين مع اختصاصها بالاسم ، فوجب أن تعمل فيهما ، كالفعل نفسه ، ومبانه أن ان تدخل على مبتدأ وخبر ، والمبتدأ يقتضى الخبر ، والخبر يقتضى المبتدأ ، وان تقتضيهما جميعا ، فإذا عملت فى الاسم الأول لاقتضاءهما إياه ، عملت فى الثانى كذلك بل فيه أكد ، وذلك أن تأثير ان وأخواتها فى الخبر دون المبتدأ ^(١) ، فإذا عملت فيما لا تأثير لها فيه لتعلقها بما لها فيه تأثير فعملها فيما فيه تأثير أولى وصار كما قلنا فى الفعل المتعدى نحو ضرب زيد عمرا ، وهذه عملت لشبهها بالفعل وشبهها به من أوجه : ^(٢)

- (١) المكس صحيح لأن تأثير ان وأخواتها يظهر فى المبتدأ فيصير منصوبا بمعد أن كان مرفوعا ، أما الخبر فلا يظهر فيه هذا التأثير لأنه مرفوع فى الحالين معا وهذا الكلام الذى بين القوسين ينطبق على خبر كان .
- (٢) قال ابن الانبارى : ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه .

الاول انها على وزن الفعل ،

والثانى انها مبنية على الفتح .

والثالث : انها تقتضى الاسم كما ان الفعل يقتضى الاسم

والرابع : أنها تدخل عليها نون الوقاية نحو اننى وكاننى . . . الخ .

والخامس : أن فيها معنى الفعل معنى ان وأن حققت الخ .

ثم قال : والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذلك هذه الاحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول الخ "

(الاضاف : ١٢٨) .

والذى قال انها مشبه بالفعل هو الخليل بن أحمد انظر مجالس العلماء

أحدهما أنها اختصت بالاسم كما اختص الفعل به ، وإنها مبنية على الفتح
كما أن الفعل الماضي كذلك ، وإن نون الوقاية تدخل عليها نحو انى كما
تقول ضربنى ، وإنها (تخفف) (١) بحذف احدى النونين نحو (إن) كما
يجوز ذلك فى (لم يك) ، وإن معانيها معانى الاعمال ، فإن بمعنى
أكد وكان أشبه ، وإذا ثبت شبهها بالفعل من هذه الوجوه علمت عملها ،
وأما المانع من عملها فلم يوجد ، فإن أحدا لم يذهب الى أن اسمها منصوب
وخبرها مرفوع ، ولو كان هناك مانع لمنع عملها فى الاسم ، كسائر الموانع .

المسلك الثانى : هو أن خبر إن مرفوع ، ولا رافع الا ان فكان الرفع منسوبا
اليه ، ويانه ان الرفع لا يخلو ، اما أن يكون بما كان مرفوعا به قبل (ان) أو -
ب (ان) والاول باطل ، أما عندنا فان الخبر مرفوع إما بالابتداء ، أو بالابتداء
أو بهما وقد بطل ذلك لدخول أن ، فاما عندهم فالخبر مرفوع بالابتداء والابتداء
بالخبر وقد بينا ذلك فى مسألة العامل فى الابتداء والخبر ، (٢) وإذا بطل
بالخبر (٣)

(١) كلمة (تخفف) مصححه بخط الناسخ .

(٢) قال ابن السراج والدليل أنها هى الرافعة للخبر ان الابتداء قد زال وهو
والابتداء كان يرتفع الخبر . فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا
فيه . انظر الاصول ١ : ٢٧٩ .

قال ابن الانبارى: قولهم ان الخبر يكون باقيا على رفعه قبل دخولها فاسد ،
وذلك ان الخبر على قولهم مرفوع بالابتداء كما أن الابتداء مرفوع به ،
فهما يتراقمان ، ولا خلاف أن الترافع قد زال . . . الح " انظر الانصاف
١ : ١٧٩ .

(٣) انظر المسألتين ٢٧ ، ٢٨ .

ذلك تعين العمل لان اذا العمل لا بد له من عامل .

فان قيل اما المسلك الاول فاعتمادكم فيه على الاقتضاء ، والاقتضاء على حسب
المقتضى ، والمقتضى هنا حروف ، والاصل في الحروف لا تعمل وانما عملت
لضرب من الشبه ، والمشابهة للشيء لا يعمل عمله من كل وجهه اذ كان فرعاً ،
والفروع تنقص عن الاصول ، فاقتضاءها ضئيف يناسبه عمل واحد ، فاما العملان
فلا يثبت الا بعامل قوى ^(١) وأما المسلك الثاني : فنقول : العامل في الخبر
معنى الابتداء فانه باق بعد دخول هذه الحروف ، والمعنى جاز أن يعمل
الا ترى انك اذا عطفك على اسم كان ولعل كان لك ان تنصب حملاً
على الاسم ولا ترفع حملاً على نفس الابتداء ، ولكن ترفع على عامل آخر ، كذلك
ها هنا .

(١)

والجواب عن السؤال الاول من وجهين :

أحدهما : لا نسلم ضعف الاقتضاء والمقتضى بل هما في غاية القوة وذلك

(١) هذا الاعتراض هو وجهة النظر الكوفيه :

قال ابن الانباري : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على
أن الاصل في هذه الحروف أن لا تنصب الاسم وانما نصبته لانها اسبغت
الفعل فاذا كانت انما عملت لانها اسبغت الفعل ، فهي فرع عليه واذا -
كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه لان الفرع ابدى يكون أضعف من الاصل
فينبغي أن لا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن
الاصول "

الانصاف : ١٧٦

(٢) حقها أن تكون بالقاء كما تقدم .

(١)
أن الخبر في باب ان وأخواتها لا يسوغ حذفه إلا أن يكون في الكلام دليل
عليه ، والمفعول الصحيح يسوغ حذفه كقولك : " ضرب زيد " و " ظن عمرو "
وذلك يدل في (ان) على قوة الاقتضاء كما ان الجازم لا يحذف المجزوم به .

والوجه الثاني : نسلم أن اقتضاء الفعل أقوى من اقتضاء (ان) ولكن
لا يضع من العمل فيما يقتضيه ، ألا ترى أن اسم الفاعل والمفعول وأسماء
الفعل تعمل لشبهها بالفعل ، ومع ذلك تعمل النصب والرفع كقولك : " زيد
ضارب أبوه عمرا " ، و (مطلق غلامه درهما) ، و (تراك زيدا) فكذلك
هذا (٢) . قولهم : (يرتفع الخبر بمعنى الابتداء) قلنا معنى الا ابتداء قد
زال وميانه من وجهين :

أحدهما : أن الابتداء ما يسند اليه الخبر ، والخبر غير مسند الى الاسم ،
ولا الى الحرف والاسم .

والثاني : أن معنى الابتداء قد زال في كان ، وليت ، ولعل وإذا زال المعنى
لم يبق للرفع عامل .

(١) في الاصل (دليلا) .

(٢) تشابه رد الانباري والمكبري على الكوفيين فقال ابن الانباري في الانصاف :
أما قولهم : " ان هذه الاحرف انما تنضب لشبه الفعل فينبغي ان لا تعمل
في الخبر " .

قلنا هذا يبطل باسم الفاعل فانه انما عمل لشبه الفعل ، ومع هذا فانه
يعمل عمله ، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل تقول : زيد ضارب أبوه
عمرا الخ .

الانصاف : ١٢٨ .

أما شبهه القول الثاني : ^(١) أن (ان) فرع في العمل فوجب أن ~~تقتصر~~
عن العامل الاصلى وهو الفعل ، إذ من شأن الفروع ان تنحط عن الاصل ، ويدل
على ذلك سائل :

أحدهما : أن خبر ان قد يكون فعلا ينتصب بخبرها كقول الشاعر ^(٢)

لا تتركنى فيهم شطيرا * انى اذا أهلك أو أطيرا

فنصب أهلك باذا ، ولو كان الفعل خبرا لم يعمل فيه اذا كما فوقت : (أنى
اذا أكرمك)

والسألة الثانية : قولهم : " ان بك زيد مأخوذ " فالفاها وأدخلها
على حرف الجر ولم ينصب بها (زيد) وكذلك قولهم : (ان فيك زيد راغب)
(وان بك يكفل عمرو) واذا ألغيت ولم يلح الفعل بان ضعفها في المصطلح ،
ويدل على ذلك تقديم منصوبها على المرفوع ايجابا بخلاف الفعل .

(١) حقها أن تكون بالفاء لأنها جواب أما .

(٢) البيت لرؤبة بن المجاج .

ذكره المؤلف في كتاب اللباب لوجه ٤٢

وانظر معانى القرآن للفراء ٣٣٨/٢ ، والانصاف ١٧٧ وابن يعيش
١٧/٧ ، والمقرب ٢٦١/١ ، والخزانة ٥٧٤ ، والمغنى ١٦ ، ومن
شواهد ٧٠ ، الجنى الدانى : ١٦٢ ، والمينى ٣٨٣/٤ ، والهمع
٧/٢ ، والدرر ٦/٢ ، واللسان (شطر) وحاشية الصبان ٢٨٨/٣ —
ولا يوجد في ديوانه .

والجواب : أما كونها فرعاً في العمل فمسلم ، ولكن لا نسلم أن اثر الفرعيه
أبطل عملها في الخبر ، وذلك أن عملها مبنى على الاقتضاء وقد بينا أن الاقتضاء
تام ، فأما أثر الضعف فيظهر في أشياء منها تقديم المنصوب على المرفوع ايجاباً
وذلك أثر الضعف ^(١) ، وكذلك في أحكام آخر ، ألا ترى أن ضعفها
لم يسلب عملها النصب ولا يقال : ينبغي ألا تعمل ليظهر أثر الضعف ، بل
يقال أثر الضعف إذا ثبت في مواضع آخر كفى ^(٢) ، ألا ترى أن المصدر يعمل
عمل الفعل ، ولا يجوز تقديم معموله عليه ، وكان ذلك كافياً في ضعفه ، وبدل
عليه أن أسماء الفعل نحو (نزال ، وشارك) أضعف من نفس الفعل ، ومع
ذلك امتنع تقديم منصوبها عليها عندنا ^(٣) ، ولم يمتنع تقديمه عليها عندهم ،
بل سواها بينها وبين الفعل لأن الضعف قد ظهر في أشياء آخر منها أن الضمير
فيها لا يكون إلا مستتر مفرداً وأنها لا تتصرف .

أما الشعر فجوابه من ثلاثة أوجه :

أحدهما : لا نسلم أنه خبر (ان) بل خبر (ان) محذوف تقديره اني أذل

(١) قال المؤلف في كتاب (اللباب) " أما ضعف هذه الحروف فقد ظهر
في عدم تصرفها وذلك كاف الوجه (٤١) .

(٢) في الأصل (كفا) .

(٣) انظر المسألة رقم (٥٩) .

(١) اذا أهلك • وحذف لدلاله ما بعده عليه وهذا كقول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك * رأي والرأي مختلف

أى نحن راضون فحذف الخبر الاول لدلالة ما بعده عليه وكذلك اذا تقدم

معنى الشرط عليه كقولك : " أنا آتيك ان أتيتنى " •

والثانى : نقدر أنه الخبر ولكن وقعت " اذا " موقع الخبر وأشبهت (لن) كما

تقول : (ان زيدا لن يضرب) كذلك قلت ما هنا •

(١) البيت مختلف فى نسبه فقيل لقيس بن الحظيم وقيل لدرهم بن زيد
الانصارى ، وقيل لحسان ، وقيل لمرو بن امرئ القيس جد عبد الله
ابن رواحه •

والبيت فى الكتاب ١ : ٣٨ نسبه الى قيس واختلف شراح أبيات
فنسبه الاعلم الى قيس أيضا ونسبه ابن السيرافى فى شرحه أبيات
سيويه ١ : ١٨٦ الى عمرو بن امرئ القيس / وذكره ابن الفحاص
فى شرحه الابيات ٣٤ دون نسبه •

وانظر المقتضب ٣ : ١١٢ ، ٤ : ٧٣ ، دون نسبه وابن الشجرى
١ : ٩٦ ، ٢ : ٣١٠ دون نسبه والانصاف : ٩٥ لدرهم بن زيد
الانصارى والمغنى ٦٨٧ وجمهرة اشعار العرب ٣ : ٦٦٢ (الى عمرو)
والمينى ١ : ٥٥٧ والمهجع ٢ : ١٠٩ والدرر ٢ : ١٤٢ ، والاشمونى ٣ : ١٥٢
واللسان (فجر) وملحقات ديوان قيس بن الحظيم : ١٧٣ وديوان
حسان ٢٨١ والخزانة ٢ : ١٩٠

والارجح عندى انه لمرو بن امرئ القيس جد عبد الله بن رواحه الانصارى
وقد أورده المؤلف للتنظير به فقط •

والثالث أن ذلك شاذ لا تناقض به الأصول ، ولا يثبت به أصل ^(١) وأما
بقية المسائل فكلها لم تلح فيها أن ، بل اسمها محذوف وما بعدها
جملة في موضع الخبر ، والتقدير : أنه بك زيد مأخوذ ^(٢) وذلك كثير في
الشعر والكلام فمنه قول عدى ^(٣) :

فليت دفعتم الهم عنى ساعة * فبتنا على ما خيلت ناعى بال

(١) أجاب ابن الأنباري عن البيت السابق بقوله :

" . . . قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه

أحدها أنه شاذ

والثاني أن الخبرها هنا محذوف

والثالث أن يكون جمل " اذن أهلك أو أطيروا " .

في موضع الخبر كقولك : " انى لن أذهب " . الانصاف : ١٧٩ .

(٢) قال ابن الأنباري : أما قولهم ان يك يكفل زيد . . . فالتقدير انه

بك يكفل الح المصدر السابق .

(٣) عدى بن زيد : هو عدى بن زيد العبازي التميمي شاعر عاش حياته كلها

في الجاهلية كان قرويا من أهل الحيرة فصيح اللسان يحسن العربيـه

والفارسيه والروميـه . هو أول من كتب بالعربيـه في ديوان كسرى ، تزوج بنت

النعمان بن المنذر قال ابن قتيبه : وعلماء العربيـه لا يرون شعره حجه

انظر ترجمته في الخزانة ١٨٤/١ ، والاغانى ٩٧/٢ والشعر والشعراء

٦٣ ، وانظر البيت في نوادر أبي زيد : ٢٥ ، وأما لي ابن الشجري

١٨٣/١ ، ٢٩٥ والانصاف : ١٨٣ ، والمغنى : ٢٨٩ ، وشـرح

شواهد : ٢٣٨ ، والهمع ١ : ١٣٦ ، ١٤٣ ، والدرر ١ : ١١٤ ، ١٢٣

وديوانه : ١٦٢ .

(١)

وكذلك قول الآخر :

- أليت كفافا كان خيرك كله -

(٢)

وكقول الأعشى :

- ان من لام فى بنى بنت حسان -

وكقول الفرزدق : (٣)

- ولكن زنجى عظيم المشافر -

والله أعلم بالصواب .

(١) قائل البيت يزيد بن أبى العاصى وعجز البيت قوله :

- وشرك عنى ما رتوى الماء مرتوى -

انظره فى امالى القالى ٦٧/١ مع جملة أبيات منسوبة اليه ، وأما ابن الشجرى

١٨٢/١ ، حماسه البحترى : ٢٢٨ ، والايضاح ١٢٣ ، الاغانى ١٠٠/١١

بولاق والانصاف : ١٨٤ ، والخزانة ٤٩٦/١ ، شرح شواهد الكشاف : ٥٦٣ ،

والمفنى : ٢٨٦ ، وشرح شواهد : ٢٣٧ . واكثر روايات البيت (فليت) .

(٢) بقيسه البيت هو قوله :

- ألمه وأعصه فى الخطوب -

انظر ديوان الأعشى ص ٣٣٥ والبيت من قصده أولها

من ديار بالهضب هضب القلب * فاض ماء الشوون فيض الفروب

وهى من مدائحه لأبى الأشعث قيس بن معدى كرب .

انظر البيت فى الكتاب ٤٣٩/١ ، وشرح شواهد لابن النحاس : ٣٥٢ ،

والانصاف ١٨٠ ، وابن يمين : ١١٥ : ٣ ، والخزانة ٤٦٢/٢ ، ٦٥٤/٣ ،

٣٨/٤ والمفنى : ٦٠٥ ، وشرح شواهد : ٣١٢ .

=

(٣) صدر البيت قوله : - فلو كنت ضبيبا عرفت قرابتي -

البيت منفرد في ديوانه ص ٤٨١ .

وانظره في الكتاب ٤٨٢/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٥/٢ وشرحها

لابن النحاس ٦٠ ، ١٩٩ ، ومجالس ثعلب : ١٢٧ ، والمحتسب ١٨٢/٢

، سر صناعة الاعراب ٤١/١ والانصاف : ١٨٢ ، وابن يمين ٨/٢١ ،

٨١ ، ٨٢ ، والخزانة ٣٧٨/٤ والجنى الداني : ٥٩٠ ، والمفنى ٣٢٣

وشرح شواهد : ٧٠١ ، والهمع ١٣٦/١ ، ٢٢٣ ، والدرر ١١٤/١ ، ١٩١

والسبع الطوال : ١٤٥ ، والمخصص ٤٨/٧ .

٥٢ - مسأله : [المطف على اسم ان قبل الخبر] *

- إذا عطف على اسم (إن) قبل الخبر لم يجوز فيه إلا النصب .
 (١) وقال الكسائي يجوز ذلك مطلقا يظهر في المعطوف الاعراب أو لم يظهر
 (٢) وقال الفراء ، إذا لم يظهر فيه الاعراب كقولك : (إن زيدا ونحن قاثمون)

ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٤٢) وشرح اللمع لوحة (٦٨)
 واعراب القرآن ١ : ٢٢٠ ، ٢٢٢ . كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ١٨٥ -
 ١٩٥ وعنوانها هناك : " القول في المطف على اسم ان بالرفع قبل تمام الخبر "
 وهي المسألة رقم (٢٣) وانظر اعراب غريب القرآن ١ : ٢٩٩ - ٣٠١ ، واسرار
 الحريه ١٥٢ ، ١٥٣ . كما ذكرها سيويه في الكتاب ١ : ٢٩٠ ، وأصول
 ابن السراج ١ : ٣٠٦ ومعاني القرآن للفراء ١ : ٣١١ ، والبحر المحيط ٣ : ٥٣١
 والكشاف ١ : ٦٣١ ، والتصريح ١ : ٢٧٢ ، وحاشيه الصبان ١ : ٢٦٥ . ومجمع
 البيان ٧ : ١٥٥ ، ١٥٦ .

- (١) قال أبو البقاء في شرح اللمع لوحة (٦٨) وأجاز بعض الكوفيين الرفع واحتج يقول
 الشاعر : فمن يك أمسى بالمدينه رحله * فاني وقيار بها لفريب
 (٢) انظر اللباب أيضا لوحه (٤٣) ومثال أبي البقاء لا ينطبق على ما يريد الفراء ،
 لأن الفراء يريد عدم ظهور الاعراب في اسم إن لافي المعطوف الذي بعده كما
 مثل أبي البقاء واستمع إلى الفراء يقول في معاني القرآن ١ : ٣١٠ ، ٣١١
 : " . . . فإن رفع الصابئين على أنه عطف على الذين ، والذين حرف على جهة
 واحدة ، رفعه ، ونصبه ، وخفضه ، فلما كان اعرابه واحدا ، وكان نصب ان نصبا
 ضعيفا ، وضعفه أن يقع في الاسم ، ولا يقع في خبره ، جاز رفع الصابئين ، وكان
 الكسائي يجيزه لضعف إن ، وقد أنشدنا هذا البيت رفعا ونصبا .
 فمن يك أمسى بالمدينه رحله * فاني وقيارا بها لفريب

(١) لنا فيه أن الرفع في المعطوف لا بد له من رافع ولا رافع فلا رفع ، والدليل على الاول : أن الرفع عمل أو حكم وأيهما كان فلا بد له من عله أو عامل ميان الثاني أن الرفع لو كان لكان^(٢) اما المعطوف على ان واسمها أو على

(١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك اذا قلت أنك وزيد قائمان وجب ان يكون زيد مرفوعا بالابتداء" ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد وتكون (ان) عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعان لفظ واحد ، فلو قلنا انه يجوز فيه المطف قبل تمام الخبر لادى ذلك الى ان يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال) (الانصاف : ١٨٧) .

(٢) يبدو أن خلافا لحق هذه العبارة وما بعدها وربما كان هذا الخلل بسبب نقص بعض المبارات .. يدل على ذلك ان المكبرى قال : " وقولك (ذاهبان) ... (خبرا عن عمرو) ... الخ " حيث تحدث عن هذا المثال بالتفصيل والتحليل مع انه لم يرد له ذكر في كل ما سبق من هذه المسألة ، وانظر هذه المسألة مع شئ من الاختصار والتنسيق في اعراب القرآن ١ : ٢٢١ ، ٢٢٢ .

أن مبتدأ وما بعده خبر والأول باطل لأن إن واسمها لا موضع لهما ولا يجوز
أن يكون مبتدأ لأن المبتدأ يقتضى خبرا وقولك (ذاهبان) لا يجوز أن يكون
خبرا عن عمرو لوجهين

أحدهما : أن عمرا مفرد وذاهبان مثنى والخبر يجب أن يكون
عدته على عدة المبتدأ لأنه هو نفس المبنى .

والثاني : أن ذلك يبطل عمل ان في الخبر وينفى ترتيب مقتضاها عليها لأن إن -
تقتضى اسما وخبرا فإذا كان الخبر عن غيرها منعتها مقتضاها مع انها قد عملت
في أحد مقتضياتها وإذا بطل ذلك ثبت أن الوجه هو النصب عطفا على اسم
ان ، فعلى هذا يصح أن يكون الخبر عن المعطوف والمعطوف عليه .

فان قيل : العامل في المبتدأ هو الخبر والخبر هنا موجود قيل عنه جوابا ن
أحدهما : ليس كذلك بل الخبر معمول ان والمعطوف (نيسف) عليه
وقد سبق ذلك والثاني : ان هذا المعنى فاسد هنا وهو ما ذكرنا من أن الخبر
هو المبتدأ في المعنى وان عدته كعدته وان ذاهبان اذا ثبت في المعنى
ان للمعطوف والمعطوف عليه بطل أن يكون المعطوف مستأنفا . واحتج الآخرون
(١)

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله : أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا : الدليل
على جواز ذلك النقل والقياس ، وأورد الآية الأولى من الاثنين اللتين ذكرهما
أبو البقاء " كما أورد المبراة التي وردت في كتاب سيبويه وهي قوله : وقد
جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات (: انك زيد ذاهبان) فقد ذكره
سيبويه في كتابه ، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب .

وأما من جهة القياس فقالوا : أجمعنا على انه يجوز المطف على الموضح
قبل تمام الخبر مع (لا) نحو لا رجل وامرأة افضل منك فذلك مع ان لانها
بمنزلتها ، وان كانت ان للاثبات ولا للنفي لانهم يحملون الشيء على
ضده . . . يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز المطف على الاسم
بعد تمام الخبر فذلك قبل تمام الخبر لانه لا فرق بينهما عندنا ، وانه
قد عرف من مذهبنا أن ان لا تشمل في الخبر لضعفها وانما يرتفع بما كان يرتفع
به قيل دخولها . . فلا احالة اذا . . . الح (الانصاف ١٨٦) .

واحتج الآخرون : بالسمع ، والقياس :

(١) أما السماع فقوله تعالى : " ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون "

ثم قال : " فلا خوف عليهم " فجعل الاخير خبرا عن الجميع والصابئون

مرفوع وقال تعالى : (٢) " ان الله وملائكته يصلون على النبي " قرئ برفع

الملائكة (٣) ولا وجه له الا ما ذكرنا .

أما القياس فمن وجهين أحدهما : أن المطفوف لو تأخر لجاز رفعه فكذلك

إذا تقدم إذ المعنى فيهما واحد .

والثاني أن المطفوف على اسم " لا " يجوز فيه الرفع كذلك اسم (ان) -

كقوله تعالى : (٤) " لا يبيع فيه ولا خلة " و " لا رث ولا فسوق " والجامع (٥)

بينهما أن كل واحد منهما لها اسم وخبر .

(٦) والجواب عن الآية من أوجه :

(١) المائدة : آية : ٦٩

(٢) الاحزاب : آية : ٦٥

(٣) صاحب هذه القراءة ابن عباس وعبد الوارث عن ابن عمر

انظر البحر المحيط ٧ : ٢٤٨ .

(٤) البقرة : آية ٢٥٤

(٥) البقرة : آية ١٩٧

(٦) تشابه الرد على الكوفيين عند ابن الانباري وأبي البقاء فقال ابن الانباري :

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقوله تعالى : ان الذين

آمنوا . . . الآية فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه إلخ .

(الانصاف : ١٨٧) .

أحدهما أن الصابئون معطوف على الضمير في آمنوا^(١) وهادوا والجيد أن يكون

عطا على الضمير في آمنوا ويكون الذين هادوا قائما مقام التوكيد .

والتقديران الذين آمنوا هم والصائبون ، والذين هادوا هم والصائبون وسد

المطف سد التوكيد .

الوجه الثاني : أن الصا بثون في سيرة التأخير ولا يحزنون خبر لما-

قبله ، أى لا يحزنون وكذلك الصائبون ، وهذا قول سيويه ومثله قول الشاعر:^(٢)

والا فاعلموا أنا وأنتم * بـغاة ما بقينا في شقاق

أى اعلما أنا بغاة وأنتم كذلك وان شئت جعلت (لا خوف عليهم) خبرا

للصائبين .

(٣)

وخبر ما قبله محذوف ويشهد لذلك قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضى والرأى مختلف .

والتقدير نحن راضون ، ولو وقع في النثر مثل ذلك جاز ، حتى لو قلت ان زيدا

(١) قال ابن الأنبارى أن يكون عطا على المضمرة المرفوعة في هادوا . وهادوا -

بمعنى تابوا وهذا الوجه عندى ضعيف ٠٠ الح (الانصاف : ١٩٠) .

وهذا هو رأى الكسائى انظر البحر المحيط ٥٣١:٣ .

(٢) الشاعر هو بشر بن أبى خازم الاسدى انظر البيت فى ديوانه ص ١٦٥ وروايته

هناك (ما حيينا) بدل (بقينا) والبيت من قصيدة يهجو فيها أوس بن

حارثة . وانظر الكتاب ٢٩٠:١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى ٣١:٢ -

وشرحها لابن النحاس : ٣٦ ، ٢٠٣ ، والانصاف ١٩٠ وابن يمينى ٦٩:٨ ،

٧٠ ، والخزانة ٣١٥:٤ ، والعينى ٣١٥:٤ ، والكشاف ٦٣١:١ ، ومعانى

القرآن للفراء ٣١١:١ ، والتصريح ٣٢٨:١ ، والهمع ١٤١:٢ ، والدرر ٢ :

(٣) تقدم هذا البيت فى المسألة رقم (٥١) .

وعمره قائم جاز ويكون قائم خبران ، وخبر عمرو محذوف لدلالة خبر الأول عليه
 وان شئت عكست ، ^(١) وأما العطف في باب (لا) فجوابه من وجهين ^(٢)
 أحدهما : أن (لا) تعمل في الاسم دون الخبر فيكون المعطوف كالمستأنف
 بخلاف ان .

والثاني : أن (لا) واسمها ركبا فجعلنا كالشيء الواحد فهما في موضع
 رفع فيحمل المعطوف ^(٣) عليهما كما تحمل الصفة على ذلك وشاهده قول الشاعر :
 — ولا كريم من ولدان مصبوح — والله اعلم بالصواب .

(١) وهناك وجوه اعرابية أخرى انظر البحر المحيط ٣: ٥٣١ .

(٢) ذكر ابن الأنباري الجواب عن هذه المسألة في الانصاف : ١٩٤ وأبو البقاء
 لم يذكر الحكاية عن العرب التي غلط سيويه فيها العرب وتبعه في ذلك
 ابن الأنباري في الانصاف ، ولم يتطرق لها أبو البقاء هنا إلا أنه تعرض
 لها في الباب لوحة (٤٣) والذي يغلب على الظن أنه سها عن هذه —
 الحكاية فلم يوردها هنا .

(٣) البيت لابی ذؤيب الهذلي :

أورده سيويه في كتابه : ١: ٣٥٦ ، والاعلام على حاشية بولاق والمقتضب
 ٤: ٣٧٠ ، وابن عيسى ١: ١٠٧ قال : " انشده (يعني الزمخشري) لحاتم
 الطائي ، وما اظنه له . قال الجرمي هو لابی ذؤيب الهذلي وقبيله .
 هلا سألت — هداك الله — ما حسبي * عند الشتاء اذا ماهبت الريح
 ورد جار رهم حرفا مصرف — * ولا كريم من ولدان مصبوح
 المصبوح : الذي سقى اللبن صباحا ، ويوجد البيت في ديوان الهذليين
 لابی ذؤيب قصيدة على نفس الوزن والقافية ص ١٢٠ ومعنى الابيات قريب جدا
 من هذين البيتين الا أنهما لم يذكر في القصيدة . والشطر الاخير في
 امالي ابن الشجري ٢: ٢١٢ ، والاشموني ٢: ١٧ ، والميني ٢: ٣٦٨ قال :
 والصواب انه لرجل جاهلي من بني النبيت ثم ذكر قصة تجدها هناك .

٥٣ - مسألة [عمل ان المخففه] *

إذا خففت (ان) الثقيله جاز أن تعمل فى الاسم النصب.

وقال الكوفيون : لا تعمل.

(١) وحجة الاولين السماع والقياس ، أما السماع فممنه قوله تعالى : (٢)

" وان كلا لما ليوفينهم " قرأ جماعة بتخفيف النون ونصب كل (٣) ، وذلك

* انظر التخريجات المثبتة فى المسألتين السابقتين.

وقد ذكرها ابن الابارى فى الانصاف : ١٩٥ - ٢٠٨ وهى المسأله رقم (٢٤) وعنوانها هناك : (القول فى عمل ان المخففه النصب فى الاسم)

(١) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون فما حثجوا بأن قالوا : الدليل على صحة الاعمال قوله تعالى : (وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم) فى قراءة من قرأ بالتخفيف . . . قالوا ولا يجوز ان يقال بأن كلا منصوب بليوفينهم لانا نقول لا يجوز ذلك لان لام القسم تمنع ما يعمدها أن يعمل فيما قبلها . . . قالوا : ولا يجوز أيضا أن يقال ان ان بمعنى (ما) و (لما) بمعنى (الا) لانا نقول ان (ان) التى بمعنى (ما) لا تجىء معها اللام بمعنى الا كما قال تعالى : (ان كل من فى السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا) أما (لما) فلا يجوز أن تجعلها هنا بمعنى الا لانه لو جاز ان تجعل لـ ما بمعنى الا لجاز أن يقال : (ما قام القوم لما زيدا) . . . وفى امتناع ذلك دليل فساد (. . .) (الانصاف : ١٦٩) .

(٢) هود آية ١١١

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وان مخففه و (كلا لما) مخففه وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر (وان كلا) خفيفه (لما) مشدده ، وقرأ حمزة والكسائى (وان) مشددة النون واختلفا فى الميم فى (لما) فشدها حمزة وخففها الكسائى وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائى ، وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة وقرأ حفص (وان) مشددة النون (لما) مشددة أيضا أى مثل حمزة وابن عامر انظر السبعة لابن مجاهد : ٣٣٩ ، والكشف لمكى ٥٣٦/١ ، ٥٣٧ ومشكل اعراب القرآن لمكى ٤١٥ : ١ ، ٤١٦ .

مسموع منقول *

فان قيل النصب هنا بغير (ان) وذلك العامل قوله : (ليوفينهم) -
(١)
أى ليوفين كلا ، ويمكن ان يكون العامل (لما) على قراءة من نون وشدد
(٢)
أى ويجمع (كلا)

قلنا : كلاهما خطأ أما (يوفى) فهو جواب القسم ، وجواب القسم
لا يحمل فيما قبله ، وان جملته مفسرا للعامل فكذلك لان التقدير على هذا
(وان كلا لما ليوفين) بغيرها ، و (ليوفينهم) تفسير له ، وموضع
هذا الفعل على كل تقدير بعد الاسم ، وهو جواب القسم ، وهو لا يحمل
فيما قبله ، وأما اعمال (لما) فلا سبيل اليه على أى تفسير فسرت وقد فسرت
على معنى (الا) ، و (الا) لا يحمل ما بعدها فيما قبلها ، وان فسر
بـ (لام) التوكيد فهي أبعد من العمل ، وان فسر بـ (لما) التمس
للجمع فهي بعيدة لان موضعها بعد (ان) والفعل لا يقع بعد هذه
(٣)
الا ومعه عوض ، ولا عوض هنا ، ومن المسموع قول الشاعر :
كان نكديبه حقا
وهو مشرق النحر * كان تدريته ان

- (١) هي قراءة الزهرى ، انظر مشكل اعراب القرآن ١٦٦/١
(٢) يريد ان يقول ان هناك قراءة بتشديد كلمة (لما) وتنوينها ثم أخذ
يفسر المعنى على هذه القراءة فقال : (أى ويجمع كلا ٠٠) وذلك لان
(اللم) معناه الجمع كما هو معروف وكما ذكر المكبرى نفسه بعد ذلك
حين قال : (وان فسر بـ (لما) التى للجمع ٠٠٠ الح .
(٣) صدر هذا البيت هو قوله نـ صدر مشرق النحر -
ولم اقف على نسبه وقد ورد فى الكتاب ١ : ٢٨١ ، ٢٨٣ والمحتسب ١ : ٩٠ ،
وابن الشجرى ١ : ١٣٧ ، ٢ : ٢٤٣ ، والانصاف : ١٩٧ ، وابن يعيش ٨ : ٧٢ ،
والخزانة ٤ : ٣٥٨ ، وشذور الذهب : ٢٨٥ ، والمعنى ٢ : ٣٠٥ ، والهمـ
١ : ١٤٣ ، والدور ١ : ١٢٠ ، والاشموني ١ : ٢٩٣ ، وابن عقيل : ١٤٧ ، والمنصف
٣ : ١٢٨ ، والاصول ١ : ٢٩٨ ، الجنى الدانى : ٢٧٠ ، وروى (كان نديا)
فى بعض مصادره كما يروى صدره (ووجه شرق النحر) وعلى روايه ثديا يكون -

(١)

فنصب بكان مخفقه ، وقال آخر :

كان ويرديه رشاء خلب

وقال آخر : (٢)

ولو أنك في يوم الرخاء سألتني * فراقك لم أبخل وأنت صديق

وقال آخر : (٣)

وقد علم الصبيه المرملون * اذا اغبرأفق وهبت شمالا

بأنك الريح وفيه مريع * وقد ما هناك يكون الشمالا

== اسم كان ضمير الشأن ، وشدياه مبتدأ وحقان خبر والجملة خبر كان ، وروى (ونحر مشرق اللون) .

(١) البيت لرؤيه بن المجاج انظر ملحقات ديوانه ١٦٩ والمعنى ٢ : ٢٩٩ انظر البيت في كتاب سيبويه ١ : ٤٨٠ ، المقتضب ١ : ٥٠ ، والانصاف ١١٣ والمفصل ٣٠١ ، وابن يمين ٨ : ٨٣ ، والتصريح ٢ : ٢٣٤ ، واللسان ١ : ٣٥٢ (خلب) والخزانة ٤ : ٤٥٦ ، والمقرب ١ : ١١٠ ، والجنى الدانى : ٥٧٥ ، والرشاء الخلب : جبل الليف ، وشاهد البيت عمل كان مخفقه حيث نصب بها ويرديه . وروى في بعض مصادره (ويرداه) بالرفع . فلا شاهد فيه .

(٢) لم أقف على نسبة هذا البيت . انظره في النصف ٣ : ١٢٨ ، والمفصل ١٣٨ وابن يمين ٨ : ٧١ ، والانصاف ٢٠٥ ، والخزانة ٢ : ٤٦٥ ، ٤ : ٤٥٢ ، والمعنى ٢ : ٣١١ ، وابن عقيل ١ : ٣٢٨ ، والجنى الدانى : ٢١٧ ، والمعنى ٢ : ٢٩ ، وشرح شواهد : ١٠٥ ، والهمع ١ : ١٤٣ ، والدرر : ١٢٠ ، والاشموني ١ : ٢٩٠ ، واللسان (جرر) ٢٥٤ ، وصدق ٦٣ وشاهده عمل ان مخفقه .

(٣) اليثان لعمرة أخت عمرو بنت عجلان الهذليه كما قال السكري في شرح أثمار هذيل ورواهما الحصرى ، وابن الشجرى لجنوب اخت ذى الكلب قالتهمما في رثاء أخيها عمرو وهما ضمن ثمانية أبيات من حماسة ابن الشجرى ١ / ٣٠٨ ط دمشق سنة ١٩٧٠ م وروايتهمما هناك تختلف عما ذكر المؤلف وكثير من النحويين وردت هكذا :

وقد علم الضيف والمجنسدون * اذا اغبرأفق وهبت شمالا

بأنك كنت الريح المغنيث * لمن يعترك وكنت الشمالا

ونقص النظر عن اختلاف ألفاظ البيتين في الروايتين فان رواية ابن الشجرى هذه لا شاهد فيها لما أراد المؤلف لان (ان) في البيت الثانى ثقلية ليست مخفقه ، كما رواهما الحصرى في زهر الآداب : ٢٩٥ ضمن قصيده

فنصب بها الضمير ،

وأما القياس فهو أن (ان) مشبّهه بالفعل في لفظها . واختصاصها
(١)
بالأسماء والمخففه من الثقيله مختصه بالاسم ولم يبق الا التخفيف (في الحذف)

ومثل ذلك لا يمنع من العمل للفعل كقولك : (لم يك) و (لم أبل) و
(لا أدر) فالحرف المشبه بها كذلك . يدل عليه أن (لعل) تعمل
وإذا حذف منه أو أبدلت اللام فيها نونا بقى عملها مثل علك وفك ، هذا مع
أن أصل التصرف للأفعال ، وقد دخل الحرف هنا التصرف ولم يمنع العمل .

(٢)
فان قيل : إذا خففت ضعفت ولذلك يلزم فيها التعميضي نحو : " علم
أن سيكون منكم مرضى " .

قيل : إنما احتاجت الى التعميضي لان الاسم محذوف وحكمها أن تليها
الأسماء فإذا حذف وخففت وليها الفعل عوض من الاسم المحذوف السين وسوف
ر (لا) في النفي ، وهما هنا قد وليها الاسم فعملت من غير تعميضي

طويله منسومه الى الشاعرة المذكورة وفصل بين البيتين بيت هو قولها :
وخلت عن اولادها المرضعات * ولم ترعين لعزن بلالا
و(ان) مشدده كما رواها ابن الشجرى مع اختلاف لفظى آخر ومثل ذلك فى
شرح اشعار ذيل : ٥٨٥ مع تغير اسم اشعاره من عمرة الى جنوب وربما كان
اسمها عمرة ولقبها جنوب . وانظر البيتين برواية المؤلف فى الانصاف ٢٠٧ ،
ابن يمين ٧٥/٨ ، الخزانة ٣٥٢/٤ ، والتصريح ٢٣٢/١ ، الاشمونى
١٩١/١ والشذور : ٢٣٣ ، والمفنى : ٣٩ ، والمعنى ٢٨٢/٢ ، وزاد ابن
الانبارى لتقويه حجة البصريين عددا آخر من الابيات .
انظر الانصاف : ١٩٧ - ٢٠٨

(١) غير واضحة فى الاصل .

(٢) المزمّل : آية ٢٠

وشبهه الكوفيين من وجهين : (١)

أحدهما : أن الأصل في الحروف لا يعمل ، وإنما عمل منها ما عمل لشبهه الفعل وإن المخفف لا تشبه الفعل لأن أقل أبنية الفعل الثلاثية و (ان) الخفيفه على حرفين فلم تشبه الفعل خرج على هذا (ان) المشدده لانها ثلاثه أحرف كما أن الفعل كذلك وناوهما كبناء • الفعل •

(٢)

فإن كقيل ، وأن كشد وإذا انقطع شبهها بالفعل عادت (إلى) الأصل •

في الفعل

والوجه الثاني : أن لفظ المخففه كلفظ الخفيفه المعامله ، فتشبهها ، وعوامل الافعال لا تعمل في الاسماء ، فما يشبهها كذلك ، يدل عليه أن عملت بالشبه وشبهها بالفعل المحذوف كشبهها بالمعامله في الفعل ، وليس أحد الشبهين أولى بها من الآخر ^{فمنذ} ذلك يتعارض الشبهان فيتساقتان ، وترجع إلى الأصل وهو الفائهما عن العمل •

(١) احتج ابن النباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا انها لا تعمل لأن المشدده إنما عملت لانها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ لانها على ثلاثه أحرف كما انه على ثلاثه أحرف وانها مبنية على الفتح كما انه مبنى على الفتح فاذا خفت فقد زال شبهها به فوجب ان يبطل عملها ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن ان المشدده من عوامل الاسماء وإن المخففه من عوامل الافعال فينبغي أن لا تعمل المخففه في الاسماء كما لا تعمل المشدده في الافعال لأن عوامل الافعال لا تعمل في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال •)

(الانصاف ١٩٥ - ١٩٦) •

(٢) (إلى) ساقطة من الأصل •

والجواب عن الاول من وجهين :

أحدهما : أن شبهها بالفعل باق^(١) وذلك أنها مختصة بالفعل مؤكدة للمعنى ، وما دخلها من الحذف مثله في الفعل على ما ذكرناه في حجتنا .

والثاني : أن ما ذكره باطل بـ (ان) الناصبه للفعل فانها مشبهة بان الناصية في كونها مصدرية مع مخالفتها اياها في عدة الحروف ولكن كفى في عملها كونها مصدرية مختصة كذلك ها هنا .

أما الشبهة الثانية فبعبده^(٢) وذلك أن (ان) المخففة أن الناصبة للفعل تشبه في صورة الحروف وهي مخالفة لها في أن المخففة مختصة بالاسماء مؤكدة للمعنى وهذا كاف في اعمالها في الاسم بخلاف (ان) الناصبه للفعل ، وهذا يتبين أن شبهها بموامل الاسماء أقوى والحكم لأقوى الشبهين والله أعلم بالصواب .

(١) قال ابن الانباري : (أما قولهم) انما عملت لشبهه الفعل لفظا فاذا خففت زال شبهها به فيبطل عملها (قلنا هذا باطل لان (ان) انما عملت لانها اشبهت الفعل لفظا ومعنى وذلك من خمسة أوجه : وقد قدمنا ذكرها في موضعها فاذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه وذلك لا يبطل عمله) . الانصاف : ٢٠٨ .

(٢) رد ابن الانباري على ذلك في الانصاف : ٢٠٨

٥٤ - مسألة [دخول لام التوكيد في خبر لكن] *

لا يجوز دخول لام التوكيد في خبر لكن .

وقال الكوفيون هو جائز .

(١)

ودليل المذهب الاول من وجهين :

أحدهما : أن ذلك لو كان جائزا لكثر ذلك في القرآن ، والشعر ، والكلام

ومعلوم أن ذلك لم يشتهر عنهم .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (الباب) لوحة (٤٠) وشرح اللمع
لوحة (٦٦) - كما ذكرها ابن الأباري في كتاب الانصاف : من ٢٠٨ -
٢١٨ وهي المسألة رقم (٢٥) وعنوانها هناك : (القول في زيادة لام -
الابتداء في خبر لكن) . وانظر معاني الحروف للرماني : ١٣٤ ، معاني
القرآن للقرآء ٤٦٥/١ وشرح ابن يعيش ٦٤/٨ ، وشرح الرضوي ٣٦٠/٢ ،
والجنبي الداني : ٦١٥ ، والمفني : ٢٥٧ ، وشرح الدمايني ٢١٦/١ ،
والهمع : ١٤٠ والشموني ٤٨٧/١ ، والصبان ٢٦٠/١ ، والتصريح
٢٦٧/١ .

(١) احتج ابن الأباري للبصريين بقوله : (واما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :
انما قلنا انه لا يجوز ذلك لانه لا يخلو اما ان تكون هذه اللام لام التوكيد
أو لام القسم على اختلاف المذهبين وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول
اللام في خبر لكن وذلك لانها ان كانت لام التاكيد فلا للتاكيد انما حسنت
مع (ان) لاتفاقهما في المعنى لان كل واحدة منهما للتاكيد اما لكن
فمخالفة لها في المعنى . وان كانت لام القسم فانما حسنت مع (ان) لان
(ان) تقع في جواب القسم كما ان اللام تقع في جواب القسم اما لكن
فمخالفة لها في ذلك لانها لا تقع في جواب القسم فينبغي أن لا تدخل
اللام في خبرها .) الانصاف ٢١٤ .

(٢) والوجه اثنائى : أن اللام فى هذا الباب للتوكيد والتوكيد غير مراد هنا ،
وسببانه أن (لكن) للاستدراك ولا تعرض فيها للتوكيد فلا يجوز أن تدخل
وذلك لان الحرف زائد والاصل ألا يزداد شئ إلا للمعنى والمعنى فى لام (ان)
توكيد الخبر ، وإذا تجرد الحرف عن معنى لم يجوز ذكره ومثال ذلك قولك :
(ما قام زيد لكن جعفر قائم) فالفرض الكلى اثبات القيام لجعفر ونفيه عن
زيد ، فان قيل : اما الوجه الاول فغير مسلم فقد جاء فى الشعر قال الشاعر (٢)
ولكننى من حبها لكميد -

(٢) زاد المؤلف فى كتاب (اللباب) لوحة (٤٣) والثانى : ان اللام لو -
جازت مع لكن لقدمت عليها لان موضوعها صدر الجملة وانما اخرت فى (ان)
لثلاثا يتوالى حرفا توكيد ، ولكن ليست للتوكيد بل للاستدراك .
(٢) البيت مجهول انقائل وصدوره فى شرح ابن عقيل ١ : ١٤١
- يلو مونى فى حب ليلي عواذلى -

ويرى ولكننى من حبها لكميد .
وانظر معانى القرآن للفراء ١ : ٤٦٥ ، وكتاب اللامات للزجاجى ١٧٧ ،
والجنى الدانى : ١٣٢ ، ٦١٥ ، والمغنى : ٢٤٧ ، وشرح شواهد : ٦٠٥ ،
والاشمونى ١ / ٢١١ ، والانصاف : ٢٠٩ ، وابن يمين : ٦٤ : ٨ ، ٧٩ ، والرضى
٢ : ٣٣٢ ، والخزانة ٤ : ٣٤٣ ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٧٢١ ومعانى
الحروف للرماني : ١٣٤ ، وشرح الدمامينى للتسهيل ١ : ١٤٠ ، والدرر ١١٦
كما اورده المؤلف فى اللباب لوجه (٤٣) .

وعلى أن الشيء قد يكون جائزا ولا يكسر ، ألا ترى أنهم أبدلوا الهاء في أن وزادا
(١) عليها اللام في قول الشاعر :

لهنك من عبيه لوسيمه * على هنوات كاذب من يقولها
وهذا جاز وان لم يكسر .

وأما الوجه الثاني فينبني على أصل (لكن) وأصلها (ان) زيدت عليها
الكاف واللام ، على ما بينه ، فاللام إذا تدخل على خبر ان في الأصل .
(٢)
والجواب : أما البيت فعنه جوابان :
(٣)

أحدهما : أنه ليس ما نحن فيه وإنما أصله ولكن انني ثم حذفت الهمزة والتقت
التونان نون لكن ونون انني فأدغمت النون في النون ، فاللام إذا داخل
على خبر انني ، والحذف من الحرف قد جاء وقد أبدل منه أيضا فمن

-
- (١) لم اقف على نسبه الى قائل معين .
انظر الانصاف ٢٠٩ ، والهمع ٤١٠ : ١ والدرر ١١٨ : ١ واللسان (لهن) .
(٢) انظر تركيب (لكن) في الجنى الداني : ٦١٧ ونقل عن كتاب (اللباب)
انها مركبة من (لا) و (ان) والكاف زائدة والظاهر أنه كتاب المكبرى .
انظر (اللباب للمكبرى) لوجه (٤٠) .
(٣) خرج الدمايني هذا البيت في شرح التسهيل ثم قال : (ولا حجة لهم
فيما أوردوه من الشعر لشذوذه ولا يصرف لمتنمه ولا قائل ولا نظير ولا رواه -
عدل يقول سمعت ممن يوثق بلفته) شرح التسهيل ١١٦ / ١ مخطوطه
مكتبة الحرم المكي رقم (١٨٦ نحو) .

(١)
الحذف قوله :

- ولك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل -

ومنه أيضا (ان) المحققه من الثقيله ، واللام فى (عل) والا بدال مثل

(لهنك) فى (انك) وهو كثير .

والوجه الثانى : نقدر أن الامر كما ذكره فى البيت ولكن زدت اللام فيه -

لضرورة الشعر كما يزيد الشاعر لاقامة الوزن ، وينقص لذلك أيضا ^(٢) كما جاء فى

قوله تعالى : ^(٢) " قل عسى أن يكون ردف لكم " أى ردفكم ، وأما الكلام على

الوجه الثانى فسيأتى جوابه .

(١) البيت للنجاشى الحارثى قيس بن عمرو بن مالك - وهو فى كتاب سيبويه

٩/١ (بولاق) ٢٧ (هارون) وصدره هناك .

- فلست بآتيه ولا أستطيعه -

وهو من أبيات فى خزنة الادب ٦٤/٤ ، ومعانى ابن قتيبه : ٢٠٧ وأمالى

المرتضى ٢١١/٤ ، وحماسه ابن الشجرى : ٢٩٧ والقصيده على لسان

ذئب استضاءه النجاشى - فيما يزعم - فقبل الشراب واعتذر عن قبول الطعام

وانظره فى شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٥ والانصاف ٦٨٤ والمنصف ٢ : ٢٢٩ -

وأمالى ابن الشجرى ٣١٥/١ وابن يمين ١٤٢/٩ والمفنى : ٢٩١ وشرح

شواهد : ٢٣٩ والهمع ١٦٥/٢ ، والدرر ٢ : ٢١٠ والاشمونى ٢٧١/١ -

ومعانى الحروف للرمانى ١٣٤ .

(٢) النمل : آية ٧٢

(٣) دخلت اللام على الفعل لان ردف بمعنى (دنا) . . . والمعنى ردفكم

انظر معانى القرآن للقراء ٢ : ٢٩٩ ، ٣٠٠ وانظر المقتضب للمبرد ٣٧/٢ -

والبحر المحيط ٩٥/٧ ومجمع البيان للطبرسى ٢٤٤/١٨ ومصادر ذوى التمييز

٦٢/٣ .

وردف يعتمدى بنفسه وحرف الجر قال ابن القوطيه فى كتاب الاعمال ص ١٠٨ :

(ردف لك الشئ ردفك)

وقال ابن الانبارى فى غريب اعراب القرآن ٢٧٧/٢ . . . أى ردفكم واللام زائده

(١)

وأما شبهه الكوفيين فمن وجهين

أحدهما : ما تقدم من الشمر

والثاني : أن أصل (لكن) (ان) زيدت عليها الكاف وحذف الهمزة ،

والكاف عوض عن المحذوف ، و (لا) للنفي والممنى (ما قام زيد لا ان جمفرا

منطلق) وصار لها في التركيب حكم آخر كما أن أصل (لن) (لا) (أن)

(٢)

ثم حذف وغير وصار لها حكم آخر .

فاللام اذا دخلت في خبر (لكن) من حيث ان اصلها (ان) ، وقد احتجوا

ايضا بانها تساوى (ان) في المطف بعد الخبر كقولك : (ان زيد قائم

وعمره عمرو) وكذلك (لكن) ، وليس كبقية اخواتها .

ج

(١) قال ابن الانباري : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه

يجوز دخول اللام في خبر لكن النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء عن العرب

ادخال اللام في خبرها ٠٠٠ وأورد البيت وأما القياس فان الاصل في

(لكن) ان زيدت عليها لا والكاف فصارتا جميعا حرفا واحدا كما زيدت -

عليها اللام والهاء في قول الشاعر : لهنك ٠٠٠ البيت ٠٠٠ الح) .

انظر الانصاف : ٢٠٩ - ٢١٤

(٢) اختلف العلماء في (لن) هل هي بسيطة أو مركبة فقال سيومه ومن

وافقه هي بسيطة لا تركيب فيها ، وقال الخليل والكسائي هي مركبة

من (لا) و (ان) وقال الفراء ان (لن) هي (لا) أبدلت ألفها

نوناً) (الجنى الدانسي : ٢٧٠ - ٢٧٢) .

والجواب : أما الشمر فقد سبق جوابه ، وأما دعوى التركيب فبحمد جدا وذلك أن لكس لا تؤكد فيها ، و (ان) للتوكيد والمركب وان تغير حكمه فلا بد من بقاء المعنى فيه كما ذكرنا في (لولا زيد لا تيتك) ، وأما لن فغير مركبة ولو قدر أنها مركبة ، ولكن معنى النفي باق والتوكيد هنا غير باق .

والوجه الثاني في فساد دعوى التركيب : أن الكاف زائده على قولهم ، والهمزة محذوفة ، و (لا) باقية على النفي ، وكل ذلك لا يهتدى لما زيادته القياس ، وكون الكلمة موضوعة على هذا اللفظ ممكن فلا يعدل عنه لما لا يعلم الا بوحى او توقيف ، وأما العطف فانما شاركت فيه (ان) لأن الابتداء لم يبطل وانما يبطل التوكيد فاستوائهما في العطف ^{كان} لاستوائهما في الابتداء ومخالفتها لها في التوكيد ينفي جواز دخول اللام على ما بينا والله أعلم بالصواب .

- (١) رد ابن الانبارى على الكوفيين وما جاء في رده قوله . . . أما قوله :
 (ولكنى من جهها لكمد) فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب واشعارهم . . . وأما قولهم ان اصل لكن (ان) زيدت عليها (لا) والكاف فصارتا حرفا واحدا . قلنا لا نسلم فان هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى : قولهم : كما زيدت اللام والهاء في لهنك
 قلنا لا نسلم أن الهاء في قولك لهنك زائده وانما هى مبدلة من الف ان فان الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم كما يقولون : هرقت الماء والاصل أرقته الخ) .
 (الانصاف : ٢١٤ — ٢١٨) .

٥٥ - مسألة [زيادة اللام الاولى فى لمل] *

(١) اللام الاولى فى (لمل) زائدة فى ظاهر قول البصريين

وقال الكوفيون : هى أصل .

(٢) ووجه قول الاولين من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أنها قد استعملت بغير لام فى الشعر كثير والأصل عدم حذف الأصل ،
والزيادة أقرب ، لا سيما اذا أريد تقوية الحرف أو قوة معناه .

والثانى : أن (عل) ثلاثة أحرف وأصل الباب (ان) و (أن) وهما على ثلاثه
أحرف (٣) وهذا يونس يكون (عل) ثلاثيه فأما (كان) فأصلها (ان) زادت

* ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوجه : (٤٣) وشرح اللمع لوحه

(٦٦) كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف ٢١٨-٢٢٨ ، وهى المسأله رقم

(٢٦) وعنوانها هناك : (القول فى لام لمل الاولى زائدة هى أو أصلية)

وانظر المقتضب ٧٣/٣ ، شرح الرضى ٣٦١/٢ ، والجنى الدانى : ٥٧٩ ،

والهمع ١٥٣/٢ (ط) الكويت وابن يعيش ٨٧/٨ ، وتهذيب اللغة ١٠٦/١ ،

والاشمونى ١٨٨/٣ ، والتصريح ٣/٢ وغير ذلك

(١) نسبة المرادى الى المبرد وجماعة من البصريين فى الجنى الدانى : ٥٧٩ ، وأنظر

المقتضب ٧٣/٣

(٢) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (واما البصريون ما احتجوا بأن قالوا : انما

قلنا انها زائدة لانا وجدناهم يستعملونها كثيرا فى كلامهم غارية عن اللام ٠٠٠)

واستشهد بهذا الموضع بسته أبيات دلالة على حذف اللام منها قول نافع بن سعد

الطائى :

ولست بلوام على الامر بعد ما * يفوت ولكن على أن أتقدم

أنظر الانصاف : ٢١٩ .

٣ : هذا الوجه لم يذكره ابن الانبارى فى الانصاف .

عليها كاف التشبيه ، حرصا على سبق المعنى ، وذلك أن الأصل في قولك : —
 (كأن زيدا الأسد) أن زيدا كالأسد ثم اهتموا بتقديم معنى التشبيه
 فأدخلوا الكاف على (أن) وفتحوا الهزة كما تفتح بعد حروف الجر وأما (لكن)
 فعدتها أكثر عند البصريين لما دخلها معنى الاستدراك وعندهم هي مركبة ،
 وهذا يؤنس بأن الأصل (عل) كسائر أخواتها •
 والوجه الثالث : أن هذه الحروف مشبهة بالفعل في العمل والفعل تلحقه
 الزوائد ، فجاز أن تكون اللام زائدة ، كما تزداد في الفعل كقولك : (أن زيدا
 ليقوم) ، وكقولك : (والله لقام زيد) •

(١)
 وشبهة الآخرين : أن الحذف تصرف ، والحروف لا تتصرف ، ولهذا حكفنا
 على الالف في (ما) و (لا) بأنها أصل ، وليست في الاسماء والافعال أصل
 بحال بل إما زائدة أو منقلبة ، ويقوى ذلك أن نون الوقاية لا تكاد تجس

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا انما
 قلنا ان اللام أصلية لان (لعمل) حرف وحروف الحروف كلها
 أصلية لان حروف الزيادة التي يجمعها اليوم تنسأه
 انما تختص بالاسماء والافعال فأما الحروف فلا يدخلها شيء
 من هذه الحروف على سبيل الزيادة بل يحكم على حروفها
 كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال (.....)

الاصاف : ٢١٦ •

مع (لعل) بل تقـول : (لعلى) ، و (لعلنى) ، قليل
جدا ، (١) (٢) ما كان ذلك الا لان اللام الاولى أصل ومعد المين لاما ،
والنون تشبه اللام فكانت على هذا تجتمع فى التقدير أربع لامات فتحوى ذلك
فرارا من اجتماع الامثال .

والجواب عما ذكره أن الحروف قد وقع فيها حذف ، والحذف تصرف ، كما أن الزيادة
تصرف ، بل التصرف بالحذف أقوى والزيادة أضعف ، فاذا جوزوا الحذف مع
قوته فالزيادة أولى .

وأما نون الوقاية فدخولها قليل لما ذكروا ولكن لا يلزم منه الحكم بأصالتها
وسبانه من وجهين :

أحدهما : أن اجتماع ثلاث لامات مستثقل لتماثلها . ألا ترى أن
النون لما تكررت فى فعل الامر كقولك فى جماعة الموث : (اضرنا) فصلت
فيه بالالف لثلاث تتولى ثلاثه أمثال ، وإذا قلنا اللام زائدة فقد اجتمع ثلاثه أمثال
وذلك يكفى فى التحرز منها ويزداد ثقلا بزيادة اللام الاولى .

(١) ومنه قول الشاعر :

فقلت اعيرانى القدوم لملنى * اخطبها قبرا لابى ماجد
انظره فى المينى ٣٥٠/١ ، والهمع ٦٤/١ ، واللسان (قدم) -
وابن عقيل ١٩/١ (ط) (١٢) والاشمونى ١٢٤/١ .

(٢) ما بين القوسين زيادة يقتضيهما السياق .

(١) والصحيح عندى أن (لعل) و (عل) لفتان لا يحكم فى احدهما بالزيادة ولا فى الاخرى بالحذف كما أن قولهم : (نصحت لك وشكرت لك) وبابه اللام فيه ممدية للفعل فى لفة ، وهى محذوفة فى اللفظة الأخرى ، ولا يقال هى فى أحدهما زائدة بل كل منهما أصل فى لفة ، وهذا المذهب أسلم وله أصل يشهد بصحته ، ويدل على ذلك تعدد اللغات فى (لعل) فقد قالوا : (لعل) ، و (عل) ، و (عن) ، و (غن) ، و (لمن) ، و (ولفن) وكل منها لفة غير الاخرى ، ولا يقال ان الفين بدل من العين كذلك ها هنا والله أعلم بالصواب .

(١) وافق ابن الانبارى الكوفيين فى هذه المسألة فقال فى الانصاف : ٢٢٤ (والصحيح فى هذه المسألة ما ذهب اليه الكوفيون) . والمكبرى هنا يوافق الكوفيين أيضا ، فاذا أتيت أصالة اللام فى (لعل) لانها لفة غير (عل) فهو بذلك يثبت ما ذهب اليه الكوفيون وان لم يصح بذلك لان اختياره هذا هو مذهب الكوفيين قال ابن عيسى فى شرح المفصل : ٨٨/٨ ، (والكوفيون يزعمون ان اللام أصل وانهما لفتان ، وان الذى يقول : (لعل) غير الذى يقول عل) وانظر لغات (لعل) فى تهذيب اللغة للأزهري ١٠٦/١ (لعل) ، ومعانى الحروف للرماني : ١٣٤ ، والجنى الدانى : ٥٨٢ ، والانصاف : ٢٢٤ ، وكتاب شرح اللمع للمؤلف لوجه (٦٦) وشرح التسهيل للداميني ٢١٧/١ الهمع للسيوطي ١٥٣/٢ أصلها اللى ثلاث عشرة لفة .

٥٦ - مسألة [بناء اسم (لا) النافيه للجنس] *

(لا) اذا دخلت على المفرد لنفى الجنس وكان الاسم بعدها مبنيا في ظاهر قول البصريين . (١) ومنهم من قال : نحو معرب (٢) ، وه قال الكوفيون . وجه القول الأول (٣) من أوجه :

أحدها : أن (لا) مركبة مع الاسم ، والتركيب يوجب البناء كخمسة عشر ، وميان أنها مركبة مع الاسم ، أنها اذا فصل بينهما أعرب كقوله تعالى (٤) " لا فيها غول " واذا لزم الفتح مع الوصل ، وزال مع الفصل دل أنه حادث للتركيب ، والتركيب يوجب البناء لأنه يجعل فيه الشيطان كالشيء الواحد على وجه

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه (٤٦) وشرح اللمع لوجه (٧٠) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٣٦٦ - ٣٣٧ وهي المسألة رقم (٥٣) وعنوانها هناك : (اسم (لا) المفرد النكرة معرب أو مبني) وأنظر الكتاب ٣٤٥/١ ، والمقتضب ٣٥١/٤ ، وأسرار الصرية ٢٤٦ وابن الشجري ٢٢٢/٢ ، والرضى ١٠٠/١ ، والأصول ٤٦١/١ وابن يعين ١٠٥/١ ، والمرتجل ١٧٩ ، والهمع ١٩٩/٢ (ط) الكويت والجنى الداني : ٢٩٠ ، والمفنى : ٢٦٢ ، والصبان ٦/٢ والتصريح ٢٣٨/١

- (١) هذا هو رأى الجمهور .
- (٢) صاحب هذا رأى كما ذكر المؤلف في (اللباب) هو الزجاج والسيرافى وأنظر الجنى الداني : ٢٩١ ، وزاد السيوطى : الجرى ، والزجاجى والرماني ، ولم يذكره ابن الانباري في الانصاف .
- أما الرماني فأثبت البناء في معانى الحروف أنظر ص ٨١
- (٣) أنظر حجة البصريين في الانصاف : ٣٦٧ .
- (٤) الصافات : آية ٤٧

يلزم فيه الاتصال ، ويجرى مجرى الحرف ، إذ لا يستغنى عن الحرف .
والوجه الثاني : أن الكلام تضمن معنى الحرف فكان مبنيا ك (أين)
و (كيف) ، وبيان ذلك أن قوله : (لا رجل في الدار) تقديره لا من
رجل ، وإنما قدر ذلك لأن (من) موضوعة لبيان الجنس ، والنفي هنا
للجنس كله ، فقد ثبت في اللفظ معنى لا يثبت إلا بالحرف ، وإذا تضمن الاسم
معنى الحرف بنى (١) ، لأنه أدى ما يؤديه الحرف لفظا ، فتعدى إليه حكمية
صار هذا كخمس عشرة ، في أن التقدير خمسة وعشرة ، ويدل على أن من
على التي تفيد نفي الجنس هنا أنه لو قلت : (لا من رجل في الدار) لم يجز
أن يكون فيها اثنان ، ولا أكثر ، ولو قلت : (لا رجل في الدار) جاز أن
يكون فيها اثنان أو أكثر ، فإذا قدرت (من) كان حكمها هذا الحكم .

والوجه الثالث : أن رجل ها هنا لو كان مخرجا لكان متونا لأن التنوين
تابع للأعراب ، وإنما يمتنع بالآلئ واللام وعدم الصرف والاضافة ، وكل ذلك غير
موجود ، فتعين أن يضاف عدم التنوين إلى البناء .

والوجه الرابع : أنه لو كان مخرجا لكان بفعل محذوف ، وكان التقدير
لا أبجد أولا لا أرى ونحو ذلك ، وهذا بعيد التقدير ، لأنك تقول :
(لا إله إلا الله) فلو كان معناه لا أبجد لكان النفي منسوبا إلى وجدانك ،
وليس المعنى عليه ، وإنما المعنى أن عدم الآلهة غير الله للمعنى في نفس المنفى ،
وهو عدم تصويره لا عدم وجدانك .

(١) ذكر السيوطي أن المتضمن معنى (من) هو (لا) لا الاسم وزاد رأيا

آخر في بناءه هو تضمنه معنى اللام الاستفراقية .
أنظر مجمع المصنف ١٩٩/٢ (ط) الكويت .

والوجه الخامس : أنه لو كان معربا لجاز نصبه مع الفصل ، لأن كل معرب يجوز أن يفصل بينه وبين المامل فيه بالظرف خصوصا ، كـ (ان) فأنك تقول : (ان في الدار زيدا) فتعملها مع الفصل بالظرف .
 فان قيل : (لا) فرع على (أن) فرع على (كان) والفروع تنقضي عن
 الأصول .

قيل : لم قلتم ان النقصان محصور في اتصال (لا) بما بعده ؟
 مع أن لنا أحكاما تخالف فيها (لا) باب (ان) ويكفي في ذلك فارقا بسين
 الأصول والفروع .

واحتج الآخرون على ان اسمها معرب بأشياء .
 أحد ها : أنه يجوز فيما بعدها النصب والتنوين ، والرفع والتنوين هذا اذا كان مفردا ، واذا كان مضافا كان معربا بلا خلاف ، وهذا يدل على أن البناء لا علة له هنا ، اذ لو كانت له علة كانت لازمة لأن معناه لا يختلف ، واذا انتفت علة البناء ثبت كونه معربا .

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب (لها)

(٢) كذا في الأصل ولعل لفظة (في) زيادة من الناسخ .

(٣) احتج ابن النباري للكوفيين بقوله :

(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه منصوب بها لأنه اكتفى

بها من الفعل ، لأن التقدير في قولك : (لارجل في الدار) لا أجد

رجلا في الدار فاكثفوا بلا من المامل (.....) الانصاف : ٣٦٦

والوجه الثاني : أن الكلام متضمن معنى الفعل ، وكان هو الماثل وبما أنه أن
 قولاء : لا رجل في الدار تقديره لا أطم ولا أبعد والمعنى على هذا مستقيم ،
 وحذف الفعل وإبقاء عمله جليظ بلا خوف ، فمن ذلك قوله : (١) " وإن أحد من
 المشركين استجارك " ، و " إذا السماء انشقت " (٢) والاسم معمول لفعل محذوف ،
 كذلك هو هنا ، والأصل في العمل للأفعال ، فإذا صح تقديرها نسب العمل إليها .
 والوجه الثالث : أن (لا) بمعنى (غير) ، وغير هنا بمعنى (ليس) ،
 ألا ترى أنك تقول : (زيد لا عاقل ولا جاهل) أي غير عاقل وتقول :
 (قام القوم ليس زيدا) وهو في المعنى قام القوم غير زيد ، فلما اشتبهت الكلمات
 الثلاث (لا) و (ليس) و (غير) وكانت (غير) تجر ، و (ليس) تنصب
 كان حملها على (ليس) أولى ، لأنها غير جارة وهي مثلها في النفي فحملت
 عليها في النصب .

ونظير ذلك حمل (ما) على (ليس) في لغة أهل الحجاز ، و (لا)
 تشاركها في أن لها اسم وخبر كما يلي ، كذلك ، إلا أنهم لما قدموها ولزمت فيها
 النكرة بداءوا بالمنصوب كما يبدون بحرف الجر إذا كان المبتدأ نكرة .

(١) التوبة : آية ٦

(٢) في الأصل (انشقت) الانشقاق آية : ١

(٣) قال ابن الأنباري : (.....) ومنهم من تصح بأن قال : إنما قلنا أنه

منصوب بها لأن (لا) تكون بمعنى غير كقوله : (زيد لا عاقل ولا جاهل)

أي غير عاقل وغير جاهل فلما جاءت ها هنا بمعنى (ليس) نصبوا بها

ليخرجوها من معنى غير إلى معنى (ليس) الخ الانصاف ٣٦٦ .

(١)
والرابع : أن (لا) محمولة على (أن) لأنها تشبهها في دخولها
على المبتدأ والخبر ، وأنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وأنها لتوكيد النفي
كما أن (أن) لتوكيد الإثبات ، وكما أن (أن) تنصب كذلك (لا) (٢)

(٣)
والجواب عن الوجه الأول من وجهين .

أحدهما : أن الكلام فيما إذا كانت النكرة بعدها مفتوحة غير منونة ، وأن
تلك الفتحة هل هي بناء أم أعراب ؟ (٤) وهذا لا يوجب أن تكون معرفة في كل
موضع ، ألا ترى أنها في هذا الموضع مفتوحة غير منونة ، وفي المواضع الأخرى
تفتح وتنون ، وتضم وتنون وفي مواضع تنصب وتنون لا غير ، وكل ذلك على حسب
التقدير ، فالفتح فيها بغير تنوين بناء ، إذ لو كان أعراباً لتنون كما يننون
في بقية المواضع . (٥)

والوجه الثاني : أن النكرة هنا تقدر معها (من) وذلك يوجب
البناء ، وإذا نونت لم تقدر معها (من) فتنتفى طلة البناء . قولهم : (متضمن
معنى الفعل) لا يستقيم ، لأن الفعل لو كان مراداً لكان الاسم مفصلاً ، ولم
ينسب إلى (لا) ، ولا يجوز أن يكون الفعل ما دلت عليه (لا) لوجهين :

(١) في الأصل (محمولة)

(٢) قال ابن الأنباري : ومن النحويين من قال : أنه منصوب لأن (لا) انصا
علت النصب لأنها نقيضة (أن) لأن (لا) للنفي ، و (أن) للإثبات

الانصاف / ٣٦٧

(٣) رد ابن الأنباري على الكوفيين في الانصاف / ٣٦٧-٣٧٠

(٤) كذا في الأصل ، وكان حقها أن تكون (أو) بدل (أم)
(٥) قال ابن الأنباري : (ثم لو كان كما زعمت وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله
التنوين ، ولا يحذف منه لأنه اسم معرب ليس فيه ما يفتحه من الصرف ، فلما
منع من التنوين دل على أنه ليس بمعرب منصوب .

أحدهما : أن (لا) لا يدل على فعل معين ، وقد ذكرنا ذلك .
والثاني : أن الحروف لا تعمل بمعنى الفعل الذي تدل عليه ، ألا ترى

أن حروف الاستفهام لا تعمل بما فيها من معنى الفعل ، ويدل عليه أن الفعل لو كان هو العامل لكان الاسم منونا ، إذ لا مسقط للتنوين وقولهم (١) ثالثا .
(لا بمعنى غير وغير بمعنى ليس) فكلام لا حاصل له ، لأن (لا) لو كانت كذلك لكانت بمعنى ليس من غير واسطة لاشتراكهما في النفي ولو كانت كذلك لم ينتصب الاسم بعدها ووقع ليس في الاستثناء بمعنى غير له معنى ، لأن التقدير هناك : ليس بعضهم زيدا ، فهي باقية على بابها ، وأما حمل (لا) على (ان) فهو صحيح ولكن لا في الاعراب ، إذ لو كانت كذلك لنون اسمها كما نون اسم (ان) وانما هي محمولة في موضع اعراب الاسم على (ان) ، ولولا علة الاعراب لكان الاسم منصوبا منونا (٢) كما جاء في الفصاف (٣) والمشابه لها (٤) والله أعلم بالصواب .

-
- (١) لعل هنا كلمة ساقطة هي (أما قولهم) أو نحو ذلك .
(٢) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ .
(٣) قال ابن الأنباري هذا فاسد وذلك لأن التنوين ليس من عمل (ان) وإنما شوش يستحقه الاسم في الأصل ، وإنما يستقيم هذا الكلام ان لو كان التنوين من عمل ان ، ولا خلاف بين النحويين ان التنوين ليس من عملها (.) الانصاف / ٣٦٩ .
(٤) كنا في الأصل ولو قال : (له) لكان أوضح .

٥٧ - مسألة [رافع خبر (لا) النافية للجنس] *

(١)

خبر (لا) في قولك : (لا رجل أفضل منك) مرفوع على موضع لا رجل

وقال الاخفش : مضمول (لا) كخبر (ان)

وجه القول الاول شيان

أحدهما : أن لا واسمها ركبا قصارا كاسم واحد ولذلك بنى فجرت مجرى

خمس عشرة ، ومعلوم أن خمسة عشر في موضع اسم واحد ، كذلك (لا رجل)

فعند ذلك يحكم على مضممها بالرفع على الابتداء ، والابتداء يحتاج الى خبر

وأفضل هو الخبر و (لا) على هذا كجزء من الكلمة فلا تكون عاملة في الخبر .

فان قيل : اذا جاز أن تعمل لا في اسمها مع انها في حكم الجزء

* انظر ثبت التخريجات في المسألة السابقة .

ولم يذكرها ابن الانباري في الانصاف مع ان الخلاف فيها بين البصريين

والكوفيين ، ولكنه لم يله اكتفى بالحديث عن العامل في خبر (ان) لان

(لا) تعمل عمل (ان) كما هو معلوم .

قال الرضى في شرح الكافية ١١٠/١ (...) وعند الكوفيين أن خبر

ان واخواتها وكذلك خبر (لا) التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان

خبر مبتدأ ، لا بالحروف لضعفها عن عملين (...)

وانظر شرح المفصل ١٠٧/١ .

(١) وقيل في موضع الاسم فقط .

جاء أن تعمل في الخبر .

قيل : عملت في الاسم من حيث هي حرف مشبه بخبره من الحروف فأما مضمها
مع اسمها فرفع لوقوعها موقع الاسم المفرد والخبر واقع عنهما ، وهذا معنى
غير الاعراب ، ألا ترى أن قولك : (ما جئت من رجل) الاعراب فيه على
غير الموضع فـ (رجل) مجرور و (من رجل) في موضع الفاعل ولذلك
جاء في الصفة الجر على اللفظ والرفع على الموضع كقوله تعالى : ^(١) " ما لكم
من اله غير " وغيره بخلاف أن فانه لا موضع لها ولا سمها حتى يحمل الخبر
عليه .

والوجه الثاني : أن (لا) عامل ضعيف إذ كان فرع فرع فرع ^(٢) وليس
عمله بلازم ، ولا هو أصلا بنفسه ، فمعد ذلك لا يقوى على العمل في الخبر
ونظير ذلك أن الشرطية فأنها لا تعمل في الجواب عند جمهور النحويين ، وكذلك
قال بعض البصريين في خبر المبتدأ يعمل فيه الابتداء والببتدأ لما كان الابتداء
ضميفا .

وشبهه أبي الحسن : أن (لا) تقتضى اسمين وقد عملت في أحدهما فتعمل
في الآخر كـ (ما) .
والجواب عنه ذكرناه من الوجهين المتقدمين . والله أعلم بالصواب .

(١) سورة هود آية ٥٠

(٢) وذلك أن (لا) فرع في العمل على (ان) ، و (ان) فرع في العمل
على (كان) ، و (كان) فرع في العمل على الفعل الثام الذي يرفع
فاعلا وينصب مفعولا .

٥٨ - مسألة [(لا) اذا دخلت على اثنى هل يكون معربا أم مبنيا]

- اذا دخلت (لا) على الاسم المثنى كان مبنيا (١) .
- وقال الجبرد : هو معرب (٢) .

وجه القول الاول : أن علة البناء في المفرد موجودة بعد التثنية فكان مبنيا كالمثنى في النداء ، ومبناه وهو أنه بنى في الافراد لما ركب وتضمن معنى (من) وهذا موجود هنا ، ألا ترى أن التقدير في قولك : (لا غلامين لك) أى لا من غلامين اذا ميز الغلمان اثنين اثنين ثم حذفت (من) - وتضمن الكلام معناها كما أن قولهم : (نعم الرجلان الزيدان) أى اذا ميز الجنس رجلين رجلين ، وكذلك قلت في النداء : (يا زيدان أقبل) كما قلت : (يا زيد أقبل) .

(*) أنظر ثبت التخريجات في مسألة رقم (٥٦)

كتب على هامش الاصل بخط الناسخ نفسه (هذه المسألة تكتب في باب (لا) قد مرها حيث أراد ، وموضعها في النسخة المخطوطة بعد مسألة عامل النصب في المفعول معه وهي المسألة رقم (٦٢)

ولم يذكرها ابن الانباري في الانصاف لان الخلاف فيها ليس بين البصريين والكوفيين .

- (١) هذا هو رأى الجمهور وهو رأى اخليل
- (٢) أنظر رأى الجبرد في المختضب ٣٦٦/٤ .

واحتج الآخرون من وجهين : (١)

أحدهما : أن اللفظ هنا مركب والاسم الثاني (٢) من لا يشئ ولا يجمع

كقولك : (خمسة عشر) فأنك لا تشئ عشره لا تجمعهم .

والوجه الثاني : أن المشئ في تقدير المصطوف ألا ترى أن قولك :

(قام الزيدان) تقديره قام زيد وزيد ولو ظهر المصطوف لم يكن البناء كذلك

إذا كان مقدرا .

والجواب عن الأول : أنه باطل بما إذا سميت رجلا به (حضر موت)

فأنك تقول في تثنيته حضرموتان وحضرموتون فأما خمسة عشر فإن التثنية في (٣)

الاسم الثاني امتنع تثنيته لعله أخرى ، وذلك أن خمسة عشر عبارة عن خمسة

وعشرة فإذا تسميت عشرا بقيت الخمسة على حالها فلم تصح تثنية لأنه بمصدر

(١) قال المبرد في المختضب ٣٦٦/٤ (٠٠٠) وليس القول عندي كذلك

لأن الأسماء المثناء والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما وحدا

(٠٠٠) وللمبرد وجهة نظر أخرى أنظرها في شرح الرضى ٢٣٥/١ .

ورد عليه ابن يعيش ١٠٦/٢ ، وابن هشام في المصنف ١٩٤/١ ،

والرضى في شرح الكافية ٢٣٦/١ والسيوطي في السمع ٢٠٠/٢ .

(٢) كذا في الأصل ولعلها (ما) ليستقيم الكلام .

(٣) في الأصل (فانه)

الكمية بخلاف سألنا فان الكمية في الاسم دون (لا) .
و أما تقدير المطف ، فذلك أمر يتعلق بالمعنى ، واللفظ على خلافه
وذلك أن الاسم حذف هو وحرف المطف ، ووضعت مكانهما صيغة أخرى
، فكان حكمها حكم المفرد غير المطف ، كما كان ذلك في النداء ألا ترى
أنك ناديت (١) اسما فيه حرف المطف نصبت اليته كقولك : يا نبيدا وعمرأ
أقبل ، ولو تثنيت لقلت : يا زيدان فبنيت .
فان قيل : فالياء في (لا غلامين) حرف الاعراب ، وعلامة النصب ،
وذلك دليل على أن الاسم منصوب .
قيل : الياء هنا حرف الاعراب ، وتدل على الحركة التي هي الفتح لا
على فتحة الاعراب ، كما أن قولك : (يا زيدان) الالف فيه حرف الاعراب
وعلامة النصب ، كذلك هاهنا ، والله أعلم بالصواب .

(١) كذا في الاصل ولو قال : (أنه اذا ناديت ... الخ) لكان أنسب .

٥٩ - مسأله : [تقديم معمول الفاظ الاغراء عليها] *

لا يجوز تقديم معمول الفاظ الاغراء عليها نحو دونك وعليك .
وقال الكوفيون يجوز (١)

لنا (٢) أنها أسماء جامده أعملت بالمعنى ، فلم يجز تقديم معمولها عليها
كالمصدر ، وبيان أن (عليك) ، و (دونك) حروف في الاصل وظروف

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٩٧) وأعراب
القرآن ١٧٥/١ كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٢٢٨-٢٣٥ ،
وهي المسألة رقم (٢٧) وعنوانها هناك : (القول في تقديم معمول
اسم الفعل عليه) .

وانظر كتاب سيويه ١٩١/١ ، والمقتضب ٢٠٣/٣ ، ومعاني القرآن
للفراء ٢٦٠/١ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي : ٣٧٩ ، وأمالى
الزجاجي : ١٣٢ ، وأسرار المربيه : ١٦٥ ، والمقرب ١٣٦/١ ،
وابن يعين ١١٧/١ ، والبحر المحيط ٢١٤/٣ ، والمعنى : ٦٠٩ ،
والاشموني ٢٠٦/٣ ، والتصريح ٢٠٠/٢ ، والهمع ١٠٥/٢
١/ هو رأى الكسائي ومن وافقه أما الفراء فيقول في المعاني : ٠٠٠ وقلما
تقول المرب زيدا عليك ، وهو جائز كأنه منصوب بشئ ، مصر قبله ٠ أى
أن يجوز نقله .

٢/ قال المؤلف في كتاب (اللباب) لوحة : ٩٧ ، " وأسماء فعمل
الامر لا يتقدم معمولها عليها عند البصريين " وقال في اعراب القرآن
عند قوله تعالى : " كتاب الله عليكم " وقال الكوفيون هو اغراء
وهذا عندنا غير جائز " ١٧٥/١ .

وانما استميرت ها هنا فعملت عمل الفعل توسعا ، وما كان كذلك اقتصر
به في العمل على وقوعه في موضعه ، ولا يجوز فيه التقديم لان ذلك تصرف
وهذه الاسماء لا تصرف لها فتجرى في ذلك مجرى الحروف نحو (ما) النافية ،
و (لات) مع الحين ، وكالمصدر فانه لا يتقدم معموله عليه ، مع أن حروف
الفعل فيه موجوده فمنع التقديم هنا أولى .

(١)
واحتج الآخرون بالسمع والقياس .

(٢)
أما السماع فقله تعالى : " كتاب الله عليكم " أي عليكم كتاب الله
(٣)
وقول الشاعر :

يا ايها الماتح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا

(١) انظر احتجاج ابن الانباري للكوفيين في الانصاف ص ٢٢٨ وأجاز
القراء أن يتقدم معمول الفاظ الاغراء عليها ولكن بقله انظر المعاني ١/٢٦٠
(٢) النساء آية ٢٤

(٣) البيت مختلف في نسبه . ففي خزانه الادب ١٥/٣ ، ١٨ نسبه
الى بغدادى لراجز جاهلى ، من بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، وفي المقاصد
النحويه نسبه الى الميمنى لجارية من بنى مازن ٣١١/٤ . ونسبه ابن حجر فى
الاصابه ٥١٢/٣ لناعية بنت جندب بن عمير بن يعمر بن دارم ، وانظر
شرح النيريزى للحماسة : ٢٧٠ وانظر كتاب اللباب للمؤلف لوجه ٩٧ -
ومعاني القرآن للقراء ١/٢٦٠ والسيرة النبويه ٣١١/٢ ، واشتقاق اسماء
الله : ٣٧٩ ، واعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٢٥٢/١ ، وأمالى
الزجاجى : ١٣٧ ، وابن يمين ١١٧/١ ، وغريب الحديث ٤٣/١ ،
والمغنى : ٦٠٩ ، وأمالى الخالى ٢٤٤/٢ ، والعقد الفريد ٢١١/٥ ،
وتفسير الطبرى ١٢٠/١ ، واسرار العربيه ١٦٥ ، واللسان ٤٤٧/٣ ،
والاظمة والامكه ١٥٩/٢ ، والمقرب ١٣٧/١ ، والاشباه ١٤٢/١ ،
شدور الذهب ٣٥٩ ، والانصاف : ٢٢٨ ، وزاد بيتا ثالثا ، والمرتبيل
٢٥٧ : والتصريح ٢٠٠/٢ ، والهمع ١٠٥/٢ ، والشاهد فيه تقديم
(دلوى) وهو معمول (دونك) ودونك اسم فعل بمعنى خذ وأصله
المباراه قبل التقديم دونك دلوى .

وأراد دونك دلوى فاملاً ،

وأما القياس فمن وجهين :

أحدهما : أنها نائبة عن الفعل ، والفعل يجوز تقديم معموله عليه ،

وكذلك ما ناب عنه ، ألا ترى أن اسم الفاعل والمفعول لما نابا عن الفعل

جاز تقديم معموليهما عليهما .

والثاني : (١) أنها واقعة موقع الامر ، ومعمول الامر لا يتقدم عليه كذلك ها هنا

فقولك (عليك زيدا) فى معنى الزم زيدا ، ولو قلت زيدا الزم جاز كذلك عليك .

وانجواب (٢) : أما الآية فمنصوبة على المصدر والعامل فيها ما تقدم من قوله :

(١) الاول من الوجهين فى الانصاف ، وأما الثانى فلا يسجد فى الانصاف

وهو فى حقيقته مردود الى الاول .

(٢) رد ابن الانبارى على الكوفيين بقوله : وأما الجواب عن كلمات الكوفيين اما

احتجاجهم بقوله تعالى : " كتاب الله عليكم " فليس لهم فيه حجة لان كتاب

الله ليس منصوباً بملئكم . . .

قال : وأما البيت فلا حجة فيه من وجهين أن قوله (دلوى) ليس فى موضع

نصب وإنما هو فى موضع رفع لانه خبر مبتدأ مقدر . . .

والثانى نسلم انه فى موضع نصب ولكنه لا يكون منصوباً بدونك . . .

قال : وأما قولهم : أنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها

كالفعل قلنا هذا فاسد وذلك لان الفعل الذى قامت هذه الالفاظ مقامه يستحق

فى الاصل أن يعمل النصب وهو متصرف فى نفسه فتصرف فى عمله الخ

الانصاف : ٢٣٠ - ٢٣٥ .

" حرمت عليكم أمهاتكم " أى كتب ذلك عليكم كتاباً ثم أضافه الى اسم الله ،
(١)
وهو اضافة المصدر الى الفاعل ، و (عليكم) يتعلق بذلك الفعل كما قال :
" كتب عليكم الصيام " .

أما الشمر فمعناه الخبر لا الامر ، وذلك أنه نبيه على أن دلوه قريب منه
ليمتنى بملئه ، (٢)
قولهم : ان هذه الألفاظ تنوب عن الفعل (قلنا : نيابتها
عنه لا تستفاد من التصرف ، ألا ترى أن (ما) و (لات) و (هذا) والظرف
تنوب عن الأفعال فى مواضع مخصوصه ولم يلزم من ذلك جواز تقديم المنصوب
بها عليها على ما سبق والله أعلم بالصواب .

(١) البقره آية : ١٨٣

وزاد المؤلف فى كتاب (اللباب) وجهاً آخر قال : (الثانى أنه منصوب
بفعل محذوف تقديره الزموا كتاب الله وعليكم متعلق بكتاب أو حال منه)
انظر لوجه ٩٧ .

(٢) قال المؤلف فى كتاب اللباب أما البيت فـ (دلوى) مرفوع بالابتداء
وما بعده خبر ، ويجوز أن يكون منصوباً على تقدير خذ وفسره دونك
انظر اشتقاق اسماء الله : ٣٧٩ .

٦٠- مسألة (ناصب الظرف الواقع خبراً) *

إذا وقع الظرف خبراً عن المبتدأ كان لفظه منصوباً ، وموضعه رفع لوقوعه

• موقع الخبر •

واختلفوا في التقدير •

فقال معظم البصريين هو منصوب بـ (استقر) ، وهو فعل •

(١)

ومنهم من قال : المقدر (مستقر) وهو اسم الفاعل •

وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف ، ومعناه ان قولك : (زيد خلفك) -

فخلفك ظرف في الاصل يقدر بـ (بقی) ثم عزل عن ذلك ونصب ، فكان نصبه لمخالفتة

الاصل ، وانه ليس بالمبتدأ في المعنى •

وقال ثعلب الناصب له فعل أي (زيد حل خلفك) •

* سبق أن ذكرنا في المسألة رقم (٣٣) أن هذه المسألة جزء منها إلا أن -

أبا البقاء لما رأى الخلاف فيها من جهتين الجهة الأولى بين البصريين

أنفسهم ، والجهة الثانية بنى البصريين والكوفيين ، أفرد ما كان بين

البصريين أنفسهم بمسألة مستقلة وهي المسألة المتقدمة رقم (٣٣) ثم عاد

هنا الى المسألة ثانية ليذكر خلاف الكوفيين والبصريين فيها ولو أن أبا البقاء

دمج المسألتين في مسألة واحدة كما فعل ابن الأنباري لكان أفضل • انظر

الانصاف ٢٤٥ - ٢٤٧ مسألة رقم (٢٩) •

(١) هذا هو الخلاف الذي أفرد به أبو البقاء بمسألة رقم (٣٣) وحق هذه المسألة

أن تكون بعد المسألة (٣٣) ولا ادري لماذا أخرها أبو البقاء ؟

وجه القول الأول : أن الأصل عمل الفعل في الظرف وغيره ولفظ النصب باق وهو عمل ، ولا بد للعمل من عامل ، والمامل في الأصل هو الفعل ، وقد صح معناه ها هنا فوجب أن يكون هو المامل ^(١) .

فان قيل : لو كان الفعل هو المامل لوجب أن يكون هناك ضمير فاعل وكان يوجب الا يتعين ، بل أى فعل كان وجب أن يقدر وعلى هذا كان يجب الا يكون موضع الظرف رفعا لان الفاعل مضمّر .

^(٢) والجواب : أما لفظ الظرف فنصوب باستقراء وهو أولى من تقدير فعل آخر لوجهين .

أحدهما : ان الاستقرار هو الحصول المطلق وغيره فعل محين ولا دلالة في اللفظ على نوع مخصوص من الافعال بخلاف الحصول المطلق فانه محتمل لجميع أنواع الفعل ، وكونه طرفا يدل على الحصول المطلق أما كونه مرفوع الموضع فلو وقع موقع الخبر ، وهذا من باب الجهتين وذلك ان انتصابه لفظا خلاف ارتفاعه موحدا وكل واحد منهما يقدر تقديرا غير تقدير الآخر فارتفاعه لو وقع موقع الخبر المرفوع ، وانتصاب لفظه بالفعل المقدر ، فالفعل مقدر من وجه ، وغير مقدر من وجه .

(١) انظر مسأله (٣٣) والانصاف : ٢٤٦

(٢) حقها أن تكون بالفاء كما سبق نظائرها .

قولهم : (لو كان المقدر هنا فعلا لكان هنا فاعل) •
قلنا : وكذلك نقول فان في الظرف ضميرا هو فاعل استقر انتقل الى الظرف
ولهذا يرتفع الظاهر به كقولك : (زيد خلفك أبوه) الا أن عامل الظرف
هنا لا يظهر البتة ، لانه ناب عن الخبر المرفوع والخبر لا يظهر معه
الفعل كذلك ها هنا •

ومن قال : التقدير (مستقر) فحجته أن الاسم هو الاصل وقد
قوى ها هنا بأن الظرف في تقدير المفرد ، ولو كان المقدر فعلا لكان
جملة •

والجواب : أن تقدير الفعل أولى لوجهين

أحدهما : أنه الاصل في الحمل •

والثاني : انه مقدر في الصلة بالفعل كقولك : (الذي خلفك زيد) ، ولو
كان الاسم هو المقدر لكان مفردا لا تتم به الصلة ألا ترى أنك لو قلت : زيد
الذي مستقر خلفك لم يجز لان الصلة مفردة • والضرورة تدعو الى ان الصلة^(١)
جملة ، وذلك يتحقق بالفعل لا بالاسم أما الكوفيون فشبهتهم أن كل شيئين
مختلفين فالثاني منهما منصوب وأصله مخالفة المفعول للفاعل ، وقد ذكرنا^(٢)
نحو ذلك في خير (ما) •^(٢)
ويدل على (فساد ما ذهبوا اليه) أن الخلاف لو أوجب النصب لجاز نصب
الابتداء لانه مخالف للخبر هذا لا سبيل الى الله اعلم بالصواب •

(١) ما بين القوسين كلمة غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها •

(٢) ما بين القوسين صحح على هامش الورقة بخط الناسخ •

٦١ - مسألة [عامل النصب في المفعول معه] *

- (١) المنتصب في المفعول معه ينتصب بالفعل الذي قبله بواسطة الواو .
وقال الاخفش : ينتصب انتصاب الناف (٢) . كما ينتصب (مع) .
(٣) وقال الزجاج : ينتصب بفعل محذوف تقديره : استوى الماء ، ولا بس الخشبة
وقال الكوفيون : ينتصب على الخلاف (٤) .

✽ ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٥٨) وشرح اللمع
لوحة (٨٨) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ٢٤٨ - ٢٥٠ وهذه المسألة
رقم (٣٠) وعنوانها هناك : (القول في عامل النصب في المفعول معه) .
وانظر الكتاب ١٥٠/١ ، لوصول ابن السراج ٢٥٣/١ ، والجنى الداني :
١٥٥ ، ومثنى اللبيب ٣٩٨ ، والتصهيل ٩٩ وشرحه للدمايني ، وابن يعيش
٤٨/٢ ، والرضي ١٩٥/١ ، والهمع ٢١٩/١ والاشمونى ٣٩٥/٢ ، والصبان
١٩٩/٢ ، والتصريح ٣٤٤/١ ، وابن عقيل ٥٠٠/١ .
(١) هذا هو مذهب البصريين أنار الانصاف : ٢٤٨ .
(٢) أنار مذهب الاخفش في شرح الفصل ٤٩/٢ ، ونسبه أبو حيان : لاكثر
الكوفيين .
(٣) أنار مذهب الزجاج في شرح الرضى ١٩٥/١ ، والتصريح ٣٤٤/١ .
(٤) هناك مذهب رابع يقول : ان عامل النصب في المفعول معه الواو نفسها
وهو مذهب الجرجاني ، أنار الجنى الداني : ١٥٥ ، وشرح الرضى ١٩٥/١
أما الخلاف : فهو عامل معنوي اصطلاح عليه الكوفيون ، وذلك أن مخالفة =

وحجة القول الاول (١) : أن الواو صححت وصول الفعل الى ما بعدها
فكان ذلك الفعل هو المامل ، كالا في الاستثناء ، ومبانه أن قوله : -
(استوى الماء والخشبة) لا يصح معناه الا بالواو ، ولو قلت استوى الماء
الخشبة لم يصح ، فاذا فسد عند عدم الواو ، وصح عند وجودها ، وجب
أن ينسب العمل الى الفعل (٢) اذا كانت الواو لا تعمل بنفسها لم يبق الا
أن الفعل عمل يتوسط الواو (٣) ، ونظير ذلك (الا) في الاستثناء الا ترى

= الثاني للاول تقتضى نصبه .

وقد ائتمن الدكتور مهدي الخزومي (الخلاف) وعد الاخذ به وسيلة
من وسائل التيسير في النحو . (مدرسة الكوفة ٢٩٧)
وليس كل النوفيين يقولون بانتصاب المفعول معه على الخلاف ، وانما هو
رأى لبعضهم فقط انظر الجمع ٢٢٠ / ١ .

(١) هذه حجة البصريين ، واحتج لهم ابن الانباري بقوله : (وأما البصريون
فاحلجوا بأن قالوا : انما قلنا ان المامل هو الفعل وذلك لان هذا الفعل
وان كان في الاصل غير متعد الا أنه قوي بالواو فتعدى الا الاسم فنصبه
... الخ) الانصاف : ١٤٨ .

(٢) سقطت اللو من الاصل . وفي الأصل (اذا كانت ...)

(٣) هذا هو مذهب سيويه انظر الكتاب ١٥٠ / ١ ، وعليه أكثر البصريين
واختاره كثير من المتأخرين .

قال ابن السراج في الاصول : ٢٥٣ / ١ (اعلم أن الفعل انما يعمل

في هذا الباب في المفعول يتوسط الواو ...)

أنت لو قلت : (قام القوم زيدا) لم يستقم ، ولو قلت : (قام القوم الا)
زيدا (صح المعنى ، وصار بين المستثنى والمستثنى منه علقه ، فكان الفعل
هو العامل ، وكذلك الباء في (مررت بزيد) ، والهمزة وتضمين المصين
كقولك : (فرحت زيدا) ، و (أفرحت زيدا)
ووجه قول الاخفش (١) أن الواو قامت مقام (مع) ولم يكن اثبات الاعراب فيها
فكان اعراب (مع) فيما بعد الواو كما كان ذلك في (غير) في الاستثناء .

= وقال أبو علي في الايضاح : ١٩٣ (الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول
معه يعمل فيه الذي قبله بتوسط الحرف) .
وقال ابن يمين في شرح الفصل ٤٩ / ٢ : (. . والصواب ما ذهب اليه
سيبويه من ان العامل الفعل الاول لانه وان لم يكن متعديا فقد قوى
بالواو النائية عن مع)
وقال الرضى في شرح الكافية ١٩٥ / ١ : (اعلم أن مذهب جمهور النحاة
أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو .
وقال السيوطي في ارسلهمج ٢١٩ / ١ (في ناصب المفعول معه أقوال
أحدها وهو الصحيح أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه . . .)
وانتار المرتجل : ١٨٣ ، وابن عقيل ٥٠٠ / ١ ، والاشموني ٣٩٥ / ٢
والتصريح ٣٤٤ / ١ .
(١) أنظر الانصاف : ٢٤٩ ، والجنى الدانى : ١٥٥ .

واحتج الزجاج بأن الفعل لازم والواو غير ممدية ، بل معنى المطف بائي
 فيها ، بدليل قولك : (وزيدا قمت) على تقديم الواو على الفعل فانهم
 لا يجوز كما لا يجوز تقديم المصطوف على الممطوف عليه ، فعيد ذلك يكون -
 النصب بفعل محذوف كما في قولهم : (ما شأنك وزيدا) أى وتلايس .
 أما الكوفيون ^(١) فقالوا : ان الثانى مخالف للاول ، وذلك أن الاستواء
 منسوب الى الماء غير منسوب الى الخشبة فصار معناه : ساوى الماء الخشبة
 ، والخلاف ينصب كما ذكرنا فى مسألة النارف وخبر (ما)

(١) احتج لهم ابن الانبار بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :
 (انما قلنا أنه منصوب على ا خلاف ، وذلك أنه اذا قال : استوى الماء
 والخشبة لا يحسن تكرار الفعل فلا تقول : استوى الماء ، واستوت الخشبة
 لان الاخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرار الفعل لم
 يحسن جاء زيد وعمرو فقد خالف ا ثانى الاول فانصب على الخلاف)

أنظر الانصاف : ٢٤٨ .

والجواب عن قول الاخفش (١) : أن (مع) تنصب على الطرف ومعنى
الطرفية فيها موجود ، ولا معنى للطرفية في الواو ولا فيما بعدها فيمتنع
وأكثر ما في هذا أن الواو بمعنى (مع) والعروف لاتعمل بالمعاني كما فسى
حروف الاستفهام والنفي ، ولم يبق في الواو معنى الحذف ألا ترى أنك
إذا قلت : " قم أنت وزيد " كان المعنى أنك أمر لهما ، وإذا قلت : (قم
أنت وزيدا) كنت أمرا للمخاطب دون زيد ، وأنا امره بمتابعة زيد حتى
لو لم يقم زيد لسم يلزم المخاطب القيام .
وأما التقديم فممتنع لعدم التصرف لان الفعل عار مع الواو كعمل آخر -
فكأنهما أحد جزأى الفعل فهو كقولك : (الا زيدا قام القوم) فانه امتنع
لما ذكرنا .

(١) رد كثير من التحويين رأى الاخفش أنظر مثلا ابن يمين ٤٩/٢ ،

قال : وأما ما ذهب اليه الاخفش فتصحيح

ومثله قال ابن الانباري .

أما الكوفيون فاجاب كلهم ابطال النصب بالخلاف^(١) وقد أبت النساء
فى موضع ويدل عليه هاهنا أن الخلاف لا يوجب النصب كقولك : (ما قام
زيد لكن عمرو) ، و (ما مررت بأحد لكن عمرو) ، فالخلاف هنا موجود
ولا نصب ، وكذا قولك : (قام زيد لا عمرو) فان الخلاف موجود والنصب
غير جائز ، ويدل عليه أن الخلاف معنى والمعانى لاتعمل فى الفصولات .
والله أعلم بالصواب .

(١) رد كثير من النحويين مذهب الكوفيين أنظار الانصاف : ٢٥٠ وشرح

الفصل ٤٢ / ٢ ، والجنى الدانى : ١٥٥ ، ١٥٦ .

٦٢ - مسألة [تقديم الحال على العامل فيها] * *

يجوز تقديم الحال على العامل فيها اذا كان فعلا ، أو ما قام مقامه .
وقال الكوفيون : لا يجوز اذا كان صاحب الحال اسما ظاهرا ، وان كان
مضمرا كقوله : ركبنا جئت جاز .

وجه التول الاول : (السماع والقياس ^(١)) : أما السماع فقول العرب :
(شتى ثوب الحلبة ^(٢)) ، أى ثوب الحلبة مختلفة ، وأما القياس ^(٣) :
ان ^(٤) العامل متصرف فجاز تقديم الحال عليه ، كما لو كان صاحبها مضمرا ،
وبيانه : ان تصرف العامل بالتثقل فى الازمنة يدل على قوته

* * ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوجه (٦٢)
كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ٢٥٠ - ٢٥٢ وهى المسألة
رقم (٣١) وعنوانها هناك : " القول فى تقديم الحال على الفعل
العامل فيها " .

وانار المقتضب ٤ : ١٦٨ ، ٣٠٠ ، وأصول ابن السراج ١ : ٢٦٠ ،
٢٦١ ، والخصائص ٢ : ٣٨٤ ، والمرئجل : ١٦١ ، وأسرار الصربية
١٩٢ ، وشرح الرضى ١ : ٢٠٦ ، ابن يمين ٢ : ٥٧ ، الهمع
١ : ٢٤١ ، الاشمونى ٣ : ٦٢ ، وحاشية الصبان ٢ : ١٥٢ ، التصريح
١ : ٤٥٨ .

(١) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :
انما قلنا أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها اذا كان العامل
فعلا نحو ركبنا جاء زيد للتثقل والقياس : أما النقل فقولهم فى المثال :
(شتى ثوب الحلبة) وأما القياس فلان العامل فيها متصرف ،
واذا كان العامل متصرفا ، وجب أن يكون عمله متصرفا . . . الانصاف

فى نفسه (١) ، والمفعول حكم العامل ، وهو سبب عنه ، والحكم يقوى بقوة سببه ، وتقديمها تصرف ، والتصرف حكم العامل المتصرف ، ومن هاهنا جاز تقديم المفعول على الفعل ، ولا يلزم عليه تقديم الحال على هذا ، ولا على الدارف ، ولا تقديم المميز على التمييز (٢) ، لان هذه العوامل ضعيفة بجمودها فان قيل : ما ذكرتموه مقتضى للتقديم ، ولكن يعارضه مانع ، وهو ما يلزم من تقديم المضمير على الظاهر على ما بينه ، وليس كذلك تقديم المفعول على الفعل ، اذ لا يلزم فيه ذلك ، وأما تقديم الحال على العامل اذا كان صاحبها مضمرا ، فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن المضمير فى راكب هو المضمير فى جئت ، بخلاف الظاهر فهما غيران فى اللفظ .

-
- (٢) أنار المثل فى جمهرة الامثال للمسكوكى ١ : ٥٤١ ، والمستقصى ٢ : ١٢٧ ، مجمع الامثال ١ : ٣٥٨ . ومعنى المثل أن الرعاة تورد الابل مجتمعة فاذا عادوا تفرقوا ، واستقل كل واحد منهم بخلبناقه ينزب مثالا لتفرق الناس ، واختلافهم فى الاخلاق .
- (٣) ما بين التوسمين مصحح بخط الناسخ على هامش الورقة .
- (٤) حقها أن تكون (فان) لانها جواب الشرط .
- (١) قال المبرد : واذا كان العامل فى احوال فعلا ملح تقديمها وتأخيرها لتصرف العامل فيها . المقتضب ٤ : ٣٠٠ .
- وقال ابن السراج : . والبصريون يجيزون تقديم للحال على الفاعل — والمفعول والمكنى ، والظاهر اذا كان العامل فعلا . الخ .
- (الاصول فى النحو ١ : ٢٦٠)
- (١) فى هذه المسألة خلاف سيونجه المؤلف فى المسألة رقم (٦٥)

(١) والجواب :

أما تقديم المضمرة على الماهر فسيأتي جوابه (٢) ، قولهم : (المانع موجود) لا نسلم أن هناك مانعا وسنبين ذلك ، قولهم في المضمرة : (جاز لما ذكر) فليس بشيء ، وذلك أن الحال لا تغلو ، إما أن يلزمها الضمير ، أولا يلزمها ، فإن لزمها وجب أن يعود على مذكور ، والمذكور يكون مائها وضمرا ، وأيها كان فليس بمانع ، وإن لم يكن لازما فقولوا ليس في (راكبا) إذا تقدم ضمير .

-
- (١) حقها أن تكون بالفاء (فالجواب) كما تقدم أمثالها .
(٢) أنتار جوابه في الرد على حجة الكوفيين .

واحتج الآخرون^(١) : بأن الحال صفة في الأصل ، فيلزمها الضمير ،
فتقديمها يفضي إلى تقديم المضمرة على المظهر ، وتقديم الصفة على الموصوف
وكلاهما يمتنع ، منا يمتنع (ضَرَبَ غلامُه زيدا) .

والجواب : (٢)

أما تقديم المضمرة على المظهر فجائز إذا كان في النية به التأخير كما
قال تعالى : ^(٣) " فأوحى في نفسه خيفة موسى " وكما قال زهير : ^(٤)
من يلقَ يوماً على علته هَرماً يلقَ السَّاحَةَ منه والندى خَلْقا

- (١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن
قالوا : إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، وذلك لأنه
يؤدي إلى تقديم المضمرة على المظهر ٠٠٠ الخ) الانصاف / ٢٥١ .
- (٢) رد ابن الأنباري على الكوفيين بقوله : (وأما الجواب عن كلمات
الكوفيين قولهم : إنما لم يجوز تقديم الحال لأنه يؤدي إلى تقديم المضمرة
على المظهر قلنا هذا فاسد ، وذلك لأنه وإن كان مقدما في اللفظ
الا أنه مؤخر في التقدير ٠٠٠ الخ) أنظر الانصاف / ٢٥١ .
- (٣) صورة طه : آية ٦٧ .
- (٤) تقديم تخریج البيت وترجمة الشاعر في مسألة رقم (٣٤) الا أن رواية
البيت هنا (من يلق) وهناك (من يأت) .

وكما قالوا : (١) (في أكتافه لب الميت) ، و (في بيته يؤتى الحكم) (٢)
وأما تقديم الصفة على الموصوف إنما (٣) يقتضيه في الصفة التابعة للموصوف في
الاعراب مثل : (جاءني زيد الطريف) ، ولو قلت جاءني الشريف زيد على
الوصف لم يجز ، والحال صفة في المعنى ، لا في اللفظ ، ولذلك يجوز
تقديم صفة النكرة عليها فتصير حالا . والله أعلم بالصواب .

-
- (١) أنار لسان العرب ، وتهذيب اللغة ، والتاج مادة (دج) هـ (١) .
 - (٢) تقسم تخريج هذا الشارح مسألة (٣٢٤) .
 - (٣) هذا جواب (أما) وحقه أن يكون بالفاء .

٦٣ - مسألة [وقوع الفعل الماضي حالا] *

لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا إلا أن تكون معه (قد) ظاهرة

أو مقدرة . وقال الكوفيون : يجوز ذلك من غير تقدير .

وحجة الأولين (١) : أن الحال من الاسماء والافعال ما كان موجودا وقت الاخبار ، أو محكية كقولك : (هذا زيد قائما) أى فى هذه الحال ، - والحكاية كقولك : (جاء زيد راكبا) فالمجىء ماضى وراكبا حكاية حاله وقت المجىء ، والماضى قد انقضى وما كان قد انقضى وانقطع لا يكون هيئته للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به وذلك أن الحال : وصف هيئته الفاعل والمفعول به

* انظر ثبت المراجع فى المسألة السابقة مع تغيير يسير فى بعض الصفحات .

وانظر الانصاف : ٢٥٢-٢٥٨ وهى المسألة رقم (٣٢) وعنوانها هناك : -

(هل يقع الفعل الماضي حالا) .

(١) قال ابن النبارى (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنه

لا يجوز ان يقع حالا ، وذلك لوجهين .

أحدهما : ان الفعل الماضي لا يدل على الحال فينبغى ان لا يقوم مقامه

والوجه الثانى : انه انما يصلح ان يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه

الان أو الساعة نحو (مررت بزيد يضرب) و (نظرت الى عمرو يكتب) لانه

يحين أن يقترن به الآن . . . وقال : ولا يلزم على كلامنا اذا كان مع الماضى

(قد) حيث يجوز أن يكون حالا نحو : (مررت بزيد قد قام) . . . (الخ)

(الانصاف / ٢٥٤) وهو مذهب الفراء من الكوفيين انظر معانى القرآن

٢٤ / ١ ، ٢٨٢ وقال ابن السراج : فمتى رأيت فعلا ماضيا قد وقع موقع

الحال فهذا تأويله ولا بد ان يكون معه (قد) اما ظاهرة أو مضمرة

لتؤذن بابتداء الفعل الذى كان متوقفا . . . الأصول ١ / ٢٦٢ .

وما كان غير موجود كيف يصح أن يكون هيئته ؟

فان قيل : يلزم على ما ذكرتموه شيان

أحدهما : أنكم جوزتم وقوع الماضي مع (قد) حالا وب (قد) لا يصير

هيئة في الحال .

والثاني : انكم أجزتم وقوع المستقبل حالا ، والمستقبل ممدوم في الحال ، كما

أن الماضي كذلك .

والجواب : (١)

أما (قد) فانها تقرب الماضي من الحال ، والتقريب من الشيء مجاور له ،
والمجاور يمتطي حكم المجاور ، وهذا مشهور كثير في أبواب النحو فاذا تجرد
عن (قد) لفظاً أو تقديراً تمحض بميدا منقطعا فيمد أن يجرى مجرى
الحال ، ويدل عليه ما ذكر في الفرق بين (لم) ، و (لما) وذلك أنك
إذا قلت : (كنت عند زيد ولم يركب) لم يجز أن تقتصر على (لم) ولو قلت
(لما) لجاز أن تقتصر عليها ، ولا سبب لذلك الا القرب الذي ذكرنا
وذلك أن قولك : (خرجت من عند زيد ولم يركب) أي لم يتهياً للركوب
وإذا قلت : (ولما) أي وقد تهاياً للركوب ولم يركب ، والتهياً للشيء
تقرب من فعله ، وأما وقوع المستقبل حالا وان كان معدوماً في الحال ولكن
المستقبل مار الى الوجود منتظراً الوقوع فكان لقرب وقوعه كالأوقع في الحال ، يدل
على ذلك أنك توقع اسم الفاعل موقع الفعل المضارع حتى تمطف عليه المضارع كقولهم
: (الطائر الذباب فيفضب زيد) فمطف يفضب على (الطائر) لما كان
أصله (يطير) ، وليس كذلك الماضي ان لا ينتظر عود عينه .

(١) وأما الكوفيون فاحتجوا بالسماع والقياس.

أما السماع فمنه قوله تعالى: "أوجاؤكم حصرت صدورهم" فحصرت ~~فصل~~ ماض ، وقد وقع حالا ، وقد وقع موقع (حصرة) كما قرأ يعقوب (٣) وأما

(١) هو مذهب الأخفش من البصريين أيضا . انظر المقتضب ١٢٣/٤ والبحر المحيط ٩٣/٧ واحتج ابن الانباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون — فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على انه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا النقل والقياس .

أما النقل : فقد قال الله تعالى : " أوجاؤكم حصرت صدورهم " فحصرت فعل ماضى وهو في موضع الحال
وأما القياس : فلأن كل ما جاز ان يكون صفه للنكره نحو مررت برجل قاعد وغلام قائم جاز أن يكون حالا للمعرفة . . . والفعل الماضي يجوز ان يكون صفه للنكره نحو مررت برجل قعد وغلام قام فينبغى أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو مررت بالرجل قعد وبالغلام قام . . الخ) الانصاف

٢٥٢ / — ٢٥٤

(٢) النساء : آية : ٩٠

(٣) يعقوب (١١٧ — ٢٠٥ هـ ، ٧٣٥ — ٨٢١ م) .
هو يعقوب بن اسحاق بن زيد الحصري البصري أبو محمد أحد القراء المشهر مولده ووفاته بالبصرة ، كان امامها ومقرها ، وهو من بيت علم بالمصريه والادب له في العلم روايات مشهوره له كتب منها (الجامع) ، و (وجوه القراءات) ، و (وقفالتمام) . انظر ترجمته في معجم الأدباء ٣٢٠/٧ ، طبقات الزبيدي : ٥١ وغاية النهايه ٣٨٦/٢ ، والاعلام ٢٥٥/٩ . وغير ذلك .

انظر قراءته هذه في النشر لابن الجزري ٢٥١/٢
قال أبو حيان في البحر المحيط ٣١٧/٣ : (وقرأ أبو الحسن ، وقتاده ، ويعقوب حصرة على وزن (نIQUE) وكذا قال المهدوي عن عاصم في روايه حفص) وأبو حيان يذهب الى الكوفيين في هذه المسأله لذلك فهو يقول حول هذه الآيه : (. . . فأما قراءة الجمهور فجمهور النحويين على أن الفعل فسي

القياس فمن وجهين .

أحدهما : أن الماضي يقع صفة للنكرة ، فجاز أن يقع حالا من المعرفة كالفعل المضارع ومثاله قولك : (مررت برجل كتب) أى كاتب كما تقول مررت برجل يكتب ، وتقديره أن الحال صفة فى الأصل وإذا كان الماضى يصلح أن يكون صفة فقد صلح لأصل الحال .

والوجه الثانى : أن الماضى يقع موقع المستقل كقوله تعالى : (١)

" ويوم ينفخ فى الصور ففزع من السموات " ويقع المستقل فمضى الماضى كقوله تعالى : (٢)

" فوجد فيها رجلين يقتتلان " ، وإذا وقع كل منهما موقع الآخر وجازت الحال من أحدهما كان الآخر كذلك .

==

موضع الحال فمن شرط دخول (قد) على الماضى اذا وقع حالا زعم أنها مقدرة ومن لم ير ذلك لم يحتج الى تقديرها ، فقد جاء منه ما لا يخص كثره بغير (قد) ويؤيد كونه فى موضع قراءة من قرأ (ذلك) اسما منصوبا ، وعن المبرد قولان : أحدهما : أن ثم محذوفا هو الحال وهذا الفعل صفة أى أوجاؤكم قوما حصرت صدورهم ، والآخر : انه دعاء عليهم فلا موضع له من الاعراب ، ورد الفارسى على المبرد أنه دعاء عليهم . . . انظر البحر المحيطة ٣/٣١٧ .

وانظر تجويز ابى حيان لمجى الفعل الماضى حالا فى البحر المحيطة

٣٥٥/٦ ، ٤٩٣/٧ ، ٤٢٣/٨

(١) النمل : آية ٨٧ (٢) القصص : آية ١٥

والجواب :

أما الآيه فالجواب عنها من أوجه . (١)
أحدهما : أن الآيه يراد بها الدعاء^(٢) كما تقول : (جاء زيد قبحه
الله) وعلى هذا لا حجة فيها .

والثاني : نقدر أنه وصف ، ولكن الموصوف محذوف تقديره أو جاءكم قوما
حصرت ، ف (قوما) هو الحال ، وحصرت نعت له .

والثالث : أن (قد) معه مقدره أى قد حصرت ، ونحن نجوز ذلك
والرابع : أن حصر صدورهم كان موجودا وقت مجيئهم فالفاعل هنا لم
ينقطع بخلاف مسألتنا فان قولك : (مررت برجل ضرب أمس) قد انقطع
الضرب منه في الحال . وبين المسألتين بون بعيد .

(١) قال ابن الأنباري : وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم
بقوله تعالى : " أوجاؤكم حصرت صدورهم " فلا حجة لهم فيه
وذلك من أربعة أوجه :
الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية الخ ،
وأكثر من التدليل على أن المقصود بالآيه الدعاء وأورد عدة أبيات
هي من قبيل التنظير لا الاستشهاد .

الانصاف / ٢٥٤ .

(٢) انظر المقتضب ١٢٤/٤ ، ومشكل اعراب القرآن ١/٢٠١ .

وأما وقوع الماضى صفة فلا يلزم منه وقوعه حالا لان الماضى يوصف به على وجه تنزول الصفة فى الحال ، ويكون الوصف بها ماضيا بخلاف الحال فان بابها أن تكون مقارنة للفعل ويقوى ذلك أمران :

أحدهما : ان الحال تقدر بالظرف كقولك : (جاء زيد راكبا) أى فى حال ركوبه ، والعامل فى الظرف جاء ، والظرف مقارن للمظروف كذلك الحال والثانى : ان الحال تشبه التمييز ، والتمييز لا يسبق المميز .^(١) وأما وقوع الماضى بمعنى المستقبل فأمر خارج عما نحن فيه ، وذلك أن وضع اللفظ موضع غيره من قبيل المجاز المخالف للأصل ، فلا يمدى الى غيره ثم ان هذا اثبات للغة بالقياس ، والدليل ينفى ذلك ان كان فيه تجويز لمبدول اللفظ الى خلافه ، وذلك أن (ضرب) مثلا اذا كان موضوعا عن الزمان الماضى كان وقوعه بمعنى المستقبل نقضا للدلالة ، ويمكن أن يحمل على أنه حكى الماضى حتى كأنه شاهد كما يحكى بفعل المضارع المضى وعلى أن الحاق الماضى بالمستقبل جائز لاشتراكهما فى الفعلية ، وسباب الحال ان يكون اسما ، وإيقاع الفعل موقع الاسم أبعد من وقوع الفعل موقع الفعل والله أعلم بالصواب .

(١) هذا على مذهب البصريين وسيأتى الحديث عن الخلاف فى هذه المسألة فى المسألة رقم (٦٥) .

٦٤ - مسألة [اعراب الدار في الواقع خبرا اذا تكرر بعد اسم الفاعل]*

اذا كان الدار خبرا عن المبتدأ وكرره بعد اسم الفاعل جاز فيه النصب والرفع كقوله : (زيد في الدار قائما فيها) يجوز في (قائم) الرفع والنصب وقال الكوفيون : لا يجوز في (قائم) الا النصب .

وجه القول الاول (١) : أن قائما صالح أن يكون خبر المبتدأ والدار يجوز أن يتكرر تأكيدا كما لو قلت : (زيد في الدار في الدار) ويدل عليه أنك اذا نصبت (قائما) كانت (في) (٢) تأكيدا أيضا ، اذا لو اقتضت فقلت : (زيد في الدار قائما) جاز وكان الحال من الدار ، فتكون (في) - تأكيدا ، وعلى ذلك جاء قوله تعالى (٣) : " وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها " .

* أنظر هذه المسألة في الانصاف : ٢٥٨ - ٢٦٠ ، وهي المسألة رقم (٣٣) وعنوانها هناك : (ما يجوز من وجوه الاعراب في الصفة السالحة للخبر اذا وجد معها ظرف مكرر) .

وانظر المقتضب ٣١٧/٤ ، وشيخ الرضی ١٨٨/١ ، ومشكل اعراب القرآن ٣٦٨/٢ ، ومصاني القرآن للقراء ١٤٦/٣ ، والقرطبي ٤٢/١٨ ، (١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الرفع جائز أننا أجمعنا على أنه اذا تكرر الدار انه يجوز فيه الرفع والنصب ، فكذلك اذا تكرر لان قصارى ما نقدر أن يكون مانعا لتكرار الدار لان (في) الاولى تفيد ما تفيد الثانية ، وهذا لا يصلح أن يكون مانعا لان الاولى وان كانت تفيد ما تفيد الثانية الا ان الثانية تذكر =

وعجة الآخرين^(١) أنه لم يأت في القرآن الرفع من هذا القويل بل جاء بالنصب ، كالاية التي ذكرناها ، وكوله تعالى^(٢) : " فكان عاقبتهم ما أنهم في النار خالدون فيها " ولما لم يكن في الكلام طرف آخر جاء الرفع والنصب فالرفع قوله تعالى^(٣) : " ان المجرمين في عذاب جهنم خالدون " والنصب قوله^(٤) : (ان المتقين في جنات وعيون . آخذين " قالوا : والقياس يقتضى ما قلنا وذلك أنها اذا رفعتا الخبر تعلق الطرف الاول به ، فلا يبقى للطرف الثاني ما يتعلق به ، بل يكون منقطعا .

== على سبيل التوكيد ٠٠٠٠٠ الخ (الانصاف / ٢٥٩ .

(٢) يقصد فيها " وعبر عن الجار والمجرور بالحرف وحده كما هي عادته في كثير من المواضع المشابهة لهذا .

(٣) هود آية : ١٠٨ .

(١) احتج ابن الانباري للكوفيين بقوله : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن النصب واجب النقل والقياس أما النقل فقد قال الله تعالى : (وأما الذين سمعوا ٠٠٠٠٠ الآية ٠٠٠٠٠)

وأما القياس فقالوا : انما نقدر أنه لا يجوز الا النصب وذلك لان الفائدة في الطرف الثاني في قوله في الدار زيد قائما فيها انما تحصل اذا حملناه على النصب لا اذا حملناه على الدفع الا ترى أنه اذا حملناه على النصب يكون الطرف الاول خبرا للمبتدأ ويكون الثاني طرفا للحال ٠٠٠٠ الخ (

أنظر الانصاف / ٢٥٨ ٢٥٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٦/٣ .

(٢) الحشر : آية : ١٧ (٣) الزخرف : آية : ٧٤ .

(٤) الذاريات : الايتان : ١٥ ، ١٦ .

والجواب (١) :

أما الآية فلا حجة فيها ، فان النصب عندنا جائز ، وليس فيها منسح
من الرفع ، بل هو مسكوت عنه ، على أن الآية الثانية قد قرئت بالرفع ،
وهي قوله (٢) : " فكان عاقبتهم أنهما في النار خالدان فيها " . قولهم
(اذا رفعت الخبر لم يبق للدارف الثاني ما يتعلق به) قلنا : بلى يتعلق
الدارفان بقائم ويكون الثاني مكررا للتوكيد ، كما تقول : (جاءني زيد ،
جاءني زيد) ، (ومرد يزيد ، يزيد) ، ولا فرق في التكرار للتوكيد من
أن تتكرر الجملة بأسرها وبين أن يتكرر الجزء منها ، وإذا جاز أن يؤكد
الكلام بما ليس في الجملة فبأن (٣) يتأكد بجزء منها أولى كقوله تعالى :
" فيما رحمة من الله " . " فيما نعمة من الله " (٤) .

-
- (١) انوار رد ابن الانباري على الكوفيين في الانصاف / ٢٥٩ - ٢٦٠ .
(٢) الحشر آية ١٨ وانوار اعراب القرآن للمكبري ٢ / ٢٥٩ ، ومشكل اعراب
القرآن لمكي ٢ / ٣٦٨ ، ومنذ قراءة عبدا لله وزسد بن علي والاعمش وابسن
أبي عجله ، انوار البحر المحيط ٨ / ٢٥٠ .
(٣) هكذا في الاصل والانصب (فلان)
(٤) آل عمران : آية : ١٥٩ .
(٥) المائدة : آية : ١٣ .

مقولهم (١) : - فما ان طابنا جبن ولكن -
والله أعلم بالصواب .

(١) هذا صدر بيت لفروة بم مسيلك وقيل لذي الاصبع وعجزه :

- منا يانا ودولة آخرينا -

أنار البيت في كتاب سيويه ١ / ٤٧٥ ، ٢ / ٣٠٥ ، وشرح أبياته لابن
الانفيل في ٢ / ١١٤ ، وشرحها لابن النحاس : ٢٧٨ (الملحق) -
والمقتضب ١ / ٥٠ ، والصاحبي ١٠٣ ، والخصائص ٣ / ١٠٨ ، والمنصف
٣ / ١٢٨ ، والجنى الدانى : ٣٢٧ ، والمفنى : ٢١ (دمشق) ،
زالمهج ١ / ١٢٣ ، والمحتسب ١ / ٩٢ ، وشرح الرضخ ١ / ٢٤٦ ، و-
والاصول ١ / ٢٨٦ ، وسيرة ابن هشام ٩٥٠ ، والروايات ٢ / ٣٤٤ ،
والحماسة البصرية ٢ / ٤١٦ ، واللالى للبكرى : ٣٩ ، والازنية ٤٠ ، -
والكامل ٢٩٥ ، ومنازل الحروف للرماني ٦٨ ، وابن يمين ٥ / ١٢٠ ، -
١١٣ / ٨ ، والوحشيات ٢٧ ، ٢٨ ، والخزانة ٢ / ١٢١ ، ٤ / ٤٨٧ .

وغير ذلك .

استشهد به أكثر النحويين على كفا (ما) النافية عن العمل لدخول (ان)
عليها وقد استشهد به المؤلف على تأكيد (ما) النافية بان الزائدة .
ومعنى الطب هنا السبب .

٦٥ - مسألة [تقديم التمييز على العامل فيه] *

لا يجوز تقديم المميز على العامل فيه متصرفا كان أو غير متصرف فالمتصرف

نحو (طاب زيد نفسا) ، وغير المتصرف نحو (عشرون درهما) .

وقال الكوفيون : يجوز تقديمه عليه اذا كان متصرفا ، واليه ذهب بعض

(١)

البصريين .

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه (٦٢) و (٦٣) وشرح

اللمع لوجه (٩٣) .

كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف ٨٢٨ - ٨٣٢ ، وهي المسألة رقم

(١٢٠) وعنوانها هناك : (انقول في تقديم التمييز اذا كان العامل

فيه فعلا متصرفا) .

وانظر كتاب سيبويه ١٠٥/١ ، والمقتضب ٣٦/٣ ، والاصول ٢٦٩/١ ،

وايضاح الفارسي : ٢٠٣ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والمرتجل : ١٥٦ ، وابن

يميش ٧٤/٢ ، وشرح الرضى ٢٠٤/١ ، وجمع السهوام ٢٥٢/١ ، والاشباه

٢٤٢/٢ ، والاشموني ١٦٤/٣ .

(١) منهم أبو عثمان المازني ، وأبو العباس المبرد ، انظر المقتضب ٣٦/٣ -

وانظر كتاب الاصول لابن السراج ٢٧٠/١ ، وكذلك الجرجي انظر الجمع ١/

٢٥٢ .

(١)

وجه القول الاول : من طريقين :

أحدهما : أنه لفظ مميز فلم يجوز تقديمه على العامل فيه كما لو كان غير

متصرف ، ألا ترى أنك لو قلت : (عندى درهما عشرون) لم يجوز فكذلك

إذا قلت : (نفسا طاب زيد) .

فان قيل : الفرق بينهما أن العامل في الاول غير متصرف ، والتقديم تصرف

فلا يوجب غير المتصرف ، بخلاف قولك : (طاب زيد) فانه متصرف فجواز

تقديمه على العامل فيه كالمفعول .

قلنا : هما وان افترقا فيما ذكرتم فهما مشتركان في كون كل واحد منهما

مميز منسوب الى عامل ، وإذا اشترك الشيئان في وصف خاص كفى ذلك لللاحاق ،

ولم يكن الفرق قاطعا لللاحاق .

الطريق الثاني : ان المميزا هنا فاعل في المعنى ، وتقديم الفاعل

على الفعل غير جائز ببيان أن قولك : (طاب زيد نفسا) تقديمه طابت نفس

زيد ثم ازيل الفاعل عن موضعه ونسب الفعل الى زيد وهو فعل الفاعل في الاصل

وتطرق اليه الاحتمال فجعلت النفس مميزة قاطعة للاحتمال ، وإذا كان كذلك امتنع

التقديم لوجهين أحدهما : ما تقدم من كون النفس فاعلا .

(١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما

قلنا انه لا يجوز تقديمه على العامل فيه وذلك لانه هو الفاعل في المعنى

ألا ترى أنك إذا قلت : (تصيب زيد عرقا) ، و (تفقأ الكبش شحميا)

ان المتصيب هو العرق ، والمنفق هو الشحم وكذلك لو قلت (حسن زيد

غلاما و داية) لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى بل الفاعل

في المعنى هو الغلام والداية ، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز

تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا ٠٠٠ الخ الانصاف / ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ .

والثاني : أن تقديم النفس يخرج هذا الباب عن حقيقة التمييز لان قولك :
(نفسا طاب زيد) يمنع من الاحتمال فلا يبقى عليه اسم التمييز بخلاف

ما اذا تأخر فان الاحتمال يكون موجودا فيحاول بالتمييز رفعه بعد وقوعه .

واحتج الآخرون بالسمع والقياس : (١) أما السماع فمنه قول الشاعر :
(٢)

أنهجر سلمي للفراق حبيبها * وما كان نفسا بالفراق تطيب

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :

الدليل على جواز التقديم النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم قال الشاعر : أنهجر سلمي . البيت
وأما القياس : فلأن هذا العامل فعل متصرف فجاء تقديم معموله عليه
كسائر الأفعال المتصرفه ، الا ترى أن الفعل لما كان متصرفا نحو قولك :
(ضرب زيد عمرا) جاز تقديم معموله عليه . نحو (عمرا ضرب زيد) ولهذا
ذهبتم الى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها اذا كان فعلا متصرفا
نحو (راكبا جاء زيد) (٠٠٠٠ الح) الانصاف : ٨٢٨ - ٨٣٠ .

(٢) البيت للمخيل السعدي على الأرجح وهو ربيعة بن مالك في الشعر والشعراء :
٤٢٠ والمخيل بن ربيعة في طبقات فحول الشعراء ١٤٣/١ ، والربيع
بن ربيعة في الاصابة ٢١٨/٢ . ويرى أيضا لأعشى همدان ، ولقيس بن
معاذ الطح المامري انظر البيت في كتاب سيبويه ١٨٨/١ ، والمقتضب
٣٨/٣ ، والاصول ٢٧١/١ ، والايضاح ٢٠٣ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، وشرح
شواهد الايضاح للعيشي : ٤٦ ، وابن يمين ٧٤/٢ ، والرضى ٢٠٤/١ ،
والميني ٢٠١/٢ ، والخزانة : ٢٣٥/٣ ، والصبح المنير : ٣١٢ ، والاشباه
٢٤٢/٢ ، والاشمونى ١٦٤/٣ ، والانصاف ٨٢٨ ، والهمع ٢٥٢/١ ، والدردر
٢٠٨/١ ، والمرتجل ١٥٩ ، واللباب للمولف لوحة (٦٣) وللبيت عدة
رواية اشهرها :

أنهجر ليلي بالفراق حبيبها * وما كان نفسا بالفراق تطيب
وسها رواه المولف في اللباب ، وانشد ابن قتيبة للمخيل قصده على
نفس الوزن والقافية الا انه لم يذكر البيت فيها .

فقدم (نفسا) على العامل فيه .

وأما القياس : فهو أن العامل هنا متصرف إذ كان فعلا متصرفا فهو -

كالمفعول يجوز تقديمه على الفعل كقولك : (زيدا ضرب عمرو) واعتبار هذا

قد جوزتم تقديم الحال على العامل المتصرف ، وهو القياس ، ونحن منعنا

تقديم الحال لوجود مانع ، وهو الاضمار قبل الذكر لا لعدم مقتضى والجواب :
(١)

أما البيت فمعه جوابان :

أحدهما : أن الصحيح في الرواية

(٢)

- وما كان نفسى بالفران تطيب -

فـ (نفسى) اسم كان (٣)

(١) انظر رو ابن الانبارى على الكوفيين فى الانصاف : ٨٣١-٨٣٢

(٢) هذه رواية ابى اسحاق الزجاج انظر ايضاح الفارسى : ٢٠٣ ، والجميل

للزجاجى ٢٤٦ والخصائص ٣٨٤/٢ ، والحقيقة أن رده حجة الكوفيين نفسى

هذه المسألة لم يكن موافقا لما أصاب ابن الانبارى ، ولا وفق المكبرى لان

دفعهم البيت ظاهر التحمل بادئ التكلف تلح فيه بوارق المصبة المذهبيه

فالحق ظاهر مع أهل الكوفة ومن وافقهم لا مراة فيه ، وإذا جوزنا تقديم الحال

على الفعل العامل فيها وتقديم المفعول على الفعل العامل فيه فلما تمنع

تقديم التمييز على الفعل العامل فيه وهو مشابه للحال والمفعول فى أن كل

واحد منها فضلة ، ومنصوب أضف الى ذلك أنه سمع عن العرب وان كان

نادرا الا أنه مرجح لجواز تقديم التمييز ولم يجهل أصلا .

(٣) فى كتاب اللباب للمؤلف لوحة (٦٢) أن نصبه على أنه خبر كان أى وما

كان حبيسها نفسا أى انسان تطيب بالفراق .

والثانى : نسلم ان الرواية كما ذكرها ولكن مخرجة من وجهين :

أحدهما : هو منصوب باضمارا عنى فهو مفعول لا تمييز .

والثانى : هو تمييز ، ولكن هذا من ضرورة الشعر الشاذ عن القياس والاستعمال

ومثل ذلك لا يجمل أصلا ألا ترى أن قول الشاعر^(١)

— قد بلغت سوءاتهم هجر —

(١) الشاعر هو الاخطل غياث بن غوث التغلبى . والبيت بتمامه هو —

مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوءاتهم هجر

هكذا فى أغلب مصادره وفى ديوان الاخطل تحقيق د . فخر الديـ

قباده ورد هكذا

على المبارات هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوءاتهم هجر

وهو فى الديوان ٢٠٩/١ من قصيده طويله يمدح بها عبد الملك بن

مروان مظلما

— خف القطين فراحوا منك وابتكروا —

والقنافذ جمع قنفذ وهو حيوان معروف ، ونجران : اسم بلد معروف لا يزال

على تسميته ، وهجر : هى قاعدة البحرين انظر معجم البلدان ٣٩٣/٥

وتسمى المنطقه . اليوم (الأحساء) أو (الهفوف) فى شرق الجزيرة —

المريية

وانظر البيت : فى المحتسب ١١٨/٢ ، والجمل ٢١٢ ، وابن الشجرى

٣٦٧/١ ، والمنشئ ٦٩٩ ، وشرح قواعده : ٣٢٨ ، والمهمع ١٦٥/١ ،

والدرر ١٤٤/١ والاشمونى ٧١/٢ .

وقول الآخر : (١)

- تراهق رجلاها يداها -

لا يقاس عليه ، كذلك ها هنا .

أما القياس على المفعول فلا يصح ، فان معنى المفعوليه لا يختلف بالتقديم والتأخير ، والفعل هناك متمد ، بخلاف سألتنا فان الفعل غير متمد ، والفاعليه قد تغير معناها ، وانتقل الى غيرها ، ويدل عليه امتناع تقديم الحال على أصلهم فانهم منعوا من التقديم بسبب الأضرار قبل الذكر ، ومثل هذا موجود هنا ، فان تقديم المنصوب هنا يمنع من كون الفاعل محتاجا الى التمييز ، والله أعلم بالصواب

(١) هو أوس بن حجر انظر ديوانه ص ٧٣ ، وروايه الديوان (يديه -

وراسه والبيت تيمامه :

تواهق رجلاها يداها دراسه * لها قتب خلف الحقيه رادف
انظره في كتاب سيبويه ١٤٥/١ ، شرح شواهد لابن النحاس : ١٣١ -
ولابن السيرافي ١٨٢/١ ، والمقتضب ٢٨٥/٣ ، والخصائص ٤٢٥/٢ ،
واللسان (دهق) واللالى للبكري ٧٠٠ ، الروي الانف ١٨٢/٢ ، أمالي
القالى ٦٥/٢ والمخصص ١١٣/٧ ، والمواهقه : هي التبادى في -
في السير ، والشاعر يصف حمارا وحشيا يجرى وراءه ، والحقية عجز
الا تان يصور الحمار الوحشى وكأن يضع راسه قتب للأ تان وذلك لشده -

محاراتها في سيرها وللبيت روايات ثلاث هي

١- روايه سيبويه والمولف (يداها ورأسه)

٢- روايه الديوان والمقتضب (يديه ورأسه)

٣- روايه الفارسي في المخصص (يداه ورأسه) .

٦٦ - مسألة [الحامل في الاستثناء]*
=====

المنصوب بعد "الا" في الاستثناء منصوب بالفعل المتقدم بواسطة
(الا) (١) وقال المبرد ، والزجاج (٢) هو منصوب بمعنى استثنى .
وقال الفراء (٣) : (الا) مركبة من (ان) و (لا) فإذا نصبت نصبت
بان ، وإذا رفعت كانت (لا) للمطف .
وقال الكسائي (٤) : منصوب على التشبيه بالفعل كالتمييز .

"* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب "اللباب" لوحة (٦٣) وشرح اللمع
لوحة (٩٥) كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف : ٢٦٠ - ٢٦٦ وهي -
المسألة رقم (٣٤) وعنوانها هناك : (القول في الحامل في المستثنى
النصب) .

وان "كتاب سيبويه ٣٦٠/١ - ٣٦٩ ، والمقتضب ٣٩٠/٤ ، والكامل
٢٤٣/٤ ، وأسرار العربية : ٢٠٢ ، وشرح الكافية ١ : ٢٠٥ وسر صناعة
الاعراب ١٤٦/١ ، والخصائص ٢٧٦/٢ ، وشرح الفصل ٧٦/٢ ، ٩/٧
والجنى الداني : ٥١٦ - ٥١٧ ، وابن عقيل ٥٠٦/١ ، والتصريح ٤٢١/١
والصبان ١٢٥/٢ وغير ذلك .

(١) هذا هو المشهور من مذهب البصريين واليه أشار ابن الأنباري بقوله
في الانصاف ص ٢٦٢ : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أن
الحامل هو الفعل ، وذلك لان هذا الفعل وان كان فعلا لازما في الاصل
الا أنه قوي بالا فتعدي الى المستثنى كما تعدي الفعل بحرف الجر الآن
(الا) لاتعمل وان كان معديه كما يحكم حرف الجر ، لان (الا) حرف
يدخل على الاسم والفعل المضارع الخ) .

وجه القول الاول : أن النصب عمل ، ولا بد للعمل من عامل ، والفاعل هنا لا يخلو إما أن يكون لفظاً ، أو معنى ، واللفظ إما أن يكون مفرداً أو مركباً ، ولا وجه لكونه معنوياً ، لأن الحروف لا تعمل بمعناها ألا ترى أن حروف النفي والاستفهام ، والتبصير لا تعمل بمعانيها فكذلك (ألا) لا تعمل بمعناها وهو (استثنى) ويدل على فساد ذلك أربعة أشياء :

أحدها : أن غيرا تنصب ، فلا يخلو إما أن تنصب نفسها أو ينصبها استثنى والاول باطل فإن الشيء لا يعمل بنفسه ، والثاني باطل أيضاً لأنه يؤدي الى عكس المعنى ألا ترى أنه إذا قلت (قام القوم استثنى غير زيد) كان زيد داخلًا في القيام ، وغيره غير داخل فيه ، والمعنى عكس ذلك .

قال ابن عصفور وهو مذهب سيويه والفارسي وجماعة ، وقال الشلمين :

هو مذهب المحققين .

(٢) قال المبرد في المنصب ٣/٣٦٠ (.....) فلما قلنا لا زيدا كانت الأبدال من قولك أعنى زيدا ، واستثنى فبين جاءني زيدا فكانت بدلا من الفعل (وهذا يعني أن المستثنى منصوب باستثنى الذي دلت عليه (ألا) والمبرد أكثر وضوحا في الكامل ٤/٢٤٣ حيث يقول : (فشرىوا منه إلا قليلا منهم نصب هذا على معنى الفعل ، و (ألا) دليل على ذلك) . وانظر رأي المبرد الزجاج في الانصاف ٢٦١ ، وحكاة عنهما السيرافي أيضا كما في الجني الدانسي : ١٦٥ وزاد ابن يعينة عليهما بقوله : (وطائفة من الكوفيين) (شرح الفصل ٢/٧٦ .

(٣) أنار مذهب الفراء في أصول ابن السراج ١/٣٦٧ ، وشرح المفصل :

٢/٧٧ ، وشرح الرضي ١/٢٠٧ .

- والثاني : أن المستثنى قد يكون مرفوعا مع وجود هذا المعنى .
- والثالث : أنه ليس تقدير (استثنى) أولى من تقدير (تخلف) ، —
- فيرتفع المستثنى أبدا .
- والرابع : أنه إذا قدر العامل هنا (استثنى) كان جملتين وقد أمكن أن يجعل جملة فهو أولى .
- ولا يجوز أن يكون العامل مركبا من (ان) ، (لا) لثلاثة أوجه :
- أحدها : أن التركيب خلاف الأصل ، فلا يثبت الإبدليل ظاهرا .

—————

- == (٤) مذهب الكسائي في الانصاف / ٢٦١ ونسبت إليه أقوال أخرى منها :
- (١) الناصب له مخالفة الأول أنظر الجنى الدانى : ٥١٧ ، والهمع (١) / ٢٢٤
- (٢) الناصب له أن قدره بعد الا وهو مذهب الفراء وهو الذى ينسب إلى عامة الكوفيين حكاه السيرافى عن الكسائي أيضا ، أنظر همع ابن يعين (٢) / ٧٧
- والجنى الدانى : ٥١٦ .
- هذه أربعة أقوال أوردتها المؤلف فى خلاصهم فى المامل فى المستثنى وأوصلها السيوطى فى الهمع الى سبعة أقوال ، كما أورد المرادى فى الجنى الدانى ثمانية أقوال .
- قال السيوطى : ولم يترجح عندى قول منها فلذا أرسلت الخلاف
- وقال المرادى : وهذه أقوال أكثرها ظاهر البعد . ورجح أن العامل فى المستثنى ما تقدم من فعل أو غيره بتقوية (الا) وهذا هو رأى المكبرى وابن الانبارى ، وهو مذهب المحققين كما تقدم .

والثاني : أنه لم يبق من المركب حكم لان (ان) لاتنصب ومعدّها حرف نفى ولو قلت : (ان لا زيد قائم) لم يجوزوا (لا) لاتعطف على هذا المعنى ، لانها اذا دخلت على معرفة لم تعمل فيها ولزم تكرير تلك المعرفة ، وان - جهلت حرف عطف فسد المعنى لان حرف العطف يشرك بين الشيئين في - الاعراب (الا) ليست كذلك .

والثالث : أن التركيب يغير معنى المفردين ، مثل (كأن) في التشبيه و (لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره .

وأما قول الكسائي : فانه يرجع الى معنى قول البصريين .

فان قيل : قد ابطالتم هذه الاقاويل بل فما طريق قولكم ؟

قلنا : أن قوله : (قام القوم زيدا) غير صحيح في المعنى وقولكم :

(قام القوم الا زيدا) صحيح في المعنى ، والصحة خادعة مع حدوث (الا)

فوجب أن ينسب ذلك اليها ، وأنها هي التي علقت زيدا بقام فتجرى مجرى

واو (مع) ، وحروف الجر ، والفعل في هذه المواضع هو الذي يصل ولكن

بواسطة الحرف كذلك ها هنا .

فان قيل : هذا المعنى لا يصح في قوله : (القوم أخوانك لا زيدا) فانه

لا فعل هنا فيقوى بالا .

قلنا عنه جوابان :

أحدهما : أن معنى الفعل موجود وهو ان المعنى القوم يناسبونك الا زيدا .

والثاني : أن الحكم اذا ثبت بملة ثبت في مواضع وان لم تكن الملة موجودة

طردا للباب كما في قولهم : أعد ، ونعد ، وتمد حملا على يعد ، وكذلك

نكرم ، وتكرم ، ويكرم ، حملا على اكرام . والله أعلم بالصواب .

٦٧ - مسألة [وقوع الـ بمعنى الواو] *
=====

- لا تكون (الـ) بمعنى الواو .
- وقال الكوفيون تكون بمعنى الواو .
- وجه القول الاول من وجهين :
- أحدهما : أن الاصل أن يفرد كل حرف بمعنى ، ولا يقع حرف بمعنىين
- لما في ذلك من الاشتراك الملبس ، وما يصح منه عن الصرب يقتصر عليه ، ولا
- يقاس .
- والوجه الثاني : أن (الـ) بمعنى الواو من قبيل الانداد ، لان -
- موضوع الـ مخالفة ما بعدها لما قبلها ، والواو تشترك ما بعدها بما قبلها ،
- هذا حقيقة التضاد ، والاصل عدمه .

* " أن اُثبت التخريجات في المسألة السابقة ، وانظر الانصاف : ٢٦٦ -

٢٧٢ وهي المسألة رقم (٣٥) وعنوانها هناك : (هل تكون الـ بمعنى

الـ الواو)

- (١) هذا هو مذهب البصريين - واحتج لهم ابن الانباري بقوله : (وأما
- البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ان (الـ) لا تكون بمعنى الواو
- لان (الـ) للاستثناء والاستثناء يقتضى اخراج الثانى من حكم الاول
- فلا يكون أحدهما بمعنى الاخر (٠٠٠) الانصاف / ٢٦٩ .

واحتج الآخرون^(١) : بأن (الا) قد وقعت بمعنى الواو ، ومعنى
(مع) فمن ذلك قوله تعالى^(٢) : " لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين
ظلموا " أى ولا الذين ظلموا ، وقوله تعالى^(٣) : " لا يجب الله الجهرى
بالسوء من القول الا من ظلم " ، وقد جاء فى هذا المعنى (الا) بمعنى
(مع) ، وهو معنى الواو كقوله تعالى^(٤) : " وأيدكم الى المرافق " و
" من أنصارى الى الله^(٥) " وهو كثير فى الشعر^(٦) .

(١) أنار مذهب الكوفيين فى الانصاف : ٢٦٦ — ٢٦٨ قال : (أما الكوفيون
فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لمجيئه فى كتاب الله وكلام العرب ...
ونسبه المولى فى الجنى الدانى : ١٨٥ الى الفراء والاحقر وأبى عبيد
أما الفراء فقد وزد فى معانيه ما يخالف ذلك تماما قال : حول قوله تعالى
" الا الذين ظلموا " البقرة آية ١٥٠ ، (وقد قال بعض النحويين (الا)
فى هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قال : " لئلا يكون للناس عليكم حجة " ولا
الذين ظلموا فهذا صواب فى التفسير خطأ فى الصربية ٠٠٠) المعانى ١ / ٨٩٠
وأما الاحقر فنسبه اليه أيضا ابن هشام فى المعنى ص ٧٩ ، وأنار رأى أبى
عبيد فى المجاز ١ / ٦٠ .

- (٢) البقرة آية : ١٥٠ (٣) النساء آية : ١٤٨
(٤) المائدة : آية : ٦ (٥) آل عمران آية : ٥٢ ، والصف آية ١٤٠
(٦) ومنه قول الشاعر :

وكل أن مفارقــــــــــــه أخوه لعمر أبيك الا الفرقدان
وقول الآخر :
ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة الا دار مروان

والجواب :

أنه دلالة فيما ذكروا^{على} أن (لا) بمعنى الواو أما قوله تعالى : " لا الذين^{منهم} " فهو استثناء^{منقطع} بمعنى لكن والهمنى لكن الذين "الموا يحتجون عليكم بنير حجة ، وهكذا فى جميع ما ذكرناه ، وأما وقوعها بمعنى (مع) فغير مسلم ، وأما قوله : " الى المرافق " فهيى حد ينتهى الخسل اليه والحد هنا يدخل فى المحدود ، لان المرفق جزء من اليد ، وإذا وقع — التحديد بجزء من الشئ دخل فى المحدود وهكذا قال أهل اللغة وقولهم " من أنصارى الى الله " فالأ فيه على بابها ، والتقدير من أنصارى منافسين الى الله ، ويدل على صحة ذلك أن (الى) فى الأصل لا تكون بمعنى (مع) كقوله تعالى : " ثم أتموا الصيام الى الليل " و (مع) هنا محال ، وكذلك جئت الى زيد " ، وكان الأصل فيه أن الى لا تنتهى الخاية ، والواو ، و (مع) يلزم فيها المصاحبة والمصاحبة تنافى الانتهاء ، فان جاء شئ من ذلك فهو محمول على (لا) فى أنه مستفاد بالحرف الموضوع له . والله أعلم بالصواب .

= الامثلة التى ذكرها أبو البقاء ليس فيها (لا) وإنما فيها (الى) ، وربما كان هناك نقصا لحق عبارته ، وعجالة ابن الانبارى فى الانصاف أوضح حيث قال : . . . ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ ، " الى الذين "الموا مخففا ، يعنى مع الذين "الموا منهم . .

. . الخ " الانصاف ٢٦٦ .

(١) البقرة : آية ١٨٧

٦٨ - مسألة [تقديم المستثنى مع (الا)] *

لا يجوز تقديم حرف الاستثناء على المستثنى منه كقولك : (الا زيدا قام

القوم) ولا (الا زيدا ما قام القوم) .

وقال بعض الكوفيين يجوز ذلك .

(١)

وجه القول الاول : من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن حرف الاستثناء أتى به وصلة للفعل ، وتقويه له ، فلا يجوز

تقديمه على ما يوصله كواو (مع) فانك لو قلت : (وزيدا قمت) لم يجز

والوجه الثانى : ان المستثنى يكون بدلا من المستثنى منه والبدل لا يتقدم

على البدل منه كذلك ها هنا .

* ذكر المؤلف هذه المسألة فى شرح اللمع لوحة (٩٦) .

كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ٢٧٣ - ٢٧٧ ، وهى المسألة

رقم (٣٦) وعنوانها هناك : (هل يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول

الكلام) وانظر بيت تخريج المراجع فى المسألة رقم (٦٦) .

(١) هذه حجة البصريين ، واحتج لهم ابن الانبارى بقوله : وأما البصريون

فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لانه يودى الى أن يعمل ما بعدها

فيما قبلها وذلك لا يجوز . . . ثم قال : ومنهم من تمسك بأن قال : انما

قلنا ذلك لان الاستثناء يضارع البدل ، . . . فلما جارى الاستثناء

البدل امتنع تقديمه . . . (الانصاف / ٢٧٦ .

قال المؤلف فى شرح اللمع : (. . . وحجتهم ان العامل هنا ضعيف لان

(الا) ليس من شأنها أن توصل الافعال الضعيفة ، وانما دخلت لمعنى

الاستثناء فهى كـ (ما) النافية وواو المعطف ، واجازه الكوفيون . . الخ

انظر لوحة (٩٦) .

والثالث : أنه يلزم من التقديم عمل ما بعد (الا) فيما قبلها وذلك غير
جائز كما أن عمل ما (فى حبر) ما (النافية) فيما قبلها لا يجوز ، يدل على أن
الاستثناء اخراج بعض الجملة ، كما ان النفى كذلك ، وكما لا يجوز فى النفسى

كذلك لا يجوز فيما هو فى معناه .

(٢)

واحتج الآخرون بالسمع والقياس :

(٣)

أما السماع فمنه قول الشاعر :

ولدة ليس بها طورى * ولا خلا الجن بها انسى

تقديره : ولا بها انسى ، ولا الجن ، وقال أبو زيد : (٤)

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة .

(٢) انظر الانصاف ٢٧٣ - ٢٧٦ .

(٣) البيت للمعراج واسمه عبد الله بن ربه بن لبيد التميمى المتوفى حوالى

سنة ٩٠ هـ ورواية الديوان للبيت هكذا :

— وخفقه ليس بها طوىسى —

ورد البيت الاول من هذا الزجر فى توادر ابى زيد ٢٢٦ هـ وهما معا

فى المنصف ٦٢/٣ هـ والانصاف ٢٧٤ هـ وشرح الرضى ٢٠٦/١ والخزان

٣١١/٣ (هارون) ونقل البغدادى عن الصفانى (وخفقه ليس بها

طورى) واللسان (طور) و (طائى) وأمالى القالى ٢٥٥/١ وفيه

(طوى) والآلى : ٥٦٦ هـ وذكره المؤلف فى شرح اللمع لوجه (٩٦)

ومعنى ما بها طورى أى ما به أحد ، يقال ما بالدار طورى ، ولا دورى انظر

التهذيب (طور ١٠/١٤ .

(٤) أبو زيد (؟ - ٦٢ هـ) . هو حرمة بن المنذر بن معدى كرب الطائى ، شاعر

جاهلى معمر من نصارى طى ، عاش زما فى الجاهلية ، وكان له زيارات —

للمسوك ، وكان عارفا باللغة الفارسية أدرك الاسلام ولم يسلم ، واستعمله

عمر بن الخطاب على صدقات قومه أغلب اقامته عند اخواله بنى تغلب بالجزيرة

وعمر الى زمن معاوية .

انظر ترجمته فى الاغانى ٢٣/١١ هـ والشعر والشعراء : ٣٠١) وفيه سمى

المنذر (وطبقات فحول الشعراء : ١٣٢ هـ والاعلام ٢٢٨/٢ .

(١) خلا أن العتاق من المطايا * حسين به فهىء إليه شسوس

وأما القياس : فهو أن تقديم المستثنى على المستثنى منه جائز كقولك : (مالى

الا أباك صديق)^(٢) أى مالى صديق الأباك فكذلك يجوز تقديمه على العامل

فيه ألا ترى أن قولك : (ما مررت الا بزید) جائز وكذلك بزید مررت ، ولان

العامل فى الاستثناء فعل ، وتقديم المفعول على الفعل جائز .

والجواب :

أما البيت الاول فمحمول على اسم (ليس) تقديره : ليس بها انسى الا -

الجن والاستثناء من غير الجنس ، وعلى هذا لا يدخل البيت فيما نحن فيه .

(١) انظر البيت فى مجاز القرآن ٢٨/٢ ، ١٣٨ ، ومجالس ثعلب : ٤٨٦ ،

المقتضب ١/٢٤٥ ، والجمل : ٣٨١ ، والمجالس ٤٨٦ ، وأما مالى الفالى

١٧٤/١ واللالى : ٤٣٨ ، والتهديب ٣/٤٠٨ ، والخصائص ٢/٤٣٨ ،

والمنصف ٣/٨٤ ، والمحتسب ١/١٢٣ ، ٢٦٩ ، ٧٦/٢ ، وابن الشجرى

١/٩٧ ، ٣٨٨ ، والانصاف ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ابن يعيش ١٠/١٥٤ والاقتضا

: ٢٩٩ ، والهمع ٢: ٣٥ ، والدرر ٢/٦٨ ، واللسان مادة (حس ، وحسا)

وشواهد الكشف : ١٠٢ ، وديوانه ص ٩٦ من قصيدة يصف فيها الاسد .

ويروى (سوى) مكان (خلا) كما يروى (حسسن وأحسن) يدل (حسين)

وحسن وحسى : اذا فطن وشعره ، وشوس : من الشوس وهو النظر بمؤخره

المعين .

(٢) وسمع يونس مالى الا ابوك ناصر انظر منار السالك ٢/١٧٠ .

(٣) قال المؤلف فى شرح اللمع : (وهذا عندنا ليس باستثناء وانما هو فمعل

والحين مفعول وانسى فاعل ٠٠٠) انظر اللوحه (٩٦)

وانظر الانصاف ٢٧٧/٠

أما البيت الثانى فمن جنس هذا ، والدليل عليه البيت الذى قبله والبيت
قوله : (١)

الى أن عرسوا واغلب منهم * قريبا ما يحس له حسيس
والتقدير ما يحس له حسيس الا أصوات الخيل . قولهم : (الاستثناء يشبهه
البدل) لا يصح لوجهين :

أحدهما : أن تقديم المستثنى على المستثنى منه واقع بعد المامل ، ألا ترى
أن قولك : (ما قام الا زيدا أحد) الا زيدا هو بعد المامل وهو قام ، وليس
كذلك ها هنا فانه واقع قبل المامل ، والفرق بينهما ظاهر ، ألا ترى أن
قولك : (كانت زيدا الحمى تأخذ) اذا لم تقدر فى (كان) ضمير الشأن
لا يجوز ، لوقوع الفصل بنى المامل والمعمول بالاجنبى ، فاذا لم يجز الفصل
فالتقديم أولى ألا يجوز .

والثانى : أن (الا) مع ما بعدها لا تجرى مجرى المفعول لانه حدث فيه
معنى بالا ، بخلاف قولك : (قام القوم الا زيدا) فان الا وزيد يشتمل على
معنيين ، يفترقان الى ما يكون معناه سابقا عليهما ، وصار هذا كما فى حرف
المطف ^{فانه} لما تقدم عليه ما يتصلق به معناه لم يجوز تقديمه كقولك : (قام زيد وعمرو)
ولو قلت ، وعمرو قام زيد لم يجوز يدل عليه أن مذهبه أن (الا) مركبة من (أن)
و (لا) ^(٢) وتقديم هذا المعنى على الاستثناء خطأ ، والله أعلم بالصواب .

(١) انظر اغلب تخريجات البيت السابق .

(٢) تقدم الحديث عن هذا فى مسألة (الا) فى الاستثناء رقم (٦٦) .

٦٩ - مسألة : (حاشا) بين الفعلية والحرفية *

(حاشا) في الاستثناء حرف جر ، ومن البصريين من قال : تكون حرفا ،
وتكون فعلا .

وقال الكوفيون : هي فعل .

وحجة القول الأول (١) السماع ، والقياس .

أما السماع فقول الشاعر : (٢)

حاشى أبى ثومان أن أبا ثومان ليس ببيكمه قدم
عمرو بن عبد الله أن به ضنا على الملحاة والشم

فجربها ، وليس (أبى) مضافا إلى ياء المتكلم لأن اسمه (أبو ثومان)
بدليل قوله : (إن أبا ثومان) وقال آخر : (٣)

فلا أهل الا دون أهلاء عندنا ومالنا حاشا بيت مكة من عدل

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب (لوحة (٦٤) ، وشرح اللمع
لوحة (٩٩) كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف ٢٧٨ - ٢٨٧ وهي
المسألة رقم (٣٧) وعنوانها هناك : (حاشا في الاستثناء فعل أو حرف
أو ذات وجهين) .

وأنظر الكتاب ٣٥٩/١ ، المقتضب ٣٦١/٤ ، والأصول ٣٥٣/١ ،
والمرتجل : ١٨٩ ومعاني الحروف للرماني ١١٨ ، والجنى الدانى :
٥٨٨ وابن يعين ٨٤ ، والمفنى ١٣١ ، والهمع ٢٣٢/١ ،
والبحر المحيط ٣٠٠/٥

(١) هو قول سيويه أنظر الكتاب ١٥٩/١ ، والأصول ٣٥٢/١ وأيده المؤلف
وطيه أكثر البصريين أنظر الانصاف / ٢٨٠ .

(٢) البيان للجميع الاسدي من قصيده أوردتها المفضل في المفضليات ص ٣٦٧
وشرحه للتبريزي ص ١٥٠٧ رواها المفضل (أبا ثومان) والتبريزي
(أبى ثومان) وفي شرحي المرزوقي وابن الأنباري (أبا ثومان) ويدو
أن المصيبة المذهبية لها دخل كبير في تفسير رواية البيت . وأنظر

أما القياس فمن أوجه اختلفنا : أنك تقول : (حاشاي)

ولا تقول : (حاشاني) ، ولو كان فعلا لقلته كما تقول : (راماني)

و (عاطاني) .

والثاني : أنه لا يجوز أن يكون صلة (ما) المصدرية فلا تقول :

قام القوم ما حاشا زيدا ^(١) كما تقول : (قاموا ما خلا زيدا) ، وهذا

يدل على أنه حرف إذ لم يجز أن يجمل صلة (ما)

والثالث : أنه لو كان فعلا لكان له فاعل ، وليس له فاعل .

بيان أنه تقول : (حاشاك من كذا) فتصل به الكاف ، و (حاشاي)

و يدخل على الياء وليس هناك فاعل .

فان قيل :

لو كان حرف جر لكان معديا للفعل .

= الأصمعيات : ٢١٨ (أبي ثومان)

أنظر البيت في المختص ٣٤١/١ ، والاصاف ٢٨٠ ، وابن يعيش

٨٤/٢ ، ٤٧/٨ والجنى الداني ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، والمفنى : ١٣١

وشرح شواهد : ٣٦٨ ، والهمع ٢٣٢/١ والدرر ١٩٦/١ ، والكشاف

٣٦٧/٢ ، والخزانة ١٥٠/٢ ، والصبان ١٦٥/٢ والصيني ١٢٩/٣ ،

والبحر المحيط ٣٠٠/٥ ، وأكثر روايات البيت الاول أن يدمج صدره بمجر

البيت الثاني انظر مثالا مجاز القرآن ٣١٠/١ .

والبكة : الابكم ، والقدم : الصبي عن الكلام في ثقل وقلة فهم ،

والملاحاة : المأهه . (٣) لم أشر على هذا البيت .

(١) سمع ذلك عن العرب قال الشاعر :

رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن أفضلهم فعلا

أنظر ديوان الاخطل : ١٦٤ ، والمفنى ١٢٩ ، الصيني ١٣٦/٣ ،

والخزانة ٣٦/٢ ، وابن عقيل ٢٢٠/١ .

وفي الحديث الشريف : (أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة) .

قيل : هو مصد يا كما أن (الا) كذلك ، ألا تراك تقول :

(قام القوم حاشى زيد) فتعدى قام بـ (حاشا)

واحتج الآخرون ^(١) : بأشياء

أحدها : أنه قد صرف فيقال : حاشيته ، وأحاشيه ومنه قول النابغة

— ولا أحاشى من الأقوام من أحد —

فهذا حكم الفعل .

والثاني : ^(٢) يعدى باللام ، كقوله تعالى : (حاشى لله) ولو كان حرف

جر ، لمدخل على حرف جر وليس كذلك حكم الحروف . .

* هذا هو مذهب الكوفيين أنظر الانصاف : ٢٧٨ وقد وافق الكوفيين بعض

البصريين أنظر مشكل اعراب القرآن ٤٢٨/١ .

قال بعض أن حاشا فعل ماض ، وقال بعضهم : هي فعل استعمل استعمال

الادوات . أما البصريون المجوزون لفعليتها ، فقالوا بجواز الأمرين معا

فتكون على رأيهم تارة فعلا وتارة حرفا وأصحاب هذا المذهب الأخفش وأبو زيد

والجرجى والمازنى والمبرد والنجاح ، والفارسي وابن جنى والكسائي من

الكوفيين وكثير من المتأخرين مثل ابن مالك ، وأبي حيان والمرادى ، ومن

هشام وابن عقيل وغيرهم .

وقد أيد المعبرى مذهب البصريين القائلين بحرفيتها ، ومثله فعل ابن

الانبارى ، والذي يظهر لى أنهما لم يوفقا فى اختبار هذا المذهب لورودها

فعلا عن العرب ، ودفعهم أوله الكوفيين فيه تكلف ظاهر والصواب فى نظرى

هو ما ذهب اليه كثير من النحويين وهو أنها تأتى فعلا تارة وحرفا تارة أخرى

وهذا رأى هو الذى يجمع بين أدلة الكوفيين والبصريين ويؤيده السماع

عن العرب .

(٢) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني زياد بن معاوية صدره هو :

— ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه —

==

وأكثر روايات البيت (وما أحاشى)

.....

وأنظر البيت في ديوانه صنعته السكرى ص ١٣ تحقيق د. شكرى فيصل ،
وهو من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر ويمتدح اليه ما وشى عليه
بنو قريظ ، وعددها ابن النحاس من المعلقات التمتع أنظر ٧٥٠/٢ ،
ومثله فعل التبريزي فمدحها من التصائد العشر .

أنظر البيت هناك ص ٤٦٢ (ط) حلب .

وأنظر البيت في : مجالس ثعلب ٥٠٤ ، والجمل ٢٤٠ ، والمرتبجل
١٨٩ وابن يمين ٨٥/٢ ، ٤٨/٨ ، ٤٩ ، والانصاف ٢٧٨ ،
والجنى الداني ٥٥٩ ، ٥٦٣ ، والمغنى ١٣٠ ، وشواهد ٣٦٨ ،
والخزانة ٤٤/٢ ، والهمع ٢٣٣/١ ، والدرر ١٩٨/١ ، والاشمونى
١٦٧/٢ ، والأصول ٣٥٢/١ وابن الشجرى ٨٥/٢ ، ومشكل اعراب
القرآن ٤٢٩/١ ، ومعاني الحروف للرماني ١١٨

(٣) سورة يوسف : آية ٥١

والثالث : أنه دخله التخفيف بالحذف يقال : حاشى الله ، وحشا الله
والجواب :

- (١)
أما التصرف فغير دليل على الفعلية ، فان الحرف تصرف منه فصل
كقولك سألتك حاجة فلولا أى قال لو كان كذا ، ويقال بسم الله اذا قال :
(بسم الله) ، وهل اذا قال : (لا اله الا الله) وهو كثير (١) قولهم :
(يصل بحرف الجر) ليس كذلك ، والدليل عليه حاشى زيد ، وحاشى ،
ولو كان حرف الجر فصلاً لما جاز حذفه فعلم ^{ان اللاحقة} زيادة الحروف كثير منها قوله
تعالى (٢) (عسى أن يكون ردف لكم) أى ردفكم ، والقي بيده ، وقال
الشاعر (٣)

- نضرب بالسيف ونرجوها القـ

- (١) انظر الانصاف : ٢٨٢ ، ومصانى الحروف : ١١٨ ، ومشكل اعراب
القرآن ٤٣٩/١ والتصرف هنا ليس فى الحروف وحدها ، وانما
هو فى العبارة بكاملها . وهذا هو ما يسمى (النحت) .
(٢) التمسيل : آية ٧٧
(٣) قبل هذا البيت قوله :

- نحن بنى جمدة أرباب الفلج -

وقيل - نحن بنى ضينه أصحاب الفلج -

والرواية الاولى أظهر لأن قائله النابغة الجعدي واسمه عبد الله بن قيس
على الأرجح والفلج واحد الأفلاج ، والأفلاج منطقة فى جنوب نجد
قال البكري : والفلج : بتحريره ثانياً موضع آخر لبنى جمده من قيس بن جذ
وهو أعلى بلاد قيس قال الراجز وأنشد البيت ،

وقال ياقوت : (.....) والأفلاج لبنى جمده وفيها لقيس والحريش موضع
..... ثم قال : قال الجعدي وأورد البيت (.....) أنظر معجم ما استعجم

=

وقالوا : (رب) ، في (رب) ، وكل هذه حذف وزيادة فسى
الحروف قولهم : (حذف منه الالف) جوابه من وجهين :

أحدهما : ليس كذلك فان أبا عمرو أظم القراء أنكر هذه القراءة^(١)
والثاني : ان الحروف قد دخلها الحذف كما في (رب) وغيرها
فان قيل :

استعمالها في الاستثناء خاصة يدل على كونها فعلا .
قيل : تكون استثناء في مواضع ، وغير استثناء في مواضع الاثراء تقول مبتداء
(حاشي زيد أن يسرق) ، وليس هنا ما يستثنى منه ، بل هو بمعنى قولك :
زيد بعيد من السرقة ، ثم لو لزم الاستثناء لم يدل ذلك على كونه فعلا ،
الا ترى أن (الا) يلزمها الاستثناء ، وهي حرف بلا خلاف .
والله أعلم بالصواب .

== وأنظر البيت في ملحقات الديوان ٢١٥ ، ٢١٦ ، وفيه (نضرب بالبيض)

وورد بين البيتين قوله : — نحن منعنا سيله اذا اطلع —
وأنظر الانصاف ٢٨٤ ، والخزانة ١٥٩/٤ ، والجنى الداني : ٥٢
والمفنى ١١٥ ، وشواهد ٣٣٢ ، ومشكل القرآن ٢٤٦ ، والاقتضاب :
٤٥٨ والجواليقي : ٣٨١ ، واللسان (فلج) ٣٢٦/٢٠ ، ومجاز
القرآن ١٩٤/١ ٥٦/٢ ، ٢٦٤ ، وتفسير الطبري ١٨/١٢ .

(١) أبو عمرو بن الصلاء : (٧٠ — ١٥٤ ، ٦٩٠ — ٧٧١ م)
هو زياد (على الأرجح) — بن عمرو التميمي المازني البصري ، أحد
القراء السبعة مولده بمكة ، ونشأ بالبصرة ، ومات بالكوفة ، كان أعلم
الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر كانت عامه أخباره عن أعراب أدركوا
أعراب الجاهلية .
والمصولى كتاب (أخبار أبي عمرو بن الصلاء) .

.....

= أنظر ترجمته في غاية النهاية ٢٨٨/١ ، وفوات الوفيات ١٦٤/١ ،

ونزعة الألباء : ٢٤ ، وطبقات الزبيدي : ٢٨ .

قراءة أبي عمرو (حشا لله) بآلف (السبعة ٣٤٨) وانظر الكشف لمكي

٣١/٢ ، والحججه لابن خالويه ١٧٠ ، وزاد المسير ٢١٨/٤ ،

والتمسير للداني ١٢٨ ، ١٢٩ ، والبحر المحيط : ٣٠٣ .

٧٠ - مسألة (غير) بين الاعراب والبشياء *

إذا أضيف (غير) الى ممكن لم يجوز بناؤها ، وان أضيفت الى غير ممكن
جاز بناؤها وعرابها .

(١) وقال التوفيقون يجوز بناؤها مطلقا .

لنا (٢) أنها اسم مصرب قبل الاضافة ، فبقيت على اعرابها بعد الاضافة
كشائر الاسماء المحربة ، بيانه أنه اذا قلت : (جاءني غير زيد ، وممرت
بغير زيد ف (غير) هنا مصربة بلا خلاف ، فلو جاز البناء لكان لعل -
الاضافة ، والاضافة هنا موجودة ، ولم يجوز البناء فدل على ابطال التحليل
بالاضافة ويتأيد هذا من ثلاثة أوجه :

(*) ذكر ابن الانباري هذه المسألة في كتاب الانصاف : ٢٨٧ - ٢٩٨ وهي

المسألة رقم (٤٨) وعنوانها هناك : (هل يجوز بناء غير مطلقا) .

وانظر : ابن الشجري ٢ / ٢٦٤ ، والرضي ١ / ٢٤٥ ، ابن عبيد ٣ / ٨٠ ،
٨١ ، والمغني : ١٧١ ، والهمع ١ / ١٢٠ والصبان ٢ / ٢٢١ ، والتصريح
٣٦٢ / ١ .

(١) قال الرضي : قال الفراء يجوز أن يبنى (غير) في الاستثناء مطلقا
سواء أضيف الى مصرب أو بني لكونه بمعنى الحرف يعني (الا) شرح الكافية
٢٤٦ / ١ .

(٢) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا
إذا قلنا مصربة ، أو إذا قلنا أنه مصرب ، لا يجوز بناؤها ، لأنها ليست مصربة
الى ممكن وذلك لان الاضافة الى غير الممكن تجوز في المضاف البناء ١٠٠ الخ)

أحدهما : أن غيرا لا تتعرف بالاضافة ، بل تبقى نكرة ، والنكرانـ

مصريات .

والثانى : أن غيرا لا معنى لها الا بالاضافة ، فلو كانت الاضافة علة البناء

لوجب الا تعرب فى موضع .

والثالث : أنا وجدنا من البنيات ما يعرب اذا أضيف وهذا يدل على أن

الاضافة علة لازمة البناء ، فكيف يكون علة البناء ؟ .

ولا يلزم على ما ذكرناه اذا أضيفت الى غير ممكن ، لان المضاف يكتسب

كثيرا من أحكام المضاف اليه ، والمجهول هنا مبنى ، والمضاف قول المضاف اليه

كالشئ الواحد ، فجاز أن يتعدى البناء اليه ، ومن ذلك قوله تعالى (١) :

" وهم من فزع يومئذ " بفتح الميم وقوله تعالى (٢) : " من خذى يومئذ " وقوله (٣) :

" انه لحق مثل ما انكم تنطقون " وكل ذلك يجوز فيه الاعراب ، والبناء فيه —

جائز (٤) .

(١) النحل آية ٨٩ . وقرئت (من فزع يومئذ) أى بذون تنوين ونصب يوم

هى قراءة عاصم فيما رواه عنه ابن جمار ، وقالون ، وأبو بكر بن أبى أويس

بالمسيبى ، وورث . أنار السبعة لابن مجاهد ٤٨٧ وهى محل الشاهد

(٢) هـ ود آية : ٦٦ ، وقراءة فتح الميم قراءة الكسائى ونافع أنار الكشف

لمكى ٥٣٢ : ١ والسبعة لابن مجاهد : ٣٦٦ ، والتيسير للدانى : ١٢٥ .

(٣) الذاريات آية : ٢٣ ، قراءة (مثل) بالفتح هى قراءة ابن كثير ،

ونافع ، أبى عمرو ، وابن عامر وحفص عن عاصم . وأبى جعفر ، ويعقوب أنظر

الكشف لمكى ٢ : ٢٨٧ ، والسبعة لابن مجاهد : ٦٠٩ وهشكلى اعراب القرآن

لمكى ٢ : ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وابن الشجرى فى الامالى ٢ : ٢٦٤ فما بعدها =

وأما إضافته الى المتمكن فليس فيه ما يحسن البناء .
 أما الكوفيون ^(١) فاحتجوا بأن (غيرا) هنا وقعت موقع (الا) و (الا)
 حرف ، والحرف مبنى ، فاذا وقع الاسم موقع المبنى وجب أن يبنى فكيف اذا
 وقع موقع الحرف ؟ ألا ترى أن المنادى المفرد مبنى ^(٢) لوقوعه موقع المضم

= وقراً مثل بالرفع أبوبكر ، وحزمة الكسائي : الكشف
 (٤) ذكر ابن الانبارى هذه الايات وغيرها وعددا من الشواهد الصرية ورد
 على حجة الكوفيين ثم قال : " واذا بنى المضاف فى هذه الاماكن من كتاب
 الله تعالى ، وكلام العرب لإضافته الى غير متمكن دل على أن قوله : (غير
 أن نطقت) - مبنى لإضافته الى غير متمكن على ما بينا والله أعلم (الانصاف :
 ٢٩٠ - ٢٩٣) .

(١) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :
 انما جوزنا بناءها على الفتح اذا أضيفت الى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك
 لان (غير) ما هنا قامت مقام (الا) و (الا) حرف استثناء ، والاسماء اذا
 قامت مقام الحروف وجب أن تبنى ٠٠٠ الخ (الانصاف / ٢٨٧ .
 (٢) فيه خلاف هل هو مبنى أو معرب ، وهذا الخلاف سيذكره المؤلف فى
 مسألة (٧٨) .

أو الخطاب ، وقد شهد لصحة ذلك قول الشاعر (١) :

لم يفتح الشرب منها غير أن نذاقت حماسة في غضون ذات أو قال
ففتح الرء ولا سبب له إلا ما ذكرنا .

(١) البيت مختلف في نسبه فنسب الى الشماخ بن ضرار ، ونسب الى رجل من كنانة ولا بى قيس صيفى بن الاسلت ، وهو فى ديوان قيس ٨٥٠ والراجع أنه له ، أنشأه فى كتاب سيويه ١ / ٣٦٩ ، وشرح أبياته لابن النحاس : ٢٤٦ وشرح الكتاب للسيرافى ٣ / ١١٦ ، ومعانف القرآن للفراء ١ / ٣٨٣ ، وأصول ابن السراج ١ / ٣٣٦ ، ٣٦٥ ، وابن العجوى ١ / ٤٦ ، ٢ / ٢٦٤ ، والمرتل ١٠٩ والفصل : ١٢٥ ، والاحاجى النحوية : ١٤١ ، وابن يمين ٣ / ٨٠ ، ٨ / ١٣٥ ، والمفنى : ١٧١ ، والارتشاف : ٢٢٨ ، والمينى ١ / ٢٣٧ — والانصاف ١٣٠ ، والاشباه ٢ / ١٩٦ ، والهمع ١ / ٢١٩ ، والدرر ١ / ١٨٨ ، والخزانة ٢ / ٤٥ ، ٣ / ١٤٤ ، واللسان (نطق) ، (نقل) ، الجمهرة ٣ / ٤٩٣ ويروى (أن هتفت) ، و (فى سحق) بدل عصون .
والشاهد فى البيت : بناء (غير) على الفتح لوقوعها موقع (الا) على —
مذهب الكوفيين .

والجواب عنه من وجهين (١) :

أحدهما : أن المضاف إلى غير المتمكن يجوز بناؤه وليس معناه (الا)
كقوله : " وهم فزع يومئذ " ، وكذلك الآتي الآخر ، فيبطل التحليل بوقوعه
موقع (الا) .

والثاني : أن وقوع الاسم موضع الحرف لا يوجب البناء ، ألا ترى أن قولك
(أخذت بعض المال) محرب ، ولو قلت (أخذت من المال) صح المعنى
وقد وقعت (بعض) موضع (من) ، وتقول : (زيد مثل عمرو) فتفرع
مع جواز أن تكون في موضع الكاف .
أما قوله : (غير أن نطقت) فلم يكن بناؤه لما ذكرنا بل لضافتها إلى
غير متمكن (٢) على ما ذكرنا ، والله أعلم بالصواب .

(١) أناررد ابن الأنباري على الكوفيين حيث جاء فيه (..... أما قولهم
إنها بمعنى (الا) فينبغي أن تبني ، قلنا هذا فاسد السخ

الانصاف / ٢٩٠ - ٢٩٣

(٢) أناررد ابن الأنباري هذا البيت في الانصاف : ٢٩٠ .

٧١ - مسألة [سوى لا تقع الا ظرفا] *

الأصل ألا تقع (سواء) و (سوى) الا ظرفا (١)

وقال الكوفيون : تقع ظرفا وغير ظرف .

وجمة القول الأول من ثلاثة أوجه : (٢)

أحدها : الاستقراء ، فان كل موضع استعملت فيه (سوى) كانت ظرفا

وفى الموضع الذى وقعت { غير } ظرف فهو متأوله .

والثاني : أنها وقعت ظرفا بلا خلاف ، فاما أن يكون ذلك وضمها ،

واستعمالها مجازا ، أو بالمعكس ، أو هى فى كل ذلك حقيقة ، لا وجه

الى الثانى اذ لا قائل به ، ولا وجه الى الثالث لأنه يؤول الى الاشتراك ،

والأصل عدمه ، فتعين الأولى .

* ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب (شرح اللع) لوحة (٩٨)

كما ذكرنا ابن الانبارى فى الانصاف ٢٩٤ - ٢٩٨ . وهى المسألة رقم

(٣٩) وعنوانها هناك : (هل تكون) اسما وتلزم الظرفية (

وأنظر كتاب سيبويه ٢١/١ ، والمقتضب ٢٧٤/٢ ، ٣٤٩/٤ ، والكامل

١٤٦/٨ ، والأصول ٣٥٠/١ ، والمغنى ١٥٠/٢ ، ١٥١ ، وابن

يمىش ٤٤/٢ ، ٤٨ ، والرضى ٢٤٨/١ ، والمهجع ١ : ٢٠١ ، وابن

الشجرى ٢٣٥/١ . وغير ذلك .

(١) بيدولى أن هذا هو رأى المكبرى ، والرومانى فيما عظم .

أما البصريون فقد نقل عنهم ابن الانبارى فى الانصاف أن (سوى) لا تكون

الا ظرفا دائما ، وما ورد من خروجها فهو من ضرورة الشعر كما سيأتى

(٢) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

انما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه فى اختيار الكلام الا ظرفا نحو قولهم سررت

بالذى سواء فوقها هنا يدل على ظرفيتها ٠٠ الخ) الانصاف ٢٩٦ .

والثالث : أن (سوى) معناها : وسط الشيء ، وهو ظرف فكانت هي كذلك ،
وقوعها في غيره بمعنى (غير) ، ووجه التأويل فيها ظاهر كما أن (خلفك) و
(قدامة) ظرف لا محالة ، وقد وقعت في موضع غير ظرف ،

(١)
واحتج الآخرون بما جاء في الشعر من وقوعها غير ظرف كقول الأعشى :

تجانب عن أهل اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسواك

وكذلك قول الآخر : (٣)

ولا ينطق الفعشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

ومنه قوله تعالى (٤) ((فقد ضل سواء السبيل)) وقول تعالى (٥) :

((فاطلع فرآه في سواء الجحيم)) ، وكثرة استعمالها غير ظرف يدل على أن

موضوعها على ذلك ولأن (سواء) بمعنى مكان ، وكما أن مكانا يكون ظرفا

= وكلام ابن الأنباري منقوص بما ورد عن العرب كقولهم : (مررت برجل

سواء والمدم) وقولهم : (أتاني سواك) وقراءة (سواء) بالرفع

في قوله تعالى : ((سواء مخياض ومضاهج)) وفي قراءة سيمويه

انظر الكشف لمكي ١٦٨/٢ ، وانظر سيمويه والقراءات لأستاذنا

الدكتور أحمد مكي الانصاري ص ١٦ فما بعدنا

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :

الدليل على أنها تكون اسما بمنزلة (غير) ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون

عليها حرف الخفي ٠٠٠٠ الخ) الانصاف ٢٦٤ - ٢٦٦ .

(٢) انظر البيت في ديوان الأعشى ص ٨٩ والبيت من قصيدة يمدح فيها

هذله بن علي الحنفي ، ومعنى تجانف : تميل ، واليمامة هو الاقليم

المعروف في نجد وسط جزيرة العرب ، وه تقع مدينة الرياض وقيل

هذا البيت قوله :

- الى هذلة الوهاب أهديت مدحتي -

وهذلة هذا سيد من سادات العرب وخطبائها وشعرائها كان يعتصب

بالتاج وهو أول من عرف به في الجاهلية انظر ترجمته في الروض الأنسف

= ٢٥٣/٢ ، والكامل ١٦٥/١ ، ١٦٦ (أهل اليمامة) تروى
 (جو اليمامة) و (خل اليمامة) و (جل اليمامة) وبالآخيرة
 رواية الديوان ، والمعنى بهذه الروايات لا يكاد يختلف .
 وجو اليمامة : كما قال ياقوت : اسم لناحية اليمامة ٠٠٠ وأورد البيت
 أنظر معجم البلدان ١٩٠/٢ ، وقال البكري : جو : اسم اليمامة
 في الجاهلية حتى سماها الحميري لما قتل المرأة (اليمامة) ٠٠ معجم
 ما استعجم : ٤٠٧ ، والجو في اللغة هو ما اتسع من الأودية .
 أنظر البيت في الكتاب ٢٠٣/١ ، ٢٠٣ ، (بولاق) ٢٢ ، (هارون)
 وشرح أبياته لابن النحاس (الملحق) ٣٦٧ ، وشرحها لابن السيرافي
 ٩٥/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٤ ، وابن عيش ٤٤/٢ ، ٨٤ ،
 والانصاف : ٢٩٥ ، وابن الشجري ٢٣٥/١ ، ٤٥/٢ ، ١١٩ ،
 ١٢٤ ، والتصحيح : ٢٩٨ ، والاشباه ٦٦/٣ ، ٦٩ ، الهمع
 ٢٠٢/١ ، والدرر ١١٧/١ ، واللسان (سوى) ، والخزانة
 ٤٣٥/٣ ، (هارون) ٩٥/٢ ، وهرى (وما عدت) يدل
 (وما قصدت) .

(٣) البيت للمرار بن سلامة المجلى ،

أنظر كتاب سيبويه ١٣/١ ، ٢٣٠ ، (بولاق) ، ٣١ هارون والمقتضب
 ٣٥٠/٤ ، والانصاف : ٢٩٤ ، الخزانة ٦٠/٢ ، والمنبى ١٢٦/٣
 والاشموني ١٥٨/٢ ، والمخصص ٥٨/١٤ .

(٤) الممتحنه : آيه : ١

(٥) أورد الناسخ هذه الآية هكذا . ((فآلقوه في سواء الجحيم))
 ولم ترد الآية هكذا في القرآن وإنما ورد في القرآن الكريم : ((آلقوه في
 الجحيم)) الصافات آيه ١٧ ، و ((فاطلح فراه في سواء الجحيم))
 الصافات آيه ٥٥ ، و ((خذوه فاعلوه الى سواء الجحيم)) الدخان
 آيه ٤٧ .

وقد استشهد ابن قتيبة على وقوع (سواء) بمعنى وسط في آية
 الصافات رقم ٥٥ ، فلمل المؤلف أرادها . أنظر تأويل مشكل القرآن
 ص ٥٢١ .

وغير ظرف كذلك (سواء) يدل عليه أنها قد وقعت فاعلا في قول الشاعر : (١)

ولم يبق سوى المدوان دنائهم كما دانوا

والجواب : (٢)

أما الموضع التي جاءت فيها غير ظرف فلا يدل على أن أصلها غير ظرفية
 ألا ترى أن عندا ظرف ، وقد خرجت عن الظرفية بمن في مثل قوله تعالى : (٣)
 ((حتى إذا خرجوا من عندك)) وكذا : (لسواك) أي لمكان غير مكانك
 وقد استعملت بمعنى غير (٤) وليس ذلك أصلها كما أن (الا) حرف وقد وقعت
 بمعنى (غير) قال تعالى : (٥) ((لو كان فيها آلهة الا الله)) أي غير الله ،
 ومع هذا لم تخرج عن كونها حرف استثناء .

وقولهم : (قام القوى سوى زيد) أي مكان زيد والمعنى بدل زيد ، وهذا
 كله لا ينفي أن يكون أصلها الظرف كما أن الأصل (٦) في (غير) أن تكون صفة
 وقد استعملت في الاستثناء والأصل في (الا) الاستثناء وقد استعملت وضعا .
 والله أعلم .

(١) الشاعر أبو : الخند الزماني وهو سهل بن شيان بن ربيعة ، شاعر جاهلي

قديم ، أنظر الخزانة ٥٨/١ ، والأغاني ١٤٣/٢٠ ، واللآلئ ٥٧٩
 والبيت من قصيده أوردها أبو تمام في الحماسة ص ٣٣ ، وأولها :

صنحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اعوان

وأوردها المبكر في شرح الأملئ : ص ٥٧٨ ،

وأنظر البيت في أمالي القسالي ٢٩٥/٢ ، والخزانة ٥٧/٢ ، المعنى :

٣١٩ والمعنئ ١٢٢/٣ ، والتصريح ٣٦٢ ، والمهجع ٢٠٢/١ ،

والدرر ١٧٠/١ والاشموني ١٥٩/٢ .

(٢) قال ابن الأنباري : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما ما أنشدوه من

قول الشاعر : فانما جاز ذلك لضرورة الشعر وعدنا أنه يجوز أن

أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر ٠٠٠ الخ) الانصاف ٢٩٧ ، ٢٩٨

وأنظر شرح الرضي ٢٤٨/١ .

(٣) محمد آية ١٦

(٤) نقل الأزهري عن المبكر أن (سوى) تستعمل كغير قليلا أنظر ٤٤/٢

وأنظر التصريح ٧٠/٢ ، ٧٢ ، (٥) الأنبياء آية ٢٢

(٦) من هنا إلى آخر المسألة نقله السيوطي في الأشباه ٣٧٧/٢ عن التميمي مع
 بعض التفسير .

٧٢ - مسألة [كم مفردة أو مركبة] *

كم في العدد مفردة ،

وقال الكوفيون : هي مركبة من الكاف ، وأما ، ثم حذفت منها الألف
وجه القول الأول : تحقيق مذهبنا ، وفيه مسلك آخر :^(١)

ابطال مذهب المخالف .

أما الأول : فهو أن الأصل عدم التركيب ، لاسيما في كلمة لا يصح

أن تجعل كلمتين ، و (كم) ها هنا كذلك ، فان (كم) حرفان

ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما ولا أحدهما كلمة تامة فعلى هذا يقتضيه

التركيب ، لأنه إنما يكون بين كلمتين .

(٢)

أما ابطال مذهب المخالف فهو أنهم زعموا (أن) (ما) هي الألف .

وهي استفهام عن العدد ، ثم أدخلت عليها الكاف ، وحذفت الألف كما حذفت

من (لم) في الاستفهام ، وفيه (، و (علام) .

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٦٦) ، كما ذكرها

ابن الانباري في الانصاف ٢٩٨ - ٣٠٣ . وهي المسألة رقم (٤٠)

وعنوانها هناك : (كم) مركبة أو مفردة .

وانظر شرح ديوان المتبني المنسوب الى المكبري ٣١٣/١ ، ٣٤٢ ،

وتهذيب اللغة للأزهري ٤٦٥/٩ ، وشرح الرضي ٩٥/٢ ، والجنى الداني :

٢٦١ والمفني : ٢٠١ ، والأشمونى ٧٠/٤ ، والهمع ٧٥/٢ ،

(١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الأفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن

تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ٠٠ الخ) الانصاف ٣٠٠/

وانظر ما احتج به شارح ديوان المتبني المنسوب الى المكبري ٣١٣/١ .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب (هي بالألف)

ومعنى قولنا : (كم مالك) ؟ أى ما عدده ، وزيادة الكاف كثير ومن ذلك
(١) (كآين) ، و " ليس كمثله شئ " وغير ذلك ، وهذه الدعوى باطله ،
أما قوله : (ما مالك ؟) فليس معناه (كم مالك) لأن (ما) سؤال
عن الحقيقة فما مالك معناه أى جنس هو ؟ وليس هذا معنى العدد ، فإذا
(٢) لا معنى لما هنا ، ثم ان الحذف على خلاف الأصل فما الداعى الى دعواه ؟

ويدل عليه أنك اذا أثبت الألف لم يكن معناه السؤال عن العدد ، بل
يصير الى معنى آخر ، يدل عليه أن (كم) تكون خبرا للتكثير كقولك :
(كم عهد ملكت ؟) ولو قلت : ما عهد ملك ؟ أو (كم ما عهد ملكت)
لم يجز ، ولم يكن معناه كم عهد ملكت . يدل عليه أن (من) تدخل عليها
(كم) كقولك : كم من عهد ، ولو قلت : (ما من عهد) كان نفيا .

(١) الشورى : آية ١١

(٢) أبو الهيثم لا يرتضى دعوى التركيب فى الغالب فقد رد على دعوى تركيب

(كم) هنا كما أنه ردّ فيما تقدم على دعوى تركيب (لكن) ، و (لن)

و (ليس) .

(١) واحتج الآخرون : أن المصنى على (ما) والكاف كاللآم كما قالوا :

(لم فعلت) قالوا : (كم فعلت) وقالوا أيضا (كاي) في معنى (كم)

وكما أن كاي مركبة كذلك (كم) وكذلك قولهم :

(له على كدا) وهما في معنى العدد .

والجواب عنه من وجهين : (٣)

أحدهما : ما تقدم من فساد دعوى التركيب .

والثاني : أن أكثر ما فيه أنهم أرونا كلمات فيها تركيب ، وهذا لا يوجب

أن يجعل كل شيء هكذا . والله أعلم بالصواب .

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :

انما قلنا ذلك لأن الأصل في (كم) (ما) زیدت عليها الكاف ، لأن

المرب قد تصل الحرف في أوله وآخره ، فما وصلت في أوله نحو (هذا

وهذا) ، وما وصلت في آخره نحو قوله تعالى : (فاما ترى ما يوعدون)

فكذلك ها هنا ، زادوا الكاف على (ما) فصارتا جميعا كلمة واحدة ،

وكان الأصل أن يقال : في كم مالك (كما) مالك ؟ إلا أنه لما كثرت

في كلامهم وجرت على السنتهم حذف الألف من آخرها وسكنت ميمها كما فعل

في (لم) فصار كم مالك ؟ الخ) الانصاف / ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٢) غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها .

(٣) انظر رد ابن الأنباري على الكوفيين في الانصاف ٣٠٠-٣٠٣

٧٣ - مسألة [كم الخبرية تجر ما بعدها] *

(١) كم الخبرية تجر ما بعدها باضافتها اليه ،

(٢) وقال بعضهم ينجر بمن مقدره .

وجه القول الأول : أن (كم) اسم لعدد كثير ، فكان كنفس ذلك العدد بيانهم : أن (كم) هنا في تقدير (مائة أو ألف) ، وكما ينجر المعدود بالعدد هنا ، كذلك (كم) .

طريقة أخرى : وهو أن المعدود هنا مجرور ، والجرح عمل ، ولا بد له من عامل ، وعلمه لا يخلو أما أن يكون لفظاً ، أو مقدراً ، لا وجه الى الثاني لأن الذي يقدر حرف الجر ، وحروف الجر لا يبقى عملها بعد حذفها (٣) ، لأنها صلة لغيرها ، فتعين أن يكون اللفظ الظاهر هو العامل .

* ذكرها المؤلف في كتاب اللباب لوجه (٦٦) كما ذكرنا ابن الانباري في

(الانصاف) ضمن مسألة (الفصل بين كم الخبرية وتمييزها) ولم يجعلها

مسألة مستقلة ، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

ونظر : معاني القرآن للفراء ١/١٦٨ ، ١٦٩ ، وشرح المفصل ٤/١٣٤ ،

وشرح الهوامع ١/٢٥٥ .

(١) هذا هو مذهب البصريين أنظر الهامع ١/٢٥٥

(٢) هذا هو مذهب الكوفيين قال ابن يعميش : (والكوفيون يخفضون ما بعد (كم)

على كل حال بمن فان أظهرتها فهي الخافضة وان لم تظهرها فهي مرادة

مقدره شرح المفصل ٤/١٣٤ .

وقال الفراء في معاني القرآن ١/١٦٨ (٠٠٠) فإذا ألقيت (من) كان في

الاسم النسكة النصب والخفض فمن ذلك قول العرب : كم رجل كريم قد رأيت ،

وكم جيشاً جراراً قد هزمت (٠٠) .

(٣) يمكن الاعتراض على هذا بكلمة (رب) فهي من حروف الجر . ومع ذلك تحذف

ويبقى عملها ، مثل قول الشاعر :

- رسم دار وقفت في طلله -

فان قيل عليه اشكالان :

أحدهما : جواز ظهور (من) كقولك : (كم من عهد ملك) ولو

قلت (عدى مائة من عهد) لم يجز .

والثاني : أن الجر لو كان بالاضافة لكانت (كم) معربة كما تعرب (قبل)

و (بعد) اذا أضيفت .

والجواب : أما ظهور (من) فلا يمنع عمل الاسم ، كما لو قلت :

(عدى ثوب من خز) ، فان الجر هنا بـ (من) ولو قلت : (عدى ثوب خز)

كان العمل للثوب ، وأما الاعراب بعد الاضافة ففيه لازم ألا ترى أن (لدن)

تغاف كقوله تعالى : ((من لدن حكيم)) فانها مبنية بعد الاضافة ،

لأن طة البناء موجودة في الحالين ، فكذلك (كم) .

واحتج الآخرون بأن (من تظهر بعد (كم) ، وليس (من) زائده

بل هو استعمال على الأصل ، واذا كان كذلك كان العمل لـ (من) .

والجواب : (٣)

أن ظهور (من) لا يمنع من الجر بالاضافة كما ذكرنا . (٤)

(١) من قوله : (بعد الاضافة) بداية لوحة جديدة تأخرت عن مكانها

الى اللوحة رقم (١٠٥) .

(٢) سورة هو آية ١

(٣) رد أبو البقاء على الكوفيين ومثله فعل ابن يحيى فقال : (..... وهو

ضعيف لأن المجرور داخل فيما قبله فهما في موضع اسم واحد ، ولا يحسن

حذف بعض الاسم فأعرفه (شرح المفضل ١٣٤/٤)

(٤) لم يختتم المسألة بقواه (والله أعلم بالصواب) .

٧٤ - مسألة : [الفصل بين (كم) وتميزها] *

إذا فصلت بين (كم) الخبرية وبين ما يبين به نصبته كقولك : و
(كم ضدى درهما) ولا يجوز الجرفى الاختبار .

وأجازه الكوفيون .

وجه القول الأول : ^(١) مبنى على الجار هل هو (كم) أو (من) مقدره
والصحيح هو الأول ، والفصل تبطل الاضافة ، فيجب أن يشترط التمييز على
الأصل وهو النصب كما إذا نون المعدد نحو قول الشاعر : ^(٢)

إذا علم الفتى ما تبين عاما فقد ذهب اللذاعة والغناء
(٣)
ومنه قول الشاعر :

كم نالنى منهم فضلا على عدم إذا لا أكاد من الاقتار أحتمل

* ذكر ابن الأنبارى هذه المسألة فى الانصاف ٣٠٣ - ٣٠٩ وهى المسألة

رقم (٤١) وضوانها هناك : (إذا فصل بين كم الخبرية وبين تميزها
فهل يبقى التمييز مجرورا) .

وانظر : كتاب سيبويه ٢٩٥/١ ، والمقتضب ٦٠/٢ ، والمرتل ٣١٨

وابن عيسى ١٣١/٤ ، والهمج ٢٥٥/١ ، والأصول ٣٨٨/١

(١) احتج ابن الأنبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

انما قلنا انه لا يجوز فيه الجر ، لأن (كم) هى الماملة فيما بعدهما الجر ،

لأنها بمنزلة عدد مضاف الى ما بعده ، فاذا فصل بينهما بطرف أو حرف

جر بطلت الاضافة ، لأن الفصل بين الجار والمجرور بالطرف وحرف الجر

لا يجوز فى اختيار الكلام ٠٠٠٠ الخ) الانصاف / ٣٠٥ .

(٢) البيت لربيع بن ضبيح الفزاري ، أوليزيد بن ضبه .

انظر البيت فى كتاب سيبويه ١٠٦/١ ، ٢٩٣ ، وشرح أبياته للأطم فى شامى

بولاق ، وشرحها لابن النحاس : ٧١ ، والمقتضب ١٦٦/٢ ومجالس شعلب

.....

٢٧٥/١ هـ والجمل ٢٤٦ هـ وابن يعيش ٢١/٦ هـ والخزانة ٣٠٦/٣ هـ

والميني ٤٨١/٤ هـ والمهمل ٢٥٣/١ هـ والدرر ٢١٠/١ هـ

وقد أتى به المؤلف للتنظير لا للاستشهاد .

(٣) البيت للقطامي وهو عمير بن شميم أنظر ديوانه ص ٣٠ من قصيدة أولمها :

أنا محيوك فاسم أيها الطلل * وان بليتوان طالت بك الطيل

والقصيدة في مدح عبد الواحد بن الحارث بن الحكم بن أبي العاصم ويزور

(اجتمل) بدل (احتمل) .

والبيت في كتاب سيبويه ١٩٥/١ هـ وشرح شواهد لابن النحاس ص ٢٠٧ هـ

والمقتضب ٦٠/٣ هـ والانصاف ٣٠٥ هـ وابن يعيش ١٢٩/٤ هـ ١٣١ هـ

والميني ٢٩٨/٣ هـ ٤٩٤/٤ هـ والمهمل ٢٥٥/١ هـ والدرر ٢١٢/١ هـ والأشمنى

٨٢/٤ هـ وجمهرة اشعار العرب : ١٥٣ هـ والمرتل ٣١٨ هـ والخزانة

١٢٢/٣ هـ والشاهد في البيت نصب (فضلا) وقد فصل بينها وبين (كم)

والكوفيون يجيزونه ويجيزون الجر أيضا هـ وحقيقة الخلاف تعود الى المميز

هل هو مجرور بكم (أى بالاضافة) أو بمن كما أوضح المؤلف في صدر المسألة .

قنصب لما فصل .

(١) واحتج الآخرون بقول الشاعر :

كم بجود مقرف نال الملى وكريم بخله قد وضعه

فجبر مع الفصل .

والجواب عن البيت من وجهين :

أحدهما : أن الرواية الصحيحة الرفع ، أو النصب ، وكلاهما قد

روى ، فالرفع على أنه خبر عن (كم) والنصب على التمييز ، ورواية الجبر

شاذة فلا تجعل أصلا . والثاني : هو من ضرورة الشمر والمالة فيه من وجهين

أحدهما أن الجبر بكم ولا يبقى مع الفصل (من) وتقدير (من) هنا غير سائغ لأنها

حذفت بعد (كم) لما تابعت عنها ، فإذا فصل بينهما بطلت النسيب به .

والله أعلم بالصواب .

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :

(إنما قلنا أنه يكون مخفوضا بدليل النقل والقباس أما النقل : فقد قال

الشاعر :

كم بجود البيت وأما القياس : فلأن خفض الاسم بعد كم

في الخبر بتقدير (من) لأنه إذا قلت كم رجل أكرمتكم امرأة أنتنت

كان التقدير فيه كم من رجل الخ) الانصاف ٣٠٣ ، ٣٠٤ ،

(٢) هذا البيت مختلف في نسبه فقد نسب إلى أنيس بن زعيم كما نسب إلى

عبد الله بن كرسز ، ونسب أيضا إلى أبي الأسود الدؤلي .

انظر كتاب سيبويه ٢٩٦/١ ، والمقتضب ٤١/٣ ، والأصول ٣٨٨/١

وشرح شواهد سيبويه لابن النحاس ٢٠٨ ، وشرحها لابن السيرافي ٤٤/٢

وابن يمين ١٣٢/٤ ، والانصاف ١٩٢ ، والهمع ٢٥٥/١ ، والدرر

٢١٢/١ ، والخزانة ١١٩/٣ ، والمعنى ٤٩٣/٤ ، والأشمونى ٨٢/٤

والرضى ٩٧/٢ .

٧٥ - مسألة [إضافة نيف العشرة اليها] *

لا يجوز إضافة نيف العشرة اليها كقولك : خمسة عشر .

وأجازه الكوفيون .

وجه القول الأول (١) : أن النيف وما بعده عبارة عن عدد واحد والمضاف

غير المضاف اليه : فلو أضفت خمسة الى عشرة فقلت : " قبضت خمسة عشر لم

تكن العشر مقبوضة ، وهذا يناقض الوضع لما هنا وفيه وجه آخر ، وهو أن المضاف

يتخصص بالمضاف اليه كقولك : غلام زيد ، والخمسة غير متخصصة بعشرة ، إذ

لا تراد حقيقة الخمسة على انفرادها ، والفعل المنسوب الى المضاف غير منسوب

الى المضاف اليه ، كقولك :

= وأصل الكلام : كم تعرف نال العلاء بوجود فصل بين كم وتمييزها ، ومع

ذلك جر التمييز ، وهذا على مذهب الكوفيين المحوزين للجبر بالفصل ،

ورده ابن الأنباري ، وأبو البقاء بأنه شاذ ، وأن الرواية الصحيحة (مقرف)

بالرفع أنظر الانصاف : ٣٠٧ ، ويروى (مقرف) بالرفع والنصب والجبر .

* ذكر هذه المسألة ابن الأنباري في كتاب الانصاف ص ٣٠٦ - ٣١٢ وهي

المسألة رقم (٤٢) وضوانها هناك : (هل تجوز إضافة النيف الى العشرة)

وأنظر شرح الأشموني : ٦٢٤ ، والتصريح ٢ : ٣٤٦

وخاشيه الصبان ٤ : ٥٧ ، والمهمع ٢ : ١٤٩ .

(١) هو مذهب البصريين

واحتج لهم ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

إنما قلنا انه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمان اسما واحدا فكما لا يجوز

أن يضاف الاسم الواحد بمعنى الى بعض فكذلك هاهنا ٠٠٠ الخ

(الانصاف / ٣١٠) .

جاءني غلام زيد فالحجى منسوب الى الغلام لا الى زيد ، والامر في العدد على خلاف ذلك .

(١) واحتج الآخرون بقول الشاعر : (٢)

كلف من غناه وشقوته بنت ثمان عشرة من حجتته
فأضاف ثمانى الى عشر ، ولأن الاسم الأول غير الثانى لأن معنى خمسة عشر خمسة وعشرة وما لذا سبيله يجوز أن يضاف .
والجواب عن البيت أنه لا يعرف قائله ، والثانى (٣) أنا لا نسلم أنه مضاف وإنما نزله منزلة اسم واحد ، وجعل الاعراب في آخره وذلك للضرورة ، وسوغ ذلك أنه أضاف البنت الى العدد فصرفها بالجملة ، وأما قياس لذا على بقية الأسماء فخطأ ، لأن الإضافة لها معنى ، وليس كل الأسماء يصح فيها ذلك المعنى ، ألا ترى أن المضمرات أسماء ولا يصح إضافتها ، كذا علمنا لا يصح إضافة النيف الى العشر كما ذكرنا . والله أعلم .

-
- (١) المراد بهم الكوفيون واحتج لهم ابن الأنبارى بمثل ما احتج لهم به المؤلف فقال : وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك عنهم وأورد البيت الذى أوردته المؤلف (الانصاف : ٣٠٩)
- (٢) البيت لنفيع بن طارث ورد بهذه الرواية في كثير من كتب النحو واللغة ورواه الجاحظ في كتاب الحيوان ٦ / ٤٦٣ مزدوجا مع بيت آخر هكذا :
طلق من غنائه وشقوته وقد رأيت غدجا في مشيته
وقد جلا الشيب عذارى لحيته بنت ثمان عشرة من حجتته
وانظر المخصص ١٤ / ٩٢ ، الانصاف ٧٠٩ / ٣ ، الخزانة ٣ / ١٥٠
والمبني ٤ / ٤٨٨ ، الاشموني ٤ / ٧٢ ، الهمع ٢ : ١٤٩
والتصريح ٢ : ٢٧٥ / والدرر ٢ / ٢٠٥ .
- (٣) ما بين القوسين صححه الناسخ على شامش الورقة .

٧٦ - مسألة [تعريف العدد المركب] *

تقول : (قبضت الخمسة عشر ، تدخل الألف واللام في الاسم الأول دون الثاني والثالث)

وقال الكوفيون : يجوز ادخالها في الثاني والثالث أيضا .

وجه القول الأول : أن الاسم المركب في حكم الاسم الواحد ، والاسم الواحد لا تدخل الألف واللام في نصفه ، لأن الألف واللام تدل على تصريف ما دخلنا عليه ، والتصريف في الاسم الثاني لا معنى له ، وإذا عرف الأول تصرف الجميع ، وكون الألف واللام زائده خلاف الأصل والحاصل أن الألف واللام في الاسم الثاني لا تخلو إما أن تفيد معناه وتو التصريف ، أو تكون زيادة محضة ، وكلاهما هنا باطل ، ولذلك لم يصح عنه في ذلك رواية .

* ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في الانصاف ٣١٢ - ٣١٢ - وهي المسألة

رقم (٤٣) وعنوانها هناك : (القول في تعريف العدد المركب وتمييزه)

وأنظر شرح الأشموني ٢٣٠ ، وحاشية الصبان ١٨٠/١ .

(١) هذا رأى البصريين واحتج لهم ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون

فاحتجوا بأن قالوا : (إنما قلنا أنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على

الاسم الأول لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد ،

فإذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بنى علامتى تصريف ٠٠ الخ)

الانصاف ٣١٣ .

(١) واحتج الآخرون : أن الألف واللام قد جاءت زائدة في مواضع كثيرة كالخارث والحباس ، وكقوله : (٢)

- خلع أم المصروع أسيرها -

وكما النسب في قول الشاعر : (٣)

- على قنه الحزى والنسر عندما -

أراد نسرا ، وهو في قوله تعالى : ((ولا يفتو ويصوق ونسرا)) ولأن عشرا

اسم نكرة فجاز دخول الألف واللام عليها كسائر الاسماء .

والجواب :

أما ما ينشد من الأشعار على هذا الوصف فكلها شاذ لا يقاس عليه

وقد دخلت الألف واللام على الفعل نحو : (اليجدع) (٥) و (اليقصم) (٥)

ولم يسوغ ذلك دخولها على فعل آخر كذلك ها هنا .

وأما دخول الألف واللام على (الدرهم) فبمعيد جدا لما يذكر في باب

التمييز (والله أعلم بالصواب)

(١) احتج لهم ابن الأنباري في الانصاف بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن

قالوا : لأنه صبح عن العرب ما يوافق مذعبتا ٠٠ الخ الانصاف / ٣١٣

(٢) تقدم هذا البيت في المسألة رقم ()

(٣) ومثل (النسر) (الحزى) في زيادة الألف واللام .

ومقبة البيت قوله : - أما ودما ما نزال كأنها -

وينسب هذا البيت إلى عمرو بن عبد الله وهو ثالث ثلاثة أشعدهما ابن الشجري

٣٤١ / ٢ ، وثانيهما بيت ينسب إلى حميد بن ثور ، وربما كانت الأبيات الثلاثة

له من تصديده الطويلة التي في أول ديوانه . كما أورد الأبيات الثلاثة ابن الأنباري

في الانصاف ص ٣١٨ دون نسبه .

والله اعلم بالصواب .

ابن الشجري ١٥٤ / ١ . واللسان في شائعه مواضع (قنن ، عزز ، نسر)

٧٧ - مسألة [إضافة العدد المركب الى مثله] *

يجوز أن تقول : هذا ثالث عشر وثلاثة عشر ؟ وهذا ثالث ثلاثة عشرة ٢٠

وقال الكوفيون : لا يجوز ذلك .

وحجة البصريين ^(١) أنه قد يصح ، والقياس يجوز استعمال ما ورد به السماع ،

واحتمل الآخرون : بأن ثالثا اسم فاعل ، واسم الفاعل مشتق هنا من ثلاثة ^(٢)

كما تقول : (هذا ثالث ثلاثة) ، و (ثالث اثنين) ، ولا يمكن أن يشتق

من المركب لأنه ليس فيه حروفها .

= والمعنى ٥٠٠/١ ، والخزانة ٢٤٠/٣ . والمندم : لها عدة معان

قال الأزهرى فى تهذيب اللغة ٣٥٣/٣ . (وقال بعضهم المندم دم

الفضال بلحا الأرتى يطبخان جميعا حتى ينمقد فتخضب الجوارى به) .

(٤) نوح آية ٢٢

(٥) انظر قول الشاعر :

يقول الخنفا دا بعثر المعجم ناطقا الى رينا صوت الحمار اليجدع

ويستغرم اليه يسوع من نافقائه ومن جمره بالشيخة اليتنصع

* ذكر ابن الانبارى هذه المسألة فى الانصاف ٣٢٢ ، وفى المسألة رقم (٤٤)

وضوانها هناك : (القول فى اضافة العدد المركب الى مثله) .

وانظر التصريح ٢٥٧/٢ ، وحلشيه الصبان ٦٤/٤

(١) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

انما قلنا ذلك لأن الأصل أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر وقد جاء

ذلك عن العرب فاذا ساعده النقل والقياس - وهو الأصل - وجب أن يكون

جائزا) . الانصاف / ٣٢٢ .

(٢) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا

أجمعنا على أنه لا يمكن أن يبنى من لفظ ثلاثة عشر فاعلى ، وانما يمكن

أن يبنى من لفظ العدد الثانى وهو العشر فذكر المشرع ثالث لا وجه له) .

الانصاف / ٣٢٢ .

والجواب : (١)

أنه يتقنى فى الاشتقاق أن نشترك من أحد الأسمين مثل أن نشترك ثالثاً
من ثلاثة ثم تضيف الى الاسم المشتق اللفظ الثانى التبيين (٢) : فقوله :
(ثالثاً من ثلاثة عشر) أى من الاسم الاول ثم تضيف الى عشر ليسين

• أن المصنى أحد ثلاثة عشر •

• والله اعلم بالصواب •

(١) رد لمن الانبارى على الكوفيين بقوله : وأما الجواب عن كلمات الكوفيين
أما قولهم انه لا يمكن أن يبنى منهما فاعلى ٠٠ قلنا : هذا هو الحجة
عليكم فانه لما لم يكن ان يبنى منهما ونى من أحدهما احتيج الى ذكر
الآخر ٠٠) الانصاف ٣٢٢ •

(٢) المقصود به التمييز كما يظهر من كلامه •

٧٨ - مسألة [النادى المفرد المصروف بين البناء والاعراب] *

النادى المفرد ^{المصروف} مبنى على الضم .

وقال بعض الكوفيين : هو مصرب مرفوع بخير تنوين .

وجه القول الأول : (١) ان الاسم مصرب منون قبل النداء ، غير منون بمصد

النداء . فسقوط التنوين حكم حادث ، والحكم الحادث لا بد له من سبب حادث

ولا حادث الا حرف النداء ، فوجب ان يضاف الحكم اليه ،

فان قيل : اكثر ما فى ايديكم انه غير منون فمن أين يدل على انه مبنى ؟

وهذا يقال : ان التنوين سقط للفرق بين ما هو مصرب بخير عامل وبين ما هو مصرب

بمامل .

قلنا : جوابه من وجهين :

أحدهما : انه لا مصرب الا وله عامل ، فالجبتأ عامله معنى كما ذكر فى مسائل

النبت (٢) والفاعل ونحوه مرفوع بمامل ظاهر لفظى .

* ذكر ابن الانبار هذه المسألة فى الانصاف ٣٢٣ - ٣٣٥ ، ونرى المسألة

رقم (٤٥) وضوانها هناك : (النادى المفرد المصرب أو مبنى) .

وانظر كتاب سيبويه ٣٠٣/١ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ ، والأصول

٤٠٢/١ ، وابن ينجي ١٢٧/١ ، والمقرب ١٧٦/١ ، والاشمونى

١٥٣/٣ ، والمهم ١٧٤/١ ، والتصريح ١٦٤/٢ ، وحاشية الصبان

١١٤/٣

(١) هذا هو مذنب البصريين ، واحتج لهم ابن الانبار بقوله (وأما البصريون

فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه مبنى وان كان يجب ان يكون فى الأصل

مصربا لأنه أشبه كات الخطاب وكاف الخطاب منه فكذلك ما أشبهها ١٠٠ الخ)

الانصاف / ٣٢٤ .

(٢) انظر المسألة رقم (٢٧) ، ومسألة رقم (٢٨) .

والجواب الثاني : أن كونه معربا يدل على تمكنه ، ومفارقته للفعل والتنوين ،
فالتنوين دخل لذلك ، فالتنوين أيضا له علة تابعة لكونه معربا ، وعلى ما ذهبوا
اليه لا يكون لسقوط التنوين عليه .

واحتج الآخرون^(١) : بأنه اسم معرب قبل النداء ولم يحدث بالنداء ما يوجب
البناء ، ألا ترى أن المضاف والمضاف له معربان مع وجود حرف النداء فكذلك
غير المضاف ، وإنما رفع لأن الأصل هو الرفع ولم يحدث ما يغيره عن الأصل ،
وسقط التنوين لما ذكرنا .
والجواب : (٢)

أن النداء علة صالحة للبناء على ما تذكره في المسألة الآتية ، ولا يصح
كونه مرفوعا بغير رافع ، لما في ذلك من ثبوت الحكم بغير علة والله أعلم بالصواب .

(١) هم الكوفيون ، واحتج لهم ابن الأنباري بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا
بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا
ناصب ، ولا خافض ، ووجدناه مفعولا في المعنى فلم نخفضه لئلا يشبهه
المضاف ، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف نرفعه بغير تنوين ليكن
بينه وبين ما هو مرفوع مرافق صحيح فرق ٠٠٠٠ الخ) الانصاف ٣٢٣

(٢) انظر رد ابن الأنباري على الكوفيين في الانصاف ٣٢٢

٧٩ - مسألة : [المنادى المفرد مبنى لوقوه موقع المبنى] *

المنادى المفرد مبنى لوقوه موقع المبنى .
وقال الفراء : بنى لأن أصل يا زيد يا زيدا^(١) ، وما قبل الألف ها هنا مفتوح
أبدا ، فلما حذفت الألف ضم ، كما أن المضاف اليه في (قبل) و (بعد)
لما حذفت ضم ، فتقبل : (من قبل ومن بعد)

والحاصل أن حركة الدال وقعت بين صوتين هما (يا) ، والألف فلما
حذفت الألف ضمت الدال ، لشبه الاسم بقبل ومعد .

وجه القول الأول : أن البناء ها هنا حادث ، ولا بد من سبب ، والذي
يتلخص أن سببه وقوه موقع المبنى ، والمبنى الذي يقع هذا موقعه/الكاف ، التي
هي حرف الخطاب أو الاسم المضمر المخاطب ، وإيهما كان فهو موجب للبناء .

* أنظر ثبت التعريعات في المسألة التي قبلها .

وقد ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في الانصاف ضمن المسألة رقم (٤٥)
وأفرد بها المؤلف لأنه يرى أن الخلاف فيها اختلفت جهته ، فالفراء يوافق
البصريين في بناءه ، ولكنهم يخالفهم في علة ذلك البناء ، فأفلسرد
مخالفة لهم في هذه المسألة .

(١) قال ابن الأنباري : (ومنهم من تمسك بأن قال : انما وجب أن يكون
مبنيا لأنه وقع موقع اسم الخطاب لأن الأصل في (يا زيد) يا إياك وما انت
..... الخ) الانصاف ٣٢٥

وقال الزجاجي في أماليه ص ٨٣ والقول عندى قول الخليل وأصحابه
ويتلخص ذلك أن الاسم المنادى المفرد العلم مبنى على الضم لمضارع
عند الخليل وابن عمرو وأصحابهما للأصوات وعند غيرهما لوقوه موقع المضمر
..... الخ)

بيانه : أن قولك : (يا زيد) زيد مخطوب مواجه والخطاب مصنى
والأصل في المعاني الحروف ، وذلك الحرف هو الكاف في نحو : (ذلك)
و (أولئك) ، و (إياك) ، و (رأيك) ، وإذا وقع الاسم موقع الحرف
بنى ، وإن كان واقعا موقع الاسم المضمرة فهو لغة أيضا . ألا ترى أن التقدير
في قولك : (يا زيد) يا أنت كما قال الشاعر (١)

يا أبجر بن طبعو يا أنتا أنت الذي طلقت عام جمعا
واحترج الفراء (٢) بانه إذا جاز أن يبنى الاسم لوقوع موقع المضمرة فهنا
من أجل الصوتين المكتفين له بطريق الأولى ، وبعد حذف الألف صار بمنزلة
قبل في حذف ما الأصل ثبوته .

(١) البيت لسالم بن دارة الخطفاني في أغلب مصادره

ونسبه العيني في شرح الشواهد الكبرى ٢٣٢/٤ ، وفي فرائد القلائد
٣١٥ إلى الأحوز ورد عليه البغدادي في الخزانة ٢٢٩/١ وللرجز
قصة ذكرها التبريزي في شرح الحماسة ٢٠٣/١ .
انظر البيت في نوادر أبي زيد ١٦٣ روايته هناك (يا مري بن واقع) وابن
الشجري في أماليه ٧٩/٢ (يا اقتره بن حابس) ، والاصاف ٣٢٥ ،
وابن يمش ١٢٧١ ، ١٣٠ ، والمقرب ١٧٦/١ ، والأشمونسي
١٣٥/٣ ، والمهمل ١٧٤/١ ، والتصريح ١٦٤/٢ وغير ذلك .

وانظر ملحقات ديوان الأحوز ٢١٦

(٢) قال ابن الأنباري (أما الفراء فتمسك بأن قال : الأصل في النداء أن
يقال : يا زيدا كالتدبيرة فيكون الاسم بنى صورتين مد يثنى وهما (يا)
في أول الاسم والألف في آخره ٠٠٠ الخ) الاصاف ٣٢٣/٠

والجواب : (١)

أما علة البناء فموجودة على ما ذكرنا قولهم : (أن البناء كان لشبهه
المنادى بـ (قبل) ، و (بعد) ومن حيث بنينا بنى ، وأكثر ما فيه
أن ما ذكره يصلح للبناء ، ولا ينفي صلاحية ما ذكرنا للبناء على أن ما ذكره
باطل بالمنادى المضاف ، وأن المندوب بنى قبل لحوق الألف ، وإنما فتح
من أجل الألف ، فإذا لم تكن بقى على ما كان عليه . والله أعلم بالصواب .

(١) رد ابن الانبارى على الفراء بقوله : (وأما قول الفراء أن الأصل فى

النداء أن يقال (يا زيدا) كالندبه فجرد دعوى تفقير الى دليل

..... الخ) الانصاف ٣٢٨ - ٣٣٥

٨٠ - مسألة [المامل في المنادى] *

المنادى المبني ، مبني لما ذكرناه وموضعه نصب . (١)

وقال بعض النحويين : هو مرفوع بنفسه (يا)

وقال آخرون : نصب موضعه بفعل محذوف لا يذكر لنياية (يا) عنه . (٢)

وجه القول الأول : أن موضعه نصب (يا) نفسها ، لوقوعها موقع

الفعل الذي هو : (أدعو) و (أنادي) . والدليل على ذلك أن (يا)

تشبه الفعل لأربعة أوجه :

أحدها : أن الكلام يتم بها والاسم ، وليس هذا شأن الحروف ولولا وقوعها

موقع الفعل لم تكن كذلك .

والثاني : أنهم أملوها ، والا مالة من أحكام الفعل .

* الخلاف في هذه المسألة ليس خلافا بين البصريين والكوفيين ولذلك لم

يذكرها ابن الجباري في الانصاف .

وانظرنا في كتاب سيمويه ١٤٧/١ ، ٣٠٣ ، والمقتضب ٢٠٢/٤

والأصول ٤٠٥/١ ، والمرتجل ١٩١ ، وأسرار العربية ٢٢٦ ، والتسهيل

١٧٩ ، وابن يعيش ٢٢٧/١ ، والرضي ١١٩/١ والأشموني ٣٥٩/٢ ،

والهمع ١٧١/١ .

(١) هذا هو مذهب سيمويه انظر كتابه ١٤٧/١ ، ٣٠٣ ، وطيه جمهور النحويين

واليه ذهب المبرد في المقتضب ٢٠٢/٤ ، وابن السراج في الأصول ٤٠٥/١

وابن الخشاب في المرتجل ١٩١ وابن مالك في التسهيل ١٧٩ وغير هؤلاء .

(٢) لعلها (منصوب) بدل مرفوع ، وقد ذكر السراي في الجنى الداني ص

٣٥٥ أنه نقل عن الكوفيين نصب المنادى بـ (يا) على أن (يا) واخواتها

أسماء أفعال تتحمل ضمير استكنا فيها . وإذا ثبت ذلك عنهم كانت

مسائلنا هذه من مسائل الخلاف بين الفريقين .

وقال السيوطي : وذهب بعضهم الى أن الناصب حرف النداء ثم اختلفوا

فقيل على سبيل النياية والمنفوخ عن الفعل فهو على هذا شبه بالمفعول ،

والثالث : أنهم علقوا بها حرف الجر في قوله : (يا زيد) وهذا حكم لفعل .

والرابع : أنهم نصبوا بها الحال فقالوا : (يا زيد راكبا) .

ولما اشبهت الفعل من هذه الوجوه نصبت ، ولذلك تنصب النكرة غير المقصوده ، والمضاف ، والمشابه له .

وأما من قال : العامل فيه فعل محذوف ، فاحتج بأن الأصل في العمل لفلا فاعال ، والحرف ينبه على ذلك الفعل لا أنه يعمل ، ألا ترى أن أدوات الشرط إذا حذف عنها الفعل أعربت بفعل محذوف دل عليه الحرف كذا ها هنا ، إلا أن الفرق بينهما أن العامل هنا لا يظهر لأنه لو ظهر لصار خبرا ، والمقصود هنا التنبيه لا الاختيار .

والجواب :

أن (يا) فيها معنى الفعل وزيادة ، وهو التنبيه فصارت كالفعل والزيادة ، فعند ذلك لا يقدر بعدها فعل لأنه يحير إلى التكرار والله أعلم بالصواب .

= لا مفعول به وعليه الفارسي وقيل على أن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى (أدعو) كأف بمعنى اتضجر ، وليس ثم فعل مقدر ، وذكر السيوطي أيضا أن بعضهم ذهب إلى أن التناصب للمنادي معنوي .
انظر السمع ١/ ١٧١

٨١ - مسألة [نداء المظلي بال]

لا يجوز دخول (يا) على ما فيه الألف واللام في الاختيار .

وأجازه الكوفيون :

وجه القول الأول : ^(١) أن الألف واللام ، لتعريف المصنوع و (يا) تعرف

بالقصد والخطاب ، ولا يجتمع على اسم واحد تعريضان ، لأن الفرع من

التعريف التخصيص ، وإزالة الاشتراك ^(٢) وهذا يحصل بواحد فلا يجوز

أن ينضم إليه آخر ، كما لا يجمع بنى حرفى استفهام أو نفى أو حرفى جر

فإن قيل : دعوى المنع باطلة بأميرين :

أحدهما : قوله : (مررت بالرجل الحسن الوجه) ، فقد جمعها عننا

بين الألف واللام والهاء وهما للتعريف .

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللبابة (٧٠) . كما ذكرها

ابن الأنباري في الانصاف ٣٣٥ - ٣٤٠ ، وهي المسألة رقم (٤٦) وعنوانها

هناك : (القول في نداء المظلي بال) .

وانظر كتاب سيبويه ٣١٠/١ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، واستقار أسماء الله

للزجاجي : ٢٩ ، والجمل له ص ١٦٢ ، وكتاب اللامات له : ص ٣٣ ، وابن

الشجري ١٨٦/٢ ، وأسرار المصنوع ٢٣٠ ، والمقرب ١٧٧/١ ، والرضى ١٣٢/١

والأشعري ١٥٤/٣ ، والمهجع ١٧٤/١ ، والتصريح ١٧٣/٢ .

(١) هذه حجة البصريين واحتج لهم ابن الأنباري في كتاب الانصاف بقوله :

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا انه لا يجوز ذلك لأن الألف

واللام تفيد التعريف ، و (يا) تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة

لا يجتمعان ٠٠٠٠٠ (الخ) الانصاف ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٢) ما بين القوسين غير واضح واجتهدت في تصويبه .

والثاني : نداء العلم كقولك : (يا زيد) فان زيدا علم مصرفة و (يا)
للتعريف .

والجواب : أما الحسن الوجه فكلام معدول عن أصله ، والتقدير مرت بزید
الحسن وجهه ، فلما حذف الضمير عرفه بالالف واللام ، ولم يسقطهما من الحسن ،
لأن الإضافة هنا غير محضة ، فأدخلت اللام لتعريف الحسن ، ومقتضى صورة
الإضافة ، وجرت (الالف واللام) هنا مجرى الذي ، ويجوز أن تجمع بينها وبين
الإضافة إذا كانت بمعنى الذي ، كقولك : (أنا الضاريه) أي الذي ضربه .

وأما نداء العلم نحو (يا زيد) فعنه جوابان :
أحدهما : أنه ينكر قبيل النداء حتى تدخل (يا) على نكره فتعرفها
ولا يمكن مثل ذلك في الألف واللام ، لأنها لفظ موضوع للتعريف ، ومعد وجود
اللفظ لا يمكن تقدير عدمه .

والجواب الثاني : أنه يبقى على تعريفه ، ودخول (يا) عليه تزيل الاشتراك
في العلم ، وذلك أن قولك : (جاء زيد) يتفق فيه اشتراك ولذلك صفته زيدا
يزيل عنه الاشتراك ، لا أصل التعريف .
(١)
واحتج الآخرون بالسماح والقياس :

(١) احتج ابن الأنباري للكونيين بقوله : (أما للكونيين فاحتجوا بأن قالوا :
الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم ، وأورد البيهقي الذين
أورد هما المؤلف ، ٠٠٠٠٠ ثم قال : والذي يدل على صحة ذلك أننا
أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء (يا الله أغفر لنا) والألف واللام
فيه زائدان فدل على صحة ما قلناه) الانصاف / ٣٣٦ ، ٣٣٧

أما السماع فمنه قول الشاعر : (١)

بحبك يالتي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود عني

وقال آخر : (٢)

فيا الفلان الذان فرا اياكما أن تكسانا شرا •

وأما القياس فمن ثلثه أوجه :

أحدهما : أن الألف واللام للتعريف فجاز دخول (يا) عليه كقولهم

(يا الله) •

والثاني : أن (يا) تدخل على المضاف الى معرفة ، مع أن الاسم الأول

معرفة بالاضافة ، فكذلك الألف واللام •

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت •

أنظره في كتاب سيبويه ٣١٠/١ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، واشتقاق أسماء

الله ٣٠ ، وكتاب اللغات ٣٤ ، وابن يعيش ٨/٢ وشرح بن عصفور

٦٧/٢ ، والانصاف ٣٣٦ ، والقريطي ٢٠٢/١ ، ٨٣/٥ ، واللسان

١٠٦/٢٠ والاشباه والنظائر : ٢١٦/١ ، ١٠٩/٣ ، والهمع ١٧٤/١

والدرر ١٥٢/١ ، والخزانة ٣٥٨/١ ويروى (من أجلك) ، و

(قديتك) يدل بحبك كما يروى (بخيله) بدل بميده ، و (بالوصل)

بدل بالود •

(٢) لم أقف على نسبة هذا البيت وهو في المقتضب ٢٤٣/٤ ، وابن الشجري

١٨٢/٢ ، والانصاف ٣٣٦ ، وأسرار العربيه ٢٣٠ ، واشتقاق أسماء الله •

٣٠ ، وكتاب اللغات ٣٤ ، وابن يعيش ٩٨٢/٢ ، والمقرب ١٧٧/١ ،

والرضي ١٣٢/١ والاشموني ١٤٥/٣ ، والهمع ١٧٤/١ ، والتصريح

١٧٣/٢ ، والميني ٢١٥/٤ والخزانة ٣٥٨/١ ، والدرر ١٥١/١ ،

ويروى (أن تكسانني) و (أن تعقبانا) بدل (تكساننا) •

والثالث : أن التصريف بحرف الندا غير حاصل به ألا ترى أنه تقول :
 (يا رجلا كلمني) فتناديه وهو نكرة فتنصبه ، ولو كانت (يا) للتصريف
 لم يجوز ذلك ، وإنما يتصرف بالقصد ، فالألف واللام تجرى مجرى القصد
 فكما يجتمع في قولك : (يا رجل) يا والقصد ، يجتمع هنا الألف واللام ،
 • • •

والجواب :

(١)
 أما الشعر فهو شاذ في شعر لا يحتاج به على الأصول المصهدة بل يكون
 ذلك من ضرورة الشعر ، ويجوز أن يكون إشارة إلى شخصين مصرفين باللام
 فهما بمنزلة العلمين • كما يجوز أن يسمى بما فيه الألف واللام مثله (المباس)
 فجرت الألف واللام مجرى التصريف بالعلمية ، وقد قيل التقدير :
 يا أيها الخالمان ، وهذا ليس بشيء ، إذ يجوز أن يقدر مثل ذلك فـ
 (يا الرجل) ولم يقل أحد به (٢)

(١) انظر رد ابن الانباري على الكوفيين في الانصاف : ٣٣٩ •
 وأورد الزجاجي في اشتقاق أسماء الله : ٣٠ اعتراض الجبرد على الشعر
 حيث يقول انه غلط من تأمله ٧ تقبل لفتة الجماعة وأنظر المقتضب ٢٤١/٤ ،
 ورد عليه ابن ولاد في الانتصار ص ٢٢٦ وقال الزجاجي في اللامات :
 وقد غلط بعض الشعراء فأدخلها على الذي لما رأى الألف واللام لا تفارقه •
 وقال : وهذه الأبيات من رواية الكوفيين ولم يروها البصريون وسبيلها
 في الشذوذ في سبيل ادخال بعضهم الألف واللام على النمل
 أنظر كتاب اللامات ص ٣٤ ، ٣٥ •
 (٢) غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها •

وأما القياس على قولهم : (يا الله) فلا يصح لثلاثة أوجه :
أحدها : أن الألف واللام ليست للتعريف ، لأن اسم الله تعالى
معرفة بنفسه لا بفراده سبحانه ، والألف واللام زائده .

والثاني : أنها عوض عن همزة (الهـ) لأن الأصل (الالهـ) ثم حذفت
الهمزة ، وبجعل اللام عوضا عنها وكما يجوز (يا الهـ) يجوز (يا اللهـ)
والوجه الثالث : أن ذلك من خصائص اسم الله ، ولذلك جاز قطع الهمزة وصلها ،
(١) وخصائصه كثيرة ، منها هذا ، ومنها زيادة الميم في آخره كقولك : (اللهم)
ولا يجوز في غيره ، ومنها دخول (تاء) القسم عليه كقولك : (تالله) ،
ومنها التثخيم ، ومنها الابدال كقولك : (ها الله) ، و (قاله) فجواز
ذلك لكثرة الاستعمال كذلك ها هنا ، وأما دخولها على المضاف فإذن تعريف
الإضافة غير تعريف الخطاب فجاز أن يجتمعا ، قولهم : (التعريف بالقصد
لا بيا) جوابه من وجهين :

أحدهما : أن (يا) والقصد مثلاً زمان في المنادى المبني فـ (يا) أجدر
جروء أداة التعريف ، وهذا إنما يحتاج إليه فيما لم يتمين والألف واللام تعين .
(ولكن إنما تدخل (يا) للتخصيص ، ودخولها على النكرة المبهمة تخصيص
والثاني : نسلم ذلك) (ولكل واحد) آمن الجنس مجهول ، وها هنا لا جهالة
لأن الألف واللام تخصص وتمين ، فلا حاجة إلى مخصص آخر (والله أعلم
بالصواب) .

(١) نقل السيوطي هذا النسب في الأشباه ٢٧٦/١ إلى قوله لكثرة الاستعمال

مع بعض التشخير السير وصرح بنقله عن التبيين .

(٢) في الأصل (تواحد) ولعله تحريف من الناسخ .

٨٦ - مسألة [اللهم] *

الميم المشددة في قولك : (اللهم) عوض عن (يا) في أول الاسم .
وقال الكوفيون : أصل الكلمة : (يا الله أمنا بخير) ^(١) فحذف الكاظم بعض
المنادى وبقى منه الميم المشددة ، ووصلت بالاسم المضادى .

^(٢)
وجه القول الأول : من أوجه :
أحدها : أنه لا يجمع بين (يا) والميم في الاختيار وتوفي الشعر

نادر ، وهذه اشارة الموضعية .

والثاني : أنه لو جاز ذلك في اسم الله لجاز في غيره ، ولم يبرجأئز

فصل أن ذلك من خصائص هذا الاسم .

* ذكر المؤلف هذه المسألة في اعراب القرآن .

كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٣٤١ - ٣٤٧ ، وهي المسألة رقم (٤٧)

ومضائها بناءً : (القول في الميم في اللهم عوض عن حرف النداء أم لا)

وأشار كتاب سيبويه ٣١٠/١ ، وصاحبي القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، والجمل

١٧٧ ، واشتقاق أسماء الله ٤٢ ، والزينة ١٥/٢ وابن الشجري ١٠٣/٢ ،

وأسرار الصربية ٢٣٣ ، والمقرب ٢٨٣/١ وابن يحيى ١٦/٢ ، والأشموني

١٤٦/٣ ، والمهمل ١٦٨/١ ، والتصريح ١٧٢/٢ ، وحاشية الصبان

١٧٦/٣ .

(١) هذا هو مذهب الكسائي وأصحابه كما يقول الزجاجي في الاشتقاق ٤٢

وقال في كتاب اللامات ٨٥ : (قال الفراء أصله يا الله أمنا بخير) .

وقال الفراء في معانيه بعد أن ذكر مذهب البصريين ونرى أنها كانت كلمة

ضم اليها (أم) يزيد يا الله أمنا بخير فكثر في الكلام فاختلطت (٠٠)

صاحبي القرآن ٢٠٣/١ .

والثالث : أنه يجوز أن تقول : (اللهم أما بخير) ، ولو كان كما قالوا لم يجوز
ولما جاز دل على ما قلناه .

والرابع : يجوز أن تقول : (اللهم الصن فلانا ، واخزه) وغير ذلك وهذا
مناقض لما قدره .

والخامس : أنهم خصوا بالنداء اجماعاً حتى أنهم لا يقولون : (غفر اللهم
لفلان) ، واختصاصه به دليل على أنهم أقاموا الميم مقام (يا) ، حتى كأنهم
قد صرحوا بها .

فان قيل : فما وجه المناسبة بين الميم و (يا) حتى تقام مقامها
قيل : لما كانت (يا) من حروف المد ، والميم فيها غنة تشبه المد ،
وكانت كل واحدة منهما حرفين ، جاز أن ينوب أحدهما عن الآخر ويدل على أنها
عوض أيضاً ، أنها في موضع غير العوض منه ، وهذا شأن الموض .

(٢) هذا هو مذهب سيويه وسائر البصريين ، واحتج لهم ابن الأنباري

بقوله :

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن أجمعنا أن الأصل

يا الله إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ووجدنا

الميم حرفين ، وإيا (حرفين ، ويستفاد من قولك (اللهم) ما يستفاد

من قولك : يا الله دلنا ذلك على أن الميم عوض من (يا) (الخ)

(١) واحتج الآخرون : بالسماع والقياس :

أما السماع فمنه قول الشاعر : (٢)

أني إذا ما حدثت المصا أقول يا اللهم يا للهما

وقال آخر : (٣)

وما عليك أن تقولى كلمصا سبحت واسترجعت يا للهما (٤)

أردت علينا شيخنا مسلما

والأصل أن لا يجمع المعوض والمعوض فهو أن حمله على ما ذكرنا صحيح ، والمعنى لا ينافيه ، والنداء

موضع تغيير فلم يتر مانع مما ذكرنا ، ولأن في قولك : (يا الله أمتا بخير)

زيادة معنى ، وتصريح بما هو المقصود من النداء ، فكان المصير إليه أولى .

قالوا : ولا يقال :

(ان فيما ادعيتوه حذفاً وتخيراً ، وهو في خلاف الأصل) .

(١) هم الكوفيون ، واحتج لهم ابن الأنباري بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا

بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه (يا الله أمتا بخير) إلا أنه

لما كثر في كلامهم وبغى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة ،

والحذف في كالم العرب لطلب الخفة كثير ٠٠٠٠٠ الانصاف ٣٤١/

(٢) ينسب هذا البيت إلى أمية بن أبي الصلت وإلى خراشة الهذلي

أنظر نوادر أبي زيد ١٦٥ ، والمقتضب ٢٤٢/٤ والمختضب ٢٣٨/٢

وابن السجري ١٠٣/٢ والمخصص ١٣٧/١ وابن يعيش ١٦/٢ ، والمغنى

٢١٣ ، والمغنى ٢١٦/٤ ، والخزانة ٣٨٥/١ ، والتصريح ١٧٢/٢

والهمع ١٦٨/١ ، والدرر ١٥٥/١ ، والاشمولي ١٤٦/٣ والانصاف

لأننا نقول : أما الحذف فكثير فنه قول الشاعر : (١)

— درس المنا بمقاله فابان —

أى درس المنازل ، وقالوا : (ويله) ، و (أيشى) أى وهل أمه ،

وأى شئ وكذلك (هلم) فبين جعلها اسما للفعل .

(٢) أما الشعر فلا يعرف قائله فلا يحتاج به ،

والثانى : أنه من مواضع الضرورة ، والدليل قولهم : (اللهم)

تزد على الكلمة شيئا آخر ، وكل ذلك ضرورة .

(٣) هذا الرجز لم أقف على نسبته الى شاعر بعينه مع شهرته فى كتب النحو
والدنه أنظر اللامات ٣٦ ، وصانئ القرآن ٢٠٣/١ ، والانصاف ٣٤٢ ،
والجمل ١٧٧ ، وايضاح شئ الفصل لابن الحاجب لوجه ١٦٥ ، وأسرار
الصريمه ٢٢٣ ، والزاهر ٣٤/١ ، والمقرب ٢٨٣/١ ، والقوطى ٥٣/٤ ،
والزينة ١٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٢٧/٢ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، والهمج
١٥٧/٢ ، والدرر ٢٢٠/٢ .

(٤) فى بعض مصادر البيت جاءت مفصولة هكذا (اللهم ما) أنظر الانصاف
مثلا ص ٣٤١

(١) هذا صدر بيت للسيد بن ريمه الحامرى أنظر ديوانه ص ١٣٨ وعجز البيت
قوله

— وثقا دمت بالحس فالسويان —

أنظره فى الخصائص ٨١/١ ، ٤٣٧/٢ ، والمحاسب ٨٠/١ وشرح شواهد
الشافيه ٣٩٧ ، والمينى ٢٤٦/٤ ، والتصريح ١٨٠/٢ ، والأشمونى
١٦١/٣ ، والهمج ١٥٦/٢ ، والدرر ٢٠٨/٢ ، وغير ذلك .

(٢) رد ابن الانبارى على الكوفيين ومما جاء فى رده قوله : (أما قولهم ان الأصل
يا الله أمنا بخير فخذوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال قلنا جواب هذا مسن
ثلاثة أوجه ٠٠٠ ورد على الشعر بقوله وهذا الشعر لا يعرف قائله فلا يكون

قولهم : (هو صحيح فى المعنى) جوابه من وجهين :

أحدهما : ليمر كذلك لما ذكرنا أنه يجوز أن يتبع بقوله (لعنه الله)

والثانى : أنه ليس بكل ما صح المعنى فيه جمل مكانه ، الا ترى أن

قوله : (ما قام زيد) هو نفي ، ولا يصح أن تنفيه مقام قوله :

أنفى قيام زيد ، وكذلك أدوات الاستفهام لا تقوم مقام الأفعال ، ولا الأفعال

تقوم مقامها ، أما الحذف فلا ننكر أنه قد جاء ولكنه على خلاف الأصل ، ثم أن

فى ذلك دعوى التحليل فى المركب ، والتركيب خلاف الأصل ، فذلك التحليل ،

لأن كل واحد منها خلاف الأصل •

والله أعلم بالصواب •

= فيه حجة على أنه - أن صح عن العرب - فنقول إنما جمع بينهما لضرورة

الشعر (٠٠٠) الانصاف / ٣٤٣ ، ٣٤٥

ورد الزباجى فى اشتقاق اسماء الله ٤٢ على الشعر بقوله قال البصريون

(وهذا شأن جدا لا يعمل عليه ولا يصرف قائله) •

٨٣ - مسألة [ترخيم المضاف] *

لا يجوز ترخيم المضاف المضاف .

وقال الكوفيون : هو جائز .

لنا ^(١) أن الترخيم من أحكام أواخر الاسم ، ولذلك لم يجوز ترخيم المضاف في نحو قولك : (يا غلام زيد) كما لا يجوز ذلك في أول الاسم ، وإنما سأل في الاسم الواحد لاستقلاله بنفسه ، ودلالة ما بقى على ما سقط ، يدل عليه أن المضاف إليه في حكم جسر الاسم ، والترخيم لا يكون في وسط الكلمة

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٧٢ ، ٧٣) .

كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف ٣٤٧ - ٣٥٦ ، وهي المسألة رقم (٤٨)

يفضونها هناك : (عل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه) .

وانظر كتاب سميويه ٣٣٢/١ ، والمقتضب ٢٦٠/٤ ، وأصول ابن السراج

٤٣٧/١ ، وابن الشجري ١٢٩/١ ، وابن يعين ٢٠/٢ ، والجمل ١٨٩ ،

والأهموني ١٥٠/٣ ، والتصريح ١٩٠/٢ .

(١) هذا هو مذهب البصريين ، واحتج لهم ابن الأنباري بقوله :

(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير

جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم وهي أن يكون الاسم منادى ، معرفه ،

زائدا على ثلاثة أحرف

ثم قال : لأنهم لا يرخمون في غير النداء الا ضرره (الخ)

الانصاف / ٣٤٩

وأما المضاف إليه فليس بضادى ، والترخيم مخصص بالمنادى ، لأن
ما أبقى يدل على ما ألقى ،

(١) واحتج الآخرون بالسماح والقياس ، فمن السماع قول الشاعر :
(٢)

خذ وحظكم يا آل عكرم واحفظوا أوأصرنا والرحم بالنبيب بذكر

فحذف الهاء من المضاف إليه ، وقال آخر : (٣)

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعو داعى ميتية قيجيب

وقال آخر : (٤)

وهذا رداعى عنده يستعيره ليسلبنى نوى أعام بن حنظل

وأراد (حنظله)

(١) المراد بهم الكوفيون ، واحتج لهم ابن الأنبارى بقوله : (أما الكوفيون

فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء

في استعمالهم كثير ٠٠٠ الخ) (الانصاف : ٣٤٧

(٢) البيت لزهير بن أبى سلمى من قصيده قالها لبنى سليم ، وقد بلغه أنهم

أرادوا الاغاره على غطفان انظر ديوانه ٢١٤ .

وعكره : هو عكره بن خصفة بن قيس فهاش بن مضر .

والأواصر : جمع أصره وهى القرابه .

أنظر البيت فى الكتاب ٣٤٣/١ ، وشرح أبياته لابن النحاس ٢٣٧ ،

وشرحها لابن السيرافى ٣١٣/٢ ، والانصاف ٣٤٧ ، وابن الشجرى

٢٢٦/١ ، وابن يمين ٢٠/٢ ، والخزانة ٣٧٣/١ والعنى ٢٩٠/٤

وغير ذلك .

(٣) لم أقت على نسبة لهذا البيت وتجده فى ابن الشجرى ١٢٩/١ ، والانصاف

٣٤٨ ، وابن يمين ٢٠/٢ ، والعنى ٢٨٧/٤ والخزانة ٣٧٧/١

والنصريح ١٨٤/٢ ،

وأما القياس : فهو أن المضاف اليه كزيادة في المضاف ، وحذف الزيادة من المفرد جائز ، وكذلك ما هنا ، ألا ترى أن قولك نى ترخيم (زيدون) (يا زيد أقبل) فتحذف الزيادتين ، وكذلك (طائفي) وانت تريد (طائفه) ، يدل عليه أن المضاف اليه بمنزلة التنوين وكما يحذف التنوين في النداء ، كذلك المضاف اليه .
(١)
والجواب :

أما الشعر فمن الضرورة ، وقد يجوز الترخيم في غير النداء ضرورة ،
وأما المضاف اليه فلا يتعدى اليه حكم النداء ، ولذلك لا يبنى بل هو بقاء على الاعراب ، ولو تعدى اليه لبنى ، والله أعلم بالصواب .

(٤) البيت للأسود بن يعفر تجده في نوادر أبي زيد ١٥٩ ، والكتاب ٣٣٢/١ ، وشرح شواهد لابن النحاس ٢٣٠ ، وشرحها لابن السيرافي ٣١٤/٢ ، والجمل ١٨٩ ، وابن الشجرى ١٢٧/١ ، والآلى للبكرى ٩٣٥ ، والتصريح ١٩٠/٢ ، والمخصص ١٩٥/١٢ ، وديوانه ٥٦ ، وينسب الى أعشى نهشل في الصبح الضيف من ٣٠٦ ، وروايته في ديوان الاسود/ وألقى سلاحه كاملاً فاستعاره ليسلبنى نفسى أعلم بن حنظل ورواية سيويه (نفسى ، أمال) ومثله رواية أبي زيد ، ورواه النحاس في شرح أبيات سيويه (عزى) بدل من ثوى ومثله ابن السيرافي فى شرحها أيضا .

(١) رد ابن الانبارى على الكوفيين بقوله : وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما ما استشهد ما به من الأبيات فلا حجة فيه لأنه محمول عندنا على حذف التاء لضرورة الشعر والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء .
٠٠٠ الخ الانصاف ٣٥٢/ — ٣٥٦

٨٤ - مسألة [ترخيم الثلاثي] *

لا يجوز أن يرخم الثلاثي مطلقا .

وقال الكوفيون : يجوز .

وقال بعضهم : يجوز إذا كان الحرف الثاني متحركا .

وجه القول الأول^(١) : أن الترخيم تخفيف ، ولا أخف من الاسم الثلاثي ،

وبعد المدة أقل الأصول ، فالحذف منها يجحف بها ، ويتأيد ذلك

بأن الثاني لو كان ساكنا لم يجز الترخيم ، فكذلك إذا كان متحركا .

فإن قيل : حركة الأوسط بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أنه تصرف

(هنا) ولا تصرف (سقر) كما لا تصرف الرباعي .

قيل : حركة الأوسط لا تؤثر في المذكر حتى لو سميت رجلا .

* انظر ثبت التعريفات في المسألة السابقة وانظر الانصاف ٣٥٦ - ٣٦١
المسألة رقم (٤٩) وضوانها هناك : (هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي)

(١) احتج ابن الأنباري للبصريين في الانصاف بقوله : (وأما البصريون

فاعتجبوا بأن قالوا : (الدليل على أنه لا يجوز ترخيجه ، وذلك أننا

أجمعنا على أن الترخيم في عرف النحويين إنما هو حذف دخل في

الاسم المنادى إذا تشرت حروفه طلبا للتخفيف ، وإذا كان الترخيم

إنما وضع في الأصل لهذا المعنى فهذا في محل الخلاف لا حاجة بنا

إليه ، لأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة فلا يحتمل الحذف ٠٠٠٠ (الخ)

الانصاف / ٣٥٦

ووافق البصريين الكسائي أنظر الانصاف ٣٥٧

ب (قدم) لم يمتنع صرفه البتة ، بخلاف ما اذا سميت به مؤنثا ، فانه تمنعه
~~فلم يمتنع صرفه البتة ، بخلاف ما اذا سميت به مؤنثا ، فانه تمنعه~~
 فان الحركة غير مستقلة بالمنع بل بضميمة تأنيث المسمى فالحركة وحدها غير مانعة ،
 وها هنا الحركة مطلقه .

(١) واحتج الآخرون : بأن الترخيم دخل الكلام تخفيفا ، فينبغي أن يجوز
 في الجميع ، ولا فرق في ذلك بين الثلاثي والرباعي ، ألا ترى أن المنقوص
 يجوز حذف يائه في الوقف ، ثلاثيا أو أكثر ، نحو (عم) ، (وشيج) و
 (قاض) وليس كذلك اذا سكن ما قبل الياء نحو (ظبي) فان الياء لا تحذف
 في الوقف ، لما سكن ما قبلها .

والجواب : أنا قد بينا أن التخفيف فيما كان مستقلا ، والثلاثي لا ثقل
 فيه ، فلا حاجة الى التخفيف ، فتخفيفه يلحقه بالحروف ، وذلك تابعا

(١) قال المؤلف في اللباب : لونه (٧٢) واحتج الآخرون بأن فسى
 الأسماء المصرية ما عو على حرفين نحو (يد) و (دم) ، و (غد)
 واحتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله :

(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما يجوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة
 أحرف اذا كان أو وسطه متحركا لأن في الأسماء ما يملأه ويضاهيه
 نحو يد ، ودم ٠٠٠٠٠ الانصاف / ٣٥٧ .

وأنظرده عن ذلك في ص ٣٥٩ - ٣٦٠

أصالة الاسم ، ولا يقال :

إن في الأسماء المصرية ما هو على حرفين نحو : (يد) ، و (دم)
و (لود) لأننا نقول : ما هو على حرفين ليس بأصل (١) ، بل قد حذف
منه ما يكمله أصلا ، فالأصل في (يد) يدو ، وفي (لود) لودن ،
فاذا حذف منه فقد دخله الوهن ، فلا يبقى أصلا يقاس عليه .

و أما حذف الياء من المنقوص فذاك شئ أوجب الثقل ، وذلك أن قبل
الياء كسرة ، والياء مستثقلة ، وحركتها تستثقل ، ولكثرة المستثقلات
هنا ساغ الحذف في الوقف ، وليس كذلك في نحو : (عمرو) و (رجل) ،
فانه لم يجتمع فيه وجوه الثقل حتى يخفف آخرها .
والله أعلم بالصواب .

(١) قال المؤلف في الباب لوجه (٧٢) .

(والجواب أن تلك الأسماء محذوفه اللامات اعتبارا فلا يقاس

عليها الخ) .

٨٥ - مسألة [ترخيم الرباعي]

- (١) يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا .
 وقال الكوفيون : اذا كان قبل الطرف ساكنا حذف الثالث والرابع (٢) نحو
 (قمطر) ، و (برثن) يبقى (قم) ، و (ابر) .
 وجه القول الأول : (٣) أن الرباعي زائد على الأصل الأول فجاز ترخيمه
 بحذف حرف واحد ، كما لو كان الثالث متحركا ، ومثاله :
 انه اذا حذفت الراء من (قمطر) والنون من (برثن) كان الثاني مساويا
 للأول في الأصول ، فحذف حرف يبقيه على غير أصل ، فهتبع كالمسألة التي
 قبلها .
 واحتج الآخرون (٤) بأن الحرف الرابع اذا حذف وحده كان الباقي
 (ساكنا) وذلك حكم الحروف ولا نظير له في الأسماء المصرية ، وانما يبقى

* أنظر ثبت تحريكات المسألة (٨٣) .

- وأنظر الانصاف : ٣٦١ - ٣٦٢ المسألة رقم (٥٠) .
 وضوانها هناك (ترخيم الرباعي الذي ثلث ساكن) .
 (١) نقل السيوطي نصا من هذه المسألة في كتابه الاشياء والنظائر ٢٥٧/١
 ولكن هذا النص جاء مضطربا فنقل من بداية المسألة الى قوله (مطلقا)
 ثم قال بعد ذلك : (ومنعه الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكنا فانه
 اذا حذف وحده كان الباقي ساكنا . ثم وصل هذا النص بنص
 متفرقة من المسألة زاد فيها ونقص ، وتصرف دون أن يشير الى ذلك
 (٢) نسبة المؤلف في كتاب اللباب لوجه (٧٢) الى الفراء وحده
 (٣) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله (٠٠٠) الدليل على أن الترخيم
 يكون في هذه الاسماء بحذف حرف واحد انا نقول أجمعنا على أن حركة
 الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من
 ضم وفتح وكسر ٠٠٠٠ الخ) الانصاف ٣٦١

مثل (من) و (كم) ، وذلك انتهاك للأصول وإذا حذف (الثالث)

بقى الثاني متحركا والحركة من أحكام الاسماء .

والجواب عنه ما تقدم ، وأما بقائه ساكنا فليس بمانع لأن^(٢) كونه

آخرًا بعد الترخيم لا يشبه حاله قبله ، ألا ترى أن ترخيم^(٢) (حارث)

يصيره الى بناء لا نظير له فحار فاع ، ولا نظير له^(٣) في الأصول ، ومع

ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال^(٣) لأن الترخيم عارض فلا اعتداد به

في هذا المعنى ، وأما إذا رخم جاز أن يحرك فتقول : (يا ققط) ، وعند

ذلك يخرج^(٢) من شبه الأدوات . والله أعلم بالصواب .

(٤) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله (٠٠٠) إنما قلنا انه يرخم بحذف

حرفين وذلك أن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقي آخرها

ساكنا فلو قلنا انه لا يحذف لأدى ذلك الى أن يشابه الأدوات ٠٠ الخ (

الانصاف ٣٦١

(١) أنظر رد ابن الأنباري في الانصاف ص ٣٦٢

(٢) كلمات غير واضحة واجتهدت في تصويبها .

(٣) كلمات غير واضحة مصححه من الاشياء والنظائر للسيوطي .

(الفهارس العامة)

- ١- فهرس الآيات القرآنية
- ٢- فهرس الشواهد الشعرية
- ٣- فهرس المراجع
- ٤- فهرس الموضوعات

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
وقد كان فريق منهم يسممون كلام الله . . الآية	البقرة	٢٥	٥
فأينما تولوا فثم وجه الله	البقرة	١١٥	١٣٠
لئلا يكون للناس عليكم حجة	البقرة	١٥٠	٣٤٧
كتب عليكم الصيام	البقرة	١٧٣	٣١١
وأتموا الصيام الى الليل	البقرة	١٨٧	٣٤٨
لا رفث ولا فسوق	البقرة	١٩٧	٢٧٨
فاذا أنقضتم من عرفات	البقرة	١٩٨	
لا بيع فيه ولا خلة	البقرة	٢٥٤	٢٧٨
فنعما هي	البقرة	٢٧١	٢٠٥
من أنصاري الى الله	آل عمران (٥٢) والصف ١٤	١٤	٣٤٧
فبما رحمة من الله	آل عمران	١٥٩	٣٣٤
كتاب الله عليكم	النساء	٢٤	٣٠٩
يأليتنى كنت معهم	النساء	٧٣	١٩٩
كفى بالله شهيدا	النساء	٧٩	٢٥٥
أينما تكونوا يدرككم الموت	النساء	٨٧	١٣٠
أوجادكم حصرت صدورهم	النساء	٩٠	٣٢٨
الم تكن أرا الله واسعه	النساء	٩٧	٢٣٥
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم	النساء	١٤٨	٣٤٧
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله	النساء	١٨٦	١٦١
وأيدكم الى المرافق	المائدة	٦	٣٤٧

٣٣٤٢٠٤	١٣	المائدة	فيما نقضهم ميثاقهم
٢٧٨	٦٩	المائدة	ان الذين آمنوا ٠٠٠ الآية
٢٤٥	١١٩	المائدة	هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
٢٠٥	٣٤	الأنعام	سلام عليكم
٢٠٠	٩٣	الأنعام	والملائكة باسطوا أيديهم - أخرجوا
٨	١١٥	الأنعام	وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا
٢١٠	١٢٤	الأنعام	الله أعلم حيث يجعل رسالته
	١٤٨	الأنعام	ما أشركنا ولا آبائنا
٣٠٠٦٤	٦	التوبة	وان أحد من المشركين استجارك
٨	٤٠	التوبة	كلمة الذين كفروا السفلى
	١	هود	من لدن حكيم
٢٤٤٤١٥٤	٨	هود	الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
٣٦١	٦٦	هود	من حذى يومئذ
٣٣٢	١٠٨	هود	فأما الذين سعدوا ففى الجنة
٢٨١	١١١	هود	وان كلا لما ليوفينهم
	٤٠	يوسف	ما تمجدون من دون الله
٣٥٥	٥١	يوسف	الا أسماء سميتوهما
٧	٨٢	يوسف	حاش لله
			وأسأل القرية
٢٠٠	٢٣٤٢٢	الرعد	والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم
٢١٥	٢	الحجر	ربما يود الذين كفروا
١٣٠	١١٠	الاسراء	أياما تدعو فله الاسماء الحسنى
٨	٥	الكهف	كبرت كلمة تخرج من أفواههم

٧	٧٧	الكهف	جدار يريد أن ينقض
١٦١	٩٦	الكهف	أتوني أفرغ عليه قطر
٨٧	١٠	طه	أواجد على النار هدى
٣٢٤ و ١٥٦	٧٦	طه	فأوجس في نفسه خيفة موسى
١٥٠	١١٨ و ١١٩	طه	ان لك أن لا تجوع فيها ولا نمري { وأنك لا تضما }
١٨٦	٨٨	الأنبياء	وكذلك نجى المؤمنين
١٩٩	٢٨	الفرقان	يا ليتنى لم أأخذ فلانا خليلا
٣٢٩	٨٧	النمل	{ يوم ينفخ في الصور ففزع من فسى السموات . }
٣٦١	٨٩	النمل	وهم من فزع يومئذ
٣٥٧ و ٢٩٠	١٣٤	النمل	قل عسى أن يكون ردف لكم
٣٢٩	١٥	القصص	فوجد فيها رجلين يقتتلان
١٨٢	٥٣	الاحزاب	الى طعام غير ناظرين انما
٢٧٨	٦٥	الاحزاب	ان الله وملائكته يصلون على النبي
١٥٤	٤٠	سبا	أهو لا اياكم كانوا يعبدون
١٩٩	٢٦	يس	يا ليت قومي يعلمون
٢٩٧	٤٧	الصافات	لا فيها غول
٣٦٦	٥٥	الصافات	فاطلع قرآه في سواء الجحيم
١٤٧	١٤٣	الصافات	فلولا أنه كان من المسبحين
١٦٨	٣٢	ص	حتى توارت بالحجاب
٢٢١	٢٨ و ٢٧	الزمر	{ ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون قرآنا عربيا }

٣٣٣	٧٤	الزخرف	ان المجرمين فى عذاب جهنم خالدون
٢٤٠	٣٢	الجانثه	ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
٢٤٠	٣٢	الجانثه	ان نظن الا ظنا
٢٢٢	١٩	الاحقاف	ولكل درجات مما عملوا
٥	١٥	الفتح	يريدون ان يبدلوا كلام الله
٣٣٣	١٦ و ١٥	الذاريات	ان المتقين فى جنات وهمون آخذين
٣٦١	٢٣	الذاريات	انه لحق مثل ما انكم تنطقون
٢١٠	٣٠	النجم	ان ريك هو اعلم بمن ضل عن سبيله
١٦٨	٢٦	الرحمن	كل من عليها فان
٣٣٤ و ٣٣٣	١٧	الحشر	فكان عاقبتهم انهما فى النار خالدين فيها
٣٦٦	١	المتحنه	فقد ضل سواء السبيل
١٦٠	١٩	الحاقه	ها هم افروا كتابه
٣٨٠	٢٢	نوح	ولا يغوث ويغوث ونسرا
٣٠٠	١	الانشاق	اذا السماء انشقت
٢٠٣	١	التطيف	ويل للمطففين
١٥١	١١	البلد	فلا اقتحم العقبه
٢٠١	٥	الضحى	ولسوف يمحيطك ريك فترضى

٢- فهرس الشعر

رقم الصفحة أول البيت قافيته بحرته الشاعر

قافية الألف المقصورة

٧٤	على مثل أصحاب	بكاء	طويل	متم بن نهره البروى
٦٨	انك يا بن جعفر	لقتى	رجز	الشماع بن صرار
"	رب ضيف	سرى	"	" " "
"	صاهف	اشتبهى	"	" " "
"	ان الحديث	القرى	"	" " "

قافية الهمزة

٣٧٤	إذا عاش الفتى	الفتاء	وافر	ربيع بن ضبع القرارى
-----	---------------	--------	------	---------------------

قافية الباء

١٦٥	ولما أن تحمل	الشرابا	وافر	—
١٨٧	فلو ولدت	الكلابا	"	جرب—
٢٠٠	والله ما ليلى	حانبه	رجز	—
٣٣٨	أنهجر سلمى	تطيب	طويل	المخيل السمدى
٤٠١	أبا عرو	يجيب	طويل	—
٢٧٣	ان من لام	الخطوب	الخفيف	الأعشى
١٦٣	وكفنا	مذهب	طويل	طفيل الفنىوى
٢٨٣	كان ورید	حلب	رجز	رؤى—

قافية التاء

٣٨٦	يا أبجر بن مرة	اننا	رجز	سالم بن داره
-----	----------------	------	-----	--------------

٣٨٦	سالم بن داره	رجز	جمعنا	أنت الذى
١٧٢	—	واقر	الكماة	ترى أربافهم
١٢١	عبد الله بن قيس الرقيات	خفيف	الطلحان	رحم الله
٣٧٨	لنفيح بن طارق	رجز	وشفونه	كلف من
٣٧٨	“ “ “	رجز	حجته	بنت ثمان

قافية الجيم

٣٥٧	النايفه الجعدى	رجز	الفج	نضرب بالسيف
-----	----------------	-----	------	-------------

قافية الحاء

٢٨٠	أبو ذئب الهذلى	بسيط	صبيح	ورد جازهم
١٥٢	مالك بن خالد الهذلى	واقر	قماح	فتى ما ابن

قافية الخاء

٢١٦	طرفه بن العبد	بسيط	طباخ	إذا الرجال شتوا
-----	---------------	------	------	-----------------

قافية الدال

٢٣٠	للمعلوط بن بدل القرصى	طويل	يزيد	ورج الفتى
٢٨٨	—	طويل	لكميد	يلوموننى
١٩٨	—	طويل	والمقد	ألا يا اسلمى
١٥٣	الفرزدق	طويل	الاباعد	بنوما
١٤٨	الجميح الظفرى	بسيط	السود	قالت أميمه
١٤٨	“ “	بسيط	لمحدود	لا در درك
٣٣٥	النايفه الذبياني	بسيط	من أحد	ولا أرى

١٩٧	ها ان تاغذره	البلد	بسيط	التابعه الذبياني
				<u>قافية السرا</u>
٢٠٠	مالك	وحجر	رجز	—
٢٠٠	وغير كيدا	الوتر	رجز	—
٢٠٠	ترسى	البشر	رجز	—
٢٣١	حراجيع ما ينفك	قفرا	طويل	ذو الرمه
٢٦٩	لا تتركنى	شطيرا	رجز	رؤسه
٢٦٩	انى اذن	اطيرا	رجز	رؤسه
٣٩٢	فيا الفلامان	مزا	رجز	—
٣٩٢	ايا كما	شرا	رجز	—
٢٠٢	واننى حيثما	فانظورد	طويل	
٤٠١	خذو حظكم	بذكر	طويل	زهير بن ابى سلى
٣٤٠	مثل المنافذ	هجر	بسيط	الأخطل
٢٧٣	فلو كنت	المشافر	طويل	الفرزدق
١٩٩	يالمنة الله	حبار	بسيط	—
٢١٢	ياما اميلح	السمر	بسيط	المرجى
٣٨٠ و ٢١٠	خلص	أسيرها	رجز	أبو النجم المجلى
٣٨٠ و ٢١٠	حراس	على قصورها	“ “ “	“ “ “

قافية السنين

٢٠٩	أكر وأحى	الفوانسا	طويل	المباس بن مرداس
٣٥١	خلا أن القماق	شوس	واقر	لابى زبيد

٣٥٢	حسيس	واقر	لابى زبيد	الى أن عرسو
٢٣٤	المتعاس	طويل	هذلول بن كعب	تقول ودقت

قافية الضاد

٢١٦	الفضاض	رجز	رؤيه	جاريه
٢١٦	بالإماض	“	“	تقطع
٢١٦	اباض	“	“	أبيض

قافية الممين

٣٧٦	وضعه	رجز	انيس بن زعيم	كم بجود
-----	------	-----	--------------	---------

قافية الفاء

٢٧١	رادف	طويل	أوس بن حجر	تواهن
٢٧٢ و ٢٧٩	مختلف	منسج	عمرو بن امرئ القيس	نحن بما عندنا
٢٠٢	الصيارف	بسيط	الفرزدق	تنفى بداها

قافية القاف

٣٢٤	خلفا	بسيط	زهير بن أبي سلمى	من يلقى يوما
١٧٢	سخلق	طويل	الأعشى	وان امرأ
١٧٢	الموفق	طويل	الأعشى	لمحقوقه
٢٧٩	شفاق	واقر	بشر بن أبي خازم	والا فاعلموا

قافية الكاف

٣٦٦	لسوائكا	طويل	الأعشى	تجانف
٣٠٩	دونكا	رجز	—	أيها المانح

٣٠٩	_____	رجز	يحمدونكا	انى رأيت
				قافية السلام
٧٤		واقر	تبالا	محمد نقد
١٦٥		المرار الأسدى	سؤالا	فرد على الفواد
١٦٥		“ “	الحدالا	وقد نفى بها
٢٠٩	_____	منسرح	الصهيلا	وقد اعتدى
٢٨٣		جنوب	شمالا	وقد علم الصبية
٢٨٣		جنوب	شمالا	بانك
٢٨٩	_____	طويل	بقولها	لهنك
٣٧٤		القطامى	احتمل	كم نالى
٢١٣		جندح المرى	صول	ما أقدر الله
١٦٥		امرى القيس	من المال	فلوان ما أسمى
٢٠٢		امرو القيس	ولا صال	لنامو
٢٧٢		عدى بن زيد	بالى	فليت دفعت
٣٥٣	_____	طويل	من عدل	فلا أهل
٢٩٠		النجاشى	ذا فضل	فلست بآتية
٤٠١		الا سود بن يحفر	حنظل	وهذا ردائى
١٦٦		عمر بن ابى ربيعه	اسحل	اذا هى لم تستك
١٤٧		أبو ذؤب	شغلى	الا زعت اسماء
٢٠٨	_____	بسيط	حمال	الا فتى من بنى
٣٦٣		أبو قيس	أوقال	لم يمنح الشرب
٢٢١		ليبد	الدخال	فارسلها

قافية الميم

١٥٦	المثقب المبدى	رمل	الحكم	مثلا يضربه
٨٨	الأعشى	متقارب	عصم	الى المرء قيس
٣٨٠	عمرو بن عبد الحق	طويل	عندما	أما دماء
٣٩٧	امين بن ابى الصلت	رجز	الما	انى ادنا
٣٩٧	“ “ “ “	“	يا للهما	أقول
٣٩٧	—	“	كلما	وما عليك
٣٩٧	—	“	يا للهما ما	سبحت
٣٩٧	—	“	سلما	أردد عليه منا
١١٧	الاحوص	الوافر	السلام	سلام الله
٨٨	أعرايبه	رجز	الطعيم	بنى ان البر
٣٥٣	الجميع الأسدى		قدم	جاشى أبى
٣٥٣	الجميع الأسدى		الشم	عمرو بن عبد الله
١٦٣	الفرزدق	طويل	وناشم	ولكن نصفاً
١٩٨	—	طويل	تكلمى	ألا يا اسلمى
٢٠٩	الناخه الذبيانى	وافر	الحرام	فان يهلك
٢٠٩	الناخه الذبيانى	وافر	سنام	ونأخذ

قافية النون

٣٦٦	المرار الاسدى	طويل	سوائنا	ولا ينطق الفحشاء
٢٠١	فريط بن أنيف المنبرى	بسيط	لانا	اذا لقام بنصرى
٣٣٥	فروة بن مسيلك	وافر	آخرينا	فما ان طينا
٢٢٦	أبو الأسود	طويل	بمكانها	دع الخمر

٢٢٦	أبو الأسود	طويل	بلبانها	فالا يكتسها
٣٩٨	لبيد بن ربيعة	كامل	قالهمان	درس المنا
١٥٤	الشماع	واقر	الظنون	كلا يوصى
٣٩٢	_____	واقر	بالود عنى	بحبك
٢٨٢	_____	هنق	حقان	وصدر شرق
٦	_____	رجز	فطنى	أمتلاء
٦	_____	رجز	بطنى	رديد

قافيه الواو

٢٧٣	يزيد بن أبى الماص	طويل	مرتوى	ألبت كافا
-----	-------------------	------	-------	-----------

قافيه الياء

٣٥٠	المجاج	رجز	طورى	ولده
٣٥٠	المجاج	رجز	انسى	ولا خلا

فهرس المصادر والمراجع

(١) المخطوطات :

- ١- الاشباه والنظائر فى النحو لجلال الدين السيوطى - مخطوطه مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت فى المدينه المنوره (١ نحو)
- ٢- اعراب الحديث لابی البقاء المکبرى دار الكتب المصریه رقم (٢١٢٥) .
- ٣- اعراب القرآن للسفاسى (المجید فى اعراب القرآن المجید) مكتبة كلية الشريعة والدراسات الاسلاميه بمكة (المكتبة المركزيه) رقم (١٠٢٥ ١٠٢٦٤)
- ٤- اعراب القرآن للمکبرى (البيان فى اعراب القرآن) مخطوطه مكتبه الحرم المکى رقم (٧٢) علوم القرآن .
- ٥- اعراب القرآن للسبىن الحلبي (الدرر المصون) مكتبة مکه رقم (١ علوم القرآن)
- ٦- الايضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب مكتبه الحرم المکى رقم (٣٨) نحو
- ٧- شرح التسهيل للدماينى (تمليق الفرائد فى شرح تسهيل الفوائد مكتبه الحرم المکى رقم (١٢٨) نحو
- ٨- شرح لامين العرب للمکبرى مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت رقم
- ٩- شرح اللمع للمکبرى مخطوطه خدابخشى مصورة فى معهد احياء المخطوطات تحت الرقم (٣١٩) نحو .
- ١٠- شرح مقامات الحريرى مصورة فى معهد احياء المخطوطات تحت الرقم (٥٦٠) أدب
- ١١- (ب) ونسخه مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت رقم (٢٧٨) أدب طبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شهبه الأسدى . عن مخطوطه مكتبه الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة بغداد .

- ١٢- كتاب اللباب للمكبرى الأزهرية رقم ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو ٢٠٩.
- ١٣- المحصل شرح الفصل المنسوب الى ابي البقاء المكبرى دار الكتب
(٢٩٢)
- ١٤- المحصول شرح الفصول لابن ابازا البغدادي مكتبه شيخ الاسلام عارف
حكمت بالمدينه المنوره رقم (١٧٤) نحو
- ١٥- شرح المقرب لابن عصفور مصورة مسمدة احياء المخطوطات رقم
- ١٦- شرح كتاب سيويه للسيرافي مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت في المدينه المنوره
رقم (١٦٣) نحو
- ١٧- كتاب المسوف المظم في ترتيب الاصلاح على حروف المجمع مكتبه شيخ
الاسلام عارف حكمت رقم (١٢٧) لفه
- ١٨- المنهج الارشد في تراجم اصحاب الامام احمد لابن مفلح الحنبلي
مخطوطه مكتبه الحرم المكي رقم (١١٤) تراجم.
- (ب) المطبوعات :
- ١٩- كتاب الابل عن الأصمى ، ضمن مجموعة (الكنز اللغوي) نشر اوجست هفتر
برلين سنة ١٩٠٣ م.
- ٢٠- أخبار النحويين البصريين لابي سعيد السيرافي - تحقيق طه محمود الزينى
ومحمد عبد المنعم خفاجى ، البابى الحلبى - القايره ، (ط) أولى سنة ١٣٧٤ هـ
سنة ١٩٥٥ م.
- ٢١- الازنه والامكه للمرزوقى . ط دائرة المعارف المثنانيه حيدرآباد - الدكن
الهند سنة ١٣٣٢ هـ.
- ٢٢- أزهار الرياض في أخبار عياض المقرئ التلمساني ١-٣ تحقيق - مصطفى
السقا وجماعه ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر - القايره سنة ١٣٦١ هـ
سنة ١٩٤٣ م.

٢٣- الأزهيه : فى علم الحروف للهروى

تحقيق - عبد الممين اللوحي ط دمشق سنة ١٩٧١ م

٢٤- اساس البلاغه للزمخشري ، مطايع الشعب ، القايره سنة ١٩٦٠ م

٢٥- اسرار العربيه لابن الاثبارى تحقيق . محمد بهجت البيطار مطبعة

الترقى بدمشق ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٧ م

٢٦- أبو الأسود الدؤلى ونشأة النحو العربى تأليف الدكتور فتحى عبدالفتاح

الدجنى وكالة المطبوعات - الكويت ١٩٧٤ م

٢٧- الاشياء والنظائر فى النحو تأليف جلال الدين السيوطى - طبع دائرة

المعارف العثمانيه - حيدرأباد - الدكن الهند سنة ١٣٥٩ هـ ، سنة

١٣٦٠ هـ . - طبع مكتبه الكليات الأزهرية تحقيق طه عبدالرؤف سعد سنة

١٣٩٥ هـ ، سنة ١٩٧٥ م

٢٨- اشتقاق اسماء الله تأليف ابى القاسم الزجاجى تحقيق د . عبدالحسين

المبارك وطبعة النعمان / النجف سنة ١٣٩٤ هـ ، سنة ١٩٧٤ م

٢٩- اصلاح المنطق لابن السكيت

تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون

ط دارالمعارف بمصر سنة ١٣٧٥ هـ ، سنة ١٩٥٦ م

٣٠- الأصول فى النحو تأليف ابن السراج ٢-١

تحقيق د . عبدالحسين الفتلى ط مطبعة سلمان الأعظمى - بغداد سنة

١٣٩٣ هـ ، سنة ١٩٧٣ م

٣١- أعجب المعجب شرح لامين العرب للزمخشري ، ط دارالورقة سنة ١٣٩٢ هـ

٣٢- اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج - تحقيق الاستاذ ابراهيم الايسارى

القاهر المؤسسه العامه للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٢ م

- ٣٣- اعراب القرآن (املأ ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات فسى جميع القرآن) ط البابى الحلبي سنة ١٣٨٠هـ
- ٣٤- اعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ، تحقيق عبدالرحيم محمود ، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٠هـ ، سنة ١٩٤١م
- ٣٥- الاعلام للزركلى الطبعة الثالثة
- ٣٦- الاغانى لابي الفتح الاصفهاني / طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٧م ١٩٦٢ م ، وطبعة (الساسى)
- ٣٧- الاقتضاب - شرح ادب الكاتب لابن السيد البطليوسى نشر عبداللـه البستاني - بيروت سنة ١٩٠١م
- ٣٨- الامالى لابي على القالى طبعة السعصادة سنة ١٣٧٣هـ ، سنة ١٩٥٣م
- ٣٩- الامالى الشجرية / تأليف هبة الله بن الشجرى طبع - حيدرآباد - الدكن ، الهند سنة ١٣٤٩هـ دائره المعارف العثمانية
- ٤٠- الامثال لابي عكرمة الضى ، تحقيق د . رمضان عبدالنواب مطبعة دار الكاتب بدمشق سنة ١٩٧٤م
- ٤١- الامثال لابي فيد فروج السدوسى - تحقيق د . رمضان عبدالنواب القايره سنة ١٩٧١م
- تحقيق د . أحمد محمد الضبيب الرياض سنة ١٩٧٠م
- ٤٢- انباء الرواه على أنباء النحاة للقمطى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم طبعه دار الكتب ١٣٦٩هـ ، ١٣٩٣هـ
- ٤٣- الانصاف فى مسائل الخلاف لابن الانبارى تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد مطبعة السعاده الطبعة الرابعه سنة ١٣٨٠هـ ، سنة ١٩٦١م
- ٤٤- الايضاح المضدى لأبى على الفارسى تحقيق د . حسن شاذلى فرهود مطبعه دار التأليف القايره سنة ١٣٨٩هـ ، سنة ١٩٦٩م

- ٤٥- الايضاح فى علل النحو للزجاجى تحقيق د. مازن المبارك مطبعة دار
النقائس بيروت سنة ١٩٧٢ م (الطبعة الثانية)
- ٤٦- ايضاح المكنون للبغدادى ، المكتبة الاسلاميه طهران سنة ١٩٦٧ م -
سنة ١٣٧٨ هـ
- ٤٧- ايضاح الوقف والابتداء لابن الانبارى تحقيق محى الدين رمضان المطبعة
التماونية دمشق سنة ١٩٧١ م
- ٤٨- البئر لابن الاعرابى تحقيق د. رمضان عبدالنواب مطبعة الهيئه المصريه
العامة للكتاب القاهره سنة ١٣٩٠ هـ ، سنة ١٩٧٠ م
- ٤٩- البحر المحيط لابی حيان طبع السعاده القاهره سنة ١٣٢٦ هـ
- ٥٠- البدايه والنهايه لابن كثير مطبعة كردستان العلميه القاهره سنة ١٣٤٨ هـ
- ٥١- البرهان فى علوم القرآن للزركشى تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم مطبعة
داراحياء الكتب المريبه القاهره سنة ١٩٥٧ م
- ٥٢- بصائر ذوى التمييز للفيروززادى تحقيق محمد على النجار وجماعه منشورات -
المجلس الاعلى للشؤون الاسلاميه سنة ١٩٧٢ م ، سنة ١٣٩٢ هـ
- ٥٣- بغية الوعاة للسيوطى تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم مطبعة عيسى
البابى الحلبي القاهره سنة ١٣٨٤ هـ
- ٥٤- البلغة فى شذور اللغة مجموعة مقالات لغويه لأئمه كنية العرب طهر
معظمها فى مجلة المشرق نشر اوجست هفتر والاب لومس شيخوط الثانيه
سنة ١٩١٤ م المطبعة الكاثوليكيه بيروت
- ٥٥- البلغة فى تاريخ أئمه اللغة للفيروززادى تحقيق محمد المصرى منشورات وزارة -
الثقافه بدمشق سنة ١٣٩٢ هـ ، سنة ١٩٧٢ م
- ٥٦- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبه تحقيق سيد أحمد صقر مطبعة البابى الحلبي
سنة ١٣٩٣ هـ ، سنة ١٩٧٣ م الطبعة الثانية

٥٧ - ناج المروسي في شرح جواهر القاموس للزبيدي

(أ) طبعه بولاق سنة ١٣٠٧ هـ .

(ب) طبعة الكويت الجزء السابع فقط سنة ١٩٧٠ م سنة ١٣٨٩ هـ .

٥٨ - تاريخ الأدب الغربي كارل برود كلان ترجمه عبدالحليم النجار دارالمعارف

بمصر سنة ١٩٦١ م .

والأصل والذيل الألماني (ترجمة المكبري) قام بنقلها الى المربيه

الدكتور رمضان عبدالنواب .

٥٩ - تاريخ بغداد للحطيب البغدادي طبعه سنة ١٩٣١ م ، السعاده بمصر .

٦٠ - تاريخ علماء المستنصره تأليف ناجي معروف مطبعة الماني - بغداد سنة

١٣٨٤ هـ سنة ١٩٦٥ م الطبعة الثانيه

٦١ - تراجم رجال القرنين السادس والسابع لابي مشاحة المقدسي (ذيـــــل

الروضتين) طبع سنه ١٣٦٦ هـ سنة ١٩٤٧ م الطبعة الأولى بعنايه

محمد زاهد الكوثري .

٦٢ - تسهيل الفوائد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات طبع المجلس الاعلى

لرعاية الفنون والآداب سنة ١٣٨٨ هـ ، سنة ١٩٦٨ م .

٦٣ - تفسير الكشاف للزمخشري طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٨٥ هـ ، سنة ١٩٦٦ م

٦٤ - التكملة لوفيات النقلة للمنذري تحقيق . بشارعواد معروف مطبعة الآداب -

بالنجف سنة ١٣٨٨ هـ ، سنة ١٩٦٨ م .

٦٥ - التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جنى / تحقيق

د . أحمد ناجي القيسسي وجماعه بغداد سنة ١٩٦٢ م .

٦٦ - تهذيب الألفاظ لابن السكيت للتبريزي المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٨٩٥ م

٦٧ - تهذيب اللغه للأزهري / تحقيق مجموعة من الأساتذه - طبعة الدار -

المربيه للطباعة سنة ١٣٨٤ هـ ، سنة ١٩٦٤ م .

- ٦٨- التنبيه لأبى عبيد البكرى الطبعة الثالثة السعادية سنة ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٢ م
- ٦٩- التيسير فى القراءات السبع لأبى عمرو الدانى / عنى بتصحيحه أوثر تزل
مطبعة الدولة استانبول سنة ١٩٣٠ م
- ٧٠- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى
مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٦ هـ ، سنة ١٩٣٧ م
- ٧١- جامع البيان فى تأويل آى القرآن للطبرى
تحقيق محمود محمد شاكر ، ط دار المعارف بمصر من ١٦١ فقط
- ٧٢- الجمل لمبد القاهر الجرجانى تحقيق على حيدر طبع سنة ١٣٩٢ هـ سنة
١٩٧٢ م دمشق
- ٧٣- الجمل لأبى القاسم الزجاجى تحقيق ابن أبى شنب / باريس سنة ١٩٥٧ م
- ٧٤- جمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى دار نهضة مصر للطبع والنشر
تحقيق محمد على البجاوى ط الأولى مطبعة لجنة البيان العربى سنة
١٩٦٧ م
- ٧٥- جمهرة الأمثال لأبى هلال المكيرى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -
د . عبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربيه الحديثه سنة ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤ م
- ٧٦- جمهرة اللغة لابن دريد الطبعة الأولى مجلس دائره المعارف العثمانية
بـحيدرآباد / الدكن سنة ١٣٤٥ هـ
- ٧٧- جنى الجنتين للمجيب مطبعة الترفى بدمشق سنة ١٣٤٨ هـ
- ٧٨- الجنى الدانى فى حروف الممانى للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د . فخر
الدين قباوه ، والاستاذ محمد نديم فاضل .
المكتبة المريبه بحلب سنة ١٣٩٣ هـ ، سنة ١٩٧٣ م
- ٧٩- الحجة فى علل القراءات السبع لأبى على الفارسى - تحقيق الأستاذ على
النجدى وجماعه ، طبع دار الكاتب العربى للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٥ م -
(الجزء الأول)

- ٨٠- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق وشرح د. عبدالخالق سالم
مكرم / دار الشروق / بيروت سنة ١٩٧١ م .
- ٨١- الحدود للبرماني تحقيق مصطفى جواد ، يوسف يعقوب مسكوني بغداد
سنة ١٣٨٨ هـ ، سنة ١٩٦٩ م .
- ٨٢- الحماسة الشجرية لابن الشجري تحقيق عبدالمعين الملوحي داسماء -
الحمص / دمشق سنة ١٩٧٠ م .
- ٨٣- الحيوان للحافظ / تحقيق عبدالسلام هارون طبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده بمصر سنة ١٩٥٦ م .
- ٨٤- خزانة الأدب لعبدالقادر بن عمر البغدادي
أ - طبعة مطبعة بولاق سنة ١٢٩٩ هـ
ب - وطبعة دار الكاتب العربي سنة ١٣٨٧ هـ - سنة ١٩٦٧ م -
تحقيق عبدالسلام هارون ٤٠١ فقط .
- ٨٥- الخصائص لابي الفتح ابن جنى / تحقيق محمد علي النجار / طبعة دار
الكتب المصرية سنة ١٣٧١ هـ ، ١٣٧٦ هـ .
- ٨٦- الدارس في تاريخ المدارس للنعماني طبعة الترقى / دمشق سنة ١٩٤٨ م .
- ٨٧- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري تأليف د. فاضل السامرائي
مطبعة الارشاد ببغداد سنة ١٣٩٠ هـ ، سنة ١٩٧٠ م .
- ٨٨- الدرة الفاخرة في الامثال السائرة للامام حمزة الاصفهاني تحقيق د. -
عبدالمجيد قطاش . طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢ م .
- ٨٩- الدرر اللوامع للشنقيطي طبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٧ هـ تحقيق بدر
الدين النعساني .
- ٩٠- ابن درستويه عبدالله الجبوري ، طبعة الماني / بغداد سنة ١٩٧٣ م .

- ٩١ — ديوان اوس بن حجر تحقيق د . محمد يوسف نجم / دار صادر
بيروت سنة ١٩٦٠ م .
- ٩٢ — ديوان شمر الأحمس جمعه وحفقه عادل سليمان جمال طبع
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٣٩٠ — سنة ١٩٧٠ م
القاهرة .
- ٩٣ — ديوان الاعشى الكبير تحقيق د . محمد محمد حسين / طبع النموذجيه
سنة ١٩٥٠ م .
- ٩٤ — ديوان بشر بن ابي خازم تحقيق د . غرة حسن / المطبعة الرسميه
دمشق سنة ١٩٦٠ م .
- ٩٥ — ديوان رؤيه بن المجاج (مجموعه اسعار المرب) لبيسيغ سنة
١٩٠٣ م باعثناء وليم بن الورد البروسى .
- ٩٦ — ديوان ذى الرمه بشرح الامام ابي نصر الباهلى تحقيق د . عبدالقدوس
أبو صالح ، دمشق ١٣٩٢ — ١٣٩٣ هـ مطبعه طريينى .
- ٩٧ — ديوان الشماخ بن خرار تحقيق وشرح د . صلاح الدين الهادى
مطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م .
- ٩٨ — ديوان طرفه بن العبد شرح الاعلم الشنتمرى طبع سالون باريس
سنة ١٩٠٠ م .
- ٩٩ — ديوان طفيل الفنوى تحقيق محمد عبدالقادر أحمد / الكتاب الجديد
بيروت سنة ١٩٦٨ م .
- ١٠٠ — ديوان المجاج شرح الأصمى تحقيق د . عزه حسن مكتبه دارالشرق
بيروت سنة ١٩٧١ م .
- ١٠١ — ديوان عمر بن ابي ربيعه المخروسي تحقيق محمد محيى الدين
عبدالحميد / مطبعة السعاده بمصر طأولى ١٣٧١ هـ ، ١٩٥٢ م .

- ١٠٢- ديوان عنتره تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوى / المكتب الاسلامى بدمشق
سنة ١٩٦٤ م .
- ١٠٣- ديوان الفرزدق تحقيق عبدالله الصاوى سنة ١٣٥٤ هـ
- ١٠٤- ديوان القطامى تحقيق ابراهيم السامرائى ، واحمد مطلوب مطبعة المانسى
بغداد سنة ١٣٨١ هـ ، سنة ١٩٦٢ م .
- ١٠٥- ديوان مالك وشمم ابناؤ نويره ، تحقيق ابتسام مرهون الصغار مطبعة الارشاد
بغداد سنة ١٩٦٨ م .
- ١٠٦- ديوان المثقب العبدى تحقيق حسن كامل الصيدفى / القاهرة سنة ١٩٧١ م
- ١٠٧- ديوان المفضليات مع شرح ابن الانبارى باعتناء كارلوس يعقوب لاي طبقة
الآباء اليسوعيين / بيروت سنة ١٩٢٠ م .
- ١٠٨- ديوان النابغة الذبياني تحقيق د . شكرى فيصل بيروت سنة ١٩٦٨ م .
- ١٠٩- ديوان النابغة الجعدى / المكتب الاسلامى دمشق سنة ١٣٨٤ هـ .
- ١١٠- ديوان الهذليين / نشر دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م .
- ١١١- ديوان ابن هرمة تحقيق محمد جيار المعبيد ، مطبعة الآداب النجف
سنة ١٣٨٩ هـ ، سنة ١٩٦٩ م .
- ١١٢- الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب القاهرة ١٩٥٢ م - ١٩٥٣ م -
وطبعة دمشق سنة ١٩٥١ م .
- ١١٣- ذيل الامالى لابي على القالى طبعه ثالثه / السحادة سنة ١٣٧٣ هـ وسنة
١٩٥٣ م .
- ١١٤- روضات الحنات للخوانسارى / المبرزا محمد يافر الموسوى ط الثانية طهران .
- ١١٥- الرضى الانف فى شرح السيره النبويه للسهيلى تحقيق عبدالرحمن الوكيل
دار النصر للطباعة سنة ١٣٨٧ هـ سنة ١٩٦٧ م .

- ١١٦- ابو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللفه للدكتور احمد مكى الانصارى
القاهره المجلس الاعلى لرعايه الفنون والآداب سنة ١٣٨٤ هـ ، سنة
١٩٦٤ م .
- ١١٧- السبعه فى القراءات لابن مجاهد تحقيق د . شوقى ضيف مطبعة دارالمعارف
- ١١٨- سر صناعة الاعراب لابى الفتح بن جنى تحقيق مصطفى السقا وجماعه
طبعة البابى الحلبي القاهرة / سنة ١٣٧٤ هـ ، سنة ١٩٥٤ م الجزء
الأول فقط .
- ١١٩- سحط اللألى فى شرح امالى الفالى للبكرى تحقيق عبدالعزيز اليمسى
مطبعة لجنة للتأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٥٤ هـ ، سنة ١٩٣٦ م .
- ١٢٠- السيرة النبويه لابن هشام تحقيق مصطفى السقا وجماعه الطبقة الثانيه / البابى
الحلبى بمصر سنة ١٣٧٥ هـ ، سنة ١٩٥٥ م .
- ١٢١- شذرات الذهب فى اخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى نشر مكتبه القدس /
القاهرة سنة ١٣٥٠ هـ .
- ١٢٢- شرح ابيات سيويه لابن السيرافى بتحقيق د . محمد على الريح هاشم
مكتبه الكليات الازهرية القاهرة : سنة ١٣٩٤ هـ - سنة ١٩٧٢ م .
- ١٢٣- شرح أبيات سيويه لابن النحاس تحقيق أحمد خطاب طبع المكتبه المريبه
بحلب سنة ١٩٧٤ م .
- ١٢٤- شرح ابيات الكشاف : مطبعة مصطفى الحلبي فى آخر تفسير الكشاف .
- ١٢٥- شرح ادب الكاتب للجواليفى نشر مصطفى صادق الرافعى القاهره سنة ١٣٥٠ هـ
- ١٢٦- شرح الاشمونى (هداية السالك) تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد الطبعه
الثانيه مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٩٣٩ م - ١٩٤٦ م .
- ١٢٧- شرح الفيه ابن مالك لابن الناظم مطبعة القديس ببيروت ١٣١٢ هـ
- ١٢٨- شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد (الجزء
الأول) مكتبه الانجلو سنة ١٩٧٤ م .

- ١٢٩- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي بتحقيق عبدالسلام هارون ، وأحمد أمين
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥١ م - سنة ١٩٦٧ م .
- ١٣٠- شرح الحماسة للنبريزي تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة حجازي
القاهرة سنة ١٣٥٧ هـ - سنة ١٣٥٨ هـ
- ١٣١- شرح ديوان المتنبي المنسوب الى المكبري = (التبيان في شرح الديوان)
تحقيق مصطفى السقا وجماعته مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٩٠ ، ١٩٧١ م .
- ١٣٢- شرح سقط الزند بتحقيق مصطفى السقا وجماعته طبع المجلس الاعلى لرعايته
الفنون والآداب سنة ١٣٦٤ هـ سنة ١٩٥٤ م .
- ١٣٣- شرح شواهد المفنى مطبعة محمد مصطفى القاهرة سنة ١٣٣٢ هـ .
- ١٣٤- شرح شافيه ابن الحاجب مع شرح شواهد الشافيه للبغدادي تحقيق محمد
الزقزان وجماعة . مطبعة حجازي القاهرة سنة ١٣٥٦ هـ
- ١٣٥- شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد مطبعة
مصطفى محمد .
- ١٣٦- شرح ابن عقيل تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد السعاده سنة ١٩٥٨ هـ
الطبعة المأشرة .
- ١٣٧- شرح القوائد السبع الطوال لابن الانباري تحقيق عبد السلام هارون دار
المعارف سنة ١٩٦٣ .
- ١٣٨- شرح القوائد المشر للنبريزي تحقيق د . فخر الدين قباوه المكتبة العربية
بحلب سنة ١٩٦٩ م .
- ١٣٩- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للمسكبري تحقيق عبدالعزيز أحمد طبعة
البابى الحلبي سنة ١٣٨٣ هـ ، سنة ١٩٦٣ م . الطبعة الاولى .
- ١٤٠- شرح المفصل لابن بيمس اداره الطياعه المنيره بدون تاريخ .

١٤١- الشمر والشمرء لابن قتيبة تحقيق أحمد محمد شاكر- دار المعارف
بمصر سنة ١٩٦٦ م.

١٤٢- شمر الاخل / صنعة السكرى تحقيق د. فخر الدين قباد ط دار-
الاصمى بحلب سنة ١٩٧١ هـ سنة ١٣٩١ هـ طبعة أولى.

١٤٣- الصاحبى فى فقه اللغة لابن فارس تحقيق مصطفى الشومى طبعة مؤسسة
بدران بيروت سنة ١٩٦٣ م هـ سنة ١٣٨٢ هـ.

١٤٤- الصحاح للجوهري (تاج اللغة وصحاح العربي) تحقيق أحمد عبدالغفور عطار
القاهرة سنة ١٩٥٦ م.

١٤٥- طبقات الحنابلة لابن رجب

١٤٦- طبقات الشافعية

١٤٧- طبقات فحول الشمرء تأليف محمد بن سلام الحمصى تحقيق محمود محمد
شاكر مطبعة المدنى.

١٤٨- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شهابه الجزء الاول فقط تحقيق د. محسن
عياض / مطبعة النعمان / النجف سنة ١٩٧٣ م - سنة ١٩٧٤ م.

١٤٩- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم الطيمه
الثانيه .

١٥٠- العبر فى خبر من غمر للذهبي تحقيق د. صلاح الدين المنجد مطبعة حكومة
الكويت سنة ١٩٦٦ م الجزء الخامس فقط.

١٥١- أبو على الفارسي تأليف الدكتور عبدالفتاح شلبى مطبعة نهضة مصر الفجالة ١٣٨٨ هـ

١٥٢- غاية النهايه فى طبقات الفراء لابن الجزرى بتحقيق براجستراسر - السعاده
بمصر سنة ١٩٧٣ م.

- ١٥٣- غريب اعراب القرآن (البيان في غريب اعراب القرآن) لابن الانباري
تحقيق د . طه عبد الحميد طه ط الهيئة المصرية العامة للتأليف -
والترجمة والنشر سنة ١٣٩٠ هـ سنة ١٩٧٠ م .
- ١٥٤- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام طبع مجلس دائره المعارف
المعثانيه بحيدر اباد ر الدكن الهند سنة ١٣٨٧ هـ سنة ١٩٦٧ م .
- ١٥٥- الفائق في غريب الحديث للزمخشري تحقيق محمد علي البجاوي ، ومحمد
أبو الفضل ابراهيم الطبعه الاولى عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٦٤ هـ -
وسنة ١٩٤٥ م .
- ١٥٦- فتح القدير للشوكاني طبع مصطفى الحلبي سنة ١٣٨٣ هـ .
- ١٥٧- فصل المقال في شرح كتاب الامثال لابن عبيد البكري تحقيق د . عبد الحميد
عابدين ، والدكتور احسان عباس ط الاولى سنة ١٩٥٨
- ١٥٨- فهرستما رواه عن شيوخه ابن خير الاشبيلي
- ١٥٩- الفهرست لابن النديم نشر فلووجل .
- ١٦٠- فوات الوفيات محمد بن شاکر الکتبی تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
السعاده سنة ١٩٥١ م .
- ١٦١- في أصول النحو للاستاذ سعيد الافغاني مطبعه جامعه دمشق سنة ١٣٨٣ هـ
سنة ١٩٦٤ م
- ١٦٢- القوافي للاخفش تحقيق د . عزه حسن دمشق .
- ١٦٣- الكامل في اللغة والأدب للمبرد تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد سحاتيه
مطبعة نهضة مصر سنة ١٩٥٦ م .
- ١٦٤- الكامل في التاريخ لابن الاثير المطبعة المنيرية بمصر سنة ١٣٥٣ هـ .
- ١٦٥- كتاب الحروف للرماني تحقيق د . عبد الفتاح شلبي .

١٦٦- كتاب سيويه

(١) - طبعة بولاق سنة ١٣١٦ هـ

(ب) - تحقيق عبدالسلام هارون ٣-١ دار القلم ، دار الكاتب العربى

والهيئة المصرية العامة للكتاب من سنة ١٩٦٦ - ١٩٧٣ م

١٦٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن ابى طالب تحقيق محى الدين رمضان

مطبوعات مجمع اللغة العربيه بدمشق سنة ١٣٩٤ هـ سنة ١٩٧٤ م

١٦٨- كشف الظنون عن اسماء الكتب والفنون حاجى خليفه الطبعة الثانية المطبعه

الاسلاميه بطهران سنة ١٣٨٧ هـ سنة ١٩٦٧ م

١٦٩- اللامات للزجاجى تحقيق د . مازن المبارك المطبعة الهاشميه بدمشق

سنة ١٣٨٩ هـ سنة ١٩٦٩ م

١٧٠- اللباب فى تهذيب الانساب لابن الاثير مكتبة القدس القايره سنة ١٣٨٦ هـ

١٧١- لسان العرب لابن منظور مطبعة بولاق

١٧٢- الميسر فى تفسير اسماء شعراء الحماسه لابن جنى منشورات مكتبة القدس والبدير

بدمشق مطبعة الترقى سنة ١٣٤٨ هـ

١٧٣- المتن لى الطيب اللقوى

١٧٤- مجاز القرآن لى عبيده تحقيق فواد سزكين السعاده بمصر سنة ١٩٥٩ م

١٧٥- مجالس الملها للزجاجى تحقيق عبدالسلام هارون مطبعة حكومة الكويت سنة

١٩٦٢ م

١٧٦- مجالس ثعلب تحقيق عبدالسلام هارون دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٠ م

١٧٧- مجمع الامثال للميدانى مطبعة السعاده بمصر سنة ١٣٧٩ هـ سنة ١٩٥٩ م

١٧٨- مجمع البيان فى تفسير القرآن للطبرسى منشورات شركة المعارف الاسلاميه

سنة ١٣٧٩ هـ

١٧٩- المحتسب لابن جيبى تحقيق على النجدى وجماعة ط المجلس الأعلى للشؤون -

الاسلاميه سنة ١٣٨٦ هـ

- ١٨٠- المخصى لابن سيده الطبعه الاولى بولاق القايره سنة ١٣١٧ هـ ١٣٢١ هـ
- ١٨١- المدارس النحويه تأليف د. شوقي ضيف دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م.
- ١٨٢- مدرسة الكوفه ومهجها فى دراسة اللغة والنحو د. مهدي المخزومي
مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ م.
- ١٨٣- مدرسة البصره تأليف د. عبدالرحمن السيد دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٨ هـ
- ١٨٤- مراتب النحويين لابي الطيب اللغوى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
مطبعة نهضة مصر للطبع والنشر ١٣٩٤ الطبعه الثانيه
- ١٨٥- مراد الاصلاخ لابن عبدالحق الحنبلى دار احياء الكتب العربيه القايره
- ١٨٦- المرتجل شرح الجمل لابن الخشاب تحقيق على حيدر دمشق سنة ١٣٩٢ هـ
سنة ١٩٧٢ م.
- ١٨٧- المزهرفى علوم اللغة للسيوطى تحقيق جاد المولى وجماعه دار احياء الكتب
المصريه.
- ١٨٨- مسائل خلافيه فى النحو لابي البقاء المكبرى تحقيق د. محمد خير الحلوانى
منشورات مكتبه الشهباء / حلب.
- ١٨٩- المستقصى فى أمثال العرب للزمخشري ط. مجلس دائره المعارف العثمانيه
حيدر آباد - الدكن سنة ١٣٨١ هـ ١٩٦٢ م.
- ١٩٠- المعارف لابن قتيبه تحقيق د. ثروت عكاشه ط. الثانيه دار المعارف بمصر
سنة ١٩٦٩ م.
- ١٩١- معانى القرآن للفراء الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار
طبعة دار الكتب المصريه سنة ١٣٧٤ هـ سنة ١٩٥٥ م. والجزء الثانى والثالث
طبعة مطابع سجل الحرب سنة ١٩٧٢ م.
- ١٩٢- معاهد التنصيص للعباسى المطبعه البهيه القايره سنة ١٣١٦ هـ.

- ١٩٣- معجم الأدباء (ارشاد الأريب) لياقوت الحموى طبعة دار المأمون
سنة ١٩٣٦ م .
- ١٩٤- معجم المؤلفين لعمرو رضا كحاله الترقى بدمشق ١٩٥٧ م - ١٩٦١ م .
- ١٩٥- معجم البلدان لياقوت الحموى دار صادر بيروت سنة ١٣٧٤ هـ سنة ١٩٥٥ م
- ١٩٦- معجم الشعراء للمرزبانى تحقيق عبدالستار فراج طبعة الحلبي سنة ١٩٦٠ م
- ١٩٧- معجم ما استمعتم للبكرى تحقيق مصطفى السقا الطبعة الأولى سنة ١٣٦٨ هـ
سنة ١٩٤٥ م القاهرة .
- ١٩٨- معجم مقاييس اللغة أحمد بن فارس تحقيق عبدالسلام هارون الطبعة الأولى
دار احياء الكتب العربية سنة ١٩٦٦ م .
- ١٩٩- معنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الانصارى
(أ) تحقيق محى الدين عبدالحميد .
- (ب) تحقيق مازن المبارك وجماعه دمشق سنة ١٩٦٤ م دار الفكر
- ٢٠٠- مفتاح السعادة ، ومصباح السيادة تأليف طاش كبرى زاده تحقيق كامل بكبرى ،
وعبدالوهاب أبو النور القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
- ٢٠١- المفضليات تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون طبع دار المعارف بمصر
سنة ١٩٦٣ م .
- ٢٠٢- المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفيه للعيني بهامش خزانة الأدب الطبعة
الأميرية بيولاى .
- ٢٠٣- المقنضب للمبرد تحقيق محمد عبدالخالق عظيمه طبع المجلس الاعلى للشؤون
الاسلاميه القاهرة سنة ١٣٨٨ هـ .
- ٢٠٤- المقرب لابن عصفور تحقيق د . أحمد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبورى
مطبعة المانى بغداد سنة ١٩٧١ م .

- ٢٠٥- منازل الحروف للرماني تحقيق رانا محمد نصر الله احسان الا هي مطبعه
المكتبة العلمية - لاهور سنة ١٩٧٢ م.
- ٢٠٦- من تاريخ النحو للاستاذ سعيد الأفغانى دار الفكر بيروت.
- ٢٠٧- المنصف لابی الفتح ابن جنى تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين طبعه
البابى الحلبي سنة ١٣٧٣ هـ ، سنة ١٩٥٤ م.
- ٢٠٨- المنتظم لابن الجوزى دائره المعارف المثنانيه جيد آباد - الدكن سنه
١٣٥٧ هـ - سنة ١٣٥٨ هـ
- ٢٠٩- النجوم الزاهره لابن نضرى بردى دار الكتب المصريه سنة ١٣٥١ هـ ، سنة
١٩٣٢ م.
- ٢١٠- النخل والكرم عن الأصمى ضمن كتاب (شذور اللغه)
- ٢١١- نزاهة الألباء لابن الانبارى بتحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم مطبعة المدنى
القاهره سنة ١٩٦٧ م.
- ٢١٢- نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوى ط الثانيه القاهره
سنة ١٣٨٩ هـ سنة ١٩٦٩ م.
- ٢١٣- نفع الطيب للقرى تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد السعاده ١٩٤٩ م
- ٢١٤- النوادر فى اللغه لابی زبد الانصارى دار الكاتب العربى بيروت .
- ٢١٥- نكت الهيمن للصفدى تحقيق أحمد زكى القاهره سنة ١٣٢٩ هـ ، سنة ١٩١١ م
- ٢١٦- النهايه فى غريب الحديث والاثئر لابن الأثير تحقيق محمود الطناحى
وطاهر أحمد الرادى نشر عيسى الحلبي سنة ١٣٨٧ هـ ، سنة ١٩٦٧ م.
- ٢١٧- هدية العارفين للبغدادى ط الثالثه - المكتبة الاسلاميه - طهران سنه
١٣٨٧ هـ ، سنة ١٩٦٧ م.
- ٢١٨- همع الهوامع للسيوطى :
- (١) تحقيق محمد بدر الدين النعمانى السعاده بصر سنة ١٣٧٧ هـ

(ب) تحقيق عبدالسلام هارون ، وعبد المال سالم مكرم طبع الكويت سنة

١٩٧٤ م الجزء الأول والثاني .

٢١٩- الوافي بالوفيات للصفدي من ١-٩ باعتناء هلمون رنيستر

٢٢٠- وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق محيي الدين عبدالحميد

(١) السمادة بمصر سنة ١٣٦٧ هـ ، سنة ١٩٤٨ م .

(ب) وتحقيق الدكتور احسان عباس .

(٤) فهرس الموضوعات

٣ - ١	اسمه ونسبه
٤ - ٥	شكر وتقدير
٨ - ٩	مولده
١٠ - ١٢	اسرته
١٣ - ١٣	طلبه العلم
١٦ - ١٦	شيوخه
٢١ - ٢٢	تلاميذه
٢٦ - ٢٦	اخلافه وآراء العلماء فيه
٢٨ - ٢٨	شعره
٢٨ - ٢٩	وفاته
٦٦ - ٦٦	آثاره
	كتاب التبيين
٧٠ - ٧٠	١ - اسم الكتاب
٧٥ - ٧٥	ب - توثيق نسبه الى ابي البقاء
٧٦ - ٧٧	ج - دفع شبهه حول الكتاب
٨١ - ٨١	د - قيمته العلمية
	منهج الكتاب
٨٣ - ٨٣	عرض الكتاب
٨٥ - ٨٥	مصادره
٨٧ - ٨٧	مسائله
٨٨ - ٨٨	شواهد
٨٩ - ٨٩	نقد الكتاب
	بنى المكبرى وابن الانبارى
٩٢ - ٩٠	١ - فى حياتهما ومؤلفاتهما

- ٩٦ -

٩٥

٩٢ ب - موازنه بين التبين والاصاف

٩٣ ج - موقفهما من الكوفيين

٩٤ د - هل مسائل الخلاف محصورة فيما ذكرنا

٩٥ هـ - طريقتهما في مناقشه المسائل

٩٦ و - المكبرى لا يحتج بالحديث

١٠٦ - ٩٧

مذهب النحوى

١٠٩ - ١٠٧

النسخ التى اعتمدت عليها

١١٢ - ١١٠

عملنا فى التحقيق

—

- ٤٤١ -

- ٤٣٩ -

ب - فیهوں مسائل الكتاب

- ١ - مسألة الكلام والكلمه ١-١١
 - ٢ - مسألة حد الاسم ١٢-٢١
 - ٣ - مسألة كيف ٢٢-٢٤
 - ٤ - مسألة اشتقاق الاسم ٢٥-٣٢
 - ٥ - مسألة حد الفعل ٣٣-٣٦
 - ٦ - مسألة أصل الاشتقاق ٣٧-٤٤
- باب المصرب ص ٤٥
- ٧ - مسأله المضاف الى ياء المتكلم ٤٥-٤٧
 - ٨ - مسألة الاعراب اصل في الاسماء ٤٨-٥٠
- باب الاعراب ص ٥١
- ٩ - مسألة علة الاعراب ٥٠-٥٥
 - ١٠ - مسألة علة جعل الاعراب آخر الكلمه ٥٦-٥٨
 - ١١ - مسأله حقيقه الصرف ٥٩-٦١
 - ١٢ - مسألة حقيقه الاعراب ٦٢-٦٥
 - ١٣ - مسألة ايها اسبق حركات الاعراب أم حركات البناء؟ ٦٦-٦٨
 - ١٤ - مسألة علة زياده تنوين الصرف ٦٩-٧١
 - ١٥ - مسألة فعل الأمر بين البناء والاعراب ٧٢-٧٧
 - ١٦ - مسألة حد الاسم الصحيح ٧٨-٧٩
 - ١٧ - مسألة اعراب الاسم المنقوص ٨٠
 - ١٨ - مسألة الوقف على المنقوص ٨١-٨٢
 - ١٩ - مسألة الوقف على المقصور المنون ٨٣-٨٩

٩٠-٩٨

٢٠- اعراب الاسماء الستة

مسائل التثنية

- ٢١- مسألة المنى وجمع المذكر السالم مفران ٩٩-١٠١
٢٢- مسألة حقيقه حروف التثنيه والجمع ١٠٢-١٠٨
٢٣- مسألة تقدير الاعراب على حروف التثنيه والجمع ١٠٩-١١٠
٢٤- مسألة النون في التثنيه والجمع عوض من الحركه ١١١-١١٤

مسائل الجمع ١١٥

- ٢٥- مسألة تنوين المقابله ١١٥ - ١١٩
٢٦- مسألة جمع المذكر الذى فيه تاء التانيث ١٢٠-١٢٥
٢٧- مسألة رافع المبتدا ١٢٦-١٣١
٢٨- مسألة رافع الخبر ١٣٢-١٣٦
٢٩- مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار ١٢٧-١٤٠

والمجرور

- ٣٠- مسألة الخبر الجامد لا يتحمل ضميرا ١٤١-١٤٣
٣١- مسألة الاسم الواقع بعد (لولا) ١٤٤-١٥١
٣٢- مسألة تقديم خبر المبتدا ١٥٢-١٥٧
٣٣- مسألة متعلق الظرف الواقع خبرا ١٥٨-١٦٠
٣٤- مسألة التنازع في الحمل ١٦١-١٦٩
٣٥- مسألة ابراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهه ١٧٠-١٧٤
٣٦- مسألة الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول ١٧٥-١٧٨
٣٧- مسألة الاشتغال ١٧٩-١٨١

- ١٨٢ مسائل مالم يسم فاعله
- ١٨٤—١٨٢ —٣٨ مسألة نياية المفعول به عن الفاعل
- ١٩٠—١٨٥ —٣٩ مسألة اقامه المصدر مقام الفاعل
- ٢٠٢—١٩١ —٤٠ مسألة نعم وشئ فعلان ما ضيان
- ٢٠٦—٢٠٣ —٤١ مسأله (ما) فى التعجب اسم تام غير موصول ولا موصوف
- ٢١٥—٢٠٢ —٤٢ مسأله فعلية (افعل) فى التعجب
- ٢١٨—٢١٦ —٤٣ مسألة التعجب من الألوان
- مسائل باب كان ٢١٩
- ٢٢٧—٢١٩ —٤٤ مسألة المنصوب بكان
- ٢٣٥—٢٢٨ —٤٥ مسألة تقديم خبر مازال واخولتها على (ما)
- ٢٤٢—٢٣٦ —٤٦ مسألة (ليس) بين الفعلية والحرفية
- ٢٥٣—٢٤٣ —٤٧ مسألة تقديم خبر ليس عليها
- ٢٥٦—٢٥٤ —٤٨ مسألة خبر (ما) الحجازيه منصوب بها
- ٢٦٠—٢٥٧ —٤٩ مسألة تقديم محمول خبر (ما) عليها
- ٢٦٣—٢٦١ —٥٠ مسأله ما طعامك اكل الازيد
- ٢٧٤—٢٦٤ —٥١ مسألة العامل فى خبر (ان)
- ٢٨٠—٢٧٥ —٥٢ مسألة المطف على اسم (ان) قبل الخبر
- ٢٨٦—٢٨١ —٥٣ مسألة عمل (ان) مخففة
- ٢٩٢—٢٨٧ —٥٤ مسألة دخول لام التوكيد فى خبر لكن
- ٢٩٦—٢٩٣ —٥٥ مسألة زيادة اللام الاولى فى (لعل)
- ٣٠٢—٢٩٧ —٥٦ مسألة بناء اسم (لا) لنا فيه للجنس
- ٣٠٤—٣٠٣ —٥٧ مسألة رافع خبر (لا) لنا فيه للجنس

- ٥٨- مسألة (لا) اذا دخلت على المثنى هل يكون معربا أو مبنيا ٣٠٧-٣٠٥
- ٥٩- مسألة تقديم معمول الفاظ الاغراء عليها ٣١١-٣٠٨
- ٦٠- مسألة ناصب الظرف الواقع خبر ٣١٤-٣١٢
- ٦١- مسألة عامل النصب فى المفعول معه ٣٢٠-٣١٥
- ٦٢- مسألة تقديم الحال على المامل فيها ٣٢٥-٣٢١
- ٦٣- مسألة وقوع الفعل الماضى حالا ٣٣١-٣٢٦
- ٦٤- مسألة اعراب الظرف الواقع خبرا اذا تكرر بعد اسم الفاعل ٣٣٥-٣٣٢
- ٦٥- مسألة تقديم التمييز على المامل فيه ٣٤٢-٣٣٦
- ٦٦- مسألة المامل فى الاستثناء ٣٤٥-٣٤٣
- ٦٧- مسألة وقوع (الا) بمعنى الواو ٦٤٩-٣٤٦
- ٦٨- مسألة تقديم المستثنى مع (الا) ٣٥٢-٣٤٩
- ٦٩- مسألة (حاشا) بين الفعلية والحرفية ٣٥٩-٣٥٣
- ٧٠- مسأله (غير) بين الاعراب والبناء ٣٦٤-٣٦٠
- ٧١- مسألة (سوى) لا تقع الا ظرفا ٣٦٨-٣٦٥
- ٧٢- مسأله (كم) مفرده أو مركبه ٣٧١-٣٦٩
- ٧٣- مسألة (كم) الخبرية تجرما بعدها ٣٧٣-٣٧٢
- ٧٤- مسأله الفصل بين (كم) وتمييزها ٣٧٦-٣٧٤
- ٧٥- مسألة اضافته نيف العشرة اليها ٣٧٨-٣٧٧
- ٧٦- مسألة تعريف العدد المركب ٣٨٠-٣٧٩
- ٧٧- مسألة اضافة العدد المركب الى مثله ٣٨٢-٣٨١
- ٧٨- مسألة المنادى المفرد المصرفه بين البناء والاعراب ٣٨٤-٣٨٣
- ٧٩- مسألة المنادى المفرد مبنى لوقوعه موقع المبنى ٣٨٧-٣٨٥

- ٤٩٥ -

٤٤٣

٣٨٩-٣٨٨

٣٩٤-٣٩٠

٣٩٩-٣٩٥

٤٠٢-٤٠٠

٤٠٥-٤٠٣

٤٠٧-٤٠٦

٨٠- مسألة العامل في المضادى

٨١- مسألة نداء المحلى بال

٨٢- مسأله (اللهم)

٨٣- مسأله ترخيم المضاف

٨٤- مسألة ترخيم الثلاثى

٨٥- مسألة ترخيم الرباعى